

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب تصغير الظروف

الظروف في موضوع اللفظة هي الأوعية المحتوية على ما يُوعى فيها ، كالكيين والمعدل وغيرهما ، ولما كانت أسماء الأزمنة والامكنة في بعض تصرفاتها في الكلام تقتضي حرف الإضافة ؛ تضمن معنى الظروف لما فيها ، سَمَاهَا النحويون في تلك الحال ظروفًا ؛ فموضوع الباب للإعلام بقلبة التذكير عليها ، وما جُعِلَ منها مؤنثًا وكيفية تصغير المذكر والمؤنث منها ، ثم ما يصغر منها ما لا يصغره وان شئت وفاءً على هذا فقل : وتصغير الظروف : كتصغير سائر الاسماء إلا أنها أفراد/بابا^{لها} . لامرين قصد الإعلام بهما يخصاً بهما ؛ الأمر الأول : أن قدام ، ووراء ، وأمام ، وهذه الثلاثة - وذكر أبو القاسم منها اثنين خاصة بتاء التأنيث فيها - بخلاف سائر الرباعي ؛ لأن التذكير قد اطرَد في الظروف كلها إلا في هذه الثلاثة ، فلوصفت على حسب الباب لخيف اللبس فأثبتوا الهاء في الرباعي هذا .

الأمر الثاني : أنه لا يصغر إلا ما وصف وتمكن ؛ لأن التصغير يفتني عن الوصف ، والتصغير ضرب من التمكين ، ومن الظروف ما يكون مبهمًا ولا يوصف البتة ؛ فلذلك لا يصغر ، نحو : عندك .

وتصغير الظروف تصغير تقريب للمسافة^(١) ، فهذا ما احتوى عليه الباب . ثم نقول بعد الكلام الجملي على الباب : اعلم أن الظروف على قسمين : ظروف زمان وظروف مكان ، وكل واحد من القسمين ينقسم إلى ما يجوز تصغيره ، وإلى ما لا يجوز تصغيره .

فأما ما لا يجوز تصغيره من ظروف الزمان ؛ فكل ظرف مبني مُلازم للبناء ؛ نحو : إذ ، وإذا ، ومتى ، وأيس ، وسحر إذا أردته من يوم بعينه ؛ لأن هذه الأشياء في هذه الحال لا تتصرف ، وضحى ، وبكرة ، وصباح ، مساء إذا أردته من

(١) ينظر الكتاب ٤٨٥/٣ ، والمقتضب ٢/٢٧١ .

يومِ بَعِينِهِ ، وَعَمَّاشٌ وَعَمْتَةٌ إِذَا أُرِدَّتْهَا مِنْ لَيْلَةٍ بَعِينِهَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَتَّصِرُ وَلَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَإِذَا لَمْ تُرَدِّهَا مِنْ يَوْمِ بَعِينِهِ وَلَا مِنْ لَيْلَةٍ بَعِينِهَا جَازَ تَصْفِيرُهَا ، / وَأَمَّا غُدْوَةٌ ، وَبُكْرَةٌ ، فَيَجُوزُ تَصْفِيرُهَا ٥٨/أ
وَإِنْ أُرِيدَ مِنْ يَوْمِ بَعِينِهِ ؛ لِأَنَّهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ مُتَصَرِّفَانِ وَيَخْرُجَانِ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، تَقُولُ : سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدْوَةً ، وَسِيرَ يَوْمَ الْخَمِيسِ بُكْرَةً .

وَمَا لَا يُصْفَرُ مِنْ ظُرُوفِ الْأَزْمِنَةِ الْبَارِحَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَصْفُرْ ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ حَمَلُوهَا عَلَى "أَمْسٍ" ؛ لِأَنَّ الْبَارِحَةَ اسْمٌ لِلَّيْلَةِ الَّتِي قَبْلَ يَوْمِكَ وَلَيْلَتِكَ (١) كَمَا أَنَّ أَمْسَ اسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ ، فَلَمَّا كَانَتْ بَيْنَهُمَا هَذِهِ الْمُنَاسِبَةُ لَمْ تُصْفَرِ الْبَارِحَةُ كَمَا لَمْ يُصْفَرِ أَمْسٌ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُصْفَرُوا هَذَا كَمَا لَمْ يُصْفَرُوا أَمْسَ فِي أَنَّهُ نَقِيضُهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَ يَوْمِكَ ، وَالشَّيْءُ يَحْمَلُ عَلَى نَقِيضِهِ ، كَمَا يَحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ .

وَمَا سَوَى هَذِهِ الظُّرُوفِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ يَجُوزُ تَصْفِيرُهُ ،

وَالْمَقْصُودُ مِنْ تَصْفِيرِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ تَقْرِيبُ الْمُدَّةِ قَالِ طَرْفَةٌ : (٢)

طَحَا بِكَ قَلْبٌ بِالْحَسَانِ طَرْوِبٌ [بَعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيْبٍ] (٣)

وَأَمَّا مَا لَا يُصْفَرُ مِنْ ظُرُوفِ التَّكَاثُرِ ، فَكُلُّ ظَرْفٍ مَبْنِيٍّ مُسْلِمٌ [لِلْمَبْنَاءِ] نَحْوُ :
أَيْنَ ، وَحَيْثُ (٤) ، وَمِمَّا لَا يُصْفَرُ أَيْضًا مِنْ ظُرُوفِ التَّكَاثُرِ (٥) وَإِنْ كَانَ مُعْرَبًا ،

(١) فِي اللِّسَانِ (بِرْح) ؛ وَالْبَارِحَةُ أَقْرَبُ لَيْلَةٍ مَضَتْ . . وَذَكَرَ السِّيْرَافِي

فِي أَخْبَارِ النُّحَاةِ عَنِ يُونُسَ قَالَ يَقُولُونَ : كَانَ كَذَا وَكَذَا اللَّيْلَةَ لِأَنَّ ارْتِفَاعَ الضُّحَى وَإِذَا جَاوَزَ ذَلِكَ قَالُوا : كَانَ الْبَارِحَةَ ؛

(٢) الشَّاهِدُ نَسَبُهُ الْمُصَنِّفُ لَطْرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ وَهُوَ لِعَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْفَحْلِ

كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ٣٣ ، وَالْمُفْضَلِيَّاتُ ٣٩١ ، وَالسَّبْعُ الطُّوَالُ الْجَاهِلِيَّاتُ ١٧٦ ، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٢٦٧/٢ ، وَرِصْفُ الْمَبْنِيِّ ٤١٧ ، وَالْمَزْهَرُ

٤٨٦/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٣٦٢/٤ وَ ٢٨٩/١١ . وَعَجَزُهُ :

* بَعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيْبٍ *

(٣) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٤) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ٢٧١/٢ .

(٥) يَبْدُو أَنَّ هُنَا نَقْصٌ ، وَلَعَلَّ صِحَّةَ الْعِبَارَةِ : مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ عِنْدَ وِلْدَانِ

وَحَيْثُ . يَنْظُرُ الْارْتِشَافُ ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

لأنها وإن كانت معرفة قليلة التصريف ؛ لأنه ليس لها من التصريف إلا دخول " مِنْ " عليها من بين سائر حروف الجر ، وإذا لم تدخل " مِنْ " عليها لا تزال ظرفاً ، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة ولا مبتدأ ولا خبراً ، أعني - سرفوعاً ، وإن كانت في موضع رفع ولا غير ذلك يما تتصرف به الأسماء وما سوى ذلك يجوز تصغيره ، والمراد بتصغير ظرف المكان تقريب المسافة كقول اسري القيس : (١)

* بِضَافٍ فَوْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعَزَلِ *

وكقوله : (٢) * دَوَيْنَ السَّمَاءِ فِي رُؤُوسِ السَّجَابِلِ *

والظروف كلها تجري في التصغير مجرى الأسماء ، (٣) فالثلاثي منها يفسر ، كتصغير الثلاثي من الأسماء والرباعي يفسر تصغير الرباعي من الأسماء والخماسي كذلك إلى ما فوقه .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (والأماكن كلها مذكرة) (٤) ، يعني : أسماء المكان التي هي ظروف كلها مذكرة ، ثم قال بعد هذا : (فتصغيرها بغيرها إلقاءً ووراءً ، فإنهما مؤنثان ، فتصغيرهما بالتاء) (٥) ، وكلاهما اسم على أكثر من ثلاثة أحرف ، والمؤنث الذي لا تاء فيه للتأنيث إذا زاد على ثلاثة أحرف لا تلحقه تاء التأنيث في التصغير ، قيل : وذلك أن أكثر ظروف المكان مذكرة ، فلو لم يلحقوا التاء قدام ووراء في التصغير لتوهم أنها مذكوران ، كأكثر الظروف من المكان ، فإلحاقهم لتاء التأنيث فيها إنما هو لرفع هذا التوهم .

فإن قيل : كان يرفع وهم التذكير فيهما بما يرتفع من الأسماء المؤنثة

غير الظروف التي لا علم فيها للتأنيث ، وهو الإشارة إليها والإخبار عنهما

(١) سبق تخريجه في ٢٠٧ <

(٢) مر الكلام عليه وتخرجه في ٢٠٧ <

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٢٧١ .

(٤) الجمل : ٢٥٠ .

(٥) الجمل : ٢٥٠ .

والوصفُ وعودُ الضميرِ، قيلَ : هذهِ الأشياءُ لا تكونُ إلا مع كثرةِ التصريفِ، وقَدَامَ ،
وَوَرَاءَ يَقِلُّ تصرفُهُما ، فلا يكونُ فِيهِمَا ذَلِكَ ، وأنشد في الباب : (١)

قُدَيْدِيَمَةَ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ لَأَنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْمَوْتِ قَبْلَ التَّجَارِبِ
البيت للقطامي (٢) ، اسمه عمير بن شميم بضم الشين وكسر هاء ولقب بالقطامي

/٥٨

لقوله / :

يُضَكُّهُنَّ جَانِبًا فَجَانِبًا صَكَ الْقُطَامِي الْقَطَا الْقَوَارِبَا (٣)

والقُطَامِي ، هنا هو البازي ، والقَطَا طائرٌ مشهورٌ ، والقواربُ في وصفها هي :
القريبة من بلوغ الماء ، فيكونُ أحرصَ لها على البلوغ إلى الماء ، والقَطَا طيرٌ
يصبرُ عن الماءِ كثيرًا ، وحكى الشيباني (٤) أَنَّ الْقُطَامِيَّ مَرَّ بِمَرَأَةٍ فَاسْتَقْرَاهَا ،

(١) الجمل ٢٥٠ .

والبيت للقطامي ، ديوانه : ٤٣-٥٠ ، وهو من شواهد المقتضب

٢٧٢/٢ و٤١/٤ ، والأماشي الشجرية ١٥٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة

٦١٩/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٣ ، وشرح المفصل

لابن يعيش ١٢٨/٥ ، ولبياض شواهد الأيضاح ٥١٩/١ ، وشرح

ألفية ابن معطى ١٢٣٧/٢ ، وشرح الجمل لابن هشام الانصاري ٣٢٨ ،

واللسان (قدم) والشاهد فيه قوله : قُدَيْدِيَمَةَ التَّجْرِيْبِ حَيْثُ

أثبت الهاء في تصغير قَدَامَ وذلك شاذٌ . ويروى : غَفَلَاتِ الْمَيْمِ .

(٢) القطامي اسمه : عمير بن شميم من تغلب اتَّسَمَ شعره بالفضل

الرقيق والمهاجاة القاسية والمديح الموفق . انظر ترجمته في طبقات

ابن سلام ٥٣٤/٢ ، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢ . والمبتهج في

تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٨ ، والمؤتلف : ١٦٦ ، سمات

سنة ١٠١ من الهجرة .

(٣) الشاهد للقطامي وهو في ديوانه : ٧ ، والمبتهج في تفسير أسماء

شعراء الحماسة : ٢٨ ، والخزانة ٣٧١/٢ ، وفي المبتهج قصة البيت

وأنه لقب القطامي لقوله هذا البيت .

(٤) أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار من رمادة الكوفة وجاور شيبان

فنسب إليهم ، قال أبو العباس : كان مع أبي عمرو الشيباني من العلم

والسمع عشرة أضعاف ما كان مع أبي عبيدة ولم يكن من أهل البصرة

مثل أبي عبيدة في السماع والعلم . انظر ترجمته في مراتب النحويين :

١٤٥ ، وطبقات الزبيدي : ١٩٤ ، وابن النديم : ١٠١ ، ونزهة الألباء : ٧٧ ،

والانباء : ٢٥٦/١ ، ومعجم الأدباء : ٧٧/٦ .

أى: طَلَبَ سَهَا الْفَرَى، وهو ما يقدم للضيف من الطعام، فقالت: لِمَا مِنْ قِيَوْمٍ
يَشْتَوُونَ الْقَدَّ (١) مِنَ الْجُوعِ، فقال: مَنْ هُوَ لَاءُ وَيْحِكِ؟ فقالت: سُحَّارِبُ،
فبَاكَ عِنْدَهَا بِأَسْوَأَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ الْقَصِيدُ الَّذِي هَذَا الْبَيْتُ مِنْهُ يَهْجُوهَا وَيَذْكَرُ
الْقِصَّةَ فِيهَا:

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ سَأَلْتُسَهَا عَنِ الْحَنِيِّ قَالَتْ مَعَشَرٌ مِنْ سُحَّارِبِ
مِنْ الْمُشْتَوِينَ الْقَدَّ مَا تَرَاهُمْ جِياعاً وَبَعْرُ النَّاسِ لَيْسَ بِعَازِبِ
وَقَبْلَ الْبَيْتِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو الْقَاسِمِ: (٢)

صَرِيحٌ غَوَانِ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَسُهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ
وَيَهَذَا الْبَيْتِ لُقَبَ الْقَطَامِيُّ صَرِيحُ الْغَوَانِيِّ .

والغواني: جمع غانية، وهي التي غنيت بحسينها عن الزينة، ومعنى
قوله: «قد يديمة التجريب»، التجريب: معرفة عادة الأشياء التي تخفى عادتتها،
والحلم: العقل، والغفلات: جمع غفلة: وهي الذهول عن الشيء، وأراد
بالغفلات هاهنا: ما يكون من العيش في وقت الغفلة عن التجارب والنظر
في العواقب؛ لأن العيش لا يلسد إلا في تلك الحال فإنه بمعزل عما يكدره،
وأما إذا كان صاحب العيش جرب الأمور وعرف عواقبها وأنها تسول إلى الفناء
والى التفريط فلا يصفوله ذلك العيش ولا يعدده عيشاً طيباً، ولذلك قال الشاعر: (٣)
إِذَا كَانَ السُّرُودُ إِلَى انْقِطَاعِ فَلَنْ الْحُزْنَ فِي نَفْسِ السُّرُورِ

(١) القد: الجلد اليابس غير مدبوغ. اللسان (قدد).

(٢) القطامي، ديوانه: ٥٠، والامالي الشجرية ٢٢٣/١، والحلل في

شرح أبيات الجمل ٣٣٣، والدُرُّ المصون ٣٢/٣، والخزانة ٢٥/٤

و ١١١-٨٦/٢، والدرر ١٨٤/١، والشاهد فيه: أن «لدن»

مجرورة بـ «ين» مضمرة أي: من لدن شَبَّ، وفيه شاهد آخر

على أن «لدن» أضيفت إلى الجملة وإن فعل ذلك بها تمحضت

للزمان.

(٣) الشاهد لم أقف على نسبه ومصدره.

فَمَعْنَى الْبَيْتِ : إِنَّمَا كُنْتُ أَتَنَعَمُ بِمُفَازَلَةِ النِّسَاءِ قُدَّامَ التَّجْرِبِ ، وَأَمَّا حَيْسَنُ
عَرَفْتُ الْعَوَاقِبَ وَجَرَيْتُ الْأُمُورَ فَلَا أَتَنَعَمُ بِذَلِكَ ، وَيَسْتَبِينُ مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ
قَوْلُهُ قَبْلَهُ :

* صَرِيحُ غَوَانِ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ *

وَمَعْنَاهُ : أَعْجَبَهُنَّ وَأَعْجَبَنَّهُ مِنْ وَقْتِ شَبَابِهِ ، وَهُوَ زَمَنُ الْغَفْلَةِ إِلَى وَقْتِ شَيْبِهِ ،
وَهُوَ اسْتِحْكَامُ عَلَيْهِمُ بِالْتَّجَارِبِ ، وَمُرَادُهُ « يَقْدِيمَةُ التَّجْرِبِ » : قَبْلَ التَّجْرِبِ ،
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا :

* أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ *

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَنْطَبِقُ « قُدَّامَ » عَلَى قَبْلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؟ قِيلَ : وَذَلِكَ
أَنَّ الشَّبِيهَةَ لِلشَّبَابِ زَمَانَهَا زَمَانُ غَفْلَةٍ ، وَهِيَ سَابِقَةٌ لِلتَّجْرِبِ وَزَمَانِ
وَجُودِهِ ، وَالتَّجْرِبُ وَزَمَانُهُ مَتَأَخِّرَانِ عَنْهُمَا ، وَالمَتَقَدِّمُ أَمَامَ المَتَأَخِّرِ ، وَقُدَّامَهُ
وَقَبْلَهُ فِي الوجودِ ، فَصَحَّ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : قَبْلَهُ وَقُدَّامَهُ وَأَمَامَهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا
قَوْلُهُ : قُدَيْدِيمَةُ التَّجْرِبِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَاتَ بِقَوْلِهِ :

* أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ *

فَأَوْقَعَهُ كَمَثَلًا « قُدَيْدِيمَةً » ، وَقِيلَ فِي الْبَيْتِ لِمَسْنَى وَاجِدٍ ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ :
قُدَيْدِيمَةً ، فَإِنَّهُ تَصْغِيرُ : قُدَّامَ ، وَقُدَّامُ اسْمٌ مُؤَنَّثٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا تُلْحَقَهُ تَاءٌ / التَّأْنِيثِ فِي التَّصْغِيرِ ، وَلَكِنْ
لِحَقَّتْهُ لِلحَلَةِ المَتَقَدِّمَةِ الذِّكْرُ ، فَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى تَصْغِيرِهِ بِالتَّاءِ .

وَالنَّاصِبُ لِقُدَيْدِيمَةٍ فَعَلُّ مَضْرُوبٍ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ : رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ ،

فَكَانَ قَالَ : تَحَابُّنَا وَتَفَاوُلْنَا قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِبِ ، لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحْسَنَ كُلُّ وَاجِدٍ
مِنْهُمَا صَاحِبَهُ وَتَفَاوُلَ مَعَهُ فَإِنَّهُمَا يَتَحَابَّانِ ، وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ - وَهُوَ
أَبُو الحَسَنِ بْنِ خَرُوفٍ (١) - رَحِمَهُ اللهُ - القَائِلُ فِيهِ

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ، مخطوط رقم ٤٧٨ وعبارته : « وهي منصوبة
على الظرف متعلقة براقهن ورقنه أو بفعل مضر يفسره البيتان ، أي : فعَلُ
ذَلِكَ وَطَافَ قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِبِ : أَيُّ وَقْتِ الْغَفْلَةِ عَنِ النَّظْرِ فِي الْعَوَاقِبِ .

«راقهن ورقته»^(١) ، وهذا إن صدر منه على جهة التسامح ، فيسمح له في ذلك ، حتى كأنه قال العامل فيه معنى هذين الفعلين ، فينتظم من ذلك عامل واحد ، وهو تحاببنا ونحوه ما يليق بالمعنى ، فيكون موافقا لما قدمته ، ويكون قائله تسامح في الإطلاق ، وإن أراد أن الفعلين عملا فيه فيبعد من جهة أن عاملين لا يجتمعان على معمول واحد ، ويجوز أن تكون السالبة من باب الإعمال ، ويكون على أعمال الثاني ، ويكون معمول الأول محذوفا للعالم به ، فكانه قال : راقهن قديمة التجريب ورقته فيها ، ولكنه لم يجسئ كذلك ، لما أن يحتمل على ما ذكرته أولا من أن يعمل فيه عامل من معنى الفعلين ، أو يكون من باب أعمال الثاني .

ويروى : أتني أرى غفلات العيش ، بفتح " أن " وكسرها ، فمن فتحها كانت " أن " مع ما عملت فيه في موضع نصب على المفعول من أجله ، فكانه قال : تحاببنا قديمة التجريب والحلم لأجل : أتني أرى غفلات العيش قبل التجارب ، ومن رواه بكسر ما كان معناه العلة ، وإن لم يكن لها موضع من الإعراب ، لأن " إن " المكسورة تحيى ، ويراد بها العلة ، فتقول : اضرب زيدا إنه فاجر أي : اضربه لفجوره .

وقال أبو محمد بن السيد^(٢) - رحمه الله - وقد جاء الجملة من

غير " إن " ولا " أن " بمعنى المفعول من أجله واستشهد على ذلك بقوليه تعالى : * وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ *^(٣) ، قال معناه : فاعبدون ، لأجل أن أمتكم أمة واحدة ، ولأجل أني ربكم .

(١) قال ابن السيد : «قديمة» تصفير قدام والعامل فيه راقهن ورقته .

الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٤ .

(٢) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٤ .

(٣) الآية ٩٢ من سورة الأنبياء .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (وَمَا كَانَ مِنَ الْأَمَاكِينِ وَالزَّمَانِ غَيْرِ مُتَمَكِّنِينَ لَمْ يَجْزِ تَصْفِيرُهُ ^(١))
المتكّنُ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمُعَرَّبِ وَيَكُونُ بِمَعْنَى التَّصْرِيفِ فِي أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَرَادَ
هَاهُنَا السَّعْنِيِّينَ ، فَكَانَهُ قَالٌ : وَمَا كَانَ مِنَ الْأَمَاكِينِ وَالزَّمَانِ غَيْرِ مُعَرَّبٍ أَوْ غَيْرِ
مُتَصْرِفٍ فِي أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَلَا يَجُوزُ تَصْفِيرُهُ ، وَمِثْلُهُ يَعْدُ هَذَا تَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ ،
فَإِنَّ عِنْدَ وَذَاتٍ ^(*) مَعْرَبَيْنِ غَيْرِ مُتَصْرِفَيْنِ فِي أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَمِيرِ مَبْنِيِّ ، وَهُوَ
يُخْرَجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَى غَيْرِ بَابَيْهَا ، فَيُقَالُ : ذَهَبَ أَمِيرٌ بِمَا فِيهِ ، وَذَكَرَ بُعَيْدَاتٍ
فِيمَا لَا يُصَفَّرُ ^(٢) ، كَانَ فِي غِنَى عَنِ ذِكْرِهِ لَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ مُصَفَّرٌ ، وَالْمُصَفَّرُ
لَا يَصْفَرُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَوْ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ الْمُصَفَّرَ لَا يُصَفَّرُ لِحَسَنِ اتِّبَانِهِ ؛ لِأَجْلِ امْتِنَاعِ
تَصْفِيرِهِ لِكُونِهِ مُصَفَّرًا ^(٣) ، وَالْعَذْرُ لَهُ فِي كَوْنِهِ أُتِيَ بِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ غَيْرَ مُتَصْرِفٍ
فَذَكَرَهُ مَعَ ذَاتِ مَرَّةٍ وَعِنْدَ ، فَيَكُونُ / فِيهِ عِلَتَانِ مَا يَنْعَتَانِ مِنَ التَّصْفِيرِ أَحَدُهُمَا
عَدَمُ تَصْرِفِهِ ، وَمِنْ أَجْلِهَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ .
وَالْأُخْرَى : كَوْنُهُ مُصَفَّرًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى بُعَيْدَاتٍ بَيِّنٍ فِي
بَابِ مَا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيَّةِ فَلَا فَاوَدَةَ فِي إِعَادَتِيهِ
فِي هَذَا الْفَصْلِ .

(*) في الأصل : " مرة " وهي مقحمة من الناسخ .

(١) الجمل : ٢٥٠ .

(٢) الجمل : ٢٥٠ .

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٢٧٨ .

باب تصغير الاسماء المبهمة

ويقدم بين يدي هذا الباب أن يقال : الإبهامُ خلافُ الإبانة ، ولما كانت هذه الأسماء التي تضمنها الباب مفتقرةً إلى ما يبينها من الوصل والوصف قَلَّ تَمَكُّنُهَا ولكنَّ الحَرَبَ صغرتُها على التشبيهِ بالمتكئةِ وخالفتْ بطريقتيَّ تصغيرها تصغيرَ المتكئةِ ، كما خالفتْ بطريقتيَّ تثنيةَ ما جاءَ منها بلفظِ التثنيةِ والجمعِ طريقتيَّ تثنيةِ المتكئةِ وجمعها ؛ فموضوعُ الباب للإعلامِ بذلكِ وتبيينِ طريقةِ تصغيرها ، وما يكونُ فيها وما لا يكونُ في المتكئةِ من الحذفِ والزبادةِ وغيرهما .

انتهت الطريقة الكلية .

ثم نقول : وأصلُ المبهماتِ لا تصغرُ ؛ لأنَّ التصغيرَ ضربٌ من التصريفِ والتمكينِ ، والمبهماتُ عديمةُ التمكينِ ، ولكنَّ لَمَّا تَنبَتِ أو غُيرتْ للتثنيةِ والجمعِ كَانَ ذَلِكَ فِيهَا ضَرْبًا مِنَ التَّمَكُّنِ ، وأيضًا فَقَدْ وُصِفَتْ ضَرْبًا مِنَ الوصفِ ، والتصغيرُ وصفٌ من جملةِ المعنى ، وهو ضربٌ من الوصفِ فأرادوا تصغيرها إشعارًا بهَذَا القديرِ مِنَ التَّمَكُّنِ أَلَّا أَنَّهُمْ خَالَفُوا بِتصغيرِهَا لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا ، فَإِنَّ أَسْمَاءَ التصغيرِ يُخْتَمُ أَوْلَاهَا فِيهِ وَهَذِهِ لَا تُخْتَمُ أَوْلَاهَا ، وَإِنَّمَا يَبْقَى الإِسْمُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التصغيرِ من فِتْحٍ أو ضِمٍّ ، وَيَزَادُ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ أَلْفٌ عَوْضًا عَمَّا نَقَصَ الكَلِمَةَ مِنْ ضِمٍّ أَوْلَاهَا لِلتصغيرِ ، وَقَدْ صَغُرُوا بَعْضُهَا ، وَكَتَفُوا بِتصغيرِهِ عَنْ جَمِيعِهَا ؛ لِأَنَّ الإِلْبَاسَ وَإِنَّمَا الكِفَاءُ ، فَتَقُولُ فِي تصغيرِ ذَا : «ذَيَا» (١) ، وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا تصغيرَهُ لَسِمَ يَمَكُنُهُمْ أَنْ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ التصغيرَ فِيهِ تَمَكُّنٌ ، فَزَادُوا حَرْفًا لِتَلْحَقَ بِالمتكئةِ ؛ وَلِأَنَّ التصغيرَ لَا يَكُونُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ ، فَصَارَ : «ذَيَا» (٢) ثُمَّ حَذَفَتِ اليَاءُ الأُولَى فَصَارَ : «ذَيَا» .

(١) ينظر المقتضب ٢/٢٨٢ .

(٢) المقتضب ٢/٢٨٨ .

وصورة العمل في ذلك أنّ الألف في " ذَا " تُرَدُّ إلى الياء لستماع
الإمالة فيه ، فكانت في حِكم القلب إلى الياء ؛ فلذلك جَلَبُوا لها ياءً من جنسها
لتلحق بالمتكّن ، ثم فتحوها كما فتحوا ثانيّ التصغير ، وزادوا ياءً التصغير ثانياً ،
وأدغوها في الياء التي انقلبت عنها الألف ، وزادوا ألفاً في آخر الكلمة عوضاً من
ضَمِّ الأول ، فصَارَ ذَيَّياً (١) ، فاجتمعت ثلاث ياءاتٍ فحذفت واحدة وكانت الأولى ؛
لأنّ ياء التصغير لا تُحذف ؛ لأنها لمفتى التصغير ، والياء التي بعد ياء التصغير
لا تُحذف أيضاً كلاًّ يسكن ما قبل الألف التي في الأخيرة .

فإن قيل : فإنهم يدعون زيادة ياءٍ ثم حذفها ، وذلك عبث ، فتقول :
لأنها جلبت بدليل ، وحذفت بدليل ، جلبت لإلحاق الكلمة بالمتكّن ، كما قدمنا ،
وحذفت لاجتماع ثلاث ياءاتٍ ، وكلاًّ الأمرين له نظيرٌ في كلام العرب ، وكذلك
فعلوا بالمؤنث ، إلا أنهم اكتفوا بتصغير " تا " عن تصغير " ذى " و " تلك " ،
و " تى " ، و " ذه " ، و " هذه " ، ومنهم من يصغر " تى " فيقول : " تياً " (٢)
مكسر التاء ، فإنما جاءوا إلى الجمع وهو : ألا مقصوراً ، وألاً مدوداً قالوا :
ألياءً وألياً (٣)

(٤)
وقال بعض النحويين : أكثرتم في التصغير في قولكم : " ذياً " في
تصغير " ذَا " الدعاوى ، وأقرب ما أخذنا مما قلتم وأقل دعوى أن يقال : بأنهم
لما أزمعوا على تصغير " ذَا " زادوا ياءً التصغير مُشددةً ، فحصل بذلك تكميل
الكلمة وسلامة الألف آخر الكلمة ؛ لأنهم يفتحون ما قبلها ، وهذا
يشهد له الظاهر ، ولا يُنكر أن يُزاد مع حرف التصغير حرفٌ ، كما زادوا مع همزة
الاستفهام إذا خافوا اللبس ، فقالوا : " الرجل قال ذلك " ، قلت : وهذا يسكن
إلا أن القول الأول أنسب للتصريف والقوانين النحوية .

(١) في " الأصل " : " ذيا " ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) ينظر المقتضب ٢/٢٨٨ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٤٨٨ .

(٤) هو ابن طلحة كما سيأتي .



رجع ، وقد اختلف أبو اسحاق الزجاج (١) وأبو العباس السبدي (٢) - رحمهما الله - في تصغير المدود منهما ، فقال السبدي : إن الألف التي تزداد في آخر هذه الأسماء زادت في هذا الاسم قبل الأخير مخافة اللبس بتصغير المقصور ، وذلك أنهم إذا صغروا المدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، فتقلب الألف التي بعد الياء ياءً وتدغم فيها ياء التصغير ، فتتحرك لذلك وتكسر ، وإذا كسرت انقلبت الهمزة ياءً ، فتجتمع ياءت مثل تصغير : عطاء ، فتحذف واحدة كما فعل بعطاء ، فقل فيه : عطى ، وكذلك قيل في الألف : ألي ، ثم زدت الألف فصار " ألياً " ، فقد أفضى الأسر به إلى أن يصير (٣) مثل تصغير المقصور ، فترك هذا وأدخلت الألف قبل الأخير الذي انقلبت فيه الهمزة ياءً ، فوجب ألا تحذف الياء الثالثة للفصل بين الياءات بالألف ، وأن تقلب الياء همزة من أجل الألف التي قبلها .

ومذهب الزجاج أن الألف إنما زادت أخيراً كما تزداد في جميع هذا الباب ثم قلبت الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً وزادت الألف أخيراً ، فاجتمع ألفان ، فقلب الثانية همزة بعد قلب الهمزة ياءً ، لأنها قد زالت الألف التي قبلها فرجعت ياءً ، وصار اللفظ " أليتى " فاجتمعت ياءت فوجب الحذف أو الإعلال (٤) فأثروا الإعلال .

وتقول في تصغير " الذي " : " اللذياً " ، وفي " التي " : " اللتياً " ، وفي التثنية اللذيان واللتيان (٥) ، وفي الجمع " اللذيون " على مذهب سيويه (٥) ، و " اللذيون " على مذهب الأخفش (٦) .

أما سيويه فإنه يحذف الألف السزيدة في تصغير المبهم للقاء

(*) في الأصل : التعليل ، والسياق يقتضي ما أثبتناه وانظر ٢٨٢ .
(١) ينظر شرح المفصل ١٤٠/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٧/١ ، والمساعد

٥٢٥/٣

(٢) ينظر المقتضب ٢٨٩/٢

(٣) في الأصل : " إلى أن تصير " ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الأصل : " اللذياً واللتياً " ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) ينظر الكتاب ٤٨٨/٣

(٦) ينظر المقتضب ٢٩٠/٢ ، وشرح المفصل ١٤١/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٨/١

الساكنين ولا يريدُها (١) ولا يُقدِّرها ؛ لأنَّ هذه الألفُ تُعاقِبُ ما يَزادُ
بعدها مِن واوِ الجَمعِ وياءِهِ في هذا الذي هُوَ غيرُ متعَيِّنٍ ، والأخفشُ يَحذفُها
ويُقدِّرها فيصيرُ عندهُ مثلُ قولِهِ : «المُصطَفُونَ والمُصطَفِينَ» ، وتقولُ في تصغيرِ
«اللَّائِي» و«اللَّائِي» : «اللَّتِيَّاتُ» ، كأنَّهُمُ عامِلوهُ معاملةَ الجُموعِ فردوهُما إلى
المفردِ وجَمَعُوها بالألفِ / والتاءِ فقالوا «اللَّتِيَّاتُ» (٢) ، واستغفروا بهذا الجَمعِ ٦٠/ب
الذي هُوَ جَمعُ «التي» عن تصغيرِ «اللَّائِي» و«اللَّائِي» وصغرهُما الأخفشُ ، فقالَ :
اللُّويِّتَا واللُّويِّتَا (٣) ، وحذفَ مِنْهُمَا حرفًا ، وهي الياءُ المتطرِّفةُ .
قالَ المازني (٤) : «إِذَا كُنَّا سَاحِجِينَ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ مِنْ أَجْلِ الْإِلْفِ
الداخِلَةِ لِلتَّصْغِيرِ فَحَذَفُ الْحَرْفِ الزَّائِدِ أَوْلَى» ، وهو الألفُ الذي بعدَ اللَّامِينِ ،
فيصيرُ على مذَهِبِ «اللَّتِيَّاتِ» و«اللَّذِيَّاتِ» ، ويؤوِّدِي هَذَا إِلَى اجْتِمَاعِ يَاءِ آيٍ ، ومثلُها قَبِدِ
اعتزَمُوا على تخفيفِهِ ، وحكى الكوفيونَ فِى تَصْغِيرِ «الذي» و«التي» : «اللَّذِيَّاتُ
وَاللَّتِيَّاتُ» .

زيادةُ تحقيقِ في البابِ :

قد تَقَدَّمَ أن مَقْصودَ هَذَا البَابِ أن يَتَكَلَّمَ على تَصْغِيرِ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ الَّتِي هِيَ
[ذَا] لِلْمَذْكَرِ ، وَتَاءِ الْمُؤنَّثِ ، وَتَشْبِيهِمَا ، وَجَمْعِهِمَا ، وَالْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ فِي
عَرَفِ النَحْوِيِّينَ وَاصطِلَاحِهِمْ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ ، وَإِنَّمَا قِيلَ فِيهَا مُبْهَمَةٌ لِأَجْلِ أَنْ
الوَاضِعَ لَهَا لَمْ يَضَعُهَا لِشَخِصٍ مُعَيَّنٍ وَلَا لِجِنْسٍ مُعَيَّنٍ ، وَإِنَّمَا وَضَعَهَا عُدَّةً لِلتَّكَلِّمِ ،
يَضَعُهَا عَلَى أُمَّيٍّ شَخِصٍ أَرَادَ ، وَعَلَى أُمَّيٍّ جِنْسٍ أَرَادَ ، فَلِزِمَ اخْتِصَاصُهَا ، فَسُمِّيَتْ
مُبْهَمَةً ، فَقَوْلُهُ : (بَابُ تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ) (٦) ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَسْمَاءَ

(١) في الأصل : ولا يريدُها والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) ينظر الكتاب ٤٨٨/٣ ، وشرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٣) في الأصل : اللوتيا واللوييا ، صوابه ما أثبتناه ، وانظر شرح الشافية

للرزي ٢٨٨/١ .

(٤) ينظر شرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٥) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٦) الجمل : ٢٥١ .

الإشارة خاصة، ويكون ذكره الذي والتي، وتثنيتهما مع أسماء الإشارة لاجتماعهما في حكم التصغير، ولكونهما مُشابهتين من جهة أنّ الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فيهما معقول الإبهام الذي في أسماء الإشارة، ويحتمل أن يُريد بالأسماء المبهمة أسماء الإشارة «والذي والتي» وتثنيتهما وجمعهما لكونيهما أشبهت أسماء الإشارة وإن كانت موصولة، فأطلق على الموصولات مبهمة لفظة لا اصطلاحاً؛ لأنّ فيها إبهاماً، أي: معقول الإبهام؛ لأنّ الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما لم توضع لجنس يعينه، ولا لشخص يعينه، ولا يستنكر إطلاق المبهمة لفظة على غير أسماء الإشارة، ألا ترى أنّ أبا موسى الجزولي (١) قال في باب النعت عند كلامه على أقسام المبهمة: يعنى به الموصول، واسم الإشارة بعد الموصول مع المبهمة للمناسبة التي بيّنا بعضها، وكان حقّ هذه الأسماء كليلها التي هي الأسماء المبهمة «والذي والتي» وتثنيتهما وجمعهما ألا تصغر لأجل بنائها؛ لأنّ البناء لازم لها، فكان ينبغي لها أن تكون كظايرها من المنيات ألا يدخلها التصغير، ولكنها لما أشبهت الأسماء التي تصغر في كونها تقع صفات وموصوفات، فتقول: مررت بزيد هذا ومررت بهذا العاقل، وكذلك سائرها، فلما أشبهت - ما يصغر - بهذين الحكيمين؛ أي: بكونيهما توصف ويوصف بهما وجب تصغيرها، إلا أنّها لا تصغر كتصغير غيرها من كلّ وجه، ففرقوا بينهما بأن لا يضعوا أوائل هذه الأسماء المبهمة في التصغير، كما ضموا أوائل غيرها من الأسماء التي تستحقّ التصغير لتمكينها، فلذا صغرت «ذا» قلت: ذياً، فإن قيل: ياء التصغير لا تلحق ثانية وقد لحقت في هذا الاسم ثانية، قيل: لم تلحق / ثانية، وإنما لحقت ثالثة، وبيان هذا المحتمل يستدعي الكلام في أصل هذه الكلمة وتعليلها، فيقال أصل: «ذا» «ذبي» (٢) ووزنه من الفعل فَعَلَ، وهو مثل: «طسى و شسى» في اللفظ، فكبرهوا أن يُبقوه

(١) ينظر المقدمة الجزولية في النحو: ٥٧.

(٢) ينظر المساعد ٥٢٦/٣، والهمع ٢٥٨/١.

على هذه الحال لئلا يدخل في باب : « طَبِيَّ وَشَسِيَّ » ، وهي أسماء متكننة ،
فحذفوا لام الكلمة ، فبقي : « ذِيَّ » ، ياء ساكنة مخففة ، فكهوا أيضا أن يبقوها
كذلك فتشبهه كئي ، وهي حرف غير اسم ، فقبلوا تلك الياء ألفا وهي عين الكلمة ،
فلما أرادوا التصغير مع كونه يزيد الأشياء إلى أصولها كان حقهم أن يقولوا :
« ذَيَّا » ، فيقبلوا الألف التي هي منقلبة عن عين الكلمة إلى الياء التي هي الأصل ،
ويحذفوا الياء لالتقاءها مع ياء التصغير إذ لا يجتمع ساكنان ، ويردوا الياء التي هي
لام الكلمة فيدغموا فيها ياء التصغير ، فيصير الاسم : « ذَيَّيَّ » ، ثم تلحق الألف
التي هي عوض ما سلب من ضم أول الكلمة في التصغير ، فيقولوا : « ذَيَّيَّا » ،
ولكنهم كرهوا اجتماع الياءات ، فحذفوا الياء الأولى التي بعد الذال ، وهي
عين الكلمة فقالوا : « ذَيَّا » ، ولم يحذفوا ياء التصغير ؛ لأنه نقص الفرض
المطلوب منها ، ولم يحذفوا الياء التي هي لام الكلمة لئلا تقع ياء التصغير
مباشرة لألف العوض فتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، فتعيَّن
حذف الياء التي هي عين الكلمة فيكون وزن « ذَيَّا » من الفعل مُصَفَّرًا فيلاً ، وكل
ما ذكرت لك في تصغير « ذَا » يجري في تصغير « تَا » التي هي إشارة إلى
المؤنث .
ويحصل من هذا الكلام كله أن ياء التصغير في « ذَيَّا » وقعت
ثالثة على أصلها ، وإن كانت ثانية في اللفظ . فإن قيل : الأسماء المبنية السلازمة
للبناء في صنعة النحو لا وزن لها من الفعل ، وما كان منها على حرفين
لم يقدرتم سحذوف منه ، ولا يقال فيما بقي فاء ولا عين ، فلم جعلتم لإسم
الإشارة وزنا وجعلتم له فاء وعينا ولما ؟ فالجواب أن يقال : وذلك أنه لما
أشبه الأسماء المتكننة فيما ذكر قبل هذا واحتيج إلى تصغيره ، فلما احتيج إلى
تصغيره جعلوا لها وزنا كالأسماء المتكننة ، وليوقعوا ياء التصغير ثالثة فيه إما لفظاً
أو تقديراً .
فإذا صغرت التشنية قلت : « ذَيَّانِ وَتَيَّانِ » في حال الرفع ،
« وَذَيَّيْنِ وَتَيَّيْنِ » في حال النصب والخفض .
وإذا صغرت الجمع المقصور الذي هو « أَلْسِي »
ألحقت ياء التصغير بعد اللام وقلبت الألف ياءً وأدغمت فيها ياء التصغير ،
فقلت : « أَلْسِي » ، ثم تلحق ألف العوض آخرًا فتقول : « أَلْيَّا » .

فَلَا يُقَالُ : وَلَمْ تَلْحَقْ فِي هَذَا الْاسْمِ أَلْفَ الْعَوِضِ وَأَوَّلُهُ مضمومٌ،
وَالْعَوِضُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ سَلْبِ أَوَّلِ الْاسْمِ الْمَبْهِمِ الضَّمَّةُ فِي التَّصْغِيرِ ؟ قِيلَ :
الضَّمَّةُ الَّتِي فِيهِ فِي حَالِ التَّصْغِيرِ هِيَ الضَّمَّةُ الَّتِي فِيهِ فِي حَالِ التَّكْبِيرِ حَمَلًا لَهُ
عَلَى مَفْرَدِهِ وَتَثْنِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ التَّكْبِيرِ الَّتِي هِيَ الْفَتْحَةُ بَاقِيَةٌ فِيهِمَا ، فَكَذَلِكَ
يُنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الضَّمَّةُ فِي الْيَاءِ فِي حَالِ التَّصْغِيرِ ، / وَهِيَ الضَّمَّةُ الَّتِي فِيهِ فِي
حَالِ التَّكْبِيرِ ، فَضَمُّ الْآلِفِ لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ ، فَالْآلِفُ عَوِضٌ مِنْهَا ، وَتَصْغِيرُ جَمِيعِهِ
الْمَعْدُودِ «الْيَاءُ» وَتَكْبِيرُهُ «الْآءُ» ، ثُمَّ أَلْحَقْتُ يَاءَ التَّصْغِيرِ بَعْدَ اللَّامِ وَقَلْبَتِ
الْآلِفُ يَاءً ، وَأَدْعَمْتُ يَاءَ التَّصْغِيرِ فِيهَا فَقَلْبَتُهَا «الْيَاءُ» ، ثُمَّ أَلْحَقْتُ أَلْفَ الْعَوِضِ
فِي هَذَا الْاسْمِ ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ : أَلْفُ الْعَوِضِ لَحِقَتْ آخِرًا وَقَلْبَتُ هَمْزَةً .

وَهَذَا الْمَذْهَبُ يَحْتَاجُ إِلَى بَسْطٍ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ :
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْاسْمُ مَعْدُودًا فَسَبَّحَ
حَالِ التَّكْبِيرِ اعْتَرَضُوا أَنْ يُبْقَوْهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فِي التَّصْغِيرِ ،
فَلَمْ يَتَوَصَّلُوا إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ قَلَبُوا الْهَمْزَةَ يَاءً ، فَقَالُوا : «الْيَاءُ» فَتَحَرَّكَتِ الْيَاءُ
وَمَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ فَجَبَّ قَلْبُهَا أَلْفًا ، فَيُقَالُ : «الْيَاءُ» ، ثُمَّ يَأْتُونَ بِالْفِ الْعَوِضِ بَعْدَ
الْآلِفِ الَّتِي هِيَ آخِرُ الْكَلِمَةِ ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَجْتَمَعَ الْفَانِ وَيَمْتَنِعَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا ؛
لِأَنَّ فِي حَذْفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَقْضَ الْغَرَضِ مِنَ الْمَدِّ ، وَحَذْفِ الْآخَرِ مِنْهُمَا فِيهِ
نَقْضُ الْغَرَضِ مِنَ التَّعْوِيزِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا ، فَتَمَعَّنَ قَلْبُ الْآخِرَةِ
مِنْهُمَا هَمْزَةً ، كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي «حَمْرَاءَ» وَ«صَفْرَاءَ» وَ«نَجْوَاهَا» ، فَأَنْتَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ
تَتَكَلَّفَ هَذَا التَّمْلِيلَ الطَّوِيلَ ، وَتَقْضِي بِأَنَّ أَلْفَ الْعَوِضِ لَحِقَتْ آخِرًا كَمَا تَلْحَقُ
فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْهِمَةِ الْمَصْفُورَةِ ، وَإِنَّمَا أَنْ تَقُولَ : إِنَّهَا لَحِقَتْ قَبْلَ الْآخِرِ
فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ .

قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ (٢) : وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ هَذَا الْقَوْلُ الْآخِرُ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ
الْآخِرِ قَرِيبٌ مِنَ الْآخِرِ ، وَلِذَلِكَ اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ وَلَمْ يَحْكُ الْمَذْهَبُ الْآخِرُ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمَعْدُودُ ، تَحْرِيفٌ وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أُشْبِهَتْهُ .

(٢) انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٥ / ١٤٠ .

إلا عن الأقل منهم، وله وجه من القياس، وهو ما ذكرته وقد تقدم قبل أيضاً،
 وأما تصغير «الذي»، فالذي بمنزلة: «الشجسى والعيسى» تلحق ياء التصغير فيه
 الثالثة وتحرك التي تقع بعدها، وهي ياء «الذي» وتدغم فيها ياء التصغير، فتقول:
 «اللَّذِي»، ثم تلحق ألف العوض فتقول: «اللَّذِيَا»، وكذلك تفعل في «التيسى»
 فتقول: «اللَّتِيَا»، وتقول في تصغير تثنيتهما: «اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَاللَّذِيَيْنِ
 وَاللَّتِيَيْنِ» في حال النصب والخفيض، وألف [العوض] في تثنية «اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ» (١)
 «وَدَتِيَانِ وَوَتِيَانِ» - سحذوفة في اللفظ، وفي التقدير عند سيوييه (٢) وسحذوفة
 في اللفظ دون التقدير عند أبي الحسن الاخفش (٣)، وتظهر شره الخلاف
 بينهما في جمع «اللَّذِيَا» بالياء والنون، فإذا جمعت على مذهب سيوييه
 قلت: اللَّذِيُونَ، كما تقول: «التَّمِيمِيُّونَ»، وتقول على مذهب الاخفش
 «اللَّذِيُونَ»، كما تقول: «المصطفون» في جمع المقصور؛ لانه عنده جمع «اللَّذِيَا»،
 وهو اسم في آخره ألف، كما أن «المصطفى» اسم في آخره ألف، فإذا لحقت
 ياء الجمع أو واؤه حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وتركت الفتحة دالة عليها
 فقلت: «المصطفون والمصطفين»، وكذلك تقول: «اللَّذِيُونَ وَاللَّذِيَيْنَ».

وأما تصغير جمع «التي»، فلم يسمع من كلام العرب فيه إلا «اللَّتِيَاتِ»،
 فهو (٤) تصغير «اللَّاتِي، وَاللَّائِي» (٥) رَدُّوهُ إِلَى الْوَاحِدِ فَجَمَعُوهُ بِالْأَلِفِ
 وَالتَّاءِ، / وكلُّ من صَغَّرَهُ عَلَى غَيْرِ التَّصْغِيرِ فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ الْقِيَاسَ فِيهِ
 لَوْ جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ. (٦)

- (*) في الأصل: النصب، تحريف من الناسخ.
 (١) في الأصل: اللذيان واللتيان وذي وتيا، والصواب ما أثبتناه.
 (٢) الكتاب ٤٨٨/٢، وشرح الشافية ٢٨٨/١.
 (٣) ينظر المقتضب ٢٩٠/٢، وشرح الشافية ٢٨٨/١.
 (٤) في الأصل: فهو هو تصغير، والصواب ما أثبتناه.
 (٥) في الأصل: اللاتي واللاتي، والصواب ما أثبتناه.
 (٦) يذكر المبرد رأياً آخر للأخفش في قوله: «وكان إلا خفش يقول:
 «اللذيان» لأنه ليس جمع «التي» على لفظها، فانما هو
 اسم للجمع ويختار المبرد هذا الاتجاه ويجعله القياس. المقتضب:

البيت هو لاعشى بكر قوله : **الْأَقْلُ لِقِيًّا** : **أَرَادَ** : **أَلَا قُلْ لِهَذِهِ السَّبِيحَةِ**
قبل مرورها ونهضتِها: اسلمى، أي: سلك الله في سفرك، **وَالسِّرَةُ** بكسر السين
هَيْفَةُ المَرُورِ ، كما أَنَّ الجِلْسَةَ هَيْفَةُ الجُلُوبِ ، ويجوز أن يريد بمرتها استحكام
نيتها وقوتها في الرحيل من قولهم: استمر مذهبه على كذا أي: قوي ، **وَالمِرَةُ** :
القوة، ومنه قوله تعالى * **ذُورَةَ فَاسْتَوَى** * (١) ، وقال البعيث: (٢)

* **شَدَدْتُ لَهُ أُرْيَى بِمِرَّةٍ حَارِمٍ** *

وتحية مصدر محمول على معنى الفعل لا على لفظه ، لأنه إذا قال اسلمي ، فقد
حياها ، وهو مصدر مؤكد ، لأنه لو قال : «اسلمي» ، واقتصر عليه لعلم أنه قد
حياها . والناصب :

قال بعض المتأخرين (٣) : «**حَتَّىهَا**» الذي دل عليه «اسلمي» ، فكأنه

قال: **حَيَّهَا تَحِيَّةٌ مُشْتَقٌّ** .

قلت : هذا التأويل هو على مذهب السبر ، والصحيح مذهب

سبويه ؛ لأن الفعل يتعدى إلى جميع ضروب المصدر ؛ لأنه مشتق من جنس

المصدر فعلى هذا الناصب لقوله «**تَحِيَّةٌ**» «اسلمي» ؛ لأن التحية نوع من السلام ،

والمشتاق: **السُّحْبُ** و**الْمَتِيمُ** ؛ الذي استعبده **الحُبُّ** / وتملكه ، وزعم بعض

النحويين (٤) أن **تِيًّا** في هذا البيت اسم علم للمرأة ، واحتج على ذلك

بقول الاعشى: (٥)

(١) الآية ٦ من سورة النجم .

(٢) الشاهد في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٥ للبعيث وهو بتمامه :

شَدَدْتُ لَهُ أُرْيَى بِمِرَّةٍ حَارِمٍ عَلَى مَوْعٍ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَعَادِلُهُ

(٣) في الحلل شرح أبيات الجمل ٣٣٥ ، وتحية : مصدر مؤكد حملة على

معنى الفعل وعلى لفظه ؛ لأنه إذا قال : اسلمي ، فقد حياها وهو

مصدر مؤكد ؛ لأنه لو قال : اسلمي ، واقتصر عليه لعلم أنه قد حياها

تحية مشتاق .

(٤) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ .

(٥) الشاهد للاعشى ، ديوانه ١٦٣ ، وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ ،

أَلَا قَوْلَ لَيْتِيكَ مَا بَالُهَا أَلَيْبَيْنِ تُحَدِّجُ أَحْمَالُهَا
وكذلك قول الآخر: (١)

* عَجِبْتَ مِنْ تَيَّاكَ وَانْتِيَابِهَا *

قال : ولو كان اسمَ لشارةٍ لم يَجْزُ أن يَضِيفَهُ ، لأنَّ أسماءَ الإِشارةِ لا تُضَافُ ، لأنها معارفٌ .

قلتُ : أَمَا " تَيَّا " في بيتِ الأعشى فيحتملُ أن يكونَ علماً ، ويحتملُ أن يكونَ لشارةً ، ولا مانعَ للاحتمالينِ من جهةِ اللفظِ ، وأما اعتقادُ هذا النحويِّ أنَّ " تَيَّا " في بيتِ الأعشى :

* أَلَا قَوْلَ لَيْتِيكَ مَا بَالُهَا *

وفي قول الآخر :

* عَجِبْتَ مِنْ تَيَّاكَ وَانْتِيَابِهَا *

أنهما أعلامٌ ، وأنهما لو كانتا من أسماءِ الإِشارةِ لم تُضَفْ لأنَّ أسماءَ الإِشارةِ معارفٌ ، والمعارفُ لا تُضَافُ ، فهوَ وَهْمٌ منه ، فإنَّ الكافَ في قولك : " تَيَّاكَ " ليست باسمِ أضيفٍ إليه " تَيَّا " ، كما هي في قولك : " غلامُكَ وَصَاحِبُكَ " ، وإنَّما هي حرفُ خطابٍ ، كالكَافِ في " ذلك " ، وذاك ، وتيَّاكَ ، وتلكَ ، ويحتملُ أن يكونَ علماً في بيتِ الأعشى

====
واللسان (حدج) ، قال : والحدجُ شدُّ الأحمالِ وتوسيقُهَا على السبْعِ ، والشاهدُ فيه :

أَلَا قَوْلَ لَيْتِيكَ مَا بَالُهَا أَلَيْبَيْنِ تُحَدِّجُ أَحْمَالُهَا

قال : ويروى : أَجْمَالُهَا بِالْجِيمِ وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ تُحَدِّجُ أَحْمَالُهَا .
وانظر شرحَ الجمل لابن هشام ٣٢٩ .

(١) الشاهد من الرجز أنشدته سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٤٤ هـ دون نسبة وهو في الكتاب :

عَجِبْتَ مِنْ لَيْلَاكَ وَانْتِيَابِهَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أَوْرَابِهَا

الذى هُوَ قَوْلُهُ : (أَلَا قُلِّ لِيَتِيَاكَ مَا بَالُهَا) وفي شَطْرِ الرَّجَزِ الْمَذْكُورِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

* عَجِبْتِ مِنْ تِيَاكَ وَانْتِيَايَهَا *

وَتَكُونُ إِضَافَةُ الْعَلِمِ لِأَجْلِ مَا دَخَلَهُ مِنَ التَّنْكِيرِ فِي الْإِشْتِرَاكِ ، وَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِ
الْآخِرِ : (١)

* أَهَاجَكَ مِنْ سَعْدَاكَ مَفْنَى الْمَعَاهِدِ *

وَمِنْ مَنَعِ احْتِمَالِ الْعَلِيَّةِ فِيهِ فَهُوَ مَتَحَكِّمٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ .

وأشعار

(١) الشاهد للنايفة الذبياني ، ديوانه ١٦٧ ، / الستة الجاهليين ٢٥٣ ،

والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ وعجزه :

* بِرَوْضَةِ نَعِيمِي فِدَايَةِ الْأَسَاوِدِ *

باب تصغير الجمع ولم يذكره أبو القاسم - رحمه الله -

اعلم أن الجمع على نوعين : للقليل والكثير ، فالقليل هو الذي

يصغر، وهو أربعة أبنية مكسرة، وقد نظمها الشاعر فقال : (١)

بِأَفْعَلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَالَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعَرَّفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

وبناء ابن مسلمان، وهما الجمع المذكور والمؤنث ، نحو : الزيد بن والهندات ، فتقول

في «أجمال : أجمال» ، وأكلب : أكليب» ، وفي «أرغفة : أريغفة» ، وفي «صبيبة :

صبيبة» ، وقد قيل : «أصبيبة» ، قال الشاعر : (٢)

فَارْحَمَ أَصَيْبِيَّ الَّذِينَ كَانَتْ بِي حِجْلِي تَدْرَجُ فِي الشَّرِيَّةِ وَقَسَعُ

كانه تصغير أصيبة ، والجمع الكثير لا يصغر على لفظه ، فإن كان معه جمع قليلة

رد إلى أو إلى المغرب ، ثم صغر ، فإن رد إلى المغرب جمع بعد التصغير

بالألف والتاء لما لا يعقل ، وبالواو والنون أو الياء والنون لمذكر من يعقل ،

فتقول في «كلاب : أكليب» ، وتقول في «فراخ وفروخ : أفراخ» ، كأنه

رد إلى «أفراخ أو فريخات» ، كأنه رد إلى «فريخ» ، ثم جمع بالألف والتاء ، وتقول

في «رجال : رجيلون» ، وتقول في «نساء : نسوة» تصغير نسوة ، أو مريات مردود إلى

اسراة ، ثم جمع بالألف والتاء ، وتقول في «أناس : أنيسون» ، هذا قول

(١) البيت في البلغة/دون نسبة ، قال الفيروزآبادي : «وزاد عليه الدجاج

بيتا آخر وهو :

وَسَالِمًا الْجَمْعُ أَيْضًا دَاخِلٌ مَعَهَا فِي ذَلِكَ الْحِكْمِ فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدْ «

(٢) الشاهد لعبد الله بن الحجاج الثعلبي من بني ثعلبة يخاطب به

عبد الملك بن مروان ويعتذر إليه ؛ لأنه كان مع عبد الله بن الزبير وبعده :

أَذْنُو لَتَرَحَّحْنِي وَتَقْبَلْ تَوْبَتِي وَأَرَاكَ تَدْفَعُنِي فَأَيْنَ الْمُدْفَعُ

فقال عبد الملك : إلى النار ، وأنشده أبو علي في شرح الابيات المشكلة

الإعراب المستعنى مياضح الشعر : ١٥٥ ، ومن شواهد ابن جنى في

المحتسب ٢/٢٧١ ، وشواهد الايضاح للقيسي ٥٤٥-٨١٣ ، وشرح

المفصل لابن يعيش ٢٠/٥ ، وشرح ألفية ابن معطى ١١٧٩/٢ ،

واللسان (حجل) ، وفيه قصة البيت ،

النحويين أجمعين^(١) ، ولا بن دُرستويه هُنا نكتةٌ حسنةٌ يجبُ أن يعتمدَ عليها ،
 قال : إن كانَ الفرضُ منَ الجِمعِ التقليلِ ، فحينئذ يُرْتَدُّ إلى جَمِيعِ القليلِ ،
 ويصغرُ ، فإن لم يكنْ له قليلٌ ولا اسمٌ جمعُ رَدَّ إلى المفردِ ، وإن كانَ الفرضُ
 منَ الجِمعِ التحقيرِ رَدَّ إلى وَاحِدِهِ ، ولم يُرْتَدِّ إِلَى الجِمعِ القليلِ وَلَا إلى اسمِ
 الجِمعِ ؛ لأنَّ / الفرضُ تحقيرُ كُلِّ واحدٍ منَ الأشخاصِ . وتصغيرُ اسمِ الجِمعِ
 على لفظِهِ عندَ سيبويه^(٢) ، تقولُ في تصغيرِ رَكِبٍ : رَكِيبٌ ، والاختفَافُ^(٣) يجعلُ
 هذا جمعاً ، فيردُّه إلى مفردِهِ ويصغرهُ ويجمعهُ فيقولُ : رَكِيبُونَ ، والسمَاعُ
 يشهدُ لسيبويه ، قال الشاعرُ :^(٤)

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْبًا عَادِيَا

وقد كملَ هذا البابُ على مذهبِ أَكْثَرِ النحويينَ ولم يتخلَّصوا مِنْهُ . والصوابُ أن
 تقولُ : إنَّ هذا الضربُ منَ التحقيرِ قد يكونُ لتقليلِ العديهِ ، أو لتحقيرِ كُلِّ واحدٍ
 مِنْهُ في نفسِهِ ، فَإِذَا كَانَ التحقيرُ في الواحدِ مُقْلَلًا كَانَ تقليلُهُ مُكْسَرًا و تحقيرُهُ
 مُسَلِّمًا ؛ فَأَجْنِبَا "تقليلُ لا تحقيرُ" وأجملاتُ "تحقيرُ لا تقليلُ" ، وإن لم يكنْ مُقِيدًا
 استوى في الأمرينِ نحوُ : "أَكْبَبَالٌ" تقليلًا وأكيبالاتٍ ، وإن لم يكنْ بُدًّا منَ الرجوعِ
 إلى الواحدِ ، وكانَ تحقيرُهُ مُقْلَلًا لم يكنْ تقليلُهُ مَالًا بالنعْتِ ، نحوُ : "مَرَابِدٌ قليلةٌ"^(٥)
 ومُرَبِّدَاتٌ ، وإن كانَ تحقيرُ واحدِهِ غيرَ مُقْلَلٍ استوى في الأمرينِ ، نحوُ : "نَرَاهِمُ"
 قليلةٌ ودُرَيْهَمَاتٌ ، وإن حقرتْ وَقَلَّتْ قُلَّتْ مُرَبِّدَاتٌ قَلِيلَةٌ ، فهذا حكمُ هذا
 إن شاءَ اللهُ تعالى .

(١) ينظر الكتاب ٤٨٦/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٠٢٧٤/١

(٢) الكتاب ٠٤٩٤/٣

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٦٦/١ ، والمساعد ٠٥٢٠/٣

(٤) الشاهد لأحيحة بن الجلاح/وهو في المسائل المشككة لأبي علي الفارسي
 د برانه ٣١

٤٧٣ ، والمنصف لابن جنى ١٠١/٢ وهو من شواهد ابن يعيش في

شرح المفصل ٧٧/٥ ، والمقرب لابن عصفور ١٢٧/٢ ، والدر المصون

٥/٦١٢ ، والمساعد ٥٢٠/٣ ، وشرح شواهد الشافية : ١٥٠ ، والخزانة

٠٢٥٤/٦

(٥) في الأصل : مويبدات .

ومن قوله بعد البيت - في الصِّحِّحِ يِنَّةً هَذَا - وقد كَدَلْ هَذَا البَابُ
على مذهب أكثر النحويين إلى هنا من كلام ابن الطراوة^(١) في ظَنِّي . ثم نقول
شتماً لأغراض هذا الباب ؛ لأنَّ أبا القاسم - رحمه الله - لم يتعرض له ، فيجبُ
الاعتناءُ به لتكونَ أبوابُ التصغيرِ فيه مستقلةً ، والالفاظُ التي تَقَعُ على الجَمْعِ
لَا تَخْلُو أَمَّا أن تكونَ أسماءً مفردةً ، وهي التي تُسَمَّى أسماءَ الجموع ، نحو :
النَّفِيرِ والرَّهِيْطِ والقَوْمِ ، وإمَّا أن تكونَ جموعاً .

والجموعُ على قسمين : جمعُ سلامةٍ ، وجمعُ تكسيرٍ ، وجمعُ التَّكْسِيرِ على
قسمين : جمعٌ لأدنى العديدِ ، وجمعٌ لا كثيره ، وجمعٌ أدنى العديدِ : أفعالٌ ،
وَأَفْعَلٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفَعْلَةٌ ، وقد ذكرتُ قبلُ ، فَكُلُّ مَا جَاءَ على هَذِهِ الأوزانِ الأربعة ،
فَهِيَ مَوْضُوعٌ لأدنى العديدِ ، وأدنى العديدِ مِنَ الثلاثةِ إلى العشرةِ وَمَا سِوَاهَا
من جموعِ التَّكْسِيرِ ، فَهِيَ مَوْضُوعٌ لأكثرِ العديدِ ، وأكثرُ العديدِ من أَحَدِ عَشْرٍ
إلى ما فوقه ، وأما أسماءُ الجموعِ ، فَإِنَّ الألفاظَ تَصْفُرُ ، فتقولُ في تصغيرِ
« رَهِيْطٍ : رُهَيْطٌ ، وفي قَوْمٍ : قُوَيْمٌ ، وفي نَفِيرٍ : نُفَيْرٌ » ، قال^(٢) :

* وَدَّ نَفِيرٌ لِلنَّكَارِ وَرِ أَتَهُمْ *

وفي « رَكِيْبٍ » ، وقد تَقَدَّمَ تصغيرُهُ وجمعهُ في قوله^(٣) :

* أَخَشَى رَكِيْبًا أَوْ رَجِيْلًا عَادِيًا *

سليمان بن محمد السبتي

(١) ابن الطراوة هو المدعو بالشيخ الأستاذ / ، عاش نيفا وتسعين سنة ومات
بالاندلس قبل سنة ثلاثين وخمسمائة ، وله مصنغات في النحو مشهورة
مذكورة وكلامه هناك مرغوب فيه يتنافس الطلبة في نقله وجمعه سمع من
الاعلم كتاب سيوييه ومن عبد الملك بن سراج وروى عن أبي الوليد الباجي
وغيره ، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وخلائق وله آراء في النحو
تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة . ألف الترشيح في النحو وهو
مختصر على المقدمات على كتاب سيوييه ومقالة في الاسم والمسمى .

انظر ترجمته في الانباه ١١٣/٤ وبغية الوعاة ٦٠٢/١ و ٣٤١/٢ ،
ونفح الطيب ٣٨٤/٢ ، وابن الطراوة النحو ، رسالة ماجستير للدكتور
عياد الثبتي .

(٢) الشاهد : لعلقة الفحل في يوم الكلاب الثاني ، ديوانه ١٠٦ وأشعار الستة

الجاهليين ١٦٨ وعجزه : * بِنَجْرَانَ فِي شَاءِ الْحِجَازِ الْمَوْقِرِ *

(٣) مر قريبا .

وكذلك جموع السلامة للمذكر والمؤنث تقول فيهما : « الزُّبَيْدُونَ والمُعْتَمِرُونَ والمُهَنْدَاتُ
والزُّنَيْبَاتُ » ، وكذلك جموع أدنى العدد من التفسير تصغرُ الفاظها ، فتقول في :
« أصحاب : أَصْحَابٌ ، وفي أثواب : أَثْيَابٌ ، وفي أدوير : أَدْيِيرٌ »^(١) وفي
« أكلب : أَكْلِبٌ »^(٢) ، وفي تصغير ما جاء على أفعلة ، نحو : « أَغْلَمَةٌ : أَغْلَمَةٌ » ،
وفيما جاء على فغلة ، نحو : « صَبِيَّةٌ وَفَتِيَّةٌ وَفَلَمَةٌ تقول في تصغير ذلك كله :
صَبِيَّةٌ وَفَتِيَّةٌ وَفَلَمَةٌ »^(٣) ، وأما جموع الكثرة فلا يخلو الجمع منها إن شاء
يكون له جمع قلة أو لا جمع قلة له ، فإن كان له جمع قلة فإن شئت أن تصغر
جمعه الموضوع للقلة ، / وان شئت أن تردّه الى الواحد فتصغره ، ثم تجمعهُ
بالالف والتاء ، فتقول في تصغيره دوير : أَدْيِيرٌ ، وان شئت : دَوِيرَاتٌ ، فإن لم
يكن له جمع أدنى العدد ، نحو : « دَرَاهِمٌ وَمَطَابِخٌ وَقَنَائِلٌ » ، فإنك تردّه الى
الواحد لا غيره ، وتجمعه بالالف والتاء ، فتقول في تصغير « مطابخ : مُطَابِخَاتٌ ، وفي
« دَرَاهِمٌ : دَرِيهَمَاتٌ » ، وفي « قَنَائِلٌ : قُنَيْدِيَلَاتٌ »^(٤) .

فصل :

في تصغير الترخيم ولم يذكره أبو القاسم أيضاً ، وهو حذف
الزوائيد من الكلمة [الصَّالِحِ بَقَاؤُهُ هَا فِي التَّصْغِيرِ]^(٥)
حيث كانت حتى تبقى الأصول فقط ، ثم يعامل في التصغير معاملة ما لا
زيادة فيه ، ولا يعوض فيه من المحذوف ، تقول في « أسود : سُودٌ » ، وفي « غراب :
غُرَيْبٌ » ، وفي « عقاب : عُقَيْبَةٌ » ، وتعيد تاء التانيث ، لأن الثلاث المؤنثات

(١) قال سيويه : سألت الخليل عن تحقير الدور فقال : أردّه الى بناء

أقل العدد ، لأنني إنما أريد تقليل العدد ، فإذا أردت أن أقلله
وأحقره الى بناء الأقل ، وذلك قولك : أَدْيِيرٌ . الكتاب ٣ / ٤٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣ / ٤٩٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٤٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٤٩١ .

(٥) زيادة يلتئم بها الكلام .

لِذَا صُغِرَ أَعِيدَتْ فِيهِ تَاءُ التَّانِيثِ ، وَتَقُولُ فِي «زَيْنِبَ» : «زَيْنِبَةٌ» (١) ، قُلْتُ : وَقَوْلُكَ فِي «زَيْنِبَ» : «زَيْنِبَةٌ» ذِكْرُهُ أَبُو بَكْرٍ بِنِ طَلْحَةَ ، فَلَا أُدْرِي أَهُوَ مَقْصُودٌ لَهُ أَوْ وَقَعَ غَلَطًا مِثْلَ النَّاسِخِ ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَحَكَمَهُ إِلَّا تَلْحَقَهُ تَاءُ التَّانِيثِ (٢) ، ثُمَّ حُذِفَ الْيَاءُ مِنْهُ فِيهِ إِشْكَالٌ ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ تُحْذَفُ فِيهِ الزَّوَادُ ، وَزَيْنَبُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُرْتَجِلَةِ لَا أَصْلَ لَهُ فِي النِّكَرَاتِ ، فَيَمَّ بِعَرْفِ الزَّائِدِ فِيهِ إِنْ لَا تَصْرِيفَ لَهُ وَلَا اشْتِقَاقَ ؟ فَغَايَةُ مَا يَبْقَى أَنْ يَكُونَ حُذْفُ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ عَلَى قِيَاسِ مَنْ قَالَ فِي تَصْغِيرِ «فَرَزْدِقٍ» : «فَرِيزِقٍ» ، فَحُذِفَ الدَّالُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ ، فَصَارَتْ الدَّالُ آخِرًا ، وَيَكُونُ لِثَبَاتِ التَّاءِ فِي قَوْلِكَ : زَيْنَبُ لِكُونِهِ صَارَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَصَارَ : «زَيْنِبَةٌ» ، كَقَوْلِكَ : «دَعِيدَةٌ» فِي تَصْغِيرِ : «دَعِيدٍ» ، وَهَذَا كَلِمَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ النِّقْلِ فِي الْكِتَابِ وَعَدَمِ غَلِطِ النَّاسِخِ .

(١) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَتَلْحَقُ التَّاءُ أَيْضًا صَغْرًا مِنْ عِلْمِ الْمُؤَنَّثِ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ ، كَلِتْيَانِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَيُقَالُ : «عَنْيَقَةٌ» ، وَ«زَيْنِبَةٌ» ، وَ«سَعِيدَةٌ» فِي :

عَنَاقٍ ، وَزَيْنَبٍ ، وَسَعَادٍ . الْمَسَاعِدُ ٣ / ٥١٥ .

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ٣ / ٥١٤ .

باب النسب

النسب عند النحويين اسمُ حكيمٍ غالبٍ على الاسمِ مفرغٍ عن صريحِ الوصفِ ،
ويصحُّ ما لم يكن يصحُّ الوصفُ به للوصفِ ، وله طريقتان : إحداهما مُختصصةٌ ،
والثانيةٌ مشتركةٌ ، وهي الغالبةُ على الاسمِ ، كما ذكرتُ متقدماً ؛ فموضوعُ
البابِ لتبيينِ المشتركةِ منهما ، والاعلامُ بما تنقسمُ إليه ، وما تُسمى كلُّ واحدٍ من
قسميها ، وذكرُ الفاظٍ من غيرِ المقيسِ تدلُّ على ما وراءَها ، ويضمُّ إليها ما جاءَ
من مثليها ، وتبيينِ أنواعِ المقيسِ المختلفةِ بحسبِ اختلافِ أنواعِ الأسماءِ التي
نسبَ إليها ، وما يدخلُ كلُّ نوعٍ منها من أنواعِ التغييرِ ، على أنه لم يُحسنْ في
بعضِ الفصولِ ، كقوله في فصلِ المقصورِ : "فإن كان على أربعةِ أحرفٍ ، فإن شئتَ
حذفتها - يعني الالف - وإن شئتَ قلبتها واواً ، وقلبها أجوذاً" ، فهذا اجمالٌ
غيرُ حسنٍ ؛ لأنَّ من المقصورِ الرباعيِّ ما يلزمه الحذفُ ، ولا يجوزُ فيه البدلُ ، ومنه
ما الحذفُ فيه أجوذاً من القلبِ ، وما القلبُ فيه أجوذاً من الحذفِ ، فإذا كان
في الرباعيِّ المقصورِ ما ذكرتُ من اختلافِ الاحكامِ لم يحسنْ إطلاقُ القولِ بجوازِ
الحكمِ حتى يُقيدَ ، وكذلك قوله : في فصلِ المنقوصِ : «وإذا نسبتَ إلى اسمٍ في آخره
ياءٌ قبلها كسرةٌ حذفتها ، كقولك في النسبِ إلى قاضٍ : قاضيٌّ ، وغازٍ : غازيٌّ» ،
وعلى / أن مثلَ ياءِ قاضٍ وغازٍ قد يجوزُ قلبُها وإن كان حذفتها أجوذاً
ومن هذا البابُ أيضاً ما يلزمُ ياءُ الحذفِ ، كما أن منه ما يلزمُ ياءُ القلبِ ،
ألا ترى أن مثلَ «مُشترٍ ومُفتِرٍ» لا يجوزُ في ياءِهم إلا الحذفُ ، وأيضاً فإن مثلَ
«عديٍّ وكريسيٍّ وبختيٍّ» يدخلُ تحتَ قوله : اسمٌ آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ ؛ لأنَّ
كلَّ هذا آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، فكانَ حقهُ أن يقيدَ اللفظُ بالوصفِ الذي يخرجُه
من الاشتراكِ ، فيقولُ : إذا نسبتَ إلى اسمٍ رباعيٍّ آخره ياءٌ خفيفةٌ ، قلبتها
كسرةً ما زانَ عليه ونقصَ منه ، كعَمِمْ ، وما كانتِ الهاءُ في آخره ثقيلةً ،
وكلُّ هذه الأنواعِ يُخالفُ «بابُ قاضٍ وغازٍ» في الحكمِ بحسبِ مخالفتها لآياه في
المدِّ وثقلِ الياءِ ، أو يقولُ : إذا نسبتَ إلى مثلِ قاضٍ وغازٍ فيستغني بالتمثيلِ
عن التقييدِ ، وكذلك ضمُّه يداً وقتى إلى عَمِمْ وشيخٍ ،

فَقَالَ : (كَمَا تَقُولُ فِي عِمٍّ : عَمَوِيٌّ ، وَفِي شَجٍّ : شَجَوِيٌّ) (١) ، ثُمَّ قَالَ :
 (وَفِي ابْنٍ : بَنَوِيٌّ وَابْنِيٌّ إِنْ شَعْتَ ، وَفِي الْإِسْمِ : اسْمِيٌّ وَسَمَوِيٌّ) (٢)
 فَجَوَزَ فِي : اسْمٍ وَابْنٍ « وَجْهَيْنِ وَوَقَفَ يَدًا وَفَتَى عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَضَمَّهِنَّمَا إِلَى
 « عِمٍّ وَشَجٍّ ، وَكُلُّ هَذَا لَيْسَ بِحَسَنِ ؛ لِأَنَّ ضَمَّ الشَّيْءِ إِلَى خِلَافِ نَوْعِهِ يُوْهَمُ فِيهِ
 جَوَازًا مَا لَا يَجُوزُ أَوْ اسْتِنَاعًا مَا يَجُوزُ ، وَدَيْدٌ ، وَفَمٌّ أَشْبَهُ بِابْنٍ وَاسْمٍ مِنْهُمَا يَعْجِمُ
 وَشَجٍّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَنَاسَسِي الْمَحْذُوفِ ، كَابْنٍ وَشَجٍّ وَعِمٍّ غَيْرِ
 مُتَنَاسَسِي الْمَحْذُوفِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّدُّ وَتَرْكُهُ ، كَمَا يَجُوزُ فِي « ابْنٍ
 وَاسْمٍ » ، وَلَا يَجُوزُ فِي « عِمٍّ وَشَجٍّ » الْحَذْفُ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَسْتَأْنَفَ بَعْدَ « عِمٍّ وَشَجٍّ » ،
 فَيَقُولَ : وَتَقُولُ فِي « يَدٍ وَفَمٍّ وَابْنٍ وَاسْمٍ : يَدِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَفَمِيٌّ وَفَمَوِيٌّ وَابْنِيٌّ
 وَبَنَوِيٌّ وَاسْمِيٌّ وَسَمَوِيٌّ » ، فَتَجْعَلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْأَرْبَعَةَ فَصَلًا وَاحِدًا .
 انْتَهَتْ الطَّرِيقَةُ الْكَلِيَّةُ .

ثُمَّ نَقُولُ : النَّسْبُ إِضَافَةٌ إِلَى بَلَدٍ أَوْ أَبٍ أَوْ صِنَاعَةٍ أَوْ مَلِكٍ ، وَاطَّرَدَ
 فِي الصَّنَاعَاتِ « فَعَالٌ » ، نَحْوُ : « نَجَّارٌ » ، وَخَيَّاطٌ » ، وَقَدْ قِيلَ فِي بَائِعِ الْبَتَوَاتِ ، وَهِيَ
 الْأَكْسِيَّةُ بَتِّيٌّ (٣) ، وَاطَّرَدَ فِي الْمَلِكِ « فَاعِلٌ » قَالُوا : تَامِرٌ ، وَلَايِنٌ ، وَدَارِعٌ ، وَاطَّرَدَ
 فِيمَا سِوَى هَذَيْنِ أَنْ تَجْسَى ، بِيَاءٍ مُشْدَرَةٍ مِنْ آخِرِهِ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا ، كَقَوْلِكَ
 فِي النَّسْبِ إِلَى إِشْبِيلِيَّةَ : إِشْبِيلِيٌّ ، وَاللِّي قُرْطُبَةُ : قُرْطُوبِيٌّ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ تَاءِ
 التَّأْنِيثِ وَيَاءِ النَّسْبِ قَبْلَهَا حَتَّى تَقُولَ فِي النَّسْبِ إِلَى فَاطِمَةَ : فَاطِمِيٌّ ، وَلَا بَيْنَ
 أَلِفِ التَّثْنِيَةِ وَيَاءِ النَّسْبِ بَعْدَهَا ، وَلَا بَيْنَ وَوَاوِ الْجَمْعِ وَيَاءِ النَّسْبِ بَعْدَهَا ، الْأَنْتَهُمْ
 قَالُوا فِي الْبَحْرَيْنِ : بَحْرَانِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ بَلَدٍ ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ النَّسْبِ إِلَى الْبَلَدِ وَالنَّسْبِ

(١) الجمل : ٢٥٥ .

(٢) الجمل : ٢٥٥ .

(٣) قال سيبويه : وربما ألقوا ياءَ الإضافة كما قالوا البتتي أضافوه إلى

البتوت فأوقعوا الإضافة على واحدٍ ، وقالوا : البتات . الكتاب ٣ / ٣٨١

قال ابن عقيل : قالوا : بتتي في بائع البتوت ، وهي الأكسية ومنه

عثمان البتتي : أحد الفقهاء . الساعد ٣ / ٣٨٤ .

(*) في الاصل : فَمٍّ ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

إلى التثنية ، ومثله إلى النهرين والحصنين اسمان لبلدين ، ولا يجمع بين التفسير وياء النسب ، فأما قولهم : «أنصاري» فكأنه اسم لهم ، ولا يقال : «مساجدي» ، وقد تلحق هذه الياء لغير النسب ؛ قالوا : «حسري» على جهة المبالغة في الوصف بالحرمة ، وقد تُخفف ياء النسب في الشعر ، قال : (١)

* وَذَاكَ خَيْرَنَا الْغَدَاةُ الْأَسْوَدُ *

أَرَانُ : الأَسْوَدِي ، وقد خُفِّفَتْ فِي الْكَلَامِ وَعَوِضَ مِنْهَا / الالفُ ، فقالوا فِي النسبِ إِلَى الْيَمِينِ : يَمَانٍ ، وَالْأَصْلُ : يَمِينِيٌّ ، وقد قِيلَ أَيْضًا يَمَانِيٌّ ، فَجَمَعَ بَيْنَ الْعَوِضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ ، وَقَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى تَهَامَةَ : تَهَامٌ ، كَانَهُمْ بَنَوْا مِنْهُ تَهَمٌ وَتَسَبَّوْا إِلَيْهِ ، ثُمَّ خَفَّفُوا وَعَوِضُوا ، وَقَالُوا تَهَامِيٌّ ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْعَوِضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ ، وَقَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى الشَّامِ : شَامٌ وَشَامِيٌّ ، وقد قِيلَ : «شَامٌ» فِي الْإِقْلِيمِ ، فَيَكُونُ «شَامِيٌّ» (٢) عَلَى ذَلِكَ .

ثم نقول : النسب في اللغة هو الإضافة فتقول : نسبت الرجل إلى أبيه إذا قلت : زيد بن فلان ، أو تنسبه إلى بلده فتقول : زيد من بغداد ، وكذلك إلى القبيلة ، فتقول : زيد من الأنصار .

والنسب في اصطلاح النحويين هو عبارة عن إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم دالة على أن ذلك الاسم أضيف إليه شئ في المعنى ، وبيان تلك النسبة أنك إذا قلت : تميم ، فهذا الاسم موضوع للقبيلة أو للجد ، فإذا قلت : تميمي ، دلت هذه الياء المشددة على أن هذا الاسم الذي هو تميم

(١) البيت للنايعة الزباني ، ديوانه : ٢٩ ، والقواعد السبع الطوال الجاهليات : ٤٧٥ ، وكتاب المقصد في شرح الإيضاح ١/١٣٧ ، والإيضاح في شرح مشكلة أبيات الإعراب : ١٦٩ ، والدرر ١/٧٥ و صدره :

* زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رَحَلْتَنَا غَدًا *

والبيت مشهور في كتب النقد الأدبي وقد أخذ على النايعة فيه إقواء .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٢٨ .

أضيف إليه شسى، في المعنى وهو الرجل الذى نسبته الى تميم .
ولما كان الحاق هذه الياء دالأعلى ما ذكرته لك من الإضافة فى
المعنى سقى النسب فى الإصطلاح إضافة ، ولا بد أن يكون ما قبل هـ
الياء مكسوراً .

وليس من باب النسب «كُرسى وُبختي» ، فإن هذه الياء غير دالية
على إضافة شسى الى شسى فى المعنى ، فإن أطلق عليها نسب فانما ذلك
على طريق المجاز والتوسع فى الإطلاق؛ لكونها تشبه ياء النسب من حيث هي
ياء مشددة لاحقة آخر الاسم وقبلها كسرة ، فإذا فهمت هذه المقدمات
فاعلم أن النسب فى الاصطلاح منه مقيس ومنه مسموع ، فالسموع منه : ما لم
يطرّد فى النظائر والامثال ، فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه .
والمقيس هو المطرّد فى النظائر والامثال ، وهو فصول كثيرة سنتكلم
على كلّ فصل حيث ذكره أبو القاسم - رحمه الله - وفائدة النسب : الإيجاز
والاختصار .

بيان ذلك أنك إذا قلت : زيد من بنى تميم ، فإذا نسبته اليه
يتغير تفسيرين : تغيير فى اللفظ ، وتغيير فى المعنى ، فأما تغيير اللفظ ، فهو
إلحاقه ياء النسب والزائم الكثير لما قبله ، ولم يكن ذلك فى الاسم قبل النسب .
وأما التغيير المعنوي ، فإنه يصير الاسم الذى ليس بصفة صفة ،
فيخرج به الاسم من الجمود الى الاشتقاق ومن العموم الى الخصوص ، فبان
تيمناً قبل النسب ليس بصفة ، فإذا قلت : رجل تميمي صار صفة يرفع الظاهر
والمضمر ، تقول : مررت برجل تميمي ، ورجل تميمي أبوه ، وتقول : تميم ، فيكون
عاماً يشمل كل القبيلة ، فإذا قلت : تميمي اختص بواحد ، والنسب يكون الى
القبيلة ، والحي ، والأب ، والأم ، والبلد ، والصناعة .

الكلام على الفاظ فى المسموع ، قوله : (فن السموع الذى

لا يقاس عليه قولهم فى النسب / الى العالية : علوي) (١) قياس النسب

(١) الجمل ٢٥٢ ، وينظر الكتاب ٣٣٦/٣ قال سيبويه :

" وفي العالية : علوى ، والبادية : بدوى ."

إلى العالية أن يقال فيه: «عَالِيٌّ أَوْ عَالِيٌّ»، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس إلى «عُلُوٌّ».

قوله: (وِالِي الشِّتَاءُ : شَتَوِيٌّ) (١) ، قياسُ هذا «مِتَائِيٌّ أَوْ شَتَائِيٌّ»، كالنسب إلى «كِسَاءٍ : كِسَائِيٌّ أَوْ كِسَائِيٌّ»، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس إلى: «شَتَوِيٌّ».

قوله: (رُوْحَانِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى الرَّوْحِ) (٢) ؛ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولَ: رُوْحِيٌّ، قَالَ سَيْبَوِيه: (٣) وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ جَمِيعًا: «رُوْحَانِيٌّ» أَضْفَتَ إِلَى الرَّوْحِ، وَإِلَى الْجَمِيعِ: «رُوْحَانِيٌّ».

قوله: (وَإِلَى مَرْوٍ : مَرْوِيٌّ) (٤) ، مَرْوٌ: اسْمُ بَلَدٍ وَقِيَاسُ النِّسْبِ إِلَيْهَا «مَرْوِيٌّ».

قوله: (وَإِلَى الرَّيِّ : رَازِيٌّ) (٥) ، قِيَاسُ النِّسْبِ: «رَازِيٌّ»، وَالرَّيُّ: اسْمُ بَلَدٍ وَإِلَيْهَا يُنْسَبُ الْفَقِيهُ ابْنُ الْخَطِّيبِ الرَّازِيُّ (٦) ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِيهِ: ابْنُ خَطِّيبِ الرَّيِّ ، فَنُسِبَ إِلَى الْبَلَدِ بِغَيْرِ يَاءِ النِّسْبِ .

====
والعالية: ما فوق أرض نجد إلى أرض تِهْرَمَةَ وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها، وفي الحديث ذِكْرُ الْعَالِيَةِ وَالْعَوَالِيِ . . وهي أماكن بأعلى أراضي المدينة، وأدناها من المدينة على أربعة أميال وأبعدها من جهة نجد ثمانية والنسب إليها عالي على القياس وَعُلُوٌّ نادر على غير القياس . . قال الأزهري: عالية الحجاز أعلاها بلدا وأشرفها موضعا وهي بلاد واسعة، وإذا نسبوا إليها قالوا: عُلُوٌّ . اللسان (علا).

(١) (٢) الجمل: ٢٥٢ .

(٣) قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة:

إلى الملائكة والجن جميعا روحاني وللجميع رأيت روحانيين . الكتاب ٣ / ٣٣٨ .

(٤) الجمل: ٢٥٢ .

(٥) الجمل: ٢٥٢ .

(٦) ابن الخطيب الرازي هو محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري

قوله : (وإلى البصري : بِصْرِيٌّ) ، ليس في هذا من التغيير الشاذ
الأكسر الباء ، فكان قياسه أن يكون : بِصْرِيٌّ ، بفتح الباء .

قوله : (وإلى داربجرت : دَارُورِيٌّ) (١) ، داربجرت : من
الاسماء المركبة ، فقياس النسب اليه أن تقول : دَارِيٌّ فتنسب إلى الأول ، هذا
هو المعروف في النسب إلى المركب .

قوله : (وأما المقيس منه ، فلأننا نسبت إلى اسم على فعيلة أو فعولية (٢)
اعلم أن ما كان على وزن فعيلة فلا يخلو إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً ،
فالصحيح على قسمين : مُضَاعَفٌ وغير مُضَاعَفٍ .

فالصحيح مثل : حنيفة وربيعة ، والمعتل مثل : طويلة وحويزة ،
والمضعف نحو : شديدة ، وإذا كان فعيلة غير معتل ولا مضاعف فقياسه
أن تحذف الياء منه بعد حذف تاء التانيث ، فيصير إلى فعل بكسر العين ،
وكل "فعل" في النسب فإنه يُرَدُّ إلى "فعل" بفتح العين ، كقولهم فسي
النسب إلى نَيْرٍ : نَعْرِيٌّ ، وإلى شَقْرٍ : شَقْرِيٌّ (٣) ، فتنسب إلى حنيفة
وما أشبهه ، كما تنسب إلى نَيْرٍ وشَقْرٍ ، فتقول في حنيفة : حَنْفِيٌّ ، وفسي

==== أبو عبد الله فخر الدين الرازي الامام المفسر أوجد زمانه في المعقول
والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشي النسب أصله من طبرستان ومولده
بالرّي واليه نسبته ، ويقال له ابن خطيب الرّي . من تصانيفه مفاتيح
الغيب ثمانى مجلدات في تفسير القرآن الكريم . ومات سنة ٦٠٦ .

ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٣٣/٥ ، ولسان الميزان ٤/٤٢٦ ،
والوافى بالوفيات ٤/٢٤٨ ، وكشف الظنون ٩٨٩ ، والاعلام ٦/٣١٣ .
(١) الجمل : ٢٥٢ وداربجرت : موضع بفارس .

(٢) الجمل : ٢٥٢ .

(٣) الشقر : بكسر القاف شقائق النعمان ، ويقال نبت أحمر واحدتها : شِقْرَةٌ

وبها سمي الرجل شِقْرَةٌ ، وشِقْرَةٌ : اسم رجل وهو أبو قبيلة من العرب

يقال لها شقرة ، وشقيرة قبيلة من بني ضبة ، فإذا نسبت إليهم فتحت

القاف ، قلت : شَقْرِيٌّ وَالتَّنْسَبُ إلى بني شِقْرَةَ : شَقْرِيٌّ بالفتح ، كما

يُنْسَبُ إلى النَّمْرِ بن قَاسِطٍ : نَمْرِيٌّ . اللسان (شقر) .

«رَبِيعَةٌ : رَبِيعِيٌّ»، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَمِيقَاسُهُ أَلَا يَحْذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ ؟
فَتَقُولُ فِي «تَمِيمٍ : تَمِيمِيٌّ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَدِلًا لَمْ يَحْذَفْ أَيْضًا مِنْهُ
شَيْءٌ ، نَحْوُ : «طَوِيلَةٌ»، تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ : «طَوِيلِيٌّ»، وَفِي «حَوِيزَةٌ : حَوِيزِيٌّ» (١) ،
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُضَاعَفًا لَا تَحْذَفُ مِنْهُ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْ مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَتَقُولُ
فِي النِّسْبِ إِلَى «شَدِيدَةٍ» : شَدِيدِيٌّ. وَأَمَّا «فَعِيلَةٌ» فَمِيقَاسُهُ فِي النِّسْبِ أَنْ تَحْذَفَ
التَّاءُ مِنْهُ وَتَتَّبَعَهَا الْيَاءُ ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى «مُزَيْنَةٍ» : مُزَيْنِيٌّ ، فَإِنْ لَمْ
تَكُنْ فِي هَذَا الْوِزْنِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَمِيقَاسُهُ أَنْ تَثْبُتَ فِيهِ الْيَاءُ ، فَتَقُولُ فِي قَرِيشٍ :
«قُرَيْشِيٌّ» ، وَمَنْ قَالَ : «قُرَيْشِيٌّ» (٢) فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ .

وَأَمَّا «فَعُولَةٌ» فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ «فَعِيلَةٍ» ، تَحْذَفُ الْوَاوُ مِنْهَا بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ
فَيَصِيرُ سَوَاءً عَلَى وَزْنِ فَعُلٍ بِضِمِّ الْعَيْنِ فَيَجْرُونَ الضَّمَّةَ - فِي إِبْدَالِهَا فَتْحَةً -
مُجْرَى الْكُسْرَى مِنْ فَعِيلَةٍ فِي «حَنِيفَةٍ» حِينَ نَسَبُوا إِلَيْهَا ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ
[إِلَى شَنْوَاءَةٍ] (٣) : «شَنْوَاءِيٌّ» عَلَى وَزْنِ «شَنْوَيْيٌّ» .

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ لَمْ تَحْذَفْ شَيْئًا ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ
إِلَى «سَدُوسٍ» : سَدُوسِيٌّ ، هَذَا قَوْلُ سَيُوبَةَ (٤) ، وَقَدْ خَالَفَ / الْمَبْرَدُ فِي ١٦٥
«فَعُولَةٌ» فَقَالَ (٥) : النِّسْبُ إِلَيْهِ عَلَى «فَعُولِيٌّ» ، وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ : «شَنْوَيْيٌّ» ،

-
- (١) قَالَ سَيُوبَةُ : « قَلْتُ فَكَيْفَ تَقُولُ فِي بَنِي طَوِيلَةَ ؟ فَقَالَ : لَا أَحْذَفُ
لِكِرَاهِيَتِهِمْ تَحْرِيكَ هَذِهِ الْوَاوِ فِي فَعَلٍ أَلَا تَرَى أَنَّ فَعَلَ مِنْ هَذَا الْبَابِ
الْعَيْنِ فِيهِ سَاكِنَةٌ وَالْأَلْفُ مَبْدَلَةٌ فَيَكْرَهُ هَذَا كَمَا يَكْرَهُ التَّضْعِيفُ ، وَذَلِكَ
قَوْلُهُمْ فِي بَنِي حَوِيزَةَ : حَوِيزِيٌّ . الْكِتَابُ ٣ / ٣٣٩ .
وَقَالَ الصِّمَرِيُّ : قَالَتِ الْعَرَبُ فِي بَنِي حَوِيزَةَ : حَوِيزِيٌّ ، وَهُمْ مِنْ بَنِي
تَمِيمِ الرِّيَابِ . التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٢ / ٥٩٠ .
- (٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٧ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٣ / ١٣٣ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي :
وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُوَ عَلَى قِيَاسِ . الْخَصَائِصُ ١ / ١١٦ .
- (٣) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
- (٤) الْكِتَابُ ٣ / ٣٣٩ .
- (٥) يَنْظُرُ الْخَصَائِصُ ١ / ١١٥ - ١١٦ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢ / ٢٣ ،
وَالْمَسَاعِدُ ٣ / ٣٦٥ .

فَإِذَا ، ولو كَانَ عَلَى الْقِيَاسِ لِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَلَمْ تَقْلِبِ الضَّمَّةَ فَتَحَةً ؛ لِأَنَّهُ عَلَى
"فَعَلٌ" ، وَ"فَعَلٌ" غَيْرُ مُسْتَقَلٍّ فِي النِّسْبِ ، بِخِلَافِ "فِعَلٌ" فِيهِ ، فَقَالُوا فِي
النِّسْبِ إِلَى سَمَرٍ : سَمُرِيٌّ ، بِإِخْلَافٍ .

وقَالُوا فِي "النَّيْرِ" : نَعْرِيٌّ ، بِالْقَلْبِ ، فَإِذَا حُذِفَتِ التَّاءُ مِنْ "فَعِيلَةٍ" وَبَقِيَ
"فَعِيلٌ" وَجَبَّ قَلْبُ الْكسْرَةِ ، كَمَا قَلْبَتْ فِي نَعِيرٍ ، وَإِذَا حُذِفَتِ الْوَاوُ لَمْ يَجِبْ
قَلْبُ الضَّمَّةِ ، كَمَا لَمْ تُقْلَبْ فِي سَمِيرٍ .

وَلِسَبِيحِيهِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ التَّغْيِيرَ يُؤْنِسُ بِالتَّغْيِيرِ ، فَلَمَّا حُذِفَتِ
التَّاءُ حَذَفُوا الْوَاوُ لِلِاسْتِثْقَالِ ، وَكَمَا حَذَفُوا التَّاءَ تَأْنِيصًا لِحَذْفِ الْوَاوِ قَلْبًا ، كَمَا
قَلَبُوا الْكسْرَةَ وَيُؤَيِّدُ قَوْلَهُ السَّمَاعُ مِنَ الْعَرَبِ فِي "شَنُوءَةٍ" : شَنِئِيٌّ ، وَهُوَ كَمَا
قَلْنَا عِنْدَ الْمَبْرُورِ عَلَى الشَّدْوِزِ .

وَيُقَالُ لِلْمَبْرُورِ : إِذَا حُذِفَتِ التَّاءُ وَبَقِيَ عَلَى "فَعِيلٍ" ، فَهَلَّا نَسَبَتْ إِلَيْهِ

عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ الْيَاءِ ، كَمَا فَعَلَتِ الْعَرَبُ فِي "فَعِيلٍ" ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ
يَقُولَ : التَّغْيِيرُ يُؤْنِسُ بِالتَّغْيِيرِ ، وَقَدْ شَدَّ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَقَالُوا فِي عَمِيرَةٍ كَلْبٍ :

"عَمِيرِيٌّ" ، وَفِي السَّلِيْقَةِ : سَلِيْقِيٌّ^(٢) ، فَإِذَا كَانَ فَعِيلٌ مَدْعُومًا أَوْ مَعْتَدًا

فَالنِّسْبُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ الْيَاءِ ، قَالُوا فِي "شَدِيدَةٍ" : شَدِيدِيٌّ^(٣) ، وَفِي

"حَوِيْزَةٍ" : حَوِيْزِيٌّ^(٤) ، لِأَنَّ الْيَغْرَؤَ مِنَ التَّثْقِيلِ فَيَقْعُوا فِي أَثْقَلِ مَا فَرَّؤُا مِنْهُ .

وَإِذَا نَسَبَتْ إِلَى "فَعَالٍ" ، وَ"فَعْلَالٍ" ، وَ"فَعَالٍ" ، وَ"فَعُولٍ" ،

وَ"فَعِيلٍ" ، وَ"فَعِيلٍ" ، فَالنِّسْبُ إِلَيْهَا كُلِّهَا يَغْيِرُ حَذْفِ ، وَكَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ

(١) قَالَ سَبِيحِيهِ : وَقَدْ تَرَكُوا التَّغْيِيرَ فِي مِثْلِ حَنِيفَةٍ وَلَكِنَّهُ شَانَ قَلِيلٍ ،

قَدْ قَالُوا فِي سَلِيْمَةٍ : سَلِيْمِيٌّ ، وَفِي عَمِيرَةٍ كَلْبٍ : عَمِيرِيٌّ ، وَقَالَ

يُونُسُ : هَذَا قَلِيلٌ خَبِيْثٌ . الْكِتَابُ ٣٣٩/٣ ، وَانظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ

٠٢٨/٢

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣٣٩/٣ وَالْمَقْتَضِبُ ١٣٤/٣ .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣٣٩/٣ وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٥٩٠/٢ .

(٤) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣٣٩/٣ وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٥٩٠/٢ .

الضربين، وأيسر الحذف هناك في : "فَعِيلَةٌ" ، و "فَعُولَةٌ" بالحذف هُنَا ؛ لأنه إِذَا كَثُرَ التَّغْيِيرُ فِي الْكَلِمَةِ سَهِّلَ الحذف فِيهَا لِمَا يُسْتَقْبَلُ ، فَلَمَّا حُذِفَتْ هُنَا الْهَاءُ أَتَبَعُوهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ لِثِقَلِهِمَا حَتَّى إِذَا كَانَتْ أَلْفًا لَمْ تُحذف لِخِفَتِهَا ، وَقد شَدَّ من هَذَا النُّوعِ شَمْسِيٌّ ، أَيضًا قَالُوا فِي قُرَيْشٍ : دَقْرَشِيٌّ وَقُرَيْشِيٌّ ، وَقَالُوا فِي ثَقِيفٍ : ثَقِيفِيٌّ ، وَأدخلُوا هَذَا النُّوعَ على الذِي قَبْلَهُ ، كَمَا أُدخِلُوا الذِي قَبْلَهُ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : وَلَمْ حذِفَتْ حُرُوفٌ من رَحِيْفَةٍ ، وَهِيَ بِوزنِ "فَعِيلَةٌ" وَمِنْ

"فَعُولَةٌ" وَمِنْ "فَعِيلَةٌ" فِي نَحْوِ مَزِينَةَ فَقَالُوا : حَنِيفِيٌّ وَشَيْئِيٌّ وَسَرِيئِيٌّ ؟

قِيلَ : لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يُؤَيِّسُ بِالتَّغْيِيرِ ، فَتَأْتِيهِ تَأْتِ التَّأْنِيثِ فَيُجِبُّ مِنْهُ حذْفُهَا ، لِأَنَّهَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَ يَاءِ النِّسْبِ مِنْ قَبْلِهَا ، وَحذْفُهَا تَغْيِيرٌ ، فَلَمَّا غَيَّرُوهَا بِحذْفِ التَّاءِ أُنِسُوا بِتَغْيِيرِ الْكَلِمَةِ ، فَغَيَّرُوهَا بِحذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، وَمَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ تَأْتِ التَّأْنِيثِ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ تَغْيِيرٌ بِحذْفِ التَّاءِ فِي النِّسْبِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِمَا سَبَّأَ حذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا الْقِيَاسِ فِيمَا فِيهِ التَّاءُ مِنْ هَذِهِ الْإِبْنِيَّةِ الثَّلَاثَةِ حُذِفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ مِنْهُ فِي حَالِ النِّسْبِ .

قوله : (وَوَرْتَمًا جَاءَ بَعْضُهُ بِالْيَاءِ) (١) ، الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ : بَعْضُهُ

عَائِدَةٌ عَلَى مَا ثَبَتَتْ فِيهِ تَأْتِ التَّأْنِيثِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ الثَّلَاثَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ عَمِيرَةَ

وَسَلِيقَةَ اللَّذَيْنِ مَثَلُ بَيْتِهِمَا كَانَ قِيَاسَهُمَا فِي النِّسْبِ : عَمِيرِيًّا [وَسَلِيقِيًّا] ؛ لِأَجْلِ (٢)

أَنَّهُمَا يَمَثَلُ «حَنِيفَةٌ وَرَبِيعَةٌ» ، فَالْعِلَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِحذْفِ الْيَاءِ مِنْ «حَنِيفَةٌ وَرَبِيعَةٌ»

مَوْجُودَةٌ فِي «سَلِيقَةٌ وَعَمِيرَةٌ» ، وَلَكِنَّهُمَا جَاءَا بِالْيَاءِ عَلَى الشَّدْوِذِ وَالخُرُوجِ عَنِ الْقِيَاسِ .

قوله : (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ تَأْتِ التَّأْنِيثِ فَالْوَجْهُ فِيهِ لِثَبَاتُ الْيَاءِ) (٣) ،

يُرِيدُ : فَالْوَجْهُ / الْجَارِي عَلَى الْقِيَاسِ لِثَبَاتِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَأْتِ التَّأْنِيثِ ٦٦/أ

حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ الحذف سَبَبًا فِي حذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، ثُمَّ مَثَلُ بِالنِّسْبِ إِلَى «قُرَيْشِيٌّ» ،

فَقَالَ : كَقَوْلِهِمْ فِي النِّسْبِ إِلَى «قُرَيْشِيٌّ» : قُرَيْشِيٌّ .

(١) الجمل : ٢٥٣ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجمل : ٢٥٣ .

اعلم أنّ النسبَ إلى قريشٍ على وجهين : وجهٌ جارٍ على القياس ،
وجهٌ خارجٌ . فالجاري فيه على القياس قولهم : « قريشِيٌّ » بإثبات الياء ،
والخارج عن القياس قولهم : « قريشِيٌّ » بغير ياء ، وأنشد في الباب قول الشاعر :
بِكَلِّ قُريشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٍ إِلَى دَائِعِي النَّدى وَالتَّكْرَمِ
البيت هو لعمر بن أبي ربيعة ، وقيل لغيره ؛ لأنه لم يقع في ديوان شعره ، وليس
فيه غريبٌ لفظةٌ ومعناه يتبين بما قبله ، وقبله : (٢)
وَلِكِنِّي أَغْدُو عَلَيَّ مَفَاضَةٌ دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الجَرَانِ النُّظْمِ
يقول : لست براعي شياهٍ ، ولا طالبٍ كسبٍ بالصيد ، ولكني بكلُّ قائدٍ جيشٍ
يتبعني كلُّ قريشِيٍّ مهَابٌ بَلَغَ الغَايَةَ في السخاءِ والتكرمِ ، وعبر عن ذلك بقوله :
سَرِيعٍ إِلَى دَائِعِ النَّدى وَالتَّكْرَمِ ، وموضعُ الشاهدِ فيه بكَلِّ قريشِيٍّ ، فإنه أتى به
على القياس . (٣)

وقوله : « بكَلِّ قريشِيٍّ » جارٌ وسجورٌ متعلقٌ بقوله « أَغْدُو » الذي في
قوله : (وَلِكِنِّي أَغْدُو عَلَيَّ مَفَاضَةٌ) أي : أَغْدُو لِأَيِّسٍ بِرُجْعِ بَكَلِّ قُريشِيٍّ ، ونسى

(١) الجمل : ٢٥٣ .

والشاهد في الكتاب ٣٣٧/٣ بالنسبة وهو من شواهد سيبويه
المجهولة ، وهو في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥٠ ، والحلل
في شرح أبيات الجمل ٣٣٨ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٧ ، وشرح
المفصل لابن يعيش ٦/١١ ، وكشف المشكل ٢/٥٨ ، وشرح
ألفية ابن معطى ٢/١٢٥٣ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٣١ .

(٢) استشهد به سيبويه على أعيان جمع : عين على القياس ولسم
ينسبه . الكتاب ٤/٥٨٩ ، والمبرد في المقتضب ٢/١٩٧ ، والمنصف

لابن جنى ٣/٢١-٥١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٨ ،
وفي اللسان نسبة ليزيد بن عبد المدان (عين) وقوله :

ولست يسأوي علي دمامةً أنا ما غدا يفدو بقوسٍ وأسهم

(٣) في الاصل : على غير القياس ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

ثَقِيفٌ : ثَقَفِيٌّ ، يَعْنِي عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ اعْلَمَنَّ أَنَّ قَرِيشًا وَثَقِيفًا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ تَاءٌ التَّائِنِثِ فِي الشَّدُوذِ وَكَعْمِيرِي ، وَسَلِيقِيٍّ ، مِمَّا فِيهِ التَّاءُ فِي الشَّدُوذِ ، دَخَلَ فِيهِ أَحَدُ الْبَابِينَ عَلَى الْآخِرِ ، فَمَّا فِيهِ التَّاءُ وَأُثْبِتَتْ فِيهِ الْيَاءُ فِي النِّسْبِ مِثْلَهُ بِمِثْلِ لَيْسَ فِيهِ تَاءٌ ، نَحْوُ : تَمِيمِيٍّ ، فِي النِّسْبِ إِلَى تَمِيمٍ ، وَوَجْهُ شَبْهِهِ أَنْكَ إِذَا حُذِفَتْ التَّاءُ مِنْ عَمِيرَةٍ وَسَلِيقَةٍ صَارَ عَمِيرًا ، وَسَلِيقًا مِثْلُ : تَمِيمٍ ، فَتَنَسَّبَ إِلَيْهِ كَمَا تَنَسَّبَ إِلَى تَمِيمٍ .

وَوَجْهُ شَبْهِ ثَقِيفٍ وَقَرِيشٍ بِسُرَيْنَةَ وَحَنِيفَةَ أَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا بِغَيْرِ تَاءٍ صَارَا بِمَنْزِلَةِ مَا حُذِفَتْ مِنْهُ التَّاءُ عِنْدَ إِرَادَةِ النِّسْبِ ، كَسُرَيْنَةَ وَحَنِيفَةَ إِذَا أُرِدَتْ النِّسْبُ لَهُمَا ، فَقُلْتُ : « قَرَشِيٌّ وَثَقْفِيٌّ » ، كَمَا قُلْتُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ فِي « فُعَالَةٌ » وَ « فَعَالَةٌ » وَ « فَعَالَةٌ » إِذَا نَسِبْتَ إِلَيْهَا إِهْدَلْ تَحْدِفُونَ الْأَلْفَ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ ؟ قِيلَ : لَا يَعْلَمُ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ فِي أَنَّهُ لَا تَحْدِفُ هَذِهِ الْأَلْفُ لِحْفَتِهَا ، وَإِنْ حُذِفَتْ التَّاءُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَعَلَّةٌ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - حَفَّةُ الْأَلِفِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِثْقَالُ الْوَاوِ وَلَا الْيَاءِ ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى « شُعَالَةٍ » : « شُعَالِيٌّ » (١) ، وَكَذَلِكَ فِي النِّسْبِ إِلَى « خُرَابِيَّةٍ » : « خُرَابِيٌّ » ، وَفِي النِّسْبِ إِلَى « رَمَادَةَ » : « رَمَادِيٌّ » .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا نَسِبْتَ إِلَى اسْمٍ مَقْصُورٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ) (٢) ، اعْلَمْ أَنَّ الْمَقْصُورَ يَكُونُ ثَلَاثِيًّا بِكَعَصَى وَرَحَى ، وَرَبَاعِيًّا بِكَلْمِيٍّ وَمُدَعَى ، وَخَمَاسِيًّا بِكُحْبَارَى ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ فَلَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفِ أَصْلِيٍّ ، فَإِذَا نَسِبْتَ إِلَيْهِ قَلِبْتَ الْأَلْفَ وَآوًا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَتْرِكِ الْأَلْفَ عَلَى حَالِهَا ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَكْسُورًا فَسَى اللَّفْظِ ، / وَالْأَلْفُ لَا تَقْبَلُ الْكُسْرَةَ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا عِنْدَ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ . / ٦٦

(١) فِي اللِّسَانِ (ثَمَل) . وَنَحْوُ شَالَةَ بَطْنِ مِنَ الْأَزْدِ إِلَيْهِمْ يَنْسَبُ الْعَبْرَدُ ، وَشَالَةَ : لِقَبِّ . وَشَالَةَ : حِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ .

(٢) الْجَمَلُ : ٢٥٣ .

وتقلبها الى الواو فيما كان أصله الياء كراهة اجتماع التياات والكسرة في
بمضربا .

فإن كان المقصور رباعياً؛ فلا تخلو ألفه إنما أن تكون منقلبة عن حرفٍ

أصليّ ، أو عن حرفٍ ملحقٍ ، بالأصل أو ألف التانيث ، فإن كانت منقلبة عن حرفٍ

أصليّ يثُل : «مَلْحَى» و«مَدْعَى» جاز لك في الألف القلب الى الواو ، والحذف والقلب
أحسن ، وذلك قولك في النسب الى «ملهي» : «ملهيوي» ، والى «مدعي» : «مدعيوي» ،
وإن شئت «مدعيوي» و«ملهيوي» (١) ، فإن كانت الألف في الرباعي منقلبة عن حرفٍ
ملحقٍ بالأصل كنت خيراً من غير ترجيح في الحذف والقلب في الاستعمال ،
فتقول في النسب الى «أرطى» : «أرطي» و«أرطوي» (٢) ، وكذلك النسب الى «يعزى» :
«يعزي» ، وإن شئت : «يعزوي» (٣) ، والقياس ترجيح الحذف ، لأنها زائدة .

فإن كانت ألف التانيث فلا يخلو وسط ذلك الاسم إنما أن يكون ساكناً
وإنما أن يكون متحركاً ، فإن كان ساكناً ، نحو : «حُبلى» و«سكرى» ، فالاجود فيهما
الحذف ، وهو أن تقول : «حُبلي» و«سكري» ، ويجوز القلب تشبيهاً للزائد بالأصل ،
وأجازوا في النسب الى حُبلى : «حُبلاوي» (٤) ، كحمرأوي ، فنسبوا الى ما فيه
ألف التانيث المقصورة ، كما نسبوا الى ما فيه ألف التانيث المدودة ، فإن قيل :
فقولهم : «حُبلاوي» الواو التي قبل ياء النسب هل هي منقلبة عن ألف التانيث ،
أو ألف زيدت على ألف التانيث بعد ألف التانيث ، أو هي واو منقلبة عن غير
شيء ؟ فالجواب أن يقال : هي منقلبة عن ألف التانيث ، أو عن ألف زيدت
عن ألف التانيث ، وذلك أنهم لما أرادوا أن ينسبوا الى «حُبلى» زادوا ألفاً قبل
ألف التانيث ، فصار حُبلى كأنه مدود ، وجاءت ألف التانيث متطرفة ،

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٥٢-٣٥٣ ، والمقتضب ٣/١٤٨ ، وشرح الشافية ٢/٤٠ .

(٢) ينظر المقتضب ٣/١٤٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٥٢ ، والمقتضب ٣/١٤٧ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٥٤-٣٥٥ وشرح الشافية ٢/٤٠ ، وشرح المفصل

وكذلك دأبها، فقلبوها في النسب إلى الواو، كما قلبوها همزة في "حمراء"؛ لأنها همزة منقلبة عن ألف التانيث؛ لأن ألف التانيث لا تكون حشواً في الكلمة، ولا (١) تكون واواً غير منقلبة عن شبيهاً لا يعرف في نظائر "حبلى" ما هو مؤنث بالالف المقصورة والمدودة واوٌ كانت واواً منقلبة عن شبيهاً. لم يكن بينها وبين حمراء نسبة، وكان زيادتها على غير قياس، والأولى أن يجرى الحكم في كلام العرب على قياس، ونعني بالقياس هنا أن يكون له وجهٌ يحمل عليه يحسنه، وإذا كانت واواً زيدت ابتداءً فلا وجه لها.

وإذا كان الاسم الذي فيه ألف التانيث رابعه متحرك الوسط نحو:

«جَمْرَى وَبَشْكَى» فليس في هذا النوع في النسب إلا حذف الف؛ لأنهم أجرؤهُ مُجْرَى المقصور الخماسي، إذ الحركة عندهم نابت تناب حرف.

فإن كان المقصور خماسياً فما فوقه؛ فلا يكون في الف إلا الحذف

في النسب كانت الف / منقلبة عن حرف أصلي أو غير ذلك، فتقول في /٦٧

النسب إلى «مُسْتَفْرَى» : مُسْتَفْرَى ، وفي «مَشَى» : مَشَى (٢) ، وإلى «حَبَارَى» : حَبَارَى ، وإلى «قَبْعَرَى» : قَبْعَرَى (٣) .

قولنا : (فَإِن كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ) ، أى : فإن كان المقصور على أربعة أحرف، يعنى الذي ليس آخره ألف التانيث؛ لأنه وَضِعَ كَلِمِهِ أَوَّلًا وَبِهِ مَثَلٌ بَعْدَ هَذَا ، ويدل على أنه لم يرد المقصور الذي في آخره ألف التانيث .

قوله بعد هذا : (وَإِن كَانَتِ الْإِلْفُ لِلتَّانِيثِ) ، ثم قال بعد

هذا : (وَإِن شَعَتْ حَذَفَتِ الْإِلْفُ وَإِن شَعَتْ قَلَّبَتْهَا وَآوًا) (٥) ، هذا المطلق

(١) في الأصل : ولا أن تكون واواً .

(٢) ينظر الكتاب ٣٥٦-٣٥٧ ، والتبصرة والتذكرة ٥٩٢/٢ ، وشرح

المفصل ١٥٠/٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٥٥/٣ .

(٤) الجمل : ٢٥٣ .

(٥) الجمل : ٢٥٤ .

من غير تقييد في اللفظ ، وهو مقيّد في المعنى ، وتقييده أن يقال : فإن كان المقصور على أربعة أحرف ولم يكن الاسم الذي فيه الألف متحرك الوسط ولا تلك الألف التي في آخره ألف التانيث ، فإذا كان على هذا القيد كنت مخيراً في حذف الألف وإثباتها ، فإن جَمَزَى وَيَشْكَى على أربعة أحرف الألف فيو رابعة وهي للتانيث ، ولست مخيراً في حذفها ولا إثباتها ، بل حذفها واجب^(١) . وترك أبو القاسم المقصور الذي على أربعة أحرف وكان آخره الألف المنقلبة عن حرفٍ ملحق بالأصل ، نحو : أرطى ومِعَزَى ، وإنما تركه إجازاً واختصاراً .

قوله : (وإن كانت الألف للتانيث رابعة قلبتها وأواً فقلت في حُبَلَى : حُبَلَوَى ، وفي سَكْرَى : سَكْرَوَى ، وفي عَصَى : عَصَوَى ، وإن شئت حذفنا السواو فقلت : حُبَلَى وَسَكْرَى)^(٢) ، هذا التخيير في ألف التانيث الرابعة بين الحذف والإثبات مقيّد بأن يكون وسط الاسم الذي هي فيه ساكناً ، وأما إن كان متحركاً مثل : جَمَزَى وَيَشْكَى فلا تخيير فيه ، بل حذفه واجب ، كما تقدم ، وقد تقدم الكلام على : حُبَلَوَى وَسَكْرَوَى ، فلا فائدة في إعادته .

قوله : (وإذا نسبت إلى ممدودٍ)^(٣) ، اعلم أن الاسم الممدود ليس فيه حذف ، لأن آخره همزة ، والهمزة حرف صحيح وليست مثل الألف والياء ؛ لأن حروف العلة يكثر فيها التفسير ، ولما كان الممدود آخره همزة وهي حرف يسن حروف الصحة رفضوا التفسير بالحذف ، ولكن يدخلها التفسير بالقلب في بعض المواضع ؛ لأن بينها وبين حروف العلة نسبة ، وهي أنها إذا حُققَت في لغة تُقلَّب في كثير من الكلام إلى الألف وإلى الواو وإلى الياء ،

(١) ينظر الكتاب ٣٥٤/٣ ، والتذكرة ٣٩٢/٢ .

(٢) الجمل : ٢٥٤ .

(٣) الجمل : ٢٥٤ .

فَيَقُولُونَ فِي «فَأَيْسَ : فَأَيْسَ» (١) فَيَقْلِبُونَهُ أَلْفًا وَيَقُولُونَ فِي «فُؤُوسٍ : فُؤُوسٍ» فَيَقْلِبُونَهَا
وَأَوًا ، وَفِي «ذَيْبٍ» بِالْهَمْزَةِ : «ذَيْبٍ» فَيَقْلِبُونَهَا يَاءً ، وَيَقْرَبُونَهَا مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْأَلِفِ
يَجْمَعُهَا بَيْنَ بَيْنَ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ (٢) ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فَإِذَا فَهِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي فِي آخِرِ الْأَسْمِ الْمَمْدُودِ تَنْقَسِمُ
أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ : هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ ، وَهَمْزَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ ، وَهَمْزَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ
حَرْفٍ مُلْحَقٍ بِالْأَصْلِ ، وَهَمْزَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفِ التَّانِيثِ .

فَالْأَصْلِيَّةُ الْهَمْزَةُ فِي قُرَائٍ ، وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ هَمْزَةُ كِسَاءٍ
وَرِدَائٍ وَبَابِيهَا ، وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْحَرْفِ الْمُلْحَقِ بِالْأَصْلِ هَمْزَةُ عَلَمَاءٍ وَحِرْبَاءٍ ،
وَالْمُنْقَلِبَةُ / عَنْ أَلِفِ التَّانِيثِ «كَحَمْرَاءٍ» وَبَابِيهِ .

/٦٧

فَأَمَّا الْأَصْلِيَّةُ فَإِذَا نَسَبَتْ إِلَى الْأَسْمِ الَّذِي هِيَ فِيهِ أُثْبِتَتْهَا ، وَلَمْ يَجُزْ
قَلْبُهَا ، فَقُلْتُ : «قُرَائِيٌّ» (٣) لَا غَيْرَ ، إِلَّا إِنْ شُدَّ شَسْئٌ مِنْ هَذَا النَّوْعِ فَيَأْتِي
مَقْلُوبًا إِلَى الْبَاءِ .

وَالْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ أَلِفِ التَّانِيثِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْقَلْبُ إِلَى الْوَاوِ ، نَحْوُ :
«حَمْرَائِيٌّ وَصَفْرَائِيٌّ» (٤) ، وَلَا يَجُوزُ الْإِثْبَاتُ ، وَمَا هَمْزَتُهُ أَصْلٌ مَعَ هَذَا الْقَسْمِ طَرَفًا
تَقْيِيزٌ .

وَالْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ ، نَحْوُ : «كِسَاءٍ» وَرِدَائٍ «يَجُوزُ
فِيهَا وَجْهَانِ : إِثْبَاتُ الْهَمْزَةِ وَقَلْبُهَا وَأَوًا» فَتَقُولُ : «كِسَائِيٌّ» ، وَرِدَائِيٌّ ، وَإِنْ شَعَتْ :
«كِسَائِيٌّ» ، وَرِدَائِيٌّ ، وَإِثْبَاتُ الْهَمْزَةِ أَحْسَنُ لِقَرِيبَتِهَا مِنَ الْأَصْلِ .

وَالْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ حَرْفٍ مُلْحَقٍ بِالْأَصْلِ يَجُوزُ أَيْضًا فِيهَا قَلْبُ الْهَمْزَةِ
إِلَى الْوَاوِ وَإِثْبَاتُهَا ، وَقَلْبُهَا أَحْسَنُ ، لِأَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ زَائِدٍ قَرِيبٍ مِنْ هَمْزَةِ
التَّانِيثِ .

(١) ينظر الكتاب ٥٤٣/٣ ، وسر الصناعة ٥٧٦/١ .

(٢) ينظر الكتاب ٥٤٢/٣ .

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة ٥٩٣/٢ ، وشرح المفصل ١٥٥/٥ .

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة ٥٩٤/٢ .

قوله : (وان كانت همزته لغير التانيث تركتها على حالها ،
 فقلت في عطاء : عطائي ، وفي كساء : كسائي ، وفي سماء : سمائي) (١)
 كل ما مثل به من هذه السُّلِ انما هو من باب ما همزته منقلبة عن حرفٍ أصلي .
 قوله : (تركتها على حالها) (٢) يريد في الوجه المختار ،
 ثم قال بعد هذا (وقد قيل : سماوي وخطاوي) (٣) فسئل بالقلب فيه وجعله
 دون الإثبات ، وهو كما قال ، وترك النسب إلى ما همزته أصل والى ما همزته
 منقلبة عن حرفٍ ملحق بالأصل جرياً على عادته من الإجاز والاختصار في هذا
 الكتاب .

قوله : (وان نسبت إلى اسم في آخره ياء قبلها كسرة) (٣) هذا
 الفصل تعرض فيه لذكر النسب إلى الأسماء المنقوصة ، وضبطه أن يقال :
 لا يخلو ما أن تكون ياءه ثالثة أو رابعة أو خامسة فأكثر ، فإن كانت ثالثة ،
 نحو : « شيج ، وعم » ردت الاسم الذي هي فيه إلى « فعل » بفتح العين ،
 كما تفعل ذلك في « نير ، وشير » (٤) إذا أردت أن تنسب إليهما فتتحرك ياءه
 وما قبلها مفتوح فتقلب تلك الياء ألفاً ، فيصير « شج ، وعم » ،
 كعصي ، ورحى » فتنسب إليه ، كما تنسب إلى عصي ، ورحى فتقول : « شجوي ،
 وعصوي » ، كما قلت : « عصوي ، ورحوي » (٥) ، وكذلك ما أشبهه .

وان كانت ياء الاسم المنقوص رابعة كنت سُخيراً في حذفها ، فتقول في
 النسب إلى « قاض : قاضي » ، وإلى « غاز : غازي » ، ولك قلبها ولا تقلبها حتى
 تُبدل من الكسرة التي قبلها فتحة ، فيصير « قاض : قاضي » ، و« غاز : غازي » ،
 ياءه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير « قاض : قاضاً ، وغاز : غازاً ،

(١) الجمل : ٢٥٤ .

(٢) الجمل : ٢٥٤ .

(٣) الجمل : ٢٥٤ .

(٤) مر قريباً وانظر المقتضب ٣/١٣٧ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/٣٤٣ ، والمقتضب ٣/١٣٦-١٣٧ .

ثُمَّ تَقْلِبُهَا وَأَوَّافِي النِّسْبِ ، فَتَقُولُ : « قَاضِيَوِيٌّ وَغَازِيَوِيٌّ » ، وَالْحَذْفُ فِيهَا أَحْسَنُ ،
فَإِنْ كَانَتِ الْيَاءُ خَامِسَةً فَأَكْثَرَ وَجِبَ الْحَذْفُ ، وَلَمْ يَجِزِ الْإِثْبَاتُ ، كَقَوْلِكَ فَوْسَهْتِي :
« مُسَهْتِي » ، وَفِي مُقْتَدٍ : « مُقْتَدِيٌّ » (١) ، وَكَذَلِكَ مَا زَانَ عَلَى الْخَمْسَةِ ، نَحْوُ : « مُسْتَقِيرٌ » ،
تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ : « مُسْتَقِيرِيٌّ » .

وَأَسْقَطَ أَبُو الْقَاسِمِ النِّسْبَ إِلَى الْمَنْقُوصِ الَّذِي يَأُوهُ خَامِسَةً فَمَا فَوْقَهَا ،
وَلَمْ يَذْكُرْهُ إِجْازًا وَاخْتِصَارًا عَلَى عَادَتِهِ ، وَأَمَّا مَا كَانَتْ يَأُوهُ ثَالِثَةً فَقَدْ ذَكَرَهُ
بَعْدَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا / الْفَصْلِ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ ،
وَسَنَذْكُرُ نِسْبَتَهُ لِلْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قَوْلُهُ : (فَإِذَا نَسِبْتَ إِلَى اسْمٍ فِيهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ) (٢) ؛ أَعْلَمُ أَنَّ الْيَاءَ
الْمُشَدَّدَةَ لَا تَخْلُو أَمَّا أَنْ تَكُونَ ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً أَوْ رَابِعَةً ، فَلَمَّا كَانَتْ ثَانِيَةً فَلِلْمَرْبِ
فِيهَا لَفْتَانِ : سَنَهَمٌ مِنْ يَتْرُكُهَا عَلَى حَالِهَا وَلَا يَسْتَثْقِلُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ يَاءِ
النِّسْبِ ، فَيَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى « حَيٍّ » : حَيِّيٌّ ، وَفِي لَيٍّْ : لَيْيٌّ ، وَطَيٍّ :
طَيِّيٌّ (٣) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَثْقِلُ ذَلِكَ ، فَيَفْكَ الْإِرْغَامَ ، وَلَا يُفْكَ الْإِرْغَامَ إِلَّا بِحَرَكَةِ
الْحَرْفِ الْمَدِيمِ ، فَتَقُولُ : حَيِّيٌّ فَتَحَرَّكَ الْيَاءُ الْآخِرَةُ وَمَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ ، فَتَنْقَلِبُ
أَلْفًا ، فَيَصِيرُ حَيًّا ، فَتَنْسِبُ إِلَيْهِ ، كَمَا تَنْسِبُ إِلَى رَحَىٍّ أَيْضًا ، فَتَقُولُ : « حَيِّيَوِيٌّ »
وَلَوْوِيٌّ (٤) ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

(١) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٢ .

(٢) الجمل ٢٥٤-٢٥٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٤٥ قال سيبويه : وسألته عن الإضافة إلى حية
فقال : حَيَوِيٌّ كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول
العرب في حية بن بهدلة : حَيَوِيٌّ ، فلان أضفت إلى لية قلت : لَوَوِيٌّ ،
لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى تحريك ياء
حية فلما حركتها ردت الياء إلى الأصل ، كما ترد ها إذا حركتها فسي
التصغير ومن قال أُسَيِّيٌّ قال : حَيِّيٌّ ، وكان أبو عمرو يقول حَيِّيٌّ ،
وَلَيْيٌّ ، وَلَيْيَّةٌ مِنْ لَوِيَّتْ يَدُهُ لَيْيَّةٌ . وانظر المقتضب ٣/١٣٨ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٤٥ .

فإن كانت الياء المشددة ثالثة ، نحو : عَلِيٌّ ، وَعَدِيٌّ ، فللعرب
أيضاً فيها لفتان^(١) ، منهم من يُبَيِّنُهَا مع ياء النسب ، كما كانت قبل النسب
فتقول : عَلِيٌّ ، وَعَدِيٌّ ، ومنهم من لا يستعمل ذلك فيحذف منه الياء الساكنة
المدغمة ، فيصير : «عَلُوا ، وَعَدُوا» ، فترجع الواو التي انقلبت ياءً ، لأجل
الإدغام ، ثم تُرَدُّ «فِعَالًا» بكسر العين ، كما يفعلون في شِقْرِ وَنِيرٍ ، فتتحرك
الواو ، وما قبلها مفتوح ، فتقلب ألفاً ، فتنسب اليهها ، كما تنسب للمقصود
الثلاثي ، فتقول : «عَلِيٌّ وَعَدِيٌّ»^(٢) ، وإن كانت الياء المشددة رابعةً مثل :
«كُرْسِيٌّ وَخَيْتِيٌّ» أزلت الياء المشددة التي لم توضع لنسب وأثبت ياءً
مشددة موضوعة للنسب ، فتقول : «كُرْسِيٌّ ، وَخَيْتِيٌّ» ، فيكون اللفظ بالنسب
واللفظ بغير النسب يهتماً واحداً ، وإن جاء شئٌ فيه الياء مشددة ثابتةً خامسةً
أو سادسةً ، فحكمه حكم هذا .

وأسقط أبو القاسم - رحمه الله - من هذا الفصل النسب إلى الاسم

الذي فيه الياء المشددة ثانيةً حذفاً واختصاراً .

قوله : (في النسب إلى عَلِيٍّ ، وَعَدِيٍّ يحذف إحدى الياءتين
وتقلب من الأخرى واوًا)^(٣) ؛ هذا الكلام في غاية من الاختصار ، لأن الواو
في : عَلِيٌّ ، وَعَدِيٌّ ليست منقلبة عن الياء التي في : عَلِيٌّ ، وَعَدِيٌّ ، وإنما هي منقلبة
عن ألف ، وتلك الألف منقلبة عن الواو التي هي لام الكلمة ، وهي التي انقلبت
قبل النسب ياءً لأجل الياء الساكنة التي قبلها في عَلِيٍّ ، وَعَدِيٍّ ، فليست
هذه الواو التي في النسب هي الواو التي هي لام الكلمة ، وإنما هي على نحو
ما ذكرت لك من قلب شئٍ عن شئٍ ، فهي منقلبة عن الألف التي قبلت
عن الواو التي هي أصلٌ ، فهي في الطبقة الثانية من القلب ، تدبّر ذلك

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٤٤ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٤٤ .

(٣) الجمل : ٢٥٥ . وفيه : وتقول في النسب إلى عَلِيٍّ : عَلِيٌّ ، وإلى عَلِيٍّ :
عَدِيٌّ ، تحذف إحدى اليائين وتقلب من الأخرى واوًا .

تَجَدُّهُ صَحِيحًا عَلَى نَحْوِ مَا يَقْتَضِيهِ التَّصْرِيفُ ؛ لِأَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
اِخْتَصَرَ وَتَجَوَّزَ تَقْرِيبًا عَلَى الْمَبْتَدَأِ .

قوله : (وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي أُمَّتَيْ) (١) ؛ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ كَذَلِكَ ؛ إِلَى

«عَلَيْتِي ، وَعَدِيَّتِي» أَي تَفْعَلُ فِي أُمَّتَيْ مَا تَفْعَلُ فِي عَدِيَّتِي ، وَعَدِيَّتِي مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ

السَّاكِنَةِ وَقَلْبِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ الْفَاءِ ، فَيَصِيرُ كَهَدِيَّتِي وَنَحْوِهِ فَتَنْسَبُ إِلَيْهِ كَمَا

يَنْسَبُ إِلَى هَدِيَّتِي / فَتَقُولُ : أَسْوِيُّ كَمَا تَقُولُ : هُدَوِيُّ (٢) ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ

هَذَا : (كَمَا تَقُولُ فِي عَمِّ : عَمَوِيُّ وَفِي شَيْخٍ : شَخَوِيُّ) (٣) ، نَظَرَ أَمَوِيًّا

بِالنِّسْبِ إِلَى عَمِّ وَشَيْخٍ ؛ لِأَنَّ اسْمَ أُمِيَّةٍ إِذَا أُرِدَّتِ النِّسْبُ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ

الْيَاءِ السَّاكِنَةِ تَصِيرُ الْيَاءُ - كَمَا تَصِيرُ يَاءُ «شَيْخٍ وَعَمِّ» الْفَاءُ ؛ لِأَنَّكَ تَرُدُّ «عَمِّ» ،

وَشَيْخٍ ، عَلَى الْحِكَايَةِ إِلَى فَعَلٍ يَفْتَحُ الْعَيْنَ ، كَمَا تَقْدَمُ ، فَتَنْقَلِبُ يَأُوهُ الْفَاءُ ، فَلَمَّا

اجْتَمَعَتْ أُمَّتَيْ مَعَ عَمِّ وَشَيْخٍ ، فِي ذَلِكَ نَظَرَ أُمَّتَيْ بِهِمَا ، وَلِهَذَا النِّسْبَةُ ذَكَرَ

عَمِّ وَشَيْخٍ مَعَ أُمَّتَيْ حِينَ أُغْفَلَ ذِكْرُهُ مَعَ قَائِضٍ وَغَايِزٍ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا فِي

«يَدِي : يَدَوِيُّ» (٤) ، ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْأَسْمَاءَ الْمَنْقُوصَةَ الَّتِي حُذِفَ بَعْضُهَا عَلَى

غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ مِنْهَا فَاءً أَوْ عَيْنًا أَوْ لَامًا .

فَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ مِنْهَا لَامًا ، فَلَا يَخْلُو إِذَا أَنْ يَعْوِضَ مِنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ

أَوْ لَا تَعْوِضُ ، فَإِنْ لَمْ تَعْوِضْ ، فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْمَحذُوفُ إِذَا أَنْ يَرْجِعَ فِي بَعْضِ

تَصْرِفَاتِ ذَلِكَ الْأِسْمِ ، كَالْتَّثْنِيَةِ وَالْإِضَافَةِ ، وَجَمِيعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ أَوْ لَا يَرْجِعُ شَمْسِيٌّ

مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ رَجَعَ فِي شَمْسِيٍّ مِنْ ذَلِكَ رَدَدْتَهُ فِي النِّسْبِ ، وَكَانَ رُدُّهُ لِإِزْمًا ،

فَمَا رَجَعَ فِي الْإِضَافَةِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ؛ الْمَحذُوفُ مِنْ «أَخٍ ، وَأَبٍ» قَالُوا : «أَخُوكَ ، وَأَبُوكَ» ،

وَأَخْوَانٍ ، وَأَبْوَانٍ ، فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى هَذَا وَنَحْوِهِ قُلْتَ : «أَخَوِيٌّ ، وَأَبَوِيٌّ» ، وَلَا يَجُوزُ

غَيْرُ ذَلِكَ (٥) ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : «أَخِيٌّ ، وَأَبِيٌّ» ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ

(١) الجمل : ٢٥٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٤٢-٣٤٤ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٩٥ فما بعدها .

(٣) الجمل : ٢٥٥ .

(٤) الجمل : ٢٥٥ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/٣٥٨-٣٥٩ .

إِلَى سَنِيَّةٍ : سَنِيَّوِيٍّ ؛ لِأَنَّهُمْ رَدُّوهُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، فَقَالُوا : سَنَوَاتٍ ،
وَمَا لَمْ يَرْجِعْ فِيهِ السَّحْذُوفُ فِي تَثْنِيَّةٍ ، وَلَا إِضَافَةٍ وَلَا جَمْعٍ مُؤَنَّثِ سَالِمٍ فَأَنْتَ فِيهِ
بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَ السَّحْذُوفَ فِي النِّسْبِ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَرُدَّهُ فِيهِ ، نَحْوُ :
قَوْلِكَ بَيْدٌ وَدَمٌّ ، تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ : يَدِيٌّ وَيَدَوِيٌّ ، وَدَيْمِيٌّ وَدَيْمِيَّوِيٌّ .
النَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ : (١) فِي «يَدِيٍّ أَصْلُهُ» : يَدِيٌّ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَدَلِيلُ
ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ : «أَيْدِيهِ» ، وَوَجْهُ الدَّلِيلِ فِي هَذَا الْجَمْعِ كَوْنُهُ عَلَى وَزْنِ أَفْعُلٍ ،
وَأَفْعُلٌ مُخْتَصٌّ بِفَعْلِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ الصَّحِيحِ فِي الْغَالِبِ لِكَوْنِهِ أَخْفَ الْأَبْنِيَّةِ ،
وَكَثْرَتِهَا دَوْرًا فِي الْكَلِمِ ، فَإِذَا غَابَ بِنَاءُ الْأَسْمِ الثَّلَاثِيَّ الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ قُضِيَ عَلَيْهِ
بِأَنَّ وَزْنَهُ فَعْلٌ السَّاكِنِ الْعَيْنِ عَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ قِيَاسُهُ
فِي النِّسْبِ أَنْ يَقَالَ : «يَدِيَّيَّ» بِسُكُونِ الدَّالِ ، كَمَا تَقُولُ : ظَبِّيَّيَّ ، وَقَدْ قَالَهُ
بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ . (٢)

فَالْجَوَابُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّمَا قِيلَ فِيهِ : يَدِيٌّ بِتَسْحِيرِكِ الدَّالِ إِبْقَاءً لِلْمُحْرَكَةِ
عَلَى الدَّالِ فِي حَالِ النِّسْبِ ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ النِّسْبِ مُلَازِمَةٌ لَهَا ، فَلَمَّا عَزِمَ عَلَى
النِّسْبِ رُدَّتِ اللَّامُ وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ بِالْفَتْحَةِ ، وَلَا يُمْكِنُ فِيهَا الْكُسْرُ لِأَنَّهَا تَتَوَالَى كَسْرَتَانِ
مَعَ يَاءِ النِّسْبِ مُلَازِمَةٌ ، وَحِيلَ الضَّمُّ عَلَى الْكُسْرِ فِي الرِّفْضِ ؛ لِأَنَّهُ ثَقِيلٌ مِثْلُهُ ،
فَتَمَعِنَتْ الْفَتْحَةُ لِلدَّالِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، فَجَاءَتْ فِيهَا مُتَحَرِّكَةٌ وَقِيلَ لَهَا [فَتْحَةٌ] (٣)
فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا فَصَارَ : يَدًا كَعَصَى ، فَنَسَبُوا إِلَيْهِ كَمَا نَسَبُوا إِلَى «عَصَى وَرَحَى» ،
فَقَالُوا : يَدَوِيٌّ ، كَمَا قَالُوا : «عَصَوِيٌّ» ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيْبَوِيٍّ (٤) ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَسُنُّ
كَلِمًا / الْعَرَبِ .

وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِيمَا كَانَ مِثْلَهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا دَمٌّ تَقُولُ فِيهِ : دَيْمِيٌّ

(١) ينظر المقتضب ٣/١٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ٣/١٥٢ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٥٨ .

وَدَسُوِيٌّ ، فَان قِيلَ : لَمْ لَا يَجِبُ رَدُّ الْكَلَامِ فِي تِيمٍ فِي النَّسَبِ وَقَلِبَهَا إِلَى الْوَاوِ
إِنْ قَدْ رَوَاهَا فِي التَّثْنِيَةِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : (١)

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ نُبْحَنَسَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَيْرِ الْيَقِينِ

فَيَقَالُ : إِنَّمَا رَجَعْتَ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةً ، وَالْمَعْرُوفُ فِي كَلِمِ الْعَرَبِ الْآخِرِ الْمَحذُوفِ
مِنْهُ [لَا يَرُدُّ] (٢) لَا فِي التَّثْنِيَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا . يُقَالُ : دَمٌّ وَدَمَانٌ .

وَأَمَّا النَّسَبُ إِلَى تِيمٍ ، فَتَقْيَاسُهُ قَيْسِيٌّ لَا غَيْرُ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ :

فَشَوَّ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ فَهَوَّ مِنْ ذَوَاتِ الْفَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَالْهَاءِ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :

أَفْوَاهٌ فِي الْجَمْعِ ، فَقَدْ تَبَتَّ الْهَاءُ وَالْوَاوُ فِي جَمِيعِ التَّكْسِيرِ وَهُوَ مَا يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ
إِلَى أَصُولِهَا ، فَحَذَفُوا الْهَاءَ الَّتِي هِيَ لَمْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَبَقِيَ [الْفَاءُ] ، وَالْوَاوُ (٣)

اللَّذَانِ هُمَا الْفَاءُ ، وَالْعَيْنُ ، وَلَيْسَ فِي كَلِمِ الْعَرَبِ اسْمٌ مَتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفَيْنِ

أَحَدُهُمَا حَرْفٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَضَافًا ، كَفَيْكَ ، وَذِي مَالٍ أَوْ يَكُونَ آخِرُهُ شَاءَ

التَّأْنِيثِ ، كَقَوْلِكَ : شَاءَ ، وَهَذَا إِذَا فُصِّلَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ ،

فَعَوَّضُوا مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ مِيمًا لِيَكُونَ : كَفَيْدٍ ، وَتِيمٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ يَمَّا

هُوَ مَنْقُوصٌ عَلَى حَرْفَيْنِ صَحِيحَيْنِ فَقَالُوا : تِيمٌ ، وَفِي التَّثْنِيَةِ : فَمَانٌ ، وَلَمْ تَعُدِ

الْهَاءُ فِي تَّثْنِيَةٍ وَلَا إِضَافَةٍ وَعَادَتْ فِي جَمِيعِ التَّكْسِيرِ ، فَقَالُوا فِيهِ : أَفْوَاهٌ فَلَوْ لَا حَظُّوا

فِيهِ رَدُّ الْكَلِمِ فِي جَمِيعِ التَّكْسِيرِ لَقَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ قَيْسِيٌّ وَقَيْسِيٌّ .

(١) الشاهد في المقتضب ٢/٢٣٦ ، بلانسية ، والمنصف ٢/١٤٨ ،

والانصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥٧ ، وفي الامالي الشجرية

٢/٢٤٤ ، نُسِبَ إِلَى الْمُثَقَبِ الْعَبْدِيِّ مَعَ بَيْتَيْنِ آخَرَيْنِ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ

الصيمري في التبصرة والتذكرة ٥٩٩٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل

٤/١٥١-١٥٢ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/٣١٤ ، والمقرب

٢/٤٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ٥٠٤ ،

ورصف المباني للمالقي ٣١٥ ، والخزانة ١/٢٦٧ و٧/٤٨٢ .

وقد روى البغدادي هذا البيت مع بيتين آخرين عن ابن دريد قال :

ونسبها - يعني ابن دريد - لعلي بن بدال بن سليم . . وقد أدخل

هذه الابيات الثلاثة صاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدى .

والشاهد فيه قوله : الدميان حيث رد ما حذف لضرورة الشعر .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الاصل : الالف ، تحريف من الناسخ .

فَأَنْ قِيلَ : فَمَا هَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي تَثْبُتُ مَعَ الْمِيمِ ؟ وَلَا مَهْ لَأَنَّهَا هِيَ
هَاهُنَا قِيلَ : يَحْتَمَلُ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فَمَوِيٌّ كَفَمَوِيٍّ لَمْ تَزِدْ السَّلَامَ
فِيهِ، وَلَكِنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الْعَوِضِ وَالسُّعْوِضِ مِنْهُ وَهُوَ يَجِيئُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَلِيلًا،
كَقَوْلِ الرَّاجِزِ : (١)

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فَمَمًا لَهُ لَأَمَانٌ ، أَحَدُهُمَا : الْهَاءُ الَّتِي تَثْبُتُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ،
وَالْآخَرُ : الْوَاوُ الَّتِي عَادَتْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٢)

* هَمَا نَفْنَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيَّيْهِمَا *

(١) الشاهد لم ينسبه أحد إلى قائل معين وهو من شواهد الفراء في معاني
القرآن (١/٣٠٣)، والشاهد فيه عند الكوفيين أن الميم المشددة في
هذا الاسم بقية فعلٍ محذوف تقديره : أُمَّنَا ، أَيْ : أَقْصَدْنَا
بخير وهذه من المسائل الخلافية ، وَأَمَّا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَالشاهد فيه
أَنْ الْمِيمُ عَوِضٌ مِنْ حَرْفِ التَّنَادِءِ (يَا) قَالُوا : وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ
بَيْنَ الْعَوِضِ وَالسُّعْوِضِ مِنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، كَمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ . وَانظُرْ
الانصاف ١/٣٤٢ ، ووصف المياني ٣٧٣ ، والدر المصون ٣/٩٨ ،
وأوضح المسالك ٣/٨٤ ، والهمع ٣/٦٤ ، والخزانة ٢/٢٩٦ ، وفي
الدر ١/١٥٥ و ٢/٢٢٠ . أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لِأَبِي خِرَاشٍ الْهَذَلِيِّ ،
وَلَمْ يَقَعْ فِي أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ .

(٢) الشاهد للفرزدق ، ديوانه : ٧٧١ ، وهو من شواهد سيبويه في
الكتاب ٣/٣٦٥-٦٢٢ ، والمقتضب ٣/١٥٨ ، والمسائل المشكلية
المعروفة بالبغداديات ١٥٨ ، والخصائص ١/١٢٠ و ٣/١٤٧ ،
والمحتسب ٢/٢٣٨ ، والانصاف ١/٣٤٥ ، والتبصرة والتذكرة
١/٣٥٦ و ٢/٨٦١ ، والمقرب لابن عصفور ٢/١٢٨ ، وتذكرة
النحاة لأبي حيان ١٤٣ ، والدر المصون ٣/٤٣٤ و ٤/٢٦٣ ، وشرح
شواهد الشافية ١١٥ ، والخزانة ٤/٤٦٠ ، والشاهد فيه أن الفرزدق
رد العين فجعلها مكان اللام كما جعل الميم مكان العين ، قال
سيبويه : وَأَمَّا فَمٌ فَقَدْ نَهَبَ مِنْ أَصْلِهِ حَرْفَانِ ، لِأَنَّهُ كَانَ أَصْلُهُ : فَوهُ
فَأَبْدَلُوا الْمِيمَ مَكَانَ الْوَاوِ لِشِبْهِ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ فِي كَلَامِهِمْ فَهَذِهِ الْمِيمُ

فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُقَالَ : « قَمِيئٌ » ، وَأَمَّا يُقَالُ : « قَمِيئٌ » ، فَكَوْنُهُمْ لَمْ يَلْتَزِمُوا قَوْلَهُمْ :
« قَمِيئٌ » ، يُدَلُّ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْوَاوَ أَحَدَى لِأَمْنِيهَا .
وَالانْفِصَالُ عَنِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ أَنْ يُقَالَ : رُجُوعُهَا فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ
لِنَمَّا هُوَ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، كَمَا كَانَ رُجُوعُ الْيَاءِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :
* جَرَى الدَّمِيانِ بِالْخَبَرِ التَّيْقِينِ *

من ضرورة الشعر .

وَأَمَّا مَا عَوَّضَ مِنَ الْمَحذُوفِ مِنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَأَنْتَ فِيهِ مَخِيرٌ بَيْنَ
إِثْبَاتِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَلَا تَرَدُّ الْمَحذُوفِ ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى « ابْنِ » : « بَنِيئٌ » ،
وَالِى « اسْمِ » : « سُمِيئٌ » ^(١) - بِضِمِّ السِّينِ وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَهَا فَقُلْتَ : « سَمِيئٌ » ،
لِأَنَّهُمْ قَالُوا : « سُمٌ وَسُمٌ » ^(٢) ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَإِنْ كَانَ
الْمَحذُوفُ عَيْنَ الْكَلِمَةِ لَمْ تَرَدُّ الْمَحذُوفَ أَصْلًا ، كَقَوْلِهِمْ فِي النِّسْبِ إِلَى سُنْدُ :
سُنْدِيئٌ ^(٣) إِذَا اسْمِيَتْ بِهِ وَنَسِبَتْ أَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ / الْمَحذُوفَ مِنْهُ النُّونَ إِذَا أَصْلَهَا
سُنْدُ ، وَلِذَلِكَ عَادَتْ فِي التَّصْفِيرِ إِذَا صَغُرُوا مُذْ قَالُوا فِيهِ : « سُنْدِيئٌ » ، وَالتَّصْفِيرُ
يُرَدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ، وَكَذَلِكَ النِّسْبُ إِلَى سَيْهِ ^(٤) عِنْدَ مَنْ حَذَفَ التَّاءَ
الَّتِي هِيَ عَيْنُهَا فَقَالَ : « سَمِيئِي لا غَيْرُ .

فَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ فَاءً فَلَا يَخْلُو اللَّامُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا صَحِيحًا
أَوْ حَرْفًا مُعْتَلًا ، فَإِنْ كَانَ حَرْفَ صَحَةٍ لَمْ تَرَدُّ الْمَحذُوفَ ، كَقَوْلِهِمْ فِي سِي
النِّسْبِ إِلَى عِدَّةٍ وَزِنَةٍ : « عِدِيئٌ » ، وَزِنِيئٌ ^(٥) ، وَإِنْ كَانَ حَرْفَ عِلَّةٍ ، نَحْوُ : شِيئَةٍ ،

====
بِعَنْزِلَةِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : مِيمٌ دَمٌ تَثَبْتُ فِي الْأَسْمِ فِي تَصْرُفِهِ فِي الْجَمْرِ
وَالنِّصْبِ وَالإِضَافَةِ وَالتَّثْنِيَةِ فَمَنْ تَرَكَ دَمًا عَلَى حَالِهِ إِذَا أُضِيفَ تَرَكَ
قَمًا عَلَى حَالِهِ وَمَنْ رَدَّ إِلَى دِيمِ اللَّامِ رَدَّ إِلَى فَمِ الْعَيْنِ فَجَعَلَهَا مَكَانَ
اللَّامِ كَمَا جَعَلُوا الْمِيمَ مَكَانَ الْعَيْنِ فِي فَمِ .

- (١) ينظر الكتاب ٣/٣٦١ .
(٢) ينظر اللسان (سما) .
(٣) ينظر المقتضب ٣/١٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٤ .
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٤ .
(٥) ينظر الكتاب ٣/٣٦٩ ، والمقتضب ٣/١٥٦ .

لأنَّ أصله وشيئةٌ ، ودِيَّةٌ أصلها : ودِيَّةٌ ، فإذا نسبت لهذا النوع من المنقوصِ رددت الفاء فقلت في النسبِ إلى شَيْعَةٍ : وشيويٌّ (١) ، فأبقيت على الشين الحركة ، كما كانت قبل النسبِ ، كما أبقيتها على حال زيدي ، وجعلتها فتحةً ؛ لأنك لو جعلتها كسرةً لكانت الكسرة مع ياء (٢) النسبِ ، وذلك ثقيلٌ ، وحملت الضمَّ على الكسر في الرغيب ؛ لأنه ثقيلٌ مثله ، كما فعلت ذلك في : يدويٌّ .

وإذا نسبت إلى دِيَّةٍ قلت : ودويٌّ ، كما فعلت في وشيويٌّ ، وكذلك ما كان على نحوهما .

قوله : (وإذا نسبت إلى اسمٍ في آخره هاء التانيث حذفها) (٣) ، اعلم أنَّ تاء التانيث لا تجتمع مع ياء النسب ؛ لأنَّ بينهما مشابهةً قويةً ، فكأنهما ياءان أو تاءان ؛ لأجل تلك المشابهة ، وياءان للنسب لا يجتمعان ، كما أنَّ تاءان للتانيث لا يجتمعان ، والمشابهة التي بينهما أنَّ التاء تلحق آخر الكلمة لمعنى طارئٍ على الاسم وهو التانيث ، وياء (٤) النسب تلحق آخر الاسم لمعنى طارئٍ عليه وهو النسب ، والتاء يلزم ما قبلها طريقةً واحدةً ، وهي الكسرة ، والتاء حرف إعرابٍ انتقل إليها من آخر الكلمة ، والياء في النسب حرف إعرابٍ انتقل إليها من آخر الكلمة ، والتاء تُحذف للترخيم وحدها ، وكذلك ياء النسب .

وقد قدسنا قبل أن تاء التانيث وياء النسب يخرج بهما الاسم من العموم إلى الخصوص ، ومن الجمود إلى الاشتقاق ، فلما أشبهتهما من هذين الجهات لم يجمعوا بينهما ، والتاء متقدمة .

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٦٩ ، والمقتضب ٣/١٥٦ ، والتبصرة والتذكرة

٠٦٠٠/٢

(٢) في الأصل : مع بقاء النسب ، والأولى ما أثبتناه .

(٣) الجمل : ٢٥٥ .

(٤) في الأصل : وباءى النسب ، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه .

فَإِنْ قِيلَ : وَلَمْ يَجْعُوا بَيْنَهُمَا وَالتَّاءُ تَأْخِرَةٌ عَنِ يَاءِ النِّسْبِ ؟
قِيلَ : لِكُلِّ شَيْءٍ وَجْهٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ يَاءَ النِّسْبِ لَمَّا لَحِقَتِ الْإِسْمَ عَادَ بِهَا صِفَةٌ
بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَصَارَ قَوْلُهُمْ : فَاشِيسِي مِثْلَ قَوْلِهِمْ : قَائِمٌ ، فَلَمَّا
أَوْقَعُوهُ (١) عَلَى الْمُؤَنَّثِ الْحَقُّوهُ التَّاءُ ، لِأَجْلِ مَا حَدَّثَ فِيهِ مِنَ الصَّفَةِ ،
كَمَا يُلْحَقُونَ «قَائِمًا» إِذَا أَوْقَعُوهُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ فَيَقُولُونَ : «قَائِمَةٌ» ، كَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي
النِّسْبِ : «أَنْصَارِيٌّ وَأَنْصَارِيَّةٌ» فَيُلْحَقُونَ التَّاءَ لِتَأْنِيثِ ضَمِيرِ الصَّفَةِ .

قوله : (وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى اسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا حَذَفْتَ
الْآخِرَ مِنْهُمَا ، فَقُلْتَ فِي مَعْدَى كَرَبٍ : مَعْدِيٌّ إِلَى قَوْلِهِ بَعْلِيٌّ) (٢) ، أَعْلَمُ أَنَّ الْإِسْمَ
الْمُرَكَّبَ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْمِ الَّذِي فِيهِ تَاءٌ لِتَأْنِيثِ ، وَالْإِسْمُ الْآخِرُ مِنْهُمَا كِتَابَةُ التَّأْنِيثِ ،
وَيَذَلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَفْتَحُونَ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَيَحذفُونَ الْإِسْمَ الْآخِرَ
لِلتَّرْخِيمِ ، كَمَا يَحذفُونَ تَاءَ التَّأْنِيثِ ، / وَيَصغُرُونَ مَا قَبْلَ الْإِسْمِ الْآخِرِ ، وَهُوَ
الْإِسْمُ الْمُرَكَّبُ ، كَمَا يُصغُرُونَ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ فَيَقَالُ : «بَعْلِيَّكَ» ، كَمَا
يَقُولُونَ : «طَلِيحَةٌ» ، فَلَمَّا كَانَتْ بَيْنَهُمَا هَذِهِ الْمِشَابَهَةُ حُذِفَ الْإِسْمُ الْآخِرُ مِنَ
الْإِسْمِ الْمُرَكَّبِ ، كَمَا حَذَفُوا تَاءَ التَّأْنِيثِ ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ (٣) أَنَّ مِنْهُمْ
مَنْ يَنْسِبُ إِلَى الْإِسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فَيَقُولُونَ فِي مَعْدَى كَرَبٍ : مَعْدِيٌّ كَرَبِيٌّ ،
وَفِي رَامٍ هُرْمَزِيٌّ : رَامِيٌّ هُرْمَزِيٌّ ، وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ : (٤)

تَزَوَّجَتْهَا رَامِيَّةٌ هُرْمَزِيَّةٌ
بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى التَّلِيكَ مِنَ الرِّزْقِ

(١) فِي الْأَصْلِ : أَوْقَعُوهُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٢) الْجُمْلُ ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٣) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ : ذَكَرَهُ أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ عَنِ أَبِي زَيْدٍ عَنِ خَلْفِ

عَنِ أَبِي خَلِيفَةَ ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ الشَّاهِدُ :

* تَزَوَّجَتْهَا رَامِيَّةٌ هُرْمَزِيَّةٌ * الْخ

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : فَأُضِافَ إِلَى الْإِسْمَيْنِ جَمِيعًا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَعْرُوفٍ فِي شَيْءٍ

آخِرٍ . الْمَسْأَلُ الْعَسْكَرِيَّاتُ : ١١٣ .

(٤) الشَّاهِدُ فِي الْمَسْأَلِ الْعَسْكَرِيَّاتُ : ١١٣ بِالْإِسْبَةِ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ

٦٠٢ / ٢ ، وَالْمَقْرَبُ ٥٨ / ٢ ، وَشَرَحَ الْجُمْلُ لَابْنُ عَصْفُورٍ ٣ / ٣١٢ ،

ومن نَسَبَ إلى الاسمين المركبين على نحو ما هو في البيت الذي أنشدته آنفاً
إنما راعى فيهما الأصل ؛ لأنَّ الأصل فيهما الانفصال ، إذ «بَعْلٌ» اسمٌ و«بَيْكٌ»
كذلك ، وكذلك سائرهما ، ونظيرُ هذه اللغة تعريفٌ من يُعترفُ العَدَدَ المركَّبَ
من جهتين ، فيقولُ عندي الخمسة العَشْرَ درهمًا ، فيعرفُ الصَدْرَ والعَجْزَ
من حيثُ هُما في الأصلِ منفصلانِ .

قوله : (ولذا نسبت إلى اسمٍ مضافٍ) (٢) ، اعلم أنَّ الاسمَ المضافَ
على ثلاثة أقسامٍ : علمٌ ، كعبدِ القيسِ ، وامرئِ القيسِ ، وكِنْيَاةٌ ، كأبي بكرٍ ،
وأبي عمرو ، واسمٌ يتعرَّفُ بالإضافةِ إلى ما بعده ، نحو : ابنِ الزُّبَيْرِ ، وابنِ
الصَّعِقِ (٣) ، وابنِ عَبَّاسٍ .

فأما ما يتعرفُ بالمضافِ إليه فالنسبُ فيه إلى الاسمِ الثاني ، فتقولُ
في ابنِ الصَّعِقِ : صَعِقِيُّ ، وابنِ الزُّبَيْرِ : زُبَيْرِيُّ (٤) ، وابنِ عَبَّاسٍ : عَبَّاسِيُّ .
وأما الكِنْيَاةُ فإنهم أجروها مجرى ما يتعرفُ بالإضافةِ فيقولون في
أبي بكرٍ : بَكْرِيُّ (٥) ، فينسبونُ الاسمَ الثاني ، كقولك في أبي القاسمِ : قَاسِمِيُّ ،
وأبي عمرو : عَمْرِيُّ .

==== شرح ألفية ابن معطي ١٢٦٩/٢ ، وشرح الشافية ٧٢/٢ ، والساعد

٣٦٤/٣ ، والشاهد فيه أن منهم من ينسب الاسم المركب - الاول

والثاني فيقول : بعليُّ بَكْرِيُّ في بعليك .

(١) هم الكوفيون ، ينظر المقتضب ١٧٥/٢ ، والانصاف ١٣٢/١ .

(٢) الجمل : ٢٥٦ .

(٣) الصعق : رجل من بني كلاب وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب

ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه التراب

فشتها قُرْمِي بصاعقة فقتلته فعرف بالصعق وشهر به ثم عرف بعض أولاده

بابن الصعق حتى اذا ذُكِرَ ابنُ الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره الا

ببيان ، وكان أشهر وكد . عمرو بن الصعق . قال سيويه وذلك

قولك فلان بن الصعق ، والصعق في الاصل صفة تقع على كل من أصابه

الصعق ولكنه قلب عليه حتى صار علما بمنزلة زيد وعمرو (٢) / ١٠٠ - ١٠١ .

(٤) ينظر الكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقتضب ١٤١/٣ .

(٥) الكتاب ٣٧٦/٣ .

قوله : (وإذا نسبت إلى اسمٍ مضافٍ وكان يُعَرَّفُ بالمضافِ إليه) (١) ، يريدُ بقوله المضافُ الذي يَتَعَرَّفُ والمضافُ إليه ما ليسَ بِعَلِمٍ ، فإنَّ العَلِمَ وإن كانَ مضافاً فلم يتعرَّفْ بالإضافة، وإنما تعرَّفَ بالعلميةِ وَزَالَ مِنْهُ تَعْرِيفُ الإِضَافَةِ ، ولم يبقَ فِيهِ إِلاَّ الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ .

قوله : (وابنِ دَآلَانَ) (٢) ، وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ ابْنُ دَآلَانَ بِدَآلٍ غيرِ معجمةٍ وهمزةٍ مفتوحةٍ ، ووقَعَ فِي بَعْضِهَا بِالرَّاءِ المَهْمَلَةِ وهمزةٍ ساكنةٍ ، وكلاهُمَا صَحِيحُ السُّعْتِيِّ ؛ (٣) لَأَنَّ فِي «هُمَدَانَ بِنِي دَآلَانَ» بِنِ سَابِقَةً بِدَآلٍ غيرِ معجمةٍ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : دَآلَ الْفَرَسُ دَآلَانًا (٤) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ : (٥)

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ وَأَنَا أَمِشِي الدَّآلَى حَوَالِكََا

وَفِي «بِنِي سَنْبَسِ بْنِ سَعَاوِيَةَ بْنِ طَيْبِيِّ بْنِ رَآلَانَ» بِالرَّاءِ مَهْمَلَةٌ ، وَاسْمُهُ جَابِرٌ (٦) وَهُوَ الشَّاعِرُ الَّذِي يَقُولُ : (٧)

لَعَمْرُكَ مَا أَخْزَى إِذَا مَا نَسَبْتَنِي إِذَا لَمْ تُقَلِّ بِطُلًّا عَلَيَّ وَمَيْنَا

- (١) الجمل : ٢٥٦ .
- (٢) الجمل : ٢٥٦ .
- (٣) ابن رَآلَانَ رَجُلٌ مِنْ سَنْبَسِ بْنِ طَيْبِيٍّ ، قَالَ سَيَّبُوهُ : « وَكَابِنِ المَعْقِ قَوْلِهِمْ : ابْنِ رَآلَانَ ، وَابْنِ كُرَاعٍ ، صَارَ عِلْمًا لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ وَليْسَ كُلِّ مَنْ كَانَ ابْنًا لِرَآلَانَ وَابْنًا لِكُرَاعٍ غَلِبَ عَلَيْهِ هَذَا الِاسْمُ ، فَإِنْ أُخْرِجَتِ الِإِيفُ وَاللَّامُ مِنَ النُّجْمِ وَالصَّعْقُ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً . » الْكِتَابُ ١٠١ / ٢ .
- وَالنُّسْبَةُ إِلَيْهِ : رَآلَانِيٌّ كَمَا قَالُوا : كُرَاعِيٌّ . وَانظُرِ اللِّسَانَ (رَأَل) .
- (٤) فِي اللِّسَانِ (دَآل) ، الدَّآلُ : الخَثَلُ ، وَهِيَ مَشِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِالخَثَلِ وَمَشِيِ المَثْقَلِ وَمِنْهُ يُقَالُ : الذَّئْبُ يَدَآلُ لِلْفِرَالِ لِأَيْكَلِهِ .
- (٥) الشَّاهِدُ أَنشَدَهُ سَيَّبُوهُ فِي بَابِ مَا يَجِيءُ مِنَ المَصَادِرِ مُنْتَصِبًا عَلَيَّ إِضْمارُ الفِعْلِ المَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : حَوَالِكََا حَيْثُ جَاءَ مُفْرَدًا وَالمُسْتَعْمَلُ مِنْهُ التَّنْبِيَةُ . الْكِتَابُ ١٠١ / ١ . وَانظُرِ الكَامِلَ ١٩٨ / ٢ ، وَاللِّسَانَ (دَآل) .
- (٦) هُوَ كَذَلِكَ فِي اللِّسَانِ (عَوْض) .
- (٧) الشَّاهِدُ لِجَابِرِ بْنِ رَآلَانَ السَّنْبَسِيِّ أَنشَدَهُ أَبُو تَمَامٍ فِي بَابِ الحَمَاسَةِ ٥٩ / ١ ، شَرَحَ دِيوانَ الحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ .

فَمَنْ هَمَزَهُ مِنْ لَفْظِ الرَّأْلِ ، وَمَنْ لَمْ يَهْمَزْهُ فَعَلَى تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ عَلَى نَحْوِ تَخْفِيفِهَا فِي رَاسٍ وَقَاسٍ ، أَوْ يَكُونُ مِنْ قَوْلِهِمْ : رَوَلْتُ الْخُبْرَ بِالسَّمَنِ إِذَا أَشْبَعْتُهُ بِهِ ، وَكَانَ حَقُّهُ رَوْلَانًا ، فَأَعْلَلَّ عَلَى نَحْوِ مَا عِلَّلَ دَارَانَ ، وَوُقِعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ ذَا لَانًا بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ وَهُوَ مِنَ الذَّالِّ الْآنَ فِي السَّيْرِ ، وَهُوَ سُرْعَتُهُ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :^(١)

عَلَى رَيْدٍ يَزِدَانُ عَفْوًا إِذَا جَرَى مَسِيحَ حَيْثِ الثَّرْكِيضِ وَالذَّالِّ الْآنَ /
ومنه قيل للذئب : ذؤالة، وحكمتها في النسب واحد .

قوله : (وَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ لَا يَتَمَرَّفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ نَسَبَتْ إِلَى الْأَوَّلِ)^(٢) ،
لم يمثله أبو القاسم - رحمه الله - هذا النوع وقد تقدم مثيله ، وهو قولك فيسى
النسب إلى عبد القيس عبدي وأمير القيس : مرئتي^(٣) .

قوله : (وَقَدْ يَبْتَنُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ جَمِيعًا اسْمًا وَاحِدًا)^(٤) ، هذا التفسير
في النسب كثير في كلامهم ، ولكنه غير مقيد من حيث لم يفهم منه الطرد فيسى
جميع نظير ما سمع منه ، وقولهم : « في عبد القيس : عبقتي » أخذ من « عبسيد »
العَيْنُ وَالْبَاءُ ، ومن القيس « القاف والسين »^(٥) فصاغوا من ذلك اسمًا
واحدًا ، هو عبقتس على وزن جعفر ، ثم نسبوا إليه ، وكذلك فعلوا في « عبد الدار » ، أخذ
من عبد أيضًا العين والباء ، ومن الدار الدال والراء ، فصاغوا منها اسمًا هو :
عبدر ، ثم نسبوا إليه فقالوا : عبد ربي ، وكذلك فعلوا في « عبد شمس » قالوا : « عبشم » ،
ثم نسبوا إليه ، فقالوا : « عبشمي » ، وأنشد أبو القاسم في الباب :^(٦)

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشِمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَمِيرًا يَمَانِيَا

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه : ٨٦ وانظر الكامل ١٩٨/٢ .

(٢) الجمل : ٢٥٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٦/٣ .

(٤) الجمل : ٢٥٦ .

(٥) في الاصل : أخذ من عبد القيس والباء ، ومن القيس القاف والسين .

(٦) فصاغوا من ذلك ، وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه .
الجمل : ٢٥٧ .

والشاهد لعبد يغوث بن وقاص ، وقصته مشهورة في كتب الادب ،

البيت هو لعبد يغموث بن وقاص . وقبله (١) :

أَحَقًّا عِيَانُ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ سَامِعًا نَشِيدَ الرَّعَاءِ الْمُقْرَبِيِّ الْمَتَالِيَا

وبعد بيت الشاهد :

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرْسِي مُلَيْكَةً أَنْيَسِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَارِيَا

والشيخة: العجوز، و«عيشية» منسوبة إلى «عبد شمس»، وهو شاهده، وسبب ضحكها منه أنه لثا أسره «عُصْمَةُ» انطلق به حتى حمله عند «الأهتم» على أن يجعل له من فدائه نصيباً، فتركه «الأهتم» عند امرأته العيشية، فأعجبها جماله وكماه، وكان «عُصْمَةُ» الذي أسره حقيراً نحيفاً، فقالت لعبد يغموث: من أنت ؟ ، فقال : سيد القوم ، فضحكت وقالت : قبح الله سيد قوم أسره مثل هذا ، وقوله : كَأَنَّ لَمْ تَتَرَى ، أراد كأنها لم ترى أو كأنك لم ترى ، رجع إلى الخطاب بعد الغيبة، وحذف النون للجزم كقوله تعالى في قراءة بعضهم : * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ (٢) ، بالتاء أخبر عن السموات،

====
وأشده أبو علي الفارسي في المسائل المسكيات ١٦٥، واستشهد به في الايضاح . ينظر القيسي ٦٠٩/٢ . وهو في سر الصناعة لابن جنى (٧٦)، وذييل الاثالي للقالبي ١٣٢/٣ ، والافصح في شرح أبيات مشكلة الاعراب ١٧٠ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/١، والضرائر له ٤٧ ، والمغنى لابن هشام ٢٧٧/١ ، والخزانة ١٩٦/٢ .

(١) ينظر الامالي للقالبي ١٣٢/٣ ، والخزانة ١٩٦/٢ وبعد بيت الشاهد :

وظل نساء العقي حولي ركدًا يراودن مني ما تريدن نسائيا

وقد علمت عرسي ملئكة أنيسي أنا الليث معدوا علي وعاريا

(٢) الآية هـ من سورة الشورى ، رواها يونس عن أبي عمرو بن العلاء بتاءين

ونظيرها حرف نادر . رواه ابن الأعرابي في نوادره : الإبل تسمن .

ينظر الكشاف ٤٥٩/٣

ثُمَّ خَاطَبَهَا ، وَقَالَ عَنَتْرَةَ : (١)

شَطَّتْ مَزَارَ الْعَاشِقِينَ فَأَضْبَحَتْ عَيْسَرَ عَلَيَّ طِلَابِكِ ابْنَةَ مَخْرَمٍ

رجع إلى الخطاب بقوله : " طِلَابِكِ " بعد قوله : فَأَضْبَحَتْ ، وعكسه قوله تعالى

* حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ * (٢) ، وقال عبدة : (٣)

* يَا دَارُ أَقْوَتِ بَعْدَ اضْرَامِهَا *

أخبر بقوله : أَقْوَتِ بِإِشْرَافِهَا ، وهذا النحو كثير ، وقال امرؤ القيس -

فانصرف عن إخبار الغائب في قوله : (٤)

* وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ *

(١) الشاهد لعنترة بن شداد من معلقته الميمية وهو في السبع الطوال

٢٩٩ ، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٩/٢ ،

وجسرة أشعار العرب ٣٥٠ / ٠ ، ^{وأشعار} الستة الجاهليين اختيار الأعلام

٤٦٤ ، ويروى البيت :

* حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَضْبَحَتْ *

وَسَطَّتْ رِوَايَةَ الدِّيَّوَانِ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة يونس .

(٣) الشاهد في الكتاب ٢/٢٠٠-٢٠١ ، وقد نسبه سيويه للطرماح ،

وهو في ديوان الطرماح ١٦٢ ، واللسان (صرم) .

وعجزه :

* عَامًا وَمَا يَعْنِيكَ مِنْ عَائِمِهَا *

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٨٥ وعجزه :

* كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمِيدِ *

وبعده : وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَائِنِي * وَخَيْرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

وانظر شواهد الكشاف ٤/٣٦٤ ، والدر المصون ١/٥٨ .

إلى الإخبار عن نفسه فقال :

* وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءِنِسِ *

والبيت الذي لعبد يفوث عكس الآية المكرمة * حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ وَجَرْتُمْ
بِهِمْ * (١) ، فَوَإِنْ فِيهَا الْإِنْصِرَافُ مِنَ الْخُطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ ، قَالَ الْأَسْتِزَانُ

أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - قلت : ولو كان كذلك لكان بالالف / البتة /
وللزم أن تقول في النصب : لَنْ تَرَى وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِ الْيَاءِ مَتَحْرِكَةً وَقَبْلَهَا
فَتْحَةً وَلَا تَجْزُمُ بِالسُّكُونِ حَتَّى تَنْقَلِبَ أَلْفًا ، وَقِيلَ بِأَرَادَ كَأَنَّهَا لَمْ تَرَأَى فَجَاءَ بِهِ
عَلَى الْأَصْلِ ، ثُمَّ حَذَفَ الْإِلْفَ لِلجِزْمِ ، وَنَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ فَبَقِيَ الْهَمْزَةُ
سَاكِنَةً ، فَقَلَبَهَا أَلْفًا عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ الرَّاءُ وَالْكَأَمَةُ بِالْإِلْفِ (٢) ، ثُمَّ أَبْدَلَ مِنْ
الْإِلْفِ الْيَاءَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ : أَفْعَى فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ .

قلت : هَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِبُعْدِهِ وَكَثْرَةِ عَلَيْهِ ، وَشُدُّهُ وَذِهِ .

وقيل : جَزَمَ مَضَارِعَ رَاءِ الْمَقْلُوبِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَمْ تَرَاهُ ثُمَّ نَقَلَ

حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ ثُمَّ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ أَلْفًا ثُمَّ أَبْدَلَهَا يَاءً عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ :
أَفْعَى فِي (٣) : أَفْعَى فِي الْوَصْلِ ، قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : وَهَذَا الْأَسْحَفُ ، وَأَبْرَدُ ،
وَيُرْوَى الْبَيْتُ : (٤)

* كَأَنَّ لَمْ تَرَاهُ قَبْلِي *

(١) الآية ٢٢ من سورة يونس والشاهد فيها الرجوع من الخطاب إلى

الغيبية ، وانظر شرح السبع الطوال ٣٠٠ لابن الانباري .

(٢) ينظر الكتاب ٥٤٥/٣ ، وسر الصناعة ٧٦/١ ، والخزانة ٢٠١/٢ .

(٣) ينظر الكتاب ١٢٧/٤ ، وسر الصناعة ٧٠٢/٢ .

(٤) ينظر الأمل ١٣٢/٣ وانظر ٣٠٥ .

وليس في هذه الرواية انصراف من غيبة الى خطاب ؛ لأنها للفأب ، وكان
حقه أن يحذف الالف فيقول : (كَأَنَّ لَمْ تَرَ) فيحذفها للجزم ، وفي إثبات
هذه وجهان من التأويل : أحدهما : أن يكون اثباتها ضرورة ، كما قال الراجز :^(١)

إِذَا الْعَجُوزُ فَيَضَبْتُ فَطَلَّقَ وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلِّقْ

وكان حقه أن يقول : وَلَا تَرَضَّاهَا ، والثاني : أن يكون على لغة من يقول : رَأَى
مقلوب رأى والمضارع منه يرى ، كخَافَ يَخَافُ^(٢) ، فلما جَزَمَ قَالَ : لَمْ تَرَ ، كما
تقول : لَمْ يَخَفْ ، ثم خفف الهمزة لسكونيها وانفتاح ما قبلها ، كما يخففها في
لم يقرأ ، ونحوه ، وعلى هذه اللغة قول كثير :^(٣)

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَى نَبِيًّا فَهُوَ قَائِلٌ مِنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ

و " كَأَنَّ " في البيت مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير إلى جانبها أي : مُقَدَّرٌ ،
وتقديره على الرواية الأولى : كَأَنَّكَ لَمْ تَرَى ، وعلى الرواية الثانية : كَأَنَّهَا لَمْ تَرَ
قبلي .

-
- (١) الشاهد لرؤية بن الحجاج وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وأنشده
أبو علي الفارسي في شرح الأبيات المشككة الأعراب المسمى إيضاح
الشعر ٢٣٤ ، وفي المسائل العسكرية ١٦٥ والمسائل العضديات
٤٦ ، وأنشده ابن جنى في الخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ،
وسر الصناعة ٧٨/١ ، وهو في الانصاف ٢٦/١ ، وأما لي ابن الشجري
٨٦/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤٠ ، وشرح المفصل ١٠٦/١
وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ ، والخزانة ٣٦١/٨ ، والشاهد فيه
إثبات الالف في موضع الجزم تشبيها بالياء في : يَأْتِيكَ .
ينظر سر الصناعة ٧٦/١ فابعدها لتعليل ذلك .
- (٢) الشاهد في ديوان كثير ١١١/١ والكتاب ٤٦٧/٣ وأما لي ابن الشجري
١٩/٢ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤١ واللسان رأى ، والشاهد
فيه قال سيويه : " وإنما أراد : رأنى ولكنه قلب ، وإن شئت قلت :
راءى ، إنما أبدلت همزتها ألفا وأبدلت الياء بعد ، كما قال بعض
العرب : راءة في راية حدثنا بذلك أبو الخطاب ."

فصل في النسب إلى الجمع :

هذا الفصل لم يذكره أبو القاسم ، فذكرته لتستقل به أبواب النسب في الجمل ، كما ذكرت تصغير الجمع إذ لم يتعرض لذكره أبو القاسم ، فتقول : أبنية الجمع لا تخلو إما أن تبقى على موضوعها من الجمع ، أو تنتقل عن موضوعها إلى التسمية بها ، فإن بقيت على موضوعها من الجمع لم تنسب إلى بناء الجمع ، ولكن تنسب إلى بناء الواحد ، فتقول في النسب إلى مساجد : مسجدي ، وإلى منابر : منبري^(١) ، وإن نسبت لشيء من ذلك شخصاً أربلاً نسبت إلى بنية الجمع ، فقلت في النسب إلى معافر : معافري ، وهو اسم رجل^(٢) ، وإلى مدائن : مدائني ، وهو أيضاً اسم بلد^(٣) ، وهذا أيضاً هو قياسه ، فإن جاء شيء من ذلك على خلاف هذا القياس حفظ ولم يقس عليه ، مثل النسب إلى الأعراب : أعرابي وهو جمع عريب^(٤) .

- (١) ينظر الكتاب ٣/٣٧٨ ، والمقتضب ٣/١٥٠ ، والتبصرة والتذكرة ٥٦٠١/٢ .
- (٢) قال سيويه : وهو فيما يزعمون معافر بن مسير أخوتيم بن ممر .
- (٣) الكتاب ٣/٣٨٠ ، وانظر المقتضب ٣/١٥٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٦/٢ والنسبة إليه : معافري . وقد ترجمنا له في ص ٣٤ .
- (٤) المدائن علم على البلدة المعروفة بالعراق فيقال في النسب إليها : مدائني . ينظر الكتاب ٣/٣٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٧/٢ .
- عريب معرب . والتعريب التبيين والإيضاح ، والأعراب جمع الأعراب والنسب إلى الأعرابي أعرابي ؛ لأنه لا واحد له على هذا المعنى .
- ينظر: اللسان "عرب" .

باب ألف الوصل ، وألف القطع (١)

(٢)

ألف الوصل ، وألف القطع عند النحويين امتحانٌ لهمزات أوائل الكلم

خولف بين اسميها ، كما خولف بين حكميها ، وقد يراي فون عليها عبارتيين
أخريين ، وهما قولهم : همزة الوصل ، وهمزة القطع ، والألف لا / تكون
أبداً أول كلمة من اسم أو فعلٍ أو حرفٍ إلا أن تكون صورة همزة ، أصلاً كانت الهمزة
أو زائدة ، وإذا لم تكن صورة الهمزة لم تقع هناك لا أصلاً ولا زائدةً لاستحالة
الابتداء بها ، فمن راعى خالفهما قال : ألف وصل ، وألف قطع ، لأن الخط
ألف^(٣) ، ومن راعى اللفظ يهما قال : همزة وصل ، وهمزة قطع ، ولكل واحد
منهما ما يستدل به عليهما في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف ، فتنسب
لذلك اليهما ، فموضوع الباب للإعلام بذلك ، وذكر ما يستدل به عليهما في
الأسماء والأفعال ، وما يستدل به على حركتي ألف الوصل في الأفعال .

فأما قول أبي القاسم - رحمه الله - (فإذا رددت ألف الوصل إلى نفسك صارت

مفتوحة مقطوعة ، ولم تكن ألف وصل ، وإذا رددت ألف القطع إلى نفسك
صارت مضمومة)^(٤) .

فإن كان هذا صحيحاً عنه ، فهو من باب حذف المضاف .

وتأمله : فإذا رددت فعل ألف الوصل ؛ لأن معنى رددته إلى

نفسك جعلته خبراً عنك ، فأسندته إلى ضميرك فوصلته به ، وهذا حكم يكون

في الفعل ، كقولك : ضربت وضربتني واضرب ، وليست همزة الوصل ولا همزة

القطع ما توصل بالضمير ، ولا تسند إليه ، فوجهه ما ذكرت لك ، (فإن رددت فعل

ألف الوصل) أي : الفعل الذي فيه ألف الوصل أو ألف القطع إلى نفسك ، أي :

جعلته خبراً عنك فقلت في مثل : أضرب وأذهب : أنا أضرب ، وأنا أذهب^(٥) .

(١) الجمل : ٢٥٧ .

(٢) ينظر الالفاظ لابن خالويه ٢٠ - ٤٣ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٤ .

(٤) الجمل : ٢٥٩ . وفيه : وإذا رددت ألف الوصل إلى نفسك صارت مفتوحة

(٥) الجمل : ٢٥٩ . وفيه : وإذا رددت ألف الوصل إلى نفسك صارت مفتوحة مقطوعة ولم تكن ألف وصل ، فقلت : أنا أضرب زيداً وأنا أركب ، وأقعد .

فحدث هناك همزة مفتوحة ، وكذلك تقول في مثل أكرم ، وأخرج ، فتجسي همزة مضمومة غير التي كانت في مثال الأمر ، فهذا وجه توسعه في قوليه :
(فإن رددت ألف الوصل إلى نفسك ، وألف القطع) ، لكن قوله في ألف الوصل : (صارت مقطوعة مفتوحة) يُبعد هذا الوجه له ، وكذلك قوله في همزة القطع : (صارت مضمومة) ، لأن الهمزة الموجودة في أول كل واحد من الفعلين إذا رددته إلى نفسك أي جعلته خبراً عنك ، كما قدمت ليست التي كانت فيه قبل ذلك ، لأن هذه الموجودة في أول المضارع هي همزة المضارعة ، وليست التي كانت في أوله إذا كان أمراً . انتهت الطريقة الكلية .

وتزيد بعد هذا أن تقول : قوله : (باب ألف الوصل ، وألف القطع) يريد همزة الوصل ، وهمزة القطع ، فسأها ألفاً^(١) تجوزاً وتوسعاً منه ، لأنها تخط بالالف ، ثم تقول : همزة الوصل هي التي جلبت ليتوصل بها إلى الساكن بعدها في ابتداء الكلام ، وتزال إذا اتصل ما بعدها بما قبلها في درج الكلام ، وهمزة القطع هي التي بين حروف الكلمة لم يجأ بها للتوصل إلى الساكن ، ولكنها تثبت في الوصل ، وينقطع بعدها مما قبلها بها ، ولما اختلف حكمها وجبت التفرقة بينهما حتى يعلم مواضع كل واحدة منهما ، وذلك بإحصاء مواضع همزة الوصل^(٢) .

اعلم أنها تكون بين الحروف في موضع واحد مع لام التعريف لا غير . وهي مفتوحة ، وتكون بين الأسماء في موضعين في نيف على عشرة غير مصادره ، ونيف على عشرة / مصادره .

/٧٢

(١) قال المالقي : ' فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لاصلها من السكون الذي

هو مد صوت ، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبيسن ولكلا الوجهين نظراً . رصف المباني ١٢٦ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢٤ .

(٣) في الاصل : نيف على عشرة مصادره ، ونيف على عشرة غير مصادره ، فالصنف الاول : اسم وانست وابن وابنة ولعل صحة هذا كما أثبتناه .

وانظر سر الصناعة (١ / ١٤٤-١١٥) والالفاظ لابن خالويه ٤٣ ووصف

المباني ١٣٠ .

فالصنف الأول : اسم ، واست ، وابن ، وابنة ، وابنان ، وابنتان ،
واثنان ، واثنان ، وامرؤ ، وامرأة ، وامرأتان ، وامرأتان ، وأيمن اليه ، وهي^(١)
مكسورة فيها كلاً لماً في أيمن ففيمها الكسر ، والفتح^(٢) ، وفي اسم فيها الضم
والكسر^(٣).

والصنف الثاني : مصادر الافعال التي ذكرها أبو القاسم ، وزيادة
عليها ، وهي : أفتعل ، وانفعل ، وأفعل ، وأفعل ، وأفعل ، وأفعل ، وأفعل ،
واشتفعل ، واتفعل ، نحو : أدرك ، واتفعل نحو : ادرع ،
والأصل تدرع ، ثم أدغمت التاء في الدال ، وأفعل ، نحو : أرجحسن ،
وأفعل ، نحو أفتعس ، وأفعل ، نحو : اسلنقى .

والصنف الأول من الافعال هذه التي ذكرها لمصادرهما ، وهي
فيو مكسورة فيها إما ستي فاعله ، ومضمومة لما لم يسم فاعله ، والثاني من صني
الافعال ما كان أمراً من كليل فعلٍ يفتح حرف المضارعة منه ، ووُجدت فيه
همزة ، وهي هنا مكسورة إذا كان ثالث الفعل مكسوراً كثيراً لازماً ومفتوحاً ،
ومضمومة إذا كان ثالث الفعل مضموماً ضمناً لازماً ، فهذه مواضع همزة الوصل ،
وما سوي ذلك فهمزته للقطع .

-
- (١) ينظر سر الصناعة ١١٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٥/٢ ،
ورصف البياني ١٣٠ .
- (٢) ينظر سر الصناعة ١١٦/١ والبسيط لابن أبي الربيع ٩٣٩/٢ - ٩٣٩ ،
ورصف البياني ١٣٢ .
- (٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٩٣٨/٢ - ٩٣٩ .
- (٤) هكذا في الأصل ، وربما كانت : ادرع ، أو أن أصلها هو
المذكور في المخطوط ، ولما أدغمت التاء في الدال وقلبت
إلى دال أصبحت ساكنة فلزمها الالف للتوصل إلى النطق بالساكن
في أول الكلمة ، وأسبل إلى الرأي الأول .

ثمَّ قد تَقَدَّمَ أَنَّ أَلْفَ الْقَطْعِ (١) تَثَبَّتْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلِمِ وَوَصَلِهِ ،
وهي تنقسم قسمين : أصلية وزائدة ، فالأصلية ، نحو : الهمزة في أخذ ،
وأمر (٢) ، وأكل ، والزائدة هي التي في : أكرم ، وأعطى ويايهما ؛ لأنَّهما
من الإكرام والإعطاء ، وسميت همزة الوصل لأنَّها يتوصل بها إلى النطق
بالسَّاكِنِ (٣) ، ويمكن أن يكونَ سُميتْ بهمزة الوصل لحذفها في وصل الكلام .
وسُميتْ همزة القطع : همزة القطع لأنَّها تقطع الحرف الذي
بعدها من الحرف الذي قبلها ، فلا يتصلان أصلاً ، ويقع الفرق بين همزة
الوصل وهمزة القطع بما ذكرته وفاءً وبأشياءٍ آخرَ .
فمنها أن همزة الوصل إذا كانت في الاسم تسقط في
التكسير والتصغير ، فتقول في تكسير اسم أسماء في «ابن أبناء» ، فتجد همزة الوصل
قد سقطت في التكسير ، وهذه الهمزة التي في «ابناء» وأسما في الجمع همزة
القطع وليست بهمزة الوصل ، وتقول في التصغير بُنْيُ ، وكذلك كلُّ اسمٍ يكون
فيه همزة الوصل تسقط منه إذا صَغِرَ أو كَسَرَ ، وهمزة القطع تثبت في التصغير
والتكسير ، تقول في أحمد : أَحْمَدُ وَأَحْمَدُ ، وكذلك ما أشبهه .
ويتم ما يقع الفرق فيه بين همزة الوصل
وهمزة القطع أن حرف المضارعة من الفعل المضارع
الذي يكون في الأمر منه أو في الفعل الماضي همزة الوصل مفتوح أبداً ، كقولك ؛
يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ ؛ لأنَّ همزة الوصل تلحق الأمر من هذا الفعل وما أشبهه ،
فتقول : اضْرِبْ واقْتُلْ ، وكذلك تقول : يَنْطَلِقُ ، وَيَكْتَسِبُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ؛ لأنَّ همزة
الوصل تلحق الماضي من هذه الأفعال ونحوها وفعل الأمر فتقول : انْطَلِقْ
وانْطَلِقْ ، واكْتَسِبْ واكْتَسِبْ ، واستخرج واستخرج .

(١) هذا المصطلح للبصريين ، قال ابن خالويه : اعلم أن ألف الأصل

يسمونها البصريون : ألف القطع ؛ لأنها مقطوعة في اللفظ ، وإن كانت

هذه مستحبة وتلك زائدة . الالفات : ٥٥ .

(٢) في الأصل : وأقدر ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر سر الصناعة (١/١١٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٤ ،

ورصف المباني : ١٢٩ .

وكل فعلٍ فيه همزة القطع ، فإن حرف المضارعة منه مضمومٌ ابتداءً

نحو : أكرمَ يكرمُ ، وأخرج يخرِجُ ، وأدخل يدخلُ ، ونحو ذلك .

ومتما يقع الفرقُ بينهما فيو أن همزة الوصل / إذا دخلت عليها همزة ٢ ٧ /

الاستفهام حذفُ ، نحو قولك : أستخرجت الدراهم أم لم تستخرجها ؟

ومنه قوله تعالى * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * (١) و * أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا * (٢)

إلا أن تكون همزة الوصل الداخلة على لام التعريف ، فإنها لا تحذف إذا دخلت

عليها همزة الاستفهام ، لكلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، (٣) ولكن تقلبها ألفاً ، كقولك :

الرجل جاءك أم المرأة ؟ وكذلك ما أشبهه ، ومن ذلك قوله تعالى : * قُلْ

اللَّهُ أَزِينٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ * (٤) ، * اللَّهُ خَيْرٌ أَمَا تَشْرِكُونَ * (٥) .

وهمزة القطع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام يجوز فيها ثلاثة

أوجه : (٦) تخفيفها ، كقولك : أأكرمت زيداً؟ وتخفيف الثانية بالتاليين ، وأن

تفصل بينهما بألف مع تخفيفهما ، كقولك : أكرمت زيداً؟ وإنما اختصت همزة

الوصل بأن زيدت في ابتداء الكلام لتكون وصلةً إلى النطق بالساكنين من بين

سائر حروف الزيادة ؛ لأن الهمزة تزداد كثيراً في أوائل الكلم، والتوصل بالنطق

بالساكنين إنما يكون في أوائل الكلمة عند الابتداء بها فكانت الهمزة أولى بذلك ،

لأن أول الكلمة مكان زيادتها، وهمزة الوصل تلحق في الأفعال وفي الأسماء ،

(١) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٢) الآية ٨ من سورة سبأ .

(٣) قال سيبويه : " وقالوا إن الاستفهام : الرجل " شبهوها أيضاً

بألف أحمر كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس فهذا قول الخليل .

الكتاب ٣ / ٣٢٥ ، وانظر المقتضب ٢ / ٩١ ، ومعاني الحروف للرماني

: ٣٤٠ .

(٤) الآية ٥٩ من سورة يونس .

(٥) الآية ٥٩ من سورة النمل .

(٦) ينظر معاني الحروف للرماني ٣٥ - ٣٦ .

لأنَّ التاءَ من «تَدَّ اَرْكَ» مقاربةٌ للدَّالِ في المخرجِ، فأبدلَ مِنَ التاءِ دالًّا، ثمَّ سُكِّنَتْ وأدغمتْ في الدالِ الثانيةِ، واجتلبوا همزةَ الوصلِ ليتوصلوا بِهَا إلى النطقِ بالساكنِ، وهو الدالُّ المدغمةُ، / وكذلكُ تزيينُ «التاءِ» مقاربةٌ للزايِ، فأبدلَ مِنْهَا زايًّا، ثمَّ سُكِّنَتْ وأدغمتْ في الزايِ الثانيةِ، واجتلبوا همزةَ الوصلِ ليتوصلوا بِهَا إلى النطقِ بِالزايِ الساكنةِ المدغمةِ.

ولَهَا مِنَ الاسْمِ مَوْضِعَانِ : أَحَدُ الْمَوْضِعَيْنِ : أَسْمَاءٌ لَيْسَتْ بِمَصَادِرَ ،

وهي : ابْنٌ ، وابنةٌ ، وابنمٌ ، وتثنيتهما ، واثنانِ واثنانِ ، وامرؤٌ ، وامرأةٌ وتثنيتهما ، واسمٌ ، واستٌ وتثنيتهما ، وأيمنُ اليه في القسمِ ، وتدخلُ على حرفٍ واحدٍ ، وهي لامُ التعريفِ .

تَنْبِيهُ :

هذا الكلامُ على هذهِ الأسماءِ على التفصيلِ ، وقد قدَّمتهُ قبْلُ ، والتحصيْلُ في هذهِ الأسماءِ غيرِ المصادِرِ أَنَّ جَمَلَتِهَا سِتَّةٌ ، وهي : ابْنٌ ، واثنانِ ، واسمٌ ، واستٌ ، وامرؤٌ ، وأيمنٌ ، وأما ابنةٌ فهي مُؤنَّثةٌ ابْنِ ، وكذلكُ ابْنِمٌ هو ابْنٌ ، والميمُ زائدةٌ (١) وجعلوا ما قبْلَ الميمِ تابعاً لَهَا وذلكَ أَنَّ الإعرابَ كَانَ فِي النونِ ، فلَمَّا زِيدَتِ الميمُ انتقلَ الإعرابُ إِلَيْهَا، ثمَّ اتَّبَعُوا النونَ الميمَ خيفةً أَنْ يَزُولَ عَنْهَا ما أُسِّتَ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا ابْنٌ ، ورَأَيْتُ ابْنًا، وسررتُ يَا بِنِّ ؟ فَتَتَغَيَّرُ النونُ بِتَغْيِيرِ العَوَامِلِ ، فَإِذَا زَادَتِ الميمُ انتقلَ الإعرابُ إِلَيْهَا، وصارَ ذَلِكَ التَغْيِيرُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا صَارَتِ الطَّرْفَ ، لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ يَجْعَلُوا النونَ تَابِعَةً لَمَّا كَانَتِ النونُ على حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ تَغْيِيرِ العَوَامِلِ ؛ لِأَنَّهَا زَالَتْ عَنِ الطَّرْفِ ، فَإِذَا جَعَلُوهَا تَابِعَةً كَمَا يَتَغَيَّرُ بِالعَوَامِلِ بَقِيَ فِيهَا الآنَ مِثْلُ التَغْيِيرِ الَّذِي كَانَ فِيهَا قَبْلَ لِحَاقِهَا، فَتَقُولُ : هَذَا ابْنِمٌ ، ورَأَيْتُ ابْنًا ، وسررتُ يَا بِنِمِّ .

وابْنانِ كَثْبِيَّةٌ ابْنِ ، وبِلا شَكِّ أَنَّ التَثْبِيَةَ يَلْزَمُ فِيهَا ما يَلْزَمُ فِي المَفْرُودِ ؛ لِأَنَّ التَثْبِيَةَ

(١) ينظر المصنف ١/٥٨٠

يلزمُ فِيهَا ما يلزمُ في المَفرِدِ ، والمَفرِدُ في أولِهِ أَلِفُ الوَصْلِ فيلزمُ التثنية أنْ تكونَ كذلكَ ، وكذلكَ «امرأة» ؛ لِأَنَّهَا مَوْثِقَةٌ «مَرِيئَةٌ» ووجبَ عندَ لحاقِ تاءِ التانيثِ فتحُ الهَمْزةِ ؛ لِأَنَّ ما قَبْلَهَا لا يَكونُ إِلاَّ فَتْحَةً أو أَلْفًا نَحْوُ : «أرطاة» ؛ فوجبَ لفتحِ الهَمْزةِ فتحُ الرَّاءِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الاسمَ يَمَّا لزمَ فِيهِ أنْ يَكونَ ما قَبْلَ آخِرِهِ متبَعًا آخِرُهُ .

وأما «أَيْمَنٌ» فَللعَرَبِ فِيهِ لَفَاتٌ تِسْعَةٌ (١) مِنْهُمْ من يَقولُ : «أَيْمَنٌ» بِفَتْحِ الهَمْزةِ ، وَمِنْهُمْ من يَقولُ : «أَيْمَنٌ» بِكسْرِ الهَمْزةِ ، وَمِنْهُمْ من يَقولُ : «أَيْمُ اللّهِ» بِفَتْحِ الهَمْزةِ وحذفِ النونِ ، وَمِنْهُمْ من يَقولُ : «أَيْمُ اللّهِ» بِكسْرِ الهَمْزةِ وحذفِ النونِ ، وَمِنْهُمْ من يَقولُ : «مُنُ اللّهِ» ، وَمِنْ اللّهِ ، وَمِنْهُمْ من يَقولُ : «مُ اللّهِ» وَمِ اللّهِ ، وَمِ اللّهِ ، فَأَمَّا أَيْمَنُ اللّهِ بِكسْرِ الهَمْزةِ فلا خِلافَ أَنَّ الألفَ أَلِفُ الوَصْلِ وَأَنَّهَا من التَّيْسِينِ ، وَكَانَ الأَصْلُ أَيْمِينُ اللّهِ ، وَالْيَمِينُ : البَرَكَةُ تُسَمَّى سَكَنِيَّةِ الياءِ وَلِزَمَ اتِّبَاعُ السِّيمِ النونَ ؛ لِأَنَّهُ لا يَكونُ ساكِنًا ، ثم اجْتَلَبَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ ؛ لِأَنَّ العَرَبَ لا تَبْتَدِئُ بِسَاكِنٍ ، وَجَسَدٌ بِسَهْلًا مَكْسُورَةٌ لِأَنَّ الكَسْرَ الأَصْلَ فِيهَا . ولا تَضَمُّ ، ولا تُفْتَحُ الأَلِفُ لِوَجوبِ ، وأما أَيْمَنُ اللّهِ بِفَتْحِ الهَمْزةِ فَاخْتَلَفَ فِيهَا ، فَذَهَبَ الفَرَاءُ إِلى أَنَّهَا أَلِفُ قِطْعٍ (٢) ، وَذَهَبَ سَيَوِيهٌ إِلى أَنَّهَا أَلِفُ وَصِلٍ (٣) ، وبِلا شَكٍّ أَنَّهُمْ لَم يَخْتَلَفُوا في أَيْمِينِ في قولِ زهيرِ : (٤)

* فَتَجْمَعُ أَيْمَنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ *

- (١) ينظر النصف ٦١/١ ، وسر الصناعة ١١٧/١ ، والانصاف ٤٠٩/١ ، وذكر في الانصاف أنها تزيد على عشر لفات . وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٩٣٨/٢ ، وورصف المبانى ١٣٣ .
- (٢) ينظر الالفات لابن خالويه ٥٣ ، والانصاف ٤٠٩/١ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٣٩ وما بعدها .
- (٣) ينظر الكتاب ٣٢٤/٣ .
- (٤) الشاهد لزهير ، ديوانه ٧٨ وهو في الانصاف ٤٠٥/١ ، والحلل في اصلاح الخلل ٢٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٧ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٣٩/٢ ، واللسان (قسم) و (يعين) وعجزه :
- * بِمَقْسَمَةِ تَمُورٍ يَبَّهَا الدِّمَاءُ *

أَنَّهَا أَلْفٌ قَطِيعٌ هَذَا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ ، وَأَنَّهَا جَمْعٌ يَمِينٌ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ مُؤَنَّثَةٌ ،
وَقَعِيلٌ إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا / فَقِيَاسُهُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى أَفْعَلٍ خِلَافَ الْمَذْكَرِ ، فَإِنَّ
الْمَذْكَرَ قِيَاسُهُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى أَفْعَلَةٍ ، فَتَقُولُ : جَنِينٌ وَأَجِنَّةٌ ، وَقَدْ يُحْمَلُ الْمُؤَنَّثُ عَلَى
الْمَذْكَرِ وَالْمَذْكَرُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ ، أَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ لِرُؤُوبَةَ : (١)

* إِذَا رَسَى مَجْهُولَةً بِالْأَجْنِسِ *

وسياتي الكلام في هذا في باب الجمع ان شاء الله تعالى .

وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ فِي أَمْرٍ آخَرَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَرَاءَ قَالَ : لَمْ يَأْتِ أُيْمُنُ فِي

(٢)

لِسَانِ الْعَرَبِ إِلَّا جَمْعٌ يَمِينٌ ، فَيَلْزِمُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ هَمْزَةُ أُيْمِنٍ مَقْطُوعَةً ، وَسَيُؤَيِّدُهُ
يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ جَمْعٌ يَمِينٌ ، وَتَكُونُ هَمْزَتُهَا هَمْزَةً قَطِيعٍ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ أُيْمِنٍ إِذَا كَانَتْ هَمْزَتُهَا مَكْسُورَةً ، وَيَكُونُ

مِنَ الْيَمِينِ وَسُكَّنَ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ أُتِيَعَتِ التَّوْنُ الْعِيْمُ ، ثُمَّ اجْتَلَبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَعْذِرَ

الابْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ وَفُتِحَتْ وَكُسِرَتْ ، فَصَنَّ كَسْرَهَا فَعَلَى الْأَصْلِ وَمِنْ فَتْحِهَا

فَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفِ الْوَصْلِ الْدَاخِلَةِ عَلَى الْحَرْفِ ، وَوَجْهُ الشَّبْهِ أَنْ أُيْمِنًا اسْمٌ

غَيْرُ سَمَكِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْقِسْمِ ، فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ فَتَحَةَ أَلْفِ الْوَصْلِ

الْدَاخِلَةِ عَلَيْهِ ، كَمَا فَتَحُوا أَلْفَ الْوَصْلِ الْدَاخِلَةَ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ . (٣)

فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ فَتَحَتْ أَلْفَ الْوَصْلِ الْدَاخِلَةَ عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ لَامُ
التَّعْرِيفِ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ بِأَنَّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَفْعَالِ

لِكَثْرَةِ تَصَرُّفِهَا ، فَيُضْطَرُّ أَنْ تَكُونَ أَوْائِلُهَا سَاكِنَةً ، فَتَخْتَلِفُ أَلْفُ الْوَصْلِ لِتَتَوَصَّلَ

(١) الشاهد لرؤوبة وهو في ديوانه مجموع أشعار العرب ١٦٢ ، وانظر

التكملة لأبي علي ٣٨٧ ، والقيسي ٧٣٢/٢ والشاهد فيه جمع

جنين على أجنين وكان حقه أجنة . ويروى الشاهد لذي الرمة .

(٢) انظر ما مضى والانصاف ٤٠٧/١ فما بعد ها ، والبسيط لابن أبي

الربيع ٩٣٩/٢ فما بعد ها .

(٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٩٤٠/٢ .

بها إلى النطق بالساكنين أو على المصادر لجريانها على أفعالها ، وعلى الأسماء الستة لحذف أو آخرها ، كما سألناه ، وطلب الموض من المحذوف بلحاق ألف الوصل .

وأما دخولها على الحروف فلم يوجد إلا في هذا الحرف الذي هو لام التعريف وحده^(١) ، فلما كان دخولها على هذا الحرف مخالفاً للقياس أو النظائر جعلوا حركتها الفتحة التي لا توجد في ألف الوصل لتتناسب حركتها دخولها ، لأنها أعني دخول لام التعريف على الحرف وفتحها جاء على غير قياس .

ثم اعلم أن الكلام على ألف الوصل الداخلة على لام التعريف يحترق مسألة أخرى ، وهي أن أرادة التعريف في قولك : الرجل واللام ، ونحوهما مما اختلف النحويون في ذلك^(٢) ، وهو أن أرادة التعريف اللام الساكنة ولما وقعت

أول الاسم المعرف بها جلبت لها همزة الوصل ؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالساكن . أو أرادة التعريف هما الألف واللام معاً ، فاستدل من قال : إن أرادة التعريف اللام وحدها بسقوطها عند اتصالها بما قبلها ، ولو كانت ألف قطع لثبت في الاتصال ، كما ثبتت ألف القطع كلها ، ومنهم من ذهب إلى أن أرادة التعريف (أ ل)^(٣) نحو : «هل» وسقطت عند الاتصال لكثرتها في الكلام ،

واستدل على ذلك بثلاثة أدلة : »

أحدها : أنها مفتوحة .

الثاني : ثبوتها مع ألف الاستفهام ، وذلك نحو قوله تعالى :

* قُلْ لَذِكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْاِثْمَيْنِ *^(٤)

(١) ينظر سر الصناعة ١/ ١١٥ ، والألفات لابن خالويه ٥٣ ووصف العياني ١٣٦ .

(٢) اختلف سيبويه مع الخليل في ذلك وانظر الكتاب ٣/ ٣٢٤ ، والمنصف

١/ ٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٧ ووصف العياني ١٥٨ .

(٣) ذلك مذهب الخليل كما في الكتاب ٢/ ٣٢٤ ، وانظر مجموعة الشافية

من علمي الصرف والخط ١/ ١٦٥ .

(٤) الآية ١٤٢-١٤٤ من سورة الانعام .

(*) في الاصل : الذي لا يوجد ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

الثالث : أنها لو كانت اللام هي التي وضعت للتعريف لوضعت متحركة

ولم توضع ساكنة ؛ لأنها / إذا وضعت ساكنة احتيج إلى همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن .

قال الاستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع (١) والذی یظهر

لي أنها ألف وصل لسقوطها عند الإتيان .

فأما ما استدلوا به من أنها سقطت لكثرة دورها في الكلام فحصى ؛ لا

يظهر له في الكلام ولا في الشعر ؛ ألا ترى أن البصريين يذهبون إلى أن الشاعر يجوز له وصل ألف القطع ؟

وأما ما استدلوا به من أنها مفتوحة ، فقد أبديت ، وجهه في الجواب

أوائل الصفيحة (٢) .

وأما استدلالهم بثبوتها عند لحاق همزة الاستفهام فغير لازم ؛ لأنها

لو لم تثبت لالتبس الاستفهام بالخبر وبطل الإعلام بالكلام ، ومن الناس من

ذهب إلى أنها سقطت وهذه الألف أخرى سبقت ليزول بذلك اللبس ، وإذا

أدخلوا الألف إزالة لثقل اللفظ ، نحو : (آذرتهم) (٣) فيمن أدخل

ألفاً بين المهمتين ، ونحو : هل تضرينان (٤) ، فإن الأصل هل تضرين ، فكرهوا

اجتماع النونين ، فأدخلوا ألفاً بينهما ، فإن يحافظوا على المعنى أولى وألزم ، إذ

المراعاة لجانب المعنى أولى وأشد من المراعاة لجانب اللفظ (٥) والله أعلم .

وأما استدلالهم بأنها لو كانت اللام هي للتعريف ، والهمزة انمسا

جسيء بها للتوصل بالنطق بالساكن - لوضعت متحركة فلا يلزم ؛ لأن العرب

(١) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٤٠ - ٩٤١ .

(٢) ينظر صفحة ٨٠ وقد استخدم المصنف الصفيحة بمعنى : الصفحة .

(٣) الآية ٦ من سورة البقرة و ١٠ من سورة يس ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو . ينظر السبعة : ٣٦ .

(٤) ينظر الكتاب ٣ / ٥٢٦ والخصائص ١ / ٩٢ .

(٥) في الأصل : لجانب المعنى ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

وضعت أداة التنكير ساكنةً وذلك التنوين في أسماء الأفعال والأصوات
والأسماء الأعلام التي في أواخرها ما يشبه الصوت، نحو: سيويه، وعمرويه،
والتعريف ضد التنكير، والشئ في هذه الصنعة يجري على ضده، كما يجري
على مثله، فوضعوا أداة التعريف ساكنةً، ثم أتوا بألف الوصل ليتوصلوا
إلى النطق بالساكن.

فقد تبين لك أن الألف الداخلة على لام التعريف وإن كانت ألف
وصل فهي شبيهة بألف القطع من جهة تحريكها بحركة ليست في الأصل لهمزة
الوصل، وقد تقدم وجه ذلك، ولشبهتها مع ألف الاستفهام فجاءت عندهم
في مواضع على طريقة ألف القطع، وفي مواضع على طريقة ألف الوصل، ولكون
هذه اللام تلازم همزة الوصل توجد بوجودها وتقدم بعدمها،
ألا ترى أنك إذا أردت التنكير أسقطت الألف واللام، وإذا أردت
التعريف أثبتت الألف واللام، صارتا كأنهما حرف واحد، وكأن (أل) في
التعريف بمنزلة: هل في الاستفهام فجرى عليهما في مواضع حكم "هل" فوقفوا
عليها في آخر البيت، وقصلوها من الاسم، كما يفعلون ذلك بـ "هل"، وفي
هذه الصنعة أشياء تجري بحسب الملاحظات على وجهين.

فإن قيل: قد قدمت في أثناء كلامك أن دخول ألف الوصل في
الأسماء الستة إنما ذلك عوض من بعض لامات تلك الكلم؛ لأن أكثرها على
التفصيل المتقدم الآيلة^(١) على التحصيل إلى ستة محذوف الآخر، وامرؤ،
وامرأة، وإن لم يحدف آخرهما فإن أحدهما همزة، والهمزة عرضة للتخفيف،
والتخفيف اعتلال، ودخلت على أيمن الله لاجل أنه حذوف وغيره، وذلك كله
اعتلال؛ لأنهم قالوا: "أيمن الله"، و"أيمن الله"، و"م الله".

والموضع الثاني من مواضع دخولها في الأسماء: مصادر الأمثلة
التسمية من الأفعال، ومصدر المثليين الرباعيين، نحو: اخرجتم اخرجنا،

(١) من آل الامر الى كذا يقول إذا رجع .
(*) قال سيويه: وما يدل على أن أل مفصولة عن الرجل ولم يبن عليها وأن
الألف واللام فيها بمنزلة قد، قول الشاعر:

واقشَعَرَّ اقشَعَرَّارًا ، ثم حركة همزة الوصل تكون كسرة ، وضمة ، وفتحمة ،
والاصل فيها الكسرة ؛ لانها أغلب عليها .

فالمضمومة هي كل همزة وصل انضم ما بعد الساكن الذي دخلت
عليه ضمًا لازمًا ، كقولك : أُخْرِجْ أَنْ خُلْ ، وما أشبه ذلك فإن كانت ضمة غير
لازمة لم تضم ، كقولك : ابْنُكَ جَاءَنِي ؛ لأن ضمة النون غير لازمة إن هي
ضمة اعراب ، وكذلك ما أشبهه .

والمفتوحة هي همزة الوصل الداخلة على لام التعريف ، نحو :
الرجل ، والغلام ، والهمزة الداخلة في «أيمن» ، وأما ضمها فيما ضم ثالثه

لأن بعد الساكن الذي دخلت عليه ضمًا لازمًا ، فلم يستثقلوها استثقالاتًا للخروج
من الكسر إلى الضم ؛ لأنهم لو قالوا : إرْكُضْ ، أخرج لك ثقلًا على
اللسان ، وفتحت مع لام التعريف لكثرة استعمالها في الكلام ، وهم يقصدون
التخفيف فيما كثرت في كلامهم استعماله في الاسم مع كون الفتحة أخف الحركات ،
وفتحت الهمزة الداخلة في «أيمن» لشبهه بلام التعريف ؛ لأنه اسم غير متمكن
في أبواب العربية ، إذ لا يخرج من باب القسم ، فهو مشبه للحرف ، فقول معاملة
الحرف الذي دخلت عليه همزة الوصل مكسورة .

وما يدل على أن أصل همزة الوصل الكسر في غالب أحوالها

أنهم لو فتحوها لآتى ذلك إلى أن يلتبس الأمر بالخبر من قولك : أذْهَبْ ،
وأضْرِبْ وما أشبه ذلك ، ولو ضموها لالتبس الأمر بالخبر ، نحو : أَسْمَعْ ، وَأُذْفِعْ ،
والذي يلتبس به من الخبر الفعل الذي لم يسم فاعله ؛ إذ قلت : أَسْمَعْ ، وَأُذْفِعْ
مُسْتَدًا إلى ضمير المتكلم ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : ليس في ذلك الأمر التباس فإن آخر الفعل الذي دخلت

عليه همزة الوصل مبني على السكون ، وآخر فعل الخبر معرب ، فقد افرقا بذلك .

قيل : يقع اللبس بينهما في حال الوقف ؛ لأن صورتَهُما في حال

الوقف واحدة .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (اجْعَلْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِي الْأَفْعَالِ) (١) ؛ قد تقدمت علة ذلك

فلا يحتاج إلى إعادتها .

قوله : (فَتَعَلَّمَ أَنَّهُ الْفُ الْوَصْلِ) (٢) ؛ يريد إذا انفتح حرف المضارعة

من الفعل المضارع الذي منه فعل الأمر ، كضرب من يضرب ، وأقتل من يقتل .

قلت : هذا ما قاله الشيخ المرحوم أبو القاسم المزياتي (٣) ، وهو

يظهر منه مذهب الكوفيين ، والصواب غيره ، وهو أن صيغة الأمر مبنية ، ولكنها فيها

حروف المضارع (٤) .

(٥)

قوله : (وَإِذَا رَدَّتْ أَلْفُ الْوَصْلِ إِلَى نَفْسِكَ صَارَتْ مَفْتُوحَةً مَقْطُوعَةً) ،

ألف الوصل لا يردّها / المتكلم إلى نفسه ، ولا تصير مقطوعة ، ولا تفتح في الفعل . / ٧٥

فإن قيل : فما وجه هذا الكلام الذي هو خطأ على ظاهره ؟ فيقال : إنّه

توسّع في العبارة ، وأراد بقوله : (وَإِذَا رَدَّتْ أَلْفُ الْوَصْلِ إِلَى نَفْسِكَ) « ولذا

ردت فعل ألف الوصل أو فعل ألف القطع » فحذف المضاف ، فكانه قال :

أُتيت في تلك الحال للفعل بهمزة مفتوحة مقطوعة ، وهي همزة المضارعة ،

فقلت في المضارع من « أضرب » الذي تردّه إلى نفسك : « أضرب » ، وكذلك في

الفعل المضارع من « أركب » والمضارع من « أقعذ » تقول : « أركب وأقعذ » ،

(١) الجمل : ٢٥٧ .

(٢) الجمل : ٢٥٧ .

(٣) أبو القاسم المزياتي : ورد اسمه في نفع الطيب ٣ / ٣٤٠ ، وقد التقى

به أشير الدين أبوحيان في فاس . كما ذكر المقرئ ، ولم يترجم له .

(٤) صيغة الأمر فيها خلاف بين البصريين والكوفيين فالبصريون يذهبون

إلى أنه مبني على السكون ، والكوفيون يذهبون إلى أنه معرب مجزوم وذلك أنه مقتطع عندهم من المضارع ، انظر تفصيل ذلك في الانصاف

٢ / ٥٢٤ فابعدها ، والبسيط لابن أبي الربيع (١) / ٢٢٤ ، وشرح

المفصل لابن يعيش ٧ / ٦١ ، والهمع (١) / ٢٦ - ٢٧ .

(٥) الجمل : ٢٥٩ .

وحمله على هذا التوسيع كون صيغ الفعل بمنزلة شئ واحد ؛ لأجل أن الحروف
الاصلية فيها واحدة أو متماثلة .

قوله : وإذا رَدَدَتْ (١) أَيْفَ الْقَطِيعِ (٢) التي تكون مفتوحة ، نحو :

أَعْطَى وَأَكْرَمَ ، ليست هي همزة المضارعة ، وحمله أيضاً التوسيع في هذا القول
مأخذه على التوسيع في الكلام الأول ، وقد بين مراده بالمثل ، فإنه ذكر في تمثيله
في همزة الوصل وهمزة القطيع التي يَرُدُّهَا المتكلم إلى نفسه الأفعال المضارعة
وهي قوله : (أَنَا أَضْرِبُ زَيْدًا ، وَأَنَا أَرْكَبُ ، وَأَنَا أَقْعُدُ) ، وفي المثل من همزة
القطيع (أَنَا أُعْطِي ، وَأَكْرِمُ ، وَأُقْبِلُ) وقد تقدم الكلام على هذا الفصل ، ولكني
كررتُه ؛ لأنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ التَّعَرُّضُ لِلْفَاطِئَةِ ، ورأيت اختتام الباب بَرَجَزٍ
في ضبط هَمْزَاتِ الْوَصْلِ لِبَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ ، وَإِنْ لَمْ أَعْيْنَهُ (٣) :

هَذَا بَيَانُ هَمْزَاتِ الْوَصْلِ	فِي الْأَسْمِ أَوْ فِي الْحَرْفِ أَوْ فِي الْفِعْلِ
تَلْحَقُ فِي الْأَسْمَاءِ مَا لَمْ تَكُنْ	مَصَابِرًا لِلْفِعْلِ فِي اسْمِ أَيْمُنٍ
وَفِي إِثْرِي وَائْتِبِينَ وَإِنِّي وَإِنَّمِ	وَأَسَيْتُ وَمَا أَتَيْتُ مِنْ زِي الْكَلِيمِ
وَاسْتَأْثَرْتُ مِنْ جُمْلَةِ الْحُرُوفِ	بِالْإِمِّ وَهِيَ آلَةُ التَّعْرِيفِ
وَلِحَقَّتْ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ نَيْفًا	عَلَى الرَّبَاعِيِّ كَأَشْتَقِلُّ وَأَكْتَفَا
وَلِحَقَّتْ مِثَالُ فِعْلِ الْأَمْرِ	مِنَ الثَّلَاثِيِّ كَقَوْلِكَ : اسْمُ
مَاضِيَةٍ وَأَمْرَةٍ وَمَصْدَرَةٍ	فَهَذِهِ ضُرُوبُهَا مُحَمَّرَةٌ
وَهِيَ تَضَمُّ بِانْضِمَامِ الثَّالِثِ	مَا لَمْ تَكُنْ ضَمَّتْهُ لِحَابِثِ
وَفَتَحَتْ مَعَ أَيْمُنٍ وَالْإِمِّ	وَكَسَرَتْ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ
وَمَا تَعَدَّى هَذِهِ الْأُصُولَ	فَأَقْطَعَهُ إِنْ لَمْ تُؤْثِرِ الشَّهِيحُ

(١) في الأصل : وإذا أردت ، خطأ والتصويب من الجمل .

(٢) في الأصل : الذي ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٣) لم أقف على من نظمها .

باب المعرب والمنسي

الإعرابُ والبناءُ عندَ النحويينَ اسمانِ من أحكامِ أوَاخِرِ الكَلِمِ
مَوْضُوعانِ لِلتَّبَيَانِ ، فأحدُهُمَا : الَّذِي هُوَ الإعرابُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ مَا بَقِيَ من أَقْسَامِ
الكَلِمِ ؛ فمَوْضُوعُ البَابِ لِلإِعْلَامِ بِمُسْتَحَقِّ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالوصفِ وَالتَّمثِيلِ ،
وعلَّةُ تسميةِ النحويينَ الإعرابَ إعرابًا ، وَالإِعْلَامِ بِمَعْنَى وَجْهِ البِنَاءِ مِنَ الأَسْمِ
وَالفِعْلِ ، وَعَلَّةُ بِنَاءِ الأَسْمِ ، وَتفْرِيقُ النحويينَ بَيْنَ أَسْمَاءِ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ
وَالبِنَاءِ ، وَسُكُونِ الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ ، فَهَذَا الَّذِي وَضَعَ لَهُ البَابُ وَصْنَهُ مَعَ الأَمْثَلِ
المَوْضُوعِيَةِ لِلتَّبَيَانِ . انْتَهتِ الطَّرِيقَةُ الكَلِيَّةُ .

ثم نقولُ : قد تقدمَ في بابِ الإعرابِ بَيَانُ الإِعْرَابِ فِي اللُّغَةِ
وَحَدُّهُ فِي الاصْطِلَاحِ ، وَحَدُّ المَعْرَبِ ، وَأَقْسَامُ المَعْرَبِ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي / ذَلِكَ
البَابِ لِذِكْرِ البِنَاءِ ، وَلَا لِذِكْرِ المُبَيَّنِّ ، لِأَنَّ أبا القاسمِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ هُنَاكَ .
وَالبِنَاءُ فِي اللُّغَةِ هُوَ اللُّزُومُ (١) ، وَفِي اصْطِلَاحِ النحويينَ هُوَ لُزُومُ
آخِرِ الكَلِمَةِ حَالًا وَاحِدَةً مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ حَذْفٍ ، فَأَثَرُ الاصْطِلَاحِ تَخْصِيصُ
مِن عَمُومِ هُوَ فِي اللُّغَةِ لُزُومٌ عَلَى الإِطْلَاقِ .

وهُوَ فِي الاصْطِلَاحِ كِنَايَةٌ عَنِ لُزُومِ أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ لِمَحَلِّ مَخْصُوصٍ ، وَبَيْنَ
الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ مَوَافَقَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ، وَمُخَالَفَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ،

فأحدُ وَجْهَيِ المَوَافَقَةِ : أَنَّ البِنَاءَ يَكُونُ بِمَا يَكُونُ الإِعْرَابُ مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَحَذْفٍ .
وَالوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ البِنَاءَ مَحَلُّ آخِرِ الكَلِمَةِ ، كَمَا أَنَّ الإِعْرَابَ مَحَلُّ آخِرِ
الكَلِمَةِ .
وَأَحَدُ وَجْهَيِ المَخَالَفَةِ أَنَّ البِنَاءَ لَا يَكُونُ عَنِ عَامِلٍ .
وَالثَّانِي : أَنَّ البِنَاءَ يَلْزَمُ ، وَالإِعْرَابُ لَا يَلْزَمُ ، وَأَصْلُ الإِعْرَابِ أَنَّ

(١) قال ابن جنى : هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة

لا لشئ؛ أحدث ذلك من العوالم . الخصائص ١/٣٧٠ .

يكون في الأسماء^(١)، وستتكلّم على دليل ذلك حيث ذكره أبو القاسم ، وأصل البناء أن يكون في الأفعال والحروف ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات ، وأصل البناء أن يكون على السكون^(٢).

فإذا وجدت اسماً معرباً بالحركات علمت أنه جاء على الأصل فلا سؤال فيه، وليس في الأسماء اسمٌ معربٌ بالحروف على ما قام عليه الدليل في باب معرفة علامات الإعراب .

وإذا وجدت فعلاً معرباً فتعلم أنه خرج عن أصله من البناء ، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة التي أوجبت له الإعراب حتى تعرفها ، وقد تقدمت في اسم الفاعل وفي الأفعال المعربة بالحرف ، وهي الأمثلة الخمسة فينبغي أن يبحث عن العلة الموجبة لها الإعراب بالحرف .

وإذا وجدت اسماً مبنياً فلا يخلو إما أن يكون مبنياً على سكون أو على حركة ؛ فإذا كان مبنياً على سكون فليس فيه إلا سؤال واحد ، وهو أن يقال : لايّ شئٍ مبني ؟ وإذا كان مبنياً على حركة ففيه ثلاثة أسئلة ، وهي أن يقال : لايّ شئٍ مبني ؟ ولايّ شئٍ مبني على حركة ، وخرج عن أصل البناء الذي هو على السكون ؟ ولايّ شئٍ يخصّ بتلك الحركة من بين سائر الحركات ؟ وإذا وجدت فعلاً أو حرفاً مبنياً فلا يخلو إما أن يبنى على سكون أو على حركة ؛ فإن كان مبنياً على سكون فلا سؤال فيه ، وإن كان مبنياً على حركة ففيه سؤالان ، وهو أن يقال : لايّ شئٍ مبني على حركة ؟ ولايّ شئٍ يخصّ بحركة كذا دون حركة كذا ؟ والعلل الموجبة للبناء في الأسماء الشبه للحرف ، والتضمن لعناه ، والشبه للمبني ، والوقوع موقع المبني ، والخروج عن النظائر .

(١) مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرج في الأفعال ، والكوفيون يذهبون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، وهذه من المسائل الخلافية .

انظر الإيضاح في علل النحو : ٧٧-٨٢ ، والتبيين عن مذاهيب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري : ١٥٣ فابعدها .

(٢) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١/١٧٤ .

فالشبه بالحرف هو أن تجد في الحرف وصفاً أو وصفين فصاعداً، وتجد ذلك الوصف أو الوصفين في الاسم، ومثاله قولهم: الذي وسائر الأسماء الموصولة بُنيت لشبهها بالحرف، ووجه شبهها بالحرف كونها لم توضع مفردة عن الصلة، فصارت كالزاي من زيد، والجيم من جعفر؛ لأنها لم توضع مفردة عن تلك الحروف، فهي لذلك مُشبهةً لحروف التهجّي في كونها بعض الاسم أو بعض الفعل أو بعض الحرف، فالصلة مع الموصول كالاسم التام، والموصول كـمضي / الاسم التام، والصلة أيضاً كذلك؛ لأنّ تمام الموصول إنّما هو بانضمام الصلة إليه، وأما التضمن لمعنى الحرف فهو أن يكون الحرف موضوعاً لمعنى، فتجد معنى ذلك الحرف في الاسم، مثاله: همزة الاستفهام: نحو: مَنْ، وَكَمْ، وَمَا، الاستفهاميات تتضمن ذلك المعنى، فتقول: مَنْ في الدار؟ ومعناه: "أزيد في الدار أم عمرو؟" وتقول: مَا عندك؟ ومعناه: "أعشرون رجلاً عندك أم عشر؟" وتقول: كَمْ رجلاً عندك؟ ومعناه: "أعشرون رجلاً عندك أم ثلاثون؟" إلى غير ذلك ما تضمنه من الأعداد، وكذلك كل اسم يتضمن معنى الحرف إنّما هو على هذا المنهاج.

وأما الشبه بالبنية فمثاله قولهم: إِنَّ الْمُنَادِيَ الْمَفْرَدَ وَالْعَلَمَ، والمقصود بُنيتها بشبهها بالضمير المخاطب، فإذا قلت: يَا زَيْدٌ، فكانت قلت: يَا أَنْتَ، وأنت فيه ثلاثة أوصاف: الخطاب، والتعريف، والإفراء، ومعنى الإفراء: أنه ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، وتلك الأوصاف كلّها موجودة في قولك: يَا زَيْدُ الْمُنَادِيَ الْمَفْرَدَ الْعَلَمَ، وكذلك هي: موجودة في قولك: يَا رَجُلُ الْمَقْصُودِ قَصْدُهُ، وأما الوقوع موقع البنية فمثاله: نَزَالَ، وَدَرَاكَ وَغَيْرَهُمَا من أسماء الأفعال الواقعة موقع فعل الأمر من أنه مبني لوقوعه موقع فعل الأمر بغير لام، وفعل الأمر مبني، وأما الخروج عن النظائر فمثاله ما يقولون في (حيث) (١) من أنها بُنيت لخروجها عن نظائرها من ظروف المكان،

لابن يعيش

(١) تفصيل القول في ذلك في: شرح المفصل / ٤ / ٩١، وانظر شرح الجمل

وذلك أنّ ظروف المكان لا تُضَافُ إلى الجُمْلِ، وإنَّما تُضَافُ إلى المفردات إذا أُضِيفَتْ،
وحيثُ ظُرفُ مكانٍ، ولا تُضَافُ إلَّا إلى الجُمْلِ، إلَّا أن يَشُدَّ مِنْهَا شَيْءٌ، فيُخْرَجُ مِنْ
ذلك الأسلوبِ فيُضَافُ إلى المُفْرَدِ، كما يُروى : (١)

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهَّيْلٍ طَالِعًا *

وحاصلُ هذه العِلَّةِ أنّ التَّغْيِيرَ يُؤَيِّسُ بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا غَيَّرُوهُ، بَانَ أَخْرَجُوهُ عَنْ نِظَائِرِهِ
فَأَضَافُوهُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَهُوَ لَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ غَيْرُوهُ بِالْبِنَاءِ.

ألفاظ الكتاب :

قوله : (اعلم أنّ المعرب ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِدُخُولِ العَوَائِلِ عَلَيْهِ) (٢)

تعرَّضَ فِي هَذَا الْفَصْلِ لِبَيَانِ الْمُعْرَبِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِبَيَانِ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ
الْمُعْرَبُ فَهَيَّ مِنْهُ بَيَانُ الْإِعْرَابِ .

فَإِذَا فَهِمْتَ أَنَّ الْمُعْرَبَ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِدُخُولِ العَوَائِلِ عَلَيْهِ عَلِمْتَ

أَنَّ الْإِعْرَابَ تَغْيِيرَ الْكَلِمَةِ لِدُخُولِ العَوَائِلِ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ الْمُعْرَبَ لَمْ يَكُنْ مُعْرَبًا
إِلَّا بِهَذَا الوَصْفِ .

قوله : (وَالتَّغْيِيرُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ آخِرُهُ بِدُخُولِ العَوَائِلِ عَلَيْهِ) (٣)

تَعَرَّضَ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَيْضًا لِبَيَانِ التَّغْيِيرِ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِبَيَانِ الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَيَّنَّ

التَّغْيِيرَ تَضَمَّنَ لَهُ ذَلِكَ بَيَانُ الْبِنَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُعْرَبِ وَالْإِعْرَابِ .

قوله : (وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْكَلِمِ كُلِّهَا إِلَّا الْأَسْمُ الْمُتَكَنَّ ، وَالْفِعْلُ

الْمُضَارِعُ ، وَسَائِرُ الْكَلِمِ تَغْيِيرُ الْمُعْرَبِ) (٤)

(١) الشاهد أنشده أبو علي الفارسي في شرح الشواهد المشككة الاعراب

المسمى بإيضاح الشعر ٢٠٧ قال أبو علي : أنشده الكساعي . وهذا

الشاهد من الشواهد التي لا يعرف قائلها . وهو في شرح المفصل

لابن يعين ٩٠ / ٤ وشرح ألفية ابن معطي ٢٣٢ / ١ ، والدر المصون

١ / ٢٨٢ ، وشدور الذهب لابن هشام ١٣٠ ، وشرح ابن عقيل على

الألفية : الخلاصة ٥٦ / ٢ ، والتصريح على التوضيح ٣٦ / ١ ، والخزانة

٣ / ٧ ، واللسان (حيث) وعجزه : * نَجْمًا يُضِيئُ كَالشَّهَابِ لِأَمْعَا *

(٢) الجمل : ٢٦٠ .

(٣) الجمل : ٢٦٠ .

(٤) الجمل : ٢٦٠ .

اعلم أن الفعل المضارع لا يكُونُ
معرباً على الإطلاق، بل لا بُدَّ لإعرابه من شروطٍ وهي : أن لا تتصل به النونُ
الخفيفة ولا الثقيلة ولا نونُ جماعةِ النسوة .

والاسم المتكِنُ في اصطلاحِ النحويين في هذا الباب ما لم / يكن /
فيه علة لموجبِ البناء ، ولا يكونُ إلا معرباً .
فإن قيل : فزيدٌ وعمروٌ وقيروهُما ين
الأسماء المتكِنية تُبنى في بابِ النداء فتقولُ : يا زيدُ ، ويا عمرو ، ويا رجلُ
وهي من الأسماء المتكِنية . قيل :
إذا وقعت في بابِ النداء لم تكن متكِنة في تلك الحال ،
لأنَّ حدَّ التمكن في هذا الموضع ما لم يكن فيه علةٌ موجبةٌ للبناء ، وإذا قلتُ :
يا زيدُ أو يا رجلُ فقد خرج في تلك الحال عن التمكن بما عرَضَ له فيه من
العلية الموجبة للبناء .

قوله : (وأصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف ،
لأن الإعراب إنما جاء في الكلام ليُفَرَّقَ به بين الفاعل والمفعول ، والمضاف
والمضاف إليه) (١) ، اعلم أنه تعرَّر في هذا الفصل للدليل الموجب لكون
الإعراب أصلاً في الأسماء ، ومعنى كلامه أن الأسماء تَرُدُّ عليها معانٍ مختلفةٌ ،
نحو كونها فاعلةً ومفعولةً ، ومالكةً ومملوكةً ، ومضافةً ومضافاً إليها إلى غير
ذلك من المعاني التي تَرُدُّ على الأسماء فاحتجَّ إلى فصل بعضها من بعض ،
وإلى تبيينها ، فكان الإعراب أصلاً فيها لذلك (٢) ، ولما لم تكن الأفعال تَرُدُّ
عليها المعاني المختلفة وكذلك الحروف لم يُحتجَّ فيها إلى إعرابٍ ، فما أعرب
من الأفعال لم يعرب لأنَّ الإعراب أصلٌ فيه ومحتاجٌ إليه ، وإنما أعرب للشبه
هذا هو معنى استدلاله .

(١) الجمل : ٢٦٠ وفي المطبوعة : ليفرق بين الفاعل والمفعول ، والمالك
والمملوك ، والمضاف والمضاف إليه .

(٢) ينظر الايضاح في علل النحو : ٧٧ فابعدھا .

والاعتراض عليه أن يُقال : لا يُسَلَّمُ أَنَّ الفِعْلَ لم تَرِدْ عليه المعاني
المختلفة وهو على صيغة واحدة ؛ ألا ترى أن "يَقْدَمُ" يكون مُثَبَّتًا وَيَرِدُ عليه
النفي ، وَيَرِدُ عليه الاستفهام ، وهذه كُلُّهَا معانٍ مختلفةٌ ، وكذلك قولهم :
" لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ " ، يُقالُ بالرفعِ والنصبِ والجزم (١) احترازًا لمعاني
مختلفة ، وهي مرتبطةٌ بالإعرابِ الذي تثبتُ فيه ، وكذلك إذا قلتُ : " ما تَأْتِينَا
فَتَحَدِّثْنَا " (٢) في روايةِ النصبِ والرفعِ لمعنيينِ مُختلفينِ وَرَدَا عليه .
فالأفعالُ مثلُ الأسماءِ في ذلك ، فإن كان الإعرابُ أصلًا في الأسماءِ
- كما ذكر - فليكن كذلك في الأفعالِ من حيثِ حالِّها وحالِ الأسماءِ ، فَوَرُودُ المعانيِ
المختلفةِ عليها واحدٌ .

وإنما الدليلُ على أن الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ أن أكثرَ الأسماءِ
مُعْرَبٌ ، والأقلُّ مِنْهَا هو المَبْنِيُّ ، وأكثرُ الأفعالِ مَبْنِيٌّ ، والأقلُّ مِنْهَا المَعْرَبُ ،
فإنَّ المَاضِيَّ وفِعْلَ الأَمْرِ والفِعْلَ المُضَارِعَ إذا اتصلتْ بِهِ التَّوْنُ الشَّدِيدَةُ
والخفيفةُ ونونُ جماعَةِ النسوةِ مَبْنِيٌّ ، وليس في الأفعالِ مَعْرَبٌ إلا الفِعْلُ المُضَارِعُ
في بعضِ الأحوالِ ، فلكثرةِ الإعرابِ في الأسماءِ حُكِمَ عليه بأنه أصلٌ فيها ولقلتهِ
في الأفعالِ حُكِمَ بأنه مُفْرَعٌ فيها .

قلتُ : هذا ما قاله الأستاذُ المرحومُ أبو القاسمِ المزياتيُّ وهذا
الذي نَحَا إليه نَزْعَةُ كُوفِيَّةٌ ؛ لأنَّهم يَقُولُونَ : إنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ
والأفعالِ (٣) ؛ لأنَّ اعتقَابَ المعانيِ المَسْوُوعَةِ لدُخُولِ الإعرابِ في الأسماءِ للدلالةِ
عليها موجودَةٌ في الأفعالِ ، كما قالوا في قولِ العربِ : " لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ
/ اللَّبْنَ " بأَنْحاءٍ ثلاثةٍ : بالرفعِ ، والنصبِ ، والخفيضِ ، أي : بالرفعِ والنصبِ / ٧٧
والجزمِ ، أي : " لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ " ، ولا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ،

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٢-٤٣ ، وشرح المفضل ٧/٢٤-٢٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣١ فما بعدها والمقتضب ٢/١٦ وابن يعين ٧/٢٧ .

(٣) مرقيا وانظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفييين

بنصبٍ تشرب ، «ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بكسر لا تشرب» لالتقاء الساكنين ، وهي مجزومة في التقدير باعتبار معانٍ ثلاثة ، وهذا له تخييلٌ ، وإزالته تجديد العهد بالسألية من أصلها ، وهو أن مذهب البصريين أن الإعراب أصله في الأسماء ، وهو فرع في الأفعال ، والكوفيون يذهبون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال (١) ، فأتا أهل البصرة فقالوا : الإعراب مفتقر إليه في الأسماء في نحو : «ما أحسن زيداً تنصب زيداً إذا أردت التعجب ، وترفع زيداً إذا نفيت الإحسان عنه ، وتخفذه إذا استفهمت عن الأحسن منه ، فليسوا الإعراب لالتبست هذه المعاني (٢) ، وحيل ما لا يقع فيه لبس من الأسماء ، نحو : «أكل محمد الخبز» ، «وشرب محمد الماء» - على ما يقع فيه اللبس ، كما حيل «تعبد وتعبد وأعبد على يعبد» في حذف الواو ، فإنها حذفت في «يعبد» لوقوعها بين ياء وكسرة ، وحيل سائر حروف المضارعة عليها ، وكذلك أكرم ويكرم ويكرم (٣) ، حيلت في حذف الهزة ينهها على «أكرم» وحذفت في أكرم لاجتماع همزتين في كلمة واحدة ، نحو : أأكرم ، وحيل سائر حروف المضارعة عليه طرداً للباب في هذه المواضع ، وأما أهل الكوفة فقالوا : الإعراب لم يفتقر إليه في جميع الأسماء بل في بعضها .

وكذلك الأفعال قيد افتقر إليه في بعضها ؛ ألا ترى أن قول العرب : «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» إذا رفعت فيه الفعل الثاني كان المعنى علسي النهي عن الفعل الأول وإباحة الثاني ، وإذا نصبته كان المعنى على النهي عن الجمع بينهما ، وإذا جزمته كان المعنى على النهي عنها مجتمعيين

(١) انظر تفصيل المذهبيين في الإيضاح في علل النحو : ٧٧ فابعدها

والتبيين : ١٥٣ فابعدها .

(٢) ينظر الإيضاح : ٥٦٩ .

(٣) ينظر الإنصاف ٧٨٢/٢ فابعدها ، والمتع ١٧٤/١ ، ووصف

البناني : ٥٠٥ ، والتصريح على التوضيح ٤٩٣/٢ .

ومفترقين ، ولولا الإعراب لالتبسَتْ هذه المعاني (١) ، وهو عند البصريين غيرُ
مفْتَقِرٍ إليه في الأفعال ، إذ لو رَفَعَتْ الإعرابُ مِنْهَا لم تلتبس المعاني ، وأما ما
ذكره من اللبس في الأفعال فَكَانَ يُمْكِنُنَا إِزَالَةُ اللبسِ عَنْهَا من غير إعراب ،
وذلك بإظهار "أنت" ، "وَأَنْ" ، "وَلَا" ، فَكَمَا نَقُولُ : " لا تَأْكُلْ سَمَكًا وَأَنْتَ تَشْرَبُ
لَبَنًا" ، وَلَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَأَنْ تَشْرَبَ لَبَنًا" ، وَلَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَلَا تَشْرَبَ لَبَنًا" فَكَانَ
إِظْهَارُ تِلْكَ الحُرُوفِ دَالًّا عَلَى المعنى ، ولم يحتج إلى الإعراب .

قال الكوفيون : وكذلك أيضا "لَمْ الأيرِ وَلَا مٌ كِي" في قولك : "لِيَقُمْ
زَيْدٌ ، وَلِيَقُومَ زَيْدٌ" بالجزم يعطى أَنهَا لَمْ الأيرِ ، وبالنصب يعطى أَنهَا لَمْ
"كِي" ، وهذا باطلٌ ؛ لأنَّ لَمْ الأيرِ لَهَا صدرُ الكلام لا تتعلق بِشَيْءٍ قَبْلَهَا ،
وَلَمْ "كِي" إِنَّمَا هِيَ متعلقةٌ بِمَا قَبْلَهَا ، فالفرقُ بينهما بَيِّنٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ
ابتداءً "لَتَكْرِمُ زَيْدًا" وتقول : "جَعَلْتُكَ لِتَكْرِمَنِي" .

قَالُوا - أَعْنَى الكُوفِيِّينَ - ، وَكَذَلِكَ يَقَعُ اللُّبْسُ بَيْنَ لَا النافية وبين
لَا النَّاهية ، فالرفعُ يُعْطَى أَنهَا نافيةٌ ، والجزمُ يُعْطَى أَنهَا ناهيةٌ ، نَحْوُ :
لا تضربُ ، ولا تَضْرِبْ ، وَهَذَا لا يَلْزَمُ ، فَإِنَّهُ إِذَا خِيفَ التَّبَاسُطُهَا / أُتِيَ
بِغَيْرِهَا من حُرُوفِ النفي ، نَحْوُ : لَنْ ، وَمَا ، فَكَانَ يَزُولُ اللُّبْسُ وَإِنَّمَا كَانَ

(١) هذا قول النحويين أجمعين الأقطرًا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال
وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها
وبعض ؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة
المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني . . فلو كان
الإعراب إنما تدخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل
معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله . الايضاح في علل النحو : ٢٠
وهو قول ابن الطراوة أيضا . ينظر البسيط ١/٢٦٢ .

يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداة إلا " لا " ، ومما يدل على أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال أنك تقول : الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً ، وتقول : الأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعسرب من الأسماء ، فارتباط الإعراب في الفعل يشبهه بالمعرب دليل على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لأن جهة أنه فعل ، إذ لو كان من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل الإعراب جميع الأفعال ، كما أن ارتباط البناء في الاسم لوجوده مشبهاً لمبني ، دالاً على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني ، ولذلك إذا لم يشبه مبنياً بقي على أصله من الإعراب .

وقال أبو موسى الجزولي (١) - رحمه الله - في تعليل كون الإعراب أصلاً في الأسماء ؛ لأنها

لا تتغير صيغتها لتغيير المعاني عليها ، يريد أنك إذا قلت : " ما أحسن زيداً بالنصب على التعجب ، وبالرفع على النفي ، وبالخفض على الاستفهام أن هذه المعاني الثلاثة قد تعاقبت على زيد وصيغة زيد واحدة ، فمسلماً الإعراب لم يكن هناك ما يبينها ، وهذا الكلام معترض بالاسم المصفر ، والكثير ، نحو : " زبيد ، وزبيد " ؛ لأنها قد تغيرت صيغة الاسم فيها ،

وقال أيضاً : وأصل البناء للأفعال (٢) إلى آخره ، يريد أن الأفعال تتغير صيغتها

لتغيير المعاني عليها بالنسبة إلى الزمان ، نحو : " ضرب واضرب ويضرب " ، وهذا الكلام معترض بأن الأفعال قد لا تتغير صيغتها لإختلاف المعاني عليها في نحو قولك : " تضرب ، ولم تضرب ، ولن تضرب ، ولا يضرب ، ولا تضرب " ، فالمعاني هنا قد اختلفت على " تضرب " وصيغة " تضرب " واحدة .

والصواب أن تقول : وأصل الإعراب للأسماء ؛ لأن عواملها لا تتغير صيغتها لتغيير المعاني عليها ، ألا ترى أن عواملها تحدث فيها أكثر من معنى واحد ، كما تقدم ، فلا يمكن أن يجعل العامل ، وهو واحد ، فارقاً

(١) ينظر المقدمة الجزولية في النحو : ٨ .

(٢) المقدمة الجزولية في النحو : ٨ .

بينَ معنيينِ فصاعداً فاحتجَّ إلى الإعرابِ ليفرقَ بينَ المعاني ، وأصلُ البناءِ
للأفعالِ ؛ لأنَّ عواملَها تتغيَّرُ صيغُها لتغيُّرِ المعانيِ عليها ، ألا ترى أنَ عواملَها
لا تحدثُ فيها أكثرَ منَ معنىٍ واحدٍ ، فكانتْ هيَ بأنفسِها مُنيقَةً عمَّا أحدثتْهُ
مِنَ المعانيِ فلمَ تحتجْ إلى الإعرابِ .

قوله : (وَكُلُّ فِعْلٍ رَأَيْتَهُ مَبْنِيًّا فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ لَا سُؤَالَ فِيهِ) (١) ؛

يريدُ كُلَّ فِعْلٍ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ ، أَوْ يَرِيدُ : لَا سُؤَالَ فِيهِ عَنِ الْبِنَاءِ خَاصَّةً ،
لأنَّه إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ فَلَا سُؤَالَ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَلَنْ كَانَ
مَبْنِيًّا عَلَى حَرَكَةٍ فَفِيهِ سُؤَالَانِ ، وَهَمَّا أَنْ يُقَالَ : لَا يَشْيُ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ ؟
وَلَا يَشْيُ خُصَّ بِحَرَكَةٍ كَذَا دُونَ غَيْرِهَا ؟ وَلَكِنَّهُ لَا سُؤَالَ فِيهِ عَنِ عِلْمِ
الْبِنَاءِ .

قوله : (وَيُسَمَّى النَحْوِيُّونَ الْحَرَكَاتِ اللَّوَاتِي تَعْتَقِبُ عَلَيْهِ فِي أَوَاخِرِ

١/٢٨

الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعْنَى / إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّهَا يَبْهَأُ يَكُونُ الْإِعْرَابُ
أَيُّ : الْبَيَانُ) (٢) ، كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ : وَيُسَمَّى النَحْوِيُّونَ الْحَرَكَاتِ
وَالْجُزْمَ وَالْحُرُوفَ الَّتِي تَعْقِبُ فِي أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْجُزْمَ
يَقَعُ بِهِ الْإِعْرَابُ الَّذِي هُوَ الْبَيَانُ ، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ فِي الْأَسْئَلَةِ الْخَمْسَةِ مِنَ الْفِعْلِ ،
إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ الْحَرَكَاتِ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَأَنَّ أَكْثَرَ الْإِعْرَابِ يَبْهَأُ
يَكُونُ ، وَسَكَتَ عَنِ الْجُزْمِ وَالْحُرُوفِ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا .

قوله : (أَيُّ : الْبَيَانُ) ، وَالْبَيَانُ يَنْطَلِقُ عَلَى الْعِلْمِ الْحَاصِلِ عَنِ

الدَّلِيلِ ، وَعَلَى تَفْسِيرِ الدَّلِيلِ ، وَإِزَادِهِ ، وَهُوَ الْمُسْتَدَلُّ ، وَهَذَا الْبَيَانُ
كُلُّهُ جَارٍ فِي اللَّفْظِ وَمُرَادُهُ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ بَهَأُ يَكُونُ الْإِعْرَابُ ، أَيُّ : يَبْهَأُ يَكُونُ الْعِلْمُ
بِالْمَعْنَى الْقَرِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ فِي صَنْعَةِ النِّحْوِ ، فَتَسْمِيَتُهُمُ لِلْحَرَكَاتِ
وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا إِعْرَابًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ؛ لِأَنَّهَا دَلِيلٌ يَسُوقُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَعْنَى ،

(١) الجمل : ٢٦١ .

(٢) الجمل : ٢٦٢ .

ويحتمل أن يكون استعيرَ لها الاعرابُ من العلمِ بالمعاني التي تدلُّ الحركاتُ عليها، ويكونُ من بابِ تسميةِ الشئِ باسمِ الشئِ؛ إذا كانَ أحدهما سبباً في الآخرِ .

قوله : (وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَيْلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ أَوْ كَانَ عَارِفًا بِهَا مُعَرَّبٌ)^(١) ، المفهومُ من هذا الكلامِ أنَّ من كانتَ له خَيْلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ يُقَالُ لَهُ مُعَرَّبٌ؛ وإن لم يكنْ عَارِفًا بِهَا ، ويقالُ له مُعَرَّبٌ إِذَا كَانَ عَارِفًا بِهَا؛ وإن لم يكنْ لَهُ خَيْلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ ، وأنشد في البابِ :^(٢)

وَيَضْهَلُ فِي مَثَلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلاً يَتَّبِعُنُ لِلْمُعَرَّبِ

البيتُ هُوَ للنايضةِ الجعدى ويكنى أبا ليلى ، والطَّوِيُّ : البئرُ المطويةُ يريدُ كأنَّ صَهِيلاً^(٣) يخرجُ من بئرٍ مطويةٍ ، وذلكَ إشارةٌ إلى سَعَةِ جَوْفِهِ ، فإنه إِذَا اتَّسَعَ جَوْفُهُ اتَّدَّ نَفْسُهُ وَإِذَا اتَّدَّ نَفْسُهُ طَالَ طَلْقُهُ ، والمُعَرَّبُ في البيتِ : الرَّجُلُ العَارِفُ بالخيلِ العِتَاقِ ، وصَهِيلاً منصوبٌ على المصدرِ .

قوله : يُتَّبِعُنُ للمُعَرَّبِ ، يحتملُ أمرينِ : إمَّا أن يكونَ أرادَ : يَتَّبِعُنُ ؛ لأنه يُقَالُ «بَيَّنَّ» بمعنى «تَبَيَّنَّ»^(٤) ، كما يُقَالُ فِي المَثَلِ : " قَد بَيَّنَّ الصُّبْحُ لِيذَى عَيْنَيْنِ " ^(٥) أي: قد تَبَيَّنَّ .

(١) الجمل : ٢٦٢ .

(٢) الجمل : ٢٦٢ .

والشاهد للنايضة الجعدى وهو فى ديوانه : ٢٣ ، وانظر الكامل

٤٦/٣ ، والخصائص ٣٦/١ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل : ٣٤٠

وشرح الجمل لابن هشام ج ٣٣٨ ، واللسان (عرب) ويروى فى

الحلل ، واللسان : (صَهِيلاً تَبَيَّنَ للمُعَرَّبِ) .

(٢) فى الأصل : كأن صهيله كأنه يخرج . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر الكامل ٤٦/٣ ، وشرح الجمل لابن هشام : ٣٣٨ .

(٥) مجمع الأمثال للميداني ٩٩ / ٢ ، قال الميداني : بَيَّنَّ هُنَا

بمعنى تَبَيَّنَّ .

والوجه الثاني : أنه أراد «يَبِينُ عِتْقَهُ لِلْمُعْرَبِ» من بَيَّنْتُ الشَّيْءَ ،
أَبَيَّنُهُ ، وهو مُعَدِّي بالتضعيف من «بَانَ الشَّيْءُ يَبِينُ» إِذَا ظَهَرَ فَحُذِفَ
المفعول من البيت على هذا التأويل، والمفعول هو العتق، كأنه قال : «يَبِينُ
عِتْقَهُ» ، وهو مفهوم من مدح الفريس ، وهو في موضع الصفة للصهيل، والعائد
على الصهيل من صفة محذوف، كأنه قال «يَبِينُ لَهُ» ، والتأويل الثاني أحسن ؛
لأنه ليس فيه هذا التكلف .

قوله : (إِذْ أَسْمَعُ صَوْتَهُ مِنْ لَهْ خَيْلٍ عَرَابٍ عَلِمَ أَنَّهُ عَتِيقٌ) (١) ، مَنْ
لَهُ خَيْلٌ عَرَابٌ لَا يُوجِبُ مَلِكُهُ لَهَا كَوْنَهُ عَارِفًا بِالْعَتِيقِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ؛
" يَقُولُ : إِذَا سَمِعَ صَوْتَهُ مِنْ لَهْ خَيْلٍ عَرَابٍ وَكَانَ عَارِفًا بِعَتِيقِهَا عَلِمَ أَنَّهُ عَتِيقٌ " ،
وقد تكون كثرة اشتغاله بالخيل العتاق وشراؤه لها وبيعها وما لازمتها لها
يحدث ذلك عنده علماً بالخيل العتاق ومعرفة ، ولا ينبغي أن ينسب إلى
الخطأ ؛ لأنَّ كَلَامَهُ سَحْتَلٌ لما ذكرته قبل ، فإنَّ / أبا محمد بن السيد
خطأه (٢) في قوله ؛ (إِذْ أَسْمَعُ صَوْتَهُ مِنْ لَهْ خَيْلٍ عَرَابٍ عَلِمَ أَنَّهُ عَتِيقٌ) وجعلها
عبارة فاسدة ، وقد بينت احتمالها لوجهٍ صحيح ، فيجب أن تحتمل عليه (٣)

٢/٧٨

(١) الجمل : ٢٦٣ .

(٢) ينظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٣٠٠ ، قال
ابن السيد : « هذا كلام صدر عنه من غير تأمل وإنما كان الوجه أن
يقول : إِذَا سَمِعَ صَوْتَهُ مِنْ لَهْ مَعْرِفَةً بِالْخَيْلِ الْعَرَابِ عَلِمَ أَنَّهُ عَتِيقٌ ،
وأما قوله : مَنْ لَهُ خَيْلٌ عَرَابٌ ، فعبارة فاسدة ؛ لأنَّ الرجل قد
يكون له خيل عرب ولا يكون له معرفة بها .

(٣) ينظر اللسان (عرب) قال : وأعرَب الرجل : ملك خيلاً عربياً
أو إبلاً عربياً أو اكتسبها ، فهو مُعْرَبٌ ، قال الجعدى :
وَيَصْهَلُ فِي جَوْفِ الطَّوِيِّ * صَهِيلاً تَبَيَّنَ لِلْمُعْرَبِ
يقول : إِذَا سَمِعَ صَهِيْلَهُ مِنْ لَهْ خَيْلٍ عَرَابٍ عَرَفَ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ .

[مبحث في ألقاب الإعراب]

ثم ألقاب الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والجزم .
فالرفع منها : إعراب العمد ، وهو ما لا يستغنى عنه ، ثم الأسماء في وقوعها
في الكلام على نوعين ؛ وأحد النوعين على نوعين ؛ فهى على ثلاثة أنواع ؛
منها العمد ، وهى التى يُستند بها الكلام ، فهذه يجب لها الرفع ،
ومنها الفضلة ، وهى التى يستعمل معنى الكلام دونها ، وهى - كما قلنا -
على نوعين : فنوع طلبه الكلام بمعناه ، وهذا يجب له النصب .
ونوع يطلبه بالموضع لا بالمعنى ، وقد جعل له ما يقوم مقام المعنى -
حرف من حروف الجزم ، فهذه يجب لها الخفض ، ولم يسبق للأسماء موضع رابع
فيجب له إعراب رابع ، وعلى بعض هذا الكلام اعتراض وانفصال ليس هذا
موضع التطويل به .

والأفعال أيضاً في وقوعها في الكلام على ثلاثة أنواع : نوع يقع
بنفسه موقع الاسم ، ويتأكد ذلك بأنه لم يقع موقعه إلا على معناه ، ومستقلاً
بما أسند إليه ، ومحتماً الحال والاستقبال ، ومقطوعاً به على صدق أو كذب ،
وصار بهذه الأوصاف بمنزلة العمد من الأسماء وهذا يجب له الرفع .
ونوع وقع موقع الاسم بواسطة "أن" يضعف وقوعه موقع الاسم ، وصار
بمنزلة الفضلة المقتضاة ، وهذا يجب له النصب ، ثم حمل على : "أن" ، "لكن" ،
و"إن" ، و"كي" ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم إلا بهن ، وقد اقتصن وأحدثن
فيه معنى ، فصرن لذلك ملازمات كـ "أن" .

ونوع لم يقع موقع الأسماء بنفسه أيضاً فضعف طلب الكلام له ، وتؤكد
ذلك بأنه لم يسبق على احتمال الحال والاستقبال اللذين هما له بأصل وضعيه ،
أو لم يقطع به على صدق أو كذب ، أو لم يستقل بما أسند إليه ، فهذا يجب له
من الإعراب ما يشبه البناء وهو الجزم .

ولم يسبق للأفعال موضع رابع فيحتاج إلى إعراب رابع .

والبناءُ خِلافُ الإعرابِ فقد يكونُ لزوماً على حالةٍ واحدةٍ، وقد يكونُ
تغييراً من غيرِ عاملٍ وعلتهُ أبداً عدمُ التقارِ (١) ، وتضمنهُ معنىٌ غيرُهُ وسنبينُ
ذلكَ عندَ ذِكْرِ ما عَيَّنَ أبو القاسمِ مِنَ السِنِياتِ .

والبناءُ يكونُ بالحركاتِ والحذفِ والسكونِ ، كما كانَ الإعرابُ، وأصلُهُ
أن يكونَ بالسكونِ ؛ لأنَّهُ نقيضُ الإعرابِ، وقد وَجَبَ للإعرابِ الحركاتُ فَوَجَبَ لَهُ
نقيضُ الحركاتِ ، وأيضاً فإنَّ السِنِيَّ إِنَّمَا يُبْنَى على حركةٍ؛ إِنَّمَا للمزِيَّةِ تَكُونُ
للِكلمَةِ على غيرِها وإِنَّمَا لإمكانِ النطقِ ، ثم تخصيصُ بعضِ الحركاتِ عَن أُخْرَى
لا مِرَآخِرَ ، وأما الضمةُ فَإِنَّمَا للإلتِباعِ؛ وإِنَّمَا لِأَنَّها أشبهُ الحركاتِ في ذلكَ المضمومِ
بالسكونِ ، وإِنَّمَا للفرقِ ؛ وإِنَّمَا لِأَنَّها حَرَكَةُ الأَصْلِ ؛ وإِنَّمَا حَرَكَةُ شَبِيهَةٍ بِحَرَكَةِ
الأَصْلِ ، نحو : «لَو اسْتَطَعْنَا» ، وأما الفتحَةُ فَلِلتخفيفِ أو للإلتِباعِ أو للفرقِ .
وأما الكسرةُ فَلِلإلتِباعِ أيضاً، أو لِأَنَّها أشبهُ الحركاتِ بِالسكونِ وتَجَسَّى فِي بعضِ
الحروفِ لِتكونَ حَرَكَتُها شَبِيهَةً لِعَمَلِها ، أو شَبِيهَةً لِذَلِكَ ، أو حَرَكَةُ المُؤنَّثِ ، أو
لِلفرقِ بَيْنَ / ذلكَ، وسنأتى على بيانِ ذلكَ عِنْدَ التمثيلِ بِهِ إن شاءَ اللّهُ
تعالى .

أ/٧٩

فَمَا بُنِيَ مِنَ الحروفِ على السكونِ فلا سؤَالَ فِيهِ ؛ لِأَنَّا قَدَمْنَا أَنَّ
البناءَ يَجِبُ لَهَا، وَأَنَّ أَصْلَ البناءِ السكونُ ، وَمَا بُنِيَ مِنْهَا على حَرَكَةٍ ففِيهِ
سُؤالاتُ أَخْرانِ : لِمَ بُنِيَ على حَرَكَةٍ ؟ وَلِمَ خُصَّ بِتلكَ الحَرَكَةِ ؟ وَمَا بُنِيَ
مِنَ الأَسْماءِ وَمِنَ الأَفْعالِ المَعْرَباتِ ؛ فَلَمَّ بُنِيَ على السكونِ فَسؤَالَ واحِدٌ :
لِمَ بُنِيَ ؟ وَلِمَ بُنِيَ على حَرَكَةٍ فَثَلَاثَةُ أسْئَلَةٍ (٢) : لِمَ بُنِيَ ؟ وَلِمَ
بُنِيَ على حَرَكَةٍ ؟ وَلِمَ خُصَّ بِتلكَ الحَرَكَةِ ؟ .

(١) عدم التقار : عدم الثبات على حالة . اللسان (قرر) .

(٢) في الاصل : أسولة ، والصواب ما أثبتناه .

[مبحث فيما بيني من الاسماء على الضم]

فصل :

قوله : (فالأسماءُ تُبنى على أربعة أوجهٍ : على الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف ، فالمبنيُّ منها على الضم : حيث ، وقبل ، وبعد ، وقط ، وأول ، والنداءُ المغرَّبُ) فتقول : « حيث » بنيت لَمَّا كانت غير متقاربةٍ على مسماها واستقرت إلى الجملة التي بعدها بعدم تقارُّها على مسماها ، إنَّها تصلح لكلِّ مكانٍ ولا تبقى على واحدٍ منها ، فصارت لذلك كإداةٍ بين يدي الكلام إذا قلت : « جلستُ حيث جَلَسَ (١) زيد » ، فقولك : حيث بخلاف قولك : زيدٌ ورجلٌ إذا سئيت أحدهما لم ينتقل الاسمُ عن الأول ، فلما أشبهت الحروفُ من هذين الوجهين بُنيت ، وبنيت على السكون ؛ لأنَّها لم تُعرب قطُّ ولا كانت لها مزيةٌ أصلاً ، فوجب لها السكونُ على أصلِ البناء ، ثم اجتمع فيها ساكنانِ تحرك أحدهما لإمكان النطق ، وخصَّ بالضم ؛ لأنَّ الفتحَةَ في أخواتها تكونُ إعراباً في بابِ الظروفِ ، وكذلك الكسرةُ ، وأما الضمةُ فلا تكونُ فيها إعراباً البتةُ فكانت الضمةُ أشبه حركاتها بالسكون الذي هو بناءٌ صرفٌ في الأسماءِ ، فلذلك حرك السكونُ فيها بالضم .

وأما قبلُ فهي غير متقاربةٍ على سماها « حيث » ومتضمنةٌ معنَى السحذِ وبَعْدَها فأشبهت الحروفُ من ذين الوجهين بُنيت ، وبنيت على حركةٍ لأنَّها قد كانت مُعربةً ، فلَمَّا بذلك مِزِيَّةٌ على ما لم يُعرب قطُّ وخصت بالضمِّ كما « حيث » كذلك ، و« بعد » مثل « قبل » ، وقال بعضهم : (٢) إنَّما بُنيت قبلُ وبعدُ لافتقارهما لإبهاسهما إلى غايةٍ تجعلُ لهما ، فلما قُطِعَتَا عنها بُنيتا .

ف قيل : بُنيتا لقطعهما عن الإضافة ، وبُنيتا على الحركة لِالتقاء الساكنين ، ولأنَّ لهما أصلاً في التمكين ، وخصَّ بالضمِّ ؛ لأنه حركةٌ لا تلبسُ بأنَّها

(١) الجمل : ٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) في الأصل : حيث جلست ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر شرح سيويه للسيرافي ١/١٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعين

٢/٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٥ .

حركة اعرابٍ لهما ؛ لأنَّهما إذا أُعربا كانا منصوبين ومخفوضين ، نحو قولك : «جئتُ قبلَ زيدٍ» ، «وبعدَ عمرو» ، «وأولُ» كذلكَ حكمه .

وأما «قطُّ» فيختمُ بها على الزمانِ المتقدمِ كُلِّهِ ، فبنيتُ لتضمينِها معنى «حسبُ» فإنك إذا قلتَ : ما رأيته «قطُّ» ، فكانتَ قلتَ : اكتفيتُ بهذا اللفظِ الجازمِ (١) ، أو بهذا الإطلاقِ العامِّ عن أن تتخيَّلَ استثناءً شئٍ من الأوقاتِ ، فعدمُ تقاره على وضعِهِ حيثُ استعملَ في معنى الأفعالِ ، وخرجَ عن معنى الأسماءِ ، وتضمنَ لامَ الامرِ وتضمنَ معنى الامرِ أوجبَ له البناءَ ، ثم بُنيَ على السكونِ كُحيثُ ، ثم حركَ بالضمِّ مثلها ، وقولي : ثم بُنيَ على السكونِ ؛ أي : في الحكمِ لا في اللفظِ ، ثم حركَ بالضمِّ عوضاً ممَّا كانَ يجبُ له من السكونِ .

وأما النادى مُبني (٢) ؛ لأنَّه استعملَ في بابِ / النداءِ مكانَ /٧٩

الاصواتِ من غيرِ أن يقعَ فيها سنياً على فِعْلٍ قبله ، لا فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما نيزلُ منزلةَ «يَا» (٣) اسمِ صوتٍ بمعنى ؛ «أناي» (٣) بحيثُ تسمعُ كلامي ، وشبهه بالمفعولِ (٤)

(١) ينظر الكتاب ٢٢٨/٤ قال سيبويه : وقط معناها : الاكتفاء .

(٢) ينظر الكتاب ١٨٢/٢ فما بعدها ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، قال

السيرافي : وفي بناءه علة أخرى وهي أن نداءكَ النادى إنما

هو صوتٌ تُصَوِّتُ به لتُنَبِّهَ اليك وهو بمنزلة الاصوات التي تقع

للزجر كقولك للغراب : غاق ، وللبغل عدس . . فشيء لفظ

النادى بالاصوات التي يُزَجَّرُ بها لأنَّه لا يقع إلا لعطف

النادى على النادى كما تقع الاصوات لدعاء البهائم وزجرها .

وانظر شرح سيبويه للسيرافي ١٥٣/١ .

(٣) في الاصل : منزلة ياء . . بمعنى أنا بحيث تسمع كلامي ، وال صواب

ما أثبتناه .

(٤) ينظر كتاب المقتصد ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .

من حيث كان مقصوداً في نفسه ، وخصوصاً في جنسه ، ولذلك نصب وبنى موضعه ،
فقد خرج مما قلناه عن موضوعه وتضمن معنى الصوت .

قلت : هذا تعليل الأستاذان المرحوم أبي بكر محمد بن طلحة ،
وهو تعليل على مذهب ابن الطراوة ؛ لأنه كان يميل إلى مذهبه ويرجع
على مذهب الجماعة .

والحق أن النادى المفرد بُني لشبهه بالمضير المخاطب في قولك :
” أنت ” والمضير بُني لشبهه بالحرف في افتقاره إلى ما يُبَيِّنُهُ ، ووجه شبه
النادى المفرد بالمضير من جهات ثلاثة : الإفراد ، والخطاب ، والتعريف ،
وبنى على حركة للزنية ؛ لأن له أصلاً في التمكن وكانت الحركة ضمة ؛ لأنها
حركة لا تليس بإنثاء حركة اعراب له ؛ لأن حركة السُعرِب من النَادِيَّاتِ
إنما النصب ، كقولك : يا عبد الله ، وإما الخفض ، كقولك : يا غلام ، فلو
بني النادى المفرد على الفتح لأشبهه المضاف (١) ولو بني على الكسر
لأشبهه المضاف إلى ياء المتكلم ، فلو قلت في المفرد : ” يا زيد ” لأشبهه ” يا غلام ” ،
فعدل إلى الضم ؛ لأنه لا ليمس فيه ، فلم تبق له حركة تُشبهه السكون الذي
يجب له لكونه مبنياً . إلا الضم .

قال أبو القاسم : (وما أشبه ذلك يُقال له مضموم ، ولا يُقال له
مرفوع) (٢) فأعلم أن النحويين فرقوا بين حركات البناء ، وحركات الإعراب في
الالقاء ، وكذلك فعلت في السكون .

[سبحت فيما بني على الكسر من الاسماء] فصل :

قال : (والبنوي منها على الكسر : أميس ، وهؤلاء ، وحذام ،
وقطاع ، وغلاب ، ورقايش ، وبدان ، ويسار ، ونزال ، وجير) (٣) تقول :

(١) ينظر كتاب المقتصد ٢/٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٢) الجمل : ٢٦٢ .

(٣) الجمل : ٢٦٣ .

«أميس» يستعمل لكل يوم قبل يومنا الذي نحن فيه، فهو يزول من واحد إلى آخر، فصارت غير متقاربة، وتضمنت^(١) معناها، فأشبهت الحروف من هذين الوجهين فبنيت، وبنيت على الحركة؛ لأن لها مزية، وخصت بالكسر؛ لأن الكسر يغير تنوين، ولأما قام مقام التنوين من ألف ولايم أو إضافة حركة بناءً صرف، فلذلك حركت به.

«وهؤلاء» يشار بها لكل جماعة تنزل من واحدة إلى أخرى لصلاحيتها لها، فصارت لذلك غير متقاربة، وتضمنت حرف الإشارة فبنيت، وبنيت على السكون؛ لأنها لم تمر بقط على ما يجب لها، ثم حركت هرباً من التقاء الساكنين، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، أو لأنها لا توهم الكسرة فيها أنها إعراب، إذ ليست مع ألف ولايم ولا إضافة.

وأما «حذام» فكلية لا تستعمل إلا في علم المؤنث، ولا بد لها من

هذه البنية، فخرجت عن موضوع الأعلام من حيث استعملت بينية مخصوصة، وإنما ذلك في الصفات الجارية على الفعل ونحوها، فخرجت عن موضوعها لذلك وتضمنت حركة التانيث والكسر لما قد بنا.

وكذلك قطام، وغلاب، وورقاش

وتباد، بمعنى التبدية، وهذه كلمة معدولة إلى هذا الوزن في المصاير، / ٨٠

وجعلت علماً وذلك لا يكون في المصاير فخرجت من موضوعها بذلك وتضمنت تاء التانيث، فجرت مجرى «حذام»، «ويسار» مثلها بمعنى الميسرة.

ونزال اسم الفعل خرجت عن موضوعها باستعمالها استعمال الأفعال، فبنيت

لوقوعها موقع فعل الأير، وهو مبتني، أو لتضمنها معنى اللام على رأي الفارسي،^(٢)

وحركت لتقاء الساكنين، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين؛ ولأنها

حركة التانيث، وهذه البنيات مؤنثة ألا ترى إلى قوله:^(٣)

وَلَيْعَمَ حَشُو الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

(١) في الأصل: وضمت ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/٥٣٤-٥٣٥ وهو رأي الكوفيين أيضاً.

(٣) سبق تخريجه في باب المنوع من الصرف ٨٢.

فقال : دعيت .

وأما "جبر" فكلمة مخصوصة بالقسم ، وتكون اسماً وحرفاً ، فإذا كانت
[اسماً]^(١) بُنيت لقلّة تمكينها لكونها مخصوصةً بيبابٍ واحدٍ ، وهو بابُ
القسم ، ولكونها في القسم أشبهت المضمرات على قولٍ أو أشبهت الأصوات
على قولٍ ، وكلاهما موجبٌ بِنائها ، وبنيت على الحركة لالتقاء الساكنين .

فَصَلُّ : [مبحث فيما بُني من الأسماء على الفتح]

قال أبو القاسم : (والمبني منها على الفتح يعني من الأسماء :
أين ، وكيف ، وحيث ، وأيان ، وثم) . (٢)
فأما "أين" : فكلمة غير متقاربة
على سماها ، فإنها صالحة لكل مكان يُسأل عنه ، وتضمنت حرف الاستفهام ،
والمعنى : أفي الدار زيدٌ ؟ أفي الحانوتِ ؟ أفي المسجدِ ؟ ونحو
ذلك ، فبنيت ولم تُعرب قط ، فوجب لها السكون ، ثم حركت لالتقاء الساكنين ،
وخصت بالفتح تخفيفاً واتباعاً لحركة الهزرة .

وأما "كيف" : فصالحة لكل حالة ، فصارت غير متقاربة ، وتضمنت
معنى حرف الاستفهام ، والمعنى : أصحیح زيدٌ أم سقيمٌ ، أفقيرٌ أم غنيٌّ ؟
ونحو ذلك فبنيت على السكون ، ثم حركت لالتقاء الساكنين ، وخصت بالفتح
تخفيفاً .

وأما "حيث" : فقد تقدم أمرها ، وخصت بالفتح هنا ، "كأين ، وكيف ،
وأيان" ، مثل "كيف" ، وتكون شرطاً ، واستفهاماً ، وبنيت إذا كانت شرطاً لتضمنها
معنى حرف الشرط ، وإذا كانت استفهاماً لتضمنها معنى حرف الاستفهام ،
وُبنيت على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتح طلباً للتخفيف .

وأما "ثم" : فكلمة تستعمل لمكانٍ يشار إليه ، فتضمنت معنى الإشارة ،
وُبنيت على الحركة لالتقاء الساكنين ، وخصت بالفتح تخفيفاً .

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) الجمل : ٠٢٦٥ وفيه : والمبني منها على الفتح أين وكيف وأيان وثم .

[سَحَتْ فِي الْمَبْنِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى السُّكُونِ]

فَصْلٌ :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (والبنِيُّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَقْفِ : مَنْ ،
وَكَمْ ، وَقَيْطٌ ، وَإِذٌ) : (١)

أَيُّنَا " مَنْ " فَتَكُونُ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا وَمَوْصُولَةً وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً ،

(٢)

فَإِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا فَبُنِيَتْ لِتَضْمِينِهَا حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مُتَقَارِفَةٍ
عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ ، وَإِذَا كَانَتْ شَرْطًا بُنِيَتْ لِتَضْمِينِهَا مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ ،

[وَإِذَا كَانَتْ (٣) مَوْصُولَةً بُنِيَتْ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ ، وَإِذَا كَانَتْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً

بُنِيَتْ لِقُوَّةِ إِسْفَاهِمِهَا ، وَبُنِيَتْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا عَلَى السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي

الْبِنَاءِ .

وَأَمَّا " كَمْ " : فَتَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً وَخَبْرِيَّةً ، فَأَمَّا اسْتِفْهَامِيَّةً فَبُنِيَتْ

/٨٠

لِتَضْمِينِهَا مَعْنَى حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ ، / وَهُوَ السُّكُونُ ، فَالْقَائِلُ إِذَا قَالَ : " كَمْ

رَجُلًا جَاءَكَ " ؟ كَأَنَّهُ قَالَ : " أَعَشْرُونَ رَجُلًا جَاءَكَ أَمْ ثَلَاثُونَ " ؟ ، وَالْخَبْرِيَّةُ

بُنِيَتْ بِالْحَمْلِ عَلَى اسْتِفْهَامِيَّةٍ لِشَبْهِهَا بِهَا لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَمَّا اللَّفْظُ ، فَشَرَكُ

بَيْنَهُمَا ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا اسْمٌ لِعَدَدٍ مِنْهُمْ ، إِحْدَاهُمَا

سُؤَالٌ عَنِ عَدِيدِهِ وَالْآخَرَى إِخْبَارٌ عَنِ عَدِيدِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكُلُّ وَاحِدَةٍ غَيْرُ

مُتَقَارِفَةٍ عَلَى مُسَمَّاهَا الْعَدَدِيَّةِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ ،

وَدَلِيلُ كَوْنِهَا اسْمِيَّةً كَوْنُهَا مَبْتَدَأً أَوْ مَفْعُولًا أَوْ مَجْرُورًا ، لِأَنَّهَا

لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، [فَلَا يَكُونَانِ] مَفْعُولَيْنِ إِلَّا وَالْقَائِلُ مُتَأَخِّرٌ ، وَيُقَالُ

فِيهَا إِذَا كَانَتْ خَبْرِيَّةً : إِنَّهَا بُنِيَتْ حَمْلًا عَلَى " رَبِّ " ؛ لِأَنَّهَا لِلْفِخَارِ ، كَمَا أَنَّ رَبَّ

كَذَلِكَ .

وَأَمَّا " قَطُّ " : فَهِيَ بِمَعْنَى حَسْبٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَكْمُهَا ،

و" إِنْ " غَيْرُ مُتَقَارِفَةٍ أَيْضًا لِصَلَابَتِهَا لِكُلِّ زَمَانٍ مَاضٍ ، وَغَيْرُ مُتَقَارِفَةٍ عَلَى وَضْعِ الْأَسْمَاءِ حَيْثُ

(١) الجمل ٢٦٣ .

(٢) في الاصل : متقاربة ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) في الاصل : ولذلك أنت ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الاصل : فلا يكون ، والصواب ما أثبتناه .

أُضِفَتْ إِلَى مَا لَا يَجِبُ أَنْ تَضَافَ إِلَيْهِ، وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا. (١)
 تَنْبِيهُ : قَالَ الْإِسْتِزَانُ الْمَرْحُومُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَلْحَةَ : وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي فِي "أَنْ" ، وَإِذَا"
 أَنْهَمَا مُوَصُولَانِ يَمَّا بَعْدَهُمَا لَا مِضَافَيْنِ ، أَنْ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُضَافَ الْإِسْمُ إِلَى مَا هُوَ سَوِيٌّ تَمَامَهُ .
 (٢)
 ثُمَّ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (قَافًا "مَا" فِي الْجَزَاءِ وَالْخَيْرِ ، وَالِاسْتِغْفَامِ
 وَالَّذِي وَالَّتِي فَانْتَهَا نَادِخَلَةٌ فِي جُمْلَةٍ مَا يُبْنَى آخِرُهُ عَلَى السُّكُونِ) . (٣)
 تَقُولُ : وَ"مَا" غَيْرُ مُتَقَارَةٍ ، فَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا فَالْبِنَاءُ لَهَا أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْحُرُوفِ
 وَالْأَفْعَالِ ، وَإِذَا كَانَتْ "مَا" اسْمًا فَانْتَهَى مَعَ عَدَمِ التَّقَارُتِ تَضَمُّنٌ مَعْنَى غَيْرِهَا ،
 كَمَا تَقَدَّمَ فِي "مَنْ" ، "وَالَّذِي" يَمْثُلُ "مَنْ" "وَالَّتِي" كَذَلِكَ ، وَعِلْمُهَا عِلْلُ الْمَوْصُولَاتِ
 وَهِيَ شَبْهُ الْحُرُوفِ .

فَصْلٌ : [فِي بِنَاءِ الْأَفْعَالِ]

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (وَالْأَفْعَالُ تَبْنَى عَلَى وَجْهَيْنِ : عَلَى الْفَتْحِ
 وَالْوَقْفِ ، فَالْبِنِيُّ يَنْهَى عَلَى الْوَقْفِ فَعَلُ الْأَمْرِ لِلْمَخَاطِبِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ اللَّامِ) (٤)
 تَقُولُ : الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ : فَعَلٌّ مَاضٍ وَهُوَ كُلُّهُ سَبِينِي عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّ لَهُ مَرْبِعَةً
 عَلَى فَعْلِ الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ مَوْجِعَ الْإِسْمِ عَلَى [مَعْنَاهُ] (٥) فِي الْخَيْرِ وَالصَّفَةِ
 وَالْحَالِ ، وَفَعْلُ الْأَمْرِ لَمْ يَقَعْ مَوْجِعَ الْإِسْمِ إِلَّا فِي الْخَيْرِ خَاصَّةً ، تَقُولُ : زَيْدٌ قَامٌ ،
 فَيَقَعُ "قَامٌ" مَوْجِعَ "قَائِمٌ" فِي الْخَيْرِ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامٌ ، فَيَقَعُ مَوْجِعَ الصَّفَةِ ،
 وَتَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ رَكْبًا ، فَيَقَعُ مَوْجِعَ الْحَالِ ، وَتَقُولُ : زَيْدٌ قَمٌّ إِلَيْهِ . (٦)

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ : (٧) وَمَا يَرْتَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ : زَيْدٌ أَكْرَمُهُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ

لَا تَشْتَمُهُ ، فَقَدْ وَقَعَ فَعْلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَوْجِعَ الْإِسْمِ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ جُمْلَةٌ وَقَعَتْ

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٨ .

(٢) في الأصل : في الخبر أو الخير ، والتصويب من الجمل .

(٣) الجمل : ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) الجمل : ٢٦٤ .

(٥) في الأصل : معناها ، والصواب ما أثبتناه .

(٦) فيقع موقع الاسم في الخبر .

(٧) ينظر الايضاح ١/٨٠ .

موقع الاسم الذي هو الخبير، لا هو الخبر، وان سناه مسم خيراً فأنما ذلك لأنه تاب مناب الاسم الذي هو الخبر، فكان للماضي مزية على فعل الامر لوقوعه موقع الاسم بخلاف فعل الامر؛ فلا جيل تلك المزية بيني الماضي على حركة، وكانت الحركة فتحة تخفيفاً.

وفعل الامر اذا كان للفاعل بغير أداة بُني على السكون، هذا مذهب البصريين^(١)؛ لأنه لا جازم له هناك، والسكون أصل^(٢)، وقال الكوفيون^(٣) أنه مجزوم بإضمار حرف الجزم^(٤)، وكلامهم في ذلك غير صحيح، فإن حروف الجزم لو كانت مضمرة مع فعل الامر لوجب أن تبقى [سَع] حروف المضارعة، ولم تسبق إلا في نايير من الشعر، كما قال^(٥) :

فَلَا تَسْتَطِئُ مِنِّي بِقَامِي وَمَدَّتِي
وَلَكِنْ يَكُنُّ لِلْخَيْرِ فِيكَ سَبِيلُ

قلنا لم يبق حرف المضارعة قلنا؛ إنما هي بنية للامر، ولم يدخل عليها جازم فلم تعرب.

وأيضاً: فإن إضمار حروف الجزم المشبهة بحروف الجر يجب أن تقل، وقد كثر ما ادعوا فيه الإضمار فكان تعليلهم بخلاف كلام العرب، ويلزم الكوفيين أيضاً أن يقلل يقال "أفعل"، كما قل "يفعل" في معنى "أفعل"؛ لأن حروف الجزم مشبهة بحروف الجر، وحروف الجر لا تكاد تضمّر.

وإذا قال الكوفيون في فعل الامر: أنه مجزوم، فيقولون في الماضي: إنه مبني على الفتح توطئة للتثنية. وثم فعل ثالث مبني على النون:

(*) زيادة يلتئم بها الكلام.

(١) سبق بيانه، وانظر الانصاف ٥٢٤/٢ فابعدها، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/٢.

(٢) ينظر الانصاف ٥٢٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/٢.

(٣) الشاهد في المخصص لابن سيدة ١٤٧/١٧/٥ - أنشده البغداديون شاهداً على إضمار حرف الجزم وذلك عند البصريين نادر.

وهو كذلك في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٧٠/٣ وقال أنه حذف اللام مظهرًا وأبقى عملها. وانظر الأشعوني ٥/٤، ويروى البيت: (نصيب) بدل (سبيل).

الخفيفة أو الشديدة أو نون جماعة النسوة لما دخله حرف سعنى من آخره ،
وصار بمنزلة حرف معه موضع الإعراب ، فبنيت الكلمة عليه ، وما سوى ذلك
فمعرب .

مبحث في بناء الحروف

فصل :

(وأما الحروف فهي تُبنى على أربعة أوجه ، وهي : الفتح ، والكسر ،
والضم ، والوقف ، كما بنيت الأسماء ، فالمبني منها على الفتح : "إِنَّ ، وَأَنَّ ،
وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وليت ، ولعل ، وَسَوْفَ ، والسين الدالة على الاستقبال ، وَاوَّ
العطف ، وفاء العطف) . (١)
فتقول : أصل الحروف أن تكون سنية وأن تُبنى على السكون فسا
خَصَّ بالفتح فالتخفيف .

قال : (والمبني منها على الوقف : إِنَّ ، وَلَمْ ، وَأَنَّ ، وَمَنْ (٢) .
نقول : ما بُني من الحروف على الوقف فقد لقي الأصل
من جهتين : من جهة كونه حرفاً ، فيناؤه بحق الأصل ، ومن جهة كونه سنياً على
السكون ، فالسكون أصل في البناء ، والمبني منها على الكسر حرفان : لَامُ الجِرِّ
وَبَاوُهُ ، كقولك : لِزَيْدٍ ، وَسِزِيدٍ ، وكذلك لَامُ كَيٍّ ، ولَامُ الجُحُودِ ، وهما أيضاً
حرفاً جِرِّ وإن كانتا داخلتين على الفعلين المستقبلين ، فالنصب الكائِنُ
بعدهما هو بإضمار أن (٣) ، وَيُنْسِيكَ من أن والفعل المنصوب باللام مصدران
هما مخفوضان بلام كَيٍّ ، ولَامُ الجحود . فتقدير قولك : "جئت ليقوم زيد" ، أي :
"جئت لأن يقوم زيد" ، فأَنَّ وما بعدها في تأويل مصدر مخفوض ، مثال الكلام :
"جئت لقيام زيد" ، فرجعت لَامُ الجحود ولَامُ كَيٍّ إلى أنها لَامُ الجِرِّ .

ولَامُ الأَسْرِ بنيت على الكسر حملاً على لَامِ الجِرِّ حملاً للمقابل على
مقابلهِ ، وحركت هذه اللامات وباءُ الجِرِّ لإسكان النطق ، وخصاً بالكسر إشعاراً

(١) الجمل : ٢٦٥ .

(٢) الجمل : ٢٦٥ وفي المطبوعة : والمبني منهما على الوقف : لم ،

ولن ، ومن ، ويل ، وهل .

(٣) ينظر صرف المباني ٢٩٩ فما بعدها ، والمفنى ١ / ٢١٠ .

بعمليهما، وقد تفتح باء الجر مع المضمومة إذا حذفت من المضمير الألف في
المؤنث، كقوله: (١)

بِالْفُضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِسْمِيهِ وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَرْكَامِكُمُ اللَّهُ بِسْمِهِ

وهذا مروى عن خطيب طيبي، فأران: والكرامة ذات أركامكم الله بها .

وما بنى على الفتح من الحروف مثل: كاف التشبيه ولام الابتداء

-/٨١

وواو العطف وفائه، فعلى ما قد سنا / من أنها مبنيات على الأصل من حيث
كانت حروفاً، وبنيت على حركة لإمكان النطق، وخصت بالفتح تخفيفاً، وكذلك
لام التوكيد مع الظاهر، نحو قولك: إن زيدا قائمٌ، فلذا دخلت على كاف
الخطاب في ذلك كسرت فرقا بينها وبين لام الجر مع المضمير، فإن لام الجر
فتحت مع المضمير في نحو قولك: [لنا] (٢)، ولكم، ولهم، أو كان ذلك
كالقياس المطرد فيما كان في أول الكلمة على حرف واحد، نحو: واو العطف،
وفائه، وهمزة الاستفهام، والسين للاستقبال، ولام التوكيد، ثم كسرت لام
الجر مع الظاهر [إشعاراً بالفرق] (٣) بينها وبين لام الجر مع المضمير.
والمبنى منها على الضم "منذ" فيمن جرّ بها (٤)، بنيت على الأصل، وعلى
الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الضم اتباعاً لضمة الميم .

(١) الشاهد من كلام خطيب طيبي، وقد حكاه الفراء . ينظر المقرب ١/٩٥

ورصف البياني ١١١، وأوضح المسالك ١/١١١ والشاهد فيه قوله:
بِسْمِهِ يُرِيدُ بِهَا فَحَذَفَ الْأَلْفَ وَنَقَلَ الْفَتْحَةَ إِلَى الْبَاءِ . وانظر الدرر
١٣٣/٢ قال: وليس شعرا بل هو كلام لبعض طيبي .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق ولا يتم المعنى بدونها . ولام الجر تفتح مع
ضمائر المخاطب "لَكَ، لِي، لَكُمْ، لَكُنَّ"، ومع ضمائر
الغائب "لَهُ، لَهَا، لَهَا، لَهَا، لَهَا، لَهَا" . ومضمير المتكلم "لَنَا" .

(٣) في الأصل: مع إشعار للفرق، والسياق يعطى ما أشتناه .

(٤) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/١٦٨، علة بناء منذ على الضم،

شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٢ .

[مبحث في المبنى على الحذف من الأفعال]

تنبيه : ذكر الأستاذ أبو القاسم العزباني في هذا الباب مسألة غريبة وهي :
 إن قال قائل : وما المبنى على الحذف من الأفعال ؟ قيل : المبنى
 على الحذف فعل الأمر إذا اتصل به ضمير التثنية وضمير الجمع ، نحو :
 "أقعدا ، واقعدوا ، واقعدى" ، وفعل الأمر إذا اتصل به ضمير المؤنثية
 المخاطبة ، وكذلك الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير المخاطب أو ضمير المتكلم
 مفردا ومثنى وسجوعا .
 فإن قيل : ولم زعمتم أن هذه الأفعال في هذه الأحوال مبنية
 على الحذف ؟ وما الذى حذف منها ؟
 فالجواب أن يقال : إن محـال
 البناء من الكلمة المبنية هو محل الإعراب من الكلمة العربية وهو آخر الكلمة ،
 ومحل الإعراب من الأفعال التي اتصلت بها الضمائر ، وهي الأمثلة الخمسة
 هو بعد الضمير ، كقولك : "يفعلان" ، لإعرابه بعد الالف التي هي ضمير
 وكذلك "يفعلون" ، وتفعلين "إعرابهما بعد الواو والياء اللذين هما ضميران ،
 فيجب أن يكون البناء فيما بين هذه الأفعال متصلاً بهذه الضمائر بعد الضمائر ،
 فإذا قلت : "أقعدا ، واقعدوا ، واقعدى" ، فيجب أن تكون هذه المثل مبنية
 على حذف النون ، إلا أنها إذا كانت معربة (١) (٢) ثبتت فيها النون بعد تلك
 الضمائر .

وليس المراد بحذف النون أنها كانت ثم نون ، ولكن المراد بذلك
 عدم [السكون] (٣) في هذه الصيغ ، ولا سبيل أن يجعل يناؤها على الحركات
 التي قبل الضمائر ؛ لأن ذلك الموضع هو محل الإعراب فيما أعرب منها ، نحو :
 "يفعلان وتفعلون وتفعلين" ، وأما قولك : "فعلت ، وفعلت ، وفعلت ، وفعلتم ،
 وفعلتن ، وفعلوا ، وفعلوا ، وفعلن" ، وما أشبه ذلك فهو أيضاً مبنى على حذف
 حرف بعد الضمير ، إلا أن هذا الحرف المحذوف من هذه الصيغ غير معيين ،

- (١) فى الاصل : معرفة ولعل صوابه ما أثبتناه .
 (٢) فى الاصل : ثبتتا ، والسياق يعطى ما أثبتناه .
 (٣) فى الاصل : عدم السكون ، والصحيح ما أثبتناه .

ويدل عليه أنها لو أعربت لم تعرب إلا بالحرف ؛ لأجل فصل الإعراب عن أخير
الفعل بالضمائر المرفوعة المتصلة بها، ولكن ذلك الحرف لا يعلم أي حرف،
كأن يكون مثل ما علمناه في المثال من الفعل المضارع ، نحو : "يغفلان ،
وتفعلون ، وتفعلين" ، ولا يخترنا أن نقول ؛ هو مبتدئ على عدم حرف غير معين ،
فهذا هو الأول في بناء هذه المثال / إذا اتصل بها الضمير على أصول
صنعة العربية، ولكن المتقدمين من النحويين لم يتعرضوا له ؛ فلذلك تنفر عنه
طباع بعض المتأخرين ؛ لأنهم ما ألغوه في كلام المتقدمين ، والدليل الذي
أوردته يسوق إليه ، وهو كون محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الإعراب
من الكلمة المعربة . انتهى ما نبهت إليه .

وقال أيضاً في أثناء كلامه (١) على بيت النابغة الذبياني : (٢)

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى أَنْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَإِنَّمِ الْقَتُودَ عَلَى عَيْرَانِهِ أَجِيدُ
وَيَجِيءُ "أَنْ" حَرْفَ عِلَّةٍ كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ ؛ "فَعَدَّ عَمَّا تَرَى" ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ
لَا ارْتِجَاعَ لَهُ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ - هُنَا "أَنْ" ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ ؛
"فَعَدَّ عَمَّا تَرَى" ، "وَعَدَّ" : فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَلَا يَكُونُ زَمَانُهُ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا ، "وَأَنْ" : مَوْضُوعَةٌ
لِلزَّمَانِ الْمَاضِي إِذَا كَانَتْ اسْمًا لِلزَّمَانِ ، فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهَا تَكُونُ حَرْفًا فَيَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ بُنْيَتٌ إِذَا كَانَتْ اسْمًا حَمَلًا لَهَا عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ
لَهَا فِي اللَّفْظِ .

قلت : ولا يلزم على تعليقه أن تخرج "أَنْ" عن مقتضاها ما أمكن
إبقاؤها على مقتضاها من أنها ظرف زمان لما مضى ، وذلك أن يكون قوله
لنفسه ؛ "عَدَّ عَمَّا تَرَى" من الحزن على تفتير الدار وخلوها من ساكنيها

(١) الضمير يعود على أبي القاسم المزياتي .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ٢٢ ، وانظر شرح

القوائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١٦١ / ٢ وأشعار الستة

الجاهليين اختيار الأعلام : ١٨٩ .

الذِينَ كُنْتَ تَأْتِسُ بِهِمْ أَنْ تَحَقَّقْتَ أَنْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ ، وَتَحَقَّقْ ذَلِكَ قَدْ تَقَرَّرَ
عِنْدَهُ قَبْلَ تَحْشِيرِهِ عَلَى خَلَاءِ الدَّارِ مِنَ أَحْبَابِهِ السَّاكِنِينَ فِيهَا ، وَسَلِّ هَمَكَ عَنْكَ
بِرُكُوبِ نَاقِيَةٍ وَصَفِّهَا مَا ذَكَرَهُ .

ويحتمل أن يكون قوله : " فَعَدَّ عَمَّا تَرَى " من كلام غيره مُسَلِّياً لسه

أيضاً وصبراً .

(١)

والكلام على " إذ " قد تَقَدَّمَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مَا بَيَّنَّنِي مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى

السُّكُونِ .

قال أبو القاسم : (و ليس في الأفعال شئٌ مبنئٌ على الضم ولا على

الكسْرِ) (٢) ، هَذَا الَّذِي قَالَهُ صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ : " مَدَّ ،
وَشُدَّ " فِي لُغَةٍ مِنْ أَدْنَمَ وَبَنَى عَلَى الضَّمِّ اتِّبَاعًا ، وَكَذَلِكَ يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ : " مَدَّ ،
وَشُدَّ " بِكسْرِ الدَّالِ ، فَيُقَالُ : هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى كسْرِ الدَّالِ .

والجواب عن هذا الاعتراض أن يُقَالُ : لَيْسَا مَبْنِيَيْنِ عَلَى الضَّمِّ ، وَلَا

عَلَى الْكسْرِ ، وَإِنَّمَا هُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى السُّكُونِ ، فَإِنَّمَا فَعْلًا أَمْرٌ ، وَفَعْلُ الْأَمْرِ
إِذَا كَانَ لِلْوَاجِدِ الْمَذْكُورِ الْمَخَاطِبِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ، نَحْوُ : " قَمَّ ، وَاقْعَدَ ،
وَإخْرَجَ " ، وَلَا يَتَحَرَّكُ إِذَا لَقِيَهِ سَاكِنٌ آخِرٌ بِحَرَكَةِ التَّفَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَحَرَكَةُ
التَّفَاءِ السَّاكِنِينَ لَيْسَتْ بِحَرَكَةِ إِعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ ، وَبِذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَرَكَةِ
إِعْرَابٍ ثَبُوتِهَا فِي الْعَرَبِ وَالْمَبْنِيِّ :

أَمَا ثَبُوتُهَا فِي الْعَرَبِ ، فَنَحْوُ : لَمْ يَقِمِ الرَّجُلُ ، فَلَوْ كَانَتْ حَرَكَةُ

إِعْرَابٍ لَمَا ثَبَتَتْ هَاهُنَا أَصْلًا ؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ هَاهُنَا إِنَّمَا هُوَ سُّكُونٌ .

وَأَمَا ثَبُوتُهَا فِي الْبِنَاءِ فَقَوْلُهُمْ : كَيْمَ الْمَالِ ؟ وَمِنْ الَّذِي جَاءَ ؟

يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَرَكَةِ إِعْرَابٍ وَلَا بِحَرَكَةِ بِنَاءٍ . قُلْنَا : فَقَوْلُكَ : " شُدَّ ،

وَمَدَّ ، وَشُدَّ ، وَمَدَّ " لَيْسَا مَبْنِيَيْنِ عَلَى ضِمٍّ وَلَا كسِيرٍ ، وَإِنَّمَا هُمَا مَبْنِيَانِ تَلَسَّى

السُّكُونِ ، كَنظَائِرِهِمَا مِنْ صِيغِ فَعْلِ الْأَمْرِ لِلْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْمَخَاطِبِ ، وَحُرُوكِ آخِرِهِ

(١) ينظر ص ٣٤٤ .

(٢) الجمل : ٢٦٤ .

٨٢/ب لا لتقاء الساكنين، وأدغم فيه / الساكن الأول ؛ لأنّ المدغم يجب تسكينه؛
لأنّه لا يدغم إلا ساكن في متحرك .

والثاني : يجب له السكون ؛ لأنّه آخر فعل الأمر فحرك الآخر لالتقاء
الساكنين ، وأدغم فيه الساكن الأول ، وحركه بعض العرب ^(١) بالضم اتباعاً
للضمة التي تلي قبله ، وحركه بعضهم بالفتح طلباً للتخفيف ، وبعضهم حركه
بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، فقد اندفع الاعتراض "بُعِدَ ، وشِدَّ" على
أنّ في الأفعال ما هو مبني على الضم وعلى الكسر ، ولم يتحقق فيها إلا البناء
على السكون والفتح .

قوله : (وأنما يكسر منها ما يكسر لالتقاء الساكنين أو للوصل بعد
الوقف في القوافي) ^(٢) ، الكسر فيها لالتقاء الساكنين بيقين ، نحو : اضرب القوم .
وأنما الوصل بعد الوقف في القوافي ، فيحتمل أمرين :

أحدهما : أن ين الكسر من لا يطلق القوافي ، فيقول ^(٣) :

* قَفَا نَبِيكَ مِنْ نِزْوَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

بسكون اللام ، وكقوله ^(٤) :

* لِمَنِ الدِّيَارُ غَشِيَتْهَا يَسْحَامٌ *

(١) السيرافي : أنما تصرفوا في ردّ بهذه الحركات الثلاث على مقدار تصرفه

في نفسه ، فضمه بعضهم لإتباع الضمة وكسره بعضهم لالتقاء
الساكنين على ما يجب في ذلك من الكسر لالتقاء الساكنين ، وفتحه
بعضهم فراراً إلى أخف الحركات عند التضعيف والضمة ؛ لأنّ ردّ ما خوذ
من ردّ يُرَدُّ وهو فعل متصرف فتصرفوا فيه بهذه الحركات على حسب
ذلك . شرح سيبويه ١/١٥٦ وانظر شرح الملوكي في التصريف ٤٥٤ .

(٢) الجمل : ٢٦٤ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس : ديوانه ٨ ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٤/٢٠٦ -

٢٠٧ ، والسبع الطوال ١٥ ، وسر الصناعة ٢/٥٠١ والقوائد المشهورات
الموسومة بالمعلقات ١/٣ ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم : ٢٩ .

(٤) لامرئ القيس ، ديوانه : ١١٤ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٤ ، وهو

مطلع قصيدة يجيب بها سبيع بن عوف بن مالك ، وعجزه :

* فَعَمَّائَتَيْنِ فَهَضْبُ نِيْ أَقْدَامِ *

وبالفتح كقوله: (١)

* أَقِيلَ اللَّوْمَ عَازِلَ وَالْعِتَابَا *

على رأي مَنْ أُنشِدَهُ بِالْأَلِيفِ ، وَكَذَلِكَ فِيمَا كَانَ مَضْمُونًا يَثْبُتُ الْوَاوُ ، وَيَحْرُكُ مَا قَبْلَهَا بِالضَّمِّ ، فَيَكُونُ تَحْرِيكُ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلِيَّةِ يُوَضِّعُ حَرْفَ الْعِلِيَّةِ بِالْحَرْفِ السَّاكِنِ ، فَإِنَّهُ وَصَلَهُ بِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُوقِفًا عَلَى السَّكُونِ فِي لُغَةٍ مَنْ لَا يُطْلَقُ ، هَذَا تَأْوِيلُ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ فِي هَذَا الْكَلَامِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِالْوَقْفِ الْوَقْفَ الْمَشْهُورَ ، نَحْوُ : تَشْدِيدِهِمْ

الْآخِرَ لِلْوَقْفِ ثُمَّ وَصَلَهُ بِحَرْفٍ يَلْقَى سَاكِنًا بَعْدَ التَّشْدِيدِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (٢)

* يَبَارِزُ وَجَنَاءَ أَوْعَيْهَلَّ *

* مِثْلُ الْخَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا *

ومثله قوله: (٣)

(*) هذا هو الأسر الثاني المحتمل للوصل بعد الوقف في القرافي ،

وقد ذكر المؤلف أحد الأمرين في الصفحة السابقة.

(١) الشاهد لجبرير وهو في ديوانه : ٨١٣ وهو من شواهد سيويسه

في الكتاب ٤/٢٠٥-٢٠٨ ، والنوادر لأبي زيد : ٣٨٧ ، والمقتضب

١/٢٤٠ ، وسر الصناعة ٢/٤٧١-٤٧٩ ، وشرح شواهد الشافية

٢٢٦-٢٤٢ ، وشواهد الكشاف ٤/٣٣٩ ، وأوضح المسالك ١/١٤١ ،

والخزانة ١/٦٩-٣٣٨ وعجزه :

* وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا *

ورواية الديوان بالالف .

(٢) الشاهد من رجز لمنظور بن مُرثد الأسد ، وهو من شواهد سيويسه

في الكتاب ٤/١٧٠ وقيل لرجل من بني أسد ، وهو في النوادر لأبي

زيد ٢٤٨ ، والمحتسب لابن جني ١/٧٢-١٣٧ ، وسر الصناعة ١/١٦١-

٤١٧ والمنصف ١/١١ ، والانصاف ٢/٧٨٠ والضرائر لابن عصفور:

٣٢-٥١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦-٢٤٨-٢٥٠ واللسان (عهل)

وصدره :

نَسَلٌ وَجَدَ الْهَائِمِ الْمَغْتَسَلُ يَبَارِزُ وَجَنَاءَ أَوْعَيْهَلَّ

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

(٣) تخريجه في ص ٥٩٠ و ٥٧٩

لأنه بتشديد الآخر يُريد الوقف عليه ؛ لأنَّ ذلك التشديد لا يكون إلا في الوقف ، ثمَّ وصله بالالف أو بالياء على نحو ما تقدم ، فَحَرَكَ الحرفَ المشدَّدَ الذي نَوَى الوقفَ عليه بالفتحة أو بالكسرة ، فهو أيضاً تحريكٌ للوصل ، أي ؛ لوصول الحرف بالياء أو بالالف بعد الوقف ، أي ؛ من بعد نيَّة الوقف ؛ لأنه لما شدَّده فقد نَوَى الوقفَ عليه ، وهذا تأويلُ الأستاذ أبي الحسن ابن خروف - رحمه الله - ، والاولُ تأويلُ الأستاذ أبي عليِّ الرندي (١) - رحمه الله - ولفظُ أبي القاسم صالحٌ لكلاً التاويلين ؛ لأنَّ في كلاً الحالين تحريكُ الوصل بعد الوقف في القوافي .

وقوله : (لأنَّ الجزمَ خاصٌ للأفعال ، كما أنَّ الجرَّ خاصٌ للأسماء) ، إلى قوله : (حَرَكَهُ بحركةٍ نظيره) (٢) ، هذا الكلامُ هو تعليلُ التحريكِ لالتقاء الساكنين لما كان أصله أن يكون بالكسر ، ومعناه أن يقول إنما كان التحريكُ لالتقاء الساكنين بالكسر هو الأصل ؛ لأنَّ الكسر مثلُ الخفيض ، وإن كان من غير تأمِل ، والأفعالُ يدخلها الجزمُ ، والجزمُ في الأفعالِ مقابلُ للجرِّ في الأسماء ، وهو معنى قولك : نظيرُ الجرِّ في الأسماء ، ومقابلتهُ له وسناظرتهُ كونهُ مختصاً بالأفعال ، كما أنَّ الجرَّ مُختصٌ بالأسماء ، فلما اضطرَّ إلى تحريكِ الساكنِ المجزومِ حَرَكَهُ بحركةٍ ما هو مُختصٌّ كاختصاصه ؛ لأنَّ الجرَّ اختصَّ / بجنسٍ ١/٨٣ من الكلمِ وهو الاسمُ ، والجزمُ اختصَّ بجنسٍ من الكلمِ وهو الفعلُ ، فهو أنسبُ له من الضمةِ والفتحةِ ؛ لأنَّ الضمةَ والفتحةَ لا يختصانِ بالإسمِ ولا بالفعلِ ، وهذا تعليلٌ جيِّدٌ ، ويحتملُ تباينَ علي السكونِ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ بالتحريكِ لالتقاء الساكنين على تحريكِ المجزومِ ، وقد علَّله بعضُ النحويين بأن قالَ ؛

(١) هو أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون الأستاذ النحوي أخذ عن السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي وهو من مقرئ كتاب سيبويه .

انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٤٥٣/٢/٥ ، وبغية الوعاة ٢٢٠/٢ وفتح الطيب ١٧٨/٤ .

(٢) الجمل : ٢٦٥ . وتكملته : فإذا احتيجَ إلى تحريكِ المجزومِ حَرَكَهُ بحركةٍ نظيره .

حَرَكَ الفِعْلُ المَجْزُومُ أَوْ المَبْنِيُّ عَلَى السُّكُونِ بِالكَبِيرِ ، وَكَانَ أَصْلُهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الكَسْرَةَ حَرَكَةٌ لَا تَكُونُ فِي الفِعْلِ إِعْرَابًا فَلَوْ حُرِّكَ بِالفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ لَاتَّبَعَتْ ذَلِكَ التَّحْرِيكُ بِتَحْرِيكِ الإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ وَالْفَتْحَةَ تَكُونُ إِعْرَابًا فِي الفِعْلِ ، فَلَوْ كَانَ التَّحْرِيكُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِالضَّمِّ أَوْ بِالفَتْحِ لَكَانَ يَلْتَبَسُ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ ، وَهُوَ أَيْضًا تَعْلِيلٌ جَيِّدٌ مُنَاسِبٌ .

وَحَرَكَ المَبْنِيُّ عَلَى السُّكُونِ فِي الأَسْمَاءِ بِالكَبِيرِ حَمَلًا عَلَى الفِعْلِ ، لِأَنَّ السُّكُونَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الفِعْلِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ : حَرَكَ السَّاكِنُ بِالكَبِيرِ فِي الأَسْمَاءِ لِأَنَّ الكَسْرَ لَا يَكُونُ إِعْرَابًا فِي الأَسْمَاءِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ التَّنْوِينُ ، أَوْ الأَلْفَ ، وَاللَّامَ ، أَوْ الإِضَافَةَ ، وَمَا حُرِّكَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مِنْ المَبْنِيَّاتِ عَلَى السُّكُونِ فِي الأَسْمَاءِ لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ وَلَا إِضَافَةٌ وَلَا تَنْوِينٌ ، فَارْتَفَعَ بِهِ الإِلْبَاسُ بَيْنَ كَسْرَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِكَسْرَةِ الإِعْرَابِ .

قوله آخر الباب : (فهذه جملة المعرب والمبني لم يشذ منها شيء)^(١) ، يُظْهِرُ مِنْ هَذَا الكَلِمِ أَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ مُعْرَبًا وَلَا مَبْنِيًّا إِلَّا ذَكَرَهُ .
قُلْتُ : أَمَا المَعْرَبَاتُ فَقَدْ ذَكَرَهَا جَمِيعَهَا ، وَلَمْ يَشْذَ عَنِ كَلِمَةٍ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَأَمَا المَبْنِيَّاتُ فَقَدْ نَقَصَهُ أَشْيَاءٌ مِنْهَا وَلَمْ يَسْتَوْفِهَا كُلَّهَا ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ ذَكَرَ عِلَّةَ بِنَاءِ المَبْنِيِّ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الكَلِمِ ، فَجَعَلَ عِلَّةَ بِنَاءِ الأَفْعَالِ كَوْنَهَا لَا تَعْتَوِرُ^(٢) تَلْمِيحًا السَّعَانِيَّ الَّتِي بَيَّنَّ بِالإِعْرَابِ أَصْلَهَا ، وَجَعَلَ بِنَاءً مَا لَيْسَ أَصْلُهُ البِنَاءُ وَهِيَ الأَسْمَاءُ مُضَارَعَتَهَا لِلحُرُوفِ ، وَهَذَا مِنَ السَّعُولَانِ كَلِمَتَانِ لِلبِنَاءِ عِنْدَهُ ، وَإِذَا ذَكَرَ كَلِمَةَ الجَنَسِ فَقَدْ ذَكَرَهُ كُلَّهُ ؛ لِأَنَّ تَابِئَهُ لَكَ مِنَ المَثَلِ المَذْكُورَةِ تَجَدُّدٌ فِي كُلِّ مَا يُمِثِلُهُ ، فَهَذَا الإِعْتِبَارُ لَمْ يَتْرِكْ مِنْ المَعْرَبَاتِ وَلَا مِنَ المَبْنِيَّاتِ شَيْئًا فَيَحْتَمِلُ كَلَامُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ .

وَأَمَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الجُزْئِيَّاتِ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِهَا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ فِي كَلِمَةٍ إِلَى الجُزْئِيَّاتِ ؛ لِأَنَّ جُزْئِيَّاتِ كُلِّ بَابٍ لَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ .

(١) الجمل : ٢٦٥ .

(٢) فِي اللِّسَانِ (عور) اعْتَوَرُوا الشَّيْءَ وَتَعَوَّرُوهُ ، وَتَعَاوَرُوهُ تَدَاوَلُوهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ قَالَ الجَوْهَرِيُّ : إِنَّمَا ظَهَرَتْ الوَاوُ فِي اعْتَوَرُوا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى تَعَاوَرُوا فَبُنِيَ عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي تَجَاوَرُوا ، وَفِي الحَدِيثِ يَتَعَاوَرُونَ عَلَى مَبْنَرِي أَيَّ يَخْتَلِفُونَ وَيَتَنَاوَبُونَ .

بابُ المَخاطِبَةِ

المخاطبةُ اعتمادُك على من تحدُّثُه يخطِّبُكَ ، وإقبالُك عليه دون غيره ،
وتختلفُ طرائقُها بحسبِ اختلافِ أحوالِ المُخاطِبِينَ مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ
والتذكيرِ والتأنيثِ .

فموضوعُ البابِ لوصفِ كيفيةِ المُخاطِبَةِ، وتبيينِ وجوهها بالتعريضِ ،
واختلافِ ألفاظِ أسماءِ الإشارةِ وحُرُوفِ الخِطابِ بحسبِ اختلافِ معانيِ المسئولينِ
والمسئولِ عنهم مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ ، واختلافِ
الجوابِ بحسبِ اختلافِ الحُكْمِ لموضعِ اسمِ المسئولِ وأدواتِ السُّؤالِ ، والإعلامِ

بما في حرفِ الخِطابِ من اختلافِ اللَّغَةِ ، / وأنَّ إحدى اللغتينِ أُقيسَ مِنَ
الأخرى ، وأنه لا موضعَ لأدواتِ الخِطابِ مِنَ الإعرابِ لحرفيتها ، فهذا الذي
وُضِعَ لَهُ البَابُ معَ الأمثلةِ الموضوعَةِ للبيانِ ، فكانَ حَقُّهُ أنْ يَقُولَ في الترجمةِ :
بابُ المَخاطِبَةِ والإشارةُ ؛ لأنَّ البَابَ مشتركٌ بينَ تبيينِ حُكْمِ المَخاطِبَةِ والإشارةِ ،
وليسَ يُختصُّ بتبيينِ المَخاطِبَةِ ، ألا تراه يقولُ : (اجعَلْ أولَ كَلِمَتِكَ لِمَنْ
تسألُ عنه وأخِرَهُ لِمَنْ تُخاطِبُهُ) (١) . ثم مضى البَابُ كُلُّهُ على بيانِ اسمِ الإشارةِ ،
والمَخاطِبَةِ ، وأرانَ بقوله : (أولَ كَلِمَتِكَ) اسمَ الإشارةِ ، وبقوله : (أخِرَهُ)
حرفَ الخِطابِ ؛ لأنَّ أولَ كَلِمَتِكَ أنتا هو اسمُ الاستفهامِ ولا يختلفُ ، وإنما
يختلفُ ما بعده من أسماءِ الإشارةِ وحرفِ الخِطابِ .

وفي البَابِ غيرُ ما ذكرنا من أحكامِ كافِ الخِطابِ ، وأراه تركهُ لِقلبيهِ
في الاستعمالِ ، أو على عانتِهِ في الإفعالِ . انتهتِ الطريقةُ الكليةُ .

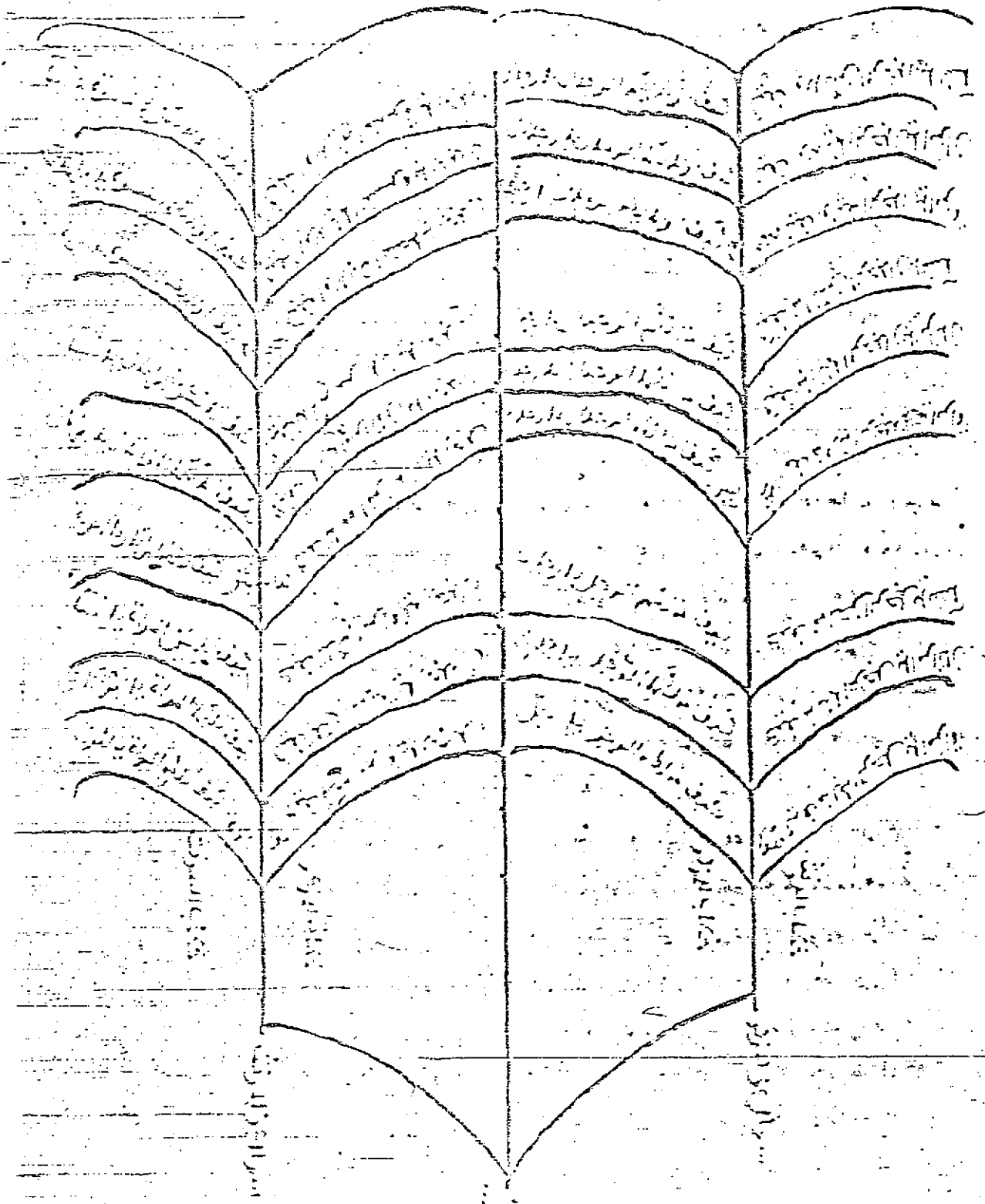
ثم تزيد إن شئتَ عليهما فتقولُ : المَخاطِبَةُ سُؤالُكَ مَنْ تُخاطِبُهُ
عَنْ مَنْ لا تُخاطِبُهُ ، ويكونُ المسئولُ عنه مُشاراً إليه ، كقولِكَ : كيفَ ذلكَ الرَّجُلُ
يا رجُلُ ؟ وقد تَضَمَّنَ هذا البَابُ أدواتِ السُّؤالِ ، وهي : " كيفَ " وما جرى
سجراها .

وَأَدْوَاتِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَأَدْوَاتِ السُّؤَالِ أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَأَدْوَاتِ
الْمَسْئُولِ عَنْهُ وَهِيَ : "ذَا ، ذَانِ ، أَوْلَاءِ ، تَا ، تَانِ ، أَوْلَاءِ" .
وَأَدْوَاتِ الْمَسْئُولِ : كَ ، كِ ، كَمَا ، كُمْ ، كُنَّ .
فَإِذَا أُرِدَّتْ بِنَاءِ هَذَا الْبَابِ لِمَنْ يَرُومُ فَهَيْمَهُ ؛ فَقُلْ لَهُ ؛ اجْعَلْ أَوَّلَ كَلِمَاتِكَ
أَدْوَاتِ السُّؤَالِ ، ثُمَّ أَدْوَاتِ الْمَسْئُولِ عَنْهُمْ ، ثُمَّ أَدْوَاتِ الْمَسْئُولِ ، وَرَتَّبْتُ
هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْأَهْمِ فِالْأَهْمِ ، وَمِثَالِهَا : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ ؟
وَمَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ مَنْحَصَرَةٌ ، وَهِيَ سِتُّ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً ، وَأَصُولُهَا سِتَّةٌ وَهُمْ
الْمَسْئُولُونَ ، وَالْمَسْئُولُ عَنْهُمْ ، وَهُمْ : رَجُلٌ ، رَجُلَانِ ، رِجَالٌ ، امْرَأَةٌ ، امْرَأَتَانِ
نِسَاءً ، فَتَبْسُطُ هَذِهِ السِّتَّةَ فِي سَطْرٍ ، ثُمَّ تَجْعَلُ فَوْقَ الْأَوَّلِ مِنْهَا مِثْلَهُ وَتَسْأَلُهُ
عَنْ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي السَّطْرِ الْأَسْفَلِ ، وَهُمْ السِّتَّةُ وَاحِدًا وَاحِدًا ، ثُمَّ
تَجْعَلُ فَوْقَ الثَّانِي مِثْلَهُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلْتَ بِالَّذِينَ قَبْلَهُ كَذَا لِيَكُنْ حَقَّتْ
تَسْتَوْفِي بِالْجَعْلِ مِثْلَ مَا فِي السَّطْرِ الْأَسْفَلِ فَإِذَا أَنْكَ حَصَرْتَ جَمِيعَ مَسَائِلِ
الْبَابِ ، وَإِذَا كَمَّلَ سُؤَالَ اسْمِ سَطْرٍ مِنَ السَّطْرِ الْأَعْلَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْ الْأَسْمَاءِ
السَّطْرِ الْأَسْفَلِ بِجَوَابِهِ جَعَلْتَ أَمَارَةً ذَلِكَ نَقْطَةً عَلَى الْأَعْلَى وَنَقْطَةً عَلَى الْأَسْفَلِ
فَيَكْمَلُ السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ ، وَيَكْمَلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ سِتَّةً .

شجرة المخاطبين

٨٤/١

سؤال عن المؤنث		سؤال عن المذكر	
خطاب للمؤنث	خطاب للمذكر	خطاب للمؤنث	خطاب للمذكر
للواحد		للواحد	
كيف تلك المرأة يا امرأة؟	كيف تلك المرأة يا رجل؟	كيف ذلك الرجل يا امرأة؟	كيف ذلك الرجل يا رجل؟
كيف تلك المرأة يا امرأة؟	كيف تلك المرأة يا رجلان؟	كيف ذلك الرجل يا امرأة؟	كيف ذلك الرجل يا رجلان؟
كيف تلك المرأة يا امرأة؟	كيف تلك المرأة يا رجالاً؟	كيف ذلك الرجل يا امرأة؟	كيف ذلك الرجل يا رجالاً؟
للثنتين		للثنتين	
كيف تانك المرأة يا امرأة؟	كيف تانك المرأة يا رجل؟	كيف تانك الرجلان يا امرأة؟	كيف تانك الرجلان يا رجل؟
كيف تانك المرأة يا امرأة؟	كيف تانك المرأة يا رجلان؟	كيف تانك الرجلان يا امرأة؟	كيف تانك الرجلان يا رجلان؟
كيف تانك المرأة يا امرأة؟	كيف تانك المرأة يا رجالاً؟	كيف تانك الرجلان يا امرأة؟	كيف تانك الرجلان يا رجالاً؟
للجميع		للجميع	
كيف أولئك النسوة يا امرأة؟	كيف أولئك النساء يا رجل؟	كيف أولئك الرجال يا امرأة؟	كيف أولئك الرجال يا رجل؟
كيف أولئك النسوة يا امرأة؟	كيف أولئك النسوة يا رجلان؟	كيف أولئك الرجال يا امرأة؟	كيف أولئك الرجال يا رجلان؟
كيف أولئك النسوة يا امرأة؟	كيف أولئك النسوة يا رجالاً؟	كيف أولئك الرجال يا امرأة؟	كيف أولئك الرجال يا رجالاً؟



شجرة المخاطيين كما وردت في المخطوط بالصفحة ٨٤/ب

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمَخَاطِبَةَ مَصْدَرٌ خَاطَبٌ يُخَاطَبُ مَخَاطِبَةً ، كَمَا تَقُولُ :
قَاتَلَ يِقَاتِلُ مَقَاتِلَةً ، وَالْمَخَاطِبَةُ تَكُونُ بِالْأَمْرِ ، نَحْوُ : قَمَّ ، وَاقْعُدْ ، وَتَكُونُ
بِالنَّهْيِ ، نَحْوُ : لَا تَقُمْ وَلَا تَقْعُدْ ، وَتَكُونُ بِالِاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : أَتَقُومُ ؟
وَهَلْ تَقْعُدُ ؟ ، وَتَكُونُ بِالْخَبَرِ ، نَحْوُ : فَعَلْتَ كَذَا ، وَصَنَعْتَ كَذَا .

وَهَذَا الْبَابُ الَّذِي تَرْجَمُهُ النُّحُوْيُونَ بِالْمَخَاطِبَةِ أَقْصَرُ مِنْ عُمُومِ اسْمِ

الْمَخَاطِبَةِ ، إِنْ رُأِدَتْ بِبَعْضِ الْمَخَاطِبَةِ وَهُوَ الْخِطَابُ بِالِاسْتِفْهَامِ بِكَيْفٍ

عَنِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مُتَّصِلًا بِكَاثِرِ الْخِطَابِ ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي قَصَدَ فِي هَذَا
الْبَابِ ، وَفِيهِ وَضَعُ سَأَلِهِ .

وَكَيْفَ ؟ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ سُؤَالٌ

عَنْ حَالٍ ، وَهِيَ تَكُونُ تَارَةً بِهَيْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَالصِّفَةُ الَّتِي هِيَ حَالُ الْمَسْئُولِ

عَنْهُ ، وَتَقْدَرُ أَيْضًا بِأَيِّ مَجْرُورَةٍ ، فَمِثَالُ التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ : إِذَا قُلْتَ : كَيْفَ

زَيْدٌ أَصْحَبٌ ، أَمْ سَقِيمٌ ، أَمْ فَرِحَ ، أَمْ حَزِينٌ ؟ أَلَيْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ

الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَتَّصَفَ بِهَا الْمَسْئُولُ عَنْهُ فِي حَالِ السُّؤَالِ .

وَمِثَالُ التَّقْدِيرِ الثَّانِي : عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ زَيْدٌ ؟ ، فَالْجَوَابُ عَنِ

الْأَوَّلِ : يَقُولُ صَحِيحٌ ، أَوْ سَقِيمٌ ، أَوْ فَرِحَ ، أَوْ حَزِينٌ ، عَلَى حَسَبِ مَا ثَبَتَتْ

عِنْدَ السُّؤَالِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى حَدِّ السُّؤَالِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْئُولُ

عَنْهُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً كَانَ الْجَوَابُ كَذَلِكَ ، فَقَوْلُكَ : سَقِيمٌ أَوْ نَحْوَهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ :

هُوَ سَقِيمٌ ، أَوْ هُوَ صَحِيحٌ ، فَجَعَلْتَ جَوَابَكَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، كَمَا كَانَ السُّؤَالُ

كَذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ وَإِذَا قُلْتَ : كَيْفَ رَأَيْتَ زَيْدًا : سَقِيمًا ،

أَوْ صَحِيحًا ؟ فَيَكُونُ قَوْلُكَ : سَقِيمًا ، أَوْ صَحِيحًا مَفْعُولًا ثَانِيًا ، أَوْ حَالًا إِذَا كَانَتْ

الرُّؤْيَةُ بَصِيرَةً ، فَكَانَكَ قُلْتَ : رَأَيْتَهُ سَقِيمًا ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْجَوَابِيَّةُ فِعْلِيَّةً ، كَمَا

كَانَ السُّؤَالُ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا جَوَابُهَا عَلَى تَقْدِيرِهَا بِأَيِّ مَجْرُورَةٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ

يَكُونَ الْجَوَابُ الْأَمْرُورًا ، وَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَكَ الْقَائِلُ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ وَتَلَاخِظُ فِيهِ

التَّقْدِيرَ عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ ؟ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَجِيبَهُ بِأَنْ تَقُولَ : عَلَى عَافِيَةٍ أَوْ عَلَى

حَالٍ ضَعِيفَةٍ ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ ، كَأَنَّكَ

قُلْتَ : هُوَ عَلَى حَالٍ كَذَا ، فَيَكُونُ الْجَوَابُ مُطَابِقًا لِهَذَا السُّؤَالِ فِي كَوْنِهِ جُمْلَةً

اسْمِيَّةً .

وإن كَانَ السُّؤَالُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً ، كقولك : كيف رأيت زيداً ؟ كَانَ ذَلِكَ
المجرورُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِرَأَيْتَ ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ إِنْ كَانَتِ
الرُّؤْيَةُ بَصْرِيَّةً لَا قَلْبِيَّةً ، وَتَقْسِيمٌ عَلَى هَذَا .

فَإِنْ قَالُ قَائِلٌ : مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ
أَنَّ كَيْفَ مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ ، وَلَمْ لَا تَجْعَلُوهَا حَرْفًا مِثْلَ الْهَمْزَةِ وَهَلْ ؟ قِيلَ :

الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنَّ الْكَلَامَ يَسْتَقِلُّ بِهَا مَعَ الْاسْمِ الْوَاحِدِ ، وَذَلِكَ
إِذَا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ الْهَمْزَةِ أَوْ هَلْ لَمْ يَسْتَقِلُّ بِهَا كَلَامٌ .

وَدَلِيلٌ آخَرٌ أَنَّهَا تَجَابُ بِالْأَسْمَاءِ إِذَا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَيَقَالُ لَكَ :

صَحِيحٌ أَوْ سَقِيمٌ ، وَلَا يُجَابُ بِالْإِسْمِ إِلَّا الْإِسْمُ ، فَهَذَا الْكَلَامُ فِي كَيْفَ .

وَأَمَّا " ذَا " فَهِيَ اسْمٌ إِشَارَةٌ وَالْكَافُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ حَرْفٌ خِطَابٍ فِي

هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَجُمْلَةٌ مَسْأَلٌ هَذَا الْبَابِ سِتُّ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ

٨٥/أ

الإِشَارَةِ يَكُونُ مَذْكَرًا وَمَوْثَنًا ، / وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ قِسْمِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثَنِ

يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مُفْرَدٍ ، وَشَقِيٍّ ، وَجَمْعٍ ، فَتَأْخُذُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ

الْأَقْسَامِ السِّتَّةِ وَتَجْعَلُ الْأَقْسَامَ السِّتَةَ الْآخَرَى فَتَكُونُ مَسْأَلُهُ سِتَّةٌ فِي سِتَّةِ مِئَتَيْنِ

ضَرْبِ الْعَدِيدِ ، فَتَنْفَصِلُ مِنْهَا سِتُّ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً .

وَبَيَّانُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ : هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّارِ إِلَى هُوَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ

مُفْرَدًا مَذْكَرًا ، ثُمَّ تَأْتِي بِأَنْوَاعِ الْخِطَابِ السِّتَةِ فَتَقُولُ : كَيْفَ ذَلِكَ ؟ وَكَيْفَ

ذَلِكَ ؟ وَكَيْفَ ذَا الْكَمِّ ؟ تَفْرُدُ الْخِطَابَ الْمَذْكَرَ ثُمَّ تُثَنِّيهِ ، ثُمَّ تَجْمَعُهُ ،

ثُمَّ تَأْتِي بِخِطَابِ الْمَوْثَنِ أَيْضًا فَتَقُولُ : كَيْفَ ذَلِكَ ؟ بِخِطَابِ الْمَوْثَنِ ، وَكَيْفَ

ذَلِكَ ؟ وَكَيْفَ ذَا الْكُنِّ ؟ فَهَذِهِ سِتُّ مَسْأَلٍ مَعَ أَفْرَادِ الْمَذْكَرِ الشَّارِ إِلَى ،

وَتَأْتِي بِأَنْوَاعِ الْخِطَابِ السِّتَةِ ، فَتَقُولُ : كَيْفَ ذَاكَ ؟ وَكَيْفَ ذَاكَمَا ؟ ، وَكَيْفَ

ذَانِكُمْ ، وَكَيْفَ ذَانِكِ لِخِطَابِ الْمَوْثَنِ ؟ ، وَكَيْفَ ذَانِكَمَا ؟ وَكَيْفَ ذَانِكُنَّ ؟ ،

فَهَذِهِ سِتُّ مَسْأَلٍ إِلَى السِّتَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَتَجْعَلُ مِنْ ذَلِكَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً ،^(٢)

ثُمَّ تَأْتِي بِالشَّارِ إِلَى جَمِيعًا لِلْمَذْكَرِ ، وَتَأْتِي بِأَنْوَاعِ الْخِطَابِ السِّتَةِ فَتَقُولُ : كَيْفَ

أَوْلَيْكَ ؟ وَكَيْفَ أَوْلَيْكَمَا ؟ وَكَيْفَ أَوْلَيْكُمْ ؟ وَكَيْفَ أَوْلَيْكِ ؟ لِخِطَابِ

الْمَوْثَنِ ، وَكَيْفَ أَوْلَيْكَمَا ؟ وَكَيْفَ أَوْلَيْكُنَّ ؟ ، فَهَذِهِ سِتُّ مَسْأَلٍ إِلَى اثْنَتَيْ

(١) أَيْ مَعَ ثَنِّيَةِ الْمَذْكَرِ الشَّارِ إِلَى .

(٢) فِي الْأَصْلِ : اثْنَتَا ، وَالصَّوَابُ مَا أُبَيَّنَّا .

عشرة مسألة ، فتجعل من ذلك ثمانين عشرة مسألة ، ثم تأتي بالمشار إليه
مفرداً ومثنىً (١) وتأتي معه بأنواع الخطاب الستة فتقول : كيف تانك ؟ وكيف
تانكاً ؟ وكيف تانكم ؟ وكيف تانك ؟ لخطاب المؤنث ، وكيف تانكاً ؟
وكيف تانكن ؟ ، فهذه ست مسائل إلى أربع وعشرين مسألة ، فيحصل من
ذلك ثلاثون مسألة ، ثم تجمع المشار إليه المؤنث ، وتأتي بأنواع الخطاب
الستة فتقول : كيف أولئك ؟ وكيف أولئكاً ؟ وكيف أولئككم ؟ وكيف
أولئك ؟ لخطاب المؤنث ، وكيف أولئكاً ؟ وكيف أولئككن ؟ فهذه
ست مسائل ، وبها كملت المسائل الست والثلاثون مسألة ، وهي التي ذكر أبو
القاسم - رحمه الله - ولم يترك منها إلا ما كان سهلاً ومثلت هذه المسائل
بغير نعت المشار إليه وبغير إلحاق هاء التثنية لاسم الإشارة لإيجازاً واختصاراً ،
فتفعل ذلك إن شئت ، فيجوز أن تقول : كيف ذلك الرجل ؟ ، وكيف هذا
الرجل ؟ وكيف ذا ؟ وكيف ذه ؟ وكيف ذهي ؟ وإن شئت أن
تصرف ، فتقول : كيف ذي المرأة ؟ وكيف هذه المرأة ؟ وكيف تلك المرأة ؟
وقد ذكر ذلك كله الأستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - في شرح الجمل .
ألفاظ الكتاب :

قوله : (إذا خاطبت فاجعل أول كلامك لمن تسأل عنه ، وآخره لمن
تخاطبه ، فتقول إذا سألت رجلاً عن رجل : كيف ذلك الرجل يا رجل ؟) (٢) ،
اعلم أن مبدأ الكلام «كيف» ، وآخره «يا رجل» ، فأما «كيف» فليست واقعة
على المسئول عنه ، وإنما هي واقعة على السؤال والعال المسئول عنها ، وأما
مرادف المسئول عنه فهو اسم الإشارة وليس هي في أول الكلام ، يدلك على
ذلك قوله : لمن تسأل / عنه ، وليس هذا أول الكلام .

فالجواب أن يقال : يحتمل هذا الإطلاق أمرين : أحدهما :

أن يريد بالكلام ذلك ويتوسع فيه ؛ لأنه ليس بكلام على الحقيقة ، والنحويون

(١) في هذا الموضع سقط حيث لم يذكر المؤلف أمثلة المشار إليه مفرداً ومثنىً
مع أنواع الخطاب الستة وتبعاً لكيفية تعبيره يكون السقط كما يلي :
"سؤناً وتأتي بأنواع الخطاب الستة فتقول : كيف تانك ؟ وكيف تانكاً ؟
وكيف تانكم ؟ وكيف تانك ؟ وكيف تانكاً ؟ وكيف تانكن ؟ فهذه ست مسائل
إلى ثمانين عشرة مسألة فيحصل من ذلك أربع وعشرون مسألة " .

يتوسعون في اصطلاحهم ، فيطلقونه على ما ليس بكلام ، وأول ذلك " ذَا " وهو
المسئول عنه ، وآخِرُهُ الكَافُ وهي ضميرٌ من تَخاطِبُهُ .

والاحتمال الآخر أن يكون أطلق أول الكلام على " كيف " وجعلها

لمن تسأل عنه على طريق التوسيع ؛ لأجل كونها سؤالا عن حاله ،

وقوله : (وآخِرُهُ لمن تَخاطِبُهُ) ، يريد بذلك يا رجل .

قوله : (واللام زائدة للتوكيد ^(١)) ، اعلم أن " ذَا " للمشار إليه القريب

[وَذَاكَ] ^(٢) لمن هو أبعد ، وذلك للمشار إليه الذي هو في أقصى البعد ،

فاللّام إذا إنّما هي دالة على بعد المشار إليه أقصى البعد ، فإطلاقه عليها

تأكيداً لا معنى له ؛ لأنّها دلّت على ما لم تدلّ عليه ذاك " وَلَا " ذَا " من كثرة

البعد ، ووجه إطلاقه أنه لَمَّا كَانَ فيه بعداً ما وجأت اللّام فدلّت على زيادة

ذلك البعد ، فدلّولها إنّما هو من جنس البعد ، صارت لذلك كأنّها تأكيدٌ

للبعد ، فهذا وجه تجوز في كونه أطلق عليه تأكيداً ، ولو كان مدلولها

غير البعد لم يكن لإطلاق التأكيد عليها وجه لا حقيقة ولا مجازاً ، وقال

بعض النحويين : الكاف واللام لتراخي المشار إليه ، والكاف للخطاب .

قوله : (ولا موضع لها من الإعراب ^(٣)) ، يريد كَافَ الخطاب ،

فهي إذا حرفٌ دالٌّ على الخطاب وليست باسم ، إذ لو كانت اسماً لكان

لها موضع من الإعراب كسائر الأسماء ، وكذلك تثنيته وجمعها مذكورة ومؤنثة

لا موضع لها من الإعراب ، فإن قيل : ما الدليل على أن الكاف وتثنيتهما

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) في الأصل : وذلك ، وهو تصحيفٌ صوابه ما أثبتناه . وانظر

التصريح على التوضيح ١٢٩/١ قال : وما ذهب إليه من أن اسم

الإشارة له مرتبتان قريبي وبعدي لا غير ، تبع فيه الناظم وخالفه

في شرح اللحية فقال : والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها

أوبعدها ، فللمقرّب المذكّر " ذَا " للقريب ، وذلك للمتوسط ، وذلك

للبعيد . وانظر شرح ألفية ابن معطي ٧١٦/١ - ٧١٨ .

(٣) الجمل : ٢٦٦ .

وجمعتهما لا موضع لهما من الإعراب ؟ قيل : إعراب الأسماء رفعٌ ونصبٌ
وخفضٌ ، فهذه الكاف ليست من الضمائر المرفوعة ، لا منفضة ولا متصلة ،
ولا يمكن أن تكون منصوبة ، فإن المنصوبات محصورة فليست بمصدر ؛ لأن
المراد بها خطاب شخص ، ولا بمفعول به ؛ لأنه ليس هناك فعل يقع عليه ،
ولا شيء يتنصب المفعول به ، ولا ظرف زمان ، ولا ظرف مكان ؛ لأنها ليست
بواقعة على زمان ولا مكان ، ولا هي مفعول من أجله ؛ لأنها ليست عذراً عن
شئ ولا مفعول معه ؛ لأن من شرط المفعول معه أن يكون صاحبا للواو ،
وإذا كان ضميراً كان ضميراً منفصلاً ، كما قال الشاعر :^(١)

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحِرَانَ لَمْ يُفِقْ عَيْنَ الْمَاءِ إِذْ لَأَقَاهُ حَتَّى تَقْدَرَا

وليست بحال ؛ لأن الأحوال لا تكون مضمرةً وليس فيها شروط الحال ، ولا
هي تمييزٌ ؛ لأن التمييز من شرطه أن يكون ظاهراً نكرةً ، ولا استثناءً لعدم
أداة الاستثناء ، وليست من المنصوبات في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ؛
لأنه ليس هناك صفة مشبهة باسم الفاعل فتنبص على التثنية بالمفعول به ،
فقد بطل أن تكون من نوع من أنواع المنصوبات .

وليست من المخفوضات ؛ لأن الخفض يكون بثلاثة وجوه : إضافة

اسم / إلى اسم ، أو بحرفٍ خفضٍ ، أو بالتبعية ، فلا تكون من القسم الأول ؛
لأنه لم يتصل بها إلا " ذَا " الذي هو اسم المثار اليه ، وهو معرفة ،
والمعرفة لاتضاف ، وليس قبلها حرفٌ خفضٍ يخفضها ، فبطل أن تكون من
القسم الأول والثاني ، وبطل أن تكون من القسم الثالث ، إذ ليس قبلها ما يكون

(١) في الاصل : ضمير ، والسياق يحطى ما أثبتناه .

(٢) الشاهد لكعب بن جعيل وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٢٩٨/١

في باب ما يظهر فيه الفعل وينصب فيه الاسم ، والشاهد فيه نصب إياها
بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النائية عن " مع " وروى البيت :

* وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحِرَانَ لَمْ يُفِقْ *

وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٦٦ والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ .

وشرح الجمل لابن هشام ٣٨١ ، ويروى البيت أيضا :

* فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحِرَانَ لَمْ يُفِقْ *

نعتاً ولا عطفَ بيانٍ ولا توكيداً ولا عطفَ نسقٍ ؛ لأنَّ من شرطِ عطفِ النسقِ أن يكونَ بحرفٍ وليسَ هنا حرفُ عطفٍ، ولا ما يعطفُ عليه، ولم يتقدمها شئٌ يمكنُ أن تكونَ بدلاً منه ، لا بدَلُ شئٍ من شئٍ ، ولا بدَلُ بعضٍ من كلِّ ، ولا بدَلُ اشتغالٍ، وبمثلِ ما أبطلتِ التَّبعيةُ في الخفيضِ تبطلُ التَّبعيةُ في النصبِ ، وإذا بطلَ أن تكونَ مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً لم يكن لها موضعٌ من الإعرابِ ، وإذا لم يكن لها موضعٌ من الإعرابِ تَعَيَّنَ أنها حرفٌ ، وكذلك تثنيتهَا وجمعها، كلُّ ذلك يُحْكَمُ عليه بالحرفيةُ ؛ لأنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي قَامَ على أَنَّ المفردَ منها حرفٌ يجري في التثنية والجمع .

قوله : (أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ) (١) ، أتى به على أَنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ مثلها في " ذلك " ، والدَّلِيلُ على أَنَّها هنا حرفُ خطابٍ كونها لا موضع لها من الإعرابِ (٢) ؛ لأنها لا تكونُ مرفوعةً ، وليسَ هنا ما يخفضُها ، فتكونُ مخفوضةً ، فلم يَبْسُقْ أن يُتوهمَ فيها إلا أنها مفعولةٌ " برأيت " وأن " رأيت " مفعولها " زيداً المنصوبُ ، وما صنع ؟ " ما " استفهاميةٌ في موضعِ نصبٍ "بصنع" وفاعلُ صنعٍ مضمراً فيه يعودُ على زيدٍ ، وصنعٌ و " ما " الاستفهاميةُ التي هي مفعولةٌ قد سدت مسدَّ المفعولِ الثاني : لرأيت ، " ورأيت " معلقٌ عنها ؛ لأجل ما فيها من الاستفهامِ ، ومعنى الكلام : أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ؟ فالكافُ إنما هي لمجرى الخطابِ مُؤَكِّدَةٌ في المعنى لِما دلَّتْ عليه التاءُ المتصلةُ برأيتَ من الخطابِ ، والهزةُ الداخلةُ على رأيتَ في هذا الموضعِ همزةُ استفهامٍ .

ومثلها قولهم : النَّجَاءُكَ النَّجَاءُكَ (٣) أي : السرعةُ السرعةُ ، وهو مصدرٌ نَابَ مناب

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) قال سيبويه : وما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب : أَرَأَيْتَكَ

فلاناً ما حاله فالشاءُ علامةُ المضميرِ المخاطبِ المرفوعِ . الخ .

الكتاب ١ / ٢٤٥ .

(٣) قال سيبويه : " وكقولهم النَّجَاءُكَ ، فهذه الكافُ لم تجيئْ علمياً

للعامورين ، والمنهتين المضميرين ولو كانت علماً للمضميرين

فَعَلِ الْاَمِر ، كَأَنَّهُ قَالَ : اَنْجُ النِّجَاءَكَ ، اَنْجُ النِّجَاءَكَ ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَسِي
 الْمَصْدَرِ بِهَذَا الْفِعْلِ الْمَقْدِرِ ، وَالْكَافُ فِيهِ لِمَجْرِي الْخَطَابِ حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ ؛
 لِأَنَّ الَّذِي يَتَوَهَّمُ فِيهَا مِنَ الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ النِّجَاءُ مِضَافًا إِلَيْهَا فَتَكُونُ فِي
 مَوْضِعِ خَفِضٍ بِالْإِضَافَةِ ، وَلَا يُمْكِنُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ دَخَلَتْ عَلَسِي
 النِّجَاءَكَ ، وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي
 مِثْلِ هَذَا ، وَرَبَّمَا يَتَوَهَّمُ فِيهَا أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ بِالنِّجَاءِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِيهَا
 لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ النِّجَاءَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ :
 أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ لَهُ مَفْعُولٌ مُضَرٌّ وَفِي الْمَصْدَرِ أَلْفٌ وَلَا مٌ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ
 الْمُضَرُّ إِلَّا مُفْصَلًا ، كَقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ بِأَيْتِكَ زَيْدًا ، أَيْ : أَعْجَبَنِي أَنْ
 ضَرَبَكَ زَيْدٌ .

قوله : (فَإِنْ أَجَابَكَ الْمَسْئُولُ) (١) ، يريدُ : فَإِنْ أَجَابَكَ الْمَسْئُولُ

عَنْ قَوْلِكَ : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ ؟ وَقوله : (صَالِحٌ أَوْ سَقِيمٌ أَوْ مَرِيضٌ

أَوْ صَحِيحٌ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ (بِإِضْمَارِ الْبِتْدَاءِ) (٢) ، اعْلَمْ أَنَّ

/٨٦

مَرَادُهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنْ يُبَيِّنَ لَكَ كَيْفَ / يَكُونُ الْجَوَابُ مِنَ الْجُمْلَةِ
 الْأَسْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ سَوْأَلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ يَسْتَحْسِنُونَ الْإِعْتِدَالَ فِي الْجُمْلِ
 إِذَا عَطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَإِذَا أُجِيبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَإِذَا أُبْدِلَ بَعْضُهَا
 مِنْ بَعْضٍ ، فَإِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى اسْمِيَّةً عَطِفَ عَلَيْهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ،
 وَإِذَا كَانَتِ فَعْلِيَّةً عَطِفَ عَلَيْهَا فَعْلِيَّةٌ ، وَيَكْرَهُونَ السُّخَالِفَةَ فِي ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ
 إِذَا كَانَتْ جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى فَكَانَتْ مَفْسُورَةً لَهَا
 اسْتَحْسِنَ أَنْ تَكُونَ عَلَى وَفْقِهَا فِي كَوْنِهَا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ أَوْ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ،

لَكَانَتْ خَطَأً ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرِينَ هَا هُنَا فَاعِلُونَ وَعَلَامَةُ الْمُضْمَرِينَ الْفَاعِلِينَ

الْوَاوُ كَقَوْلِكَ : افْعَلُوا وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْكَافُ تَوْكِيدًا وَتَخْصِيصًا وَلَوْ

كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ النِّجَاءَكَ مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ الْاسْمُ الَّذِي فِيهِ

الْأَلْفُ وَاللَّامُ . الْكِتَابُ ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(١) الْجُمْلَةُ : ٢٦٦ .

(٢) الْجُمْلَةُ : ٢٦٦ .

ومثال ذلك كليه : قام زيد ، وخرج عمرو مع جواز المخالفة، وهي أن تقول : وعمرو خارج ، ويكره : [زيد قائم] (*) وخرج عمرو مع جواز المخالفة .

وكذلك إذا قلت : كيف ذلك الرجل يا رجل ؟ استحسن صحيح أو سقيم ، فيكون المبتدأ مضمراً ، ويكون صحيحاً أو سقيماً على تقدير نصبه بفعلٍ مضمير ، كأنه قال : أعلمه صحيحاً أو سقيماً ، ويكره صحيح أو سقيم على المخالفة مع جوازها ، ومثل ما جاء من الجمل بدلاً من جملة أخرى قول الشاعر :^(١)

الآتسلان المرء ماذا يحاول أنحب فيقض أم ضلال واطل
البيت هو للبيد ، فقوله : " أنحب " ، الهزة فيه للاستفهام ، ونحب خبر ابتداءٍ مضمير كأنه قال : أهو نحب ؟ وهو جملة اسمية وهي بدل مسن قوله : ماذا يحاول ؟ فيقلب على الظن أن " ماذا يحاول " جملة اسمية ، " ما " فيها مبتدأ ، و " ذا " بمعنى الذي ، وهو الخبر فيكون أبداً جملة اسمية من جملة اسمية ، وهي بدل من قوله : ماذا يحاول ؟ ، كما قلنا .

ولا تمتنع المخالفة في القياس ، ولذلك لم يقطع بموافقتهما وحكمنا عليه بالظن ، لانه

أكثر في كلامهم ، فيجوز على المخالفة أن تكون " ما " في موضع نصبٍ بيحاول وذلك صلة ، وسياقي الكلام على البيت في باب " ماذا " إن شاء الله تعالى .
قوله : (ولو كان موضع كيف نصباً)^(٢) إن قال قائل : على أي

وجه ينتصب " كيف " في هذا الكلام ؟

قيل : يحتمل أمرين : إن جعلت " رأيت " من رؤية البصر كانت في موضع نصبٍ على الحال من زيد في قولك : كيف رأيت زيدا ؟ وإن جعلتها من رؤية القلب وهي التي بمعنى العلم كانت " كيف " مفعولاً ثانياً لرأيت إلا أنه ملتزم التقديم لما فيه من معنى الاستفهام .

(*) زيادة يقتضها السياق .

(١) الشاهد للبيد وقد سبق تخريجه في ١٧٠ .

(٢) الجمل : ٢٦٦ .

قوله : (ولو كان موضع كيف نصباً لكان الجواب منصوباً) (١) ،

يريد على وجه الاختيار لأعلى وجه الوجوب، واستشهاداً بقوله تعالى حكايةً
عن امرأة العزيز صاحبة يوسف عليه السلام : * قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي
لُمْتُنِي فِيهِ * (٢) ، إنما هو على إفراد المشار إليه من حيث هو إشارة إلى
واحد ، وجمع أداة الخطاب ؛ لأنه خطاب لجمع مؤنث وليس في الآية
سؤال كما كان في السائل التي تقدمت .

قوله : (وأعلم أن الكاف قد تجس؛ في مثل هذا موحدة في الاثنين

والجمع ، وترك على أصل الخطاب وهي لغة ، وما بدأنا به أقيس وأكثر فيسى
كلامهم) (٣) ، أعلم أن الكاف المفردة المفتوحة تجس، وكان الاثنين ومكان

الجمع وكان الكاف التي للمؤنث فتخاطب / المفرد المؤنث بالكاف مفتوحة . / ٨٧

وقوله : (على أصل الخطاب) (٤) ، وذلك أن الكاف المفردة هي

الأصل للتثنية والجمع ، ولذلك عبر عنها بأنها أصل الخطاب (٥) ، والمذكر أصل
المؤنث .

وقوله : (وما بدأنا به أقيس) ، إنما كان ذلك ؛ لأنه يختص فيه كل

مخاطب بما يليق به من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيت .

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٣) الجمل : ٢٦٩ وفي المطبوعة : فترك على أصل الخطاب .

(٤) الجمل : ٢٦٩ .

(٥) في حاشية الصبان على الأشموني ١٥٣/١ قال الصبان : " قال

في التصريح : هذه الكاف وإن كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف

الاسمية في غالب اللغات فتفتح للخطاب وتكسر للمخاطبة وتلحقها

علامة التثنية والجمعين ، ودون هذا أن تفتح في التذكير وتكسر

في التأنيت ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح

مطلقاً ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع . وانظر شرح ألفية ابن معطي

باب الهجاء

الهجاء اسم ما اصطُحَّ عليه الكتاب وغيرهم من علم الخط، وإقامة رسومي على ما اصطُحَّ عليه الحدائق منهم، ومن علماء العربية: كالكسائي، والافخش، وغيرهما من زيادة ونقص وبدل .
وهذا النوع من العلم ليس من علم العربية؛ لأنه يختص بإقامة الخط، وعلم العربية يختص بإقامة اللفظ، ولذلك لم يتضمنه كتاب أبي بشر^(١)، وكتاب أبي العباس^(٢) وأبي (.....) (٣) وكتب غيرهم من سلك مسلكهم،
وحد الخط أن يكون علمي حاد اللفظ؛ لأنه تمثيله رسماً وقد جاء منه أشياء على خلاف اللفظ بزيادة ونقص وبدل، اصطُحَّ الكتاب - وبعض متقدمي النحويين - عليه قديماً وحديثاً، فموضوع الباب لذكر ما أمكن من ذلك القديم الذي هو أقدم، لأن المصطلحين عليه كانوا أعلم .

ومضمّن هذا الباب منه تبين حكم المقصور من الأسماء، وما أشبهه باعتلال آخره من الأفعال، وما يكتب منها بالالف على حد اللفظ، وبالياء على خلافه، وما يجوز فيه الوجهان، وتبين حكم المنقوص من الأسماء، وما يتم منه وينقص، وما يُزاد فيه، وموضع الزيادة وما هيتهَا . انتهت الطريقة الكلية .
ثم نقول: والهجاء من طريق الخط ومن طريق اللفظ، يقال: تهجيتُ

(١) كتاب أبي بشر هو الكتاب لسبويه، وأبو بشر كنيته، قال أبو الطيب اللغوي: وكان يكنى أبا بشر، وأبا الحسين ويقال: أبو عثمان وأثبتها أبو بشر .

انظر ترجمته في مراتب النحويين ١٠٦ وأخبار النحويين البصريين: ٦٣ وطبقات الزبيدي ٦٦ والفهرست ٢٦ ونزهة الألباء ٥٤ والانباء ٢٤٦/٢ .

(٢) كتاب أبي العباس هو كتاب المعتض، وأبو العباس كنيته: المبريد .

(٣) بالمكان بياض، ولعله: وأبي اسحاق الزجاج .

الكلمة إذا أَحْصِيَتْ حُرُوفَهَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْخَطِّ ، وَالَّذِي هُوَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَكْثَرُ مَا يَسْتَحَاجُهُ الْعَرُوضِيُّونَ فِي أَوْزَانِهِمْ ، وَالَّذِي هُوَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ كَثِيرًا مَا يَسْتَعْمَلُهُ النَّحَاةُ ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَعْمَلَ أَبُو الْقَاسِمِ ،

فَابْتَدَأَ مِنْهُ بِمَا فِيهِ لَفْظُ أَلِفٍ ، كَيْفَ يَكْتُبُ ؟

فَنَقُولُ : أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ فَيَكْتُبُ بِالْأَلِفِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ ، نَحْوُ : شَاتِي فَإِنَّهُ يَكْتُبُ بِالْيَاءِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ كُتِبَ بِالْيَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ يَاءٌ ، نَحْوُ : " اسْتَحْيَا لِأَلَّا يَحْيِيَ " (١) الْاسْمَ الْعَلَمَ ، وَإِنْ زَادَتْ الْكَلِمَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ

أَحْرَفٍ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَرْجِعُ فِيهِ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ، نَحْوُ : فَرَا ، ثُمَّ تَقُولُ : أَغْرَى يُغْرِي ، ثُمَّ يَحْمَلُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبَلُهُ عَلَى يَفْعِلُ ، نَحْوُ : يَتَدَاعَى ؛ لِأَنَّ التَّاءَ زَائِدَةً عَلَى دَاعَى يُدَاعَى حُكْمًا ، وَسِوَاهُ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ فِي الثَّلَاثِي أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ [فِي الرَّبَاعِي] ، أَوْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ أَوَّلِ التَّائِيثِ ، وَيَجُوزُ كِتَابُ ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْأَلِفِ ، سِوَاهُ كَانَتْ فِيهِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ إِذَا أَضْفَتْ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى الْمَضِرِّ كُتِبَتْ بِالْأَلِفِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ زَالَتْ مِنَ الطَّرْفِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ التَّفَرُّقَةُ .

-/٨٧

وَأَمَّا الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحِمَاةُ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ فِيهِنَّ أَنْ يَكْتُبَنَّ بِالْأَلِفِ ، وَوَرَدَ خَطُّ الْمَصْحَفِ فِيهِنَّ بِالْوَاوِ ، فَإِنْ شِئْتَ اتَّبَعْتَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ عَلَى الْقِيَاسِ .

(١) قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ : وَكُلُّ مَقْصُورٍ جَاوَزَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ فَكُتِبَ بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُثَنِّيهِ بِالْيَاءِ ، وَلَا تُبَالِ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْوَاوِ أَمْ الْيَاءُ ، وَتُكْتَبُ بِالْيَاءِ عَلَى الثَّنِيَةِ إِلَّا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ فَإِنَّهُ يَكْتُبُ بِالْفِ لِكِرَاهَتِهِمْ اجْتِمَاعَ يَاءَيْنِ فِي آخِرِ الْاسْمِ ، نَحْوُ : الدُّنْيَا وَالْعَلِيَا وَالْقَصِيَا ، وَنَحْوُ : مُمَيَّا وَمُحَيَّا . وَعَمَامَ حَيًّا ، وَرُؤْيَا ، وَسَقِيًّا ، تَحْلَايَحْيَسِي الَّذِي هُوَ اسْمٌ فَإِنَّ الْكُتَابَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَكْتُبُوهُ بِالْيَاءِ وَلَمْ يَلْزَمُوا فِيهِ الْقِيَاسَ وَأَحْسِبُهُمْ اتَّبَعُوا الْمَصْحَفَ . أَدَبُ الْكَاتِبِ ٢٥٨ .

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

والذي يستدل به على ذوات الواو ، وذوات الياء واحد/ عشرة أشياء .

الأول : أن ترد الفعل إلى نفسك ، الثاني : أن تردته بالسي
المستقبل ، الثالث : أن تستعمل منه المصدر ، الرابع : أن تستعمل
منه الفعلة الواحدة ، الخامس : أن تستعمل منه "فعلالة للمؤنث" ، السادس :
أن تستعمل منه التثنية ، السابع : أن تستعمل منه الجمع بالالف والتاء ،
الثامن : أن تكون فاء الفعل منه ياء أو عين الفعل منه واو أيضاً ، فإنك
تقضي على الغالب أن لام الفعل منه ياء ، التاسع : أن يزيد على ثلاثة
أحرف ، فإنك تقضي عليه أنه من ذوات الياء ، العاشر : أن تسمع فيه
الإمالة ، فإنك تقضي على الغالب أنه من ذوات الياء ، فإن جهلت حاله
فاكتبه بالالف ؛ لأن ذوات الياء يجوز أن تكتب بالالف ، وأبو القاسم
- رحمه الله - لم يستوف هذه الاستدلالات كلها على عادته في الاختصار ،
واتكالا منه على المدرس ، والذي ذكر منها : رد الفعل إلى نفسك .

فصل :

وما كان في آخره ياء قبلها كسرة وقد سقطت في اللفظ لالتقاء
الساكنين - هي والتنوين - فإنك تكتبه في المرفوع والمخفوض على المشهور
بالياء ، وكذلك تقف عليه ويجوز أن يوقف عليه بالياء ، فيكتب على ذلك
بالياء ، فإن عوض من التنوين الإضافة فلا بد من الياء ؛ لأنها منطوق بها ،
الآن أن يلقاها ساكن من كلمة أخرى فلننطق بها - حينئذ - ولكن تخط ؛
لأنها قد تحصنت في الوسط ، فإن عوض من التنوين الالف واللام ففي النطق
بها لفتان وعلى حسبهما يكون الخط ، والاقص في العربية ما ثبتها
لفظاً وخطاً مع الالف واللام ، إلا في المقاطع والقوافي ، فإنه يحسن حذفها
هناك ، وإذا جئت إلى النصب أثبت الياء ؛ لأنها ثابتة في الوصل لخفة
الحركة عليها .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (إذا كان الفعل الماضي على ثلاثة أحرف ردتته إلى نفسك فإن ظهرت فيه الواو فاكتبه بالألف)^(١) ، نبه في هذا الكلام إلى آخره على الدليل الذي يعرف به ما كان من ذوات الواو ، وما كان من ذوات الياء من الأفعال الثلاثية ، والذي يخص الفعل من تلك الأدلية أربعة :

أحدها : ما ذكر من رث الفعل الثلاثي إلى نفي المتكلم ، فإن اتصل الفعل الثلاثي الماضي السعتل الآخر بضمير المتكلم أو ضمير المخاطب اللذين هما فاعلان فيرد الفعل إلى أصله ، فتقول في غزا ، غزوت ، وفي رمى : رميت .

والدليل الثاني : الفعل المضارع فما كان على يفعل بضم العين كان ماضيه من ذوات الواو ، كقولك : غزا يغزو ، وما كان مضارعاً على يفعل بكسر العين كان ماضيه من ذوات الياء ، كقولك : رمى يرمى ، ومشى / ٨٨ /
يمشي .

والدليل الثالث : المصدر المحدود ، نحو : غزا غزوة ، ورمى رمية .

والدليل الرابع : المصدر المطلق ، نحو : غزا غزواً ، ورمى رمياً ،

واقصر أبو القاسم - رحمه الله - على الدليل الأول لما ذكرته من عادته في الاختصار .
وجه الدلالة عشرة على مادة الواو ومادة الياء ، لا تخص

الفعل بل تكون أدلة في الفعل والاسم ، ووجه كونها أن يفيد خصوصها بالفعل .

قوله : (هذا هو الاختيار ، وكتابه بالألف جائز)^(٢) ، أفهم أن كتبه

بالألف هو الأصل ؛ لأن الأصل في الهجاء أن يكون موافقاً للسمع ، ولكنهم راعوا

أصل الكلمة فيما أصله ياء أو كتبوها بالياء ، ومشى الكتاب على ذلك خلفاً

عن سلف .

فإن قيل : ولم يراعوا فيما أصله الواو أصل الكلمة فيكتبوها

بالواو ، كما كتبوا ما أصله الياء بالياء ؟ فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك

(١) الجمل : ٢٧٠ .

(٢) الجمل : ٢٧٠ .

لانتسبت الواو التي في آخر الفعل الماضي والضمير ، وقيل : إنما كتبوا
بالياء ما كان من ذوات الياء وخصوصاً ما كان من ذوات الياء بأن يكتب على
الأصل لخفة الياء وتقل الواو .

قوله : (فإن ظهرت في الياء فاكتبه بالياء) ،
لَا يَكْتَبُ بِالْيَاءِ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ
مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ إِلَّا بِشَرْطِ الْإِيتِصَالِ بِهِ ضَمِيرًا ، نَحْوُ
قَوْلِكَ : رَمَى ، وَسَقَى ، فَإِنْ قُلْتَ : رَمَاهُ ، وَسَقَاهُ لَمْ يَكْتَبْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَلْفِ ؛
لَأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي النَّطْقِ ، وَكَمَا يَرُدُّ بَعْضُ الضَّمَائِرِ الْأَلْفَ إِلَى أَصْلِهَا فِي التَّصْرِيفِ ،
نَحْوُ : دَعَوْتُ وَرَمَيْتُ ، كَذَلِكَ يَرُدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا فِي النَّطْقِ فِي السُّهْجَاءِ ،
فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : رَمَى ، وَسَقَى كَتَبْتَهَا بِالْيَاءِ مَخَالَفَةً لِلنَّطْقِ ، فَإِذَا قُلْتَ : رَمَاهُ
وَسَقَاهُ رَدَّ الْفِعْلُ هَذَا الضَّمِيرَ إِلَى الْأَصْلِ فِي النَّطْقِ ، وَأَصْلُهُ فِي النَّطْقِ الْأَلْفُ ، [وقد (*)]
أجازوا كتبه بالالف حيث يكتب بالياء .

قوله : (فإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف كتبه بالياء) (١) ، يعنى
الفعل الماضي ؛ لأن كلاسهُ إنما وضعهُ فيه ، وإنما كتبَ هذا بالياء وإن كان
بعضهُ في الأصل من ذوات الواو ؛ لأجل أن الألف تنقلب إلى الياء في تصريف
الفعل ، تقول في أعطى : أعطيت ويعطى ، وفي استدعى : استدعيت ويستدعي ،
فهي تنقلب إلى الياء ، وإن كانت في الأصل من ذوات الواو لعلة تذكر بعد
هذا في التصريف إن شاء الله تعالى ، فلما كانت تعود في التصريف إلى الياء
كتبوها بالياء بشرط أنها يكون قبلها ياء ، وينبغي أن نضم إلى هذا الشرط
شرطاً ثانياً وهو ألا يتصل به ضمير ، كما كان ذلك في الماضي الثلاثي .

قوله : (إلا أن يكون سهوياً) (٢) ، يريد أن يكون آخر الفعل الذي
زاد على ثلاثة أحرف همزة ، وإذا كان كذلك كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها
مفتوح ، والهمزة إذا كانت على هذا الوصف كانت صورتها في الخط ألفاً ، فإن
قيل : ولم تذكر الهمزة مع حروف العلة والهمزة حرف صحيح ؟ قيل : لما كانت

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(١) الجمل : ٢٧٠ .

(٢) الجمل : ٢٧٠ .

٨٨

صورتها في الخطِّ ألفاً كما تقدم خاف أن يغلط فيه / الضعيف فيتخيلها كالإلف المنقلبة عن حرف العلة وهو سبب تخييل لا ينبغي لاجله أن يعترض عليه بإدخالها في هذا الموضع مع الإلف المنقلبة عن حرف العلة.

قوله : (أو يكون قبل آخره ياءً)^(١) ، يعني قبل آخر الفعل الزائد

على ثلاثة أحرفٍ الذي آخره ألفٌ ، نحو : "استحيا زيداً" إنما لم يكتب هكذا النوع ما آخره ألفٌ بالياء كراهة اجتماع ياءين في آخر الفعل في الخطِّ.

قوله : (وإن كان الاسم المقصور الذي على ثلاثة أحرفٍ)^(٢) ،

حكم الاسم المقصور الذي على ثلاثة أحرفٍ كحكم الفعل الماضي الذي هو على ثلاثة

أحرفٍ ، ولا يكتب منه ما كان من ذوات الياء [بالياء]^(٣) إلا بشرط ألا يتصل به ضميرٌ ، نحو : رحى ، وفتى ، فذا قلت : رحاة ، وفتاة وجب كتبه بالالف ، كما كان ذلك في الفعل الثلاثي .

قوله : (يذوات الواو) ، كقوله : (عصاً ، وقتاً ، وقتاً ، ورجاً

وهو جانب البئر)^(٤) ، قال بعض النحويين : ما كان من ذوات الواو وقبلها ألفٌ هي صورة الهمزة فلا يكتب بالالف ، وإنما يكتب بالياء .

فإن قيل : قد كتبوا "يحى" وهو اسم رجلٍ بالياء وقبل أخسره

ياءً ، فيقال : هذا ما خرج عن أصل القياس في الکتب ، كما يخرج الشيء عن أصل القياس في الكلام ، وسبب خروجه عن القياس كونه اسماً لعلماء والأعلام يحتدل فيها من الشذوذ ما لا يحتدل في غيرها .

(١) الجمل : ٢٧٠ .

(٢) الجمل : ٢٧٠ .

(٣) زيادة يقتضها السياق .

(٤) الجمل : ٢٧٠ .

(٥) الجمل : ٢٧٠ - ٢٧١ .

بَابُ آخِرِ مَنْ هَجَاءِ

مضمّن هذا الباب الإعلام بما ينقسم إليه الهجاء من سموع ومرثبي ، وما وضع له كلّ واحدٍ منهما ، والإعلام بعدد حروف المعجم وعدد صورها وعلّة نقصان عدد الصور عن عدد الحروف ، وذكر ما اصطاح الكتاب على الزيادة فيه ، والنقص منه ، وعلى الزيادة والنقص ، وما في بعض ما نقص منه من الخلاف .

وَوَقَعَ فِي الْبَابِ أَنَّ كُلَّ أَلِفٍ اسْتَفْهَامٍ أَوْ أَلِفٍ غَيْرِ مَدَوْدَةٍ مُفْتَوِحَةٍ ، فَالنَّقْطَةُ فِي قَفَاهَا ، وَهَذَا غَلَطٌ مِنْهُ أَوْ مِنَ الرَّائِي عَنْهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَلِفٍ غَيْرِ مَدَوْدٍ إِذَا كَانَتْ مُفْتَوِحَةً إِنَّمَا تَكُونُ النَّقْطَةُ فِي رَأْسِهَا لَا فِي قَفَاهَا وَلَا جِبْهَتِهَا ، وَكَذَلِكَ أَلِفُ الْاسْتَفْهَامِ ، كَقَوْلِكَ : «أَخَذَ زَيْدٌ ، وَأَمَرَ هَذَا» فِي الْخَبَرِ ، وَأَمَّا الْاسْتَفْهَامُ فَقَوْلُكَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ وَأَزِيدُ قَامَ ؟ . انْتَهَتْ الطَّرِيقَةُ الْكَلِمَةُ .

ثُمَّ نَقُولُ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (اعْلَمْ أَنَّ الْهَجَاءَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ مِنْهُ لِلسَّمْعِ ، وَضَرْبٌ مِنْهُ لِرَأْيِ الْعَيْنِ) ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ لِإِشَارَتِنَا فِي ذَلِكَ ، وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (إِنَّ حُرُوفَ الْهَجَاءِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا) (٢) ، وَقَالَ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ : (وَحُرُوفُ الْعَرَبِيَّةِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا) (٣) ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ، أَنَّهُ عَدَّهَا فِي بَابِ الْهَجَاءِ بِالصُّورِ عَلَى حَسَبِ مَا ثَبَتَ فِي أَبِي جَانِ (٤) ، وَعَدَّهَا فِي بَابِ الْإِدْغَامِ بِاللَّفْظِ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ السَّمَاتِ مَسْنٌ . قَالَ وَقِيلَ وَقَوْلٌ حُرُوفٌ (٥) ، وَتَجَسَّسُوا عَلَى قَوْلِهِمْ حُرُوفَ الْمَعْجَمِ أَحَدًا وَثَلَاثِينَ ، وَلَا تَقُولُ بِمَوْجِبِ ذَلِكَ .

(١) الجمل : ٢٧٣ .

(٢) الجمل : ٢٧٣ .

(٣) الجمل : ٤٠٩ .

(٤) يعني : أبجد هوز حطي .

(٥) قال ابن جنّي : اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين . . . وقد

كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وكانوا في ذلك على طريق مستقيمة . . . الخ . سر الصناعة (١/١٧٠) .

والصواب أن المدات ليست بحروف ، وقد ظهر ذلك في المضاف

إلى ياء التكلم قال : (فَمَا زَادُوا فَصْلًا بَيْنَ شَبِيهِينِ :

زِيَادَتُهُمُ السَّوَاءُ فِي عَمَرٍ فِي حَالِ الرَّفْعِ
وَالخَفْضِ فَرَقًا بَيْنَهُ / وَبَيْنَ عَمْرٍ ، فَلِذَا صَارُوا إِلَى النَّصْبِ قَالُوا :
رَأَيْتُ عَمْرًا وَلَمْ يَزِدُوا الْوَاوَ ؛ لِأَنَّ الْآلِفَ تَقُومُ مَقَامَهَا فِي الْفَرْقِ .
٨٩ (١)

قلت : لَمَّا كَثُرَ دَوْرُ عَمْرٍ ، وَعَمَرَ خَافُوا اللَّبْسَ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا وَأَوْقَعُوا

الفرق في عمرو ؛ لِأَنَّهُ أَخْفَى فِي الْوِزْنِ وَالِاسْتِعْمَالِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكثْرَةَ

فِي الْاسْتِعْمَالِ هِيَ الْمَوْثِقَةُ لِلْفَرْقِ تَرْكُهُمُ الْفَرْقَ بَيْنَ فِئَةٍ فِيهِ (٢) وَقَدْ يَعْرَضُ

فِي النَّصْبِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْفَاتِنُونَ فَيَحْتَاجُ إِلَى وَاوٍ ، كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ عَمْرًا وَبَيْنَ تَمِيمٍ .

(وَمِنْهُ زِيَادَتُهُمُ الْوَاوُ فِي "أَوْلَئِكَ" فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِلَيْكَ) ، (٣) وَأَمَّا

اِحْتِاجُهَا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ إِلَيْكَ وَأَوْلَئِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ كَتَبُوا أَوْلَئِكَ بِإِلَامٍ وَمَا بَعْدَهَا

صُورَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى مَا يَجِبُ لِلْهَمْزَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ الْآلِفِ ، نَحَسُوا :

سَائِلٍ وَقَائِمٍ فَأَشْبَهَ خَطَّهُ خَطَّ إِلَيْكَ ، فَاحْتَاجُوا إِلَى الْفَرْقِ ، وَأَوْقَعُوا الْفَرْقَ فِي

أَوْلَئِكَ وَإِلَيْكَ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فَهُوَ أَكْثَرُ دَوْرًا ؛ لِأَنَّهُ

نَاقِصٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي إِبَانَةِ مَعْنَاهُ إِلَى ضَمِيرٍ ، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَى .

(وَمِنْهُ زِيَادَتُهُمُ الْآلِفَ فِي : "رَكِبُوا وَذَهَبُوا وَقَعَدُوا") (٤) ، تَقُولُ : مِنْهُمْ مَنْ

(١) الجمل : ٢٧٤ .

(٢) لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا بِالْيَاءِ فَكَذَلِكَ تَكْتَبُ . وَانظُرْ مَجْمُوعَةَ الشَّافِيَةِ مِنْ عِلْمِي

الصَّرْفِ وَالخَطِّ ٢ / ٣٤٥ .

الجمل : ٢٧٤ .

وَيَنْظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ ٢٤٦ ، وَأَدَبَ الْكُتَّابِ لِلصَّوْلِيِّ : ٢٥١ .

(٤) وَيَنْظُرْ أَدَبَ الْكُتَّابِ ٢٤٦ قَالَ : قَالَ الْفَرَّاءُ : وَلَئِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ

لِيَفْرُقُوا بَيْنَ وَائِلِ الْأَصْلِ وَوَاوِ الْجَمْعِ ، وَوَاوِ الْأَصْلِ الَّتِي تَكُونُ فِي مِثْلِ

يَفْرُزُوا ، وَيَدْعُو ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ . وَقَالَ الْإِخْفَشُ : إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ

لِأَنَّ الْيَسْبَةَ وَوَاوِ الْجَمْعِ وَوَاوِ الْعَطْفِ إِذْ كَانَ يَجِيئُ فِي الْكَلَامِ

كَفَرًا ، وَفَعَلًا . وَانظُرْ السَّحْلِيَّ لِابْنِ شَقِيرٍ : ٢٢٠ .

لَا يَزِيدُهَا إِلَّا فِيمَا كَانَتْ فِيهِ وَاوٍ] (١) ذَلِكَ لِلْفَرْقِ

بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاوِ الْعَطْفِ ، نَحْوُ : وَرَدُوا السَّاءَ بِمَوْضِعِ كَذَا فَعَلَى]

(٢) فِي رَكْبُوا ، وَلَا فِي يَغْرُزُوا وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُهَا فِي جَمِيعِ

أَنْوَاعِ الْجَمِيعِ] (٣) سَوَاءً كَانَتِ الْوَاوُ فِيهِ مُنْفَصِلَةً

أَوْ مُتَصِلَةً ، وَجَعَلَ ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنَ وَاوِ الْجَمِيعِ وَوَاوِ الْمَغْرِبِ ، وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ كَلَامُ

أَبِي الْقَاسِمِ ، فَلَا يَزِيدُهَا صَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : لَا يَخْلُو ، وَلَا فِي

مِثْلِ : زَيْدٌ يَغْرُزُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ (٤) ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْأَخْفَشِ (٥) سَعِيدِ بْنِ سَعْدَةَ ،

وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُهَا مَعَ كُلِّ فِعْلِ كَانَ فِي آخِرِهِ وَاوٍ ، كَقَوْلِكَ : نَهَبُوا وَوَرَدُوا ، وَلَا

يَخْلُوا وَلَا يَغْرُزُوا ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ فِي بَعْضِهَا مَا يَقَعُ فِيهِ الْإِلْبَاسُ بِوَاوِ الْعَطْفِ ،

ثُمَّ حَمَلَ سَائِرَهَا عَلَيْهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُهَا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : قَامُوا هُمْ ،

وَكَالْوَاهِمِ (٦) إِذَا كَانَتْ لِلتَّوَكِيدِ ، لِغَلَا يَلْتَبَسُ بِالْمَفْعُولِ مِنْ قَوْلِهِمْ : ضَرَبُوهُمْ ،

ثُمَّ يَحْمَلُ سَائِرَهَا عَلَيْهَا مِمَّا لَا يَقَعُ فِيهِ هَذَا الْإِلْبَاسُ ، كَضَرَبُوا وَقَتَلُوا

وَلَا تَزَادُ سِجَ الْأَسَاءِ فِي قَوْلِكَ : ذُو مَالٍ وَقَاضُوا الْمَدِينَةَ ؛ لِأَنَّ الْمَضَافَ وَالْمَضَافَ إِلَيْهِ

كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَإِنَّمَا تَزَادُ فِي الْوَاوِ وَلَا يَقَعُ الْفَرْقُ مُتَوَسِّطًا فِي الْأَسْمِ ،

وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي الْوَاوِ الْوَاحِدِ .

(٧) (وَأَنَا مَا حَذَفْنَا أَوْ حَذَفْنَا فِيهِمُ الْآلِفَ مِنْ " بِسْمِ اللَّهِ " لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا)

(١) هِيَ الْأَصْلُ بِسَائِرِ ، وَانظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ ٢٢٥-٢٢٦ وَمَجْمُوعَةٌ

الشَّافِيَّةُ مِنْ عِلْمِي الصَّرْفِ وَالْخَطِّ ٢/٢٧٣ .

(٢) هِيَ الْأَصْلُ بِسَائِرِ ، وَانظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ ٢٢٥ وَمَجْمُوعَةٌ الشَّافِيَّةُ

٢/٢٧٣ .

(٣) هِيَ الْأَصْلُ بِسَائِرِ ، وَانظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ ٢٢٥ وَمَجْمُوعَةٌ الشَّافِيَّةُ

٢/٢٧٣ .

(٤) يَنْظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ لِلصُّوْلِيِّ ٢٤٦ ، وَالسَّحْلِيِّ لِابْنِ شَقِيرٍ ٢٢٠ .

(٥) يَنْظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ ٢٤٦ .

(٦) يَنْظُرْ مَجْمُوعَةٌ الشَّافِيَّةُ مِنْ عِلْمِي الصَّرْفِ وَالْخَطِّ ٢/٢٧٣ .

(٧) الْجَمَلُ : ٣٧٥ .

قلت : وكثرة الاستعمال فيها إذا افتتحت بها كتاباً ، وابتدأت

بها كلاماً، وعند الفزع والجزع ، وعند الجز والبريد . والطعام يؤكل، فإذا توسطت

كلاماً ما أثبتت الألف نحو : "أبدأ باسم الله ، وأقرأ باسم الله"

قال : (ومن ذلك حذفهم الألف من

"ابن" إذا كان نعتاً لعلم مضافاً إلى علم مفرود مكبر مذكور ،
ويتنزل منزلة الأعلام المكنية ، والأسماء المشهورة ، والعلّة فيه كثرة الاستعمال

إذا كان بهذه الشروط ، وبهذه الشروط بأعيانها يحذف لها التنوين من الاسم

المعلم الجارى عليه ابن لا لشراط التذكير ، فإن ابن قتيبة حكى / " هذه هند

ابنة فلان " (١) بإسقاط التنوين وإثبات الألف .

قال أبو القاسم - رحمه الله - (ومنه حذفهم الألف التي مع لام التعريف

إذا دخلت عليها لام الجز) (٢) قلت : لا فرق بين لام الجز ولام القسم ولام

التوكيد ؛ لأنّ العلة فيها واحدة ، وهي سخافة الإلباس ، وكذلك لو دخلت اللام

على ألف ولام من نفس العرف ، نحو قولك : "لالتقاء ، ولإلتباس الأمير لمقدم

الإلتباس أيضاً ، وكذلك الإلتفات والإلتباس ، فإذا أدخلت لام الجز على

الإلتفات ، والإلتباس حذف الألف الأولى وكتبت للإلتقاء ، ولالإلتفات لكان

الإلباس .

قال : (ومن ذلك حذفهم الألف من الدراهم إذا كان قبلها عدد) (٣)

وهذه الألف أيضاً ما حذف لكثرة الاستعمال إذا لم يقع التباس بين المفرد

والجمع ، وكذلك مساجد ومسكن ، وكذلك ثلاث وثلاثة في القيد إذا أمنوا اللبس

قال : (ومن ذلك حذفهم الألف من الحارث وما أشبهه) (٤) قلت : والسدى

أشبهه : القاسم ، والصاحب فحذف الألف مع الألف واللام التي للتعريف

وعبارته :

(*) الجمل : ٢٧٥ / وحذفهم الألف من ابن إذا كان نعتاً لاسم علم معرفة مضافاً إلى
اسم علم .

(١) أدب الكاتب : ٢١٧ .

(٢) الجمل : ٢٧٥ .

(٣) الجمل : ٢٧٥ وانظر أدب الكاتب : ٢١٨ .

(٤) الجمل : ٢٧٥ .

إِذَا كَانَ عِلْمًا، وَلَا تُحذفُ مِنْ "حَارِبٍ" لِأَنَّ يَشْبَهُ بِحَرْبٍ اسْمٌ رَجُلٍ، وَلَا مِنْ قَاسِمٍ
وَصَاحِبٍ لِإِلْبَاسِهِ بِقَسِمٍ وَصَحْبٍ، وَأَمَّا صَالِحٌ، وَمَالِكٌ، وَخَالِدٌ، أَعْنَى الْأَعْلَامِ
فَلَنْ حذفتِ الْألفُ مِنْهَا حَسَنٌ لِكثرةِ الاستعمالِ، وإثباتُهَا حَسَنٌ لِخَفِيفَةِ
لِفظِهَا، وَأما جَابِرٌ، وَحاتِمٌ، وَحامدٌ، وسالمٌ، فَلَا تُحذفُ الْألفُ فِي شَيْءٍ
مِنْ ذَلِكَ لِقلَّةِ استعمالِها، وَأما: إِسحاقُ، وإبراهيمُ، وسليمانُ، وهارونُ،
فَتُحذفُ الْألفُ^(١) مِنْهَا لِثِقَلِهَا وكثرةِ استعمالِها، إِلَّا داوُدَ فإنه قد حذفتِ
مِنْهُ حَرْفٌ آخَرٌ، وَأما: جالوتُ، وطالوتُ، وهاروتُ، وماروتُ فَلَا تُحذفُ الْألفُ
فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِقلَّةِ استعمالِها.

(*)

قال: (ومن ذلك حذفهم الألف من: السموات) والصلوات
والسلمات والمؤمنات، وحذفهم الألف من السموات والصلوات
أحسن من حذفها من السلمات والمؤمنات، لاجتماع الألفيين، فتأكد
لذلك حذف الأولى منهما، ولم تحذف الثانية؛ لأنها جاءت لتلغى، فكانت
أولى بالبقاء.

ومثل ذلك حذفهم الألف من الخسرين والشكرين والكافرين
والصديقين والظالمين والفاسقين، وما أشبه ذلك مما كثر استعماله،
وان أثبت الألف فحسن أيضاً، وأما القاضون والرامون والباغون فأثبتت
الألف خاصة خوفاً للإجفاف، وإثبات الألف في الدكاكين، والدّهاقيين
والدنانير، والتثايل، والتخاريب، والمصابيح أحسن، وثمانون أثبتت بعضهم
فيه، وحذفها بعضهم، والقياس ألا تحذف؛ لأنها بمنزلة القاضين، والرحمن
بغير ألف والرحمان بالألف^(٢)، وأما الشيطان فالكتاب مجميعون على ترك
القياس وكتبه بالألف، والسلام عليكم في أول الكتاب بالألف، والسلام عليكم
في آخره بغير ألف، وكذلك عبد السلام.^(٣)

(*) الجملة ٢٧٥.

(١) في الأصل فتحذف فالألف بقاء مقحمة صوابه ما أثبتناه.

(٢) ينظر أدب الكاتب: ٢٣٠.

(٣) ينظر أدب الكاتب: ٢٣٠، ٢٣١.

قال : (وما حذفوا استخفافاً حذفهم الواو من رؤس كراهية

الجمع بين صورتين^(١)) وقد أثبتتها بعضهم على الأصل .

ومنه / حذفهم الألف من "هذا وهذان وهؤلاء" لكثرة الاستعمال ، ٩٠/أ
فإذا صُفرت كتبت بالالف .

ومن ذلك حذفهم الألف من حرف النداء إذا
اجتمعت ألفان ، نحو : يا أيوب ، ويا أباناً ، ويا إبراهيم ، ويا إسحاق ، وكذلك
آمن ، وآدم ، وأثبتتها في يا إبراهيم ، ويا إسحاق أحسن^(٢) ؛ لأنه قد حذف ثلثه .

ومن ذلك حذفهم الألف التي هي عوض من التنوين في نحو : مائة
في حال النصب وأثبتتها أحسن^(٣) ؛ لأنه قد حذف واحدة وهي صورة
الهمزة فلا يجحف بالكلمة ، فأما قرأ فكتبه بألفين لئلا يلتبس بالواحد ،
وكان الكتاب المتقدمون يكتبون بألف واحدة ، ويكتفون بالنقط من ذلك .

قال أبو القاسم - رحمه الله - وأنا قوله تعالى : * وقالوا الهتنا

خير أم هو^(٤) ، ففي أوله ثلاث ألفات وكتبت في النصح بألف واحدة ،
وبعضهم كتبها بألفين فرقاً بين الاستفهام والخير ، ومن كتبه بألف واحدة
قال : (النقط يأتي على ذلك ، ثم قال : وأنا الهتنا " فالنقطة بين
الألف واللام في جهة الألف ، والآخرى في قفا الألف تدل على الاستفهام ؛
لأن كل ألف استفهام أو أليف غير مدودة مفتوحة فالنقطة في قفاها^(٥)) ، وهذا
موضع كلامه فيه متناقض لا يخرج لصحة فيه ، ولعله من خليل الناصب
أوسهوا جرى عليه وقت الوضع لم يحتسب به ، قال الأستاذ أبو بكر بن طلحة
- رحمه الله - والفلط - والله أعلم - إنما جرى على شيخه أبي إسحاق الزجاج ،
فأبى ألفيت هذا الموضع في المنتخب له على ما وقع هنا ، فنقله كما وجدته ، ولم
يحتسب به .

والله الذي يجب أن يُبين أولاً ما يعنى بالنقطة ، والذي

(١) الجمل : ٢٧٥ .

(٢) وانظر قوله في الجمل : ٣٧٨ ، وأما إسحاق وإبراهيم وهرون فتحذف الألف منها

(٣) ينظر أدب الكاتب : ٢٢٨ .

لثقلها .

(٤) الآية ٥٨ من سورة الزخرف .

(٥) الجمل : ٢٧٦ .

يعنى بها نقطة الزرنبيخ (١) التي تُعْتَلُّ بِهَا الهَمْزَةُ فِي المَصَاحِفِ فِي زَمَانِنَا هَذَا .

ويعنى بقفا الألف ناحية يمين الكاتب بين رأس الألف إذا كتبت بها وجهتها ناحية شماله من رأس الألف إذا كتبت أيضاً ، ثم كل همزة مفتوحة مقصورة فالنقطة في رأس الألف ، نحو : أَحْمَرُ ، وكل همزة مدودة فالنقطة في قفا الألف ، نحو آمَنَ ، فإذا تقرر هذا فالسُمُوعُ أولاً من قوليه (إِلَهْتَنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ) هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ مَقْصُورَةٌ ، فيجب أن تكون على رأس الألف ، ثم السُمُوعُ بِعَدِّهَا هَمْزَةٌ أُخْرَى ، ولم يبق لنا إلا جبهة الألف وهذه صورة النقطة فيها أءِإِلَهْتَنَا خَيْرٌ (*)

قال : (فَأَتَا اسْتَغْفِرُوا ، وَاحْتَرَوْا فَالِاخْتِيَارُ أَنْ يَكْتُبَ يَوَاقِينَ وَأَلِفٍ ، وَكِتَابُهُ يَوَاوٍ وَاحِدَةٌ جَاءَتْ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِذَا فِيهِمُ الْمَعْنَى وَهُوَ رِدِيٌّ غَيْرُ مَا خُوذِيهِ) .
وَأَنشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا الْبَابِ :

فَلَمَّا نِيَّةً مِنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْمَانًا

البيت للنمرين تولب العكلي ، ولقبه الكيس لحذقه بصناعة الشعر وهو مخضرم ، وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم وبعد هذا البيت :

وَلَمَّا تَخَطَّأَكَ أَسْبَابُهَا فَلَمَّا قَصَّارَاكَ أَنْ تَهْمَرَمَا

(١) الزرنبيخ : معدن له ألوان كثيرة منها الأصفر ، والاحمر ، والابخر وأجودها الصفاحي الذي يستعمله النقاشون الذي له لون كلون الذهب

وفي اللسان : الزرنبيخ أعجمي : (زُرْنَبَخ) وانظر المعرب ١٧٤ .

وقد كان الكتاب يضمون هذه النقطة التي تُعْتَلُّ بِهَا الهَمْزَةُ بلون الزرنبيخ في المصاحف تميز بذلك عن اللون الأسود الذي يكتب به المصحف .

(٢) الجمل : ٢٧٦ .

(٣) الجمل : ٢٧٤ . في ديوانه ١٠١ ،

والشاهد للنمرين تولب / وهو في أدب الكاتب ٢١٤ والحلل في شرح

أبيات الجمل : ٣٤٤ ووصف المياني ١٥٩-٢٠٤ وشرح الجمل لابن

هشام ٣٤٧ والتضريح عيسى التوضيح ٢/٢٥٢ .

(*) في الأصل : استغفروا ، والصواب من الجمل : ٢٧٦ .

فَمَنْ " مِنْ قَوْلِهِ : " مَنْ يَخْشَاهَا شَرْطِيَّةٌ ، وَجَوَابُهَا قَوْلُهُ : فَسَوْفَ تُصَادُ فُهِ أَيْنَمَا ، وَهِيَ
مبتدأ ، والجملة / مِنْ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ خَبِيرٍ / ٩٠ .
المبتدأ .

وقوله : " أَيْنَمَا " هُوَ ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَمَا فِيهِ زَائِدَةٌ ، وَالْمَحذُوفُ مِنَ الْبَيْتِ
اِخْتِصَارًا : كَانَ أَوْ ذَهَبَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيْنَمَا كَانَ ، وَأَيْنَمَا ذَهَبَ ، فَإِذَا قَدَّرْتَ الْمَحذُوفَ
بِذَهَبٍ " كَانَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ ، وَإِذَا قَدَّرْتَهُ بِكَانٍ " اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا :
أَنْ تَكُونَ " كَانَ " تَامَةً فَتَكُونُ هِيَ الْعَامِلَةَ فِي الظَّرْفِ ، وَأَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً ، فَتَكُونُ " أَيْنَمَا "
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : أَيْنَمَا كَانَ مُسْتَقْرَأً ، فَيَكُونُ مُسْتَقْرَأً
هُوَ الْعَامِلُ فِي " أَيْنَمَا " وَلَا تَقْدَرُهُ إِلَّا بَعْدَهَا لِكُونِهَا مِنْ ذَوَاتِ الصُّدُورِ اسْتِفْهَامًا
كَانَتْ أَوْ شَرْطًا ، فَإِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا كَانَتْ بِغَيْرِ مَا ؛ لِأَنَّ مُسْتَقْرَأً الَّذِي هُوَ
الْعَامِلُ فِيهَا اسْتَمَرَّ حَذْفُهُ ، كَمَا اسْتَمَرَّ حَذْفُ مَا يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورَاتِ
إِذَا كَانَتْ أَخْبَارًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فَإِنْ قِيلَ : " أَيْنَمَا " فِي الْبَيْتِ هِيَ اسْتِفْهَامٌ أَوْ شَرْطٌ ، قِيلَ : لَا يَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامِيَّةَ لَا تَزَانُ مَعَهَا (مَا) ، وَإِنَّمَا
تَزَانُ مَعَ الشَّرْطِيَّةِ ، تَقُولُ : أَيْنَمَا تَذَهَبُ تَذَهَبُ ، وَلَا تَقُولُ أَيْنَمَا زَيْدٌ ؟ وَأَنْتَ
تَرِيدُ أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وَهِيَ فِي هَذَا الْبَيْتِ زِيدَتْ مَعَهَا " مَا " فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ .
وَأَيْضًا ، فَإِنَّهُ لَا سَعْنَى لِلْاسْتِفْهَامِ فِيهَا ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا الشَّرْطُ ، فَإِنَّ مَرَانَ
الشَّاعِرِ أَيْنَمَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ يَأْتِيهِ الْمَوْتُ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى * أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ
الْمَوْتُ * (١) ، فَإِنْ قِيلَ : وَأَيْنَ جَوَابٌ " أَيْنَمَا " الَّتِي هِيَ شَرْطٌ قِيلَ : حَذْفُهُ
الشَّاعِرُ لِذِلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، كَمَا حَذَفَ فِعْلَ الشَّرْطِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَيْنَمَا كَانَ
يَمُتُ ، وَأَيْنَمَا ذَهَبَ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ .

(١) الآيَةُ ٧٨ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

نوع آخر من الهجاء :

هذا النوع يتضمن حكم ما انتبهك من الفعل بالحذف ، والإعلام بما يزان عليه وموضع الزيادة منه وما يجوز حذفها معه ، وتبيين حكم "ما" الاستفهامية إذا تدخل عليها حرف الخفيض ، والإعلام بما يحذف منها ، وعلّة حذفه . انتهت الطريقة الكلية .

ثم نقول : قال أبو القاسم - رحمه الله - : (اعلم أن كل فعل صار إلى حرف واحد فأنك تزيد فيه في الخط هاء ، كقوله ع) (١) ، تقول : إن هذِهِ الأفعال لما صخرها الإعلال إلى حرف واحد تعاقب عليها حكمان متناقضان ، فالابتداء يطلب بالحركة ، والوقف يطلب بالسكون ، فلذلك جلبوا حرفاً يوقف عليه وأثبتوه في الخط معدداً للوقف ، ويحذف في الوصل في اللفظ .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (فإن أدخلت عليه فاء العطف أو واؤه لم تكتبه بالهاء) (٢) ، وقال ابن قتيبة : " فإن وصلت يفاءً أو واوًا فإن شئت أقررت الهاء وإن شئت حذفتها والحذف أحب إليّ " (٣) ، ثم قال : " فإن وصلت ذلك بثم " ألحقت الهاء ؛ لأن " ثم " حرف عطف منفصل قائم بنفسه لا يتصل بما بعده اتصال الواو والفاء " (٤) ، وعلى هذا فما قاله ابن قتيبة أحسن وقد قال سيبويه (٥) - رحمه الله - : إذا قلت " لم يقه " ولم تبعه " ألزمت الفاء ، فهذا يؤكّد عندك أن الهاء تثبت مع الواو ، خلافاً لأبي القاسم ، وكانهم جعلوها عوضاً بما نقص الكلمة ، / وألزمت في " لم تبعه " حيث توالي الحذف على

(١) الجمل : ٢٧٧ .

(٢) الجمل : ٢٧٧ وفي الاصل : لم تكتبه بالياء خطأ والتصويب سنن الجمل المطبوعة .

(٣) أدب الكاتب ٢٥١-٢٥٢ .

(٤) أدب الكاتب ٢٥١-٢٥٢ .

(٥) الكتاب ١٥٩/٤ وعبارته " وأما لا تقه من وقيت وإن تبع أعه من وعيت فإنه يلزمها الهاء في الوقف . وانظر ص ١٤٤ .

الكلمة من أولها ومن آخرها بخلاف "أرمة"، فهذه الهاء من "أرمة" غير لازمة؛ لأن الحذف فيها من جهة واحدة .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وتكتب فيم جئت؟ ولم غضبت؟

وعلام فعلت؟ فتحذف الألف من الاستفهام فرقاً بينه وبين الخبر، وتكتبها في الخبر بألف^(١)، وقد جاء في الشعر اثباتها في الاستفهام قال الشاعر^(٢):

على ما قام يشتيني لئيم
كخنزير تعرغ في رماد

وإنما حذفت من الإستفهام؛ لأنها هنا متطرفة بسبب الصلة، والأطراف تحل التغيير، وقد حكى ابن قتيبة^(٣) حذفها في الخبر مع شئت خاصة لكثرة الاستعمال .

وقال الأستاذ أبو بكر بن طلحة - رحمه الله - : وحكى قطرب^(٤)

حذفها مع الفاء والواو في الاستفهام، فتقول : وم تصنع؟ وم تصنع؟ وهو قليل .

(١) الجمل : ٢٧٧ .

(٢) الشاهد لحسان بن ثابت رضى الله عنه من أبيات يهجو بها بني عابد ابن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهو في شواهد الكشاف ٣٨٩/٤، والدر المصون ٥١٦/١، والخزانة ١٣٠/٥ و ٩٩/٦ والابيات في الخزانة ١٠٤/٦ .

(٣) ينظر أدب الكاتب ٢٣٤ وعبارته : " كلُّ هذا تتم في الألف الأيم شئت خاصة فإن العرب تنقص الألف منها خاصة فتقول : ادع بم شئت في المعنيين جميعاً .

(٤) في الاصل : غطرف، ولعله قطرب .

نوع آخر من الهجاء :

مضمن هذا النوع الإعلام بما في كتب الصلوة وأختيها^(١) في غير
المصحف، إذ لم يضمن إلى مضمير من الإجماع ، وما في نظائره من الإجماع .
قال أبو القاسم - رحمه الله - : (تكتب الصلوة ، والزكوة ، والحيوة بالواو
اتباعاً لخط المصحف فإن اتصل ذلك بمتكني كتبه بالالف لا يجوز غيره)^(٢) ،
قلت : قد كان القياس ألا يكتب إلا بالالف ؛ لأن التاء قد صيرت الألف
متوسطة ، والتفرقة بين ذوات الياء وذوات الواو إنما تكون في المتطرفة ؛
لأن الطرف موضع تغيير وهذه غير متطرفة ، فكان القياس أن تكتب بالالف ،
إلا أنه ورد ذلك في المصحف فاتبع تيمناً وتبركاً ، فإذا اتصل بالمضمير
زادها ذلك توسطاً وخرجت عن التي أتبع فيها المصحف ، فوجب كتبها
بالالف ، وإذا اتصل بظاهر لم يكن لها ذلك الاتصال ، فلذلك جاز فيها
ما يجوز فيها لو لم تتصل ، وكانت مفردة .

قال ابن قتيبة : * وقال بعض أصحاب الإعراب إنهم كتبوا هذه
الواو على لغة الأعراب ، وكانوا يميلون بها في اللفظ إلى الواو شيئاً *^(٣) ،
ويقال : بل كتبت على الأصل ، وأصل الف في الواو ، وعلى هذا ينزل
كلام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في كتاب كتبه ، وزعموا [أنه]^(٤)
الآن عند الروم يفخرون به ، وفيه ابن أبو طالب ، فالقراءة فيه على غير
الخط ، كقولك : * الذي أوتين *^(٥) ، والخط على حكم اللفظ الغالب ،
هذا أحسن ما رأيت أنه ينزل عليه خطه فيه ، وكتبوه بالواو على حكم
الاشتهار فإنهم كانوا يدعونه^(٦) " أبو طالب " فكتبوه على ذلك وقروا على
ما يوجب الإعراب .

(١) يعني الزكوة والحيوة .

(٢) الجمل : ٢٧٨ .

(٣) أدب الكاتب : ٢٤٧ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٦) في الأصل : يدعون ، ولعل صوابه ما أثبتناه .

بَابُ أَحْكَامِ الْهَمْزَةِ فِي الْخِطِّ

يقدم بين يدي هذا الباب أن يقال : الهمزة حرفٌ بعد مخرجه فتقل على اللسان اللفظ به ، فاختلفت العرب فيه لذلك ، فمنهم من يجريه مجرى سائر الحروف فيحققه إذا انفرد حيث كان ، وعلى أي حال كان ، وبينهم من لا يحققه إلا إذا كان في أول كلمة مفرداً ، فإن تضاعف التزم التخفيف أحدهما إلا أن يتضاعف في موضع العین من / الكلمة فيلزم الإدغام كسأل ، وجاز . (١) / ٩١
ولما لم تلزم طريقة واحدة إذا كانت غير أول خالف الكتاب بين صورها إذا كانت لها وجوه تسهيلها ، وأعدوا صورتها في بعض المواضع واختلفوا في إثبات صورها ، واعرابها في بعض المواضع .

فموضوع هذا الباب لتبيين أحكامها إذا كانت متحركة ، والإعلاء بالموضع الذي لا يكون لها فيه صورة لازمة ، والموضع الذي يكون لها فيه صورة لازمة ، والموضع الذي تختلف صورها ، والموضع الذي تختلف الكتاب في إثبات صورة فيه ، و حذفها ، فهذا الذي وضع له الباب . انتهت الطريقة الكلية .
ثم نقول : اعلم أن الهمزة لنا كانت حرفاً جليداً صعباً عند النطق بها فسّهلت النطق بها العرب بوجوه من التسهيل ، وأكثر ما يفعل ذلك أكثر أهل الحجاز ، وتسهيلها يكون بأربعة أشياء : بالنقل ، والبدل ، وبين بين ، والحذف (٢) ، وأقلها الحذف ، وثم ما لا يكون فيه شيء من التسهيل وهي الأولى الواقعة في الابتداء ، فالتى لا تسهل كتبها الكتاب بألف أبداً ، وهي الواقعة في الابتداء والتى تسهل كتبوها بحكم التسهيل ، فإن سهلت إلى الألف كتبت بها ، وإن سهلت إلى الياء كتبت بها ، وإن سهلت إلى الواو كتبت بها ،

(١) فى اللسان (جأر) يجأر جأراً وجوَّاراً : رفع صوتاً مع تضرع واستغاثة وفى التنزيل ﴿ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾ وقال ثعلب : هو رفع الصوت إليه بالدعاء .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٥٤١ .

فإن حذفت لم تكن لها صورة، وجعلت علامتها نقطة ببعض الأضيغة لئلا يتأثر بذلك،
أو ألفاً رAKEة ، وصورتها ٣٠١ شِيَهَتْ بِالنَّحْنِي فِي الرَّكُوعِ ، كَذَا يُسَمِّيهِمُ
الخليل ، وحكم النقطة أن تكون في السطر مكان الهمزة ، إلا أنها إذا وقعت
ألفاً عند أهل الضبط جعلوها إذا كانت مفتوحة غير مدودة على رأس الألف ،
وإذا كانت مدودة في قفا الألف ، وإذا كانت مضمومة في وسط الألف ؛ وإذا
كانت مكسورة في أسفل الألف راموا بذلك التفرقة بين حركاتها .
(١)

وقد يجوز أن تكتب الهمزة في جميع مواضعها ألفاً على حكم التحقيق ،
والتحقيق لغة تميم ، ولكن أكثر الكتاب أننا نستعملها بحكم ما تستعمل إليه ، إلا
الأولى فإنهم اتفقوا على كتابتها ألفاً ؛ لأنها لا تستعمل عند الابتداء بها
أبداً ، فيجب أن تبين أحكامها في التحقيق والتسهيل حين جريا متساويين .

فأقول : كل همزة أولى فكتبها بألف فإنها لا تستعمل ، وكل همزة

ساكنة فكتبها بحكم ما قبلها من الحركات ؛ لأنها تبدل بحكم حركة
ما قبلها ، وكل همزة متحركة قبلها ساكن صحيح لا صورة لها ؛ لأن حكمها
في التسهيل أن تنقل حركتها إلى ما قبلها ، وهو ذلك الساكن ، ثم تحذف
هي ، فلما كانت تحذف لم يكن لها صورة ، ومن نقل الكأة ، وأبدل من الهمزة
ألفاً بعد النقل ، فإنه يكتب : "الكأة" بالألف ، فإن كان قبلها حرف
عليه فإما أن يكون ياءً أو واوًا أو ألفاً ، فإذا كان ياءً أو واوًا ، فإما أن يفتح
ما قبلها ، وإما أن ينكسر ما قبل الياء وينضم ما قبل الواو ، وإذا انكسر ما قبل
الياء وانضم ما قبل الواو ، فإما أن يكونا زائدتين أو غير زائدتين .

واحتجت إلى هذا التفصيل لأن الأحكام / تختلف بحسبه ، فأما ١/٩٢

إذا كان ما قبلها ياءً أو واوًا مفتوحاً ما قبلها فالتنقل اليها ، وحذف الهمزة
فلا صورة لها إذا ، كما لو كان الساكن صحيحاً ، مثال ذلك الشسيء والسوء
إلا أن تكون الياء للتصغير فإنها تجرى مجرى ألف الجمع فلم ينقل اليها ،

مثال ذلك : "قويتم" في تصغير "قائم" ، وتسهيلها هنا بالبدل ياءً
(٢)

محضاً ، وتدغم فيها ياء التصغير فتقول : "قويتم" وفارقت في هذا ألف الجمع ،

(١) ينظر الكتاب ٥٥٣/٣ - ٥٥٤

(٢) في الأصل (قوم) والسياق يقتضي ما أشتناه .

لأنّ مثلها يُحَرِّكُ ، والايِفُ لَا تُحَرِّكُ اليَتَّةَ ، وَكَذَلِكَ لَمْ تَسْهَلِ الهمزة بعدَهَا
بَيْنَ بَيْنَ حِينَ أُسْكِنَ ادغَامُهَا بخلاف الِايِفِ ، فَلَا تَكْتُبُ إِلَّا بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ أَوْ وَاوٍ
وَاحِدَةٍ ، وَالنَّقْلُ أَيْضًا ، وَهُوَ أَجْوَدُ مِنَ الْبَدَلِ فَلَا صُورَةَ لِلهمزة ، وَالكِتَابُ بِيَاءٍ
وَاحِدَةٍ ، يِثَالُ ذَلِكَ : النَّسِيئُ ، وَإِذَا كَانَتِ اليَاءُ زَائِدَةً ، وَالوَاوُ زَائِدَةً فَالْبَدَلُ
أَيْضًا وَالِإِدْقَامُ ، وَلَا يَجُوزُ النَّقْلُ . وَمِثَالُ ذَلِكَ : النَّسِيءُ .

وَإِذَا كَانَتِ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَ الهمزة
ألفًا ، فَإِن كَانَتِ الهمزة مَفْتُوحَةً فَلَا صُورَةَ لَهَا وَتَسْهَلُهَا بَيْنَ بَيْنَ فَكَأَنَّ
يَجِبُ لَهَا صُورَةُ أَلِفٍ إِلَّا أَنَّهُمْ كَرَهُوا اجْتِمَاعَ صُورَتَيْنِ ، يِثَالُ أَنْ يَكْتُبَ جَاءَهُمْ ،
وَشَاءَهُمْ ، وَلَا يَمُوتُ بَيْنَهُمْ بِمَعْنَى أَضْلَحَ بَيْنَهُمْ ، فَإِن كَانَتِ الهمزة مَضْمُومَةً كُتِبَتْ
بِوَاوٍ ؛ لِأَنَّ تَسْهِيلَهَا أَيْضًا بَيْنَ بَيْنَ وَلَمْ تَجْتَمِعْ أَيْضًا صُورَتَانِ ، نَحْوُ : جَاءَهُمْ (١)

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ مَكْسُورَةً لَكُتِبَتْ بِيَاءٍ نَحْوُ : سَائِلٌ
وَكُلُّ هَمْزَةٍ وَقَعَتْ مَطْرُفَةً فَإِنَّهَا تَكْتُبُ بِحِكْمِ
تِلْكَ الحَرْكَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِن كَانَتْ سَاكِنَةً أَبْدَلْتِ بِحِكْمِهَا ،
وَإِن كَانَتْ مَتَحْرَكَةً فَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالسُّكُونِ ، فَتَحْكُمُ لَهَا بِحِكْمِ السَّاكِنَةِ ، نَحْوُ :
لَمْ يَقْرَأْ ، وَلَمْ يَوْضُؤْ ، وَلَمْ يُخَطِّئْ ، وَيَقْرَأْ ، وَيُخَطِّئْ ، وَيَوْضُؤْ لَوْ كُتِبَتْ عَلَى
حِكْمِ الْأَصْلِ لَرَجَعَ أَمْرُهَا إِلَى حِكْمِ التَّوَسُّطِ ، وَإِذَا كَانَتِ الهمزة التَّحْرُكَةُ
مَتَّوَسِّطَةً ، وَقَبْلَهَا حَرْكَةٌ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ الحَرْكَتَانِ مَتَّعَاثِلَتَيْنِ أَوْ مَتَّعَايِرَتَيْنِ ،
وَإِذَا كَانَتْ مَتَّعَايِرَتَيْنِ فَأَمَّا مَتَّعَايِدَتَيْنِ أَوْ غَيْرِ مَتَّعَايِدَتَيْنِ ، فَالْمَتَّعَاثِلَتَانِ ،
وَالْمَتَّعَايِدَتَانِ عِنْدَ سِيَوِيٍّ سَوَاءٌ (٢) تَسْهَلُ الهمزة بِحِكْمِ حَرْكَةِ نَفْسِهَا فَتُخَطُّ
عَلَى ذَلِكَ ، وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ (٣) فِي التَّعَايِدَتَيْنِ ، وَسَهَّلَهَا بِالْبَدَلِ بِحِكْمِ
مَا قَبْلَهَا ، فَخَطَّهَا كَذَلِكَ ، يِثَالُ ذَلِكَ سَأَلَ وَيَسُوءُهُمْ ، وَمِثْلَيْنِ ، وَقَدْ تَكْتُبُ هَذِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : هَاوَهُمْ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَشْتَنَاهُ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٤١٥ هـ فَمَا بَعْدَهَا لِبَيَانِ مَذْهَبِ سِيَوِيٍّ فِي تَسْهِيلِ الهمزة .

(٣) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ١ / ١٥٧ وَالْجَمَلُ ٢٨١ وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ

٢ / ٣٥٧ - ٣٥٨ وَكِتَابُ الْإِقْتِنَاعِ فِي الْقِرَاءَاتِ ١ / ٤٣٨ هـ فَمَا بَعْدَهَا .

بياءٍ واحدةٍ وواوٍ واحدةٍ كراهةً اجتماع الصورتين ، وتكتب يستهزئون على مذهب
الاخفش بياءٍ ، وواوٍ ^(١) ، وغير المتعاقدتين تكتب بحكم حركة الاقوى ؛ لأن تسهيلها
كذلك ، ومثال ذلك : لؤم ، ويئس ، وميئة ، فلو لم تُسهّل همزتها بينها
وبين الواو - ولؤم - يواوٍ مَحْضَةٍ ، ويئس بينها وبين الياءٍ وفيئةٍ بياءٍ مَحْضَةٍ ،
وهذا القانونٌ يجسئ على مذهب البصريين .

فصل :

في الموازنة بين قول الاخفش وسيبويه في تسهيل الهمزتين المتعاقدتين ،
قال الاخفش لسبويه : اتفقنا على أن الهمزة المُلَيَّنَةُ اِنَّمَا هِيَ بَيْنَ بَيْنٍ ، أَي : بَيْنَ
الهمزة ، والحرف الذي منه حركتها ، فأنت إن حكمت لها هنا في مثل سُيَلٍ ،
وَيَسْتَهْزِؤُنَ بحكم الحرف الذي منه / حركتها فَكأنها واوٌ ساكنةٌ مكسورةٌ ٩٢
ما قبلها ، أو ياءٌ ساكنةٌ مضمومةٌ ما قبلها ، وذلك لا يكون .

وإن حكمت لها بحكم الهمزة المخففة لزمك أن تسهل مثل يُؤَيِّدُ
وجئون جمعٌ جونيةٌ بين بين ، والعرب لم تفعل ذلك واتفقنا على منع تسهيلها
بين بين ؛ لأجل أنها في حكم الساكنين وكأنها ألف ، والألف لا يُضَمُّ ما قبلها
وكذلك يجب أن نتفق هنا فلا تُسهلها بين بين ، وأن تبدلها ياءً إذا انكسر
ما قبلها ، وواوًا إذا انضم ما قبلها . انتهى .

وكان سيبويه يقول : اتفقنا على الهمزة المُلَيَّنَةُ أنها بين بين إلا أن
الحكم يأخذ الامر من غير ترجيحٍ تحكيمٍ لا يجب أن يقال به فيوقع الاتفاق
على منع التسهيل بين بين في مثل يُؤَيِّدُ وسئون ؛ لأن الفتحة في غاية
في نهاية الخفة ، فإنها من تعتل والضمة والكسرة بتعتل ، وقد ظهر أثر
ذلك في حروف العلية ، وظهر أيضاً أثر ذلك في امتناع روم المنصب غير المنون
وتثقيله والنقل إليه ، وقد جاء ذلك في الشاذ والنادر ، فلا يجوز : رأيت أحمر
وقد أخصب إلا في الشاذ ، وإذا كان ذلك ، فالفتوحة إذا سهلت بين بين

(١) ينظر أرب الكاتب ٢٦٤ .

صارت ألفاً أو كادت .

والالف لا يضمن ما قبلها ولا يمكن النطق بيها كذلك لو تَحَضَّتْ أَلْفًا
أَلْبَتَةً ، والمضمومة والمكسورة إذا سَبَلَتْ بينَ بَيْنَ بَقِيٍّ فِيهَا فَضْلٌ قُوَّةٍ لَمْ تَخْرُجْ
إِلَى أَنْ تَكُونَ وَأَوَّ سَاكِنَةً مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَقُولٍ وَلَا هُوَ
فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مُصْرَحٌ بِهِ فَقَدْ فَارَقَتِ الْمَضْمُومَةُ وَالْمَكْسُورَةُ بِمَا قُلْنَا حَكْمَ
الْمَفْتُوحَةِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ: (١)

* أَنْ زَمَّ أَجْمَالَ وَفَارَقَ جِيزَةً *

فَضْرُورَةً، وَلَا جِلَّ الضَّرُورَةِ عَامَلَهَا مُعَامَلَةَ الْمَخْفِيَّةِ ، فَالْمَضْمُومَةُ أَحَقُّ بِذَلِكَ .

وَلابنُ شُرَيْحٍ (٢) دَخُولَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَمْ يَحْتَسِبْ بِمَا يَلْحَقُهُ ، فَقَالَ

- رَحِمَهُ اللَّهُ - : إِنَّهُ أَجَوَّزُ التَّسْهِيلَ فِي الْمَضْمُومَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، وَالْمَكْسُورَةَ
الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا ، فَأَجْعَلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَحَرْفٍ مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ،
فَأَسْتَهْلُ بِمِثْلِ : سَيْلٌ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ ، وَيَسْتَهْزِئُونَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ ؛

(١) الشاهد أنشده ابنُ جنى فى سر الصناعة ٤٨/١ - ٤٩ لكثير ، وعجزه :

* وَصَاحَ قُرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينٌ *

وَصَدْرُهُ فِي الْخِصَائِصِ ٤٤/٢) شَاهِدًا عَلَى مَاضِيفِ الْحَرَكَةِ لِتَقَرُّبِ ذَلِكَ
مِنَ السَّكُونِ فَتَكُونُ الْهَمْزَةُ هُنَا بَيْنَ بَيْنَ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ يَعْمِيشٍ فِي
شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١١٣/٩ .

(٢) ابنُ شُرَيْحٍ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ شُرَيْحِ الرَّعِينِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ قَدَّمَ مَصْرُ

وَسَمِعَ بِهَا مِنْ نَفِيسٍ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيَّ ، وَأَبِي جَعْفَرَ النَّحْوِيِّ

وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَغْدَادِيَّ الْكَاتِبَ ، وَبَعَثَهُ عَنْ أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ

قَالَ ابْنُ بَشْكَوَالٍ : كَانَ مِنْ جِلَّةِ الْمُقَرَّرِينَ وَخِيَارِهِمْ ثِقَةً فِي رِوَايَتِهِ وَمِنْ

إِلَيْهِ الرِّحْلَةُ فِي هَذَا الشَّأْنِ الْقَائِمِينَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ ، وَالِاسْتِقْلَالَ بِالنَّحْوِ

وَالْعَرَبِيَّةِ وَلَهُ سَمَاعٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَبِيهِ وَمِنْ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ خَزْرَجٍ ، تَوَفَّى

سَنَةَ ٤٧٦ كَذَا فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ : تَوَفَّى سَنَةَ

٥٣٩ وَذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي شَيْوُخِهِ . انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ ٣/٣ .

وَنَفْحِ الطَّيِّبِ ٢/٣٤٥ ، وَأَخَذَ عَنْهُ ابْنُ الْيَازِجِ الْقِرَاءَةَ السَّبْعِيَّةَ كَمَا فِي

الْاِقْتِنَاعِ ١/٦٣ وَ ٦٩ وَ ٨٢ فَمَا بَعْدَهَا .

فَيَقَالُ لَهُ : قَدْ وافقتَ على أن التليين إنما هو لضعاف قوة الهمزة وتقريب لها من حروف العلة، وحرف العلة لم تصرح به والضمّة صِفَتُهُ إِنَّمَا هُوَ الْوَاوُ فَتَأَمَّلْ مَا قُلْتَ لَكَ تَجِدُ قَوْلَهُ غَيْرَ مُحَصَّلٍ ، ويلزمك أن تفعل ذلك في المفتوحة المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها فإذا جوزت ذلك وفعلته ، وما فعلت العرب بخلافه .

وقد خالف - في مواضع بينها - أبو القاسم فيجب أن تتصفح كلامه

في هذا الباب وتتبعه ، ونبيه على ما خالف فيه هذا القانون إن شاء الله تعالى .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وإن كانت الهمزة آخرًا وقبلها ساكن

لم تثبت لها صورة في الخط ، نحو : القز ، والخب ، والدف ، فإذا

اتصل بها ضمير بعدها ثبت في الخط فتكتبها واوًا إذا انضمت ، وياء إذا

انكسرت ، وألفًا إذا انفتحت (١) ، قلت : وهذا على خلاف / ما أصلناه ، ٩٣

ولأ فرق بينهما متطرفة ومتوسطة وتسهيلها فيهما جميعاً بالنقل ، وإنما يجسى هذا

الذي قال على لغة من قال : المرأة ، وذلك أنه نقل حركة الهمزة ،

ثم أبدل من الهمزة بحكم الحركة المنقولة ؛ لأنها صارت ساكنة قبلها حركة ،

فكان أبو القاسم راعى تلك اللغة مع الضمير الذي يصير الهمزة متوسطة ،

فيسهل فيها ذلك البدل .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وإذا كانت الهمزة آخرًا وقبلها

فتحة كتبت ألفًا ، كقولك : زيد يقرأ (٢) ، وهذا على ما أصلناه .

ثم قال : (فإن اتصل بها ضمير كتبها واوًا إذا انضمت ، وألفًا إذا انفتحت ، وياء

إذا انكسرت (٣) ، وهذا الكلام لم يخرج به عما أصلناه ؛ لأن الضمير في الإسم قد صير الهمزة وسطًا .

قَالَ : (وإذا كانت الهمزة وسطًا ، وقبلها ضمة كتبت

واوًا ، وإن انكسرت أو انضمت أو انفتحت ، نحو : قولك سررت بأكثوك ، وهذا

أَكْثُوكَ ، ورأيت أكثوك (٤) ، وهذا الكلام غير محبر إن أخذ على عقبيه ، وإنما

(١) الجمل : ٢٧٩ .

(٢) الجمل : ٢٧٩ .

(٣) الجمل : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٤) الجمل : ٢٨٠ .

يجسّد على مذهب الأَخْفِشِ الَّذِي يَحْكُمُ لِلْمَتَعَاقِدَتَيْنِ يَحْكُمُ الْحَرَكَةُ السَّابِقَةُ
مِنْهُمَا، وَإِنْ أُخِذَ عَلَى تَمَثُّلِهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَصِحَّ وَيُخْرَجَ عَلَى مَا أَوَّلْنَا إِذَا رُوِيَ
أَصْلُ الْكُتَابِ قَبْلَ الضَّمِيرِ، وَلَكِنْ فِي الْفِعْلِ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِ النَّصْبِ مِنْ خَطْبِهِ،
وَالضَّمَائِرُ تَرَدَّدَتْ إِلَى الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا، فَوَجِبَ أَنْ تُكْتَبَ: يُقْرَأُ بِبَيَاءٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْخِلَافَ فِي "يَسْتَهْزُونَ" ،
وَقَدْ تَقَدَّسَتْ الْمَوَازِنَةُ بَيْنَ الْأَخْفِشِ وَسَيَّبُوِيهِ فِي ذَلِكَ .
فَأَمَّا يَسْئَلُ وَ يَسْئَمُ فَمِنْ الْكُتَابِ مَنْ
يَحْذِفُ الْأَلِفَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ يَسَامُ ، وَيَسْأَلُ بِالْأَلِفِ (١) ، قُلْتُ : مَنْ كَتَبَهَا
بِالْأَلِفِ فَإِنَّمَا عَلَى التَّحْقِيقِ ، وَإِنَّمَا عَلَى لُغَةِ الرَّأْيِ قَالَ : () وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ
تُكْتَبَ يَسْئَلُ وَحْدَهَا بِغَيْرِ أَلِفٍ لِكثْرَةِ دَوْرِهَا فِي الْكَلِمِ (٢) ، وَدَخَلَ هَذَا
الْكَلِمُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ أَنْ تُكْتَبَ كِلَيْهِمَا بِغَيْرِ صُورَةٍ ، كَمَا قَدَّمْنَا .
قُلْتُ : هَذِهِ الْمَوَازِنَةُ الَّتِي بَيْنَ كَلِمِ الْأَخْفِشِ وَسَيَّبُوِيهِ هِيَ مِنْ كَلِمِ

الْأَسْتَاذِ الْمَرْحُومِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ طَلْحَةَ الْإِسْبِيلِيِّ .
وَبَقِيَ مِنَ الْكَلِمِ عَلَى الْبَابِ تَتْبِيحَاتٌ وَمَجَارَاتُ الْفَظَائِدِ ، فَسَقُولُ :
أَعْلَمُ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي الْخَطِّ قِيَاسٌ كَتَبَهَا أَنْ يَكْتُبُونَ
مُوَافِقًا لِتَخْفِيفِهَا ، فَمَا كَانَ تَخْفِيفُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحَذْفِ لَمْ يَكُنْ لَهَا صُورَةٌ
فِي الْخَطِّ ، نَحْوُ : هَمْزَةُ الْخَبْرِ وَالذِّفْرِ ، وَمَا كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالْقَلْبِ قِيَاسٌ
كَتَبَهَا أَنْ تُكْتَبَ بِمَا قُلِبَتْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ قُلِبَتْ أَلْفًا كُتِبَتْ أَلْفًا ، نَحْوُ : فَمِيسٍ
وَرَأْسٍ ، وَإِنْ قُلِبَتْ وَاوًا كُتِبَتْ وَاوًا ، نَحْوُ : لَسُومٌ ، وَسُومٌ .
وَإِنْ قُلِبَتْ يَاءً كُتِبَتْ يَاءً ، نَحْوُ : بَيْسٍ ، وَذَيْبٍ ، وَإِنْ خَفَّتْ بَيْنَ
بَيْنَ كُتِبَتْ بِالْحَرْفِ الَّذِي تَقَرَّبَ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ مَضْمُونَةً كَانَ تَخْفِيفُهَا
بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَبَيْنَ حَرْفٍ هُوَ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا وَهُوَ الْوَاوُ ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً
قَرِيبَتْ مِنَ الْيَاءِ وَكُتِبَتْ يَاءً ، وَإِنْ كَانَتْ مُفْتُوحَةً قَرِيبَتْ مِنَ الْأَلِفِ وَكُتِبَتْ أَلْفًا ،
هَذَا حَكْمُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ فِي التَّخْفِيفِ وَفِي الْكُتُبِ .

(١) ينظر أدب الكاتب ٢٦٦ .

(٢) الجمل : ٢٨٢ .

وأما في التفصيل ؛ فنقول : لا تخلو الهمزة إذا كانت غير أول، أما

٩٣/ـ

أن / تكون ساكنة أو متحركة ، فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها إلا متحركاً ، وإذا كانت كذلك دبّرتّها حركة ما قبلها فقلت ألفاً إن كانت قبلها فتحة ، كقولك : رأس وفأس ، وكذلك تكتب ، فإن كان ما قبلها ضمة قلبت واوًا في اللفظ ، وكذلك تكتب ، نحو : لوم وسوم ، وإن كان ما قبلها كسرة قلبت ياءً في اللفظ ، وكذلك تكتب .^(١)

وإن كانت الهمزة متحركة فلا يخلو ما قبلها أما أن يكون ساكنًا أو متحركاً ، فإن كان ساكنًا فلا يخلو أما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف علة ، فإن كان حرف علة فلا يخلو أما أن يكون ألفاً أو واوًا أو ياءً ، فإن كان ألفاً دبّرتّها حركة نفسها ؛ لأن تخفيفها إنما هو بين وبين وهو أن تخففها بين الهمزة وبين حرف هو من جنس حركتها ، فإن كانت مضمومة صورتها في الخط واوًا ، نحو : التلاوم ، وإن كانت مفتوحة صورتها في الخط ألفاً ، نحو : هبأية^(٢) فكتبت ألفين ألف المد والالف التي هي صورة الهمزة ، فإن كان أحد من الكتاب لم يجعل لهذه المدّة المفتوحة الواقعة بعد الألف صورة في الخط فإنما ذلك لكراهية الجمع بين الفين ، وإن كانت مكسورة صورتها ياءً في الخط ، نحو : السلايكية وما أشبهها .

وإن كان حرف العلة التي قبل الهمزة ياءً أو واوًا فلا يخلو من أن يكونا زائدين أو أصليين ، فإن كانا زائدين قلبت الهمزة التي قبل السواو واوًا ، وأدغمت الواو الأولى في الواو الثانية ، هذا في اللفظ ، وكتبت في الخط واحدة ، ومثال الهمزة التي قبلها واو زائدة : مقروء ، وإذا خففتها قلت : مقروء^(٣) بواو شدة ، وكذلك تكتبها وتجري مجرى هذه الياء ياء التصغير في نحو قولهم : أفتيس ، فإذا خففت قلت : أفتيس^(٤) بياء

(١) نحو : ذيب ، وبير .

(٢) ينظر الكتاب ٥٥٤٧/٢

(٣) ينظر الكتاب ٥٥٤٧/٣

(٤) ينظر الكتاب ٥٥٤٧/٣

شديدة وكذلك تكتبها، وأفيسس تصغير أفوس، وأفوس جمع فأس، وإن كانت الياء والواو أصلاً مثل شسى وسوى، فإن سُنِيعَ شَيْسُو بتشديد الياء فهو خارج عن القياس، فإنه خفف الهزمة بأن قلبها وأدغم فيها الياء التي قبلها وليس ذلك قياسها، وإنما قياسها ما ذكرت لك، وإن كان الساكن الذي قبل الهزمة حرفاً صحيحاً فإنك تنقل حركتها إلى الساكن الذي قبل الهزمة، وتحذفها ولا تكتب لها صورة في الخط، نحو: الخب، والدفي^(١) فتخفيفها كما ذكرت لك في اللفظ ولا تكتب من الخب إلا الخاء والباء، ومن الدفي إلا الدال والفاء، وكذلك ما أشبهتهما، وسواء كانت الهزمة متطرفة، كما مثلها أو في أثناء الكلمة نحو: يسئل ويسعم، وجزوك^(٢) ورفوك ومن كتب لشي من ذلك صورة في الخط فهو خارج عن القياس، وقد ذكرنا ذلك أبو القاسم .

فإن كانت الهزمة متحركة وقبلها متحرك فلا يخلو أن تكون حركتها ضمة وقبلها ضمة أو كسرة، فإن كانت فتحة وقبلها ضمة فتخفيفها في اللفظ بأن تقلب واواً، وكذلك تكتب / نحو: جون^(٣)، وإن كانت متحركة وقبلها كسرة فتخفيفها في اللفظ بأن تقلب ياءً، وذلك نحو: سير جمع سيرة، وهي العداوة^(٤)، فإن كانت متحركة بالفتح وقبلها فتحة دبرتها حركة نفسها فخففت بين بين، فقربت من الألف؛ لأن تخفيفها إنما هو بين الهزمة

/٩٤

-
- (١) ينظر الكتاب ٥٤٥/٣، والمقتضب ١٦٠/١ .
(٢) في الأصل: وحيوك والتصويب من الجمل: ٢٢٩ .
(٣) جون مخفف جون ميموز، وهو جمع جونة وهي الحقة التي يجعل فيها الحلوى . ينظر الكتاب ٥٤٣/٣، والمقتضب ١٥٢/١ .
(٤) ينظر الكتاب ٥٤٤/٣، والمقتضب ١٥٦/١ وهي مأرت بين القوم أي: أرشت بينهم ميسراً فإن خففت الهزمة قلت: سيراً تخلصها ياءً .

وبين حرفي هَوَمَن جنس حركتيها .

وإذا كانت مفتوحةً وقبلها فتحةٌ كان تخفيفها بينَ بينَ ، وهو كذلك في اللفظِ وتكتبها بالالفِ ؛ لأنك تقرّبها من الألفِ نحو : سَأَلَ^(١) وقرأ ، ونحو ذلك ، فإن كانت مضمومةً وقبلها فتحةٌ كان تخفيفها بينَ بينَ^(٢) وهو أن تخفّف بينَ الهمزة وبينَ حرفي هَوَمَن جنس حركتيها ، وهو الواوُ وهذا تخفيفها في اللفظِ وكذلك تكتب في الخطِ ، وإن كانت مكسورةً وقبلها ضمةٌ خففت بينَ بينَ فقربت منَ حرفي هَوَمَن جنس حركتيها ، كما تقدّم في غيرها ، وهو الياءُ في اللفظِ ، وتكتب بالياءِ ، نحو : سَيْلٌ ، وَسَيْمٌ .

وكذلك إن كانت مضمومةً وقبلها ضمةٌ قربت منَ الواوِ بالتخفيفِ بينَ بينَ وتكتب بالواوِ ، نحو : يَوْضُو ، وكذلك إذا كانت مضمومةً وقبلها كسرةٌ تدبّرُها حركةٌ نفسها وتكتب بالواوِ ، نحو : يَوْضُو^(٣) ؛ لأن تخفيفها بينَ بينَ يقربها منَ الواوِ ، نحو : قولك يقرئك السلام ، وكذلك إذا كان قبلها كسرةٌ ، وهي مكسورةٌ تكتبها ياءً على حدّ تخفيفها ، فهذا قياسُ هذه الهمزاتِ فسي التخفيفِ في اللفظِ ، وفي الخطِ وسواءً كانت في أثناءِ الكلمة أو متطرفةً فإن كتبت شيئاً منها على غير ما ذكر من القياسِ التابعِ للتخفيفِ في اللفظِ فهو خارجٌ عن القياسِ في الخطِ .

وقد فهمت بما ذكر أنّ الهمزة ليس لها صورةٌ في الخطِ تختصُّ بها كسائر حروفِ المعجمِ ، وإنما صورتها أبداً ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ إذا ثبت لها صورةٌ ، وأما الشكلُ الذي يُسميه النّاسُ همزةً فليست بهمزةٍ ولا صورةً لها وإنما هي أمانةٌ تدلُّ عليها ، وإنما خففت الهمزة ؛ لأنها حرفٌ ثقيلٌ ومخرجها

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٤١-٥٤٢-٥٥٤ ، والمقتضب ١/١٦٧ .

(٢) قال سيويه : وإذا كانت الهمزة مضمومةً وقبلها فتحةٌ صارت بينَ

الهمزة والواوِ الساكنة . . . الخ ينظر الكتاب ٣/٥٤٢-٥٤٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٥٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٥٦ .

مِنْ أَقْصَى الْحَلِقِ وَلِذَلِكَ شَبَّهَهَا أَبُو عَلِيٍّ بِالتَّهْوِيعِ ^(١) وَهُوَ صَوْتُ الْمُسْتَقْيِسِيِّ،
وَالْمُسْتَقْيِسِيُّ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ اسْتَقَاءَ يَسْتَقْسِي، وَهُوَ اخْتِلَافُ الْقَبِيءِ، فَلِهَذَا التَّقْلِيلُ
كَانَ كَثِيرًا مِنَ الْعَرَبِ يَخْفَفُهَا .

هَذَا إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا، وَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ هَمْزَةٍ أُخْرَى فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ
فَكَلِّهْمُ يَخْفَفُ إِحْدَاهُمَا ^(٢)، نَحْوُ: آدَمَ وَآخِرَ، وَجَاءِي، يَقُولُونَ فِيهِ
جَاءِي.

أَلْفَاظُ الْكِتَابِ :

إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَوَّلًا كَتَبْتُ أَلْفًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحْرُكْتُهَا، هَذَا
اتِّفَاقٌ بَيْنَ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا فِي ذَلِكَ إِلَى حَرَكَتِهَا، وَلِوِ التَّفَتُّوا لَكَتَبْتُ أَلْفًا،
وَوَاوًا، وَيَاءً، أَلْفًا إِذَا انْفَتَحَتْ، وَوَاوًا إِذَا انضَمَتْ، وَيَاءً إِذَا انكسرت،
وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (فَإِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ آخِرًا وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ لَمْ تَثْبُتْ لَهَا صُورَةٌ فِي
الْخَطِّ ^(٣))، هَذَا الْإِطْلَاقُ مِنْهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: وَقَبْلَهَا
سَاكِنٌ لَيْسَ بِأَلِفٍ وَلَا يَاءٍ وَلَا وَاوٍ زَائِدَتَيْنِ، لِأَنَّهُ بَيَّنَّ مَرَادَهُ بِالسَّائِلِ فَسَأَلَ
الَّذِي مَثَلٌ بِهِ السَّاكِنَ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ فِيهِ حَرْفٌ / صَحِيحٌ، وَإِذَا كَانَ
كَذَلِكَ لَمْ تَثْبُتْ لَهَا صُورَةٌ فِي الْخَطِّ، كَمَا ذَكَرْتُ وَهَذَا جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ .

قَوْلُهُ: (وَإِذَا اتَّصَلَ بِهَا مَضْرُوبٌ تَثْبُتُ فِي الْخَطِّ ^(٤))، يَعْنِي الْهَمْزَةَ،

(١) ينظر التكملة لأبي علي ٢١٢ . وقد ذكر سيويه هَذَا المصطلح
قَالَ: " وَاَعْلَمُ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِنَّمَا فَعَلَ بِهَا هَذَا مَنْ لَمْ يُخَفِّفْهَا؛ لِأَنَّهُ
بَعْدَ مَخْرَجِهَا، لِأَنَّهَا نَبْرَةٌ فِي الصَّدْرِ تَخْرُجُ بِاجْتِهَادٍ وَهِيَ أَبْعَدُ
الْحُرُوفِ مَخْرَجًا فَتَقُلُّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَهْوِيعِ " . الْكِتَابُ ٥٤٨/٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٥٤٨/٣ - ٥٤٩ - ٥٥٢ .

(٣) الجمل : ٢٧٩ .

(٤) الجمل : ٢٧٩ .

وشبوتها في الخط إذا اتصل بيها ضمير غير جارٍ على القياس ؛ لأن تخفيفها في تلك الحال ، كتخفيفها إذا كانت متطرفة .

قوله : (وإذا كانت الهمزة آخرًا وقبلها فتحة كتبت ألفًا على كل حال) (١) ، هذا الإطلاق يحتاج الى تفصيل ؛ لأن بعضها يجري على قياس ، وبعضها يجري على غير قياس .

فإذا كانت الهمزة متطرفة وقبلها فتحة فلا يخلو ما أن تكون الهمزة ساكنة أو متحركة ، فإن كانت ساكنة كتبت ألفًا قياسًا ؛ لأن تخفيفها إنما هو بالقلب الى الألف ، وإن كانت متحركة وقبلها فتحة فلا يخلو ما أن تكون مضمومة ، نحو : يقرأ أو مفتوحة ، نحو : لن يقرأ ، أو مكسورة ، نحو : لم يقرأ الرجل ، فإن كانت مضمومة كان قياسها أن تكتب واوًا ، وإن كانت مفتوحة كان قياسها أن تكتب ألفًا ؛ لأن تخفيفها إذا كانت مضمومة بين بين ، وذلك التخفيف يقربها من الواو ، فكان يجب في القياس أن تكتب واوًا ، وكذلك تخفيفها إذا كانت مفتوحة تقرب من الألف ، وإن كانت مكسورة ؛ فيجب أن تكتب ياءً ، إلا أنهم تسرّكوا هذا القياس في الهمزة المضمومة إذا كان قبلها فتحة ، وفي الهمزة المكسورة إذا كان قبلها فتحة ، وكتبوا في الأحوال كلها الثلاث ألفًا ، ولم يكتبوا الهمزة المفتوحة منها ألفًا ؛ لاجل أنها تدبرها حركة نفسها ، وإنما يكتبونها ألفًا للعلية التي كتبوا الهمزة المضمومة وقبلها فتحة ، والهمزة المكسورة وقبلها فتحة ألفًا ، وعلّة ذلك أنهم اعتبروا حالها في الوقف ، فإذا وقفوا على المضمومة والمفتوحة سكنوها ، وإذا سكنت في حال الوقف وكان قبلها فتحة صارت كالهمزة التي سكنت للجزم وقبلها فتحة ، وقياس الهمزة الساكنة وقبلها فتحة أن تكتب ألفًا ؛ لأنها لو خففت في حال السكون لانقلبت ألفًا .

قوله : (فإن اتصل بيها ضمير) (٢) ؛ يعني بالهمزة المتحركة

(١) الجمل : ٢٧٩ .

(٢) الجمل : ٢٨٠ .

وقبلها فتحةً، وكتبها في هذه الحال واوا إذا انضمت وألفا إذا انفتحت
كما ذكر جار على القياس؛ لأن حركة نفسها تدبرها، كقولك: هو يقرؤه،
همزة كهزة لؤم ورؤف، وتخفيفها مثل تخفيف هذه الهمزة بين بين،
وذلك يقربها من الواو، فتكتب واوا، وقولهم: "لن يقرأه" ولن يخبأه، همزته
في هذه الحال كهزة "سأل وزار ونأم"، ومثل هذه الهمزة تخفيفها بين
بين، وهو يقربها من الألف فتكتب ألفا لذلك، وإنما فرق بين حال هذه
الهمزة في قولك: يقرؤ، ويكلؤ متطرفة وبينها إذا اتصل بها الضمير؛ لأنها
لذا اتصل بها الضمير لا يتصور الوقف عليها، ولم تكن عرضة لسكون الوقف
فتصير مثال الهمزة الساكنة التي قبلها فتحة؛ لأجل أنها عرضة للسكون
أعني سكن الوقف.

قوله: () وكذلك تكب هذا البيت: (١)

إِن سَلِمَى وَاللَّهُ يَكْلُوهَا ضَنْتَ بِشَى وَمَا كَانَ يَرزُوهَا ()

البيت / هو لإبراهيم بن هرمة القرشي، قال الأصمعي: هو آخر من يحتج ١/٩٥
بشعره، وكان في الدولة الأموية، وأدرك الدولة العبّاسية، ومعنى "يكلؤها":
يحفظها، ومعنى "ضنت" : بخلت، ومعنى "يرزؤها": ينقصها، ومعنى
البيت: أنه يقول بخلت بما لو فعلته لم يضرها، وهو وصلها، وقوله: واللّسه
يكلؤها، اعتراض بين اسم إن وخبرها، والجملة التي هي خبر عن أن هي قوله:
"ضنت بشى وما كان يرزؤها"، وكل جملة أنت اعتراضاً بين شيئين متصل
أحدهما بالآخر من جهة المعنى فلا موضع لها من الإعراب.

(١) الجمل: ٢٨٠.

و الشاهد لإبراهيم بن هرمة، ديوانه ٤٨ ومجالس العلماء للزجاجي

١٢٢ والامالي الشجرية ٢١٥/١، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤٦،

وشرح الجمل لابن هشام ٣٥٢ والمغنى ٣٨٨/٢ وشرح شواهد للبغدادى

٢٠٢/٦ واللسان (كلا) والشاهد فيه جعل صورة الهمزة واوا في

يكلؤها، ويرزؤها لانضمامها واتصال الضمير بها.

(٢) ينظر الاغانى ٣٦٧/٤

وشاهدُهُ فِي الْبَيْتِ كُتِبَ الْهَمْزَةُ وَأَوَّأ فِي "يَكْلُوْهَا ، وَيَرْزُوْهَا".
 وَقَوْلُهُ بِمَعْنَى هَذَا : (يَوَاوٍ وَاحِدَةً) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : (وَكَذَلِكَ تُكْتَبُ
 بِهَذَا الْبَيْتِ يَوَاوٍ وَاحِدَةً) قَوْلُهُ : (وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ)^(١) ، يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ :
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُكْتَبَ بِوَائِينَ ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : (يَوَاوٍ وَاحِدَةً) ،
 وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ ، إِنْ لَمْ يَمَّا يُوهِمُ كُتِبَ بِوَائِينَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 قَوْلُهُ : (وَاحِدَةً) الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لِلوَائِ مِنْ قَوْلِهِ : (يَوَاوٍ وَاحِدَةً) نَعْتٌ تَأْكِيدٌ ،
 وَيَكُونُ قَوْلُهُ : (وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ) يُرِيدُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُكْتَبَ أَلْفًا ، لِأَنَّهَا
 مِثْلَةُ الْفَلْطِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ ، فَخَافَ أَنْ يُفْلِطَ فِيهَا فَتُكْتَبَ
 أَلْفًا ، كَمَا كُتِبَتْ وَهِيَ مُتَطَرِّفَةٌ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ : (وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ) ،
 أَنْ يُرِيدَ : وَلَا تُكْتَبَ بِوَائٍ قَبْلَهَا أَلْفٌ فَخَطِيئَةٌ ، فَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ :
 (وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (وَتُكْتَبُ يَا إِذَا انْكَسَرَتْ ، كَقَوْلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ خَطِيئَتِهِ
 وَنَبَسِهِ)^(٢) ، يُرِيدُ الْهَمْزَةَ الَّتِي قَبْلَهَا فَتَحَةٌ إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً ، وَذَلِكَ أَنَّكَ
 تُدِيرُهَا بِحَرَكَةٍ نَفْسِيًّا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، كَمَا دَبَّرْتَهَا حَرَكَةً نَفْسِيًّا فِي التَّخْفِيفِ ،
 وَهِيَ مَضْمُونَةٌ كَهَمْزَةِ خَطِيئَةٍ وَنَسِيئَةٍ [وَيَا كَهَمْزَةٍ سَيِّمٍ وَرَعِيمٍ] تُدِيرُهَا
 حَرَكَةً نَفْسِيًّا ، فَتُخَفَّفُ بَيْنَ بَيْنٍ ، وَذَلِكَ يَقْرِبُهَا مِنَ الْيَاءِ ، فَتُكْتَبُ يَا^(٤) .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَتْ الْهَمْزَةُ وَسَطًا وَكَانَتْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ كُتِبَتْ بِوَائٍ
 إِنْ انْكَسَرَتْ أَوْ انْفَتَحَتْ ، نَحْوُ : قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِأَكْمُوكَ وَهَذِهِ أَكْمُوكَ)^(٥) ، هَذَا الَّذِي
 ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَيُرْجَأُ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي هُوَ قِيَاسُ التَّخْفِيفِ ، وَذَلِكَ
 أَنَّ أَكْمُوكَ الَّذِي هُوَ "مَرَرْتُ بِأَكْمُوكَ" يَمِثِلُ "سُئِلْتُ فِي هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ" ،
 وَهِيَ تُدِيرُهَا حَرَكَةً نَفْسِيًّا فِي التَّخْفِيفِ ، وَتُخَفِّفُهَا بَيْنَ بَيْنٍ ، فَتُقَرَّبُ بِذَلِكَ

(١) الجمل : ٢٨٠ .

(٢) الجمل : ٢٨٠ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الكتاب ٥٤٧/٣ .

(٥) الجمل : ٢٨٠ وفي الأصل : أكفوك بالفاء في الجميع وهو خطأ .

مِنَ الْيَاءِ، فَكُتِبَ يَمَا قَرِيبُ مِنْهُ وَهِيَ الْيَاءُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ أَكْمُوكَ ،
صَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : «جُوْنٌ» ، وَقِيَاسُ تَخْفِيفِهَا أَنْ تَقْلِبَ وَآوًا كَمَا تَقْدَمُ ، فَيُقَيَّاسُ
كِتَابَتُهَا أَنْ تُكْتَبَ يَمَا قَلْبَتْ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا هَذَا أَكْمُوكَ تُدْبِرُهَا حَرَكَةُ
نَفْسِهَا فِي التَّخْفِيفِ فَتَنْقَلِبُ وَآوًا ؛ لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا بَيْنَ بَيْنَ ، وَذَلِكَ يَقْرُبُهَا مِنَ الْوَاوِ ،
وَلَوْ دَبَّرْتَهَا حَرَكَةً مَا قَبْلَهَا لَمْ تَكُنْ أَيْضًا لِأَنَّ وَآوًا ؛ لِأَنَّهَا مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا
وَالخُرُوجُ عَنِ الْقِيَاسِ فِي هَذَا الْفَصْلِ كَوْنُهُ جَعَلَ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا تُدْبِرُهَا ، وَإِنَّمَا
تُدْبِرُهَا حَرَكَةُ نَفْسِهَا فِي التَّخْفِيفِ ، وَتَخْفِيفُهَا عَنِ تِلْكَ الْحَالِ بَيْنَ بَيْنَ ، وَذَلِكَ
يَقْرُبُهَا مِنَ الْوَاوِ ، فَيَجِبُ أَنْ تُكْتَبَ / وَآوًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ^(١) ، كَمَا تُكْتَبُ فِي
قَوْلِكَ : يَسْتَهْزُونَ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَعْدَ هَذَا ، وَإِنَّمَا جَرَى أَبُو الْقَاسِمِ عَلَى مَذْهَبِ
الْكُوفِيِّينَ ، فَانْتَهَمَ يَكْتُبُونَهَا إِذَا انضَمَّتْ وَانكسَرَا مَا قَبْلَهَا يَاءً ^(٢) ، عَلَى مَا سَتَرَاهُ
فِي يَسْتَهْزُونَ ، وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي كَلَامِ ابْنِ طَلْحَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
قَوْلُهُ : (فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا وَآوٌ فَإِنَّ فِيهَا اخْتِلَافًا) ^(٣) ، يُرِيدُ الْهَمْزَةَ
الْمَضْمُومَةَ الَّتِي قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، وَهِيَ كَقَوْلِهِمْ : يُقْرُونَ ، وَيَسْتَهْزُونَ ، فَمَذْهَبُ
الْبَصْرِيِّينَ فِيهَا فِي التَّخْفِيفِ أَنْ تَخَفَّفَ بَيْنَ بَيْنَ ، فَتَقَرَّبَ بِذَلِكَ مِنَ الْوَاوِ ، فَيَجِبُ
كِتَابَتُهَا بِالْوَاوِ لِذَلِكَ ، وَلَكِنَّهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ وَآوٍ الضَّمِيرِ كَرَهُوا الْجَمْعَ
بَيْنَ وَآوِينَ فِي الْخَطِّ ، فَحَذَفُوا أَحَدَاهُمَا وَكْتُبُوهَا بِوَآوٍ وَاحِدَةٍ ، وَ عَلَى هَذَا
الْمَذْهَبِ أَكْثَرُ الْكُتَّابِ ^(٤) كَمَا ذَكَرَ . وَبَعْضُهُمْ يَكْتُبُهَا بِيَاءٍ بَعْدَهَا وَآوٌ ، وَهُوَ
مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفِشِ ^(٥) ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ ^(٦) لَمَّا خَفَفْتَ

-
- (١) سبق بيان مذهبهم وانظر الكتاب ٥٤٧/٣ .
(٢) قال ابن قتيبة : وقد كتبه بعضُ الكُتَّابِ يِيَاءٍ قَبْلَ الْوَاوِ : يَسْتَهْزُونَ ،
ومقرئونَ وَذَلِكَ حَسَنٌ . أدب الكاتِب ٢٦٤ .
(٣) الجمل : ٢٨١ .
(٤) ينظر أدب الكاتِب ٢٦٤ .
(٥) قد تقدم ذلك وانظر المقتضب ١٥٧/١ .
(٦) في الأصل : عندهم مكررة .

بينَ بينَ ، وهوَ يَمَّا يقرُبُهَا مِنَ الوَاوِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الهمزةِ ضَمَّةٌ فَبِهِي تَخْفَفُ بَيْنَ الهمزةِ وَبَيْنَ حَرْفِ هُوَ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا ، وَهُوَ الوَاوُ السَّاكِنَةُ ، وَالْوَاوُ السَّاكِنَةُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا ، فَكُتِبَتْ يَاءٌ ، لِأَجْلِ الكسرةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي المَوَازِينِ بَيْنَ كَلِمِ الأَخْفَشِ وَسَيَبُوبِهِ مَا فِيهِ غَنِيَةٌ ^(١) ، وَاقْبَسِي البَابِ قَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ مَا يَفِينِي وَالحمدُ لِلَّهِ .

قوله : (وَمَا حَذَفُوا مِنْهُ الهمزةُ مِنَ الخِطِّ مَسْئُولٌ وَمَشْعُومٌ) ^(٢) ، اَعْلَمُ أَنَّ مَشْعُومًا وَمَسْئُولًا وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِهَا القِيَّاسُ فِيهِ أَلَّا تَثْبِتَ لِلهمزةِ صُورَةً فِي الخِطِّ ؛ لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ مُتَحَرِّكَةٌ وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ ، فَقِيَّاسُ تَخْفِيفِهَا نَقَلَ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهَا ، وَحَذَفُهَا ، وَقِيَّاسُ الخِطِّ لِنَمَّا هُوَ تَابِعٌ لِلتَخْفِيفِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَانْضَافَ إِلَى هَذَا القِيَّاسِ أَنَّ بَعْدَهَا وَوَا ، فَلَوْ كَانَتْ حَرَكَتُ نَفْسِهَا تَدْبُرُهَا ، وَكَانَ يَجِبُ كُتُبُهَا بِالْوَاوِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هَمْزَةٌ مُفْتُوحَةٌ لَوَجَبَ حَذْفُهَا ؛ لِأَجْلِ التَّقَائِمِ مَعَ الوَاوِ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الهمزةِ ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعَلَى كُلِّ اعْتِبَارٍ أَنْ تُكْتَبَ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ .

قوله : (وَنَسَبُ مَنْ يَكْتُبُهَا بِوَاوَيْنِ كَمَا تَرَى) ^(٣) ، وَهُوَ خُرُوجٌ عَنِ القِيَّاسِ وَبَعْدُ مِنْهُ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَّبَعَ فِي الكُتُبِ .

قوله : (فَلَمَّا كَانَتِ الهمزةُ عَيْنًا) ^(٤) ، يَعْنِي عَيْنًا لِلْفِعْلِ .

وقوله : (وَكَانَتْ مَكْسُورَةً كُتِبَتْ يَاءٌ نَحْوُ : سَعِمْتُ وَرَعِمْتُ) ^(٥) ،

اَعْلَمُ أَنَّ سَعِمَ وَرَعِمَ وَنظائرَهُمَا قِيَّاسُهُمَا فِي الكُتُبِ كَمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّ تَخْفِيفَهُمَا لِنَمَّا هُوَ بَيْنَ الهمزةِ وَبَيْنَ حَرْفِ هُوَ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا ، وَالحَرْفُ الَّذِي هُوَ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا هُوَ اليَاءُ ، فَالْكَتُبُ فِيهَا مُوَافِقٌ لِلتَخْفِيفِ ، وَهُوَ القِيَّاسُ .

(١) مصدر غنا وقد غني به عنه غنيةً والإسم من الاستغناء عن الشمسى؛

الغنية . اللسان (غنا) .

(٢) الجمل : ٢٨١ .

(٣) الجمل : ٢٨١ .

(٤) الجمل : ٢٨١ .

(٥) الجمل : ٢٨١ .

قوله: (وإن كانت مضمومة كتبت واوا ، نحو : لَوُستَ ، وروفتَ) (١) ،
هذا أيضاً جارٍ على القياس ؛ لأنَّ تخفيفَ هذه الهزرة المضمومة هو بين بين
كالتى قبلها ، وذلك يقربها من الواو ؛ لأنَّ حركة الهزرة ضمة فيجبُ كتبها
بالواو اتباعاً للتخفيف .

قوله: (وإن كانت مفتوحة كتبتْها ألفاً نحو : سأل ، وزار) (٢) .

كتبها بالألف أيضاً موافقٌ للقياس ؛ لأنَّ تخفيفها بين بين ، وحركتها فتحةً
فتقرَّب من الألف ، / فتكتبُ بما قرَّبَتْهُ مِنْهُ كالياء ، والواو اللتين قبلتهما .
أ/٩٦ قوله: (فأما يسئل ، ويسم ، فمن الكتاب من يحذف الهزرة
كما ترى ، ومنهم من يكتب يسأل ، ويسأم بالألف) ، اعلم أن القياس في يسئل
ويسم أن يكتب بغير ألف ؛ لأنَّ همزته متحركة وقبلها ساكنٌ ، فقياس تخفيفها
نقل حركتها وحذفها كهزرة الخب ، والذف ؛ ونحوهما ، فكتبها يجب أن
يكون موافقاً لتخفيفها ، ولذا كان كذلك لم تكتب بالألف .

قوله: (والاختيار أن يكتب يسئل وحدها بغير ألف لكثرة دورها
في الكلام) ، اعلم أن أبا القاسم - رحمه الله - عدل في يسئل ونظائرها عن
قياس التخفيف ، وهو أن يكون الخطُ موافقاً لها ، ولو لاحظته لما خصَّ "يسئل"
بأن يكتب بغير ألف دون "يسأم" ونظائره ، وإنما لاحظ فيه كثرة الاستعمال ،
والأولى أن يلاحظ فيه قياس التخفيف ، ويكون في "يسئل" عملاً نوجب حذف
الألف منها في الخط :

أحدُهما : الحمل على التخفيف ، والآخر : كثرة الاستعمال ، فيتأكد

الحذف فيها دون غيرها .

قوله: (وإثبات الهزرة فيما سوى ذلك جائز) ، والحذف من باقى

ذلك جائز (٣) ، يريد بإثبات الهزرة إثبات صورتها التي هي الألف .

(١) الجمل : ٢٨١ .

(٢) الجمل : ٢٨١ .

(٣) الجمل : ٢٨٢ .

(*) في الأصل : يسأم ، والصواب من الجمل : ٢٨٢ .

قوله : (والحذف جائز) إشارة إلى قياس التخفيف والآن فليس في باقي ذلك كثرة استعمال ، وذلك إشارة إلى يسأل ، فقوله : (وإثبات الهمزة فيما سوى ذلك) سأم ونحوه .

وقوله : (والحذف من باقي ذلك جائز) ، إن قيل : كيف يكون يسأل باقياً وهو كلمة مفردة ، وذلك إشارة ليسأل ؟ فالجواب أن يقال : هذا الكلام ليس على ظاهره ، وإنما هو على حذف مضاف ، كأنه قال : والحذف من باقي جنس "يسأل" جائز ، يريد من باقي جنس "يسأل" جائز ، وباقي جنس "يسأل" سأم ويزار ، ونحو ذلك وإخباره عن الهمزة ونحوها بقوله (جائز) ، وإثبات الهمزة وحذفها مبتدآن ، أحدهما معطوف على الآخر فكان حقه أن يقول : جائزان ، كما تقول : زيد وعمرو قائمان ، فجاز على حذف الخبرين كما قال :
* فإني وقيارُ بها لفريب *
للدلالة الثابتة على المحذوف .

قوله : (وتكتب براءات جمع براءة بالفين ، وكذلك بدآت حوائجك تكتبها بالفين) (٢) ، بدآت حوائجك معناه : أول حوائجك هذا معناه في اللغة .

(١) الشاهد لضياي بن الحارث البرجمي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٧٥/١ ، والنوادر لأبي زيد ١٨٢ والأصعيات ١٨٤ ، ومعاني القرآن للفرأء ٣١١/١ والكامل للمبرد ٣٢٠/١ ، وقد روي البرد في الكامل النصب في قيار وقال لورق كان جيداً تقول : إن زيدا منطلقاً وعمراً وعمرو . وهو من شواهد الانصاف في مسائل الخلاف ٩٤/١ وشرح ألفية ابن معطي ٩٥٦/٢ ورفص المبانى للمالقي ٣٣٨ والدر المنصون ١٧/٢ والخزانة ٣٢٦/٩ و٣١٢/١ والشاهد فيه قوله : فإني وقيارُ بها لفريب ، على أن قياراً مبتدأ حذف خبره والجملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها . والتقدير : فإني وقيارُ بها لفريبان . وانظر تخريج العلماء لهذا الشاهد في الخزانة ٣١٢/١ فابعدها .

اعلم أنّ براءاتٍ فيها ثلاثُ ألفاتٍ : الألفُ الأولى أَلْفُ المَدِّ التي
بعَدَ الرَاءِ مِن بَرَاءَاتٍ وبعَدَ الدَّالِ مِن بَدَائَاتٍ ، والألفُ الثَّانِيَةُ صُورَةُ
الهَمْزَةِ ، والألفُ الثَّالِثَةُ أَلْفُ جَمْعِ المُونِثِ السَّالِمِ ، فقياسُ الألفاتِ الثَّلاثَةِ
إِذَا اجْتَمَعَتْ أَن تَكْتَبَ بِالْفَيْنِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلُوا بِحَذْفِ أَحَدَى الثَّلاثِ
تَخْفِيفًا. (١)

فإن قيل : فَأَيُّ أَلْفٍ حُذِفَتْ هَذِهِ أَلْفُ المَدِّ وَالْألفُ الَّتِي هِيَ
صُورَةُ الهَمْزَةِ أَوْ أَلْفُ الجَمْعِ ؟ قِيلَ : الَّذِي يُعْطَى القِيَّاسُ أَنَّ المَحذُوفَةَ
هِيَ صُورَةُ الهَمْزَةِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ الجَمْعِ جَاءَتْ لِمَعْنَى ، فَلَا يَتَّبَعِي أَنَّ تَحذُوفَ ،
وَأَلْفَ المَدِّ إِذَا حذُفَتْهَا ففِيهَا نَقْضُ الغَرَضِ مِنَ المَدِّ ، فَيُتْرَجَحُ أَنَّ تَكُونَ
المَحذُوفَةُ صُورَةُ الهَمْزَةِ وَإِن كَانَتْ لَمْ الكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ المَدِّ تَضَمَّتْهَا ،
بِ/٩٦ لِأَنَّ لَهَا تَكُونَ أَلْفَ المَدِّ لِأَنَّ مَعَ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا ، وَالهَمْزَةُ إِذَا كَانَتْ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ
مِنْهَا مَا يَكُونُ مَعَ أَلْفِ المَدِّ قَبْلَهَا ، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ قَبْلَهَا أَلْفٌ ، كالفَوَاءِ
وَالرَّشَاءِ ، فَالهَمْزَةُ لَا تَضَمُّ أَلْفَ المَدِّ ، وَأَلْفُ المَدِّ تَضَمُّ الهَمْزَةَ فَكَانَ التَضَمُّ
أَوَّلَى مِنْ حَذْفِ مَا لَا يَضَمُّ .

(١) ينظر أدب الكتاب ٢٢٧ .

(١) باب المقصور والمدود

(*) المدُّ الزيادةُ في [آخر] اللفظِ وغيره ، والقصرُ خلافةُ وهما حكمان من أحكام الأواخر ، وأواخر الكلم ، وأكثرُ ما يصف النحويون بهما الأسماء ، فالقصرُ أن يكون آخر الاسم ألفاً مفردة منقلبةً أو زائدةً أو صورةً همزةً ، فلا يمتدُّ اللفظُ بآخره فيسمى ذلك الاسم مقصوراً .

والمدُّ أن يكون آخره همزةً أصليةً ، أو منقلبةً عن أصلٍ أو زائدٍ ، ويكون قبلها ألفٌ أخرى ساكنةٌ فيمتدُّ اللفظُ بآخره فيسمى مدوداً ، ولكل واحدٍ منهما انقسامٌ إلى قسمين .

فموضوعُ الباب لوصف المقصور والمدود ، والإعلام بما ينقسمان إليه ، وذكر أقيسة المقيس من قسميهما ، وألفاظ من غير المقيس منهنما يكشُر تردُّدُها في المخاطباتِ والمكاتباتِ ، تخرُّج تخرُّج ألفاظ اللغية ، وهذا النحو لاحقٌ بعلم اللغويين ، والقياس لاحقٌ بعلم العربيين ، ولأجل ذلك ضمنوا كتبهم ذكرهما ، وهو حدٌّ من اللغية واسعٌ ، قد أفردت فيه الكتبُ صغاراً وكباراً ، وقد أخذ عليه بعض المتأخرين عند قوليه في وصف المقصور : (وهو ما كان في آخره ألفٌ ساكنةٌ) (٢) ، فقال الآخذُ : هذا غيرُ كافي في وصف المقصور ، لأنَّ هذا يجمعُ العربَ وغير العربَ ، والقصرُ من أوصاف العربِ ، كالرَّحَى ،

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١) الجمل : ٢٨٣ .

(٢) من ذلك المقصور والمدود للفراء مطبوع بتحقيق ماجد الذهبي ،

المقصور والمدود للاصمعي ذكره في انباه الرواة ٢/٢٠٢ ،

والمقصور والمدود لليزيدي ذكره في نزهة الالباء ٨٢ ، والمدود

والمقصور لابن السكيت مطبوع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ،

ونحيل القارئ الكريم إلى مقدمة هذا الكتاب فقد أحصى محققه

ثلاثة وثلاثين كتاباً ألفت في المقصور والمدود .

(٣) الجمل : ٢٨٣ .

والعصا، لا من أوصاف السببي، كَمَا ، وَ ذَا * وأولى .
قَالَ : ووصف اللغويين هذا الاسم بالقصير والميد في قولهم : ألى
وألاء تَسَامُح ، ووجه ذلك أنه لما كان على أكثر من حرفين وفيه بعض أحكام
العرب من وصفه ، والوصف به وتصغيره، ووصف بالقصير والميد .

وقوله في سموه المقصور : (والنجا ما أزلته عين الرجل من
اللباس، أو سلخته عن الشاة والبعير)^(١)، معترض عليه ؛ لأن السلخ لا يستعمل
في الإبل ، زعموا لآ في الأعناق منها واحتجوا بقول الضبي :^(٢)
..... ولا أسلخ يوم المقامة العنقا

ولا أرى في العنقا في البيت جمع عناق ، والعنق من غير الإبل لقوله في صدر
البيت :

* لا أذبح الشاري الشبوب *

و ليست الإبل مما تذبح ولا مما توصف بالشبوب ، وإنما أراد الضبي أنه لا يذبح
لضيقاته الممزر ذكورها ولا إناثها فيسلخها ويسلخ عنق ذكورها ،
وإنما يقال : جلدت البعير ، والناقاة ، أي نزعته عنها جلدها أو نجوتها
أو أنجيتها أي نزعته نجوتها ، وأنشدوا في ذلك :^(٣)

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنأ وغاربه

انتهت الطريقة الكلية .

(١) الجمل : ٢٨٨ . وفيه : والنجا ما ألقيته عن الرجل من اللباس أو سلخته عن
الشاة والبعير .

(٢) الشاهد للضبي أنشده ابن الأعرابي في اللسان (عنق) .

لا أذبح الشاري الشبوب ولا أسلخ يوم المقامة العنقا

(٣) الشاهد في المقصور والمدود للفراء منسوب لأبي الجراح الحقيلي ٢٣

وفي مقاييس اللغة ٣٩٧/٥ لأبي الفهر الكلابي وهو في معاني القرآن

للزجاج ١٠٥/٢ . وشرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ٤٤١ ،

وتهذيب بإصلاح المنطق من غير نسبة ٢٤٣ ، والخزانة ٣٥٨/٤ ،

واللسان (نجا) .

ثُمَّ نَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : الْمَقْصُورُ كُلُّ اسْمٍ مَعْرَبٍ كَانَتْ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ فِي

اللفظ .

والمدودُ: كُلُّ اسْمٍ كَانَتْ فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ .

رَأَمُوا بِهَاتَيْنِ التَّسْمِيَتَيْنِ / الفرق بين كلمتين من لفظ واحد ، إحداهما قد ١/٩٧

وقع بعد ألفها همزة ، والثانية قد نقصتها تلك الهمزة ، نحو : السهوى : هوى

النفيس ، والهواء الذي بين السماء والأرض ، وليس مثل هذا في الأفعال ،
فلذلك اختص اللقبان بالأسماء ، وكذلك ما اتفق وزنه في الأصل ، واختلف
في اللفظ نحو : قولك عصاً ، وقضاً ، وأصلها من الثلاثة ولكن زادوا قبل
آخر أحدهما ألفاً ولم يزيدوها في الآخر ، وهذا نوع آخر يكون في الأسماء ،
ولا يكون مثله في الأفعال ، فاحتاجوا إلى تمييزه بالألقاب .

ونوع آخر يكون في الأسماء يحتاج من أجله الفرق في الألقاب ؛ لأن

العرب قد تمد في الشعر ما كان مقصوراً ، وبعضهم - وهو قليل - يقصر ما كان
مدوداً (١) وليس (٢) ذلك في الأفعال .

ثُمَّ الْمَقْصُورُ عَلَى تَوْعِينَ : مَقْصُورٌ مَنْقُوصٌ ، وَهُوَ الَّذِي أَلِفُهُ (٣) مَنقُوبَةٌ

عَنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ قَدْ كَانَ يُعِينُ عَلَيْهِمَا ، وَلَكِنْ قَلَبْنَا إِلَى الْأَلِيفِ
لِتَهْرِكِيهِمَا وَاِنْفِتَاحَ مَا قَبْلَهُمَا ، فَنَقَصَتِ الْكَلِمَةُ الْإِعْرَابَ فَلَقِيتُ بِذَلِكَ ، وَذَلِكَ
نَحْوُ : عَصَاً وَرَحِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ يُعِينُ أَنْ يُقَالَ فِيهِمَا عَصَوٌ وَرَحِيٌّ (٤) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه

ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه
لا يجوز ذلك ، وأجمعوا على أنه يجوز قصر المدود في ضرورة الشعر .
ينظر تفصيل ذلك في الانصاف ٢/٧٤٥ فما بعدها ، والضرائر
لابن عصفور ٣٨ فما بعدها .

(٢) في الأصل : وليس في ذلك في الأفعال بتكرير * في * .

(٣) ينظر التكملة لأبي علي ٢٧٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٢٤٢ - ٢٨٦ .

وأما المقصور غير المنقوض فهو الذي في آخره ألف [زائدة]^(١) ، نحو: حبلو ،

فهذا من أول أميرٍ مقصورٍ ؛ لأنَّ الألف لا يُمكن تحريكها .
 والمقصور المنقوض ينون أو فيه عوض من التنوين
 : ألف ولاّم أو إضافة ، والمقصور غير المنقوض
 غير منون وقد يشبه به المقصور المنقوض في بعض المواضع ، نحو : قولك
 "علقى" إذا سميت به في المعرفة .

ثمَّ المقصور منه ما يدرك سماعاً ، ومنه ما يدرك قياساً ، وسيرد
 التنبيه على كلِّ ذلك .

وأما السدود فهو ما آخره من الأسماء همزة وقبلها ألف ، وهذه
 الهمزة التي في السدود إما أصلية وإما منقلبة عن حرف أصلي ياء أو واو أو [منقلبة
 عن زائد للإلحاق ، ولا يكون الزائد إلا ياء ، أو زائدة للتأنيث] ليست [(٣)
 منقلبة عن ألف التأنيث] .

ومنه ما يدرك أيضاً سماعاً ، ومنه ما يدرك قياساً ، وسيأتي على
 ذلك كله التنبيه إن شاء الله تعالى .

مبحث في انقسام ألف المقصور إلى خمسة أقسام

ثمَّ نقول : ألف المقصور على خمسة أقسام ، لا تخلو من أن تكون منقلبة
 عن حرف أصلي ياء أو واو ، نحو : رَحَى وَعَصَا ، فألف رَحَى منقلبة عن ياء
 وألف عَصَا رَجًا^(٤) - وهو جانب البحر^(٥) - منقلبة عن واو ، وإما أن تكون
 زائدة ، والزائدة إما للتأنيث : كألف حَبَلَى وسَكْرَى ، وإما للإلحاق :

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) زيادة يقتضيهما السياق .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٨٦ .

(٥) في اللسان والرجا مقصور ناحية كل شمسٍ وخصَّ بعضهم به ناحية

البحر من أعلاها إلى أسفلها وحافتيهما وكل شمسٍ ؛ وكل ناحية

رجًا وتثنيته رَجَوَانٍ كعصًا وعصوان .

كألف أرطى وعلقى ، وإنما أن تكون الألف زائدة لتكثير الكلمة ، نحو :
قبعرى ، وتحصيل هذه القسمة أربعة ، وإنما صارت خمسة بتنويع المنقلبة
عن حرف أصلي ، أما واو ، وأما ياء .

فأما المقصور فينقسم قسمين كما قدمنا : قسم سماعي يحفظ
ولا يقاس عليه ، وقسم قياسي ، فالسماعي ليس هو من صنعة العربيّة
وإنما هو من وظيفة اللغوي ، فإن ذكره النحويون في كتبهم فإنما يذكرونه
للمناسبة التي بين النحو واللغة ؛ لأن موضوع النحوي إنما هو في اللغات ،
وقد قدمت أول هذا الكتاب أن علم اللسان يتنوع إلى النحو ، واللغة ،
والآداب ، فالثلاثة من حيث الجملة كلام العرب ، / وتنوعت إلى ثلاثة
بمقاصد ثلاثة .

٩٧/ب

فأما المقصور القياسي فينقسم قسمين : قسم له نظير فيسى
الصحيح ، وسيأتي بيانه ، وقسم لا نظير له من الصحيح ، وإنما هي أنواع
ينضبط كل واحد منهما بوزن تدخل تحته آحاد ذلك النوع ، أو تنضبط
بمعنى ثلث ، وسيأتي بيان ذلك كله .

والقسم الذي هو الأول هو الأولى بأن يقال فيه قياسي لكونه
يُعتبر بنظيره من الصحيح ، ويقاس عليه ، والاعتبار هو القياس .

وأما الثاني فتسميته قياساً لا تبعده ؛ لأنه ليس له نظير يُعتبر به
ويقاس عليه ، ووجه تسميته قياسياً أنه لما كان القياسي يضبط المقيس ؛ وكان
الوزن أو المعنى في هذه الأشياء التي ليس لها نظير يُقاس عليها يضبطها
شبه ضبطها بالوزن والمعنى بضبطها بالقياس ويسمى قياسياً .

وأيضاً فإن آحاد النوع الذي يضبط بالوزن يُقاس على ذلك الوزن ،
كفعلى " مثلاً يُقاس عليه سكرى وفضبى " وما كان على وزنه ، وكذلك ما ينضبط
منه بالمعنى ، لما كان ذلك المعنى ضابطاً له أشبه القياس فسمي قياسياً ،
فاستحقاق تسمية القياس إنما هو لما له نظير من الصحيح مجاز على وجه
الشبه المذكور ، فمن المقصور المقيس حقيقة كل مصدر لفعل ثلاثي آخره حرف

على وزن "فِعْلٌ يَفْعَلُ" وصفة الناقيل منه على "أَفْعَل ، أو فَعْلَان ، أو فَعِيل" لأن نظيره من الصحيح كذلك .

مثال الأول: عَشِي يَعْشَى عَشَى فَهُوَ أَعْشَى ، وَعَمِي يَعْمَى عَمَى فَهُوَ أَعْمَى ، ونظيره من الصحيح قَرَع يَفْرَعُ قَرَعًا فَهُوَ أَقْرَعُ ، وَصَلَحَ يَصْلَعُ صَلَعًا فَهُوَ أَصْلَعُ .

ومثال الثاني : صَدِي يَصْدَى صَدًا فَهُوَ صَدِيَانُ ، وَطَوِي يَطْوِي طَوِيًا فَهُوَ طَوِيَانُ ، ونظيره من الصحيح : عَطِشَ يَعْطِشُ عَطَشًا فَهُوَ عَطْشَانُ ، وَظَمِيَ يَظْمَأُ ظَمًا فَهُوَ ظَمْشَانُ ،

ومثال الثالث : هَوِيَ يَهْوِي هَوًى فَهُوَ هَيَوٌ ، وَزَدِيَ يَزْدِي فَهُوَ زَرِي ، ونظيره من الصحيح : فَرَقَ يَفْرُقُ فَرَقًا فَهُوَ فَرِيقٌ ، وَفَزَعٌ يَفْزَعُ فَزَعًا فَهُوَ فَزِيعٌ .

وكل مصدر أوله ميمٌ زائدةٌ من قبل آخره حرفٌ يلقى فهو مقصورٌ ثلاثياً كان فعله أو زائداً على الثلاثة ، ونظيره من الصحيح : ضَرَبَ مَضْرَبًا ، وَقَتَلَ مَقْتَلًا .
ومثال الزائدة على الثلاثة من هذا النوع : أَعْطَى مُعْطًى ، وَاسْتَدْعَى مُسْتَدْعًى (١) ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَّةِ ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ : أَخْرَجَ مُخْرَجًا ، وَأَكْرَمَ مُكْرَمًا .

ومن المصاير المقصورة التي تنضبط بالوزن والمثال ولا ينطليق عليها اسم المقصور في الإصطلاح إلا على التشبيه بما له نظير لما ليس له هذا المصدر الذي ذكرنا نظير من الصحيح ، وذلك كل مصدر كان على وزن الفعيلي للمبالغة ، نحو : الْخَطِيبِيُّ (٢) ، وَالْخَلِيفِيُّ (٣) وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنَيْهِمَا لِلْمَبَالِغَةِ ،

(١) في الأصل : استدعاءً ، خطأً والصواب ما أثبتناه .

(٢) في الصحاح (خطب) الْخَطِيبِيُّ مِنَ الْخَطِيبِ وَهِيَ الْخَطِيبَةُ .

(٣) الْخَلِيفِيُّ الْخِلَافَةُ قَالَ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَوْ اسْتَطَعْتُ الْأَذَانَ مَعَ الْخَلِيفَسِيِّ لَمَّا غَلِبْتُ عَلَيْهِ . ينظر الكتاب ٤ / ٤١ وحروف المقصور والمدود لابن السكيت ٤٨ .

ومنه قول عمر - رضي الله عنه - : "لولا الخليفة لكنت مؤذناً * أي : لولا الخلافة لكنت مؤذناً ، لأن أعباءها وأثقالها والاشتغال بها يمنعه من مراقبته أوقات الصلوات ، وفي ذلك تشبيه على فضيلة الأذان ، ولم يجسئ من هذه المصادر التي على / هذا الوزن مدود (١) إلا الخصيصة ، ورويت بالقصر والسيد (٢) ومن المقصور المقيس الذي له نظير من الصحيح كل اسم مفعول من فعل آخره حرف علة زائد على ثلاثة أحرف ، نحو : أعطى يعطي فهو معطى (٣) وهذا مثل : أخرج يخرج فهو مخرج (٤) وكذلك عوفي فهو معافى ، كما تقول : أولم فهو مؤلم ، وسولم فهو مسالم ، وكوتبت فهو مكاتب ، وتقول : خلتي فهو مخلى ، ونظيره من الصحيح : قتيل فهو مقتل ، وتقول : تمولي فهو متمالي ، كما تقول : تقوتل عليه فهو متقاتل عليه ، فهذا نظيره من الصحيح ، واستدعى فهو مستدعى عليه ، فهذا نظيره من الصحيح : اكتسب فهو مكتسب . وكذلك كل اسم مفعول من هذا النوع من الفعل يكون مقصوراً ، كما أن كل اسم فاعل منه يكون منقوصاً ، تقول : أعطى يعطي فهو معطى ، واستدعى يستدعى فهو مستدعى ، وتعالى يتعالى [فهو متعال] (٥) ، وسبب كون اسم المفعول منه مقصوراً ، واسم الفاعل منقوصاً أن حرف العلة الذي هو آخرها تابع للحركة التي قبله ، فهو في اسم المفعول فتحة ، فيكون حرف العلة بعدها ألفاً فيصير مقصوراً ، وفي اسم الفاعل حركة ما قبل حرف العلة فيه كسرة فيكون حرف العلة الذي بعدها ياء فيكون منقوصاً .

ومن المقصور المقيس جمع فعلة أو فعلة أو فعلة آخرها حرف علة (٦)

(١) في الاصل : مدود. والصواب ما أثبتناه .

(٢) قال الفراء : رواه الكسائي بالميد والقصر . ينظر المقصور والمدود

للفراء : ٤٣ وشرح الشافية (١/١٦٨) والمزهر ١٠١/٢ .

(٣) ينظر التكملة لأبي علي ٢٧٢ .

(٤) ينظر المقتضب ٣/٧٩ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ينظر الكتاب ٣/٥٤١ والتكملة لأبي علي ٢٧٣ .

نحو : عُرْوَةٍ وَعُرَى ، وَقَرِيَّةٍ وَقُرَى ، وَلِخَيْفٍ وَلِحَى ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : ظُلْمَةٌ
 وَظَلَمٌ ، وَكَيْسَرَةٌ وَكَيْسَرٌ ، وَمِنَ الْجُمُوعِ الْمُقْصُورِ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ مِنَ الصَّحِيحِ
 وَلَا يَسْتَحِقُّ تَسْمِيَةَ الْمُقْيِسِ الْأَمَّازَا ، وَهُوَ يَنْضِيطُ بِالْوِزْنِ وَالْمَثَالِ ، وَذَلِكَ
 كُلُّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَى مِنَ الْجُمُوعِ الَّتِي تَكُونُ جَمْعًا لِصِفَةٍ مِنْ ضَرْبِ مِثْلِ
 الْأَفَاتِ وَالْأَدْوَاءِ مِمَّا أُذْخِلُوا فِيهَا وَهُمْ لَهَا كَارِهُونَ مِمَّا يَجِسُّ عَلَى "فَعِيلٍ
 أَوْ أَفْعَلٍ أَوْ فَاعِلٍ أَوْ فِعْلٍ" ، فَمَثَلُ جَمْعِ فَعِيلٍ : جَرِيحٌ وَجَرَحَى ، وَصَرِيحٌ
 وَصَرَعَى ، وَمَرِيضٌ وَمَرَضَى ، وَقَتِيلٌ وَقَتَلَى ، وَفَقِيرٌ وَفَقَّرَى ، وَمَثَلُ جَمْعِ أَفْعَلٍ :
 أَحْمَقٌ وَحَمَقَى ، وَأَنُوكٌ وَنَوَكَى ، وَمَثَلُ جَمْعِ فَاعِلٍ : هَالِكٌ وَهَلَكَ ، وَمَائِقٌ
 وَمَوَقَى ، وَمَثَلُ جَمْعِ فِعْلٍ يَكْسِرُ الْعَيْنَ : زَمِنٌ وَزَمَى ، وَوَجِعٌ وَوَجَعَى .
 وَمِمَّا يَنْضِيطُ مِنَ الْمُقْصُورِ بِالسُّعْنَى كُلُّ مَا كَانَ اسْمًا لِلشَّيْءِ فِي غَالِبِ الْأُمُورِ
 فَهِيَ مَقْصُورٌ ، نَحْوُ : الْقَهْقَرَى ، وَالْجَوْزَلَى ، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي هَذَا النُّوعُ سَحْرَكًا
 كُلَّهُ ، نَحْوُ : الْجَمَزَى ، وَالْبَشَكَى ، وَالسَّرَطَى ، وَالْوَكْرَى ، وَالنَّغْلَى ، كَأَنَّهُ جَعَلَ
 تَحْرِيكَ جُمْلَتِهِ مُؤَيِّنًا بِمَعْنَى زَعَزَعْتَهَا وَقَلَقَلْتَهَا ، جَعَلُوا بَابَ النَّزْوَانِ ، وَالغَلْيَانِ ،
 وَالْفُورَانِ ، وَالطُّوفَانِ ، وَاللَّمَعَانِ مُؤَيِّنَةً بِالِاضْطِرَابِ .
فَصَلِّ فِي الْمَدُودِ :

المدود في اللغة معلوم ، والمدود في الاصطلاح النحوي كل اسم
 سمي آخره همزة بعد ألف زائدة ، فأثر الاصطلاح تخصيص ما عمت العرب ،
 وإنما قيد بالمتكّن هذا الرسم احترازًا من الألف ، فإنه لا يعد من المدود في
 المعروف في اصطلاح أهل هذه الصنعة ، وقيدت ألفه بالزيادة احترازًا من ما
 وشاء ، لأنها ليسا ^(١) من المدود في الحقيقة ، لأن الألف التي / قبله
 منقلبة عن حرف أصلي ، وهو عين الكلمة .

وسمي مدودًا لطوله بالألف الزائدة ، لأن المدود في اللغة طويل ،
 فلما طال هذا بتلك الزيادة التي هي الألف التي زيدت قبل آخره سمي
 مدودًا .

(١) في الأصل : ليس من المدود ، ولعل المواب ما أثبتناه .

مبحث في أقسام همزة المدود

و همزة المدود تنقسم أربعة أقسام - كما ذكر في أقسام المقصور - :
همزة أصلية ، نحو : الهمة في قرأ ، وحناء ، وشاء ، وهمزة منقلبة عن حرف
أصلي ، نحو : كساء ورداء ، وهمزة منقلبة عن حرف ملحق بالأصل ، نحو :
علياء وقوباء وحرباء ، وهمزة منقلبة عن ألف التانيث ، نحو : حمراء .

والمدود أيضاً قسمان : مقيس ، وسموع .

فالسموع يحفظ ولا يقاس عليه، و ضبطه من كتب اللغية ، فإن ذكر

بينه التحوين شيئاً فأنما يذكره للناسبة التي هي بين التحو واللفظة

وقد تقدم بيانها عند الكلام على المقصور .

والمقيس من المدود ما له نظير من الصحيح ، فنه كل مصدر لفعل

زائد على ثلاثة أحرف آخره حرف علة ، نحو : أعطى يعطي إعطاءً ، وأولى

يولي ما يلاء ، لأن نظيره من الصحيح : أخرج يخرج إخراجاً ، وأدخل

يدخل إدخالاً ، ومنها كل مصدر لفعل معتل اللام ، نحو : رمى يرمى رمياً ؛^(١)

لأن نظيره من الصحيح : قاتل يقاتل قتالاً ، وضارب يضارب ضرباً ، وكذلك كل

مصدر لفعل من الأفعال التسعة التي أوائلها أليات الوصل إذا كان آخرها

حرف علة ، نحو : استدعى استدعاءً .

ونظيره من الصحيح : استخرج استخراجاً ، وكذلك انتدى انتدأً ؛^(٢)

ونظيره من الصحيح : اكتسب اكتساباً ، وكذلك أحلولى أحليلاً ،

ونظيره من الصحيح : اعشوشب اعشوشاباً ، وكذلك سائرهما ،

ومن المدود المقيس ما جاء من الأصوات على "فعال" ، نحو : الدعاء والعواء^(٣) والشفا :

(١) ينظر حروف المقصور والمدود لابن السكيت : ١٢٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٥٤٠/٣ والكمال ٢٢٠/١ والتكملة لابي علي ٢٢٨ ،

وفي الأصل : القراء ، خطأ .

وَمِنْ هَذَا أَيْضًا : الْبُكَاءُ إِذَا كَانَ سَدُودًا كَانَ مِنْ هَذَا الْفَعْلِ وَحِكْيٍ فِيهِ الْقَصْرُ
قَالَ الشَّاعِرُ : (١)

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ
فَمَدَّ وَقَصَرَ ، فَسَنَ مَدَّهُ حَمَلَهُ عَلَى بَابِهِ ، وَمَنْ قَصَرَهُ حَمَلَهُ عَلَى الْحَزَنِ . (٢)
وَالنَّدَاءُ فِيهِ لَفْتَانِ : ضَمُّ نُونِهِ وَكسْرُهَا ، فَسَنَ ضَمَّهَا فَعَلَى الْبَسَابِ ،
وَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهَا مِنَ الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ فَاعَلَّ إِذَا كَانَ مُعْتَلِّ السَّلَامِ
فَيَكُونُ مُصَدَّرًا لِئَنَادَى يُنَادِي .

وَمَنْ السَّدُودِ مِنَ الْمُتَطَايِرِ الْقَيْسِيَّةِ كُلُّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ التَّفْعَالِ مِنْ
نَحْوِ : التَّقْضَاءِ وَالتَّرْمَاءِ (٣) ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : التَّرْحَالِ ، وَالتَّيْمَزَالِ .
وَمَنْ السَّدُودِ الْمُقْبِسِ كُلُّ مُفْرَدٍ كَانَ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَلِيَّةٍ ، وَكَانَ آخِرُهُ
حَرْفَ عِلَّةٍ ، نَحْوُ : قَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ ، وَكَسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ ، وَرِشَاءٍ وَأَرِشِيَّةٍ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ
الصَّحِيحِ : قَذَالٌ وَأَقْذِلَةٌ ، وَخِمَارٌ وَأَخِيْرَةٌ مُمدُودًا كَمَدِّ صَحِيحِهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ
هَذَا الْبَابِ إِلَّا أَنْدِيَّةٌ فَلَتَنَهُمْ قَالُوا فِي جَمْعِ نَدَى : أَنْدِيَّةٌ .
قال ابنُ بابِشَانَ : جَمْعُ " فَعَلٍ " الْمُفْتُوحِ الْعَمِيْنِ
عَلَى " فِعَالٍ " عَلَى حِثِّ جِبِلٍّ وَجِبَالٍ ، ثُمَّ جَمْعُ الْجَمْعِ عَلَى

(١) الشاهد ينسب لحسان بن ثابت وقيل لكعب بن مالك ويروى أيضًا
لعبدالله بن رواحة وهو في المقصور والمدود للفراء ٤٣٠ ومجالس
شعرب ٨٨/١ وأدب الكاتب ٣٠٤ والكامل ١/٢٢١ قال المبرد :
وهو من كلمة لحسان بن ثابت في رثاء حمزة بن عبد المطلب رضي الله
عنهم ، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ١٨ والمنصف ٤٠/٣
والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام ١٣٦ وشرح شواهد
الشافية . والشاهد فيه أن البكاء يُمدُّ ويقصر كما في البيت فنسب
جعله كسائر الأصوات ولا يكون المصدَّر في معنى الصوت مضموم الأول إلا
سدودًا ومن قصر فأنما جعل البكاء كالحزن .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٤٠ .

(٣) ينظر حروف المقصور والمدود لابن السكيت : ١٢٤ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٤١ والمقتضب ٣/٨١ .

أَفْعِلَّةٌ فَكَانَهُمْ قَالُوا : نَدَى وَنِدَاءٌ ، وَجَسَمُوا نِدَاءً عَلَى أَفْعِلَّةٍ ، فَهَذَا وَجَيْهٌ يُخْرِجُهُ
مِنَ الشُّدُونِ ، وَيُدْخِلُهُ فِي شُدُونٍ آخَرَ وَهُوَ بِهٍ أَشْبَهُ ، وَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ . (١)

وَمِنَ الْمَدُونِ الْمَقِيصِ جَمْعُ فَعْلٍ الِذِي آخِرُهُ [حَرْفٌ] عِلَّةٌ (٢)

عَلَى فِعَالٍ وَعَلَى أَفْعَالٍ ، نَحْوُ : طَبَّيْ وَطَبَّيَاءٍ ، وَحَيَّيْ وَأَحْيَاءٍ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ

١/٩٩

مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ / آخِرُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ ، نَحْوُ : أَبٍ وَأَبَاءٍ ، وَابْنٍ وَأَبْنَاءٍ ،

وَنَظِيرُ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الصَّحِيحِ : كَلْبٌ وَكِلَابٌ ، هَذَا نَظِيرُ : طَبَّيْ وَطَبَّيَاءٍ وَجَمَلٍ

وَأَجْمَالٍ ، وَهَذَا نَظِيرُ أَبٍ وَأَبَاءٍ وَابْنٍ وَأَبْنَاءٍ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ أَبٍ وَابْنٍ فَعْلٌ ،
وَحُذِفَتْ لاسْمَاهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

[وَمِنَ الْمَدُونِ] * الْمَقِيصِ جَمْعُ "فَعْلَةٍ" الَّتِي فِي آخِرِهَا

حَرْفٌ عِلَّةٌ عَلَى فِعَالٍ ، نَحْوُ : قَشَوَةٌ وَقِشَاءٌ ، وَرَكْسَوَةٌ وَرِكَاءٌ (٣) ، وَنَظِيرُهُ مِنَ

الصَّحِيحِ : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ .

وَمِنَ الْمَدُونِ الِذِي يَنْضَبِطُ بِالْوِزْنِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ مِنَ الصَّحِيحِ مَا كَانَ

فِي آخِرِهِ هَمْزَةُ التَّأْنِيثِ جَمْعًا أَوْ مُفْرَدًا .

فَالْجَمْعُ مَا كَانَ عَلَى أَفْعِلَاءٍ ، نَحْوُ : أَصْفِيَاءٍ وَأَنْبِيَاءٍ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ

مِنَ الْجَمْعِ عَلَى فُعْلَاءٍ ، نَحْوُ : شُهَدَاءٍ ، وَعُرَفَاءٍ وَلَا يَكُونُ أَفْعِلَاءُ جَمْعًا لَفِعْمِيلٍ

إِلَّا فِي الْمَضَاعِفِ وَالْمَعْتَدِلِ اللَّامِ .

فَسَأَلِ الْمَضَاعِفِ : شَدِيدٌ وَأَشْدَاءٌ ، وَعَزِيزٌ وَأَعَزَاءٌ ، وَشَحِيحٌ وَأَشْحَاءٌ ،

وَصَحِيحٌ وَأَصْحَاءٌ .

وَسَأَلِ الْمَعْتَدِلِ اللَّامِ : صَفِيٌّ وَأَصْفِيَاءٌ ، وَنَبِيٌّ وَأَنْبِيَاءٌ ، وَتَقِيٌّ وَأَتَقِيَاءٌ ،

وَأَتَا فُعْلَاءً فِي جَمْعِ فَعْمِيلٍ فَيُخَصُّ الْمَذْكُورَ الصَّحِيحَ الِذِي لَيْسَ بِمَعْتَدِلِ اللَّامِ وَلَا الْمَعِينِ ،

(*) فِي الْأَصْلِ : الْمَقْصُورُ ، تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(١) يَنْظُرُ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَانَ مَخْطُوطِ لَوْحَةِ ٢٠١ .

(٢) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٣) الْقَشَوَةُ : قُقَّةٌ تَجْعَلُ فِيهَا الْمَرْأَةُ طَيِّبَهَا ، وَالرَّكْسَوَةُ لَمَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدِ

يَشْرَبُ فِيهِ الْمَاءُ . يَنْظُرُ اللِّسَانَ (قِشَاءً) وَ (رِكَاءً) وَانظُرِ الْمَقْصُورَ وَالْمَدُونِ

لِلْفَرَاءِ : ٨ ، وَحُرُوفِ الْمَقْصُورِ لِابْنِ السَّكَيْتِ : ٥٠ .

نحو : ظَرِيفٌ وَظُرْفَاءٌ ، وَكَرِيمٌ وَكَرْمَاءٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ ظَرِيفَةٍ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ظَرِيفَةٌ وَظُرْفَاءٌ ، بَلْ ظَرِيفَاتٌ .

فَمَا قِيلَ : فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * وَأَذْكُرُوا مَا أَنْجَعَكُمْ خُلَفَاءُ * (١) ، وَهُوَ جَمْعُ خَلِيفَةٍ ، قِيلَ عَنْهُ جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ خَلِيفَةً اسْمٌ يَقَعُ عَلَى التَّذْكَرِ دُونَ الْمُؤَنَّثِ ، فَجَمِعَ التَّذْكَرَ لِإِخْتِصَاصِهِ بِهِ . وَالثَّانِي : أَنَّهُمْ قَالُوا : خَلِيفَةٌ وَخَلِيفٌ ، وَنَهَ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٢) :

ذَانِ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفٌ أَبِي لَيْلَى يَمْوُجُودُ
فَيَكُونُ جَمْعُ خَلِيفٍ لَا خَلِيفَةٍ .

وَمَا جَاءَ مُفْرَدًا مَدُودًا مَقِيسًا يَمَّا يَنْضَبُطُ بِالْوِزْنِ مُؤَنَّثٌ أَفْعَلٌ ، نَحْوُ : أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وَأَصْفَرَ وَصَفْرَاءَ ، وَضَبَطَهَا أَنْ تَقُولَ : كُلُّ مَذْكُورٍ عَلَى أَفْعَلٍ لَمْ تَلْزِمْتَهُ الْإِلْفَ وَاللَّامَ وَلَمْ تَلْحَقْهُ تَاءُ التَّأْيِيبِ وَلَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى أَفْعَلٍ مِنْ كَذَا فَكُلٌّ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعَلَاءَ مَدُودًا .

(١) الآية ١٦٥ من سورة الانعام وفي الآية تصحيف إذ كتبت في المخطوط : **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكَمُ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ** . وفي الأعراف : **وَأَذْكُرُوا مَا أَنْجَعَكُمْ خُلَفَاءُ** . الآية ٦٩ .

وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٤٧ / ٢ قَالَ : وَهُوَ جَمْعُ خَلِيفَةٍ عَلَى التَّذْكَرِ لَا عَلَى اللَّفْظِ .

(٢) الشاهد لأوس بن حجر من كلمة يرثى بها عمرو بن مسعود الأسدي كما في التكملة : ٤٦٨ ، وهو في ديوانه : ٢٥ ، واستشهد به ابن يعين في شرح المفصل ٥٢ / ٥ ، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٨٤١ / ٢ ، وشرح شواهد الشافية : ١٣٩ ، والشاهد فيه أن خليفًا قد ورد بمعنى خَلِيفَةٍ فَيَكُونُ جَمْعُ خَلِيفٍ عَلَى خُلَفَاءَ وَجَمْعُ خَلِيفَةٍ عَلَى خَلِيفٍ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : إِنَّهُ يُقَالُ خَلِيفٌ وَجَمْعُهُ خُلَفَاءُ ، وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِهَذَا الْبَيْتِ ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَبَبِيَّةَ وَلَا أَبُو عَمْرٍو خَلِيفًا بَلْ جَعَلَا خُلَفَاءَ تَكْسِيرَ خَلِيفَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْمَذْكَرِ فَحِيلَ عَلَى السُّعْنَى ، وَيُرْوَى الْبَيْتُ :
إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفٌ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودٍ

ألفاظ الكتاب :

قوله : (اعلم أَنَّ الاسمَ المقصورَ هُوَ مَا كَانَتْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ سَاكِنَةٌ
وَلَا يَلْحَقُهُ رَفْعٌ ، وَلَا نَصَبٌ ، وَلَا خَفْضٌ ؛ لِأَنَّ الْأَيْفَ لَا تَتَحَرَّكُ (١) ، تَقُولُ هَذَا
لَا يَنْتَهِيْ حُدًّا لِلْمَقْصُورِ فِي الْأَصْطِلَاحِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ تَسْمِيَةِ الْمَقْصُورِ مَقْصُورًا
أَنْ يَكُونَ مُتِمَكِّنًا ، فَإِذَا جُعِلَ حُدُّ الْمَقْصُورِ هَذَا دَخَلَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، وَالْعِذْرُ
لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْحُدَّ ، وَإِنَّمَا قَصَدَ بِهِ أَنَّ الْمَقْصُورَ مِنْ صِفَتِهِ مَا ذَكَرَهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ
مُرَادُهُ بِالْمَثَالِ بِالْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ .

قوله : (وَتَلَحُّقُهُ أَلِفٌ سَاكِنَةٌ (٢) ، نَعَتْ الْأَيْفَ بِسَاكِنَةٍ نَعْتٌ مُؤَكِّدٌ ؛
لِأَنَّ الْأَيْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً .

وقوله : (وَلَا يَلْحَقُهُ رَفْعٌ ، وَلَا نَصَبٌ ، وَلَا خَفْضٌ) يَعْنِي فِي اللَّفْظِ ،
وَلِذَلِكَ قَالَ : لِأَنَّ الْأَيْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً لَا تَتَحَرَّكُ ، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ قَلَمٌ يَتَعَرَّضُ لَهُ .

وقوله : (وَيَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ وَتَسْقُطُ أَلْفُهُ فِي اللَّفْظِ (٣) .
اعلم أَنَّ الْمَقْصُورَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مِنْهُ مَا يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ ،
وَمِنْهُ مَا لَا يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ ، فَالَّذِي لَا يَلْحَقُهُ
التَّنْوِينُ الْأِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مِنْهُ ، نَحْوُ : حُبْلَى وَسَكْرَى ، وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ
الْأَيْفُ وَاللَّامُ أَوْ أُضِيفَ مِنَ النُّصْرِفِ ، نَحْوُ : الْعَصَا ، وَالرَّحَى ، وَعَصَا زَيْدٍ ،
وَرَحَى عَيْرٍ ، / فَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ ثَبَتَتْ أَلْفُهُ فِي اللَّفْظِ إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ
لَهَا سَاكِنٌ تَلْتَقِي مَعَهُ ، نَحْوُ : عَصَا الرَّجُلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَالَّذِي يَلْحَقُهُ
التَّنْوِينُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَقْصُورُ الْمُنْصَرِفُ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ الْأَيْفُ وَاللَّامُ (٤) وَالْإِضَافَةُ ،
وَأَمَّا سَكَتَ عَنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ اتِّكَالًا عَلَى فِهْمِ رَأْيِهِ بِالْمَثَلِ ، فَإِنَّهُ مَثَلٌ بِالْأَسْمِ
الْمُتِمَكِّنِ الْمُنْصَرِفِ الَّذِي لَمْ يَلْحَقْهُ أَلِفٌ وَلَا لَامٌ وَلَا إِضَافَةٌ ، فَإِنْ قِيلَ : لِمَ سَقَطَتْ
الْأَلِفُ مِنَ الْمَقْصُورِ الْمُنْوِنِ فِي اللَّفْظِ ؟ قِيلَ : لِالْتِقَائِهَا مَعَ التَّنْوِينِ السَّاكِنِ

(١) الجمل : ٢٨٣ .

(٢) الجمل : ٢٨٣ .

(٣) الجمل : ٢٨٣ .

(٤) في الأصل : ولا إضافة ، والصواب ما أثبتناه .

وَهُمَا سَاكِنَانِ ، فَحُذِفَ الْأَيْفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَخَصَّتْ بِالْحَذْفِ دُونَ التَّنْوِينِ ؛
لِأَنَّ التَّنْوِينَ حَرْفٌ صَحِيحٌ إِذَا حُذِفَ لَمْ يَبْقَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ جِسىً بِهِ لِمَعْنَى ،
وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّمَكِينِ ، وَالْأَيْفُ حَرْفٌ عَلَيْهِ إِذَا حُذِفَتْ بَقِيَتِ الْفَتْحَةُ تَدُلُّ عَلَيْهَا ،
وَمَا حُذِفَ وَبَقِيَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَحُذَفْ .

قَوْلُهُ : (وَمَا يُدْرِكُ مِنَ الْمُقْصُورِ قِيَاسًا / فَعِلٌ عَلَى فَعِيلٍ يَفْعَلُ ، وَالاسْمُ
مِنْهُ أَفْعَلٌ ، فَمَصْدَرُهُ فَعَلٌ) (١) ، أَعْلَمُ أَنَّ ظَاهِرَ هَذَا الْكَلَامِ يُؤْهِمُ أَنَّ الْفَعْلَ هُوَ
الْمُقْصُورُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : (وَمَا يُدْرِكُ مِنَ الْمُقْصُورِ قِيَاسًا كُلُّ فَعِيلٍ) عَلَى صِفَةِ
كَذَا ، فَالْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّ الْفَعْلَ هُوَ الْمُقْصُورُ الَّذِي يُدْرِكُ قِيَاسًا ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ لَا يُوصَفُ بِالْقَصْرِ إِذَا كَانَ آخِرَهُ أَيْفًا فَكَيْفَ ؟ وَهَذَا الْفَعْلُ
إِنَّمَا هُوَ فَعْلٌ آخِرُهُ يَاءٌ ، نَحْوُ : عَيْسِي ، وَعَيْشِي ، وَمَقْصُودُهُ إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرُهُ
وَهُوَ الْمُقْصُورُ ، وَمَخْرَجُ كَلَامِهِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّوَشُّعِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، فَكَأَنَّهُ
قَالَ : وَمَا يُدْرِكُ مِنَ الْمُقْصُورِ قِيَاسًا مَصْدَرُ كُلِّ فَعِيلٍ عَلَى صِفَةِ كَذَا ، ثُمَّ قَالَ
بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْفَعْلَ وَقِيُودَهُ ، فَمَصْدَرُهُ فَعَلٌ مُقْصُورٌ ، زِيَادَةٌ فِي الْبَيَانِ وَتَأْكِيدًا لَهُ (٢)
وَنَقَصَهُ مِنَ الْقِيُودِ أَنْ يَصِفَ الْفَعْلَ الَّذِي مَصْدَرُهُ مُقْصُورٌ بِأَنْ يَكُونَ
سُعْتَلٌ الْآخِرُ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اخْتِصَارًا وَاتِّكَالَآ عَلَى فَهْمٍ مُرَادِهِ بِالْمَثَلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
نُظَائِرُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُمَنِ الْمُقْصُورِ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الصَّحِيحِ ، فَلَا فَايِدَةَ
فِي مَا عَاتَيْتِهِ .

قَوْلُهُ : (وَمِنْهُ الْمَفْعُولُ مِنْ كُلِّ فَعِيلٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، نَحْوُ :
مُعْطَى ، وَمُسْتَرَى) (٣) ، يُرِيدُ بِالْمَفْعُولِ اسْمَ الْمَفْعُولِ ، وَكَانَ أَيْضًا حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ :
وَمِنْهَا الْمَفْعُولُ مِنْ كُلِّ فَعِيلٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مُعْتَلٍ الْآخِرُ ، إِلَّا أَنَّهُ سَكَتَ عَنْ
قَوْلِهِ مُعْتَلٍ الْآخِرِ جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِبْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ ، وَاتِّكَالَآ عَلَى فَهْمٍ مُرَادِهِ
بِالسَّئَالِ .

(١) الجمل : ٢٨٣ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَتَأْكِيدِ ، وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٣) الجمل : ٢٨٤ .

وقوله : (ومنه المفعول من فاعلت^(١)) ، ومما يسبق الى الخاطر من
 هذا أنه فصل آخر منفصل عن الفعل الذي قبله ، وهو منه ؛ لأنه اسم مفعول
 من فعل زائد على ثلاثة أحرف معتل الآخر ؛ لأنّ مفاعي من عافيت ، ومراسي
 من راميت ، ومسحابي من حابيت^(٢) وهي أفعال زائدة على ثلاثة أحرف فينكر
 عليه أنه جعله فصلاً ثانياً ، وهو منه فيكون من باب تدخل القسمة وهو عيب
 فيها .

قلت : لا يكون فصلاً ثانياً ولكنه يكون من ذلك الفصل المتقيد
 فيكون قوله : (ومنه المفعول من فاعلت) أي : ومن هذا الفصل الذي هو
 مفعول الفعل الزائد على الثلاثة اسم المفعول من فاعلت ، فإذا / كان على
 هذا الوجه لم يكن فصلاً ثانياً منفصلاً عنه فينكر عليه .

قوله : (ومنه ما كان جمعاً لفعلية أو فعلة^(٣)) ، التي في آخرها حرف
 علة ، وإنما سكت عنه جرّياً على عادته في الإيجاز والاختصار ، ونظائر هذه
 الأشياء من الصحيح قدمناها فلا يحتاج الى إعادتها .

قوله : (ومنها ما كان من الجموع على فاعلي جمع فاعيل ، نحو :
 جريح وجرحى ، وصريع وصرعى^(٤) وأسير وأسرى ، ويكون جمع أفعال ، نحو :
 أحقق وحمقى ، وأنوك وتوكى ، ويكون جمع فاعل ، نحو : هالك وهلكي ، وقد
 تقدّم ذلك .

وقوله : (ومما يدرك من المدود قياساً بما يعلم أنه مدود كـ
 مصدر من فعل زائد على ثلاثة أحرف في أوله زيادة^(٥)) ، نقصه من القيود أن
 يقول : معتل الآخر ، ولكنه سكت عنه ، كما سكت عن غيره اتكالا على فهم
 مراده بئله .

قوله : (نحو أعطى إعطاءً^(٦)) قد تقدّمت مثل نظائره هذا النوع

من الصحيح .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | الجملة : ٢٨٤ . |
| (٢) | في الاصل : مفاعي في حافيت ، والتصويب من الجملة ٢٨٤ . |
| (٣) | الجملة : ٢٨٤ . |
| (٤) | الجملة : ٢٨٤ . |
| (٥) | الجملة : ٢٨٥ . |
| (٦) | الجملة : ٢٨٥ . |

قوله : (وَمِنْهُ مَا كَانَ مُصَدَّرًا لِفَاعِلْتُمْ ^(١)) ، ظَاهِرُهُ هَذَا الْكَلِمَ يُعْطَى أَنَّهُ
فَصْلٌ آخِرٌ زَائِدٌ عَلَى الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (مَا كَانَ مُصَدَّرًا زَائِدًا عَلَى
ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ) وَهُوَ مِنْهُ ، وَالْعَذْرُ لَهُ كَالْعَذْرِ الْمَتَقَدِّمِ فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلِمَ فِي
الْمَقْصُورِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (وَمِنْهُ الْمَفْعُولُ مِنْ فَاعِلْتُمْ) .

قوله : (نَحْوُ : رَامَيْتُمْ ^(٢)) وَمَا نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ضَارَبَ ضِرَابًا .

قوله : (وَمِنْهُ مَا جَاءَ مِنَ الْأَصْوَاتِ عَلَى فُعَالٍ ، نَحْوُ : الدُّعَاءُ ^(٣))

إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ نَظِيرُهُ : الصَّرَاخُ ، وَالنَّبَاتُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَقَوْلُهُ : (شَكْوَةٌ
وَشِكَاةٌ ، وَقَشْوَةٌ وَقِشَاءٌ ، وَرَكْوَةٌ وَرِكَاةٌ) ^(٤) ، الشَّكْوَةُ : هِيَ الزَّادَةُ ، وَالْقَسْوَةُ
وَعَاءٌ يُجْعَلُ فِيهِ الطَّيِّبُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ سَلِيلَةٌ مَغْشَاةٌ بِجِلْدٍ ، وَالرَّكْوَةُ
سَعْرُوقَةٌ ، وَالغَلْوَةُ : مَسَافَةٌ السَّهْمِ عِنْدَ الرَّمِيِّ .

قوله : (وَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ فَشَانٌ ^(٥)) ، قِيَاسٌ قَرِيبٌ أَنْ يُجْمَعَ جَمَعَ

شَكْوَةٌ وَنَظَائِرُهَا فَيَكُونُ مَدُونًا ، فَيُقَالُ : قَرَاءٌ ، أَوْجَاءٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ فِي
كَلِمَاتِ الْعَرَبِ ، وَلَكِنَّهُمْ جَمَعُوهُ عَلَى قَرْيٍ عَلَى جِهَةِ الشُّذُوزِ .

قَوْلُهُ : (وَمَا كَانَ عَلَى أَفْعَلَاءَ وَفُعَلَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ : (أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ) ^(٦)

قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلِمَ عَلَى ذَلِكَ كَلِمَةٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلِمَ عَلَى تَقْيِيدِ أَفْعَلِ الَّذِي مُؤَنِّسُهُ
فَعَلَاءٌ .

فصل :

قوله : (وَمِمَّا يَدْرِكُ مِنَ الْمَقْصُورِ ، وَالْمَدُونِ سَمَاعًا مِمَّا يَكْثُرُ تَرَدُّدُهُ

فِي الْمَخَاطَبَاتِ ، وَالْمُكَاتَبَاتِ ^(٧)) ، وَالْمَقْصُورُ الَّذِي يُدْرِكُ سَمَاعًا ، وَالْمَدُونُ هُنَا

مِنَ اللَّغَةِ وَلَيْسَ مِنْهُمَا مِنَ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ مَا تَنْقَلِبُ عَنْهُ أَيْفُ الْمَقْصُورِ ، وَمَا تَنْقَلِبُ
عَنْهُ هَمْزَةُ الْمَدُونِ بِالتَّجْسِيمِ عَلَى ذَلِكَ .

(١) الجمل : ٢٨٥ .

(٢) الجمل : ٢٨٥ .

(٣) الجمل : ٢٨٥ .

(٤) الجمل : ٢٨٦ وفي الاصل : كوة وكوى ، والتصويب من الجمل .

(٥) الجمل : ٢٨٦ .

(٦) الجمل : ٢٨٦ . وتكلمته : فهو مدون نحو : أصفياء وأنبياء وشهداء وعرفاء ،

وإذا كَانَ الْمَذْكَرُ عَلَى أَفْعَلٍ فَالْمُؤَنِّسُ عَلَى فَعَلَاءَ مَدُونٌ نَحْوُ : أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ .

(٧) الجمل : ٢٨٦ .

قوله : (فالمقصور بينه الفتى وَاِحِدُ الْفَتَيَانِ)^(١)، الْاَلِفُ فِي الْفَتَى
مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ بِدَلِيلِ جَمْعِهِمْ لَهُ عَلَى فِتْيَانٍ فَقَدْ ظَهَرَتْ الْيَاءُ بَعْدَ التَّاءِ فِي جَمِيعِ
التَّكْثِيرِ ، وَكَذَلِكَ ظَهَرَتْ فِي جَمِيعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : الْفَتَيَاتُ ، وَفِي
تَثْنِيَةِ فِتْيَانٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ *^(٢) هَذَا مَذْهَبُ
أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ .

وَحَكَى عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَالَ : هُوَ مِنَ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ فِي بَعْضِ جُودِيهِ
فُتُوَّةٌ ، وَذَلِكَ / أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْيَاءِ لَقَالَ فِي جَمْعِهِ : فَتَيٌّ ، كَمَا قَالَ فِيهِ . . . (١٠٠)
جَمِيعٌ رَحِيٌّ : رَحِيٌّ .

قلتُ : يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْفَتَى يِمَّا لَهُ لَأَمَانٌ كَالسَّنَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ
لِاسْمِهَا تَارَةً هَاءً لِقَوْلِهِمْ سَأْتَهُتُ ، وَتَارَةً وَاوًا لِقَوْلِهِمْ : سَنَوَاتٌ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ
لِاسْمِهَا هَاءٌ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : فُتُوَّةٌ شَاذًّا يَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ،
وَوَجْهُ شُدُونِهِ أَنْ أَسْلَمَهُ فُتُوِّيٌّ ، فَاجْتَمَعَتْ يَاءٌ وَاوٌ ، وَسَبَقَتْ لِاحِدَاهُمَا السُّكُونُ ،
فَالْقِيَاسُ أَنْ تَقْلِبَ الْوَاوُ يَاءً ، فَيَقَالَ : فَيْسِيٌّ ، وَلَكِنَّهُمْ قَلَّبُوا الْيَاءَ إِلَى الْوَاوِ ،
فَقَالُوا : فُتُوٌّ^(٣) عَلَى وَجْهِ الشُّدُونِ ، وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ لَهُ لَأَمِينَ فَلَا يَخْلُو فُتُوٌّ مِنْ
شُدُونِ أَيْضًا وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ : عَصَاً ، وَعَصَاً مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، وَقَدْ
جَمَعُوهَا عَلَى عِصِيٍّ ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِنِظَائِرِ عَصَاً وَذَلِكَ أَنَّ أَسْلَ هَذَا
الْجَمِيعِ فِي عَصَاً وَنِظَائِرِهِ "عَصُوءٌ" وَبِالْمَدَّةِ الَّتِي هِيَ وَوَأَوْ قَبْلَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ
لَا مَ الْكَلِمَةَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ فَيَكُونُ هَذَا الْجَمْعُ اسْمًا فِي آخِرِهِ وَوَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ
فَإِذَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ قِيَاسٌ رَفِيعٌ ، فَيَبْدُلُونَ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً ، ثُمَّ يَقْلِبُونَ الْوَاوُ
الَّتِي هِيَ لَامٌ الْكَلِمَةَ يَاءً ، كَمَا قَلَّبُوها فِي : أَدَلٍ^(٤) فَيَسْئَلُ الْأَمْرَ إِلَى اجْتِمَاعِ

(١) الجمل : ٢٨٦ .

(٢) الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٣) ينظر الكتاب ٢٤١ / ٢ قال سيوييه في الواو : "وتبدل مكان الياء"

في فتو وفتوة، تريد جمع الفتيان وذلك قليل، وانظر تهذيب
اصلاح المنطق ٣٤٩ واللسان (فتا) .

(٤) قال أبو الفتح : اعلم أن أصل أحق وأدل : أحق وأدل وفكرهت

يَاءٍ وَاوٍ ، وَسَبَقَتْ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَتَنقَلِبُ الْوَاوُ إِلَى الْيَاءِ ، فَيَقَالُ : عَيْصِيٌّ ،
وَكَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِي فَتَى إِذَا جَعَلْنَا الْفَاءَ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ :
فَتَوَّ فخرجوا فيه عن القياس ، فهو على كَلِّ وجهٍ شاذٌّ .

وَأَمَّا الرَّحَى فَلَامَتَهَا عِنْدَ أَكْثَرِ الشُّعْرِيِّينَ يَاءٌ لِقَوْلِهِمْ فِي تَثْنِيَّتِهَا :
رَحِيَّانٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِسْتِشْهَادُ يَقُولُ مُهَلْهَلٌ : (١)

كَأَنَّا فُدْوَةٌ وَبِنِي أَيْبِنَا يَجَنِبُ عُنِيْزَةَ رَحِيًّا مُدِيرِ
وَحِكِيٍّ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّهُ جَوَزَ أَنْ تَكُونَ لَامَتُهَا وَاوًا (٢) وَحِكِيٍّ فِي تَصْرِيفِ الْفَعْلِيلِ :
رَحِيَّتٌ وَرَحَوْتُ ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الرَّحَى مِمَّا لَهَا لَأَمَانٍ ، وَكَذَلِكَ الرَّحَى
فِي جَمِيعِ وَجُوهِهَا ، نَحْوُ : رَحَى الْعَرَبِ ، وَرَحَى الْأَسْنَانِ ، وَرَحَى السَّحَابِ .
وَأَمَّا الْعَصَا فَلَامَتُهَا وَاوٌ لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَّةِ : عَصَوَانٍ ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي
تَصْرِيفِ الْفَعْلِيلِ مِنْهُ : عَصَوْتُهُ بِالْعَصَا .

وَأَمَّا الرَّجَا الَّذِي هُوَ جَانِبُ الْبَيْرِ فَالْفَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ لِقَوْلِهِمْ : فِي
التَّثْنِيَّةِ : رَجَوَانٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ : (٣)

فَلَا يَرْمِي بِي الرَّجَوَانَ لِمَنِي أَقُولُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي مَكَانَ
وَأَمَّا التَّوَى الَّذِي هُوَ الْهَلَاكُ ، فَالْفَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ عِنْدَ جَمِيعِ النُّحَاةِ لِأَبَا الْفَتْحِ
ابْنِ جَنِّيٍّ . (٤)

- ====
- الْوَاوُ كَمَا أذْكَرُهُ لَكَ فَأُبْدِلْتُ يَاءً وَأُبْدِلَ مِنَ الضَّمَّةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهَا
كَسْرَةً لِتَصَحِّحِ الْيَاءُ فَصَارَتْ : أَحَقِيٌّ وَأَدْلِيٌّ ، ثُمَّ جَرَى عَلَيْهَا مَا جَسَرَ
عَلَى فَاؤُزٍ ، وَنَحْوِهِ . الْمُنْصِفُ ١١٨/٢ .
- (١) الشَّاهِدُ لِمُهَلْهَلِ بْنِ رَبِيعَةَ التَّغْلِبِيِّ وَهُوَ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ ١٥٥ ، وَأَدَبُ
الْكَاتِبِ ٢٥٧ وَأَيُّمَالِي الْقَالِي ١٣٣/٢ ، وَالْمَسَائِلُ الْعَلِيَّيَاتِ ٩٤ ، وَشَرْحُ
الْمُفْصَلِ لِابْنِ يَعِيْشٍ ١٤٧/٤ وَاللِّسَانُ (رَجَا) وَالْخَزَانَةُ ٣٢٢/٨ ،
وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ تَثْنِيَّةَ (رَجَا) بِالْيَاءِ تَدْلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ فِيهِ أَصْلٌ .
(٢) يَنْظُرُ أَدَبُ الْكَاتِبِ ٦٠٦ .
- (٣) الشَّاهِدُ فِي الْمَقْصُورِ وَالْمُدَوَّدِ لِلْفَرَّاءِ ١٧ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ ، وَفِي أَدَبِ الْكَاتِبِ
٢٥٦-٢٥٧ وَنَسَبِهِ الْمُحَقِّقُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ
يَعِيْشٍ فِي شَرْحِ الْمُفْصَلِ ١٤٧/٤ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَثْنِيَّةُ الرَّجَا : رَجَوَانٌ ،
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ .
- (٤) يَنْظُرُ الْمُنْصِفُ ٢١١/٢ .

ودليلُ جَمهورِ النحويينَ كَوْنُ عَيْنِهِ وَآوًا ، وَإِذَا كَانَتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَآوًا ،
فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ لَهَا يَاءٌ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ اِشْتِقَاقِ ،
فَحِيلَ التَّوَى عَلَى الْإِكْثَرِ ؛ لِأَنَّ بَابَ طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ قُوَّةٍ وَحُوَّةٍ
وَصُوَّةٍ (١) ، وَبَابُ حُوَّةٍ وَصُوَّةٍ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِقَلْتِهِ ، وَحُجَّةُ ابْنِ جِنَى عَلَى أَنْ أَلْفَهُ
مَنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ وَاعْتَقَدَ فِيهِ أَنَّهُ سُمِّتَ مِنَ التَّوَى الَّذِي هُوَ خِلَافُ السَّرْوَى ، فَالتَّسْوَى
الْفَرْدُ ، وَالسَّرْوَى الزَّوْجُ (٢) ؛ لِأَنَّ الْهَلَاكَ يُفْرَدُ الْهَالِكُ ، وَيَسْلُبُهُ أَهْلُهُ مِنْ أَجْلِهِ ،
وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ هَذَا الْمَذْهَبُ الْآخِرُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِاِشْتِقَاقِ
يُنَاسِبُهُ ، / وَالْإِسْتِدْلَالُ بِاِشْتِقَاقِ أَقْوَى مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْحَمَلِ عَلَى الْإِكْثَرِ ، (١٠١)
وَالتَّوَى مِمَّا يَدْرِكُ قِيَاسًا ، يُقَالُ : تَوَى يَتَوَى تَوًى مِثْلُ : صَدَى يَصْدَى صَدًى ،
فَهَوِيَّتًا وَهَمَّ (٣) فِيهِ وَأَدْخَلَهُ فِي السَّمُوعِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الرَّنْدِيُّ فِي شَرْحِهِ
لِكِتَابِ الْجَدَلِ .

وَأَمَّا الْقَفَا فَالْفُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ، يُقَالُ : قَفَوْتُ الشَّمْسَ ، إِذَا تَتَبَعْتَهُ
مِنْ خَلْفِهِ ، وَهُوَ مَقْصُورٌ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، وَالْفَرَاءُ (٤) جَوَزَ فِي الْقَفَا الْمَسَدَ
وَالْقَصْرَ ، وَدَلِيلُهُ عَلَى تَجْوِيزِ الْمَدِّ فِيهِ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ : أَقْفِيَّةٌ ، وَأَفْعِلَةٌ فِى

(١) قال ابن جنى : 'باب قوة وحوة ونحوهما مما لاهم ملاصقة لعينه فإن حجز

بينهما حاجز حتى تصير اللام رابعة فصاعداً وحب قلبها إلى الياء .
وليس كذلك الحوة والصوة والقوة؛ لأن اللام ثالثة والمين ساكنة؛

المنصف ٢/٢١٣ .

(٢) فى اللسان (توا) التوا مقصور الهلاك وفى الصحاح : هلاك الحال .

وزوى جمع . . والعرب تقول لكل مغرب : تسو ، ولكل زوج : زو ،
وأزوى الرجل إذا جاء ومعه آخر . اللسان (زوى) .

(٣) فى الأصل : يوهم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) فى اللسان (قفا) وقال ابن جنى : المد فى القفا لغة ولهذا جمع

على أقفية وأنشد :

حتى إذا قلنا تغيب مالك
سَلَقَتْ رَقِيَّةٌ مَالِكًا لِقَائِهِ

وقال الصَّغَانِي : الْقَفَا بِالْمَدِّ لَفَةٌ فِي الْقَفَا بِالْقَصْرِ . الشَّوَارِدُ فِي

اللغة ٣٥٧ .

الاکثر انما هو جمع : فَعَالٍ اَوْ فَعَالٍ اَوْ فَعَالٍ ، ويروى في بعض اشعار العرب : (١)

قَفَاؤُكَ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِهِ وَوَجْهُهُ خَيْرٌ مِنَ الْمُنْذِرِ

قلت : انما استدلال الفراء بقولهم : أقفية في الجمع فيحتمل أن يكون مآ شذ ، كما شذت قرى في جمع قرية ، وكان قياس جمعها أن يكون قراء ، وقالوا : ندى وأندية ، فيمكن أن يكون قفا مثل ندى ، وأقفية مثل [أندية] (٢) ، وكل ذلك شأن ، ولكن الذي يغلب على الظن أنه جمع مدود ، لأن الأكثر في أفعلة أن يكون جمع مدود ، وانما قول الشاعر :

* قَفَاؤُكَ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِهِ *

فيحتمل أن يكون هذا لضرورة الشعر ، كما مد الغناء الذي هو ضد الفقيه شاعر آخر فقال : (٣)

سَيَفِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

وهو مذهب الكوفيين (٤) ، ويكون مد المقصور في ضرورة الشعر ، والفراء كوفي فيمكن على مذهب الكوفيين أن يقال : مد المقصور ضرورة ، إلا أنه حكى

(١) الشاهد برواية القصر في ديوان حسان بن ثابت ولعل المصنف رواه

برواية المد في بعض المصاير الأخرى . ينظر ديوان حسان بن ثابت ٢٣٨ وفي اللسان (قفا) وحكى ابن جنى المد في القفا وليست بالفاشية ، ولهذا جمع على أقفية وأنشد :

حَتَّىٰ بَانَ قَلْبُنَا نَقِيحَ مَالِكٍ سَلَقَتْ رُقِيَّةُ مَالِكًا لِقَفَائِهِ

وانظر كتاب ليس ١٣٤ ، والنوادر في اللغة ٣٥٨ .

(٢) في الاصل : مثل القرية والسياق يعطى ما أثبتناه .

(٣) الشاهد في المقصور والمدود للفراء ٤٤ دون نسبة ، والانصاف في

مسائل الخلاف ٧٤٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٨/٢ والضرائر

له . ٤ . والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٣٣ واللسان (قفا) .

(٤) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٧٤٧/٢ فابعدها .

فِيهِ قَفَاً وَأَقْفَاءٌ^(١) جَمْعُ الثَّلَاثِيَّ ، وَإِذَا كَانَ ثُلَاثِيًّا كَانَ مَقْصُورًا .
 وَأَمَّا الْحَصَى فَلَامُهُ يَاءٌ لِقَوْلِهِمْ : حَصَيَاتٌ فِي الْجَمْعِ ، وَهُوَ يَمًا وَهَيْمٌ
 فِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ ، وَأَدْخَلَهُ فِي الْمَقْصُورِ الْمَسْمُوعِ الَّذِي لَيْسَ بِقِيَاسِيٍّ وَذَلِكَ
 أَنَّهُ مَقْيِسٌ سَحْضٌ ، وَحِصَاةٌ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ شَجْرَةٌ وَشَجْرٌ ، وَشَمْرَةٌ وَشَمْرٌ ، وَالَّذِي
 جَعَلَهُ وَهَيْمٌ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي بَابِ الْمَقْصُورِ الْقَيْسِيِّ ،
 وَأَغْفَلَهُ هُنَاكَ ، وَهُوَ كُلُّ جَمْعٍ كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُفْرَدِهِ حَذْفَ التَّاءِ ، وَكَانَ
 مَعْتَدًا لِآخِرٍ وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحٌ ؛ فَإِنَّهُ مَقْيِسٌ وَلَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
 تَمَثِيلُهُ .

وَأَمَّا الْخَسَا الَّذِي هُوَ الْفَرْدُ ، وَالزَّكَاءُ^(٢) الَّذِي هُوَ الزَّوْجُ ، فَلَامُهُ
 الزَّكَاءُ وَأَوَّلُ لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْرِيفِ الْفَعْلِ مِنْهُ : زَكَا يَزْكُو ، وَأَمَّا الْخَسَا فَاخْتَلَفُوا فِي سِي
 لَانِيهِ ، فَهَنَّهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ وَهُوَ الْفِيءُ يُخْرِجُ مِنَ كَلَامِ صَاحِبِ
 كِتَابِ الْعَيْنِ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللَّغَةِ : لَيْسَتْ
 مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ وَلَا وَاوٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ هَمْزَةٍ .
 وَأَمَّا الْجَوِيُّ الَّذِي هُوَ فَسَادُ الْجَوْفِ فَأَلْفُهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ
 وَاوٍ ، وَهَذَا يَمًا وَهَيْمٌ فِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَقْصُورِ الْقَيْسِيِّ ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ
 الْمَاضِي مَكْسُورُ الْعَيْنِ ، يُقَالُ : جَوِيَ يَجْوَى جَوًى^(٤) ، أَيُّ كَمَا تَقُولُ :
 صَدِي يَصْدِي [صَدًى]^(٥) ، وَهُوَ مَقْيِسٌ .

- (١) ينظر كتاب ليس ٣٤٤ قال ابن خالويه : والمقصور على أفعال :
 قَفَاً وَأَقْفِيَّةً وَهَذَا عَزِيزٌ .
 (٢) قال أبو علي في التكملة ٢٧٩ : وَخَسَاً ، وَزَكَاً : فَخَسَاً : الْفَرْدُ ،
 وَزَكَاً : الزَّوْجُ وَقَالُوا : هُوَ يُخَاسِي أَيُّ بِقِيَاسِهِ . وَانظُرِ اللَّسَانَ (خَسَا) وَ(زَكَا) .
 (٣) معجم العين ٢٨٩/٤ تحقيق أ. عبدالله درويش ، د . سهدى
 المخزومي ود . ابراهيم السامرائي . الناشر : وزارة الثقافة والاعلام
 الجمهورية العراقية . دار الرشيد للنشر .
 (٤) ينظر المقصور والمدود للفراء ٥٧ واللسان (جوا) .
 (٥) زيادة يقتضيها السياق .

وَأَمَّا الطَّوَى الَّذِي هُوَ الْجُوعُ ، فَأَلْفَهُ مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ

وَأَوَّ ، وَهُوَ أَيْضًا يَتَا يَدْرِكُ قَصْرَهُ قِيَاسًا ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ طَوِيَ يَطْوِي / طَوَى . (١)

وَهُوَ طَيَّانٌ ، وَهُوَ أَيْضًا يَتَا وَهَمَّ فِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ وَأَدْخَلَهُ فِي الْمَسْمُوعِ الْمُقْصُورِ وَلَيْسَ مِنْهُ .

وَأَمَّا التَّقَى فَأَلْفَهُ مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ : تَقِيَةٌ وَوَقِيَّتُهُ وَقَايَةٌ وَالْيَاءُ

فِي التَّقْوَى بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَكَذَلِكَ فِي التَّقَى ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمٌ مِنْ وَقِيَتْ وَأَبْدَلَتْ الْوَاوُ

مِنَ الْيَاءِ فِي التَّقْوَى لِعِلَّةٍ تُذَكِّرُنِي فِيهِ هَذَا الْمَوْضِعُ .

وَأَمَّا الْهُدَى فَأَلْفَهُ مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ : هَدَيْتُ الْقَوْمَ الطَّرِيقَ .

وَأَمَّا الْحَيَاءُ (١) فَأَلْفَهُ مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي تَشْنِيَّتِهِ :

حَيَّانٍ ، وَهُوَ مُضَاعَفُ الْيَاءِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : حَيَّوَانٌ بِالْوَاوِ فَلَنْ فِيهِ الْوَاوُ مُنْقَلِبَةً

عَنِ يَاءٍ ، وَالْكَلِمَةُ عَلَى مَذْهَبِ لَهَا لِأَنَّ : يَاءٌ وَوَاوٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ التَّزَمُوا فِي

الْحَيَّوَانِ الْوَاوَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ لَفْظِ الْحَيَّوَانِ فِعْلٌ (٢) ، وَنَظِيرُهُ فِي كَلَامِ

الْحَرَبِ : فَاظٌ يَفِيظُ فَيَظًا وَقَوْظًا (٣) ، فَلَمْ يَسْتَعْمِلِ الْفِعْلُ مِنْ لَفْظِ الْيَاءِ ، وَلَمْ

يَسْتَعْمَلْ مِنْ لَفْظِ الْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ الَّذِي جَاءَ مَرَّةً يَاءً وَمَرَّةً وَاوًا فِي فَاظٍ

(١) قَالَ الْفَرَّاءُ : " وَالْحَيَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : الْحَيَاءُ مِنَ الْاسْتِحْيَاءِ مَدْرُودٌ ،

وَحَيَاءُ النَّاقَةِ مَدْرُودٌ ، وَالْحَيَاءُ الْغَيْثُ وَالْخَصْبُ مَقْصُورٌ يَكْتُبُ بِالْأَلِفِ

وَهُوَ مِنَ الْيَاءِ . الْمَقْصُورُ وَالْمَدْرُودُ لِلْفَرَّاءِ ٢٢ وَانْظُرْ حُرُوفَ الْمَقْصُورِ

وَالْمَدْرُودِ لابن السكيت ٥٧ .

(٢) قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ : " وَالْحَيَّوَانُ أَسْلُهُ الْحَيَّانُ فَقَلِبْتَ الْيَاءَ الَّتِي هِيَ لِأَمْ "

وَأَوَّ اسْتِكْرَاهًا لِتَوَالِي الْيَاءِ لِيَخْتَلَفَ الْحُرُوفَانِ هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ

وَسَيُوبِهِ وَأَصْحَابِهِمَا إِلَّا أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ الْمَازِنِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْحَيَّوَانَ غَيْرُ

بَدَلِ الْوَاوِ ، وَأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ أَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فِعْلٌ وَشَبَّ هَذَا بِقَوْلِهِمْ

: فَاظٌ الْمَيْتُ يَفِيظُ قَوْظًا وَلَا يَسْتَعْمِلُونَ مِنْ قَوْظًا فِعْلًا وَكَذَلِكَ الْحَيَّوَانُ

عِنْدَهُ مَصْدَرٌ لَمْ يَشْتَقْ مِنْهُ فِعْلٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْظٍ . سر الصناعة ٢ / ٥٩٠ .

(٣) قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : " وَفَاظٌ الْمَيْتُ يَفِيظُ ، وَيَفُوظُ فَيَظًا كَذَا رَوَاهَا الْأَصْمَعِيُّ

وَأَنشَدَ لِرُوبَةَ :

* لَا يَدْفِنُونَ مِنْهُمْ مَنْ فَاظًا *

هُوَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، وَفِي الْحَيَاءِ لَامُ الْكَلِمَةِ ، فَعَلَى الْقَوْلِ أَنَّ الْحَيَاءَ مَتَاهُ لَأَمَانٍ
يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ مَنقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَلَّا
أَنَّ التَّثْنِيَةَ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا بِالْيَاءِ .

وَالدُّسَى : جَمْعُ دُوسِيَّةٍ ، وَهِيَ الصُّورَةُ فِي الرَّخَامِ ، وَالْفُهَاءُ مَنقَلِبَةٌ
عَنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْرِدِهِ : دُوسِيَّةٌ ، وَهُوَ أَيْضًا مِيمًا وَهِيَ فِيهِ بِإِدْخَالِهِ مِيمًا فِيهِ
الْمَقْصُورِ الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ مَقْيِسٌ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ عَرُوقٍ وَعُرَى ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ سَنَنَ
الصَّحِيحِ ظُلْمَةٌ وَظَلَمٌ ، وَغُرْفَةٌ وَغُرْفٌ .

وَالْبِنْسَى : أَلْفُهُ مَنقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ : بِنْفِيَانٍ .

وَسَنَّا الْبَرِقِ أَلْفُهُ مَنقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ سَنَوَانٍ . (٣)

وَالجَلَاءُ : انْحِسَارُ الشَّعْرِ عَنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ (٤) أَلْفُهُ مَنقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ،

لِأَنَّهُ مِنْ جَلَوْتُ ، وَهَذَا أَيْضًا مِيمًا وَهِيَ فِيهِ بِإِدْخَالِهِ فِي الْمَقْصُورِ الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ
مِنَ الْمَقْصُورِ الْمَقْيِسِ ، وَفَعْلُهُ الْمَاضِي مَكْسُورُ الْعَيْنِ ، وَالْمُسْتَقْبَلُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ ، يُقَالُ :
جَلَيْتُ ، تَجَلَيْتُ ، مِثْلُ عَيْسَى يَعْصَى ، فَهِيَ أَجَلَى ، وَامْرَأَةٌ جَلَوَاءٌ .

وَالنَّسَاءُ : عِرْقٌ فِي الْفَخِيزِ (٥) ، وَأَلْفُهُ مَنقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ : نَسْيَانٍ

وَالسَّفَاءُ : التَّرَابُ ، وَأَلْفُهُ مَنقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَفَى يَسْفِي (٦) ، وَفَعَلَ

يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَكسِرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْمَعْتَلِ الْآخِرِ هُوَيْنٌ

=== قال : ولا يقال فاظت نفسه ولا فاضت وهكاها غيره، وزعم أبو عبيدة

أنها لغة لبعض تميم . . . وزعم أبو زيد أنه يقال للبيت : فاضت نفسه !

تهذيب اصلاح المنطق ٦١٧-٦١٨ . وانظر سر الصناعة ٥٩٠ / ٢ .

(١) ينظر حروف المقصور والمدود ٥٣ .

(٢) الجمل : ٢٨٦ .

(٣) سنا البرق وهو ضوؤه بالالف وتثنيته سنوان ولم يعرف الأصمعي له

فعلاً قال الفراء : والسنا على وجهين : سنا البرق مقصور يكتب

بالالف ويثنى بالواو فيقال سنوان ، وسناء المجد والشرف ومدود يكتب

بالالف المقصور والمدود للفراء ١٨ وانظر حروف المقصور والمدود .

لابن السكيت ٩٩ .

(٤) ينظر المقصور والمدود للفراء ٨٧ وحروف المقصور والمدود لابن السكيت ١٠١ .

(٥) النساء على وجهين : النسى عرق في الرجل مقصور يكتب بالياء والنساء :

للتأخير ومدود يكتب بالالف المقصور والمدود للفراء ٢٠ .

(٦) ينظر حروف المقصور والمدود لابن السكيت ١٠١ .

ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْهَجَاءِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ: (١)

قَدْ عُرِّيتْ نِصْفَ حَوْلٍ أَشْهَرِ جُدُودًا يَسْفِي عَلَى رَحْلَيْهَا بِالْحَيْرَةِ التُّورِ

وَالسَّفَا: خِفَةُ النَّاصِيَةِ، وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: سَفَوَانٌ وَدَابَّةٌ سَفَوَاءٌ.

وَالنُّوَى جَمْعٌ: نَوَاةٌ وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ وَاوٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَيْنُهُ وَاوًا، وَهُوَ

سَمِعْتُ اللَّامَ فَلَامَتُهُ يَاءٌ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي بَابِ

الْهَجَاءِ وَهُوَ أَيْضًا مِثْلًا وَهَيْمٌ فِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ؛ لِأَنَّهُ مَا يَدْرِكُ قَصْرَهُ بِالْقِيَاسِ، وَنَظِيرُهُ

مِنَ الصَّحِيحِ: شَجَرَةٌ وَشَجْرٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ: حَصَى وَحَصَاةٌ.

وَالْبَرَى: الْخَلْقُ، وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَرَيْتِ الْعُـوَدِ.

وَالغَوَى: / بِشَمِّ الْفَصِيلِ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَيَطْلُقُ عَلَى عَدَمِ الرِّقِّ حَتَّى يَمُوتَ

الْفَصِيلُ هَزَالًا، وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ وَاوٌ، وَهُوَ أَيْضًا مِثْلًا وَهَيْمٌ فِيهِ

أَبُو الْقَاسِمِ فَأَدْخَلَهُ فِي الْمَقْصُورِ الْمَسْمُوعِ، وَهُوَ مِنَ الْمَقْيَسِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ غَوَى

يَغْوِي، مِثْلُ: عَمِيَ يَعْمَى، وَذَلِكَ كُلُّهُ مَقْيَسٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ

نَظَائِرٌ مِثْلًا وَهَيْمٌ فِيهَا.

وَالغَنَى: (٢) عِنَبُ الثَّعَلَبِ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَلْفِهِ، فَسَمَّوْهُ مِنَ قَالَ: هِيَ

مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ لِقَوْلِهِمْ شَجَرَةٌ فَنَوَاءٌ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ اللَّامَ مَجْهُولَةٌ وَأَنَّهُ مَحْسُولٌ

عَلَى الْيَاءِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُمْ: شَجَرَةٌ فَنَوَاءٌ إِنَّمَا الْقِيَاسُ فَنَاءٌ؛ لِأَنَّهَا الْكَثِيرَةُ

الْأَفْئَانِ، وَلَكِنْ اسْتَفْنَيْ بِغَنَوَانٍ عَنِ فِنَاءٍ؛ لِأَنَّهَا إِذَا عَظُمَ فِنَاؤُهَا، فَانْمَا

ذَلِكَ لِكثَرَةِ أَفْنَانِهَا.

(١) الشاهد للنايعة الذبياني في ديوانه ٦٥ والسته الجاهليين ٢٦٦.

(٢) في اللسان (غوى) وغوى الفصيل والسخلة يغوى غوى فهو غوى؛

يشم من اللبن وفسد جوفه، وقيل هو أن يمنع من الرضاع فلا يروى

حتى يهزل ويضرب به الجوع وتسوء حاله ويموت هزالاً أو يكاد يهلك.

وانظر تهذيب إصلاح النطق ٤٥٧.

(٣) ينظر حروف المقصور والمدود لابن السكيت ١٠١ واللسان

(فنى) و(فنن).

وَالْيَغْنَى بِضَدِّ الْفَقْرِ، وَيُظْهِرُ مِنْ مَذْهَبِ صَاحِبِ كِتَابِ الْعَيْنِ ^(١) أَنَّ أَلْفَهُ
مَنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : غُنْيَةٌ ، فَظَهَرَتْ الْيَاءُ فِي بَعْضِ تَصْرِيفِ الْكَلِمَةِ ،
وَقَالَ ابْنُ طَلْحَةَ : وَقَالُوا فِي مُشْتَاهِ الْغُنْيَانِ ^(٢) .
وَاللَّوِيُّ : وَجَعُ الْبَطِينِ ^(٣) ، وَأَلْفُهُ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ وَآوٌ ،
وَهُوَ أَيْضًا يَمَّا وَهَمَّ فِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ فَأَدْخَلَهُ فِي الْمَقْصُورِ الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ مِنَ الْبَقِيصِ ؛
لِأَنَّ فَعْلَهُ لِيَوِي يَلَوِي لَوِيٌّ فَهُوَ مَصْدَرٌ ، كَطَوِيٍّ مِنْ طَوَى يَطْوِي .
وَالْحَشَى : دُقَاقُ التِّينِ ^(٤) ، وَأَلْفُهُ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ : حَشَى يَحْشَى
حَشْيًا ، قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٥)

الْحُصْنُ أَدْنَى لَوْتِرٍ يَدْتَسُهُ مِنْ حَشِيكَ التَّرْبِ عَلَى الرَّكِيْبِ
وَقَدْ قِيلَ فِي فَعْلِهِ أَيْضًا : حَشَا ، فَيَكُونُ إِذَا يَمَّا تَوَارَدَ عَلَى لَأَمِهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ .
وَالْفَبَا ^(٦) : الْجَهْلُ وَأَلْفُهُ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ وَآوٍ لِقَوْلِهِمْ : غَبَاوَةٌ وَهِيَ

-
- (١) ينظر الجوهرة ١٥٣/٣ لابن دريد . الناشر : دار صادر .
(٢) سرت ترجمته وانظر اللسان (غنا) قال : والاسم من الاستغناء
عن الشيء ، الْغُنْيَةُ وَالْغُنُوَّةُ وَالْغُنْيَانُ .
(٣) ينظر المقصور والمدود للفراء ٥٦ .
(٤) قال الفراء : وَالْحَشَى : حُشَافَةُ التِّيرِ وَدُقَاقُ التِّينِ أَيْضًا وَأَشْبَاهُهُ
يَكْتُبُ بِالْيَاءِ وَرَبَّمَا كُتِبَ بِالْأَلِفِ . المقصور والمدود . ٦٧ .
(٥) الشاهد في تصحيح الفصح لابن درستويه ٣٧١/١ بلانسية وتهذيب
اصلاح المنطق ٣٤٦ ، والامالي الشجرية ١٠٤/٢ والمشوف المعلم
١٩٧-٢٣١ واللسان (حشو) والعيني ٢٢٦/٤ ويروي :
الْحُصْنُ أَوْلَى لَوْتِرٍ يَدْتَسُهُ ، وَالْحُصْنُ أَدْنَى لَوْتَايَيْتِهِ
والشاهد فيه أنه يقال : حشوت عليه التراب وحشيت حشواً وحشياً ويثنى :
حشوان وحشيان .
(٦) قال الفراء : الْفَبَا مَقْصُورٌ يَكْتُبُ بِالْأَلِفِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَبِيَتْ غَبَاوَةٌ .
المقصود والمدود للفراء ٨٠ - ٨١ ، وفي اللسان (غبا) وَغَيْبِي
الرَّجُلُ غَبَاوَةٌ وَغَبًا وَحِكْيٌ غَبَاةٌ بِالْمَدِّ .

أَيْضًا مَيَّا وَهَمَّ فِيهِ أَبُو الْقَاسِمِ فَأَدْخَلَهُ فِي السَّمُوعِ وَهُوَ مِنَ الْمُقْيِسِ ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ
فَعْيِي يَغْبِي ، كَعَيْيَ يَحْمِي ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُقْيِسٌ .

وَالْفَسَا: الْبَلْحُ ، وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ لِقَوْلِهِمْ : غَسَوَاتٌ ، وَقَالَ
بَعْضُهُمْ : هُوَ مِنَ فَسَا اللَّيْلِ يَغْسُو إِذَا أَظْلَمَ وَهُوَ أَيْضًا مَيَّا وَهَمَّ فِيهِ فَأَدْخَلَهُ
فِي السَّمُوعِ وَهُوَ مِنَ الْمُقْيِسِ ؛ لِأَنَّ وَاحِدَهُ غَسَاةٌ فَهُوَ مِثْلُ حَصَى وَحَصَاةٌ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حَصَى وَحَصَاةٌ مِنَ الْمُقْيِسِ .

وَالْفَضَا (١) الشُّبْحِيُّ وَالْمُخْتَلِطُ وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ ؛
لِأَنَّهُ مِنْ فَضَا يَفْضُو فَضُوا ، وَقَوْلُهُمْ : فَوُضِيَ ، فَضَا : الْفَوْضَا ؛
الْجَمَاعَةُ الْمُتَفَرِّقَةُ ، وَالْفَعَا (٢) الْأَبْرَارُ بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ
الْفَحْوَى . وَالسُّرَى سَيْرُ اللَّيْلِ وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَرَى يَسْرِي ،

وَيُرْوَى بَيْتُ امْرِئِ الْقَيْسِ : (٣)

* سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ سَطِيئُهُمْ *

وَالْكَسَا (٤) جَمْعُ كُسْوَةٍ وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسَا يَكْسُو ، وَهَذَا
أَيْضًا مَيَّا وَهَمَّ فِيهِ فَأَدْخَلَهُ فِي السَّمُوعِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُقْيِسِ مِثْلُ عَرُوقٍ وَعُرَى ، كَمَا
تَقَدَّمَ وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : قُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ وَوَاحِدُهُ أَيْضًا مَيَّا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّهُ مِنَ زَوَاتِ الْوَاوِ ، وَهُوَ كُسْوَةٌ .

وَالْعُضَلَا (٥) أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ بِدَلِيلِ

(١) يَنْظُرُ الْمُقْصُورُ وَالْمُدَوِّدُ لِلْفَرَاءِ ٢٩ وَحُرُوفُ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوِّدِ لِابْنِ السَّكَيْتِ
١٠١ وَاللِّسَانِ (فِضَا) .

(٢) فِي اللِّسَانِ (فِجَا) وَالْفَعَا مُقْصُورُ أَبْرَارِ الْقَدْرِ وَهُوَ تَوَابِلُ الْقَدْرِ كَالْفَلْفَلِ
وَالْكُمُونِ وَنَحْوَهُمَا . وَانظُرِ الْمُقْصُورُ وَالْمُدَوِّدُ لِلْفَرَاءِ : ٦٠ .

(٣) الشَّاهِدُ لِامْرِئِ الْقَيْسِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ٩٣ وَأَشْعَارُ السُّتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ ٨٣ ،
وَاللِّسَانِ (مَطَا) وَعَجْزُهُ :

* وَحَتَّى الْجِيَانُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ *

وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ : (مَطُوتٌ بِهِمْ) .

(٤) يَنْظُرُ الْمُقْصُورُ وَالْمُدَوِّدُ لِلْفَرَاءِ ٩ وَاللِّسَانِ (كَسَا) .

(٥) فِي اللِّسَانِ (عَلَا) وَتَقُولُ : عَلَا زَيْدًا ثَوْبٌ ، فَعَلَا هَذَا فَعْدَلٌ مِنْ عَلَا
يَعْلُو . . . قَالَ سَيِّبِيُّهُ : أَلْفٌ عَلَا زَيْدًا ثَوْبٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ إِلَّا أَنهَا
تَقْلُبُ مَعَ الْمُضْمَرِّيَّاتِ تَقُولُ عَلَيْكَ . . . وَالْعَلَا بِالضَّمِّ وَالْقَصْرُ هُوَ مَوْضِعٌ
مِنْ نَاحِيَةِ وَاوِي الْقُرَى نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَرِيقِهِ
إِلَى ثَبُوكَ وَبِهِ مَسْجِدٌ .

قولهم : عَلَا يَعْلُو إِذَا ارْتَفَعَ .
 والترقي ألفه منقلبة عن ياءٍ بدليل قولهم فسى
 الواحد منه : رُقِيَّةٌ وهو أيضاً / مِمَّا وَهَمَ فِيهِ فَأَدْخَلَهُ فِي الْمَسْمُوعِ وَهُوَ ١٠٢ /
 مِنَ الْمَقْيِسِ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ رُقِيَّتِهِ رُقِيٌّ وَتَنْظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ غَرْفَةٌ وَغُرْفٌ .
 والفجى الفجج وهو تَبَاعُدُ مَا بَيْنَ الْغَضْدَيْنِ وَالْفُهْ مِنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : قَوْسٌ
 فَجَوَاءٌ وَهِيَ الَّتِي بَانَ وَتَرَهَا عَنْ كِبِدِهَا وَهُوَ مَا تَجُدُّهُ مِنَ الْفَجْوَةِ وَهُوَ الْمَتَسَعُّ
 مِنَ الْأَرْضِ ، وَهُوَ أَيْضًا مِمَّا وَهَمَ فِيهِ فَأَدْخَلَهُ فِي الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ مِنَ الْمَقْيِسِ ؛
 لِأَنَّ فَعْلَهُ فَجَجِي يَفْجَجِي مِثْلُ عَمِي يَعْمِي .
 وَالتَّرْقِي وَالرُّقْيُ وَالْبَقِي وَالرُّعْوَى وَالرَّهْبِي (٢) ، أَلْفُ
 ذَلِكَ كُلُّهُ لِلتَّأْنِيثِ وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ لَيْسَتْ مُنْقَلِبَةٌ
 عَنْ شَيْءٍ لَكِنَّهُمْ إِذَا تَنَوُّوا الْكَلِمَةَ الَّتِي فِيهَا قَلْبُوهَا إِلَى الْيَاءِ فَهِيَ بِمَا حَكَمَهَا
 حَكَمَ مَا انْقَلَبَتْ عَنِ الْيَاءِ ،

والقري رقى الضيف وألفه منقلبة عن ياءٍ ، لَأَنَّهُ مِنْ قَرِيَّتِ .
 والقري : الظهر (٣) وَأَلْفُهُ مِنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : قَرَوَاءٌ
 وَهِيَ الطَّوِيلَةُ الظَّهْرُ .
 وَالْمَطَّى (٤) : الْمَطِي وَأَلْفُهُ مِنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ :

(١) فِي اللِّسَانِ (فَجَا) رَقَوْسٌ فَجَوَاءٌ بَانَ وَتَرَهَا عَنْ كِبِدِهَا وَفَجَاهَا يَفْجُوهَا
 فَجَوًّا رَفَعٌ وَتَرَهَا عَنْ كِبِدِهَا وَفَجِيَّتٌ وَهِيَ تَفْجَجِي فَجَجِي .

(٢) فِي اللِّسَانِ (بَقِي) الْبُقْيَا وَالْبُقْيَا أَسْمَانٌ يُوَضَعَانِ مَوْضِعَ الْإِبْقَاءِ إِنْ قِيلَ
 لَمْ قَلْبِتِ الْعَرَبُ لَامٌ فَعَلَى إِذَا كَانَتْ أَسْمًا وَكَانَ لَأَسْمَا يَاءٌ وَأَوَّاحَتِي
 قَالُوا : الْبُقْوَى ، فَالْجَوَابُ : أَنَّهُمْ بَانَ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي فَعَلِي ، لِأَنَّهُمْ قَدْ
 قَلَبُوا لَامٌ فَعَلَى إِذَا كَانَتْ أَسْمًا وَكَانَ لَأَسْمَا يَاءٌ وَأَوَّاحَتِي .
 وَالْبُقْيَا : هُوَ الْإِبْقَاءُ مِثْلُ : الرَّعْوَى وَالرُّعْيَا مِنَ الْإِرْعَاءِ عَلَى الشَّيْءِ ؛
 وَهُوَ الْإِبْقَاءُ عَلَيْهِ ، وَالرَّهْبِي النَّاقَةُ الْمَهْرُولَةُ جَدًّا .

(٣) يَنْظُرُ الْمَقْصُورَ وَالْمَدْدُودَ لِلْفَرَاءِ ٥٤ - ٥٥ وَاللِّسَانِ (قَرَا) وَقِيلَ
 الْقَرَا وَسَطُ الظَّهْرِ وَتَثْنِيَّتُهُ قَرِيَانٌ وَقَرَوَانٌ عَنِ اللَّحْيَانِي وَجَمَعَهُ أَقْرَاءٌ
 وَقَرَوَانٌ ، وَجَمَلٌ أَقْرَى طَوِيلٌ الْقَرَا وَهُوَ الظَّهْرُ وَالْأَنْشَى قَرَوَاءٌ .

(٤) قَالَ الْفَرَاءُ : الْمَطَّا : الظَّهْرُ يَكْتَبُ بِالْأَلِفِ ، وَالْمَطَّى التَّمْطِي
 وَاللَطَّى مَصْدَرُ تَمَطَيْتٍ مَقْصُورٌ . الْمَقْصُورُ وَالْمَدْدُودُ ٥٥ وَاللِّسَانِ (مَطَا) .

مَطَوَّانٍ فِي مَعْنَاهُ وَقَوْلِهِمْ : مَطَوَّتْ بِسِيَمٍ وَيُرْوَى بَيْتُ امْرِئِ الْقَيْسِ : (١)

مَطَوَّتْ بِسِيَمٍ حَتَّى تَكُلَّ مَطِيهِمُ البيت

وَقَوْلِهِمْ : التَّطَوَّا هَذَا لَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْوَاوِ ، وَالْمَطَا : الظَّهْرُ وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ
عَنِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَطَا الَّذِي هُوَ التَّسْطِيحُ .

وَالدَّوَا (٢) : الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ ، لِأَنَّ عَيْنَهُ وَآوٌ .
وَالْحَجَا : الْعَقْلُ وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ مِنْ حَجَا يَحْجُو إِذَا
ثَبَتَ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ يَثْبُتُ صَاحِبَهُ وَهُوَ يَمْنَعُهُ عَمَّا لَا يَصْلِحُ .
وَالْقَلَى : الْبَغْضُ ، وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ مِنْ [قَلَا يَقْلُو .
وَالْقَصَا : النَّاحِيَةُ وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ] (٣) عَنِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَصَا
يَقْصُو ، وَهُوَ ضِدٌّ : دَنَا يَدْنُو ، وَمِنْ لَغْظِهِ الْقَصَوَى .
وَالْقَصَا أَيْضًا : حَذَفَ فِي أُذُنِ النَّاقَةِ ، وَالْفَهْ

مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : أُنْ قَصَوَاءُ وَنَاقَةٌ قَصَوَاءُ ، وَقَصَوْتُ أُذُنَ

النَّاقَةِ .

وَالقَنَا : أَحَدِ يَدَايَ فِي الْإِنْفِ ، وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ أَيْضًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ :
قَنُو وَقَنَاءُ . (٤)

وَالسَّدَا : سَدَى الثَّوْبِ (٥) وَهُوَ خِلَافُ لَحِيَّتِهِ وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ ؛

لِأَنَّهُ مِنَ السَّدَوِ ، وَهُوَ سَدُّ الْيَدِ ، وَالْإِبِلُ تَسْدُو فِي سَيْرِهَا أَيُّ : تَمُدُّ يَدَيْهَا ،
وَذَلِكَ إِذَا أَسْرَعَتْ .

وَأَمَّا السَّدَاءُ الَّذِي هُوَ الْبَلْحُ فَفِيهِ مَذْهَبَانِ : أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى
الْمَقْصُورِ فَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ سَدَوًا . (٦)
وَالسَّدَى أَيْضًا التَّنْدَى يُقَالُ أَرْضٌ نَدِيَّةٌ ، وَسَدِيَّةٌ .

(١) سبق تخريجه في ٤٤٩

(٢) قال الفراء الدَّوَا عَلَى وَجْهَيْنِ : الدَّوَا الَّذِي يُتَدَاوَى بِهِ سَدَوٌ وَيَكْتَبُ
بِالْأَلِفِ ، وَالدَّوَى : الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ مَقْصُورٌ يَكْتُبُ بِالْيَاءِ . الْمَقْصُورُ
وَالسَّدَوُ ٢٣-٢٤ .

(٣) ما بين القوسين زيادة يلتئم بها الكلام . وانظر المقصور والسدود ٦٣
والجمل ٢٨٧ .

(٤) ينظر المقصور والسدود للفراء ٦٥ وفي اللسان (قنا) والقنا مصدر الأتقى
مِنَ الْأَنْوِفِ وَالْجَمْعُ قَنُو وَهُوَ ارْتِفَاعٌ فِي أَعْلَاهُ بَيْنَ الْقَصْبَةِ وَالْمَارِنِ مِنْ
غَيْرِ قُبْحٍ .

(٥) فِي اللِّسَانِ (سدا) السَّدَا وَالسَدَى الْمَصْرُوفُ خِلَافَ لَحِيَةِ الثَّوْبِ
وَقِيلَ : أَسْفَلُهُ وَقِيلَ مَا مَدَّ مِنْهُ وَاحِدَتَهُ سَدَاةٌ .

(٦) فِي اللِّسَانِ (سدا) وَالسَّدَاةُ مَدَوٌ الْبَلْحُ بِلَغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَقِيلَ :

الصَّوَى: الهَزَالُ (١) وَالْفَهْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ وَاوٌ ، وَهُوَ
 مِثْلًا وَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَقْيِسِ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : صَوِيٌّ يَصْوَى صَوِيٌّ ، كَصَدِيٍّ
 يَصْدِي صَدِيٌّ . (٢) أَلْفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : قُوَّةٌ ، وَهُوَ
 مِثْلًا وَهُمْ فِيهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ قُوَّةً وَقُوٌّ مِثْلُ : مَدْيَةٍ وَمُدَى نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ؛
 فَرَفْعَةٌ وَغَرَفٌ .

وَالْقَذَى: أَلْفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : قَذَتْ عَيْنُهُ تَقْذِي
 بِكسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَتَجْهِمَا فِي الْمَاضِي ، وَهَذَا أَيْضًا مِثْلًا وَهُمْ فِيهِ ؛
 لِأَنَّهُ جَمْعُ قَذَاةٍ ، فَهُوَ مِثْلُ: قَطَاً وَقَطَاةٍ ، وَحَصَى وَحَصَاةٍ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِنَ
 الصَّحِيحِ : شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ .

وَالْقَطَا: أَلْفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : قَطَوْتُ (٣) ، وَهُوَ أَيْضًا مِثْلًا
 وَهُمْ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ: نَدَى / وَنَدَاةٍ ، فَهُوَ مِنَ الْمَقْيِسِ إِلَّا أَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِيهِ ١٠٣
 الْمَسْمُوعُ .

وَالْفَلَا: أَلْفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : فَلَوْتُ وَهِيَ أَيْضًا مِثْلًا
 وَهُمْ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ: قَطَاً وَقَطَاةٍ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فَلَاً وَفَلَاةً .

وَالْقُرَى وَالْقَصِيرَى (٤) أَلْفُهُمَا لِلتَّأْنِيثِ وَلَيْسَتْ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ شَيْءٍ وَلَكِنَّهَا
 فِي مَعْنَى الْمُنْقَلِبِ عَنِ الْيَاءِ لِكُونِهَا مُنْقَلِبٌ فِي التَّثْنِيَةِ يَاءً .
 وَالكَرَى (٥) : النُّومُ وَأَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ

==== السُّدَى الْبَلْحُ الْأَخْضَرُ ، وَقِيلَ : الْبَلْحُ الْأَخْضَرُ بِشَمَارِيخِهِ يُمَدُّ وَيَقْصُرُ ،
 وَاحِدَتُهُ سَدَاةٌ وَسَدَاةٌ .

(١) ينظر حروف المقصور والمدود لابن السكيت ١١٨ واللسان (ضوا) .

(٢) في اللسان (قوا) والقوى جمع القوة . . . وقوة اسم رجل .

(٣) ينظر حروف المقصور والمدود لابن السكيت ١٢٢ واللسان (قطا) .

(٤) في اللسان (قصر) والقصيرى : أسفل الأضلاع وقيل : هي الصِّلَعُ

التي تلي الشاكلة وهي الواهنة ، وقيل في تثنيتهما : القَصْرِيَّانِ
 وَالْقَصْرِيَّانِ .

(٥) في اللسان (كرا) الكرى: النوم والكرى النعاس يكتب بالياء؛

لأنه يُقَالُ : كَرِيَ الرَّجُلُ يَكْرِى بِالْكَسْرِ إِذَا نَامَ فَهُوَ كَرٍ .

بتدليل الإيمالية، وهو أيضا ما وهم فيه ؛ لأنه مثل : كَرَى
يَكْرَى كَرًا ، كَمَا يُقَالُ : صِدِي يَصْدِي صَدَى ، فَأَدْخَلَهُ فِي الْمَسْمُوعِ وَهُوَ مِنَ الْمَقْيَسِ .

والكَلَى (١) أَلْفُهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ فِي الْوَاحِدِ كَلِيَّةٌ وَهُوَ أَيْضًا

مَيَّا وَهَمَّ فِيهِ فَأَدْخَلَهُ فِي الْمَسْمُوعِ وَهُوَ مَقْيِسٌ ؛ لِأَنَّهُ يَثَلُ : مَدِيَّةٌ وَمُدَى .

وَاللَّثَى (٢) جَمْعُ لَثَةٍ وَأَلْفُهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ ، وَإِنْ كَانَ سَعْلُومًا مِنْ : لَاتٍ يَلُوثُ ، وَيَحْتَمَلُ

أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مَأْخُوذًا مِنَ اللَّثَا ، وَهُوَ صَعُ السَّمِيرِ ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْعَيْنِ (٣)

فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ قَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ لَثِيَاءٌ وَهِيَ الَّتِي

يَعْرِقُ فَسَهَا ، كَمَا أَنَّ اللَّثَةَ مَوْضِعُ بِلَلِ الرِّيقِ ، وَهَذِهِ مُنَاسِبَةٌ بَيْنَهُمَا تَقْوَى

اشْتِقَاقُهُ مِنْهُ ، وَهُوَ أَيْضًا مَقْيِسٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ لَثَةٍ ، كَسَدْرَةٍ وَسِدْرٍ ، وَهُوَ أَيْضًا

مَيَّا وَهَمَّ فِيهِ فَأَدْخَلَهُ فِي الْمَسْمُوعِ وَهُوَ مِنَ الْمَقْيَسِ .

وَالْمَنَى أَلْفَهَا مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ مَنَيْتِ الدَّمَ ، وَلِقَوْلِهِمْ :

مَنِيَّةٌ فِي الْوَاحِدِ ، فَمَنَى وَمَنِيَّةٌ يَشْتَلُ :

مُدَى وَمُدِيَّةٌ ، وَمَنَى مَكَّةَ أَلْفَهَا مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَنَيْتِ الدَّمَ إِذَا أُجْرِبْتَهُ ،

أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَنَى يَمْنَى إِذَا قَدَّرَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٤)

* حَتَّى تُلَاقِي مَا يَمْنَى لَكَ الْمَانِي *

(١) فِي اللِّسَانِ (كَلَا) الْكَلَى جَمْعُ كَلِيَّةٍ وَهُوَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ .

(٢) قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : وَاللَّثَى جَمْعُ لَثَةٍ يَكْتُبُ بِالْيَاءِ . حُرُوفُ الْمَقْصُورِ

وَالْمَدُودِ ٦٥ ؛ وَفِي اللِّسَانِ لَثَى (اللَّثَى شَيْءٌ يَسْقُطُ مِنَ السَّمْرِ

وَهُوَ شَجَرٌ وَقِيلَ : اللَّثَى شَيْءٌ يَنْضَحُهُ سَاقُ الشَّجَرَةِ أَبْيَضٌ خَائِرٌ ،

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ اللَّثَى مَارِقٌ يَنْ الْعُلُوكِ حَتَّى يَسِيلَ فِي جَرِي وَيَقْطُرَ .

(٣) يَنْظُرُ الْجَسْمَةَ ٥٠ / ٢ لابن دريد . النَّاشر : دَارُ صَادِرِ .

(٤) الشَّاهِدُ فِي اللِّسَانِ (مَنَى) لِسُوَيْدِ بْنِ عَامِرٍ الْمَصْطَلِقِ وَقِيلَهُ .

لَا تَأْمِنُ الْمَوْتَ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَمٍ إِنَّ الْمَنِيَّاتُ تُوَافِي كُلَّ مَنَسَانٍ

وَأَسْلُوكَ طَرِيقَكَ فِيهَا فَيَرُّ مَحْتَشِيمٍ حَتَّى تُلَاقِي مَا يَمْنَى لَكَ الْمَانِي

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ مَنَشِدًا أَنْشَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

لَا تَأْمَنَنَّ وَإِنْ أَمْسَيْتَ فِي حَرَمٍ حَتَّى تُلَاقِي مَا يَمْنَى لَكَ الْمَانِي

وَالنَّقَا (١) : الرَّمْلُ وَالْفُهْ مُنْقَلِبَةٌ عَن وَاوٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي التَّشْبِيهِ : نَقْوَانٌ ،
وَتَكُونُ أَيْضًا مُنْقَلِبَةٌ عَن يَاءٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : نَقْيَانٌ ، فَهُوَ مِمَّا تَقَابَقَ عَلَيْهِ
لَامَانٌ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ النَّقْيِ (٢) ، وَهُوَ الْمَخُّ (٣) عَلَى مَنْ جَعَلَهُ
مِنَ الْيَاءِ . وَالنَّجَا : مَا أَلْقَيْتَهُ عَنِ الرَّجُلِ مِنَ اللَّبَاسِ أَوْ سَلَخْتَهُ عَنِ الشَّاةِ
وَالْبَعِيرِ مِنْ حَيْثُ لَا يُقَالُ فِي الْمَوْضِعِ : سَلَخْتُ الْبَعِيرَ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : جَلَدْتُهُ ، وَلَكِنَّهُ
يَجُوزُ فِي هَذَا اللَّفْظِ ، وَأَلْفُ النَّجَا مُنْقَلِبَةٌ عَن وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَجَا يَنْجُو .

وَالنَّدَا : بَعْدَ الصَّوْتِ ، وَالنَّدَا مِنَ الْعَطِيَةِ ، وَأَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَن وَاوٍ
بِدَلِيلِ وَاوِ النَّدْوَةِ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ (٤) إِلَى أَنَّ أَلْفَ النَّدَا مِنَ الصَّوْتِ وَالْعَطِيَةِ

مِن قَوْلِهِمْ : أَرْضٌ نَدِيَّةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَن يَاءٍ . وَكَذَلِكَ التَّمْنَى (٥) وَأَسْمٌ تَدُلُّ بِالْإِسْمِ الْيَاءِ
وَهُوَ أَيْضًا مِمَّا وَهَمَّ فِيهِ فَأُدْخِلَهُ فِي السَّمُوعِ وَهُوَ مَقِيسٌ ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ مِنْهُ فَعِيلٌ
مَكْسُورٌ الْعَيْنِ .

وَالنَّجْوَى مِنَ التَّنَاجِيِ وَأَلْفُهَا لِلتَّأْنِيثِ ، فَهِيَ فِي حِكْمِ الْمُنْقَلِبِ عَنِ الْيَاءِ .

(١) قَالَ الْفَرَاءُ : وَالنَّقَا عَلَى وَجْهَيْنِ : فَأَمَّا نَقَا الرَّمْلِ فَمَقْصُورٌ يَكْتَسِبُ
بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشْبِهُ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ فَيَقُولُ : هُمَا
النَّقْيَانِ وَالنَّقْوَانِ ، وَالْوَاوُ أَجْوَدُ وَأَكْثَرُ . الْمَقْصُورُ وَالْمَسْدُودُ لِلْفَرَاءِ : ٢١
وَانظُرِ اللِّسَانَ (نَقَا) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : مِنَ الْمَنِيِّ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٣) فِي اللِّسَانَ (نَقَا) وَالنَّقْيُ مَخُّ الْعِظَامِ وَشَحْمُهَا وَشَحْمُ الْعَيْنِ
مِنَ السَّمَنِ وَالْجَمْعُ أَنْقَاءٌ ، وَالْأَنْقَاءُ أَيْضًا مِنَ الْعِظَامِ ذَوَاتُ الْمَخِّ
وَاحِدُهَا نَقْيٌ وَنَقْوَةٌ .

(٤) فِي اللِّسَانَ (نَدَى) وَالْمَصْدَرُ : النَّدْوَةُ ، قَالَ سِيبَوِيهِ : هُوَ مِنَ
بَابِ الْفَتْوَةِ فَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ هَذَا كُلُّهُ عِنْدَهُ يَاءٌ كَمَا أَنَّ وَاوِ الْفَتْوَةِ
يَاءٌ وَقَالَ ابْنُ جِنَى : بَانَ الْإِمَالَةُ فِيهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَامَ النَّدْوَةِ يَاءٌ ،

وقولهم : النَّدَاوَةُ الْوَاوُ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ وَأَصْلُهُ نَدَايَةٌ وَلَكِنَّ السَّوَاوِ
قَلِبَتْ يَاءً لَضَرْبٍ مِنَ التَّوْسِيعِ ، وَالنَّدَى عَلَى وَجْهِ نَدَى الْمَاءِ وَنَدَى
الْخَيْرِ وَنَدَى الشَّرِّ وَنَدَى الصَّوْتِ وَنَدَى الْحَضَرِ وَنَدَى الدُّخَانِ .

(٥) التَّمْنَى حَدِيثُ النَّفْسِ بِمَا يَكُونُ وَمِمَّا لَا يَكُونُ . يَنْظُرِ اللِّسَانَ (مَنَى) .

[فصل] :

قوله : (ومن المدود) (١) ، هذا الفصل يذكرفيه من المدود سماعاً ، فأما ما يكون من المدود سماعاً .

أما ما يكون من المدود أصله الهمزة فلا يحتاج أن يقال : همزته منقلبة عن كذا ، نحو : قرأ ، وقثاء ، وحيا ، وما كان في آخره همزة التانيث فهي منقلبة عن ألف التانيث التي في حيا ، وسكرى ، وأمثلة من المونث ١٠٣ / المقصور ، وأما ما كانت همزته منقلبة عن ألف الإلحاق فهي منقلبة عن الياء مطلقاً لكونها تثبت ياء في درجاته حين تحضت بتهاء التانيث فلم يعلوها بالقلب ، وأما ما كانت فيه همزة منقلبة عن حرف أصلي فيجب أن يعرف عن أي شيء انقلبت؟ أين الياء أم عن الواو ؟
فإن ذلك العطاء همزته منقلبة عن الواو ، لأنه من عطا يعطو إذا تناول .

والغناء (٢) : النفع وهمزته منقلبة عن ياء ، لأنه من لفظ الغنى ومعناه أنه قد اشتركا في النفع والغناء ، فألفه منقلبة عن ياء بدليل قولهم : غنية وغنيان ، قال الشاعر (٣) :

أتمجر بعشرة غنيانها فتهمجر أم شأنها شأنها

والعناء (٤) : من الاعتناء فهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله الياء لظهورها في العناية .
والسما منقلبة عن واو ، لأنه من سما يسمو إذا ارتفع .
والوفاء همزته منقلبة عن ياء ، لأنه من وفى وفى .

(١) الجمل : ٢٨٨ .

(٢) قال الفراء : والغنى على وجهين : الغنى الذى هو ضد الفقر مقصور يكتب بالياء ، والغناء المكروه من الصوت مدود يكتب بالألف المقصور والمدود ١٩ .

(٣) زيوانه ٦٦-٦٧ .
الشاهد لقيس بن الخطيم / وهو فى تهذيب إصلاح المنطق ٢٤٠ واللسان (قنا) ورواية الديوان :

(٤) أجد بعرة غنيانها فتهمجر أم شأننا شأنها
فى اللسان (عنا) وقال بعض أهل اللغة لا يقال عنيت بحاجتك الأعلى معنى قصدتها من قولك : عنيت الشئى ؛ أعنيه إذا كنت قاصداً له فأما من العناء وهو العناية بالفتح .

وفى بَعْضِ النَّسَخِ الْوَقْـاءُ بِالْقَافِ ،
وهزنته منقلبة عن ياءٍ ؛ لأنه من وَقَى يَقي ولظهور الياءِ أيضاً فى القَوَايِـةِ .

والْحَيَاءُ : أصله من الاستحياءِ فالقول فيه كالقول فى الحَيَا المقصورِ ،
وكذلك حياءُ الناقةِ .
والغِنَاءُ : من الصوتِ هزنته منقلبة عن ياءٍ ؛ لأنه من

لفظِ الغِنَى الذى هو ضدُّ الفقرِ والنسبةُ بينهما أنَّ الصوتَ الذى هو الغِنَاءُ
يُستغنى به فى الحالِ عما يطربُ سِواه ، كما يُستغنى بالغِنَى عما فى أيدي الناسِ .
والجَزَاءُ (١) هزنته منقلبة عن ياءٍ ؛ لأنه من جَزَى يَجْزى .

والرِّدَاءُ (٢) : ألغى منقلبة عن ياءٍ من قولهم : فلانٌ حَسَنُ الرِّدَايَةِ .
والسَّقَاةُ : هزنته منقلبة عن ياءٍ ، لأنه من سَقَيْتُ ، ويُقالُ : سَقَى يَسْقِي .
والحِبَاءُ : العطيةُ وهزنته منقلبة عن واوٍ ، لأنه من حَبَوْتُ أَحْبُوهُ إِذَا
أَعْطَيْتُهُ .

والكِبَا (٣) : البُخُورُ وهزنته منقلبة عن واوٍ ، لأنها تُقاربُ مَعْنَى
كَبَا الزندُ يَكْبُو إِذَا لَمْ يُرْ ناراً ، وذلكُ أَنَّ الكِبَاءَ الذى هو البُخُورُ إِذَا عَمَّ
دخانُه لم يظهر ناره ، فقد شابه الأصلَ المذكورَ .
والسَّرَاءُ ، والضَّرَاءُ هزنتهما للتأنيثِ .

والغَتَاءُ مصدرُ الشىءِ الغَيْبِ ، وهزنته منقلبة عن ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ
فى التثنيةِ : فَتَيَانِ .

والدَّعَاءُ هزنته منقلبة عن واوٍ بدليلِ قولِهِمْ : دَعَا يَدْعُو ،
والرُّغَاءُ هزنته منقلبة عن واوٍ ، لأنه من رَغَا يَرغُو ، وهاتان الكلمتان معاوهم فىهِما
فذكرهُما فى المسموعِ مِنَ المدوودِ (٤) وهما قد ذَكَرهُما فى المقيسِ (٥) .

(١) الجزاءُ المكافأةُ على الشىءِ ، جزاءُ بهِ وعليهِ وجزاءُهُ مُجازاةٌ وجزاءٌ .
اللسانُ (جزى) .

(٢) الرِّدَاءُ والرِّدَاةُ كقولِهِمْ : الإِزَارُ والإِزَارَةُ وقد تَرَدَّى بِهِ وارتدَّى
بمعنى أَيُّ ؛ لِمَنْ الرِّدَاةُ وإنَّه لَحَسَنُ الرِّدَاةِ أَيُّ : الإِرتِداءُ . اللسانُ
(ردى) .

(٣) فى اللسانِ (كبا) الكِبَاءُ مدوودٌ فهو البخورُ .

(٤) فى الجملِ : ٢٨٨ .

(٥) فى الجملِ : ٢٨٥ .

وَالْبَغَاءُ هَمْزَةٌ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ بَغِيئَةٍ بِبَصْرِي أَبِيهِ إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهِ

وَرَصَدْتُهُ ، وَالنَّسَبُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَوْجُودَ الْبَاقِي يُنَظَرُ إِلَيْهِ وَيُرْصَدُ إِذَا يَكُونُ سَهِيئًا لِأَنَّهُ

وَالجَّالَاءُ : مِنْ قَوْلِهِمْ جَلَّ الْقَوْمُ عَنِ سَنَائِلِهِمْ جَلَاءً فَهَمْزَةٌ مَنْقَلِبَةٌ

عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ [مِنْ] جَلَّاجِلُو إِذَا كَشَفَ .

وَالغَلَاءُ : غَلَاءُ الشَّعِيرِ هَمْزَةٌ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَلَّ يَغْلُو مِنْ

الْقُلُوبِ ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ وَالْارْتِفَاعُ فِي الْمَزِيدِ فِيهِ .

وَالفَشَاءُ : بِالشَّيْءِ مِنْ مُفَجَّجَةٍ هَمْزَةٌ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَشَا يَفْشُو إِذَا انْتَشَرَ وَالْمَالُ إِذَا كَثُرَ انْتَشَرَ

فِي الْأَرْضِ .

وَالخَبَاءُ هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خَبَأْتُ وَهُوَ الْخَبَاءُ .

وَالفِرَاءُ : يَفْتَحُ الْغَيْنَ مِنْ قَوْلِهِمْ : غَرِيْتُ بِالشَّيْءِ هَمْزَةٌ مَنْقَلِبَةٌ

عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِرَاءِ / الْمَكْسُورِ الْغَيْنِ ، وَهُوَ يَلْصِقُ بِهِ ، وَهُوَ ١٠٤

مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : سَرَجٌ مَغْرُورٌ .

وَالشَّيْءُ هَمْزَةٌ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكَرَهُ فِي الْمَدُودِ الْعَقِيصِ أَوْ الْمَسْمُوعِ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ

الْمَدُودِ مَا كَانَتْ هَمْزُهُ مَنْقَلِبَةً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، وَأَلْفُ الْمَاءِ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ ،

وَلِنَّمَا هِيَ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ ، وَهِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّكْسِيرُ وَالتَّصْفِيرُ ،

قَالُوا : مَوْبَةٌ وَأَمْوَةٌ جَمْعًا ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي فَصِيحِهِ

جَمْعُ الْمَاءِ مِيَاءٌ وَالْقَلِيلَةُ أَمْوَةٌ . (٢)

وَالشَّيْءُ فِي هَيْسَرَتِيهِ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ مَنْقَلِبَةً عَنْ هَاءٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : شَوْبَةٌ فِي التَّحْقِيرِ ، وَشِيَاءٌ فِي الْجَمْعِ ،

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَيْضًا : " وَجَمْعُ الشَّيْءِ شِيَاءٌ " . (٣) ذَكَرْهُ هَذَا .

وَقَوْلُهُ : وَجَمْعُ الْمَاءِ مِيَاءٌ وَأَمْوَةٌ فِي بَابِ مَا الْهَاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) الفصيح : ٣٠٩ .

(٣) ينظر الفصيح : ٣٠٩ .

وقال الشاعر: (١)

وَإِذَا صَحَوْتُ فَانِّي رُبَّ الشَّوْبِيَّةِ وَالْبَعِيرِ

والثاني : أن تكون أَلْفُ الشَّاءِ منقلبةً عن يَاءٍ بدليل قولهم في تصغيرها : سُويٌّ (٢) ،

والشَّاءُ مثلُ الماءِ كَانَ حَقُّهُ أَلَا يذُكِرُهَا فِي المَدَوْدِ ، كَمَا تَقَدَّمَ لخرُوجِهَا عَنِ قَانُونِ المَدَوْدِ .

وَالسَّاءُ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ وَالْأَلْفُ عَيْنُ الكَلِمَةِ وَهِيَ منقلبةٌ عَنِ وَاوٍ

لِقَوْلِهِمْ فِي الجَمْعِ : أَدَوَاءٌ ، وَقَالَ سيبويه : هَذَا بَابُ ما الهمزةُ فِيهِ فِي مَوْضِعِ

اللامِ مِن بَنَاتِ الياءِ وَالواوِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ شَاءَ يَشَاءُ ، وَدَاءَ يَدَاءُ (٣) ، وَالدَّاءُ

مِثْلُ الشَّاءِ . وَالماءُ فِي كَوْنِهَا لَيْسَتْ مِنَ المَدَوْدِ حَقِيقَةً .

وَالْبَاءُ هَمْزَتُهُ منقلبةٌ عَنِ هاءٍ بدليل قولهم :

الْبَاءُ ، وَيُقَالُ : البَاءُ ، وَالْبَاهُ وَالْبَاهَةُ وَالْبَاءُ (٤) مِثْلُ

الشَّاءِ فِي كَوْنِهَا لَيْسَتْ مِنَ المَدَوْدِ حَقِيقَةً (٥) ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ الأَشْيَاءَ فِي

المَدَوْدِ وَإِن لَمْ تُكُنْ مِنْهُ حَقِيقَةً لِلشَّبهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ المَدَوْدِ ، فَإِنَّ فِي

أخِرِهَا هَمْزَةً بَعْدَ أَلِفٍ ، كَمَا أَنَّ آخرَ المَدَوْدِ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ .

وَالسِّيَاءُ : العَلَامَةُ ، فَإِذَا كَانَتْ يَغْيِرُ يَاءٍ بَعْدَ اليَمِيمِ فَهَمْزَتُهَا

لِلتَّائِيثِ ، وَهِيَ مَدَوْدَةٌ لَا غَيْرُ .

وَالغَدَاءُ هَمْزَتُهُ منقلبةٌ عَنِ وَاوٍ ، لِأَنَّهُ مِنَ غَدَا يَغْدُو .

وَالعِشَاءُ : هَمْزَتُهُ منقلبةٌ عَنِ وَاوٍ ، لِأَنَّهُ مِنَ عِشَا يَعْشُو .

وَالتَّلَاءُ : هَمْزَتُهُ منقلبةٌ عَنِ وَاوٍ ، لِأَنَّهُ مِنَ تَلَا يَتَلَوُ .

وَالقَوغَاءُ (٥) : صِغَارُ الجَرَادِ يُنُونُ وَلَا يُنُونُ ، فَمن نَوْنُهُ جَعَلَهُ

(١) الشاهد في الاغانى ٩/٢٦ للنخل بن عمرو في المتجرده زوج النعمان

ابن المنذر من قصيدة مطلعها :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الفَتَاةِ الخِدْرُ فِي اليَمِّ السَطِيرِ
وَانظُرِ الحِمَاسَةَ بِشَرْحِ التَّبْرِيزِيِّ ١/٢٠٥ .

ينظر الكتاب ٣/٤٦٠ . (٢)

الكتاب ٤/٣٧٦ . (٣)

قال الفراء : ومن المدود الماءُ والشَّاءُ ، والدَّاءُ ، وعليكم بالباءة (٤)

مدود وقد سمعتها بالباءِ وكان الهاءُ أصليةً ولستُ أعرفها . المقصور

والممدود ٩٤ .

قال سيبويه : وأما قوغاء فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث (٥)

ولا يصرف . ومنهم من يجعلها بمنزلة قضاض فيذكرُ ويصرف . الكتاب

٣/٢١٥ .

”فَعَلًا لِأَنَّ بَابَ صَلَّالٍ وَقَلْقَالٍ ، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْهُ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ سَلَسٍ ، وَقَلَقَ ،
والأول أجود لكثرة في بابه .

والفُتَاءُ : هَمْزَتُهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ : غَيْثِي الْوَابِي يَفْشَى إِذَا احْتَمَلَ
الْفُتَاءَ وَهُوَ الزَّبِيلُ .
وَالْفِئَاءُ : هَمْزَتُهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ لِقَوْلِهِمْ : غَذَا يَغْذُو .

وَالْفِطَاءُ فِيهِ وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ هَمْزَتُهُ مَنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ ، وَيَكُونُ مِنْ قَطَا
اللَّيْلِ يَغْطُو فِطْوًا إِذَا أَظْلَمَ ، وَيَكُونُ أَيْضًا مِنْ فِطَى يَغْطَى ، فَتَكُونُ إِذَا مِمَّا يَتَحَاقَبُ
عَلَيْهِ لِأَنَّ .
وَالْفِنَاءُ سَنَّ فَنِي الشَّيْءِ ، وَلَا مُمَّةٌ شَكْلَةٌ ، وَلَيْسَ فِي فَنِي دَلِيلٌ

لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ مِنْ فَنِي مَنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ،

كَوَاوِرِضِي الَّتِي قُبِيتْ يَاءٌ لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ ، لِأَنَّ رِضِي مِنَ الرِّضْوَانِ ، وَلَكِنْهُمْ قَدْ

قَالُوا : فِنَاءُ الدَّارِ ، وَشِنَاءُ / الدَّارِ ، (١) وَشِنَاءُ فِعَالٌ مِنْ تَنَيْتُ فَهَوَيْنَ ذَوَاتِ ٤ .

الْيَاءِ ، وَالثَّاءُ مَقَابِرَةٌ لِلْفَاءِ ، فَمَنْ حَيْثُ ثَبَّتَ فِي الشِّتَاءِ الْيَاءَ ، وَهُوَ مَعْنَى : الْفِنَاءِ

ثَبَّتَ ، وَمُقَابِرٌ لِلْفِطَةِ حِكْمٌ عَلَى الْفِنَاءِ بِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ شِنَاءَ الدَّارِ هُوَ

مَوْضِعُ فِنَائِهَا .
وَالْقَوَاءُ (٢) : الْخَالِي مِنَ الْأَرْضِ ، وَهَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ وَاوٍ .

وَقَبَاءٌ هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَبُوءِ (٣) وَهُوَ الضَّمُّ وَالْجَمْعُ يُقَالُ :

قَبِوتُ الشَّيْءِ إِذَا جَمَعْتَهُ فَكَانَ هَذَا الْجَبَلُ فِيهِ مَوَاضِعٌ يَحْمِيهَا .

====
وَالغَوْغَاءُ مِنَ الْجَرَارِ إِذَا سَاجَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ وَبِهِ سَقَمِي الْغَوْغَاءُ مِنْ

النَّاسِ ، يَذْكَرُ وَيؤنثُ وَيُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ وَاحِدَتُهُ غَوْغَاءَةٌ وَغَوْغَاءَةٌ ، وَالغَوْغَاءُ

سَفَلَةُ النَّاسِ فَمَنْ صَرَفَهُ وَذَكَرَهُ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ قَمَقَامٍ وَالهِمَزَةُ بَدَلٌ مِنْ

وَاوٍ ، وَمَنْ لَمْ يَصْرَفْهُ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ عَوْرَاءٍ ، وَالغَوْغَاءُ : الصَّوْتُ وَالْجَلْبَابَةُ .

يُنظَرُ حُرُوفُ الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ : ٨٢ .

(١) قَالَ ابْنُ جَنِي : شِنَاءُ الدَّارِ وَفِنَاءُهَا أَصْلَانِ ؛ لِأَنَّ الشِّتَاءَ مِنْ شَتَى يَشْتِي ؛

لِأَنَّ هُنَاكَ تَنَشِي عَنِ الْإِنْبِسَاطِ لِجَسِيٍّ وَآخِرُهَا وَاسْتِقْصَاءُ حُدُودِهَا ،

وَفِنَاءُهَا مِنْ فَنَيْتِي يَفْنَى ؛ لِأَنَّكَ إِذَا تَنَاهَيْتَ إِلَى أَقْصَى حُدُودِهَا

فَنَيْتَ . اللِّسَانُ (ثَنِي) .

(٢) فِي اللِّسَانِ (قَوَا) وَالْقَوَاءُ بِالْفَتْحِ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعْطَرْ بَيْنَ أَرْضَيْنِ

مَسْطُورَتَيْنِ ، وَالْقَوَاءُ وَالْقَوَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ ، وَمَنْزِلُ قَوَاءٍ لَا أُنَيْسَ بِهِ ، وَالْأَقْوَاءُ

جَمْعُ قَوَاءٍ وَهُوَ الْغَفْرُ الْخَالِي مِنَ الْأَرْضِ .

(٣) الْقَبُوءُ : انْضِمَامٌ مَا بَيْنَ الشِّفْتَيْنِ وَالْقَبَاءُ مَمْدُودٌ مِنَ الشَّيْبِ الَّذِي يَلْبَسُ

مَشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ أَطْرَافِهِ وَالْجَمْعُ أَقْبِيَّةٌ . اللِّسَانُ (قَبَا) .

وَالْخَلَاءُ : هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ وَوٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ خَلَا يَخْلُو خَلْوًا .

وَالْكَسَاءُ : هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ كَسَا يَكْسُو كَسْوَةً .

وَاللَّسَوَاءُ : هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ ، لِأَنَّ عَيْنَهُ وَوٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ لَوَيْتَ ،

وَهَذَا فِي الْإِنْسَانِ مِنَ الْمَقْبُورِ لِأَنَّهُ وَهَمٌّ فِي جَعْلِهِمَا مِنَ الْمَدْوِيِّ الْمَسْمُوعِ ؛ لِأَنَّ

كِسَاءً وَاحِدٌ أَكْسِيَّةٌ ، وَلِوَاءً وَاحِدٌ أَلْوِيَّةٌ ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : حِمَارٌ وَأَحْمَرَةٌ ،

وَالنَّكَاءُ (١) : الصَّغِيرُ وَالْهَمْزَةُ بَدَلٌ مِنْ وَوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَكَا يَمْكُو ، وَالنَّكَاءُ بِالتَّشْدِيدِ :

طَائِرٌ وَهُوَ فَعَالٌ مِنَ النَّكَاءِ الَّذِي هُوَ الصَّغِيرُ .

وَالطَّوَاءُ (٢) : هَمْزَتُهُ لِلتَّأْنِيثِ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ نَفْسَاءَ ، وَعَشْرَاءُ .

وَالنَّقَاءُ : مَصْدَرُ الشَّيْءِ النَّقِيِّ ، وَهَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ وَوٍ لِقَوْلِهِمْ فِي مَصْدَرِهِ أَيْضًا : نِقَاوَةٌ

النُّونِ ، وَالنَّقَاوَةُ بِضَمِّ النُّونِ اسْمٌ مَا يَنْتَقَى ، وَذَكَرَ ابْنُ بَابِشَانَ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ -

أَنَّهُ يَمَالُهُ لِأَمَانٍ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَثْنِيَةِ مَقْصُورِهِ نَقَوَانٍ وَنَقْيَانٍ .

وَالنَّمَاءُ : هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : نَمِيَ الْمَالُ يَنْمِي ، وَتَكُونُ

أَيْضًا بَدَلًا مِنْ وَوٍ لِقَوْلِهِمْ : نَمَا يَنْمُو (٤) ، فَتَكُونُ نَمًا يَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ لِأَمَانٍ إِلَّا أَنَّ

نَمًا يَنْمِي أَكْثَرُ .

وَالنَّكْبَاءُ (٥) : هَمْزَتُهَا لِلتَّأْنِيثِ وَهِيَ الرِّيحُ بَيْنَ رِيحَيْنِ مِنَ الرِّيحِ الْأَرْبَعِ .

(١) النَّكَاءُ مَخْفَفٌ : الصَّغِيرُ ، مَكَا الْإِنْسَانُ يَمْكُو مَكْوًا وَمَكَاءُ صَفْرٌ بِغَيْسِهِ ،

وَالنَّكَاءُ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ : طَائِرٌ فِي ضَرْبِ الْقَنْبَرَةِ لِأَنَّ فِيهِ

جَنَاحِيهِ بَلَقًا سُنِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَصْفَرُ فِيهِمَا صَفِيرًا

حَسَنًا . الْلسَانُ (مَكَا) .

(٢) قَالَ الْفَرَّاءُ : وَالطَّوَاءُ هُوَ أَنْ يَنْطَوِيَ شَدَايَاهَا فَلَا يَكْسُرُهُمَا الْحَيْسَلُ

مَدْوِدٌ . الْقَصُورُ وَالْمَدْوِدُ ٨٨ .

(٣) يَنْظُرُ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَانَ . مَخْطُوطٌ لَوْحَةٌ ١٧٦ ب .

(٤) فِي الْلسَانِ (نَمِيَ) وَرَبَّمَا قَالُوا : يَنْمُو نَمَوًا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : قَالَ

الْكَسَائِيُّ : وَلَمْ أَسْمَعْ يَنْمُو إِلَّا مِنْ أَخْوَانِي مِنْ بَنِي سَلِيمٍ ، قَالَ :

ثُمَّ سَأَلْتُ عَنْهُ جَمَاعَةَ بَنِي سَلِيمٍ فَلَمْ يَعْرِفُوهُ بِالْوَاوِ .

(٥) النَّكْبَاءُ : كُلُّ رِيحٍ ، وَقِيلَ كُلُّ رِيحٍ مِنَ الرِّيحِ الْأَرْبَعِ انْحَرَفَتْ وَوَقَعَتْ

بَيْنَ رِيحَيْنِ ، وَقِيلَ هِيَ الَّتِي تَهْبُ بَيْنَ الصَّبَا وَالشَّمَالِ . الْلسَانُ (نَكْب) .

والتَّسَاءُ : هَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ لِقَوْلِهِمُ النَّدْوَةُ .
والتَّسَاءُ : الزَّجَاجُ (١) لَامُهُ مُشْتَقَّةٌ ،
وقد بينتُ في المقصورين قولهُ تَعَالَى : * مَا نَ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النَّهَى (٢)
أنهُ جَمْعٌ نُهْيَةٌ فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ لَامُ النَّهَى الَّذِي هُوَ الزَّجَاجُ يَاءً عَلَى أَنْ يَكُونَ
اشْتِقَاقُهُ مِنَ النَّهْيَةِ الَّذِي هُوَ الْعَقْلُ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ يُسَمِّكَ صَاحِبَهُ عَنْ أَشْيَاءٍ
غَيْرِهَا لِحَقِّ ، وَالزَّجَاجُ يُسَمِّكَ مَا يُلْقَى فِيهِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ النَّهْيِ
الَّذِي هُوَ الْغَدِيرُ ، لِأَنَّ الزَّجَاجَ فِيهِ صَقَالَةٌ ، كَمَا فِي الْغَدِيرِ .

وَالْوَعَاءُ : هَمْزُهُ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْرِيْفِ الْفَعْلِ يَنْهَى وَعَيْتٌ .

(٣)
وَالْوَهَاءُ : هَمْزُهُ أَصْلِيَةٌ لِظُهُورِهَا فِي وَطَأْتُ وَفِي أَوْطَأْتِي عَشْوَةٌ ،
وَالْهِدَاةُ : هَمْزُهُ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْرِيْفِ الْفَعْلِ : هَدَيْتُهُ
الطَّرِيقَ هِدَايَةً ، وَمِنْهُ هَدَيْتُ الْعُرُوسَ إِلَى زَوْجِهَا هِدَاءً .

وَمَا يَسُدُّ وَيُقَصِّرُ الزِّنَاءُ ، وَالشِّرَاءُ (٤) فَسُنُّ
قَصَرَهُمَا كَانَتْ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ لِقَوْلِهِمْ : زَنِي يَزِينِي ، وَشَرَا يَشِيرِي ، وَمَنْ مَدَّ
كَلَّمَا هَمْزَتَيْهِمَا كَانَتْ هَمْزَتُهُمَا مَنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ كَوَهْمَا فِي حَالِ الْمَدِّ صَدْرَانِ
لِفَاعَلْتُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، فَإِنْ قِيلَ : لَا يُقَالُ : زَانِيَةٌ ، فَكَيْفَ
يَكُونُ الزِّنَا مُصَدَّرًا لَهُ وَهُوَ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ ؟ فَيُقَالُ : لَا يَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ
لِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى يُعْطِيهِ ، وَالْمَعْنَى الَّذِي يُعْطِيهِ كَوْنُ / الزِّنَا
لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، وَكَذَلِكَ شَارَيْتُ ، وَعَلَى الْجَمَلَةِ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ أَنَّهُمَا لَمْ تَتَكَلَّمْ
بِهِمَا الْعَرَبُ ، فَلْيَبْحَثْ عَنْ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ فَإِنَّ الزِّنَاءَ ، وَالشِّرَاءَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا مِنْ
اثْنَيْنِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ اسْتَعْمِلَ زَانِيَةٌ ، وَشَارَيْتُ جَاءَ أَعْلَى بِمِثْلِ مَا يَجْسُو عَلَيْهِ

(١) النَّهْيُ : الْعَقْلُ يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا وَقَدْ صَرَحَ اللَّحْيَانِيُّ بِأَنَّ النَّهْيَ جَمْعٌ

نُهْيَةٌ فَأَعْنَى عَنِ التَّأْوِيلِ ، وَالنَّهْيَاءُ الْقَوَارِيرُ قَبِيلٌ لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا
وَقَبِيلٌ وَاحِدَةٌ نُهْيَةٌ عَنْ كِرَاعٍ ، وَقَبِيلٌ هُوَ الزَّجَاجُ عَامَّةٌ حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ .

اللسان (نهى) .

(٢) الآية ٤٤-٢٨١ من سورة طه .

(٣) فِي اللِّسَانِ (وَطَأُ) وَأَوْطَأَهُ الْعَشْوَةُ وَعَشْوَةٌ أَرْكَبُهُ عَلَى غَيْرِ هُدًى يُقَالُ :

مِنْ أَوْطَأَكَ عَشْوَةٌ . وَانظُرْ شَرْحَ الْفَصِيحِ لِلخَمْسِيِّ : ١٣٧ .

(٤) يَنْظُرُ الْمَقْصُورُ وَالْمَدْدُودُ لِلْفَرَاةِ ٤٢ وَالْخِصَائِصُ ٢٨٩/٣ وَاللِّسَانُ (شَرَى) .

نَظَائِرُهُمَا مِنَ الْمَصَادِيرِ ، نَحْوُ : الْقِتَالِ ، وَالطَّعَانِ ، لِأَنَّ أفعالَهُمَا طَاعَتٌ ، وَقَاتَلْتُ ، وَإِن لَمْ يَجِيئَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَأَنَّ مَصْدَرَيْنِ لِفَعْلَيْنِ مُقَدَّرَيْنِ ، كَمَا تَجَسُّهُ أَشْيَاءٌ تَحْتَاجُ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ فَتَحْمَلُ عَلَى التَّقْدِيرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : كُمَيْتٌ ، فِيسَى تَصْفِيرٌ أَكْمَيْتٌ ، وَلَمْ يَقُولُوا : أَكْمَيْتٌ ، وَلَكِنَّهُ مُقَدَّرٌ وَكَذَلِكَ أَبَاطِيلٌ جَمْعٌ لِإِبْطِيلٍ أَوْ لِأَبْطَالٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّقْدِيرِ ، وَقَحْوَى كَلَامِهِ يُعَدُّ وَيَقْصُرُ فَمِنْ مَدَّهَا كَانَتْ هَمْزَتُهُ لِلتَّانِيثِ وَمِنْ قَصَرُهَا جَعَلَتْ أَلْفَهُمَا كَذَلِكَ لِلتَّانِيثِ .

وَفِيضُوضَاءٌ : رَوَاهُ الْكَسَائِيُّ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ (١) فَإِذَا مَدَّ دَرَسَتْ

فَهَمْزَتُهُ لِلتَّانِيثِ ، وَإِذَا قَصَرَتْ كَانَتْ أَلْفُهُ أَيْضاً لِلتَّانِيثِ .

وَالْمَهْيَجَاءُ : (٢) تَمَدُّ أَيْضاً وَتَقْصُرُ ، فَهَمْزَتُهَا فِي حَالِ الْقَصْرِ

أَيْضاً كَذَلِكَ لِلتَّانِيثِ .

وَالْفَيْضُوضَاءُ : مِنَ الْفَيْضِ . وَالْمَهْيَجَاءُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَهْيَجِ وَهُوَ الْاضْطِرَابُ

وَالْحَرَكَةُ قَالَ الشَّاعِرُ فِي مَدَّهَا : (٣)

إِذَا كَانَتْ الْمَهْيَجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَبَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهْنَدٌ

وَقَالَ آخَرُ فِي الْمَقْصُورِ وَهُوَ لَيْبِدٌ : (٤)

وَأَرَبِدٌ فَاؤُسُ الْمَهْيَجَا إِذَا مَا تَقَمَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَيْعَامِ

وَقَالَ فِي الْقَصْرِ : (٥) * يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

(١) ينظر المقصور والمدود : ٤٤٣ .

(٢) في اللسان (هيج) والهيجاء ، والهيجاء الحرب بالمد والقصر ، لأنها موطن غضب وفي الحديث لا ينكل في الهيجاء : أي لا يتأخر في الحرب .

(٣) الشاهد في معاني القرآن للفراء ٤١٧/١ دون نسبة وهو في الإمالي

للقالى ٢٦٢/٢ ونسب في ذيل الإمالي والنوادر ١٤٠ لجرير ومسن

شواهد ابن السراج في الأصول ٣٧/٢ وتكملة الأيضاح لابي علي ٢٢٤

والمحلى لابن شقير ٦٣ والتبصرة والتذكرة ٢٦٣/١ وشرح المفصل

لابن يعيش ٥١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٦/٢ وشرح عمدة

الحافظ ٦٦٧ ومغنى اللبيب ٥٦٣/٢ والشاهد فيه نصب الضحاك

مفعول معه لاستناع حمله على الضير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفي

الضحاك . وانظر اللسان (هج) .

(٤) الشاهد للبيد وهو في ديوانه ٢٠١ والافغانى ٦٧/١٧ ، واشتشهد

به في التكملة ٣٢٣ والقيسي ٥٥٦/١ واللسان (هيج) و(شجر)

وشواهد الكشاف ٣٧٩/٤ وفي الديوان : بالخيام . وهو كذلك

في معجم شواهد النحو برقم ٢٧٠٦ .

(٥) الشاهد للبيد وهو في ديوانه ٣٤٠ ومجالس شعلب ٤٤٢-٤٤٩ وفي ذيل

الإمالي والنوادر ١٤٠ دون نسبة والعمدة ٥١/١ والخزانة ٥٤٧/٩

وصدره : * نحن بنى أم البنين الأربعة *

بابُ المذْكَرِ والمؤنَّثِ

التذكيرُ والتأنيثُ حُكْمَانِ مِنْ أَحْكَامِ الْكَلِمِ، لَا تَخْلُو كَلِمَةً مِنَ الْكَلِمِ
مِنَ الْوَصْفِ بِأَحَدِهِمَا ، وَرَبَّمَا وَصَفَتْ يَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ اللَّغِيَةِ ، كَحُرُوفِ الْمَعَانِيهِ
وَالْمُعْجِمِ . وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُؤنِّثُهَا قَوْمٌ وَيَذْكَرُهَا آخَرُونَ ، وَأَحَدُ هَذَيْنِ الْحَكِيمِينَ
فَرَعٌ عَلَى الثَّانِي ، وَلَهُ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَبَعْضُهَا مُؤنِّثٌ بِفَرْعِيَّتِهِ ، فَمَا بُنِيَ عَلَى
عَلَامَةٍ مِنْ عِلَالَتِيهِ ، وَأُلْحَقَتْ بَعْدَهُ أَنْ لَمْ تَكُنْ ، أَوْ أُجْرُوهُ فِي كَلَامِهِمْ مُجْرَى مَا فِيهِ
وَصَفَّ مِنَ التَّأْنِيثِ ، (١)

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْكَلَامِ مُتَّسِعٌ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ بِاللَّفَوِيَيْنِ أَخَصُّ مِنْهُ
بِالْمَعْرَبِينَ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُضْمَنْ مُتَقَدِّمُو النُّحَوِيِّينَ كَتَبْتَهُمُ الْأَمَانِيَّةُ قَوَانِينَهُمْ مِمَّا يَطِيرُ
فِي وُجُودِهِ الْحُكْمُ أَوْ الْمَخَالَفَةُ . (٢) ، كَالْحَاقِ عِلَالَةِ التَّأْنِيثِ الْفَعْلِ أَوْ
الْصِفَةِ لِتَأْنِيثِ مَا يُسْنَدَانِ إِلَيْهِ ، وَذِكْرُ الْعِلَالَةِ لِلْإِعْلَامِ بِمَنْعِهَا مِنَ الصَّرْفِ ،
وَأَلْفِ اللَّفَوِيَّوْنَ فِيهِ الْكُتُبُ (٣) صِفَارًا ، وَكِبَارًا .

فمَوْضُوعُ الْبَابِ لِلْإِعْلَامِ بِإِخْتِصَاصِ الْفَعْلِ بِالتَّذْكَيرِ ، وَأَنَّ عِلَالَةَ التَّأْنِيثِ
أَمَّا تَلْحَقُهُ لغيرِهِ، وَأَنَّ الْحُرُوفَ تُذْكَرُ وَتؤنِّثُ ، وَأَنَّ أَسْلَ الْأَسْمَاءِ التَّذْكَيرُ ، وَدَلِيلُ
ذَلِكَ ، وَالْإِعْلَامُ بَعْدَ عِلَالَتِ التَّأْنِيثِ وَأَسْمَائِهَا ، وَمَا يَنْقَسِمُ إِلَيْهِ الْمُؤنَّثُ ،
فَهَذَا مَضْنُ الْبَابِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : فَالتَّذْكَيرُ ، وَهِيَ زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى بِدُونِهَا .

(٢) "مَا حُكْمًا" ، وَهِيَ زِيَادَةُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى بِدُونِهَا .

(٣) مِنْ ذَلِكَ كِتَابُ الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ لِلْفَرَّاءِ (٢٠٧) ذَكَرَهُ ابْنُ النَّدِيمِ
فِي الْفَهْرَسْتِ وَهُوَ مَطْبُوعٌ ، وَكِتَابُ الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ لِأَبِي عِيْدِ الْقَاسِمِ بِنِ
سَلَامٍ (٢٢٤) ذُكِرَ فِي الْفَهْرَسْتِ (١٠٦) وَكِتَابُ الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ
لِأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ (٢٢٥) ، ذَكَرَهُ ابْنُ النَّدِيمِ فِي الْفَهْرَسْتِ (٨٧) ،
وَكِتَابُ الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ لِيعْقُوبَ بِنِ السَّكَيْتِ (٢٤٠) ، ذَكَرَ أَيْضًا فِي
الْفَهْرَسْتِ (١٠٨) وَكِتَابُ الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ لِلسُّبْرِيِّ (٢٨٥) وَكِتَابُ
الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ لِأَبِي الْإِنْبَارِيِّ (٣٢٨) مَطْبُوعٌ بِتَحْقِيقِ د. طَارِقِ الْجَنَابِيِّ
وَكِتَابُ الْمَذْكَرِ وَالْمؤنَّثِ لِأَبِي دَرَسْتَوِيهِ (٣٣٦) ذَكَرَهُ فِي الْفَهْرَسْتِ (٩٤) .

ثُمَّ يُضَافُ إِلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ : وَمَا لَا عِلْمَ فِيهِ مِنَ الْمُؤْنِثِ

يُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِهِ مِنَ السَّمْعِ بِأَشْيَاءَ ، وَهِيَ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ السَّنَدِيْنِ / ١٠٥
إِلَيْهِ وَالْجَارِيَيْنِ عَلَيْهِ ، وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ ، وَالتَّصْفِيرَ ، وَالتَّكْسِيرَ ، فَتَقُولُ : هَذِهِ
سَاقٌ حَسَنَةٌ ، وَكُسْرَتٌ سَاقٌ ، وَسُوقَةٌ ، وَأُسُوقَةٌ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ
أَلْزَمٌ مِنَ الْإِشَارَةِ ، وَمَا بَعْدَ هَذَا مِنَ الْأَبْوَابِ إِلَى آخِرِ بَابِ الْهَمْزِ خَارِجٌ مَخْرَجٌ
أَلْفَاظِ اللَّغَةِ ، وَقَطْرَانٌ مِنْ بَحْرِ كُتُبِ اللَّغَةِ ، كَكِتَابِ السَّجِسْتَانِي (١) وَالْأَنْبَارِي (٢) ،
وغيرهما فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ ، وَكِتَابِ أَبِي زَيْدٍ (٣) فِي الْهَمْزِ ، وَفِي الْبَابِ
مَا لَمْ يُذْكَرْ مِنْ أَنَّ تَأْنِيثَ الْحُرُوفِ أَعْلَى مِنْ تَذْكِيرِهَا ، كَمَا زَعَمَ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ ،
وَيَمَا فِي اللَّفْظِ بِهَا مِنْ اخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْعِذْرُ لَهُ فِي تَرْكِ ذَلِكَ ،
عَدَمٌ وَجُودٌ فِي كُتُبِ اللَّغَوِيِّينَ .
انتهت الطريقة الكلية .

(١) أبو حاتم سهل بن محمد كان في نهاية الدقة والإتقان والنهوض باللغة
والقرآن مع علم واسع بالأعراب ، أخذ عن الأخفش وأبي زيد الأنصاري
والاصمعي ، وأبي عبيدة وغيرهم ، وأخذ عنه السيرد وابن زبير وغيرهما
له مصنفات كثيرة منها إعراب القرآن وكتاب الإغمام وكتاب القراءات وغير
ذلك . مات سنة ٢٥٥ ترجمته في مراتب النحويين ١٣٠ وأخبار
النحويين البصريين ١٠٢ وطبقات الزبيدي ٩٤ والفهرست ٨٦ ونزهة
الآلباء ١٤٥ والانباء ٥٨/٢ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري كان من أعلم الناس بالنحو والأدب
وأكثرهم حفظاً له ، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة وصدق
كاتباً كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء ،
والمذكر والمؤنث وغير ذلك . مات سنة ٣٢٨ للهجرة ، ترجمته في
طبقات الزبيدي ١٥٣ والفهرست ١١٢ ونزهة الآلباء ١٩٧ والانباء
٣/٢٠١ ومعجم الآلباء ١٨/٣٠٦ .

(٣) أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت كان أحفظ الناس للغة
بعد أبي مالك وأوسعهم رواية ، وأكثرهم أخذاً عن البادية

ثُمَّ نَقُولُ : التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ حُكْمَانِ مِنَ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّ حَقِيقَتَهُمَا لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ ، وَأَعْنَى بِذَلِكَ الْحَقِيقِيُّ مِنْهَا .

وَالْحَقِيقِيُّ مِنَ الْمَذْكَرِ مَا لَهُ ذَكَرٌ وَإِزَائِهِ فَرَجٌ ، كَمَا أَنَّ الْمُؤنَّثَ الْحَقِيقِيَّ مَا لَهُ فَرَجٌ ، وَإِزَائِهِ ذَكَرٌ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : الرَّجُلِ وَالرَّأْتِ وَالجَمَلِ وَالنَّاقَةِ .
وَالْمَذْكَرُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ مَا لَيْسَ لَهُ ذَكَرٌ وَلَا إِزَائِيهِ فَرَجٌ ، نَحْوُ : الْحَجَرِ
وَالْمَاءِ وَالنَّبَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَذْكَرِ ، وَالْمُؤنَّثُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ ، نَحْوُ :

الْعَيْنُ وَالْقَدِيرُ وَالشَّمْسُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُؤنَّثُهَا الْعَرَبُ .
فَإِنْ قِيلَ : الْمَذْكَرُ الْحَقِيقِيُّ يَعْرِفُ بِأَنَّ إِزَائِيهِ فَرَجًا ، وَالْمَذْكَرُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرِفُ ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ يُقَالُ : الْمَذْكَرُ الْحَقِيقِيُّ تَعَامَلَتْ الْعَرَبُ فِي الْإِشَارَةِ

بِالْيَهُ ، وَفِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَفِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ ، وَفِي نَعْيِهِ مُعَامَلَةً لَا تُعَامِلُ فِيهَا

[الْمَذْكَرُ] غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ ، فَتَقُولُ : هَذَا الرَّجُلُ ، وَالرَّجُلُ قَائِمٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ،
وَالرَّجُلُ أَكْرَمُهُ ، وَالْمَذْكَرُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ تَعَامِلُهُ هَذِهِ السُّعَامَلَةُ [فِي الْأَلْفَاظِ] (٢) ، فَتَقُولُ : هَذَا

الْحَجَرُ وَالْحَجَرُ كَبِيرٌ ، وَمَرَرْتُ بِحَجَرٍ كَبِيرٍ ، وَالْحَجَرُ كَسْرَتُهُ ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ التَّذْكِيرِ

إِلَّا مُعَامَلَتُهُ مُعَامَلَةَ الْمَذْكَرِ الْحَقِيقِيِّ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَبِهَا يَعْرِفُ أَنَّهُ مَذْكَرٌ ، وَكَذَلِكَ

أَيْضًا الْمُؤنَّثُ الْحَقِيقِيُّ تَعَامِلُهُ الْعَرَبُ فِي الْإِشَارَةِ بَالْيَهُ ، وَفِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَفِي

نَعْيِهِ ، وَفِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ مُعَامَلَةً لَا تُعَامِلُ بِهَا الْمُؤنَّثُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ ، فَتَقُولُ :

هَذِهِ الْمَرْأَةُ ، وَالْمَرْأَةُ صَالِحَةٌ ، وَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ صَالِحَةٍ ، وَالْمَرْأَةُ أَكْرَمُهَا ، وَالْمُؤنَّثُ

غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ تَعَامِلُهُ هَذِهِ السُّعَامَلَةُ فِي الْأَلْفَاظِ ، فَتَقُولُ : هَذِهِ الشَّمْسُ ، وَالشَّمْسُ

طَالِعَةٌ ، وَالشَّمْسُ أَبْصَرَتْهَا ، وَتَقُولُ : هَذِهِ الْقَدْرُ ، وَالْقَدْرُ جَمِيدَةٌ ، وَالْقَدْرُ

رَأَيْتَهَا ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، فَلَيْسَ لِلْمُؤنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ مِنَ التَّأْنِيثِ إِلَّا هَذِهِ

السُّعَامَلَةُ ، وَبِهَا يَعْرِفُ أَنَّهُ مُؤنَّثٌ .

==== قال المازني : كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُجِيبُ فِي ثَلَاثِ اللَّفِظِ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ يُجِيبُ

فِي نَصْفِهَا ، وَأَبُو زَيْدٍ يُجِيبُ فِي ثَلَاثِهَا ، وَكَانَ أَبُو مَالِكٍ يُجِيبُ فِيهَا

كُلِّهَا . مَاتَ أَبُو زَيْدٍ سَنَةَ ٢١٥ تَرَجَمَتْهُ فِي مَرَاتِبِ النُّحُوْبِيِّينَ ٧٣ ،

وَأَخْبَارِ النُّحُوْبِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ٦٨ ، وَطَبَقَاتِ الزَّيْنِدِيِّ ١٦٥ ، وَالْفَهْرَسْتِ

٨١ ، وَنَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ ١٠١ وَالْأَنْبِيَاءِ ٣٠ / ٢ .

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمُؤنَّثُ ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أَشْبَهْتَاهُ .

(٢) زِيَادَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

فإن قيل : أنتم ذكرتم : أن التذكير والتأنيث إنما هما من خواص
 الأسماء ، والحرف له حالان : حال يكون فيها على الحقيقة ، وحال ينتقل
 فيها من الحرفية إلى الإسمية ، فإذا قلت : جعلت من الدار ، فمن في هذا المثال
 حرف لا يقبل التذكير ولا التأنيث ، فإن التذكير ينقسم على قسمين : تذكير
 حقيقي وغير حقيقي ، كما تقدم وكذلك التأنيث ، / فإذا نظرت إلى " من " من ١٠٦
 قوله : جعلت من الدار وجدته حرفاً غير واقع على مذكّر حقيقي ولا مؤنث حقيقي ،
 وليس هو يشار إليه ، ولا يشار إليه ، ولا يشار عنه ، ولا يشار عليه ،
 الضمير ، فقد انقطع عنه التذكير الحقيقي (١) لعدم معالته
 بما يعامل به المذكر الحقيقي ، وكذلك أيضاً انقطع عنه التأنيث الحقيقي ، (٢)
 (٣) لم يقع على شيء له فرج ، وانقطع [عنه] (٤) التأنيث [غير] (٥)
 الحقيقي لعدم معالته بتلك الأشياء المذكورة إذ لا يُخبر عنه ولا يُنعت ، ولا
 يُشار إليه ولا يُعامل عليه الضمير ، وكذلك سائر حروف المعاني ، وكذلك حروف
 التهجّي إذا ألفت (٦) في الأسماء والأفعال ، وحروف المعاني التي تركبت
 منها ، فالزاي من زيد لا يعقل فيها تذكير حقيقي ولا غير حقيقي ، وكذلك حروف
 الأفعال ، نحو : القاف من قام ، وحروف المعاني ، نحو : اللام من " لعقل "
 والهمزة من " أن " وغير ذلك مما يتألف منه ما يتألف من حروف التهجّي ، لا يعقل فيه
 تذكير حقيقي ولا غير حقيقي ، ولا تأنيث حقيقي ولا غير حقيقي .

فإذا أخرجت حروف المعاني عما وضعت له وصيرت أسماء ذكرت
 وأنثت ، فتقول : " من " تخفض ما بعدها ، و " من " يخفض ما بعده ، فهي في
 هذا الموضع اسمٌ بدليل أنك تُخبر عنها ولا يُخبر إلا عن الأسماء ، فلذلك
 قبلت التذكير والتأنيث ، وقال بعضهم : إذا ذكرت ذكرت على مازادة اللفظ ،

- (١) في الأصل : والتأنيث الحقيقي . تحريف من الناسخ .
 (٢) في الأصل : والتذكير الحقيقي لعدم . تحريف من الناسخ .
 (٣) زيادة يقتضيها السياق مويلتهم بها الكلام .
 (٤) التأليف : جمع الشيء إلى الشيء بعد تفرق ، وألفت الشيء ، تأليفاً
 إذا وصلت بعضه ببعض ومنه تأليف الكتب . اللسان (ألف) .
 (٥) في الأصل : فعل ، والسياق يعطي ما أشتناه .

وَإِذَا أَنْتَ أَنْتَ عَلَى إِرَادَةِ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ مِنْ سَائِرِ
الْحُرُوفِ، أَعْنَى : حُرُوفِ الْمَعْنَى ، لَا يُذَكَّرُ وَلَا يُؤنَّثُ حَتَّى يَصِيرَ اسْمًا .
وَأَمَّا حُرُوفُ التَّهَجِّيِّ فَمَا نَأْتِي فِي الْكَلِمِ لَا تَقْبَلُ تَذْكِيرًا وَلَا تَأْنِيثًا ،
كَمَا تَقْدَمُ ، وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ أَسْمَاؤُهَا ، نَحْوُ : الْإِلْفِ وَالْبَاءِ ، تَقُولُ : هَذِهِ
أَلْفٌ جَيِّدَةٌ ، وَهَذَا أَلْفٌ جَيِّدٌ ، وَهَذِهِ يَا حَسَنَةً ، وَهَذَا يَا حَسَنٌ ، وَكَذَلِكَ بَاقِي
حُرُوفِ الْمَعْجَمِ ، فَإِنَّ جَاءَ فِي إِطْلَاقِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْحُرُوفَ تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ ، فَإِنَّمَا
ذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا وَصَفْتُ لَكَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ جَاءَ فِي كَلَّاسِهِمُ : الْحَرْفُ لَا يُذَكَّرُ وَلَا يُؤنَّثُ
فَإِنَّمَا ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى نَحْوِ مَا وَصَفْتُ لَكَ مِنْ حَالِهَا الْأَوَّلِ ، وَهُوَ أَنْ تَبْقَى حُرُوفُ
الْمَعْنَى عَلَى وَصْفِهَا .

وَحُرُوفُ التَّهَجِّيِّ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ لَهَا حَالَانِ : حَالٌ لَا تَقْبَلُ فِيهَا
لَا تَذْكِيرًا وَلَا تَأْنِيثًا ، وَذَلِكَ إِذَا بَقِيَتْ عَلَى وَصْفِهَا ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ ،
وَأَخْرَجَ عَمْرٌو ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَخْرُجُ عَمْرٌو ، وَقَمَ ، وَاقْعُدْ ، وَلَا تَقُمْ ، وَلَا تَقْعُدْ ،
فِيهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَقْبَلُ تَذْكِيرًا حَقِيقِيًّا وَلَا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ مَوْلَا تَأْنِيثًا حَقِيقِيًّا
وَلَا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، أَمَّا الْحَقِيقِيُّ مِنَ التَّذْكِيرِ فَلَا يَكُونُ فِيهَا ، لِأَنَّهُ لَمْ تَقْعُ عَلَى
شَيْءٍ لَهُ ذَكَرٌ بِإِزَائِهِ فَرَجٌّ ، وَلَا تُعَامَلُ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَعَامَلَةُ الْمَذْكَرِ الْحَقِيقِيِّ ،
وَلَا الْمُنْثِثِ الْحَقِيقِيِّ فِي الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا وَلَا فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا وَلَا فِي النَّمِيسِ
وَلَا فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ أَنْهَا لَا تَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، فَإِذَا أَخْرَجْتَهَا
عَنْ مَوْضُوعِهَا وَجَعَلْتَهَا أَسْمَاءً ذَكَرْتَهَا وَأَنْثَتَهَا فَتَقُولُ : «كَانَ» تَرْفَعُ الْإِسْمَ
وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ إِذَا / أَنْتَ ، «وَكَانَ» يَرْفَعُ الْإِسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ إِذَا ذَكَرْتَهُ ،

وَالتَّأْنِيثُ عَلَى مَعْنَى الْكَلِمَةِ وَالتَّذْكِيرُ عَلَى مَعْنَى اللَّفْظِ ،
وَكَذَلِكَ «قَامَ» تَقُولُ : يَرْفَعُ
الْفَاعِلَ ، «وَضَرَبَ» يَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ فَتَذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ إِنْ شِئْتَهُ وَتَشِيرُ
إِلَيْهِ فَتَقُولُ : هَذَا قَامَ ، وَتَقُولُ : قَامَ رَافِعٌ ، وَقَامَ رَافِعَةٌ ، وَيَجُوزُ فِيهَا كُلُّ
مَا يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا جَاءَ فِي لَفْظِ أَحَدٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ : الْحَرْفُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ ،
وَالْفِعْلُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ ، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ اللَّفْظُ الَّذِي يَكُونُ فِعْلًا أَوْ كَانَ فِعْلًا يُذَكَّرُ
وَيُؤنَّثُ إِذَا أَخْرَجَ عَنْ أَصْلِ مَوْضُوعِهِ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ تَوْشِيحٌ مِنْ يَقُولِهِ .

فَإِذَا فَهِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَنَّثَ الْحَقِيقِيَّ إِذَا اسْتَدَتْ إِلَيْهِ
الْفِعْلَ الْمَاضِيَّ وَجَعَلْتَهُ فَاعِلًا بِهِ أَوْ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَتَقُولُ : قَامَتْ هِنْدُ ،
وَقَعَدَتْ زَيْنَبُ ، وَسَمِعَ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ضُرِبَتْ هِنْدُ ، وَأَكْرَمَتْ فَاطِمَةُ ،
وَحَكَيْ أَنْ يَنْ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : حَضَرَ الْقَاضِيَّ الْيَوْمَ امْرَأَةً ^(١) ذَكَرَ بَعْضُهُمْ
أَنَّهُ جَاءَ بِإِلَافِصِلٍ ، وَهُوَ نَادِرٌ ، وَحَكَيْ سَيْبُوِيَه ^(٢) : " قَالَ فُلَانَةٌ " امْرَأَةٌ وَقَدْ
جَاءَ فِي الشَّعْرِ ضُرُورَةٌ : ^(٣)

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمَّ سَوِيءٍ عَلَى بَابِ اسْتِيهَا صُلْبٌ وَشَامٌ
وَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ وَكَانَ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِفِعْلِ مَاضٍ كُنْتَ
مُخَيَّرًا فِي إِثْبَاتِ التَّاءِ وَحَذْفِهَا ، فَتَقُولُ طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَهَبَّ
الرِّيحُ وَهَبَتِ الرِّيحُ ، قَالَ النَّابِغَةُ : ^(٤)

* وَهَبَّ الرِّيحُ مِنْ تِلْقَاءِ نِيِ أَرْلٍ *

-
- (١) هذا القول في الكتاب ٢/٣٨ .
(٢) الكتاب ٢/٣٨ .
(٣) الشاهد لجريز وهو في ديوانه ٥١٢ ، ٥١٥ ومن شواهد المقتضب
١٤٨/٢ والخصائص ٢/٤١٤ والامالي الشجرية ٢/١٥٢-١٥٣ ،
والانصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٥ وشرح المغصل لابن يعيش
٥/٩٢ والضرائر لابن عصفور ٢٧٨ وشرح شواهد الايضاح للقيسي
١/١٧٥ وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٨٢ وأوضح المسالك ١/٣٥٧
والاشموني ١/١٢٨ والتصريح على التوضيح ١/٢٧٩ والشاهد فيه
حذف علامة التانيث من قوله : " وَلَدَتْ " وَوَجْهَ الْكَلَامِ وَلَدَتْ وَهُوَ عَلَى
الضَّرْوَرَةِ ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مَثَلُ هَذَا فِيمَا لَا يَعْوَلُ ، لِأَنَّ تَأْنِيثَهُ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ .
(٤) الشاهد للنابغة الذبياني ديوانه ١٢٨ وهو في أشعار الشعراء
السته الجاهليين اختيار الأعلام ٢١٤ واللسان (أرل) و (صرم)
والشاهد فيه لإثبات علامة التانيث في الفعل للمؤنث غير الحقيقي
وعجزه :

* تُرْجِي سَمْعَ اللَّيْلِ مِنْ صُرَادِهَا صِرْمًا *

وقال امرؤ القيس : (١)

* وَهَبْتُ لَهُ رِيحًا يَمْخِطُ بِهَا الصَّوَى *

وكُسرَتِ القَدْرُ ، وكُسرَ القَدْرُ ، وينوبُ نَابَ هذِهِ التَاءِ فِي الفِعْلِ المَضَارِعِ تَاءُ
المَضَارِعِ تَقُولُ : تَقُومُ هِنْدُ ، وَتَجِسُّ زَيْنَبُ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ :

تَكْرُمُ هِنْدُ ، وَتَسِيرُ زَيْنَبُ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّاءِ
وَمَا كَانَ مُؤَنَّنًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، فَمَقْيَاسُهُ
أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ مَرَّةً ، وَبِالتَّاءِ أُخْرَى ، فَتَقُولُ : تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَيَطْلُعُ الشَّمْسُ ،
وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَاءُ التَّائِيثِ فِي اسْمِ الفَاعِلِ وَاسْمِ المَفْعُولِ
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمَّهُ ، وَرَجُلٍ مُكْرَمَةٍ أُخْتُهُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا أَنْ يَشْدَ (٢)
شَيْءٌ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ قُلْتُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نَاطِرَةٍ عَيْنُهُ ، وَنَاطِرٌ عَيْنُهُ ، وَاسْمُ

المَفْعُولِ كَاسْمِ الفَاعِلِ فِي ذَلِكَ ،
فَإِذَا أُسْنَدْتُ الفِعْلُ إِلَى ضَمِيرِ المَوْتَسِّئِ
الحَقِيقِيٍّ أَوْ إِلَى ضَمِيرِ غَيْرِ الحَقِيقِيٍّ وَجَبَ إِثْبَاتُ العَلَامَةِ أَعْنَى التَّاءِ فِي الجَمِيعِ ،
كَقَوْلِكَ : هِنْدُ قَامَتْ ، وَلَا يَجُوزُ هِنْدُ قَامَ ، وَهِنْدُ أَكْرَمَتْ ، وَلَا يَجُوزُ هِنْدُ أَكْرَمَ ،
وَلَا الشَّمْسُ طَلَعَتْ إِلَّا أَنْ يَشْدَ شَيْءٌ فِي ضَرُورَةٍ ، كَقَوْلِهِ : (٣)

فَلَا مَرْزَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِيقًا لَهَا
أَرَادَ : أَبْقَلَيْتُ .

(١) الشاهد لامرؤ القيس ، ديوانه ٣٠ وأشعار الشعراء الستة
الجاهليين ٤٧ والشاهد فيه كالذي قبله ، والصَّوَا جمعُ صُؤْوَةٍ ،
والمرادُ بِهَا هُنَا الأَمَاكِنُ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا هُبُوبُ الرِّيَّاحِ ، وَعَجَزَهُ :
* صَبًا وَشَمَالًا فِي سَنَائِلِ قُقَالٍ *

وهو من قصيدة مشهورة مطلعها :

أَلَا يَمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ البَالِي وَهَلْ يَعْصَنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِ (٢)
فِي الأَصْلِ : الأَيْشهرُ شَيْءٌ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٣) الشاهد في سيبويه ٤٦/٢ لعامير بن جُوَيْنِ الطَّائِي واستشهد به

الأخفش في معاني القرآن ٥٢٠/٢ والفراء أيضًا في معاني القرآن
١٢٧/١ وابن جنى في الخصائص ١١١/٢ وابن السجري في الأماثل
١٥٨/١ - ١٦١ وابن يعيش في شرح المفصل ٩٤/٥ وشرح شواهد

وكذلك إذا أسندت اسم الفاعل أو اسم المفعول إلى ضمير المؤنث الحقيقي أو ضمير المؤنث غير الحقيقي ثبتت التاء ، نحو: مررتُ بامرأة قاعية، أو بامرأة مكرمة، أو مررتُ يقدر غالية، وبقدر مكسورة ، وذلك كله في اسم الفاعل أو اسم المفعول الجارى على فعله ، فإن لم يكن جارياً على فعلٍ وكان للنسب لم تثبت التاء لا مع الظاهر ولا مع المضمير ، كقولك : مررتُ برجلٍ ضامرٍ سهرته ، ومررتُ بشهيرة ضامير [صاحبها] (١) / وكذلك تلزم تاء المضارعة في الفعل المضارع إذا أسندته ١٠٧ لضمير المؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي ، كقولك : هيندُ تقومُ ، والشمسُ تطلعُ ، ولا يجوزُ هيندُ تقومُ ، ولا الشمسُ يطلعُ .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ : أسماءٌ ، وأفعالٌ ، وحروفٌ معانٍ) (٢) ثم قال بعد ذلك : (فأما الأفعالُ فمذكورةٌ كلها) (٣) ، اعلم أنه توسع فيسى هذا الكلام ، وذلك أنه أضاف الأفعال الباقية على وضعها الأول ، وأراد بتذكيرها أنها لا يلحقها تاء التانيث الدالة على تانيث الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وإن لحقتها في اللفظ ، كقولك : قامت هيندُ فلم تلحق دالة على تانيث الفعل ، إذ الفعل إذا بقي على وضعه لا يقبل فيه تذكير ولا تانيث ، ولكن أطلق عليه أنه مذكور على جهة التشبيه بالمذكر الحقيقي أو غير الحقيقي في كونه لا تلحقه تاء التانيث دالة على تانيث فيه ، فإن المذكر لا تانيث فيه فلما استوى معه في كونه لا تلحقه تاء التانيث دالة على تانيث فيه أطلق عليه مذكراً تشبيهاً بالمذكر ، كما ذكرت لك .

- === الإيضاح للقيسي ٤٩٩/١ وأوضح السالك ٣٥٤/١ والاشموني ١٣٦/١ والتصريح على التوضيح ٢٧٨/١ . والشاهد فيه قوله :
- أقبلُ أبقالها حيث حذف تاء التانيث من الفعل الذي هو أبقل مع أن فاعله ضمير مستتر عائد على مؤنث غير حقيقي وهي الأرض وذلك ضرورة .
- (١) زيادة يقتضيهما السياق .
- (٢) الجمل : ٢٩٠ .
- (٣) الجمل : ٢٩٠ .

وَقَوْلُهُ : (وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَتَذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ ، تَقُولُ هَذِهِ أَلْفٌ وَهَذَا أَلْفٌ) ،
اعلم أنه ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ حُرُوفَ الْمَعَانِي وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا وَيُسَبِّحَ
تَذَكِيرَهَا وَتَأْنِيثَهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَجُوزُ ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ بِحُرُوفِ التَّهْجِي
تَبَعًا إِذْ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي صَدْرِ هَذَا الْبَابِ .

وَكُونُهُ ذَكَرَ حُرُوفَ الْمَعَانِي وَتَرَكَ تَمْثِيلَهَا مُذَكَّرَةً وَمُؤَنَّثَةً وَأَخَذَ يَتَكَلَّمَ
عَلَى حُرُوفِ التَّهْجِي غَيْرُ سَدِيدٍ ، وَالْعُذْرُ لَهُ فِي تَرْكِ تَمْثِيلِهَا مُذَكَّرَةً وَمُؤَنَّثَةً
أَنَّهُ اتَّكَلَّ عَلَى تَمْثِيلِ الْمَقْرِي عِنْدَ التَّعْلِيمِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا تَذَكِيرَهَا وَتَأْنِيثَهَا قَبْلُ ،
فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعَادَةِ ، وَأَنْشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي الْبَابِ : (٢)

* كَافًا وَوَيْمَيْنِ وَسَيْنًا طَاسِمًا *

هُوَ شَطْرُ رَجَزٍ وَقِيلَهُ : * تَخَالَ مِنْهَا الْأَرْبَعُ الرَّوَاسِمَا *

وَقَائِلُهُ مَجْهُولٌ ، وَالطَّاسِمُ الدَّارِسُ الْمُتَغَيِّرُ ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ تَذَكِيرُ
السَّيْنِ فِي قَوْلِهِ : (وَسَيْنًا طَاسِمًا) وَلَوْ أَنَّ لَقَالَ : طَاسِمَةٌ ؛ لِأَنَّ طَاسِمًا
اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ طَسَمَ إِذَا تَرَسَّ وَتَغَيَّرَ ، وَذَكَرَهُ عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ أَوْ الشَّكْلِ ،
وَإِذَا أَنْتَ فَعَلَى تَوْهَمِ قَوْلِهِ : هَذِهِ سَيْنٌ حَسَنَةٌ يَكُونُ تَأْنِيثُهُ عَلَى مَعْنَى الصُّورَةِ ،
وَكَافًا مُنْتَصِبَةً عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لِتَخَالَ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى تَحَسَّبَ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ
فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ وَهُوَ قَوْلُهُ :

* تَخَالَ مِنْهَا الْأَرْبَعُ الرَّوَاسِمَا *

(١) الجمل : ٢٩٠ .

(٢) الجمل : ٢٩٠ .

والشاهد من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلوها وهو في الكتاب
٢٦٠/٣ ومعاني القرآن للزجاج ٦٠/١ وشرح سيبويه للسيرافي
١٩٨/١ واستشهد به ابن جنى في سر الصناعة ٢٨٢/٢ وهو
في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يمين
٢٩/٦ ، والملخص لابن أبي الربيع ٦٣٤/١ والشاهد فيه كما ذكر
قوله : طاسمًا ، فَذَكَرَ السَّيْنَ وَلَمْ يَقُلْ : طَاسِمَةٌ .

وأنشد أيضاً: (١)

* كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَبِيْمَهَا *

وهو للراعي أبي جندل، وكان من سادات بني نعيم، وإنما لقب بالراعي لقوله في صفة ناقة: (٢)

لَهَا أَمْرَهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّأَتْ بِأَخْفَافِهَا مَرَعَى تَبَوَّأَتْ مَضْجَعَهَا

فَقِيلَ: لَا يَصِفُ النَّاقَةَ بِهَذَا الْوَصْفِ إِلَّا رَاعٍ، ثُمَّ اسْتَمَرَ عَلَيْهِ اسْمُ هَذَا الْاسْمِ، وَالآيَاتُ: جَمْعُ آيَةٍ وَهِيَ الْعَلَامَةُ الَّتِي تَبْقَى فِي الْمَنْزِلِ بَعْدَ رَحِيلِ أَهْلِيهِ عَنْهُ وَهِيَ الْأَثَائِيُّ وَالرَّمَانُ وَالنَّوَى وَالْآرِيُّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَبَانَ فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى اسْتَبَانَ وَالْكَافُ مِنْ قَوْلِهِ: (كَمَا بَيَّنَّتْ)

فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَصْدِرِ سَحْدُوفٍ كَأَنَّهُ قَالَ: أَبَانَ آيَاتِهِ،

/ ١٠٧ * كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَبِيْمَهَا * /

كَمَا بَيَّنَّتْ صُورَةَ كَافٍ فَتَأْنِيْتُ الْكَافِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الصُّورَةِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِي الْبَيْتِ، وَكَذَلِكَ تَأْنِيْتُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ (تَلُوْحٌ) إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَأْنِيْتُ الصُّورَةِ.

(١) الجمل: ٢٩٠. والشاهد للراعي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٦٠/٣ والمقتضب ٢٣٧/١ و٤٠/٤ ومعاني القرآن للزجاج ٦١/١ واستشهد به ابن جنى في سر الصناعة ٧٨٢/٢ وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٠ وشرح الفصل لابن يعين ٢٩/٦ والملخص لابن أبي الربيع ٦٣٤/١، وصدوره:

* أَهَاجَتَكَ آيَاتُ أَبَانَ قَدِيمَهَا * ويروى: أشاقتك.

والشاهد فيه تأنيث الكاف على معنى الصورة في قوله:

* كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَبِيْمَهَا *

(٢) قال ابن سلام الجسني: اسمه عبيد بن حصين بن جندل. وسمي راعي الإبل لكثرة صفته للإبل وحسن نعتيه لها فقالوا ما هذا إلا راعي الإبل فلزمته. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨-٢٩٩، وقال أبو علي القالي: وإنما يجيى راعياً لقوله:

لَهَا أَمْرَهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّأَتْ لِأَخْفَافِهَا مَرَعَى تَبَوَّأَتْ مَضْجَعَهَا

ينظر الامالي ١٤٠/٢ والشعر والشعراء ٤١٥/١ والمؤتلف ١٢٢.

ويشبهون علامات الدار ورسومها ، وما بقي منها بحروف المعجم
لمعنيين : أحدهما : رقة الحروف ، لأن الرسم إذا خلت الدار تغيرت
وذهب كثير من أجزائها حتى يدق فتصير حروف المعجم في الدقة ،
والثاني : أن حروف المعجم إذا انضمت في كلمة " ما " تدل على معناها
وكذلك رسوم الدار تدل على أنه كان في الدار ساكنون ، وهذا النوع كثير
في أشعار العرب من ذلك قول امرئ القيس : (١)

لَمَنْ طَلَّلَ أَبْصَرْتَهُ فَشَجَانِي كَخِطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبِ يَمَانِ
وكانت العرب لا تعرف حروف المعجم ، لأنها كانت لا تكتب إلا أنها يقال
لها هذا الشكل الذي هو شكل الحرف أو فاء أو غير ذلك من حروف المعجم
اسمه كذا ، فتبصر الشكل وتعرف اسمه فتشبهه به بقايا الدار ورسومها ، وكان
يكتب في الجاهلية أهل الكتاب : اليهود والنصارى .

قوله : (وإنما المقصود بالتذكير والتأنيث الأسماء) (٢) يشير
في هذا الكلام إلى أن ما ذكر وأنت إنما هو اسم للحرف في نظم الكلمة ،
وكذلك الفعل إنما يذكر ويؤنث إذا جُعِلَ اسماً ، وكذلك حروف المعاني ،
وقد تقدم بيان ذلك كله .

قوله : (فأصل الأسماء التذكير ، والتأنيث داخل عليها) (٣)
اعلم أن النحويين يستدلون على هذه الدعوى بدليلين : أحدهما : أن
الشيء مذكر وهو ينطلق على المذكر والمؤنث ، ووجه الدليل منه أن الشيء
لما كان لفظه مؤكداً كان حقه أن يكون مختصاً بالسميات المذكرة فدخول
الأسماء المؤنثة تحته إنما هو دخول شيء تحت ما لا يناسبه ، فهي فرع

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٨٥ وهو في شرح القصائد السبع
الطوال الجاهليات ٥٢٦ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار

الأعلم ٠٧٨

(٢) الجمل : ٠٢٩١

(٣) الجمل : ٠٢٩١

بالدخول تحت هذا المذكر الذي هو الشيء؛ إن لا مناسبة بين المذكر والمؤنث ، فأصل الاسم المذكر أن يقع على المذكر ، وأصل المؤنث أن يقع على المؤنث ، وهذا الدليل لا يتم إلا بأن لا يوجد اسم مؤنث يدخل تحته المذكر والمؤنث ، فإنه إن وجد اسم عام كالشيء وتقابل الدليلان فلم يكن دخول المؤنث تحت المذكر الذي هو الشيء دليلاً على فرعيته ؛ لأن في مقابله اسماً مؤنثاً يدخل تحته المذكر والمؤنث ، ولكنه لا يوجد ذلك ، فلا يعلم في كلام العرب اسم يقع للمذكر والمؤنث كالشيء .

قلت : فإن اعترض معترضٌ بحقيقة ، وهي مؤنثة ، ومع ذلك هي واقعة على المذكر والمؤنث ، كالشيء فالجواب : أن حقيقة الشيء وليس المراد بها الإبانة عنه عموماً كالشيء ، وإنما المراد بالحقيقة الصفة التي يعتاز بها المطلوب تعريفه ، فإذا هي واقعة على صفة يقع بها الامتياز بين الأشياء ، والصفة مؤنثة ، فطابق لفظها معناها ، ولما كانت الصفة التي يكون بها الامتياز انطلقت في حق المذكر والمؤنث ، لا للإبانة من حيث هو هو ، بل من حيث الصفة الخاصة ، والصفة مؤنثة ، فسقط الاعتراض بها على من ادعى شمولها للمذكر / والمؤنث ، كشمول شيء .

١٠٨ /

والدليل الثاني : لكون التذكير أصلاً كونهم يأتون بالتأنيث زائداً على الاسم الواقع على المذكر في "قائم وقائمة" وما أشبه ذلك ، فإن قائماً واقعاً على المذكر ، فإذا أرادوا التأنيث زادوا التاء ، والزيادة فرع عن الذي زيدت عليه . ثم قال : (ألا ترى أن الشيء مذكر ، وهو يقع على كل ما أخبر عنه فتقول : قائم وقائمة ، وذهبت وذهبت ، فتدخل التأنيث على التذكير) (١) ، ظاهرة الفاء في هذا الموضع أنها سبب وأنه لما ثبت بعموم الشيء للمذكر والمؤنث أن التأنيث فرع على التذكير ، جعلوا التأنيث في "قائمة" فرعاً على التذكير .

ولم يأتِ بِقَائِمٍ وَقَائِمَةٍ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ التَّذْكَيرَ هُوَ الْأَصْلُ وَالتَّأْنِيثُ
فِرْعٌ عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَصِدَ ذَلِكَ لِاتِّى بِالْوَاوِ سَكَانَ الْغَايَةِ ، فَكَانَ يَقُولُ : الْأَثَرُ أَنَّ
الشَّيْءَ مَذْكَرٌ وَهُوَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ ، فَتَقُولُ : قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ ، وَذَاهِبٌ
وَذَاهِبَةٌ ، فَتَدْخُلُ التَّأْنِيثَ عَلَى التَّذْكَيرِ ، فَلَوْ أَتَى بِهِ عَلَى هَذَا السَّبَلِ لِاتِّى
بِهِ دَلِيلًا ثَانِيًا ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ زِيَادَةَ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَلَى صِغَةِ التَّذْكَيرِ مَسْبُوبَةً
لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ التَّأْنِيثَ فِرْعٌ عَنِ التَّذْكَيرِ ، وَذَلِكَ الدَّلِيلُ هُوَ عَسُومُ
الشَّيْءِ ، وَذَلِكَ لِأَيْعِيدُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ زِيَادَةُ التَّاءِ عَلَى صِغَةِ التَّذْكَيرِ
دَلِيلًا عَلَى فِرْعِيَّةِ التَّأْنِيثِ عَلَى التَّذْكَيرِ .

قوله : (وَعَلَامَاتُ التَّأْنِيثِ ثَلَاثٌ : الْأَلْفُ الْمُقْصُورَةُ ، وَالْأَلِفُ
الْمُدَوَّدَةُ ، وَالتَّاءُ الَّتِي تُبَدَّلُ فِي الْوَقْفِ هَاءً) (١) اعلم أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ
إِنَّمَا هِيَ عِلَامَاتٌ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ .

وَالزَّائِدَةُ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ عِلَامَاتِ التَّأْنِيثِ الْكُسْرَةُ فِي نَحْوِ ذَلِكِ ،
وَأَيْتِكَ يَا مَرْأَةَ ، إِذَا خَاطَبْتَ مُؤَنَّثًا ، وَكَذَلِكَ الْكُسْرَةُ فِي : أَنْتِ ، وَقَمْتِ ، وَقَعَدْتِ
فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ أَيْضًا ، وَالْيَاءُ فِي تَفْعِيلَيْنِ ، وَتَخْرُجَيْنِ .
فَأَمَّا الْأَلِفُ الْمُقْصُورَةُ فَانْهِيَ تَلْحُقُ نَوْعَيْنِ مِنَ
الْأَسْمَاءِ : أَحَدُهُمَا مُخْتَصٌّ بِالتَّأْنِيثِ ، وَالْآخَرُ غَيْرُ
مُخْتَصٍّ بِهِ ، فَمِنْ الْمُخْتَصِّ مَا جَاءَ عَلَى "فُعَلَى" بِضِمِّ الْغَايَةِ وَتَسْكِينِ الْعَيْنِ ، فَكُلُّ مَا
جَاءَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَنَّثًا ، وَلَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ (٢) وَهُوَ
يَكُونُ اسْمًا غَيْرَ مُصَدِّرٍ وَلَا صِغَةً ، نَحْوُ : بُهَيَّ : اسْمُ نَبَاتٍ ، وَحُزْوَى : اسْمُ مَوْضِعٍ
قَالَ ذُو الرِّمَّةِ : (٣)

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً الْبَيْتُ

- (١) الجمل : ٢٩١ .
(٢) قال سيويه : " ولا يكون فعلى والألف لضير التأنيث إلا أن بعضهم
قال بهمة واحدة وليس هذا بالمعروف " الكتاب ٢٥٥/٤ .
(٣) الشاهد لدى الرمة ، ديوانه ٦٤ وهو من شواهد سيويه فسي

والاسم الذي هو مصدرٌ ، نحو : البُشْرَى ، والرَّجْعَى ، والاسم الذي هو صيغةٌ
ينقسم قسمين .

أحدُهُما : أن يكونَ له مذكر يُقَابِلُهُ ، وهو صيغةٌ مثلهُ .

والثاني : أن لا يكونَ له مذكر يُقَابِلُهُ .

فَالَّذِي يَكُونُ لَهُ مَذَكَّرٌ

يُقَابِلُهُ وَهُوَ صِفَةٌ مِثْلُهُ ؛ فَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفُعْلِيِّ الَّذِي مُذَكَّرُهُ الْأَفْعَلُ ، نَحْوُ :

الْفُضْلَى وَالْأَفْضَلُ ، وَالْكُبْرَى وَالْأَكْبَرُ ، وَكَذَلِكَ : كُبْرَى النِّسَاءِ وَمُذَكَّرُهَا :

أَكْبَرُ الرِّجَالِ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، فَإنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : تَلَزُمُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ،

أَوْ يَكُونُ مُضَافًا كَمُذَكَّرِهِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ مُذَكَّرٌ يُقَابِلُهُ ، فَنَحْوُ : حُبْلَى ،

وَأُنْثَى وَخُنْثَى ، وَمَاجِئَاتُ فِيهِ هَذِهِ الْأَلِفُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ السُّخْتَصَةِ بِالتَّأْنِيثِ عَلَى

وَزْنِ فَعْلَى : أَجْلَى وَدَقْرَى وَنَمْلَى ^(١) / وَسَرْدَى ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَى ١٠٨

بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْقَيْنِ ، وَهِيَ أَسْمَاءُ مَوَاضِعَ وَمَجَازَاتٍ فِي الصِّغَاتِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : نَاقَةٌ

تَلَسَّتْ وَزَلَجَتْ ، وَهَمَا السَّرِيعَتَانِ ، وَالوَكْرَى : الشَّدِيدَةُ الْعَدُوِّ ، وَفَرَسٌ وَثْبَى ^(٢)

هَذَا كُلُّهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَى .

وَمَا جَاءَ فِيهِ هَذِهِ الْأَلِفُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ مَا جَاءَ عَلَى فَعْلَى بِضِمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ

الْعَيْنِ ، نَحْوُ : شُعْبَى وَأُدْمَى مَكَانَيْنِ ، وَأُرْبَى لِلدَّاهِيَةِ . ^(٣)

=== الكتاب ١٩٩/٢ والبرد في المقتضب ٣٠٣/٤ وهوفي السحلي لابن

شقير ٢٤ والإفصاح ١٤٢ وشرح الغية ابن معطي ١٠٣٩/٢ والخزانة

١٩٠/٢ و ٣٣/١١ وشرح شواهد المصنفي للبيгдаوى ٨٠/٧ ،

والشا هد فيهِ أَنَّ أَلْفَ فَعْلَى لَا تَكُونُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ وَيَكُونُ هَذَا الْبِنَاءُ

اسمًا غَيْرَ مَصْدَرٍ وَلَا صِفَةٍ نَحْوُ : بُهْمَى اسْمُ نَبَاتٍ وَحَزْوَى اسْمُ مَوْضِعٍ .

(١) قال سيويهِ فِي الْكِتَابِ ٢٥٦/٤ وَيَكُونُ عَلَى فَعْلَى فِيهِمَا فَالاسْمُ قَلْبَى

وَهِيَ أَرْضٌ وَأَجْلَى وَدَقْرَى ، وَنَمْلَى . . .

(٢) قال ابن السكيت : نَاقَةٌ تَلَسَّتْ تَمْرًا سَرِيعًا وَنَاقَةٌ زَلَجَتْ تَنْعَسَتْ

بِالْخِفَةِ ، وَنَاقَةٌ وَكْرَى شَدِيدَةُ الْعَدُوِّ ، وَنَاقَةٌ وَثْبَى شَدِيدَةُ الْوَثْبِ .

حروف المقصور والمدود ٥٩ - ٦١ .

(٣) قال ابن السكيت : الْأُرْبَى وَهِيَ الدَّاهِيَةُ ، وَالْأُدْمَى حِجَارَةٌ حُمْرٌ فِي أَرْضِ

قُسَيْرٍ ، وَشُعْبَى اسْمُ بَلَدٍ ، وَهِيَ نَوَادِرٌ ، يَنْظُرُ حُرُوفَ الْمَقْصُورِ وَالْمَدُودِ ٥٧ .

فالأبنية التي تلحقها هذه الألف هي مُختصةٌ بالتأنيث ، فهذه
الأبنية الثلاثة مُختصةٌ بالتأنيث، أعني : فُعَلَى يَضِمُّ الفَاءَ وَسُكُونِ العَيْنِ ، وفُعَلَى
يَفْتَحُ الفَاءَ والعَيْنِ ، وفُعَلَى يَضِمُّ الفَاءَ وَفَتْحِ العَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الألفُ
فِيهَا لِلإلْحَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَمَّ أَصْلٌ يُلْحَقُ بِهَا أَحَدُهَا عَلَى وَزْنِ فُعَلَلٍ عَلَى
مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ .

والثاني : عَلَى وَزْنِ فُعَلَلٍ ، وَالثَّالِثُ عَلَى وَزْنِ فُعَلَلٍ ، وَإِذَا لَمْ
تَكُنْ تَمَّ أَصُولٌ عَلَى هَذِهِ الأوزَانِ لَمْ تَكُنِ الألفُ فِي أمثَالِهَا لِلإلْحَاقِ ؛ لِأَنَّ الإلْحَاقَ
لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ بِأَصْلِ مُتَكَلِّمٍ بِهِ فِي كَلَامِ العَرَبِ ، كَمَا تَقُولُ : أَلِفُ أَرْضِي لِلإلْحَاقِ ؛
لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِجَعْفِرٍ ، فَعَدَمُ تِلْكَ الأَصُولِ مَنَعَ أَنْ تَجِيءَ الفُحَا لِلإلْحَاقِ مَعَ أَنَّ
تِلْكَ الأمثلةَ كُلَّهَا جَاءَتْ الفُحَا غَيْرَ مُنْصِرِفَةٍ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ ، فَيَسْتَدَلُّ بِذَلِكَ
أَيْضًا عَلَى أَنَّ الألفَ لِلتَّأْنِيثِ .

وَأَمَّا مَا لَحِقَتْهُ هَذِهِ الألفُ الَّتِي لِلتَّأْنِيثِ مِنَ الأبنيةِ الَّتِي تَكُونُ
مُشْتَرِكَةً بَيْنَ التَّأْنِيثِ وَالإلْحَاقِ فَهِيَ مَا لَحِقَ فُعَلَى بِكسْرِ الفَاءِ وَتسكينِ العَيْنِ ،
وفُعَلَى بِفَتْحِ الفَاءِ وَتسكينِ العَيْنِ ، فَإِذَا كَانَتْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِي فُعَلَى المَفْتُوحِ
الفَاءِ السَّاكِنِ العَيْنِ فَلَانَ ذَلِكَ الأسمُ الَّذِي لَحِقَتْهُ يَكُونُ اسْمًا فَيْرَ مَصْدِرًا ، وَاسْمًا
مَصْدَرًا ، وَاسْمًا صِفَةً .

فَالاسْمُ غَيْرُ المَصْدِرِ ، وَغَيْرُ الصِّفَةِ : سَلَمَى ، وَرَضَوَى ، وَالاسْمُ الَّذِي
هُوَ مَصْدَرٌ : النَّجْوَى ، وَالرَّعْوَى ^(١) ، وَالتَّقْوَى ، وَالْفُسْتَوَى ، وَاللُّومَى ^(٢) بَرَّانُ
بِهَا اللُّومُ الَّذِي هُوَ العَذْلُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٣)

أَمَا تَنْفَعُ تَرْكِبُنِي يَلُومَى لِهَجَّتْ بِهِ كَمَا لِهَجَّ الفَيْصِلُ

(١) رضى : اسم جبل ، والنجوى من التناجى ، والرعى من رعاية الحفظ ،

والإبقاء على المهد . ينظر حروف المقصور والمدود ٦٦-٦٧ .

(٢) اللومى : السلامة . ينظر اللسان (لوم) .

(٣) الشاهد لأبي الفول كما في النوادر لأبي زيد ٤٩٨ والتكملة لأبي علي ٣١٤ ،

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى * مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ * (١)

وَأَمَّا مَا كَانَ اسْمًا وَهُوَ صِفَةٌ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ جَمْعًا .

فَالْمُفْرَدُ مُؤَنَّثٌ فَصَلَانٌ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : سَكْرَى إِذْ هُوَ مُؤَنَّثُ سَكْرَانَ ، وَرَبَّانٌ وَرَبَّى ، وَحَرَّانٌ وَحَرَّى (٢) ، وَظَمَانٌ وَظَمَائِي ، وَهُوَ مُسْتَمَرٌّ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ جَمْعًا لِمُغْرِبٍ يَدُلُّ عَلَى الْآفَةِ وَالذَّاءِ ، نَحْوُ :

جَرِيحٌ وَجَرْحَى ، وَصَرِيحٌ وَصَرَعَى ، وَكَلِيمٌ وَكَلَمَى ، وَوَجِيحٌ وَوَجِي (٣) مِنْ الْوَجَى

الَّذِي هُوَ الْحَفَا ، وَمِنْ ذَلِكَ أَسِيرٌ وَأَسْرَى ، وَمَائِقٌ وَمَوْقَى ، وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى ،

وَأَنُوكٌ وَتَوَكَّى (٤) ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، وَإِنَّمَا قِيلَ فِي هَذَا الْبِنَاءِ إِنَّهُ مُشْتَرِكٌ ،

لأنه جاء على وزن ما هو منصرف وألفه للإلحاق ، نحو : أرطى الأليف ألحقت

بجمعير وسلهيب ، وكذلك علقى ، ومما يدل ذلك على أن ألفه للإلحاق أيضًا إلحاق

علامة التانيث لهذه الألف فيقولون : أرطاة ، وعلقاة ، ولو كانت ألف أرطاة

ألف تانيث لنا / لحقتها التاء ، لأن علامتي تانيث لا توجد في كلمة

واحدة ، فهذا يدلنا على أن ألف أرطى للإلحاق : أحدهما : المصروف والثاني :

البناء الثاني مما يلحقه ألف التانيث وهو مشترك فعلى بكسر الفاء

==== والمخصص ٨٨/١٦ وشرح المفصل ١٠٩/٥ والقيسي ٥٤٠ وابن بري

٣٥٧ والشاهد فيه قوله : " لؤمى " وهو مصدر يراد به اللوم .

وفي النوادر لأبي زيد : " لهجت بعا " .

(١) الآية ٧ من سورة المجادلة .

(٢) رَجُلٌ حَرَانٌ عَطْشَانٌ مِنْ قَوْمِ حِرَارٍ وَحَرَارَى ، وَامْرَأَةٌ حَرَى مِنْ نِسْوَةِ حِرَارٍ

وَحَرَارَى عَطْشَى . اللسان (حرر) .

(٣) الْوَجَا : الْحَفَا وَقِيلَ شِدَّةُ الْحَفَا . قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : هُوَ أَنْ يَشْتَكِيَ

الْبَعِيرُ بَاطِنَ خِفِّهِ ، وَالْفَرَسُ بَاطِنَ حَافِرِهِ ، فَهُوَ وَجٍ .

قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : وَالْوَجَى بِالْيَاءِ يُقَالُ وَجَى الْبَعِيرُ يُوَجَّى . حُرُوفُ

الْمَقْصُورِ وَالْمَدُودِ ١١٩ .

(٤) التَّوَكَّى بِالضَّمِّ الْحَمَقُ وَالْجَمْعُ : تَوَكَّى . قَالَ سَيِّبُوه : أَجْرَى مُجْرَى

هَلَكَى . اللسان (نوك) .

(٥) فِي الْأَصْلِ : لِلصَّرْفِ ، وَالسِّيَاقُ يَعْطِي مَا أَثْبَتْنَاهُ .

وتسكين القين، فإذا كانت الألف فيه للتأنيث فإنه يجسي، اسماً غير مصدرٍ
 واسماً مصدرًا، واسماً (١) هو جمع، وهو قليل فيه، ولم يأت صفة، فالاسم غير
 المصدر الذي ليس بجمع هو: الشيزي واليدلي (٢) والمصدر، نحو:
 الذكري، والجمع، نحو: ججلي في جمع حجل، قال الشاعر: (٣)
 فارحهم أصيبيتي الذين كأنهم ججلي تدرج في الشربة وقع
 وكذلك الظري جمع ظريان، وقال القتال الكلابي: (٤)

يا أمة وجدت مالا للاحد إلا لظري تفاست بين أحجار
 ولا يعرف جمع على هذا المثال إلا هذين الاسمين، قال أبو علي (٥) في
 الإيضاح "الظريان دابة شبيهة بالقرى".
 وأما الهيمزة التي تجي للتأنيث
 بعد ألف التثنية في نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك، فهي منقلبة من
 ألف التأنيث في حجلي، وسكري، وإنما قلبت همزة لأجل وقوعها متطرفة
 بعد ألف المد، ولم يكن التثنية بينهما من حيث هما ساكنان، ولا تتصور الحركة
 في أحدهما، فقلبوا الأخيرة إلى حرف يلبس بهما، فإن الهيمزة تنقلب أيضًا ألفاً.
 فإن قيل: ولأني شسى، ادعيتم أنها منقلبة عن ألف التأنيث، ولم لم
 تقضوا بأنها من علامة التأنيث بنيت الكلمة عليها، كما بنيت عليها في قولك:

- (١) في الأصل: واسم، والسياق يعطي ما أثبتناه.
 (٢) قال ابن السكيت: والشيزي خشب أسود، واليدلي شجر، والتسيي
 العلامة. حروف المقصور والمدود ٦٨.
 (٣) الشاهد سبق تخريجه في باب التصغير/، والشاهد فيه هنا جمع حجل
 على ججلي وهو قليل.
 (٤) الشاهد للقتال الكلابي واسمه عبيد بن المضرجي، وهو من شواهد
 أبي علي الفارسي في التكملة ٣١٩ وانظر شرح شواهد الإيضاح
 للقيسي ٥٤٨/١ وابن بري ٣٦٧ والشاهد فيه جمع ظريان على
 ظري وذلك قليل.
 (٥) ينظر التكملة ٣١٩.

حُبْلَى ، وَسَكْرَى ؟ فَالْجَوَابُ : عَنِ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ : لَا يَكُونُ عَلَامَةً لِلتَّأْنِيثِ لِأَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْهَمْ لَمْ يَجْعَلُوا عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ هَمْزَةً قَطُّ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ .
وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَلَامَةً لِلتَّأْنِيثِ لَشَبَّتْ فِي تَصْرِيفِ الْكَلِمَةِ
وَهُوَ الْجَمْعُ فِي لَفِيحَةٍ يَحْقِيقُ الْهَمْزَةَ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ فِي صَحَارِي صَحَارَى
وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ الصَّحِيحَ إِذَا زِيدَ (١) فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ثَبَتَ فِيهَا
تَصْرِيفُهَا ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : زُرْقُمْ لَمَا زَادُوا الْمِيمَ فِي الْمَفْرَدِ أَبْقَوْهُ فِي
الْجَمْعِ فَقَالُوا : زُرَاقِمُ .

فَإِذَا فَهِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ تَلْحَقُ أُبْنِيَّةً مَخْتَصَّةً
بِالتَّأْنِيثِ ، وَلَا تَلْحَقُ إِلَّا بِأَهْلَاءٍ وَقَدْ لَحِقَتْ بِبِنَاءٍ وَاحِدًا غَيْرَ مُخْتَصِّ بِالتَّأْنِيثِ ،
فِي الْمَخْتَصِّ بِالتَّأْنِيثِ «فَعَلٌ» يَفْتَحُ الْفَاءَ وَتَسْكِينِ الْعَيْنِ ، وَهَذَا الْبِنَاءُ (٢)
لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ ، وَيَكُونُ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ وَلَا مَصْدِرٍ ، وَيَكُونُ مَصْدَرًا ، وَيَكُونُ
صِفَةً .

فَالاسْمُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَصْدِرٍ وَلَا صِفَةٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ مَفْرَدٌ لَا يَرَانُ
بِهِ الْجَمْعُ ، نَحْوُ : الصَّحْرَاءُ ، وَالتَّبِيدَاءُ .

وَاسْمٌ مَفْرَدٌ يَكُونُ اسْمًا لِلْجَمْعِ ، نَحْوُ : الطَّرْفَاءُ (٣) ، وَالْقَصَبَاءُ

اسْمٌ لْجَمَاعَةِ الْقَصَبِ وَالطَّرْفِ ، وَالْمَصْدَرُ ، نَحْوُ : الضَّرَاءُ وَالسَّرَاءُ وَالْبِأْسَاءُ
وَالنِّعْمَاءُ ، وَالصَّفَاءُ ، نَحْوُ : حَمْرَاءُ . وَصَفْرَاءُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَمِنَ الْمَخْتَصِّ بِالتَّأْنِيثِ «فَعَلَاءٌ» يَضُمُّ الْفَاءَ وَفَتْحُ الْعَيْنِ وَيَكُونُ مَفْرَدًا

وَجَمْعًا ، فَالْمَفْرَدُ / نَحْوُ : رَحَضَاءُ ، وَتَرَوَاءُ (٤) ، وَنَفْسَاءُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : إِذَا أُزِيدَ . وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٢) يَنْظُرُ شَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٥ / ١١٠ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : الطَّرِيَانُ ، وَالنِّصْبَاءُ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٤) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٤ / ٢٥٧ - ٢٥٨ وَالْمَقْصُورَ وَالْمَمْدُودَ لِلْفَرَّاءِ ، وَالْعُرُوءِ

قِرَّةِ الْحُمَّى وَسَبَّهَا أَوْلَى مَا تَأْخُذُ مِنْ عَرَا يَعْرُو ، وَالرُّحَضَاءُ : الْعَرَقُ .

وَعَشْرَاءُ (١) ، وَالْجَمْعُ فُقَهَاءٌ وَعُلَمَاءٌ وَصَلَاحَاءٌ ، وَمِنْهُ "أَفْعِلَاءٌ" ، نَحْوُ: أَنْبِيَاءٌ وَأَصْفِيَاءٌ ، وَمِنْهُ "فَعْلَاءٌ" ، نَحْوُ: سَيْرَاءٌ (٢) ، وَمِنْهُ "فَاعِلَاءٌ" ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَاصِعَاءٌ (٣) ، وَمِنْهُ "فَعْلِيَاءٌ" ، نَحْوُ: كِبْرِيَاءٌ (٤) ، وَمِنْهُ فَعُولَاءٌ ، نَحْوُ: بَرُوكَاءٌ ، وَمِنْهُ فَعْلَلَاءٌ " نَحْوُ: عَقْرِيَاءٌ (٥) ، وَقَالُوا خَنْفَسَاءٌ ، وَمِنْهُ فَعْلِيَاءٌ ، نَحْوُ: زَكْرِيَاءٌ ، وَهُوَ يَمْتَدُّ ، وَيَقْصُرُ .

وَأَمَّا الْبِنَاءُ الَّذِي لِحَقَّتْهُ وَلَيْسَ هُوَ مُخْتَصًّا بِالتَّأْنِيثِ فَهُوَ: فِعْلَاءٌ يَكْسِرُ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ ، فَلَوْ جَاءَتْ فِيهِ لِلْإِلْحَاقِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُتَّعًا ، وَوَجَدْنَا فِي الْأُصُولِ سِنَمَارًا ، وَهُوَ عَلَى وَزْنِ فِعْلَالٍ (٦) ، فَكَانَ كَوْنَهَا فِيهِ لِلْإِلْحَاقِ هُوَ الْأَصْلُ ، وَلَكِنَّهُ كُلُّ مَا جَاءَ عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ مَا فِيهِ هَمْزَةٌ جَاءَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، فَعَلَيْنَا بِذَلِكَ أَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لِقَطَنِ الطَّائِرِ زِمَجِي ، وَزِمَكِي (٧) .

وَأَمَّا الْأَبْنِيَةُ الْمُخْتَصَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ فَلَمْ يَجِئْ بِبِنَاءِ شَيْءٍ فِي الْأُصُولِ ؛

فَلِذَلِكَ حُكِمَ عَلَى أَنَّ كُلَّ هَمْزَةٍ فِيهَا لِلتَّأْنِيثِ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِلْحَاقِ .

قَوْلُهُ: () وَالْهَاءُ فِي قَوْلِكَ قَائِمَةٌ وَقَاعِدَةٌ (٨) اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْهَاءُ هِيَ تَاءٌ فِي النُّطْقِ وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَاءً ؛ لِأَنَّهَا بِنَاءُ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ فِي مَذْهَبِ

(١) ينظر الكتاب ٢٥٧/٤ - ٢٥٨ والمقصود والمدود للفراء ١٠ والعشراء:

الناقة التي أتى عليها من يوم حملت عشرة أشهر.

(٢) ينظر الكتاب ٢٥٨/٤ .

(٣) الكتاب ٢٥٠/٤ وحروف المقصور والمدود لابن السكيت ٥٧٦ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر الكتاب ٢٦٣/٤ وشرح المفصل ١١٢/٥ والبُرُكَاءُ: الثَّباتُ فِي

الْحَرْبِ وَهُوَ مِنْ الْبُرُوكِ يُقَالُ: بَرَّكَ بَرَّاكٌ ، وَالْعَقْرِيَاءُ: الْأَنْثَى مِنْ الْعَقَارِ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٩٥/٤ .

(٧) الزِمَكِيُّ وَالزِمَجِيُّ: لِفَتَانٍ يُقْصَرَانِ وَيُكْتَبَانِ بِالْيَاءِ: أَسْلُ ذَنْبِ الطَّائِرِ .

ينظر المقصور والمدود للفراء ٠٨١ وفي القاموس: والقطن ما بين الوركين ،

(٨) الجمل ٢٩١ . أصل ذنب الطائر .

أكثر العرب، وبينهم من يتركها على حالها في الوقف، كما قال الراجز: (١)

* بَلْ جَوَزْتِيهَا كَظَهَرِ الْحَجَفَتِ *

أراد الحَجَفَةَ ، وقول الآخر: (٢)

اللَّهُ نَجَاكَ يَكْفِي سَأَلْتِ مِنْ بَعِيدٍ مَا وَبَعِيدٍ مَا وَبَعِيدٍ مَتَّ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفُلْصَمَتِ وَكَانَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَّتْ

أراد: سألته ، والفُلْصَمَةَ ، وأمه، وتكتب على مذهب من يقف عليها بالهاء هاء في الخط على حكم الوقف في اللفظ والمراعى الوصل ، وعلى لغة من يقف عليها بالتاء تكتب تاء في الخط .

ومن أحكامها: أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً أو في تقدير المفتوح ،

أما المفتوح فكثير ، نحو : قَائِمَةٌ ، وقَائِدَةٌ .

وأما ما في تقدير المفتوح فكل تاء تأتيه كان قبلها ألف ، نحو :

قَلَاةٌ ، وَغَدَاةٌ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ تُقَدَّرُ فِي الْأَلِفِ فَتَحَةً وَتُقَدَّرُهَا مَقْلُوبَةً عَنِ حَرْفِ مُتَحَرِّكٍ .

والتاء تدخل في الأسماء لثمان كثيرة .

أحدها : أنها تدخل فيها فسر قاناً بين المؤنث والمذكر في صفتيهما الجارية على الفعل ، نحو : قائم وقائمة ، وقائد وقاعدة .

(١) هذا الرجز نسبة ابن بري في شواهد الإيضاح ٣٨٦ لسور الديب ،

ونسبه القيسي في شواهد الإيضاح ٥٧٤/٢ لأبي النجم العجلي ،

وهو من شواهد الاخفش في معاني القرآن ٢٧١/١ والمساءل

العسكريات ١٤٣ والسحتسب ٢٩٢/٢ ، وسر الصناعة ١٥٩/١ ،

والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيـش

١١٨/٢ و ٨٩/٥ وشرح البيان ١٥٦-١٦٢ وشرح شواهد الشافية

٢٠٠ و صدره : * قَد تَبَلَّتْ فُؤَادَهُ وَشَفَعَتْ * .

(٢) الشاهد لأبي النجم العجلي وهو في تجاليس ثعلب ٢٧٠ والخصائص

٣٠٤/١ ، وسر الصناعة ١٦٠/١ وشرح المفصل لابن يعيـش ٨٩/٥

وشرح شواهد الشافية ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ والقيسي ٥٨٢ والخزانة

٠١٧٧/٤

وتدخل فرقا بين الواجِد والجمع، فيكون ثبوتها دليلاً على الانفِراب
وحذفها دليلاً على الجمع، نحو: تمرّة وتَمْر، وشعيرة وشَعِير، ونخلة ونَخِل

وذلك كثيرٌ في كلام العرب، وتكون بالعكس، وهو أن تكون التباء دليلاً على الجمع
ويكون حذفها دليلاً على المفرد، نحو: كماءٌ وكُمأ، وقالوا: فقالة وِفقال، (١)
وليس هو في كثرة الأول.

وتدخل في الصفات للمبالغة في تلك الصفة، نحو

قولهم: رجلٌ علامةٌ للكثير العليم، ونسابةٌ للكثير العليم بالنسب، وراويةٌ للكثير
الراوية.

وتدخل عوضاً بين الياء التي تلحق قبل الآخر في "مفاعِل" وما

كان على وزنه، نحو: جحاجيح، ثم تحذف فتقول: جحاجحة، فتأتي بالتاء

عوضاً بين الياء المحذوفة، وكذلك فرازين وفرازية، وأتى / ذلك على معنَى (١١٠)

النسب، نحو: [المناذرة] - دلت على أن هو لأئ القوم الذين وقع عليهم

هذا الجمع منسوبون إلى [المنذر]، وكذلك قولهم: المهالبة دلت أيضاً

على النسب إلى السهل، وكذلك الأشاعرة، دلت أيضاً على النسب إلى أشعر

كالأشعري، وكذلك الأزارقة، دلت على النسب إلى عبد الله بن الأزرق الخارجي،
وذلك كثير.

وتجس أيضاً دالة على العجمة، نحو قولهم: الموازجة (٤)

جمع موزج، وهو اسمٌ عجميٌّ. وتجس أيضاً دالة على النسب والعجمة معاً

في كلام العرب، نحو: السباججة (٥) والمرازية: السبيجيتون.

وتجس مؤكدة لتأنيث الجمع

(*) في الأصل: جحاجيح، والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(١) في الأصل فقالة وِفقال، وأظنها تحريف فقالة وِفقال، ففي القاموس
أنها تجمع على فقر وفقار وفقرات وفقرات.

(٢) في الأصل: الماذرة. والصواب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: المذوذة. والصواب ما أثبتناه.

(٤) الموازجة: جمع موزج وهو الخف، فارسيٌّ معربٌ، ينظر المعرب ٣١١.

(٥) السباججة: قومٌ من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية

يحرسونها. ينظر المعرب ٣١١ وحاشية ابن بربى على كتاب المعرب ١٠٧.

نحو : الصياقلة، ولا يقال فيها في هذا الاسم عوض من
الياء؛ لأن الياء لا تلحق هذا الجمع، إنما يقال: صيقل وصياقل ولا تقول
صياقيل؛ لأنه لا موجب لذلك.

وتجسي ولتأكيد التانيث في المفرد، نحو: ناقة، فإن الاسم يختص
بالمؤنث وتكون لتكثير حروف الكلمة، نحو: غرقة، وبرمة، وظلمة.

قوله: (والمؤنث على ضربين: ضرب منه تكون فيه علامة من هذه
يعرف بها) (١)، يريد من هذه العلامات الثلاث التي هي: الألف المقصورة،
والممدودة، والتاء.

قوله: (فأما ما فيه إحدى هذه العلامات فلا لبس فيه) (٢) أي:
فلا لبس في أنه مؤنث، فإن قيل: قد وجدت التاء في طلحة وحمزة وليست
بما ذكر لي شىء.

قيل: هذه التاء هي التي تجسي للفرق بين المفرد والجمع،
وإنما هي في الاسم الذي هو علم منقول من ذلك الأصل، فليعتبر أصلها ولا
يُعتبر حالها في الاسم الذي صار علماً؛ لأن ذلك عارض فيها.

(١) الجمل ٠٢٩١

(٢) الجمل ٠٢٩١

بَابُ مَا يُؤْنَتُ مِنْ جَسَدِ الْإِنْسَانِ وَلَا يَجُوزُ تَذَكُّرُهُ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُونَتَ غَيْرَ الْحَقِيقِيَّ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُونَتِ الْحَقِيقِيَّ فِي
الإشارة، والإخبار عنه، وعبود الضمير، والصفة وهذه الأشياء مما يستدل بها
على تأنيث الكلمة، ويزاد على ذلك التصغير في الأسماء المؤنثة الثلاثية
التي لا علم للتأنيث فيها، فإنها إذا صُغرت ثبتت فيها تاء التأنيث في المعروف
من كلام العرب، فكان ذلك دليلاً على تأنيثها.

قوله: (من ذلك العين) (١) إلى آخر القول فيها، يستدل
على تأنيث العين بالتصغير؛ لأنه يُقال في تصغيرها: عُيْنَةٌ، وبالصفة
تقول: هِيَ عَيْنٌ كَعَلَاءٌ وَعَيْنٌ مُبْصِرَةٌ وعبود الضمير عليها، قال الشاعر: (٢)
فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ جِدَاقَهَا سِيلَتْ بِشَوْكِ فَهِيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ
وبالإشارة إليها فتقول: هذه العين.

وَالأُذُنُ يُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِهَا بِكُلِّ دَلِيلٍ أوردته في العين، قال
تعالى: * وَتَعَيَّنَها أُذُنٌ وَاَعْيَةٌ * (٣) فهي موصوفة بصفة المؤنث في الآية العكسة.
والكيد تقول: كَيْدٌ حَرَى، وفي الحديث: «فِي كُلِّ كَيْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ» (٤)
وقال الشاعر: (٥)

قَالَوَالَهُ كَيْدٌ حَرَى فَكَلْتُ لَهُمْ كَذَبْتُمْ مَا لِمَنْ ذَاقَ الْهَوَى كَيْدُ

-
- (١) الجمل ٢٩٢.
- (٢) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدته المشهورة في رثاء بنييه، وهو
في شرح ديوان الهذليين للسكري ٩/١ والمفضليات ٤٢٢ والتكملة
لأبي علي ٣٧١ وليس لابن خالويه ٦٥ والقيسي ٢/٦٦٨ وابن بري
٤٥٣ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٢/٢٠٨ واللسان: عَمُورٌ،
حَدَقٌ، سَمَلٌ.
- (٣) الآية ١٢ من سورة الحاقة.
- (٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب في باب رحمة الناس بالبهايم
٧٧/٧ بلفظ: في كل ذات كبد رطبة أجر. ومالك في الموطأ ٢/٢٥٤.
- (٥) الشاهد لم أعر عليه فيما قرأت من المصادر.

وقال آخر : (١)

ولي كبدٌ مقروحةٌ من يبيغيني ينها كيداً ليست بذات قسروح

والكرش، ويقال : / كرشٌ ذكره ابن طلحة - رحمه الله، والكرش تستعار لكثرة العيال، قالوا : عليه كرشٌ منشورةٌ (٢) ، فوصفوها بالمؤنث، وهو منقولٌ من الكرش التي هي كرش البطن ، وفي الحديث : " الأنصار عيبتى وكرشي " (٣) والكرش المسك ،

والورك مؤنثة تقول في تصغيرها : وريكة .
والفخذ ، وهي أربع لغات (٤) : فخذٌ وتسكينها ، وفخذٌ بالاتباع وتسكينها ، وتصغر فخذة ، وقال الشاعر : (٥)

* كأنها فخذٌ نبطت إلى قديم *

والساق مؤنثة، ويقال في تصغيرها : سويقة ، وتقول : كسرت ساقه، وقال تعالى :

* وألقت الساق بالساق (٦)
والقدم مؤنثة تقول : زلت قدمه ، وقال تعالى : * فتززل قدمٌ بعد ثبوتها * . (٧)

- (١) الشاهد في الاغانى ٢٤٥/٥ غير منسوبٍ ونسبه أبو علي القالي في الامالي ٢٥/٢ لابن الدمينه، وابن الانبارى فى السبع الطوال الجاهليات ١٥٩ والمذكر والمؤنث ٣٣٤/١ كذلك وانظر كشف المشكل ٤٣٩/١ وشرح شواهد السفنى للبغدادى ٤٢٢/٨ .
- (٢) ينظر النوادر لابي زيد ٥٠٦-٥٠٧ واللسان (كرش) .
- (٣) الحديث أخرجه البخارى فى كتاب المناقب باب مناقب الأنصار ٢٢٦/٤ وأعلام الحديث للخطيبى فى شرح صحيح البخارى ١٦٤٤/٣ والمعينة هي التي يخزن فيها المرء حراثيابه .
- (٤) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٣٣٩/١ .
- (٥) الشاهد فى زهر الآداب ٦٦٤/٣ للحدوني يصف عود مغين وصدرة ؛ * وتاطق لسان لا ضمير له *

والشاهد فيه تأنيث الفخذ .

(٦) الآية ٢٩ من سورة القياسة .

(٧) الآية ٩٤ من سورة النحل .

والعقبُ قَالُوا : ما دَسَيْتَ لَهُ عَقِبٌ ، وَقَالُوا : هَذِهِ الْعَقْبُ ،
 وَمَا تَعَقَّبْتَ عَقِبٌ نَعْلَيْهِ .
 وَالْعَضُدُ مَوْضِعٌ تَقْضِيهِ قَوْلٌ : هَذَا
 الْعَضُدُ ، فَتَشِيرُ إِلَيْهَا بِهَذِهِ ، وَهِيَ إِشَارَةٌ لِلْمَوْضِعِ ، وَتَصْغِيرُهَا بِالْهَاءِ قَوْلٌ :
 عَضِدَةٌ وَقَالَ الشَّاعِرُ : (١)

* إِنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ عَضُدٌ *

وَذَكَرَ الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَلْحَةَ أَنَّ فِي الْقَضِيَّةِ خَمْسَ لَفَاتٍ : عَضُدٌ وَتَسْكِينُهَا ،
 وَعَضُدٌ بِالِاتِّبَاعِ وَتَسْكِينُهَا ، وَعَضُدٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَكَسْرُ الضَّادِ ، وَنَوْتِيمٌ يَذَكِّرُونَ
 الْعَضُدَ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ . (٢)

وَالْإِصْبَعُ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (٣)

هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ لَيْسَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لِقِيَّتِ

وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الشُّطْرَانِ بِشَعِيرٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى نَظْمِهِمَا مَوْزُونِينَ ، وَاتَّمَا
 وَقَعَ الْوِزْنُ فِيهِمَا بِغَيْرِ قَصْدٍ ، كَمَا تَجَسَّسُ أَشْيَاءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ مَوْزُونَةٌ كَذَلِكَ ،
 وَيَكُونُ الَّذِي نَطَقَ بِهِمَا لَا يَزُنُّ الشَّعْرَ بِطَبْعِهِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الرَّجُلُ لَيْسَ بِشَعِيرٍ
 وَلَا يَقَالُ لِقَائِهِ شَاعِرٌ ، لِأَجْلِ الرَّجْرِ ، لِأَنَّهُ حَمَلَ هَذَا الْقَائِلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى
 هَذَيْنِ الشُّطْرَيْنِ مَوْزُونِينَ ، وَالنَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُنْزَهُ عَنِ الشَّعْرِ ،
 وَفِي الْإِصْبَعِ عَشْرُ لَفَاتٍ : كَسْرُ الْهَمْزِ وَثَلَاثُ حَرَكَاتٍ فِي الْبَاءِ ، وَضَمُّهَا وَثَلَاثُ
 حَرَكَاتٍ فِي الْبَاءِ ، وَفَتْحُ الْهَمْزِ وَثَلَاثُ حَرَكَاتٍ ، وَأَصْبُوْعٌ عَاشِرَةٌ . (٥)

(١) الشاهد أنشده ابن الأنباري في المذكر والمؤنت ٣٤٢/١ وهو في

الجمهرة ٢٧٦/٢ والتاج (عضد) وأوله :

* مَنْ كَانَ ذَا عَضُدٍ يُدْرِكُ ظِلْمَتَهُ *

(٢) ينظر المذكر والمؤنت لابن الأنباري ٣٤٠/١ وسر الصناعة ٥٤٥/٢
 فمابعدھا .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب من ينكب أو يطعن في سبيل

الله ٢٠٤/٣ وانظر المجموع المغيث في غريب الحديث ٧٣٧/١ ،

والعمدة ١٨٥/١ وكشف المشكل ٤١٦/٢ .

(٤) ينظر العمدة ١٨٥/١ فمابعدھا .

(٥) قال ابن الأنباري : وفي الإصْبَعِ ثَمَانِي لَفَاتٍ أَفْصَحُهُنَّ إِصْبَعٌ بِكَسْرِ الْآلِفِ

وَفَتْحِ الْبَاءِ . المذكر والمؤنت ٣٣٧/١ وانظر تهذيب إصلاح المنطق ٤٢٤ .

وَالضَّلَعُ مُؤَنَّثَةٌ وَفِي الْحَدِيثِ " خُلِقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ ضِلْعِ عَوْجَاءٍ " (١)
وَالْيَدُ مُؤَنَّثَةٌ يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا يُدَيَّةٌ قَالَ تَعَالَى : * وَأَضْمَمَ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ
تَخْرُجُ بَيْضَاءً مِنْ غَيْرِ سُوءِ آيَةٍ أُخْرَى * (٢)
وَالرَّجُلُ مُؤَنَّثَةٌ يُقَالُ : طَاحَتْ
رِجْلُهُ، وَتَقُولُ رُجَيْلَةٌ فِي تَصْغِيرِهَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ : (٣)

أُوْعِدُنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ
وَالكَفُّ مُؤَنَّثَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ : (٤)

كَفَّاكَ كَفًّا لَا تَلِيْقُ بِرَهْمَا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدَّيْمَا
وَقَالَ آخَرُ : (٥)

وَصَلَّتْ قِبَالَةَ كَفِّكَ الْمَجْدُكَلَّةُ وَلَمْ تَبْلُغِ الْأَيْدِي السَّوَابِي مَصَادَهَا

-
- (١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب الوصاة بالنساء ١٤٥/٦ .
(٢) الآية ٢٢ من سورة طه .
(٣) الشاهد في إصلاح المنطق ٢٥٣ - ٣٢٦ ومجالس ثعلب ٢٧٤ وشرح
المفصل لابن يعين ٧٠/٣ والشوف المعلم ٨٣١ ، وشدور الذهب
٤٤٢ والاشموني ١٢٩/٣ والسمع ٢١٧/٥ والتصريح ١٦٠/٢ ،
والخزانة ١٨٨/٥ واللسان ، (وعد) قال الجوهري تقديره : أوعدني
بالسجن وأعد رجلي بالأداهم ورجلي شثنة أي: قوية على القيد .
والبيت قيل إنه للعديل الحجلي وكان قد هجأ الحجاج وهرب منه
إلى قيصر ملك الروم فطلبه الحجاج من القيصر فأرسل إليه فلما مثل
بين يديه استعطفه فأفرج عنه .
(٤) الشاهد في معاني القرآن للفراء ٢٧/٢ - ١١٨ و ٢٦٠/٣ والخصائص
لابن جنى ٩٠/٣ والأماشي الشجرية ٧٢/٢ والانصاف في مسائل
الخلافة ٣٨٧/١ وشرح ألفية ابن معطى ١٢٢٩/٢ والشاهد فيه
تأنيث الكف فالحق التأنيث بتليق وتعط .
(٥) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من الكتب .

وقال آخر (١):

لَو تَنَالَ حَظِّي مِنَ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةٍ أَفَقَ السَّمَاءِ لَنَأْتَتْ كَفَّهُ الأَفْقَا

فَأَنَا قَوْلُ الأَخِيرِ (٢):

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مَخْضَبًا

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ فِي الشَّعْرِ عَلَى مَعْنَى العَضْوِ ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُخْضَبٌ صِفَةً لِلرَّجُلِ ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ مِنْ كَفَّيهِ أَوْ فِي يَضُمُّ، كَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي

الإيضاح (٣) ، وكلاهما يُحِيلُ مَعْنَى البَيْتِ .
والكِرَاعُ مُؤَنَّثَةٌ / تَقْوِيلٌ : هَذِهِ الكِرَاعُ ، ١/١١١
وَكَذَلِكَ العَجْزُ مُؤَنَّثَةٌ تَقْوِيلٌ : هَذِهِ العَجْزُ ، وَتَقْوِيلٌ فِي جَمِيعِ الكِرَاعِ : أَكْرَعُ

وَفِعَالٌ إِذَا كَانَ لِلْمَوْنِثِ جَمِيعٌ عَلَى أَفْعَلٍ وَكَذَلِكَ فِعَالٌ وَفِعَالٌ وَفِعِيلٌ وَفُعُولٌ
فَيُسْتَدَلُّ بِهَذَا الجَمِيعِ فِي هَذِهِ الأَبْنِيَةِ عَلَى تَأْنِيثِهَا ، وَمَا جَاءَ عَلَى وَزْنِهَا فَإِنَّهُ
الغَالِبُ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ فِي المَذَكَّرِ قَلِيلٌ قَالَ امرؤ القيس: (٤)

* وَأَكْرَعُهُ وَشَيْءٌ التَّروِيهِ مِنَ الخَالِ *

(١) الشاهد لزهير في مدح هرم بن سنان من قصيدة مشهورة مطلعها:

إِنَّ الخَلِيظَ أَجَدَّ البَيْنِ فَانْفَرَقَا وَعَلِقَ القَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عَلِقَا

وهو في مختارات الشجري القسم الثاني ه والستة الجاهليين

اختيار الأعلام ٣٠٨ .

(٢) الشاهد للإعشى ديوانه ٨٨ - ٩١ ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧

والكامل للسرد ١/٢٥٠ ومجالس ثعلب ٣٨ والامالي الشجرية

١/١٥٨ - ٢٢٧ والانصاف في مسائل الخلاف ٧٧٦ والحل في

اصلاح الخلل ٣٠٦ والقيسي ٢/٦٧٣ وشرح ألفية ابن معطى

١/٢٢٩ . والشاهد فيه قوله : مُخْضَبًا عَلَى التذكير وَكَانَ حَقُّهُ

أَنْ يَقُولَ : مُخْضَبَةٌ ؛ لِأَنَّ الكَفَّ مُؤَنَّثَةٌ وَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّهُ حَمَلُ الكَفِّ

عَلَى مَعْنَى العَضْوِ فوصفه بالتذكير أَوْ جَعَلَ مَخْضَبًا صِفَةً لِرَجُلٍ .

(٣) ينظر التكملة ٣٧٢ - ٣٧٤ .

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٣٧ والستة الجاهليين اختيار الأعلام ١٥

وصدره :

* ذَعَرْتُ بِهَا سِرْبًا نَقِيًّا جُلُودَهُ *

استدراك : وفي "عَجَزٌ" خمسُ لغاتٍ : عَجَزٌ وتَسْكِينُهَا ، وَعَجَزٌ يَفْتَحِ المِيزَانَ

وَكسِرِ الجِيمِ ، وَيُصغِرُ بِالنَّهَاءِ (١)
وَالقِتَابِ مِنَ اقْتِنَابِ البَطْنِ ، وَتَصغِيرِهَا : قَتِيْبَةٌ ،
وَأَمَّا الِيعْسَى فَمَذْكُورٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ تَأْنِيثُهُ يَمَنْ لَا يُوثِقُ ، قَالَ ذَلِكَ أَبُو حَاتِمٍ (٢) .
وَالشَّنُّ يُقَالُ كَبُرْتُ سِنِّي ، وَالتَّيْنُ وَالشِّعَالُ . قَالَ (٣)

* يَأْتِي لَهَا مِنْ أَعْيُنٍ وَأَشْمَالٍ *

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِعَالًا وَفِعَالًا وَفُعُولًا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ إِذَا جُمِعَتْ
عَلَى أَفْعُلٍ ، وَمِنْ اعْتَرَضَ عَلَى أَبِي القَاسِمِ بِكَوْنِهِ لَمْ يَسْتَوْفِ مَا يُؤَنَّثُ مِنْ جَسَدِ
الْإِنْسَانِ (٤) وَلَا يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ ، فَإِنَّهُ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ سَمْعِيًّا ؛ لِأَنَّ أَبَا القَاسِمِ
إِنَّمَا قَصَدَ فِي البَابِ ضَبْطَ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، فَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِيمَا يُؤَنَّثُ مِنْ
جَسَدِ الحَيَوَانِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يَكْثُرُ .

(١) هذه اللغات الخمسُ في أدبِ الكاتب ٥٧٤ وسرَدَها أبو علي فسي

التكملة ٣٧٥ . وهي : عَجَزٌ وَعَجَزٌ وَعَجَزٌ وَعَجَزٌ .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث ٣٧٠ / ١ .

(٣) الشاهد لأبي النجم في الكتاب ٢٩٠ / ٣ والمذكر والمؤنث لابن الانباري

٣٥٨ / ١ ويروي للعجاج وانظر الخزانة ٥٠٣ / ٦ .

(٤) اعترض عليه أبو محمد بن السيد في إصلاح الخلل ٣٠٦ انظر هذا

الاعتراض هناك .

باب مَا يُؤْتَتْ مِنْ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ وَلَا يَجُوزُ تَذْكَيرُهُ

قوله : (الْعَيْنُ عَيْنُ الْمَاءِ) (١) إلى آخر القول .
اعْلَمْ أَنَّ الْعَيْنَ حَيْثُ كَانَتْ وَوَقَعَتْ مُؤَنَّثَةٌ ،
إِلَّا الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ الرَّقِيبُ الْحَافِظُ لِلْقَوْمِ ، فَإِنَّهُ
مَذْكَرٌ . قوله (وَعَيْنُ السَّحَابِ) (٢) هُوَ مَطَرٌ أَيَّامٌ لَا يَقْلَعُ ، قَالَ الشَّاعِرُ : (٣)

وَأَنَاءُ حَيٍّ تَحْتَ عَيْنِ مَاطِرَةٍ عِظَامِ الْبُيُوتِ يَنْزِلُونَ الرُّوَابِيَا
وَعَيْنُ الْمِيزَانِ ، وَعَيْنُ الْقِبْلَةِ ، وَعَيْنُ الرُّكْبَةِ (٤) وَزَادَ غَيْرُهُ : وَفُلَانٌ عَيْنٌ مِنْ
عُيُونِ قَوْمِهِ ، وَأَعْيَانِ قَوْمِهِ ، وَكُلُّهَا مُؤَنَّثَةٌ مِنْ عَيْنِ الْإِنْسَانِ أُخِذَتْ .

قوله : (وَأُذُنُ الدَّلْوِ ، وَأُذُنُ الْكُوزِ ، وَالسَّاقُ سَاقُ الشَّجَرَةِ ،
وَالْيَدُ مِنَ النِّعْمَةِ) (٥) هَذِهِ كُلُّهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ جَوَارِحِ الْحَيَوَانِ ، وَأُذُنُ الدَّلْوِ
دَلِيلُ تَأْنِيثِهِ : «لَهَا عِنَا جَانٍ وَسَتْ آذَانٍ» . (*)

وقوله : (وَقَدْرٌ) (٦) الْقَدْرُ مُؤَنَّثَةٌ وَدَلِيلُ تَأْنِيثِهَا قَوْلُهُ : (٧)

وَقَدْرٌ كَكَيْفِ الْقَرْدِ لَا مُسْتَمِيرٌهَا يِعَارُ وَلَا مِنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّرُ

-
- (١) الجمل ٢٩٣ .
(٢) الجمل ٢٩٣ .
(٣) الشاهد للراعي وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٢/١ ،
واللسان (عين) والأناؤ جمع نوي وهو حفيرة تحفر حول الخيمسة
لئلا يدخلها ماء المطر .
(٤) الجمل ٢٩٣ .
(٥) الجمل ٢٩٣ .
(٦) الجمل ٢٩٣ .
(٧) الشاهد لابن مقبل وهو من شواهد الكتاب ٧٧/٣ ومجالس العلماء
لثعلب ١١٢ وأنشده أبو علي في التكملة ٣٧٥ وابن جني في الخصائص
١٦٥/٣ والقيسي ٦٨٠/٢ وابن بربري ٤٦٦ واللسان (دسم) والشاهد
فيه تأنيث القدر وفي الأصل : كلف القرد خطأ والصواب ما أثبتناه .
(*) بيت من أبيات من الرجز رواها أبو زيد في النوادر ٣٩١ دون عزو إلى
قائل معين .

وقال : (والضرب العسل الأبيض) (١) وإنما هو العسل الخائسر،
وقد لا يتناقضان فيكون خائراً أبيض ولكن الخسارة أعم وصفاً، ويقال : ضرب
طيبة، وقال ابن طلحة : وإنما أوقعه - يعني أبا القاسم - في تقييده الضرب
بالأبيض قول الشاعر : (٢)

وَمَا ضَرَبَ بَيْضَاءُ يَأْوِي مَلِيكَهَا لِمَا طُنِفَ أَعْيَا يِرَاقِي وَنَازِلِ
قلت : وما قاله ابن طلحة - رحمه الله - من أن الضرب العسل الخائسر مطلقاً
- أبيض كان أو غير أبيض - (٣) إن كان صح عنه هذا الإطلاق عن أئمة اللغوية
ثبت فيكون تقييد أبي القاسم للضرب بالأبيض مردوداً، وإن لم يصح عنه فلا
ينبغي أن يقول عن أبي القاسم إنما أوقعه قول الشاعر :

* وَمَا ضَرَبَ بَيْضَاءُ يَأْتِي مَلِيكَهَا * (٤)

فيأتي على هذا أن الضرب إن كان الأبيض فيكون قول الشاعر (وما ضرب بيضاء)
وصفاً مؤكداً، وإن كان الخائسر مطلقاً فيكون / قول الشاعر
(وما ضرب بيضاء) تقييداً للمطلق، فلا يكون حجة لأبي القاسم ولا عليه،
ولا نص ولا قرينة تعيين أحد المقصدين، فالإقدام على أبي القاسم بأنه وقع
وعلط لا ينبغي .

ثم [أقول إن] (٥) قول ابن طلحة - رحمه الله - وإنما أوقعه قول الشاعر رجم

- (١) الجدل ٥٢٩٣ .
(٢) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي وهو في شرح ديوان المهذلين للسكري
١٤٢/١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٦٣/١ وتهذيب إصلاح
المنطق ٧٤٦ واللسان (ضرب) .
(٣) قال ابن السكيت : والضرب العسل الأبيض الغليظ . يقال : هو
الضرب وهي الضرب البيضاء وقد استضرب العسل إذا غلظ . وفي
اللسان (ضرب) والضرب بالتحريك العسل الأبيض الغليظ يذكر
ويؤنث . ينظر تهذيب إصلاح المنطق ٧٤٦ واللسان (ضرب) .
(٤) في الأصل : يأتي ورواية الديوان يأي .
(٥) في الأصل : ثم أقول والسياق يعطي ما أثبتناه .

بالظن، إلا أن ثبتت عنده بنقل صحيح أن أبا القاسم قال : والضرْب العسلُ
الأبيض من هذا لأن شئ آخر ، فيكون وقوعاً لاحتمال وصف الضرْب بكونه
أبيضاً وتردده بين الوصف المؤكد أو المقيد ، والعلماء لنا كالأباء ، فيجب
علينا توقيههم وتصحيح مقالهم ما أمكن .

رجع ، والدليل على تأنيبه أنك تقول : أكلنا ضرباً طيبة ،
والضحى بضم أوله مقصور مؤنث ، تقول : هذه الضحى وتصغيرها بغير تاء (١) ، وهو
مما شذ كالقوس ، وما ذكر معناه مما شذ فكثير بغيرها من المؤنث ، فتقول ضحى ،
وقد ذكر ابن طلحة أنها تصغر بالتاء ،
والحرب مـيـونـيشة ، يقال : وقعت بينهم
حرب ، وتصغيرها بغيرها مما شذ أيضاً وخارج عن أصل التصغير ، ومن الدليل
على تأنيبها قول زهير : (٢)

إِذَا لَقِيتْ حَرْبٌ عَوَانٌ سِخْرَةٌ ضُرُوسٌ تُبَهِّرُ النَّاسَ أَنْيَابُهَا عَصَلٌ
وقال آخر : (٣)

لَقَدْ جَلَبْنَا حَيْنًا وَحَرْبًا عَظِيمَةً تُبَيِّدُ سَرَاةَ الْقَوْمِ مِنْ فَطْفَانٍ
وقال آخر : (٤)

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيْتَةً تَسْعَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ سَوَّلِ

(١) قال ابن الأنباري : فأما الضحى فلم نسمع فيها إلا ضحياً ، وتنبكوا
أن يقولوا ضحيةً فراراً من أن يضارح تصغيرها ضحوة . المذكور والمؤنث
٠٣٣١/٢

(٢) الشاهد لزهير ، ديوانه ١٠٣ وهو في معاني القرآن وأعرابه للزجاج
١٥٠/١ والستة الجاهليين اختيار الأعلام ٢٩٢ والدر المصون ١/٤٢٢
وعصل : معوجة ويروى : صعل بتقديم الصاد على العين .
وانظر اللسان (عصل) والشاهد فيه لزهير .

(٣) الشاهد لمعترة بن شداد العبسي يرثى مالك بن زهير العبسي الذي
قتل في حرب داحس والغبراء ، ديوانه ٧٠ والستة الجاهليين اختيار
الأعلام ٥١٧ ، والحنين بالفتح : الهلاك ، ينظر اللسان (حين) .

(٤) الشاهد لعمر بن سعدى كرب وهو من شواهد الكتاب ١/٤٠١-٤٠٢
والمحلى لابن شقير ١٠٠ والمسائل المنثورة ٣٤ والافصح في شرح
أبيات مشكلة الأعراب ٣٢١ وشرح الفصيح للخصي ١٢٨ .

وتصغيرها بغير هاءٍ كأنهم قصدوا بها القتال ، والقوس مؤنثة تقول : انكسرت
القوس ، وقوس زوراء قال امرؤ القيس : (١)

عَارِضِ زَوْرَاءَ مِنْ نَسِيمِ غَيْرِ بَانَاةٍ عَلَى وَتَسِيرِهِ

وتصغيرها بغير هاءٍ - أيضاً - وهو مما شذَّ قالوا : قويس .

(*)

وقدام ، ووراء مؤنث ، وزاد غيرُ أمام ، ويصغرُنَ بالهاءِ وان كَنَّ على

أربعة أحرفٍ فصاعداً ، وليس في ظروف المكان ما يؤنث إلا هذيه ، وأن تصغيرها

بالحاء ، فيقال : " قدييمة " ، وورثية " ، وأتيمه " وهذيه مما شذَّ في بابها

والعُرسُ مؤنثة تقول : شهدنا عرساً طيبةً ، قال الشاعر : (٢)

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَيْئِمَةً مَذْمُومَةَ الْحَوَاطِ

وتقول في تصغيرها : عريس بغير هاءٍ ، وهو مما شذَّ .

والنارُ مؤنثة وتقول في تصغيرها : نُويرة ، وقال تعالى : * النَّارُ

(٣)

وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا * وَعَبْرُوضُ الشَّعِيرِ مُؤَنَّثَةٌ تَقُولُ : عَرُوضٌ جَيِّدَةٌ

والعروضُ : الناحية ، قال الشاعر : (٤)

لِكُلِّ أَتَانٍ مِنْ مَعَدِي عِمَارَةٌ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْجَأُونَ وَجَانِبُ

(*) في الأصل : مؤنثاً ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٢٣ والأغاني ١١٦/٩ والستة

الجاهليين اختيار الأعلام ٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/٢

واللسان (نسم) .

(٢) الشاهد في تهذيب إصلاح المنطق ٧٤٣ والمذكر والمؤنث ٤٢٤/١

والحلل في إصلاح الخلل ٣٢٤ وشرح ألفية ابن معطي ٢٢٤/٢ وشرح

شواهد الشافية ٩٩ وشرح الشافية (٢٤٢/١) واللسان (حوط) ،

والشاهد فيه تأنيث العُرسِ بعود الضمير عليها مؤنثاً .

(٣) الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٤) الشاهد للاخنسرين شهاب التفليبي كما في المفضليات ٢٠٤ وهو

في الجسيرة لابن دريد ٣٨٧/٢ والتكملة لأبي علي ٣٩٠ وتهذيب

إصلاح المنطق ٧٤٣ والقيسي ٧٣٨/٢ وابن برب ٤٩٥ واللسان

(عرض) والشاهد فيه تأنيث العرُوض التي هي الناحية .

فَأَعَانَ عَلَيْهَا ضَمِيرَ الْمُؤْنِثِ ، وَنَاقَةَ عَرَوْضٍ إِذَا لَمْ تُرَضَّ ، (١)

وَالكَاسُ مُؤْنِثَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ: (٢)

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسٌ وَرُوحُ الْمَرْءِ شَارِبُهَا

وقال آخر (٢) :

كَأْسٌ عَزِيزٌ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَقَهَا رِبْعِيضٌ أَرْبَابِيهَا حَائِنَةٌ حَوْمٌ

فَأَعَانَ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتَيْنِ ضَمِيرَ الْمُؤْنِثِ ، وَجَمَعَ الْكَأْسَ فِي الْقَلِيلِ : أَكُوْسٌ وَفِي

الكَثِيرِ : أَكُوْسٌ وَكَيْسٌ ، حَكَاهَا يَعْقُوبُ (٤) ، وَلَا تُسَمَّى الْكَأْسُ كَأْسًا إِلَّا أَنْ

١١٢

يَكُونُ فِيهَا الْمَشْرُوبُ ، وَلَا فِيهَا زُجَاجَةٌ ، كَمَا أَنَّ الْمَائِدَةَ لَا تُسَمَّى مَائِدَةً

إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهَا طَعَامٌ ، وَلَا فِيهَا خُوانٌ (٥) ، وَنَظَائِرُهَا كَثِيرَةٌ أَعْنَى فِي تَقْيِيدِ

الاسْمِ بِحَالَةٍ مِنْ حَالَاتِ الْمُسَمَّى .

(١) ينظر اللسان (عرض) .

(٢) الشاهد لأمية بن أبي الصلت وهو في الكامل ٧١ / ١ والأمالى والنوادر

للقالى ٣٦ / ٢ والتكملة لأبي علي ٣٧٧ وشرح المفصل لابن يعقوب

٢١ / ٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠ / ٢ والقيسى ٦٨٧ / ٢ وابن

برى ٤٧٠ واللسان (كأس) والخزانة ٤٧ / ٣ وينسب الشاهد

لرجل من الخوارج قتله الحجاج كما في القيسي .

(٣) الشاهد لعلقمة بن عبدة ، ديوانه ٦٨ وهو من شواهد الكتساب

٣٤١ / ٢ والمفضليات ٤٠٢ والمسائل الحلبيات ٣٣٧ وسر الصناعة

٦٧٠ / ٢ والستة الجاهليين اختيار الأعلام ١٥٦ واللسان (كاس)

والشاهد فيه تأنيث الكأس يتعرب الضمير عليها مؤنثاً .

(٤) ينظر المذكور والمؤنث لابن الأنبارى ٥٠٤ / ١ وفي اللسان :

أَكُوْسٌ ، وَكُوُوسٌ وَكَيْسٌ .

(٥) الْخُوانُ : الَّذِي يُوكَلُّ عَلَيْهِ سَعْرَبٌ ، وَالْجَمْعُ : أَخْوَانَةٌ . ينظر

اللسان (خون) .

والموسى مؤنثة يقال : موسى جيّدة ، قال الشاعر : (١)

فإن تكنِ موسى جرت فوق بظرها فما ختنت إلاّ ومضان قاعد

وقال الكسائي (٢) : هو فعلى ، وهذا مردودٌ بِسَمَاعِ التَّنْوِينِ فِيهَا ، قَالَتْ

بِنْتُ الْحَسِّ حِينَ سُئِلَتْ أَىْ الْأَشْيَاءِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَتْ : «مُوسَى خَدِيمَةً ، فِى

حَبْرُورٍ سَعِينَةٍ ، فِى صَحَافٍ رَدِيمَةٍ» (٣) ، فِى غَدَاةٍ شَيْمَةٍ ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ «فَعْلَى» ، فَإِنَّمَا

هِيَ «مُفْعَلٌ» مِنْ أَوْسَيْتِ رَأْسِهِ إِذَا حَلَقْتَهُ ، وَكُلُّ اللَّغَوِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ إِلَّا الْأَمْوِيَّ (٤)

فَإِنَّهَا عِنْدَهُ مُذَكَّرَةٌ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ أَنْ تَكُونَ «فُعْلَلٌ» مِنْ مَاسٍ : يَمِيسُ

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمِيسَتِهَا (٥) ، فِى فَعْلَتِهَا ، وَاخْتِلَفَ فِى اسْتِقْرَافِهَا ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ :

هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ مَاسٍ يَمِيسُ ، فِيهِ مِنْ ذَوَاتِ السِّيمِ وَالْيَاءِ وَالسِّينِ ، فَوَزَنَتْهَا

عَلَى هَذَا الْقَوْلِ : فُعْلَلٌ ، وَالْوَاوُ فِي مُوسَى مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي فِي يَمِيسُ

هَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ . (٦)

(١) الشاهد لزياد الأعجم وهو فى أدب الكاتب ٤٠٦ وإصلاح المنطق

٣٥٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٧٤٤ والحلل فى إصلاح الخلل

٣٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/٢ وشرح الشافية

للرضي ٣٤٨/٢ وشواهدىها ٢٩١ ، واللسان (مصص) وينسب

الشاهد لأعشى همدان .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٤٠٤/١ و شرح الشافية

للرضي ٣٤٨/٢ .

(٣) ينظر التكملة ٣٩٠ واللسان (خَدم) وَمُوسَى خَدِيمَةٌ سَرِيعَةُ الْقَطْعِ .

(٤) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٤٠٥-٤٠٦ .

الأموى هُوَ : عبد الله بن سعيد من اللغويين الكوفيين ألف كتابا

فى النوادر ، ورحل إلى البادية وأخذ عن الأعراب . ترجمته فى الفهرست ٧٢ .

(٥) فى الأصل : بهيئتها . والصواب ما أثبتناه ، والميس التبخر يُنظر

اللسان (ماس) و (ميس) .

(٦) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٤٠٦/١ وشرح الشافية للرضي

والبصريون يزعمون أنه مشتق من أوسيت رأسه إذا حلقته ، وهذا النسب من اشتقاقه من ماس يميمس فإنه آلة للحلق ، فهو على هذا القول من ذوات السواو والسين والياء ، ووزنه على هذا مفعل ، وقال بعضهم : هو مشتق من أسوت الجرح إذا أصلحته ، فهو على هذا الاشتقاق من ذوات الهمزة والسين والواو ، فيكون وزنه مفعل ، إلا أن واؤه منقلبة عن همزة ؛ لأنها همزة ساكنة وقبلها مضموم فهي مثل الهمزة في سُور ، وتخفيفها سُور ، وألفه ألف منقلبة عن حرف أصلي على هذين الاشتقاقين الأخيرين .
والسقف لوص مؤنثة وهي الفتية من الإيل قال : (١)

وعمل قلوصي في الركاب فأنها سترد أكبادا وتبكي بواكيا
وقال آخر : (٢)

* حنت قلوصي حين لا حين تحن *

وقال آخر : (٣)

* فيها ثلاث قلى وبكران *

والذود من الإيل مؤنث تقول هذه ذود ، وثلاث ذود ، وفي الحديث :
ليس فيما دون خيس ذود من الإيل صدقة (٤) بإسقاط التاء من العذر

-
- (١) الشاهد لمالك بن الرب كما في ذيل الاسالي والنوادر ١٣٨/٣ ،
والفصح لشعلب ٢٦٨ ، وأساس البلاغة (قود) وشرح الفصح
للخمي ٦٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٦٢/١ ، واللسان (برد) .
(٢) الشاهد في الكتاب ٣٠٤/٢ وقد نسب للعجاج وهو من شواهد
المقتضب ٣٥٨/٤ وأنشده أبو علي في المسائل البصرية ٩٠٦/٢
والمسائل المنثورة ٢ ، وانظر الخزانة ٤٥-٤٦ .

(٣) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانباري ٢٩٦/٢ بلاعزو .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في باب وجوب الزكوة ١٢٥/٢ وأحمد في

مسنده ١١/١ و ٤٠٢/٢ - ٤٠٣ .

المضاف إلى الذود ، وكذلك كَلَّ عَدَدِي أُضِيفَ إِلَى اسْمِ جَمِيعِ مُؤَنَّثٍ ، وَهُوَ أَيْضًا مِمَّا
شَدَّ فِي التَّصْغِيرِ مِنْ حَيْثُ صُغِرَتْ بِغَيْرِ تَأْنٍ ، قَالُوا : ذُوَيْدٌ وَلَمْ يَقُولُوا : ذُوَيْدَةٌ ،
وَذَكَرُوا فِيهَا التَّذْكَيرَ ، وَفِي مُخْتَصِرِ الْعَيْنِ (١) : أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا عَلَى الْإِنَاثِ
مِنَ الْإِبِلِ ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ الْقَلِيلِ ، وَقَالَ عَقِيلُ (٢) بَيْنَ عَلْفَةٍ (٣) :

لَمَتِي وَإِنْ سِيَقَ إِلَيَّ السَّهْرُ أَلْفٌ وَعَبْدَانٌ وَذَوْدٌ عَشْرُ

أَحَبُّ أَصْهَارِي إِلَيَّ الْقَبْرُ

وقال أبو حاتم : قَدْ يَقَعُ الذَّوْدُ عَلَى الْوَاحِدَةِ ، وَاحْتَجَّ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ

السَّلَامُ : " لَيْسَ فِيهَا ذَوْنٌ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ " ، وَيَقُولُ ابْنُ الْجَلَّاحِ (٤) :

" الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ ، وَالشَّمْرَةُ إِلَى الشَّمْرَةِ تَمْرٌ ، وَقَالَ السَّبْرِيُّ (٥) : " أَوَّلُ مَا يَقَعُ

عَلَيْهِ الذَّوْدُ الْإِثْنَانُ " ، وَقَالَ غَيْرُهُ : " هُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ " ، هَذَا قَوْلٌ أَكْثَرُ

أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَلَا حُجَّةَ لِأَبِي حَاتِمٍ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ لِاحْتِمَالِ / أَنْ يَكُونَ الذَّوْدُ ١١٢

اسْمُ جَمِيعٍ ، وَيَقَعُ مَوْجِعَ الْجَمِيعِ ، فَكَمَا تَقُولُ خَمْسَةُ رِجَالٍ كَذَلِكَ تَقُولُ : خَمْسُ ذَوْدٍ ،

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْعِدَّةَ مِنَ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ لَا تَفْسَّرُ بِوَاحِدٍ إِنَّمَا تَفْسَّرُ بِجَمِيعٍ .

وَقَوْلُ الْآخِرِ : " الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ " ، أَيْ الْقَلِيلُ إِلَى الْقَلِيلِ ،

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الذَّوْدَ يُذَكَّرُ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ التَّأْنِيثَ فِيهِ أَشْهَرُ .

(١) لم أعر على هذا في مختصر العين وقد قاله الفراء في المذكر والمؤنث ٨٧ .

بن معاوية . . بن سعد بن ذبيان

(٢) عقيل بن علفمة المرزبي ابن الحارث / كُنْيَتُهُ أَبُو الْعَمَلَسِ وَأَبُو الْجَرِيَاءِ وَهَمَّا

ابنُه وابنتُه ، شَاعِرٌ أَمْوِيٌّ مِنَ الْمَجِيدِينَ الْمُؤَلِّينَ مَاتَ سَنَةَ ١٠٠ هـ ، تَرَجَمَتْهُ

فِي الْأَغَانِي ٢٩٦/١٢ وَالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ١٦٠ ، وَمَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ

لِلْمَرْزِبَانِيِّ (٣٠٠) وَالرَّجَزِيِّ الْأَمَانِيِّ ٣٧٣/١ ، الْعَقْدِ الْفَرِيدِ ١٩١/٢ ، بِهَجَةِ الْمَجَالِسِ ٢/٧٦٨ .

(٤) هَذَا مَثَلٌ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ كَمَا فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ١/٣٧٧ -

٣٧٧ وَقَائِلُهُ : أَحْيِيحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ .

(٥) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٢٢ هـ قال : " وَالذَّوْدُ أَنْثَى

سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ يَقُولُ : هِيَ تَابِيْنُ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ،

وَلَمْ أَعْرِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلْمَرْزِبَانِيِّ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِ الَّتِي قَرَأْتُهَا .

والفُولُ مُؤَنَّثَةٌ ، تقولُ: هَذِهِ الْفُؤُلُ ، وَغَالَتَهُ الْفُؤُولُ ، وَقِيلَ : الْفُؤُولُ

أُنْثَى الْجِنِّ ، وَقِيلَ : سَاحِرَةُ الْجِنِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ فِي تَأْنِيثِهَا : (١)

فَمَا تَدْرُومُ عَلَى شَيْءٍ يَتَكُونُ بِهِ كَمَا تَلَوْنُ فِي أَنْوَابِهَا الْفُؤُولُ

وَالرَّخْلُ وَالْعَنَاقُ مُؤَنَّثَانِ ، تقولُ : هَذِهِ الْعَنَاقُ وَهَذِهِ الرَّخْلُ ، وَالْعَنَاقُ :

الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الْمَعِزِّ ، وَالرَّخْلُ : الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الضَّانِّ ،

وَالضَّبِيعُ وَالضَّبِيعَةُ الْأُنْثَى ، وَالضَّبِيعُ الْقَرْجَاءُ ، وَالذَّكْرُ مِنْهَا يُقَالُ فِيهِ : ضَبَعَانٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

يَا ضَبْعًا أَكَلْتَ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فِي فِي الْبِطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ

وَالخَيْلُ ، وَالْإِيْلُ ، وَالغَنَمُ ، وَالضَّانُّ ، وَالْمَعَزُ مُؤَنَّثَةٌ كُلُّهَا ، وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنْ تقولُ :

أَسْمَاءُ الْجَمُوعِ وَأَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ يَمَّا لَا تَعْقُلُ مُؤَنَّثَاتٌ كُلُّهَا .

فَأَسْمَاءُ الْجَمُوعِ كَالخَيْلِ ، وَالْإِيْلِ ، وَأَسْمَاءُ الْجَمُوعِ مَا لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ

لَفْظِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْخَيْلِ قَرَسٌ ، وَالْوَاحِدَ مِنَ الْإِيْلِ جَعَلٌ أَوْ نَاقَةٌ ،

وَأَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ كَالْبَيْطِ ، وَالْبَقَرِ ، وَالضَّانِّ ، وَضَابِطُهُ مَا بَيْنَ وَاحِدِهِ وَجَمْعِهِ طَرَحُ

التَّاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْبَيْطِ : بَيْطَةٌ ، وَمِنَ الْبَقَرِ : بَقْرَةٌ ،

(١) الشاهد لكعب بن زهير من قصيدته المشهورة في مدح رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهو في ديوانه ١٩ والجمهرة ١٥٠/٣ - ١٧٦

والتكملة لأبي علي ٣٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨١/٢ وشرح

شواهد الإيضاح للقيسي ٦٩٥/٢ وابن بري ٤٧٤ والدرر ١٤١/٢ .

(٢) الشاهد في الكتاب ٥٨٩/٣ دُونَ نسبة والمقتضب ١٣٢/١ والنوادر

لابي زيد ٢٩٥ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١١٥/١ والتكملة

لابي علي ٣٨٠ وسر الصناعة ٦٠٨/٢ والقيسي ٧٠٣/٢ وابن بري

٤٧٧ واللسان (أير) و (ضبع) .

ويروى الشاهد : يَا أَضْبَعًا ، وَهِيَ رِوَايَةٌ سَيُؤَيِّدُهَا شَاهِدًا عَلَى جَمْعِ

أَيْرٍ عَلَى آيَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ ، خَرَجُوهُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَالْبَيْتُ فِي النُّوَادِرِ

لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَبَّةِ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « يَا ضَبْعًا » أَبُو الْعِيَّاسِ

يَفْتَحُ الضَّادَ وَلَمْ يَذْكَرِ الضَّمَّ . . . وَبَعْضُهُمْ يَرُويهِ : يَا أَضْبَعًا يَجْعَلُهُ

جَمْعًا وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَأْنِيثُ الضَّبِيعِ اسْتَدْلٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : أَكَلْتُ ، وَقَوْلُهُ :

رَاحَتْ .

وَمِنَ النَّارِ : ضَائِنَةٌ (١) ، فَمِنْ تَأْنِيثِ إِبِلٍ قَوْلُهُ (٢)

* أَلَا تَتَكَّنْ إِبِلٌ فَيَمْرَى *

فَقَالَ بِتَكْنٍ وَلَيْسَ يَخْطِإِبٍ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ الْمُؤَنَّثَ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِالنَّاءِ ، كَمَا تَقُولُ : هُنْدُ تَقُومُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : * أَفَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى

الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * (٣) وَقَوْلُهُ : (وَالْأَرْوَى) الْأَرْوَى : لِمَا تُكَلِّمُ الْوَعُولَ وَتُنَوِّنُ وَلَا تُنَوِّنُ ، فَمِنْ تَوْنِنِهَا جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ : أَفْكَلٍ ، وَمِنْ لَمْ يُنَوِّنِهَا جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ فَكَلٍ ، وَوَاحِدَةُ الْأَرْوَى : أَرْوِيَّةٌ ، بِضِمِّ الْهَمْزِ ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ (٤) أَنَّهُ سَمِعَ أَرِيًّا ، وَفِيهَا نَظْرٌ .

وَالْعُقَابُ مُؤَنَّثَةٌ تَقُولُ : طَارَتِ الْعُقَابُ وَتُجْمَعُ عَلَى "أَفْعَلٍ" فَيَقَالُ : أَعْقَبُ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي هَذَا الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُذَكَّرًا لَجُمِعَ عَلَى "أَفْعَالَةٍ" ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا .

قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ : (٥)

كَأَنَّ بِنَارًا حَلَقْتَ بِلَبُونِيَّةِ
عُقَابٌ تَسْتَوْقِي لَأَعْقَابِ الْقَوَاعِلِ
وقوله أيضا : (٦)

كَتَيْسِ الطَّبَّاءِ الْأَعْفَرِ انْصَرَجَتْ لَهُ
عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَتَارِيخِ شَهْلَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ : ضَائِنَةٌ . وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٢) الشَّاهِدُ لِامْرُؤِ الْقَيْسِ ، دِيَوَانُهُ ١٣٦ وَالسُّتَةُ الْجَاهِلِيَّةِينَ اخْتِيَارُ الْأَعْلَمِ

١٠٦ ، وَعَجَزُهُ :

* كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصِيَّةُ *

(٣) الْآيَةُ ١٧ مِنْ سُورَةِ الْفَاشِيَةِ .

(٤) يَنْظُرُ التَّكْمَلَةَ لِأَبِي عَلِيٍّ ٣٨٩ .

(٥) الشَّاهِدُ لِامْرُؤِ الْقَيْسِ ، دِيَوَانُهُ ٩٤ وَالسُّتَةُ الْجَاهِلِيَّةِينَ اخْتِيَارُ الْأَعْلَمِ ٨٤ ،

وَتَسْتَوْقِي : جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ طَيْبِيِّ شَرْفٍ ، وَالْقَوَاعِلُ : أَسْمَاءُ جِبَالٍ لَيْسَتْ بِشَوَامِخَ ، وَالْقَوَاعِلُ أَيْضًا : الْجِبَالُ الطَّوَالُ .

(٦) لِامْرُؤِ الْقَيْسِ ، دِيَوَانُهُ ٩٢ ، وَالْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٢٥٥ / ١ .

وَالسُّتَةُ الْجَاهِلِيَّةِينَ اخْتِيَارُ الْأَعْلَمِ ٨٢ وَشَهْلَانَ : جَبَلٌ عِنْدَ الْمَدِينَةِ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَأْنِيثُ الْعُقَابِ بِقَوِيْرِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا مُؤَنَّثًا .

والطير مؤنثة، قَالَ اللهُ تَعَالَى : * أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ
صَافَاتٍ وَيَقِيضْنَ * (١) وَقَالَ تَعَالَى : * أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مَسَخَرَاتٍ * (٢)
وَقَالَ امرؤ القيس: (٣)

* وَقَدْ أَقْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا *
وَالوَحْشُ مُؤنثٌ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَلَاتِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حِرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ
وَالْقَلْتُ مُؤنثة، وَهِيَ النَّقْرَةُ فِي الْجَبَلِ، وَدَلِيلٌ تَأْنِيثُهَا قَوْلُهُ (٥) :
لَحَى اللهُ أَعْلَى تَلَمَّةٍ حَشَفَتْ بِـهِ وَقَلْتُ أَقْرَّتْ مَاءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ
وَالدَّلُوْ مُؤنثة، تَقُولُ دَلُوْ عَظِيْمَةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ (٦) :

قَدْ أَسْرَ الْقَاضِي بِأَمْرِ عَدْلٍ أَنْ تَمَخَّنُوها بِشَمَانٍ أَدْلٍ / ١١٣
فحذف الهاء من عديده وذلك دليل على تأنيثه.

- (١) الآية ١٩ من سورة الملك .
(٢) الآية ٢٩ من سورة النحل .
(٣) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٩ والسبع الطوال ٨٢ وشرح
القوائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١/٣٣ وجمهرة أشعار
العرب ١٣٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٦ وشرح الجمل
لابن عصفور ٢/٣٨٣ .
(٤) الشاهد للنايفة الجعدى ، ديوانه ٧٤ وهومن شواهد الكتاب
١/٦٣ والتكملة لأبي علي ٢٨٢ والقيسي ٢/٣١٨ وابن برب ٤٨٤ ،
والتاج واللسان (سقط) وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٣ .
(٥) الشاهد أنشده أبو علي في التكملة ٢٨٣ ولم ينسبه ، ونسبه القيسي
في شرح شواهد الإيضاح ٢/٧٢٠ للفرزدق في هجاء بني قيس بن
عاصم بن سنان ، ابن زيد مائة بن تميم ، وهو في الفصول والغايات
للبيروني ٣٠٥ وابن برب ٤٨٥ والشاهد فيه تأنيث القلت وهي
نقرة في الجبل تسيك الماء .
(٦) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٤١٢ وشرح الجمل
لابن بابشاذ مخطوط دون نسبة لوحدة ٢١٦ وفي المذكر والمؤنث
(أن يسخنوها بشمان أدل) ومعنى يسخنوها يستقون منها ويظهرونها .
وهي بمعنى فزح البئر . ينظر اللسان (نزح) .
والشاهد في المخصص ٢/٩١٧٧ دون نسبة .

وَذَكَرَ " جَهَنَّمَ وَسُقْرٌ وَلِظَى " وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَشَوَاهِدُهَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ .
وَالطُّسُّ وَالطُّسَّةُ وَالطُّسْتُ ، كُلُّ ذَلِكَ مُؤَنَّثٌ ، يُقَالُ فِي تَصْفِيرِهَا :
طُوسِيَّةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ : (١)

رَجَعْتُ إِلَى صَدْرِ كَطُوسِيَّةٍ حَنْتِيمٍ إِذَا قُرِعَتْ صَفْرًا مِنَ الْمَاءِ صَلَّتِ

وَالشَّمْسُ مُؤَنَّثَةٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا * (٢) ،

وَالرِّيحُ مُؤَنَّثَةٌ ، تَقُولُ : جَرَّتِ الرِّيحُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا

(٣)

بِرِيحٍ صَرْصِرَاتِيَّةٍ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ * ، وَالْمُنْجِنُونَ وَالْمُنْجِنِيَّةُ وَهِيَ الدُّوَالِبُ ،
وَهُوَ أَدَاةُ السَّانِيَةِ (٤) ، وَشَعُوبٌ اسْمُ الْمَنِيَةِ يُقَالُ : أَلَمْتُ بِهِنَّ شَعُوبًا ، وَخَرَّمْتَهُ (٥)

وَاخْتَرَّمْتَهُ ، وَيُقَالُ : الشَّعُوبُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَفِي الْمُنْجِنِينَ قَالَ الشَّاعِرُ : (٦) (*)

* وَكُلُّ أُنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَارًا *

(١) الشَّاهِدُ أَنْشَدَهُ ابْنُ الْإِنْبَارِيِّ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثُ ٣٩٠ / ١ لِعَمْرُو

ابْنِ شَأْسٍ وَهُوَ فِي الْقَيْسِيِّ ٧٢٥ / ٢ دُونَ نَسْبَةٍ وَالشَّاهِدُ فِيهِ
تَأْنِيثُ الطُّسْتِ بِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا مُؤَنَّثًا .

(٢) الْآيَةُ ٣٨ مِنْ سُورَةِ يَس .

(٣) الْآيَةُ ٧ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

(٤) قَالَ ابْنُ الْإِنْبَارِيِّ : قَالَ الْفَرَاءُ : « بَعْضُ الْقَرَبِ يُسَمَّى الْمُنْجِنِيَّةَ

الْمُنْجِنُوقَ ، كَمَا قِيلَ فِي الْمُنْجِنِينَ : الْمُنْجِنُونَ . الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ

٥١٢ / ١

(٥) فِي اللِّسَانِ (خَرَمَ) يُقَالُ : اخْتَرَمَ فُلَانٌ عَمَّا : مَاتَ وَذَهَبَ ، وَاخْتَرَمْتَهُ

الْمَنِيَةَ : أَخَذْتَهُ ، وَخَرَّمْتَهُ ، وَشَعُوبٌ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَنِيَةِ . قَالَ

أَبُو عَلِيٍّ : شَعُوبٌ اسْمٌ لِلْمَنِيَةِ مَعْرُفَةٌ لَا تَنْصَرِفُ وَمِنْ الْحَقِّهَا الْأَلِفُ

وَاللَّامُ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَصْرَفَهَا . يَنْظُرُ التَّكْمَلَةُ ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٦) الشَّاهِدُ مِنْ أَرْجُوزَةِ الْعِجَاجِ ، دِيْوَانُهُ ١١٦ / ٢ وَهُوَ فِي الْمَذْكَرِ

وَالْمُؤَنَّثُ لِابْنِ الْإِنْبَارِيِّ ٥١٢ / ١ وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّكْمَلَةِ

٣٦٥ وَالْقَيْسِيُّ ٦٦٣ / ٢ وَابْنُ بَرِيٍّ ٤٤٦ وَعَجَزُهُ :

* تَنْتَجِحُ حِينَ تُلْقَحُ أَنْبِقَارًا *

(*) مِثْلُ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ ، وَفِي الْمِيدَانِيِّ ٣٧٠ / ١

* شَعَبَتُ قَوْمِي شَعُوبًا *

وقال آخر في السَّانِيَةِ: (١)

هَلَمَّ إِلَيْهَا قَدْ أُثِيرَتْ زُرُوعُهَا وَعَادَتْ عَلَيْهَا التَّنَجُّونُ تَكْدَسُ

وَشَعُوبُ اسْمِ الْمَنِيَةِ لَا يَنْصِرُفُ لِلتَّانِيَةِ وَالتَّعْرِيفُ .
وَالْأَفْعَى : اسْمٌ لِلْإِنْسِي ، وَالْأَفْعَوَانُ : اسْمٌ لِلذَّكْرِ .
وَالسَّمَاءُ وَالْأَرْضُ مُؤَنَّثَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * وَالسَّمَاءُ
وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَاهَا * (٢) وَفِي الْقُرْآنِ مِنْ شَوَاهِدِهَا كَثِيرٌ .

(١) الشاهد في الاقاني ٢٤ / ٢٢١ أنشده الرياشي مع خمسة أبيات أخرى وفي الحماسة بشرح السرزوقي الحماسية رقم ٢٢٠ للمتلمس وينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٢٦٩ ،

وفى اللسان نسبة للمتلمس شاهداً على تأنيث المنجنون .

وَالْمَنَجْنُونُ : الدولاب التي يستقى عليها . اللسان (منجنون) .

(٢) الآية ٥ - ٦ من سورة الشمس .

باب ما يُؤنثُ ويذكرُ من أعضاء الحيوان

العُنُقُ تُؤنثُ، والتذكيرُ أشهرُ، وَحَكَى - التذكيرُ والتأنيثُ في العُنُقِ -
أبو زيدٍ ، والأصمعيُّ (١) يَعْرِفُ التَّأنيثُ، قَالَ أبو حاتم : التذكيرُ الغالبُ ، وَحَكَى
الفراءُ فَتَحَ التَّوْنِ، ذَكَرَ هَذَا المزياني فَتَحَ التَّوْنِ مِنْهُ قَالَ : وَبَنُو أُسَيْدٍ يُذَكِّرُونَ ،
وأهلُ الحِجَازِ يُؤنِثُونَ . (٢)

واللسانُ [فيه] التَّأنيثُ، وَالتَّذْكِيرُ أَشْهَرُ، ومن ذَكَرَ اللسانَ جَمَعَهُ على ألسِنَةٍ ؛
لأنَّ أَفْعِلَةً جَمَعَ هَذَا الوَزنِ مِنَ المذْكِرِ، وَبِذَلِكَ جَاءَ القُرْآنُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى :
* وَاخْتِلافُ ألسِنَتِكُمْ * (٣) وَإِذَا أُتِنْتَ جُمِعَتْ على ألسِنٍ ؛ لأنَّ أَفْعِلًا جَمَعَ
المؤنثُ مِنْ هَذَا الوَزنِ .

وَالذَّرَاعُ تُؤنثُ وَتَذَكَّرُ، وَالتَّأنيثُ أَشْهَرُ وَتُجْمَعُ على أَفْعَلٍ ، فيقالُ :
أذْرَعُ قَالَ الشاعرُ : (٤)

أرْمى عَليها وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَأَصْبَعُ
والتَّنُّ يُذَكَّرُ وَيؤنثُ ، قال الشاعرُ في التذكيرِ : (٥)

أَلَيْدٌ سَائِحَةٌ وَالرَّجُلُ صَارِحَةٌ وَالْعَيْنُ قَائِحَةٌ وَالتَّنُّ مَلْحُوبٌ

-
- (*) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق .
(١) في الأصل : ولا يعرف ، بزيادة الواو ، والسياق يُعطي ما أثبتناه .
وانظر التكملة ٣٩٢ .
(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانباري ١/٣٦٠ .
(٣) الآية ٢٣ من سورة الروم .
(٤) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانباري ١/٣٧١ وأنشده ابن جنبي
في الخصائص ٢/٣٠٧ دون نسبة إلى أحد ، وكذلك في المشوف المعلم
٣١٢ وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٧٢ ، وفي العيني ٤/٥٠٤ ،
نسب لحميد الأرقط وانظر الخزانة ١/٢١٤ .
(٥) الشاهد أنشده أبو علي في التكملة ٣٩١ وهو في الجوهرة ٢/١٣٧
والقيسي ٧٤١ ، وفي القيسي أن الشاهد نسبة الأصمعي في كتاب
خَلِقَ الإنسان لرجل من آل النعمان ابن بشير الأنصاري ثم قال :

وقال آخر (١) في التأنيث :

وَسْتَنْانِ خَطَّاتَانِ كَزُخْلُوفٍ مِنَ التَّهْضِيبِ

ويقال منه : مَتْنَةٌ قَالَ امرؤ القيس (٢) :

لَهَا مَشْتَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَلْبَبَ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْمِرَ

والعائِقُ المعروفُ مِنْهُ التَّذْكِيرُ ، والتأنيثُ قَلِيلٌ قَالَ الشاعرُ (٣) :

لَا صَلَحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَائِقِي

سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرَّرَ قُمْرُ الْوَارِ بِالشَّاهِقِ

====
وقيل هو لإبراهيم بن بشير ، ويروى لامرئ القيس، وله نسبه أبو عبيد
البركي . والشاهد فيه تذكير المتن في قوله : (ملحوب) ، والمتن :
الظهر . وملحوب : مقطوع ما عليه من اللحم .

(١) الشاهد في الأصمعيات ٤١ والمذكر والمؤنث ٢٥٦/١ منسوب لعقبة
ابن سابق وأنشده أبو علي في التكملة ٣٩٢ دون نسبة وفي شرح
شواهد الإيضاح للقيسي ٧٤٢/٢ نسب لأبي دؤاد الأيادي ، وكذلك
في ابن بري ٤٩٩ وانظر شواهد الشافية ١٥٧ والخزانة ٥٠٠/٧
و ١٧٨/٩ والشاهد فيه تأنيث المتن .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٥ والمذكر والمؤنث ٢٥٥/١ ،
والسنة الجاهليين اختيار العلم ١١٧ وشرح المفصل لابن يعين
٢٨/٩ وشرح شواهد الشافية ١٥٦ والقيسي ٧٤٣/٢ والخزانة
٥٠٠/٧ و ١٧٦/٩ .

(٣) البيتان في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٥٨/١ وتهذيب إصلاح
المنطق ٧٤٩ والأمالى الشجرية ٧٢/٢ والحلل في إصلاح الخلل
٣١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٦/٢ واللسان (قرر - عتق)
والشاهد فيه تأنيث العائِق وهو قَلِيلٌ كَمَا قَالَ . وفي الأصل صدر
البيت الثاني : « وقد كما ينجو وما » . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

والقفا يذكر ويؤنث ، التذكير فيه عن أبي زيد ، والتأنيث عن الأصمعي (١) ،
والضرس التذكير فيها هو الأغلب ، وربما أنشؤه ، لأنه في معنى السن
قال الشاعر في التذكير : (٢)

اجتمع الناس وقالوا عرس ففقت عين وطن الضرس

ويروى : وطنت ضرس ، والتأنيث في هذا الباب هو على معنى الجارحة ، والتذكير
على معنى العضو .

وسا ليق بهذا الباب بما لم يذكره أبو القاسم ، الذفرى وهو عظم

خلف الأذن قال / الشاعر : (٣)

لها ذنب ضيف وذفرى أسيلة وخد كمرأة الفريسية أسجح

١١٣

(١) ينظر التكملة ٣٩٢ .

(٢) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٦٥/١ والمنصف ٩٠/٣
والحلل في اصلاح الخلل ٣١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢
ويتسبب الشاهد لدكين كما في المذكر والمؤنث وأنشده ابن جنسي :
* ففقت عين وفاضت نفس *

(٣) الشاهد لدى الرمة ، ديوانه ٨٨ وهو في الكامل ٦/١ والمذكر
والمؤنث لابن الأنبارى ٣١٦/١ وهو من شواهد أبي علي في التكملة
٢١٧ والحلل في اصلاح الخلل ٣١٦ والقيسي ٥٤٢/١ وابسن
برى ٣٦٣ واللسان (حشر) .

بَابُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ وَلَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ

كُلُّ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ فَهُوَ مُذَكَّرٌ ، كَمَا ذَكَرَ ، غَيْرَ أَنَّ الْمَعْنَى
 ذَكَرَ أَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ ، وَقَوْلُهُ : (الْمَعْنَى وَاحِدُ الْأَمْعَاءِ) ^(١) ، إِنَّمَا قَيْدُهُ
 بِهَذَا التَّمْيِيزِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى ^(٢) الَّذِي يُرَانُ بِهِ شَعْبٌ ضَيْقٌ فِي الْجَبَلِ
 يَسِيلُ مِنْهُ مَاءٌ ، فَإِنَّهُ مُذَكَّرٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَكُلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْبَابِ ،
 وَكَمَا كَانَ لَفْظُ الْمَعْنَى مُشْتَرِكًا بَيْنَ مَعْنَى الْحَيَوَانِ وَمَعْنَى الْجَبَلِ ، نَصَّ عَلَى مَقْصُودِهِ
 لِيُخْرِجَ غَيْرَ مَقْصُودِهِ ، وَإِنْ كَانَا مُذَكَّرَيْنِ ، وَمَعْنَى الْجَبَلِ هُوَ الْمَرَانُ بِقَوْلِهِ ^(٣)
 وَظَلَّتْ يَمَلُقِي وَاجِفٍ جَزَعِ الْمَعْنَى قِيَامًا تَفَالِي مُصْلَخًا أَمِيرَهَا
 قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ فِي الْخَدِّ ^(٤)
 فَبَاتَ عَلَى خَدِّ أَحَمَّ وَمَنْكِبِ وَضَجَعْتُهُ مِثْلَ الْأَسِيرِ الْمَكْرَدِسِ
 وَالْفَمُّ قَالَ النَّابِغَةُ ^(٥)
 زَعَمَ الْهَمَامُ بِأَنَّ فَاهَا بَارِدٌ عَذْبٌ مَقْبَلُهُ شَهِيٌّ الْمَسُورِ
 وَالْأَنْفُ قَالَ ^(٦)
 مَتَى تَجَمِّعَ الْقَلْبَ الذَّكْرِيَّ وَصَارِمًا وَأَنْفًا حَمِيمًا تَجْتَنِّبُكَ الْمَطَالِمُ

-
- (١) الجمل ٢٩٥ .
 (٢) في اللسان (معنى) والمعنى : سيل الماء بين الحرار ، قال الاصمعي : الأمعاء مسايل صغار .
 (٣) الشاهد لدى الرمة ، ديوانه ٣١٠ وأنشده أبو علي في الإيضاح ١٩٠ وهو في أساس البلاغة (فلي) وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٢/١ والقيسي ٢٣٩/١ وابن برب ١٧٢ وشرح عمدة الحافظ ٧٣٣ والتاج واللسان (صلخم) .
 (٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٠٢ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨٨ .
 (٥) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ١٢٤ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٣١ .
 (٦) الشاهد من قصيدة لعمر بن براقبة الهمداني ، وهي في شرح شواهد المغنى للبغدادى ٥٨/٢ ولها مناسبة ذكرها البغدادى هناك .

والتنخُّرُ قال امرؤ القيس : (١)

لَهَا مَنخَرٌ كَوَجَارِ السَّبَاعِ فَمَنْهُ يُرِيحُ إِذَا تَنَبَّهَ رُورٌ
وَالشَّفْرُ ، وَالتَّنَابُ ، وَالتَّنَاجِدُ ، وَالتَّقْنُ ، وَالبَطْنُ قال النابغة : (٢)
والبَطْنُ ذُو عَكْنٍ لَطِيفٌ طَيِّهُ وَالتَّحْرُ تَنْفُجُهُ بِشَدْيٍ مُقَعَّدِ
وَالصَّدْرُ وَالتَّحْرُ مُتْرَايَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، لَكِنَّ رِوَايَةَ الأَعْلَمِ : التَّحْرُ ، وَصَدْرُ
هَذَا البَيْتِ شَاهِدٌ لِلبَطْنِ بِالتَّذْكِيرِ ، وَعَجْزُهُ شَاهِدٌ لِتَذْكِيرِ الصَّدْرِ ، وَدَلِيلُ
التَّذْكِيرِ مِنَ البَيْتِ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَيْهِمَا مُذَكَّرِينَ .

(١) الشاهد لامرؤ القيس ، ديوانه ١٦٥ والستة الجاهليين ، اختيار

الأعلم ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/٢ ورواية الديوان :

* لَهَا مَنخَرٌ كَوَجَارِ الضَّبَاعِ * . . الخ

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني ، في ديوانه ٣٠ والستة الجاهليين

اختيار الأعلم ٢٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/٢ .

بَابُ مَا يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا

السَّبِيلُ تَذَكَّرَ وَتَوَنَّثَ، وَجَاءَ الْقُرْآنُ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ قَالَ اللَّهُ
 تَعَالَى * قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي * (١) وَقَالَ تَعَالَى : * وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ
 لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا * (٢)
 والطَّرِيقُ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ السَّبِيلِ فِيهِ مَعْنَاهُ .
 وَالصِّرَاطُ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ ، وَالفَالِبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
 * وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ * (٣)
 وَالهُدَى يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ بِقِيَامِ الْهَدْيِ (٤)
 هَذَا الْهُدَى، وَهَذِهِ الْهُدَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى * ،
 فَاسْتَشْهَدَ بِالآيَةِ بِعَضِّ النُّحُوبِينَ عَلَى تَذْكِيرِ الْهُدَى، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْهُدَى
 فِي الْآيَةِ مُؤَنَّثًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَلْحَقْ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ قَيْسُرُ
 حَقِيقَتِي وَالْفِعْلُ مُسْتَدٌ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازًا أَلَّا تَلْحَقَ الْعَلَامَةُ
 بِشَلِّ قَوْلِهِمْ : " تَطَلَّعَ الشَّمْسُ وَيَطَلَّعُ الشَّمْسُ " ، وَدَلِيلُ التَّأْنِيثِ فِيهِ قَوْلُ بَنِي أُسَيْدٍ : (٥)
 " هُدًى حَسَنَةٌ "

وَالسُّرَى تَذَكَّرَ وَتَوَنَّثَ تَقُولُ : هَذَا السُّرَى، وَهَذِهِ السُّرَى، قَالَ الْإِسْتِزَارُ
 أَبُو بَكْرٍ بِنِ طَلْحَةَ (٦) : إِنَّ السُّرَى مُؤَنَّثَةٌ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، قَالَ الشَّاعِرُ : (٧)
 * إِنَّ سُرَى اللَّيْلِ حَرَامٌ لَا تَجِلُّ *

-
- (١) الآيَةُ ١٠٨ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .
 (٢) الآيَةُ ١٤٦ مِنْ سُورَةِ الْاِعْرَافِ .
 (٣) الآيَةُ ١٥٠ مِنْ سُورَةِ الْاِنْعَامِ .
 (٤) الآيَةُ ١٢٣ مِنْ سُورَةِ طه .
 (٥) يَنْظُرُ اللِّسَانُ (هُدًى) وَفِيهِ وَقَالَ الْكِسَائِيُّ بَعْضُ بَنِي أُسَيْدٍ يُؤَنِّثُهُ
 يَقُولُ : هَذِهِ هُدًى مُسْتَقِيمَةٌ . وَانظُرِ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ
 ٣٩٨/١ وَفِيهِ : قَالَ الْفَرَّاءُ : بَنُو أُسَيْدٍ يُؤَنِّثُونَهُ فَيَقُولُونَ : هَسْذِهِ
 هُدًى حَسَنَةٌ .
 (٦) يَنْظُرُ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٣٩٩/١ قَالَ الْفَرَّاءُ : هِيَ مُؤَنَّثَةٌ .
 (٧) الشَّاهِدُ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ لِأَعْرَابِيٍّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ٣٩٩/١ .
 وَهُوَ فِي الْحَلْلِ فِي إِصْلَاحِ الْخَلْلِ ٣٢٦ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٨٩/٢ .

والتذكير أشهر، قال الشاعر: (١)

* فقلت هجّدتنا وقد طال السرى *

وللقائل أن يقول : إنما ذكرنا تقدّم الإخبار عن المؤنث الذي ليس بحقيقي .
والقليب يُذكر ويؤنث ، والتذكير فيه أكثر ، والتأنيث لغة ، قال الراجز: (٢)

فلي ذنوب وله ذنوب وان أبي كانت لي القليب

وكذلك الطوى فيو / التذكير والتأنيث ؛ لأنها في معنى القليب . ١١٤

وذكر: الركي (٣) وليس من الباب ، لأنه جمع ركيّة وتأنيثه على معنى الجماعة ،

وذكر ابن طلحة أن الركي البئر غير المطوية ، وكذلك يقال: ركيّة قال الشاعر: (٤)

على ذاك ودأ وأننى في ركيّة تجد قوى أسبابها دون مائها

والذنوب : الدلو يُذكر ويؤنث ، وأنشدوا في تذكيرها : (٥)

* إن الذنوب ينفع المغلوبا *

وقال الشاعر: (٦)

على حين سن تلبث عليه ذنوبه يجد فقدّها إذ في المقام تدابر

(١) الشاهد في المذكر والمؤنث ٣٩٩/١ للبيد ، واللسان (سرا)

ويروى :

(٢) قلت هجّدتنا فقد طال السرى وقد رنا أن خنى الليل فقل
الشاهد في المذكر والمؤنث ٤١٣/١ أنشده أبو حاتم عن أبي زيد

شاهداً على أن القليب يذكر ويؤنث . وهو في اللسان (ذنب) ؛

(٣) في اللسان (ركا) الركي: جنس للركيّة وهي البئر تحفر والجمع ركي .

(٤) في الحماسة بشرح العزوقي ٥٨٩ / ٢ ، والتبريزي ٢٣٠ / ١ ، للفضل

ابن الأخضر الضبي .
(٥) الشاهد في المذكر والمؤنث ٤١٤/١ من أنشاد الفراء عن أبي سروان

وهو في معاني الحروف للرماني ١٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢
وصدره : * هرق لها من قزقرى ذنوباً *

(٦) الشاهد للبيد ، ديوانه ٢١٧ وهو من شواهد الكتاب ٧٥/٣ على

إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورةً وحقها ألا تضاف إلا إلى الخبرية .

وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤١٤/١ وكتاب المقتصد ١١٠/٢
وتهذيب إصلاح المنطق، ٧٤٧ والإنصاف ٢٩١/١ والشاهد فيه أن الذنوب
تذكر وتؤنث . وانظر المشوف المعلم ٢٩١ ، ويروى : تداثر .

وَالْحَالُ مُؤَنَّثَةٌ ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لِيَهَيَّا بِالْمُؤَنَّثِ ، وَدَلِيلُ تَأْنِيثِهَا أَيْضًا شَبُوتُ التَّاءِ
فِي التَّصْفِيرِ ، قَالُوا : حَوِيلَةٌ ، وَقَدْ تُذَكَّرُ وَدَلِيلُ [تَذْكِيرِهَا] (١) قَوْلُهُمْ : هَذِهِ
حَالٌ صَالِحٌ ، وَقَدْ أَتَتْ لَفْظَهَا بِالتَّاءِ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَمَّنَ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ
وَدَرَعُ الْحَدِيدِ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ ، وَالتَّأْنِيثُ أَغْلَبُ وَالتَّذْكِيرُ قَلِيلٌ ، ذَكَرَ تَذْكِيرَهُ الْأَسْتَاذُ
أَبُو الْقَاسِمِ الْمِزْيَاتِي (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقِيدَهُ بِالْقَلْبَةِ ، وَدَلِيلُ التَّأْنِيثِ أَنَّهُ يُقَالُ :
دِرْعٌ مُغَاضَةٌ ، وَدَرَعٌ سَائِغَةٌ ، وَفَضْغَاضَةٌ وَسَلْسَاءٌ ، وَصُلُولِيَّةٌ (٤) قَالَ الشَّاعِرُ : (٥)

وَأَمَلَسَ صَوْلِيًّا كِنَهِي قَرَارَةٍ أَحْسَنَ يَقْلَعُ نَفْحَ رِيحٍ فَأَجْفَلَا
وَقَالَ آخَرُ : (٦)

وَسَائِغَةٌ مِّنْ جِيَارِ الدَّرُوعِ رِعٌ تَسْمَعُ لِلْبَيْضِ فِيهَا صَالِيًّا

(١) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٢) الشاهد في الكامل ٢٣٣/١ للفرزدق والمذكر والمؤنث لابن الأنباري

٢٠/٢ وشواهد الكشاف ٥١٩/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٠/٢
والشاهد فيه أن الحال تذكر وتؤنث يُقال : حالٌ ، وحالةٌ .

(٣) قال أبو علي في التكملة ٣٩٢ ودرع الحديد يذكر ويؤنث .

(٤) صُلُولِيَّةٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى صَوْلٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِّنَ الْعَجَمِ ، وَقِيلَ هُوَ مَوْضِعٌ تُصْنَعُ

فِيهِ الدَّرُوعُ يَنْظُرُ ابْنُ بَرِي ٥٠١ وَالْقَيْسِيُّ ٧٤٧ .

(٥) الشاهد لقيس بن حجر الأسدي كما في المذكر والمؤنث لابن

الأنباري ٤٣٢/١ وَهُوَ فِي التَّكْمَلَةِ ٣٩٣ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْأَمَالِيِّ ٦٨

وَالْقَيْسِيُّ ٧٤٦/٢ وَابْنُ بَرِي ٥٠٠ وَالشَّاهِدُ فِي تَذْكِيرِ الدَّرُوعِ الَّذِي

دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : أَمَلَسَ صَوْلِيًّا ، وَهُوَ مِنْ صَفَةِ الدَّرُوعِ .

(٦) الشاهد لعبد القيس بن خفاف كما في الاصمعيات ٢٣١ ، والمغضليات

٢٨٦ ، والحماسة بشرح العزوقي ٧٤٧/٢ ، والتبريزي ٣١٢/١ .

والسوقُ تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ ، والتأنيثُ هُوَ الغَالِبُ ودليلُ تأنيثِهَا قولُهُمْ : قامتِ
السُّوقُ ، وقد تُذَكَّرُ . قال النابغة : (١)

والتأنيثُ أشهرُ . نَمَيْنَ قِلَالَهُ مِنْ بَيْتِ رَاسٍ إِلَى لُقْنَانَ فِي سُوقِ سُقَامٍ
وَالسَّلَاحُ يَذَكَّرُ وَيؤنَّثُ ، ودليلُ التذكيرِ جمعهُ على أَشْلِحَهِ ،
قال تعالى : * وَلْيَأْخُذُوا أَشْلِحَتَهُمْ * (٢) ، ويجوزُ فيهُ التأنيثُ أيضاً ، وَذِكْرُ أَنَّ
بعضَ العربِ قالَ : " وَبَرَّتْهُ السَّلَاحُ " (٣)
وَالصَّاعُ فِيهِ التَّذْكِيرُ ، وَالتَّأْنِيثُ
أَكْثَرُ يُقَالُ : ثَلَاثَةُ أَصْوَاعٍ ، وَالكَثِيرَةُ الصَّيْعَانُ ، قال الشاعر : (٤)

شَرَيْتُ غَلَامًا بَيْنَ حِصْنٍ وَمَالِكٍ بِأَصْوَاعٍ تَمِرًا نَحْشِيَتِ التَّهَالِكَا
فقولهُ : أَصْوَاعٌ ، دليلٌ على التذكيرِ ، وَلَوْ أَرَادَ التَّأْنِيثَ لَمْ يَجْمَعُهُ عَلَى أَفْعَالٍ ، هذا
قولُ أَبِي عَلِيٍّ الرُّنْدِيِّ (٥) ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ بَابِشَانَ أَيْضًا ، وقال ابنُ بابِشَانَ
وَجَمَعُهَا عَلَى مَنْ أُنْثَى : أَصْوَعٌ ، وَعَلَى مَنْ ذَكَرَ : أَصْوَاعٌ (٦) ، وبعضُ أهلِ الحِجَازِ
يؤنِّثُ ويقولُ : ثَلَاثُ أَصْوَعٍ وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ (٧) الصَّوَاعَ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ
مِثْلَ الصَّاعِ ، فَاسْتَشْهَدَ عَلَى تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : * قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ
وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ جَعَلَ بَعِيرٍ * (٨) ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْمَذْكَرِ ، وَقَالَ تَعَالَى : * ثُمَّ
اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ * (٩) ، فَأَعَادَ عَلَيْهَا ضَمِيرَ الْمُؤنَّثِ .

-
- (١) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٨٠ والسته الجاهليين اختيار
الإعلم ٢٥٠ . والشاهد فيه تذكير السوق .
(٢) الآية ١٠٢ من سورة النساء .
(٣) ينظر تهذيب لإصلاح المنطق ٢٤٥ .
(٤) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٣٩/١ بلاغزو .
(٥) ينظر المذكر والمؤنث ٤٣٩/١ وفيه قال يعقوب وإنما جمعوا الصاع
أصواعا إذا ذكروه .
(٦) ينظر شرح الجمل مخطوط لوحة ٢١٧ .
(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٥١/٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري
٤٣٩/١ .
(٨) الآية ٧٢ من سورة يوسف .
(٩) الآية ٧٦ من سورة يوسف .

والحانوثُ يذُكُرُ وَيُؤَنَّثُ ، فمن ذَكَرَهَا أَجْرَاهَا مُجْرَى البَيْتِ ، وَمَنْ
أَنْتَ رَاعَى قَوْلَهُمْ : حَانَةٌ ، وَجَهَةٌ ، وَبُقْعَةٌ ،
وَالْمَنْبُوتُ تَذَكُرُ وَتُسَوَّنُ ، قال : (١) وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْزَعُ
أَمِنْ السَّنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ
وَيُرَوَى : وَرَيْبِهَا ، وَقَالَ آخِرُ فِي التَّائِيثِ : (٢)
وَكُلُّ فَتَى وَإِنْ أَمْسَى وَأَضْحَى سَتَخْلِجُهُ عَنِ الدُّنْيَا الْمُنُونُ
وَالْعَنْكَبُوتُ تَذَكُرُ وَتُسَوَّنُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا * (٣)
وقال الفرزدق / : (٤)

/١١٤

ضُرِبَتْ عَلَيْكَ الْعَنْكَبُوتُ يَنْسُجُهَا وَقَضَى عَلَيْكَ بِهِ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ
وَالخَمْرُ تَذَكُرُ وَتُسَوَّنُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * وَأَنْهَارٍ مِنْ خَمِيرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ * (٥)

(١) الشاهد لابي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٤ / ١ ،
والمفضليات ٤٢١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧٩ / ١ ، والتكملة
لابي علي ٢٩٥ والقيسي ٢ / ٢٥١ وابن بري ٥٠٥ والخزانة
٤٢٠ / ١ والشاهد فيه أَنَّ السَّنُونُ تَذَكُرُ وَتُسَوَّنُ ، فمن ذَكَرَ رَوَى :
وَرَيْبِهِ ، وَمَنْ أَنْتَ رَوَاهُ : وَرَيْبِهَا ، فَسُنْ ذَكَرَ أَرَادَ السُّوتَ وَالذَّهْرَ ،
ومن أَنْتَ أَرَادَ الدَّاهِيَةَ .

(٢) الشاهد في التاج (منن) للنايفة النيباني وهو في ديوانه ٢١٨

وهو كذلك في اللسان (منن) والتاج قال الزبيدي : وقال
السرد وأنا قول النايفة البيت : وفي هذه المصادر يروى :
وَكُلُّ فَتَى وَإِنْ أَمْسَى وَأَضْحَى سَتَخْلِجُهُ عَنِ الدُّنْيَا الْمُنُونُ
قال : فالظاهر أنه المنيئة .

(٣) الآية ٤١ من سورة العنكبوت .

(٤) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ١٥٥ / ٢ وهو في الكامل ٢٧ / ١ من

قصيدة في هجاء جرير .

(٥) الآية ١٥ من سورة محمد .

وقال تعالى : ﴿ لَا فِيهَا قَوْلٌ وَلَا لَهَا عَظِيمَةٌ ﴾ (١)

وَوَاسِطٌ وَهَجْرٌ ، وَقَبَا : التذكير والتأنيث ، فَأَمَّا وَاسِطٌ وَهَجْرٌ

فالفالبُ عليهما التذكيرُ ، وقد تقدم ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، والتذكيرُ فيهما على معنى

المكانِ والموضعِ والبلدِ ، والتأنيثُ على معنى البقعةِ وقد أنشد أبو القاسم

- رحمه الله - في باب ما لا ينصرف من أسماء البلدان : (٢)

يَنْهَنَ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامٌ وَاسِطٌ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجْرًا

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) الج ٢٦ والشاهد سبق تخريجه في المنوع من الصرف . ٦٤

بَابُ الْأَفْعَالِ الْمَهْمُوزَةِ

وهذا الباب أيضا يتصل بكتاب الهجاء ، كما كان يصلح فيه الفرق بين الـتسین والـصّار ، والفرق بين الطّاء والضّاء وقد وضع الناس في ذلك أجزاء ، ثم نقول : اعلم أنّ الهمزة تكون في الاسم والفعل وهي فيهما إما أن تكون زائدة ، وإما أن تكون أصلاً .

وهي فيهما إما أن تكون فاءً أو عيناً أو لاماً ، فمثال كونها فاءً في الاسم : "أخذ" ، وأمراً ، ومثال ذلك في الفعل : "أخذ" ، وأمراً ، ومثال كونها عيناً : "سؤال" ، ورأس" ، وزأر الأسد" ، ومثال كونها لاماً : "حُب" ، ورف" ، ومثال ذلك في الفعل : قرأ ، وإذا كانت زائدة فإتباعها أيضاً تزان أولاً وآخرًا وفي حشو الكلمة ، فمثال زيادتها أولاً كثيراً في الأسماء والأفعال ، نحو : "أحمر" ، وأصفر" ، وأكرم" ، وأدخل" .

وزيادتها في أثناء الكلمة : "شأل" ، وزيادتها في آخر الكلمة قالوا :

"امرأة صهباء" وهي التي لا تحيض ، وقيل : هي التي لا شدي لها .

وتجسي ، مبدلة من حرف العلة الذي هو الألف والياء والواو ، فالمبدلة

من الألف ، نحو : إبدال الهمزة من ألف الضالين ؛ لأنه قرئ * وَلَا الضَّالِّينَ * (٢) ومما أبدلت فيه من الألف "حمراء" و"صفراء" .

وكُلُّ همزةٍ للتأنيث هي مبدلة من الألف التي في "حُبلى" ، وسكّرى" ،

وإبدال الهمزة لها من الياء قولهم : رداء" ؛ لأن أصله ردايى لقولهم : فلان حسن البرذية .

وإما التي أبدلت من الواو فتكون أول الكلمة ، وفي أثنائها وفي آخرها .

أما التي في أول الكلمة ، فنحو قولهم في "وجوه" : أجوه" وفي "وقيت" : أقتت" (٣) .

(١) ينظر سر الصناعة ١٠٨/١ ، وشرح الشافية ٣٣٩/٢ .

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة وقد قرأه أبو أيوب السخثياني كما فسى

السختسب ٤٦/١ وهي قراءة شاذة .

(٣) قال ابن جنى : وقد أبدلت الواو همزة بدلا مطردا إذا انضمت ضمّا

لازمًا ، وذلك نحو : أقتت وأجوه وأدور ، وأثوب . سر الصناعة ٩٢/١ -

٩٨ وانظر الامالي للقالى ١٨٧/٢ .

وَأَمَّا الَّتِي فِي أَثْنَاءِ الْكَلِمَةِ ، فَنَحْوُ إِبْدَالِهِمُ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ أَوْ دُوْرٍ ، وَأَنْوُرٍ جَمْعُ دَارٍ ،
وَنَارٍ ، فَقَالُوا : أَدُوْرٌ ، وَأَنْوُرٌ ، قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ : (١)

فَلَمَّا فَقدتِ الصَّوْتِ مِنْهُمُ وَأَطْفَعَتْ مَصَابِيحُ شَبَّتْ بِالْعِشْيِ وَأَنْوُرُ

وَأَمَّا إِبْدَالُهُمُ الْهَمْزَةَ مِنَ الْوَاوِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ فَنَحْوُ إِبْدَالِهِمُ الْهَمْزَةَ فِي كِسَاءِ
وَنظَائِرِهِ .

وَتَجِسُّ ، الْهَمْزَةُ مُبَدَلَةٌ مِنَ الْهَاءِ قَالُوا : مَاءٌ ، وَأَصْلُهُ : مَاهٌ ، وَأَبْدَلُوْهَا

مِنَ الْهَاءِ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : أَمْوَاهٌ ، وَذَكَرَ ابْنُ جِنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ (٢) : أَنَّهُمْ

قَالُوا : أَمْوَاهٌ بِالْهَمْزَةِ تَكَانَ الْهَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الْأَلِفَ

فِي " أَل " الَّتِي يَمَعْنَى " هَلْ " مُنْقَلِبَةٌ عَن هَمْزَةٍ ، وَتِلْكَ الْهَمْزَةُ مُبَدَلَةٌ مِّنْ هَاءٍ ،

وَأُقِيمُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ .

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تُبَدَلُ مِنَ الْعَيْنِ فَيَقَالُ "بُعْبَابُ الْبَحْرِ" وَأَبَابُهُ وَقَالَ

بَعْضُهُمْ (٣) : أَنَّكَ الْبَحْرُ لَيْسَتْ هَمْزَتُهُ مُبَدَلَةٌ مِّنْ عَيْنٍ ، وَأَمَّا هُوَ فَعَالَ مِنْ أَبٍ إِذَا
تَهَيَّبَ ، قَالَ الْأَعَشَى : (٤)

« أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبٌ لِيْذَهَبًا » .

١١٥

وَذَلِكَ أَنَّ الْبَحْرَ يَتَهَيَّبُ لَمَّا يَزْخَرُ بِهِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَى هَذَا فَتَكُونُ

الْهَمْزَةُ أَسْلِيَّةً ، لِأَنَّهَا لَمْ تُوْجَدْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ بَدَلًا مِنَ الْعَيْنِ ، وَسَقْصُودُ

أَبِي الْقَاسِمِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى أَعْمَالِ مَهْمُوزَةٍ فِي كَلِمِ الْعَرَبِ

رَبَّمَا كَانَتْ الْعَامَّةُ لَا تَهْمِزُهَا ، فَيَسْتَنُّ أَنَّهَا مَهْمُوزَةٌ .

(١) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٩٦ وهو من شواهد المقتضب

٢٠٥/٢ وسر الصناعة ٨٠٤/٢ والقيسي ٢٦٦/٢ وابن بري ٥١٢

وشواهد الكشاف ٤٨٥/٤ وشرح المفصل لابن يعيش . ١/١١ والبيت

من قصيدة مشهورة مطلعها :

* أَيْنَ آلِ نَعِيمٍ أَنْتَ غَايِ فَمَيْكِرُ *

وفي الأصل : (فَلَمَّا فَقدتِ الصَّوْتِ مِنْهُمُ وَأَطْلَعْتُ) خطأ والصواب

ما أشتناه .

(٢) سر الصناعة ١٠٠/١ .

(٣) ينظر سر الصناعة ١٠٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش . ١٦/١ وما قيل

في هذا مكتوب هناك .

(٤) الشاهد للأعشى ، ديوانه ١٦٥ وسر الصناعة ١٠٢/١ وشرح القصائد

وهذا الباب ليس من أبواب العربية وإنما هو من اللغة، وكل ما ذكر
فيه إنما هي أفعال مضمومة، وهمزاتها أصلية غير زائدة ولا منقلبة عن شيء،
وأما ما ذكر فيه من الأسماء إنما ذكره بالتبع "لأنشأت".
الكلام على الفاظه :

قوله : (قرأ زيد الكتاب وأقرأ غيره) (١) أي: دَرَبَ غيره .
(وَأَخْطَأَ وَتَخَاطَأَ) (٢) ، فَمَعْنَى أَخْطَأَ : حَادَ عَنِ الصَّوَابِ
مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، وَمَعْنَى تَخَاطَأَ : أَظْهَرَ الْخَطَأَ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ الْخَطَأِ يَشُلُّ
قَوْلِيهِمْ : تَعَايَا إِذَا أَظْهَرَ أَنَّهُ عَيْبِي (٣) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي
"تَفَاعَلَ" وَقَوْلُهُ : (اسْتَقْرَى) (٤) طَلَبَ الْقَرَى ، وَيُقَالُ : أَخْطَأَ فِي الْعَمَلِ وَخَطِئْتُ
فِي الدِّينِ ، وَقَدْ يُقَالُ : خَطِئْتُ فِي الْعَمَلِ (٥) قَالَ امرؤ القيس : (٦)
* يَا لَمَهْفٍ هِنْدٍ إِذْ خَطِئْتَ كَاهِلًا *

قوله : (واستبرأت الجارية) (٧) أي: بحثت عن براءة رجوعها من
الدِّمِّ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا وَمَا كَانَ نَظِيرُهُ إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ لَأَمَّا سَاكِنَةً وَبَعْدَهَا تَاءُ
الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَنْ تُسَهَّلَ إِلَى الياءِ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ، يُقَالُ :
اسْتَبْرَيْتُ (٨) الْجَارِيَةَ ، كَأَنَّهُمْ أَبَدَلُوا الْهَمْزَةَ يَاءً لِسُكُونِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ

==== السبع الطوال الجاهليات لابن الانباري ٣٧٨ و صدر البيت وصحة

إنشاده :

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِكُمْ وَكَصَارِمٍ
أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيذْهَبَا

(١) الجمل ٢٩٧ .

(٢) الجمل ٢٩٧ .

(٣) في اللسان (عيا) عَيْبِي بِالْأَمْرِ عَيْبًا وَعَيْبِي وَتَعَايَا وَاسْتَعْيَا الْآخِرَةُ

عن الزجاجي .

(٤) الجمل ٢٩٧ .

(٥) في اللسان : أَخْطَأَ وَخَطِئْتُ لَفْتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ (خَطَأَ) .

(٦) الشاهد لامرؤ القيس ، ديوانه ١٦٠ والسبع الطوال الجاهليات ٦ ،
وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلام ١٠٥ واللسان (خطأ) .

(٧) الجمل ٢٩٧ .

(٨) ينظر أدب الكاتب ٣٦٤ .

قَلْبُوهَا يَاءً تَشْبِيهَا بِرَمِيَتْ ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَى اسْتَبْرَيْتَ الْجَارِيَةَ ، وَإِنْ كَانَ مَا قَبَلَ الْيَاءِ فِي بِنْيَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَكْسُورًا فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ حَمَلِ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ لَمْ تَنْقِدِحْ فِيهِ عِلَّةُ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ بِنْيَةَ الْمَفْعُولِ فَرْعٌ عَلَى بِنْيَةِ الْفَاعِلِ .

قوله : (وَأَوْطَأْتِنِي عَشْوَةً) (١) ، مَعْنَاهُ : سَلَكْتَ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْهِدَايَةِ ، وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ فَيَمُنْ يَفِرُّشُ فِرَاشَهُ فِي الظَّلَامِ ، فَقَدْ يَكُونُ ثُمَّ مَا يُؤْذِيهِ مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ انخِفَاضٍ وَارْتِفَاعٍ بِالْأَرْضِ يُؤْذِي النَّائِمَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ اسْتَعْمِرَ لِلسَّلُوكِ عَلَى غَيْرِ قَصْدٍ ، وَيَجُوزُ «أَوْطَأْتِنِي» عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ الْقَلِيلَةِ ، وَأَصْلُ الْعَشْوَةِ : أَوَّلُ سَاعَةِ مِنَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ يَقَالُ لِزُبَيْةٍ تُحْتَفَرُ لِلصَّيْدِ ثُمَّ تُسْتَرِبِثْسِي مِنْ أَعْلَاهَا ، فَيَتَوَهَّمُ الْأَسَدُ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْأَرْضَ سَالِمَةٌ ، فَيَمُرُّ عَلَيْهَا فَيَقَعُ فِيهَا ، ثُمَّ اسْتَعْمِرَ ذَلِكَ لِمَنْ يُرِيدُ أَخَاهُ وَيُضِلُّهُ (٢) ، ذَكَرَ هَذَا الثَّانِي الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ بِنِ طَلْحَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ .

قوله : (وَأَرْجَأْتُ الْأَمْرَ) (٣) ، وَأَرْجَيْتُ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ أُخْرَى ، وَقُسِّرَتْ (وَأَخْرَوْنَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ) (٤) ، وَهَذَا كُلُّهُ يَغْيِيرُ هَمْزٍ ، وَالْهَمْزَةُ الْمُرَادَةُ أَيْ : بِالدُّخُولِ فِي الْبَابِ فِي أَرْجَأْتُ الْأَمْرَ هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَلَيْسَتْ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ ، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ فِي «أَوْطَأْتِنِي عَشْوَةً» وَفِي «أَطْفَأْتُ النَّارَ» .

وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا هَمْزَةٌ فَالْمَقْصُودُ مِنْهَا إِنَّمَا هِيَ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ أَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْأَصْلِيَّةُ .

- (١) الجمل ٢٩٧ والعشوة مثلث العين: ركوب الأمر على تمير بيان . ينظر شرح الفصح للخصي ١٣٧ .
- (٢) في الأصل : ويظالمه . والسياق يعطى ما أثبتناه .
- (٣) الجمل ٢٩٧ .
- (٤) الآية ١٠٦ من سورة التوبة قال يكي قرأه نافع وحفص وحزرة والكسائي يغير همز وهمز الباقون ، وحجة من لم يهمز أنه جعله من أرجيت الأمر يعني آخرته وهي لغة قريش والأنصار . وحجة من همز أنها لغة تميم وسفلى قيس ، ومعناه التأخير مثل الأولى . الكشف ١/٥٠٦ .

قوله : (وَيَارَاتُ الْكِرَى) (١) ، انْفَضَّتْ عَنْهُ بِيْرَاءَةٌ كَانَتْ لَهُ فِي
التَّيْرَةِ / كَمَا كَانَتْ لِي ؛ لِأَنَّ فَاعِلْتُ أَكْثَرُ مَا تَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَيَجُوزُ بَارِئْتُ
الْكَرَى عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ ، وَبَرِئْتُ مِنَ الْمَرِيضِ وَرَأْتُ فِي مُقَابَلَةِ نَقِيهَتْ وَاسْتَرْحَمْتُ .
وقوله : (وَانْدَرَأْتُ عَلَيْهِ) (٢) : انْدَفَعْتُ بِالْقَوْلِ مِنْ نَفْسِي مِنْ فَعِيرٍ
سَبَبٍ ، وَدَارَأْتُ : دَافَعْتُهُ ، وَالْمَفَاعِلَةُ أَكْثَرُ مَا تَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ .
وَاسْتَبَطَأْتُ عَلَيْهِ : طَلَبْتُ لَهُ : طَلَبْتُ
سَبَبٌ بَطْئِهِ فِي نَفْسِي أَوْ لِفَعِيرِي ، وَاسْتَفَعَلْتُ كَثِيرًا مَا تَجَسَّى لِلطَّلَبِ ، وَيَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ يَمَعْنَى اسْتَكْثَرْتُ بَطْأَهُ .

وَزَارَ الْأَسَدُ : صَاحَ صِيَاحًا شَدِيدًا ، وَنَامَ : صَوَّتَ صَوْتًا خَفِيفًا ، وَخَبَأْتُ الشَّيْءَ
جَعَلْتُ لَهُ سُرَّةً .

قوله : (وَأَكْفَأْتُ فِي الشَّعْرِ) (٣) ، وَهُوَ يَمِثِلُ الْإِقْوَاءَ (٤) فِي الشَّعْرِ ،
هُوَ أَنْ تَأْتِيَ قَافِيَةٌ مَرْفُوعَةٌ وَأُخْرَى مَخْفُوضَةٌ ، يَمِثِلُ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ : (٥)
* فَعَمَّائَتَيْنِ فَمَهْضِبِ نِيٍّ إِقْدَامِ *
ثم قال : * وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامُ *
وكقول النابغة : (٦)

* عَجَلَانَ ذَا زَاٍ وَغَيْرِ مُزَوِّدِ *

(١) الجمل ٢٩٧ .

(٢) الجمل ٢٩٧ .

(٣) الجمل ٢٩٧ .

(٤) قال ابن رشيقي : وأما الإكفاء فهو الإقواء بعينه عند جلة العلماء

كأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وهو
قول أحمد بن يحيى ثعلب وأصله من أكفأت الإناء إذا قلبته .

العمدة ١/١٦٥-١٦٦ وانظر اللسان (كفا) .

(٥) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١١٤ والستة الجاهليين اختيار الأعلام ٩٤

وصدره : * لَمَنِ الدِّيَارُ فَشَيْتَمَهَا يَسْحَامِ *

وبعد هذا البيت بثلاثة عشر بيتا قوله :

وَكَأَنَّمَا بَدْرٌ وَصِيْلٌ كُثِيفٌ * وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامِ

(٦) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٢٧ والسبع الطوال الجاهليات ٤٧٥ ،

ثم قال : * وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُدَافَ الْأَسْوَدَ *

ويروى : * وَبِذَاكَ تَتَعَابُ الْغُدَافُ الْأَسْوَدَ *

ولَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى الْإِقْوَاءِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ.

قوله : (وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ اخْتِلَافٌ قَوَافِيهِ) (١) ، واختلاف قوافي الشعر هو أن تأتي قافيةً مثلاً لأمًا والأخرى ميمًا وذلك لا يعرف في أشعار الفحول من الشعراء العرب ، وإنما يأتي في أشعار الضعفاء وبعض أراجيزهم ، نحو : قول الراجز : (٢)

بَنَيْتَ إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ وَهَيِّنُ الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعْمُ
(٣) ومن ذلك :

مَا انْتَقَمَ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مَتَى بِإِزْلٍ عَامِينَ حَدِيثٌ سِنَى

لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمَّسَى

وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ إِقْوَاءٌ، وَلِلثَّانِي إِقْوَاءٌ وَكَفَاءٌ .

قوله : (وَأَوْمَاتٌ إِلَى الرَّجُلِ) (٤) أشرت إليه، وصفته أن يكون المشار إليه أمامك فتشير إليه بيديك وتقبل بأصابعك نحو راحتك أمرًا له بالإقبال إليك، وصدده أو ماتت إليه، وذلك إذا كان خلفك ففتحت أصابعك نحو راحتك أمرًا له بالتأخر، وقالوا في أو ماتت : "أَوْمَاتٌ بِتَفْسِيرِ هَمِزٍ، حَكَى ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ (٥)

==== والستة الجاهليين اختيار الاعم ٢٢٨-٢٢٩ وجمهرة أشعار العرب

٧٦ والشاهد فيه الإقواء في قوله :

* وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابَ الْأَسْوَدَ *

بِالضَّمِّ وَالْقَافِيَةُ مَكْسُورَةٌ .

(١) الجمل ٢٩٧ .

(٢) الشاهد من رجز منسوب إلى جده/سفيان في تهذيب اللغة ١٥ / ٣٧٠ أبي

وهو في الخزانة ١١ / ٣٢٥ قال البغدادي : ومن الإكفاء ما أنشدنا بعضهم : البيت .

(٣) ينسب هذا الرجز لأبي جهل بن هشام ، وهو في السيرة لابن هشام

٤٥٠ والخزانة ١١ / ٣٢٥ واللسان (بزل) .

(٤) الجمل ٢٩٧ .

(٥) ابن هشام اللخمي محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي

في شرح الفصح (١) ، وَزَادَ ابْنُ طَلْحَةَ: وَوَسَّيْتُ وَوَسَّاتُ .

قوله : (وَاسْتَخَذَا فُلَانٌ لِفُلَانٍ وَاسْتَخَذَتْ لَهُ) (٢) ، الاستخذاءُ

هُوَ الَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : " وَتَرَكَ الِهْمِزَ فِيهِ أَقْبَسَ مَنْ الِهْمِزُ (٣) ، وَيَكُونُ مُشْتَقًّا مِنَ الْخَذَا وَهُوَ اسْتِرْخَاءُ الْأَذْنَانِ ، وَكَذَلِكَ اسْتِرْخَاءُ الْفَرْجِ وَالنَّبَاتِ ؛ لِأَنَّ الذَّلَّ يُعَدُّ ضَعْفًا وَلِينًا ، كَمَا أَنَّ الْعِزَّ يُعَدُّ صَلَابَةً وَقُوَّةً ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَرْضِ الْعَرَازِ ، وَهِيَ الصَّلْبَةُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَسَالَ : شَكَّكْتُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ : أَيُّ سَهْمُوزَةٍ أَوْ غَيْرِ سَهْمُوزَةٍ ؟ فَلَقَيْتُ أَعْرَابِيًّا فَقُلْتُ لَهُ :

كَيْفَ تَقُولُ : اسْتَخَذْتُ أَوْ اسْتَخَذَيْتُ ؟ فَقَالَ : لَا أَقُولُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ

لَا تَسْتَخِذِي لِأَحَدٍ (٤) ، فَلَمْ يَهْمِزْ ، أَجَابَ الْأَعْرَابِيُّ عَنِ السُّعْنِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ سُؤَالَ الْأَصْمَعِيِّ عَنِ أَيِّ نَسَبٍ كَانَ ، لِأَنَّ لَنَا قَوْلًا : لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَخِذِي لِأَحَدٍ أَخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَهْمِزْ .

وَتَرَكَ الِهْمِزَ فِي آخِرِهِ فِي كَلَامِ الْأَعْرَابِيِّ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَسْلَهُ الِهْمِزُ

وَلَا عَلَى أَنَّ تَرَكَ الِهْمِزَ فِيهِ لُغَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَقِفَ عَلَى الِهْمِزَةِ / بِالسُّكُونِ / ١١٦ / فَسَتَلِمَهَا بِأَنَّ أَبْدَلَهَا يَاءً ، كَمَا تَقُولُ فِي لَمْ يُقَرِّئْ لَمْ يُقَرِّئْ ، فَكَيْفَ كَانَ فَعَلَّ الْأَعْرَابِيُّ فِي الْوَقْفِ مَا يَفْعَلُهُ فِي الْجَزْمِ .

قوله : (وَمَا رَزَاتُهُ شَيْئًا) (٥) ، وَرَزَيْتُهُ : نَقَصْتُهُ ، " وَأَزْدَاتُ الرَّجُلِ أَعْنَتُهُ ،

وَأَنْشَأَ الرَّجُلُ يَقُولُ كَذَا : أَيُّ ابْتَدَأَ يَقُولُ كَذَا ، وَالنَّشْوُ : الدَّرَبَةُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَأَنْشَأْتُ الْكِتَابَ : ابْتَدَأْتُ تَأْلِيفَهُ ، أَوْ أَخْرَجْتُ صُورَتَهُ كَامِلَةً عَلَى التَّدرِيجِ فِي عَمَلِهِ .

قال
النحوي اللغوي السبتي / الفيروزآبادي : له تأليف حسن استعملها
الناس منها كتاب الفصول والمجمل في شرح أبيات الجمل واصلاح ما وقع
في كتاب سيويه وفي شرح الأعلام من الوهم والخلل، وكتاب في لحين
العامة، وكتاب شرح فيه فصيح ثعلب، وشرح مقصورة ابن دريد . توفي
سنة ٥٥٧ . ترجمته في البلغة ١٨٩ وبغية الوعاة ٤٨ / ١ ومقدمة شرح
الفصح والمقصورة .

(١) شرح الفصح ٠٩٨

(٢) الجمل ٠٢٩٧

(٣) الحلل في اصلاح الخلل ٠٣٣٢

(٤) ينظر الحلل في اصلاح الخلل ٠٣٣٢

(٥) الجمل ٠٢٩٧

وقوله : (واندراً فلان علينا) (١) وقد تقدم .
وكفأت فلاناً على فعله وهو من اثنين ، فلذلك جاء على فاعلت ،
إلا أنه فارق باب المفاعلة من وجه ، وذلك أن المعطي أولاً يجوز أن يعطي
على شرط الجزاء ، ثم يقع الجزاء فيكون مكافأة ، والمقاتلة والمشاتمة أكثر ما تكون
على غير شرط الجزاء ، وقد قيل (قاتلهم الله) (٢) بمعنى : قتلهم الله ،
ورأست فلاناً : ضربت رأسه ، واطرد فعلت في أكثر الأفعال ، مثل جبهته ،
وطنيته ، وصلبته (٣) ورأست القوم : ضربت رئيسهم ، قال (وقد ذكرت
عاشتها في كتاب الهجاء) (٤) وهذا يقتضي أن يكون له كتاب موعب في
الهجاء ، أو قد توى جمعه ثم اخترم (٥) فلم يبلغه ، أو لم يكمله ، ولعله إشارة
إلى ما نوى أن يودعه من ذلك كتاب الإيضاح (٦) فاخترم قبل ذلك .

-
- (١) الجمل ٢٩٧ .
(٢) الآية ٣٠ من سورة التوبة .
(٣) بمعنى أصبت جبهته وأصبت بطنه وصلبته أوقعته في هلكة .
(٤) الجمل ٢٩٨ .
(٥) اخترم فلان مات . ينظر اللسان " خرم " .
(٦) كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي وهو مطبوع بتحقيق د . مازن
المبارك .

بَابُ أَسِيسٍ

أَسِيسٌ : اسمٌ لوقتٍ مِنَ الزمانِ وهو السُّيُيُ ، كغيدٍ فِي الاستقبالِ ، وهو مِمَّا يَتَعاقَبُ عَلَيْهِ الإعرابُ والبناءُ فِي كَلِمَتِهِمْ ، فمَوْضُوعُ البَابِ للإِعْلَامِ بِذَلِكَ و بمَوْضِعِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الحَكَمِيِّينَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَسِينِيهِ عَلَيَّ الفِتحِ) (١) فَوَهُمْ وَلَيْسَ يَسِينِي فِي البَيْتِ كَمَا زَعَمُوا ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرَبٌ غَيْرٌ مُنصَرَفٍ وَهِيَ لُفْةٌ لِتَسِيمٍ (٢) . انْتَهَى الكَلَامُ الكَلِّيُّ .

ثُمَّ نَقُولُ : اعْلَمْ أَنَّ «أَسِيسًا» تُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، فَإِذَا كَانَتْ نَكْرَةً فَهِيَ مَعْرَبَةٌ مُتَمَكِّنَةٌ فِي الرِّفْعِ والنَّصْبِ والخَفِضِ لَمْ يَعْضُ لَهَا مَا يُزِيلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً (٣) بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ الإِضَافَةِ وَإِنَّا اسْتَعْمَلْنَا مَعْرِفَةً مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ وَلاَ إِضَافَةٍ فَلِلْمَعْرَبِ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَانِ : بَنُو تَمِيمٍ يُعْرَبُونَ هُنَا بِإِعْرَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ لِلْعَدْلِ عَنِ الأَلِفِ وَاللَّامِ (٤) والتعريفِ فِي غيرِ بَابِ الظُّروفِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا اسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ ، وَكَانَتْ لِتَهْمُودٍ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فَصَدَّتْ عَنْهُمَا وَاسْتَفْعَلَتْ مَعْرَبَةً فَوَجَبَ أَنْ لَا تُنصَرَفَ .

وَأَهْلُ الحِجَازِ يَسِينُونَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَوَأَقْبَهُمْ بَنُو تَمِيمٍ فِيهَا إِذَا كَانَتْ فِي بَابِ الظُّروفِ ، وَاتَّفَقَ الجَمِيعُ عَلَى إِعْرَابِهَا إِذَا سَمِيَ بِهَا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ (٥) وَإِذَا بُنِيَتْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَسِينِيهَا عَلَى الكَسْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسِينِيهَا عَلَى الفِتحِ ، وَقَدْ أَخَذَ (٦) عَلَى أَبِي القَاسِمِ ذِكْرَ بِنَائِهَا عَلَى الفِتحِ ، وَقِيلَ إِنَّهَا هُوَ إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَقَدْ حُكِيَ الثَّلَاثَةُ الأَوْجُهُ فِي المُنْتَخَبِ لِأَبِي إِسْحَاقَ الرِّجَاجِ الَّذِي نَقَلَ أَبُو القَاسِمِ مِنْهُ .

(١) الجمل ٢٩٩ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٣/٣ .

(٣) فِي الأَصْلِ : مَعْرَبَةٌ وَالسِّيَاقُ يَعْطِي مَا أَثْبَتَاهُ .

(٤) الكتاب ٢٨٣/٣ .

(٥) المصنوع نفسه والنوادر لأبي زيد ٢٥٧ .

(٦) أَخَذَ عَلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الجَمَلِ ٢/٤٠٠-٤٠١ قَالَ البَغْدَادِيُّ فِي الخَزَانَةِ ١٦٩/٧ وَقَدْ غَلَطَ شَرَاخَهُ مِنْهُمْ : ابْنُ هِشَامٍ اللُّخْمِيُّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الجَمَلِ . . وَالفَتْحَةُ فَتْحَةُ إِعْرَابٍ .

وَوَجْهٌ بِنَائِهَا أَنَّهُمَا لَا تَتَقَارَبَانِ عَلَى سُمَاتِهِمَا، وَتَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ ،

وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَضَمِينِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْمَعْدُولِ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، أَنَّ
الْمَعْدُولَ عَنْهُمَا لَا يُرَادَانِ الْبَتَّةَ مَعَهُ ، وَقَدْ جَرَى بَعْدَهُمَا مَجْرَاهُ بِهِمَا وَتَقْرِيبُ
ذَلِكَ / لِلفهم بعمّر وعامر حيث عدل الاسم عنه، ولم يرد في ذلك البناء
قط والتضمير يرادان فيه، وهو حينئذ معرفة بالالف واللام المرادتين، وتقریب
ذلك للفهم بقوله * لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ * (١) أَرَادَ مِنْ قَبْلِ الْأَشْيَاءِ
وَبَعْدِ الْأَشْيَاءِ، فَالْحَذُوفُ مُرَادٌ، وَإِذَا قُلْتَ: مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ فَإِنَّمَا جِئْتَ بِ"قَبْلُ"
وَلَمْ تُرِدْ مَعَهَا تَعْيِينَ مَا تَكُونُ لَهُ قَبْلًا، وَقَدْ جَرَتْ بِخِلَافِهَا عَمْدٌ وَعَدْوٌ حِينَ كَانَتْ
لِمَا لَمْ يَقَعْ فَلَمْ يَتَغَرَّرْ فِيهَا التَّعْرِيفُ وَلَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَحَكَى النَّحَّاسُ
بِنَاءَ الْأَمْسِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالْعِلَّةُ فِيهَا كَالْعِلَّةِ فِي الْآنَ ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ قَدْ
خَرَجَتَا عَنِ أَصْلِهِمَا وَتَضَمَّنَتَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَهَذَا فِي الْآنَ أَظْهَرَ ، فَلِذَلِكَ كَثُرَ بِنَاؤُهَا
وَفِي الْأَمْسِ أَبَعَدُ ، وَلِذَلِكَ قُلْتَ هَذِهِ اللَّفَّةُ، وَكَانَ الْخَلِيلُ يَدْعِي فِي يَثِلِ قَوْلِ
العرب: "لِقَيْتُهُ أَمْسٍ" أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ وَحَرَفَ الْجَرِّ سَحْدُ وَفَتَانٌ، وَأَنَّهُ مَجْرُورٌ مَعْرُوفٌ عَلَى
إِرَادَةِ: "لِقَيْتُهُ بِالْأَمْسِ"، وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: (٢)

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا أَفْضَلَ فِي حَسْبِ عَمِّي وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْرُونِي

(١) الآية ٤ من سورة الروم .

(٢) الشاهد لذي الإصبع العدواني وهو في المفضليات ١٦٠ ومجالس
العلماء للزجاجي ٧١ ، والأمالى لابي زيد القالي ٩٣/١ ، والخصائص
لابن جنى ٢ / ٢٨٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٦ ، والإنصاف ٣٩٤/١
والأمالى الشجرية وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٨ و١٠٤/٦٩ والمقرب
لابن عصفور ١ / ١٩٧ وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤١٥ ووصف المياني
٣٢٧ ، والدر المصون ١ / ٣٣٤ والخزانة ٧ / ١٧٣ ، والشاهد فيه
أَنَّ لِإِبْنِ عَمِّكَ ، أَصْلُهُ لِلَّهِ ابْنُ عَمِّكَ ، فَحَدَّثَ لَامَ الْجَرِّ لِكثرةِ الإِسْتِعْمَالِ
وَقَدَّرَ لَامَ التَّعْرِيفِ فَبَقِيَ لِإِبْنِ عَمِّكَ فَبُنِيَ لِتَضَمُّنِ الحَرْفِ .

فألزمه سيبويه (١) أن يقول : ذَهَبَ أَسْسُ يَمَا فِيهِ بِالرَّفْعِ، وَأَمَّا كَلَامُ الْعَرَبِ ذَهَبَ
أَسْسٍ يَمَا فِيهِ بِالْكَسْرِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ «أَسْسًا» مِنْ قَوْلِكَ : لَقَيْتُهُ أَسْسًا مَبْنِيًّا، وَلَوْ قَالَ
الْخَلِيلُ : إِنَّ أَسْسًا مَبْنِيًّا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا قَالَ النَّحَّاسُ ثُمَّ حَذَفْنَا مِنْهُ لَمْ يَلْزِمْهُ
بِالْزِمَةِ سَيْبَوِيَّةً.
وَذَكَرَ الْأَسْتَاذُ الْمَرْحُومُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ (٢) مَا
هَذَا نَصَّهُ : فِي بَابِ الْعَرَبِ وَالْمَبْنِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ الْإِيضَاحِ لِأَبِي عَلِيٍّ قَالَ :
وَأَمَّا أَسْسٌ فَيَسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ، وَتُسْتَعْمَلُ وَاقِعَةً عَلَى مَا
كَانَتْ تَقَعُ عَلَيْهِ بِغَيْرِهِمَا فَتَقُولُ : رَأَيْتُهُ أَسْسًا، تُرِيدُ الْيَوْمَ الْمُنْقَدِّمَ قَبْلَ يَوْمِكَ، كَمَا
تَقُولُ : رَأَيْتُهُ بِالْأَسْسِ، وَرَأَيْتُ أَسْسَنَا، فَإِذَا كَانَتْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَانَتْ
مُعْرَبَةً، فَإِذَا كَانَتْ بِغَيْرِهِمَا فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَبْنُونَهَا عَلَى الْكَمِيرِ عَلَى كَيْلِ حَسَالٍ،
وَصَنَوُهَا الْأَلِفَ وَاللَّامَ، فَيَقُولُونَ : ذَهَبَ أَسْسٌ يَمَا فِيهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لِأَنَّهَا
فَاعِلَةٌ ، وَيَقُولُونَ : رَأَيْتُ زَيْدًا أَسْسًا وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ ، وَأَمَّا بَنُو
تَمِيمٍ فَيَنْظُرُونَ ؛ فَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ خَفِضَ بِغَيْرِ «مُدٍّ وَنُذٍّ» بَنَوْهَا عَلَى
الْكَسْرِ، وَلَحَطُوا مَا لَحَطَ الْحِجَازِيُّونَ مِنَ التَّضْمِينِ (٣) ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ
مَخْفُوضَةً «يُمُدُّ أَوْ نُذُّ» أَجْرُوهَا مُجْرَى مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَلَحَطُوا مَا لَحَطَ جَمِيعُ الْعَرَبِ
فِي «سَحَرٍّ» مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْعَالِمِيَّةِ وَالْعَدِيلِ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَأَمَّا خَصُوصًا «سُنْدٌ
وَمُنْدٌ» مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ بَعْدَ هُمَا وَيَخْفِضُونَ فَأَرَادُوا أَنْ

(١) قَالَ سَيْبَوِيَّةٌ : وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَسْسٍ اسْمٌ رَجُلٍ فَقَالَ مَصْرُوفٌ ؛ لِأَنَّ أَسْسًا هُنَا عَلَى

الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ فِي كَلِمَتِهِمْ وَكَانَ مِنَ الظَّرْفِ تَرْكُوهُ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ
كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بَأَنَّ كَسْرُوهُ كَمَا كَسَرُوا قَائِقَ إِذْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ تَدْخُلُهُ لِغَيْرِ
إِعْرَابٍ فَإِذَا صَارَ اسْمًا لِرَجُلٍ انْصَرَفَ، لِأَنَّكَ قَدْ نَقَلْتَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ،
وَاعْلَمْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَقُولُونَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ : ذَهَبَ أَسْسٌ يَمَا فِيهِ وَمَا رَأَيْتُهُ
مُنْدٌ أَسْسًا فَلَا يَصْرِفُونَ فِي الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُمْ عَدَلُوهُ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ
فِي الْكَلَامِ لِأَنَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ . الْكِتَابُ ٢٨٣/٣ .

(٢) هَذَا الْقَوْلُ فِي الْبَسِيطِ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ٤٨٢/١ - ٤٨٣/١ مَعَ اخْتِلَافِ
طَفِيفٍ فِي الْعِبَارَةِ عَنْ مَا نَقَلَهُ الْخَفَافُ مِنْ شَرْحِ الْإِيضَاحِ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٢٨٣/٣ .

تَجْرِي بَعْدَهُمَا خَافِضَتَيْنِ مَجْرَى أَمْسٍ بَعْدَهُمَا رَافِعَتَيْنِ ، وَ مَجْرَى أَمْسٍ فِي الرَّفْعِ
مَجْرَى "سَحَرٌ" فَقَالُوا : ذَهَبَ أَمْسٌ يَمَا فِيهِ ، وَيَقُولُونَ : مَا رَأَيْتَهُ مَذْ أَمْسًا . قَالَ : (١)

* لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا مَذْ أَمْسًا *

نَصَّ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَ عَلَى الإِطْلَاقِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ
سَيْبَوِيهِ (٢) فِي الكِتَابِ .

رَجَعْتُ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ "أَمْسًا" بِتَغْيِيرِ أَلِفٍ / وَ لَآمٍ مُسْتَمَاهَا اليَوْمُ الَّذِي قَبْلَ ١١٧ /

يَوْمِكَ ، وَ "الْأَمْسُ" الَّذِي بِالأَلِفِ وَ اللَّامِ يَقَعُ عَلَى مَا قَبْلَ اليَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ بِأَحْيَانٍ ،
هَذَا هُوَ المَعْلُومُ مِنْهُمَا فِي اللُّغَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ أَنَّهُ يُرَادُ بِالأَمْسِ مِثْلُ
مَا يُرَادُ بِأَمْسِينَ ، وَقَدْ ذُكِرَ هَذَا عَنِ النَّحَّاسِ ، فَيَدْخُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخِرِ فَيَمَّا وَضِعَ لَهُ
أَمْسٌ . وَأَمْسٍ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَ لَآمٌ المَشهُورُ فِي حِكْمَتِهَا أَنَّ لِلعَرَبِ فِيهَا الفَتْنَيْنِ :
أَهْلُ الحِجَازِ يَنْوِنُونَهَا عَلَى الكَسْرِ ، وَ بَنُو تَمِيمٍ يُعْرَبُونَهَا إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَ عِيْلَةُ

بَنَائِهَا اخْتَلَفَ فِيهِ النَحْوِيُّونَ : بِنَائِهِمْ مِمَّنْ قَالُوا : بُنِيَتْ لِتَضَمِّيْنَهَا مَعْنَى (٣)

الأَلِفِ وَ اللَّامِ ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ مَا لَيْسَ بِعَلِيمٍ وَمَا لَيْسَ بِمُضَافٍ إِلَى مَحْرُفَةٍ وَلَا

هُوَ مُضَرَّرٌ فَحَقُّهُ أَنْ يَتَعَرَّفَ بِالأَلِفِ وَ اللَّامِ ، فَحَدَّثُوا هُمَا مِنْ لَفِظَتِهَا ، وَضَمَّنُوا الأَسْمَ

مَعْنَاهُمَا قَبْنِي "أَمْسًا" لِتَضَمِّيْتِهِ ذَلِكَ المَعْنَى ، هَذَا مَذْهَبُ الفَارِسِيِّ (٤) ،

وَ ذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُمَا بُنِيَتَا

(١) فِي الكِتَابِ ٢٨٥ / ٣ دُونَ نَسْبَةِ وَ النَوَادِرِ لِأَبِي زَيْدٍ ٢٥٧ وَ الأَمَالِيِّ

الشَّجَرِيَّةِ ٢٦٠ / ٢ وَ الإِفْصَاحِ لِلْفَارِقِيِّ ٢٣٧ وَ شَرْحِ المِفْصَلِ لِأَبْنِ يَعِيشٍ

١٠٦ / ٤ - ١٠٧ وَ شَرْحِ الجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ٤٠١ / ٢ وَ شَذُورِ الذَّهَبِ

٩٩ وَ شَرْحِ الجَمَلِ لِأَبْنِ هِشَامٍ ٣٦٦ وَ الخَزَانَةِ ١٦٧ / ٧ - ١٦٨ وَ اللِّسَانِ

(أَمْسٌ) وَ الدَّررِ ١٧٥ وَ عَجَزِهِ :

* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِيِّ حَمْسًا *

وَ الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : أَمْسًا ، حَيْثُ وَرَدَتْ تَبْيِينَةً عَلَى الفَتْحِ عَلَى زَعْمِ الرَّجَاجِيِّ

وَ عِنْدَ غَيْرِهِ أَنَّهُ أُعْرِبَ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، لِأَنَّهَا اسْمٌ لِلْيَوْمِ المَاضِي قَبْلَ يَوْمِكَ

مَعْدُولٌ عَنِ الأَلِفِ وَ اللَّامِ قَالَ البَغْدَادِيُّ : وَ الرَّجَزُ يَنْسَبُ لِلعِجَاجِ وَ أَرَاهُ

بَعِيدًا مِنْ نَسْبِهِ .

(٢) الكِتَابِ ٢٨٤ / ٣ - ٢٨٥ .

(٣) فِي الأَصْلِ : مَعَ الأَلِفِ وَ اللَّامِ . وَ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتَنَاهُ .

(٤) يَنْظُرُ كِتَابَ المَقْتَصِدِ فِي شَرْحِ الأَيْضَاحِ ١٤١ / ١ وَ شَرْحِ الكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٢٦ / ٢ .

لِيَسْتَبَيِّنَ بِهَا بِالْحَرْفِ، وَوَجْهٌ شَبَّهَ بِهَا بِالْحَرْفِ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ
يَفْتَقِرُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى سُمِّيَّاهُ إِلَى وُجُودِ الْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي
بَعْدَهُ، فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهِ قَبِيئِي كَمَا بَيَّنَّي الْحَرْفَ، وَحِكْمِي هَسَذَا
الْمَذْهَبَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ. (١)

فَمَنْ قِيلَ : وَلَمْ لَمْ يُبَيَّنْ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ مُفْتَقِرٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى سُمِّيَّاهُ
إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ؟ قِيلَ الْفَرْقُ بَيْنَ غَدٍ وَأَسِيٍّ أَنَّ فِي غَدٍ تَصَرُّفًا بَعْدَهُ
مِنَ الْحُرُوفِ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَسِيٍّ، وَذَلِكَ التَّصَرُّفُ هُوَ كَوْنُهُ يُضَافُ إِلَيْهِ/فَيَقَالُ :
غَدَاةٌ غَدٍ، وَلَا يُقَالُ غَدَاةٌ أَسِيٍّ، وَكَوْنُهُ حُذِفَتْ لَامُهُ وَالْحَذْفُ ضَرْبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ
وَأَسِيٍّ لَمْ يَحُذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا مِغْدٍ الْمَحذُوفَةُ وَأَوْ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي
قَوْلِهِ : (٢)

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدَّيَّارِ وَأَهْلِيهَا بِهَا يَوْمٌ حَلَّوْهَا وَغَدَوْا بِالْأَقْعِ
وقال الراجز: (٣)

لَا تَقْلُوبُواهَا وَأَدْلُواهَا دَلُّوا لَنْ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا
أَرَادَ : غَدَا.

(١) ينظر المقتضب ١٧٣/٣.

(٢) الشاهد للبيد ، ديوانه ١٦٩ وهو من شواهد الكتاب ٣٥٨/٣
والمنصف ٦٤/١ و ١٤٩/٢ و شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦ ،
والخزانة ٤٧٩/٧ والشاهد فيه قوله : غَدُوا عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ نَاقِصٌ
حَذَفُوا الْوَاوَ مِنْهُ بِالْأَعْوِضِ وَيَدْخُلُهُ الْأَيْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ يُقَالُ : الْفَدُ
وَانظُرِ اللِّسَانَ (غدا) .

(٣) الشاهد في المقتضب ٢٣٨/٢ و ١٥٣/٣ من غير نسبة والفاضل ١٩
والمنصف ٦٤/١ و ١٤٩/٢ و شرح الفصح لابن درستويه ٢٩٤/١
والأمالي الشجرية ٣٥/٢ و شرح شواهد الشافية ٤٤٩ ، واللسان
(غدا ، دلوا) والشاهد فيه نَهَابُ الْوَاوِ مِنْ غَدٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ :
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الذَّاهِبَ مِنْ غَدٍ الْوَاوُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ غَدُوا .
وانظر شرح شواهد الصفي للبغدادي ١٦٣/٧ وفي الاصل :
لا تملوها وصحتها ما أثبتناه بالرجوع الى المصادر السابقة الذكر .

وَلَا تُبْنَى "أَمْسِ" إِلَّا بِشُرُوطٍ أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ أَمْسٌ مُفْرَدًا، وَأَنْ يَكُونَ
 سَعِيرَةً، وَأَنْ يَكُونَ مُكْتَبَرًا، وَأَنْ يَكُونَ عَارِيًّا مِنَ الْإِضَافَةِ وَالْإِلْفِ وَاللَّامِ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ
 هَذَا شَرْطٍ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ أَعْرَبَتْ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : أَمْسَانِ أَوْ أَمُوسٍ فِي الْجَمْعِ،
 وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : أَمْسِيسٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : أَمْسَانًا وَالْأَنْسُ، فَتَعَرَّبَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (١)
 وَأَمَّا مَنْ أَعْرَبَهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ، فَالِجَلَّتَانِ التَّوَجُّبَتَانِ عَدَمَ صَرْفِيهِ :
 التَّعْرِيفُ وَالْعَدْلُ عَنِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ، أَمَّا التَّعْرِيفُ، فَلِأَنَّهُ انْطَلَقَ عَلَى يَوْمٍ بَعِينِهِ،
 وَأَمَّا الْعَدْلُ، فَلِأَنَّهُ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ الْأَمْسُ كَمَا تَقَدَّمَ فَعُدَلَ عَنْ هَذَا
 اللَّفْظِ إِلَى لَفْظِ أَمْسٍ كَمَا عُدَلَ عَنْ عَائِرٍ، وَ مَشْنَى عَنِ اثْنَيْنِ [اِثْنَيْنِ] (٢)،
 وَزَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُعْرَبُونَهُ [فِي حَالِ الرَّفْعِ] وَيُسَبِّغُونَهُ
 فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْخَفِضِ عَلَى الْكُسْرِ (٤)، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ تَشْتَهَرْ إِشْتِهَارَ
 اللَّفْظَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ .

وَالْأَوْلَى فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنْ يُقَالَ فِي "أَمْسٍ" إِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ فِي كُلِّ حَالٍ
 وَلَا يُقَالَ إِنَّهَا مُعْرَبَةٌ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَمَبْنِيَّةٌ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْخَفِضِ؛ لِأَنَّهُ لَا
 نَظِيرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لِهَذَا الْحِكْمِ، وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ اسْمٌ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْإِعْرَابِ
 يُعْرَبُ، وَفِي / بَعْضِ أَحْوَالِ الْإِعْرَابِ يُبْنَى، وَقَدْ وَجَدْنَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يُبْنَى ١١٧
 تَارَةً عَلَى الضَّمِّ وَتَارَةً عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ : "حَيْثُ" فَإِنَّهُمْ بَنَوْهَا تَارَةً عَلَى الضَّمِّ،
 وَتَارَةً عَلَى الْفَتْحِ (٥)، فَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ فِي "أَمْسٍ" عَلَى تِلْكَ اللَّفْظَةِ : إِنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي سِي

(١) ينظر اللسان (أمس) قال : واعلم أنك إذا نكرت أمس أو عرفت بها

بالإلف واللام أو أضفتها أعربت بها وكذلك لو جمعتها .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) زيادة يقتضيهما السياق .

(٤) قال البغدادي : وقال الأستاذ أبو علي : هذا غلط ، وإنما بنو تميم

يُعْرَبُونَهُ فِي الرَّفْعِ وَيُسَبِّغُونَهُ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ . الخزانة ٧ / ١٧١ - ١٧٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ والمقتضب ٣ / ١٧٣ .

حَالِ الرَّفْعِ عَلَى الضَّمِّ وَفِي حَالِ النَّصْبِ وَالخَفِيفِ عَلَى الْكَبِيرِ، وَيَكُونُونَ خَصًّا الضَّمَّةَ
يَحَالِ الرَّفْعِ لِمُنَاسَبَتِهَا الرَّفْعَ، وَأَنْ لَمْ تَكُنْ رَفْعًا كَمَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ فِي قَوْلِ
الْقَائِلِ : اخْشُوا اللَّهَ ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ * (١) ،
حُرَّكَتِ الْوَاوُ بِالضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ مُنَاسِبٌ لِرَفْعِ الْفَاعِلِ
فَيَكُونُ هَذَا يَمِثَلُ ذَلِكَ، فَاخْتِلَافُ بِنَائِهَا لِلنِّظِيرِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَهُوَ كَاخْتِلَافِ
بِنَاءِ "حَيْثُ" ، وَأَمَّا اخْتِلَافُ حَالَيْهِمَا فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ
فَلَا يُوْجَدُ لَهُ نَظِيرٌ أَصْلًا بَلْ هُوَ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ بِنِي تَمِيمٍ يُعْرَبُونَهَا لِإِعْرَابِ
مَا لَا يَنْصَرَفُ، فَمَرَادُهُ بِقَوْلِهِ : (فِي كَلَامِ الْعَرَبِ) (٢) الْخُصُوصُ ، فَكَانَهُ قَالُ
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْحَجَازِيِّينَ .

وقوله : (فَإِذَا أَضْفَعْتَهُ أَوْ أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ الْإِلْفَ وَاللَّامَ أَوْ نَوْنَتَهُ أَعْرَبْتَهُ) (٣) ،
هَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ نَقَضَهُ ؛ "أَوْ ثَنَيْتَهُ أَوْ جَمَعْتَهُ أَوْ صَغَّرْتَهُ" ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ
اِخْتِصَارًا ؛ لِأَنَّ ثَنَيْتَهُ وَجَمَعْتَهُ وَتَصَغَّرْتَهُ يَقُولُ فِي الْكَلَامِ ، فَلَمْ يَعْرِجْ عَلَى ذِكْرِ هَذِهِ
الْأَحْوَالِ كُلِّهَا .

قوله : (وَمَنْ الْعَرَبِ مَنْ يَبْنِيهِ عَلَى الْفَتْحِ) (٤) ، هَذَا أَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ
غَايَةً، وَذَكَرُوا أَنَّ مَنْ يَبْنِيهِ مِنَ الْعَرَبِ لَمْ يَبْنِيهِ قَطُّ عَلَى الْفَتْحِ فِيمَا عِلِمَ مِنْ
لُغَتِهِمْ ، وَأَنْشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ قَوْلَ الرَّاجِزِ : (٥)

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا سُدَّ أَسْمًا عَجَائِزًا يَمِثَلُ السَّقَالِي حَمْسَسَا

قَائِلُهُ مَجْهُولٌ ، ذَكَرَهُ هَذَا الْأَسْتَاذُ الْمَرْحُومُ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ خَرُوفٍ الْإِشْبِيلِيُّ
- رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : وَبَعْدَهُ :

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة .

(٢) الجمل ٢٩٩ .

(٣) الجمل ٢٩٩ .

(٤) الجمل ٢٩٩ .

(٥) مرقبها والأبيات في النوادر لابن زيد ٢٥٧ .

يَأْكُلْنَ مَا فِي جَدْبِهِنَّ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضَرْسًا
وَلَا بَقِيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَغَسَّسًا فِيهَا عَجُوزٌ لَا تُسَاوِي فُلْسًا
لَا تَأْكُلُ الزُّبْدَةَ إِلَّا نَهْسًا

وَيُقَالُ : عَجُوزَةٌ بِالتَّاءِ ، وَ "عَجَائِزٌ" بِدَلِّ مِّنْ "عَجَبًا" وَصَرْفُهَا ضَرْورَةٌ ،
وَقَوْلُهُ : "مِثْلُ السَّعَالِي" ، نَعْتٌ لِقَوْلِهِ : "عَجَائِزًا" ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ يِثْلُهُ وَإِنْ كَانَ
بِلَفْظِ الْمِمْرِقَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَنْكِيرِ مِثْلِكَ وَشِبْهِكَ وَكُفُوكَ فِي بَابِ
اسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مَا لِإِضَافَتِهِ فِعْرٌ مُحْضَةٌ ، وَعَلَى وَجْهِ التَّنْكِيرِ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ
بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ ، "السَّعَالِي" : جَمْعُ سَعَالَةٍ وَسَعَالِيٌّ مُنَوَّنَةٌ وَغَيْرُ مُنَوَّنَةٍ ، وَهِيَ
الْقَوْلُ ، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - : "السَّعَالِي" جَمْعُ "سَعَالَةٍ"
وَهِيَ سَاحِرَةُ الْجِنِّ .
وَتَوْضِيحُ الشَّاهِدِ مِنْهُ "مُدَّ أَمْسًا" ، اعْتَقَدَ أَبُو الْقَاسِمِ فِيهِ أَنَّهُ
أَرَادَ أَمِينَ وَلَكِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الْفَتْحِ ، كَمَا يُنْبَغِي عَلَى الْكَسْرِ ، وَزَعَمَ غَيْرُهُ وَهُمُ
الرَّادُونَ عَلَيْهِ (٢) أَنَّ أَمْسًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُعَرَّبٌ لِأَعْرَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ ؛ إِذْ لَمْ
يُخْفَهُدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ يِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
أَبُو الْقَاسِمِ أَطَّلَعَ عَلَى مَا نَقَلَ لِأَمَامٍ مِّنَ الْأَعْمَةِ كُوفِيٍّ نَقَلَ يِنَاءَهُ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ
كَانَ كَثِيرَ الْإِسْتِعْمَالِ بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَكَثِيرَ الْمَالَابَسَةِ لِمَنْ كَانَ فِي
عَصْرِهِ مِنْ شَيْوخِ الْكُوفِيِّينَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ "أَمْسًا" فِي هَذَا الشَّطْرِ فَعْلٌ تَاوِيضٌ مِّنْ ١١٨
قَوْلِهِمْ : أَمْسَى الْيَوْمَ وَأَمْسَى زَيْدٌ إِذَا دَخَلَ فِي الْمَسَاءِ (٣) ، وَهُوَ سَحْتَمَلٌ ، وَيَكُونُ
فَاعِلٌ "أَمْسَى" مُضَرَّرٌ يَعُودُ عَلَى الْيَوْمِ أَوْ يَعُودُ عَلَى مُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ .
وَقَوْلُهُ : (عَجَائِزًا مِثْلُ السَّعَالِي حَمْسًا) بِدَلٍّ مِّنْ قَوْلِهِ (لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا)
بِدَلِّ الشَّيْءِ مِمَّنِ الشَّيْءِ ؛ لِأَنَّ الْعَجَائِزَ عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ مِمَّنِ الْعَجَبِ الَّذِي
ذَكَرَ .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١ .

(٢) منهم ابن هشام اللخمي كما في الخزانة ١٦٩/٧ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى ذلك كما في شرح الكافية للرضي ١٢٦/٢-١٢٧ .

بَابُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ

أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ هِيَ الْأَسْمَاءُ الْمَأْخُودَةُ مِنَ الْمَصَادِيرِ لِلْإِبْرَارِ وَالْوَصْفِ وَالصِّلَةِ وَتَبْيِينِ الْهَيْئَاتِ ، وَهِيَ الَّتِي يَسْمَوْنَهَا الصِّفَاتِ وَالنُّعُوتِ ، فَأَخَذَتْ مِنَ الْمَصَادِيرِ لِهَيْزِهِ الْوَجُوهَ الَّتِي ذَكَرْتُ ، كَمَا أَخَذَتْ الْأَفْعَالَ لِتَبْيِينِ الْأَزْمَنِ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا عِبَارَةً عَنِ الْفَاعِلِ فَهِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا عِبَارَةً عَنِ الْمَفْعُولِ فَهِيَ اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَلِهَيْزِهِ الْأَسْمَاءُ أَقْيَسَةٌ ، وَأَبْنِيَّةٌ مُخْتَلَفَةٌ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَعْدَادِ الْمَصَادِيرِ وَالْأَفْعَالِ ، وَأَبْنِيَّةُ الثَّلَاثَةِ مِنْهَا ، وَحَكْمِيَّهَا مِنَ التَّمَعَّدِي وَغَيْرِ التَّمَعَّدِي .

فموضوع الباب لذكر بعضها وتبيينها بالتمثيل بها، وإنما يحاول

أبو القاسم - رحمه الله - الكلام على الصفات الجارية على الفعل دائماً في أكثر الأمر، فذكر من قياسها ما أمكنه ، ولم يتسع في ذلك فقال : (إِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى فَعَلٍ فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ فَاعِلٌ وَالْمَفْعُولُ مِنْهُ مَفْعُولٌ) (١) ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ تَسَامُحٌ ، حَيْثُ جَعَلَ صِفَةَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْ "فَعَلٍ" ، وَالصَّوَابُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنْ جَمِيعَ الصِّفَاتِ وَالْمَصَادِيرِ وَالْأَفْعَالِ ، وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَاءِ الْمَصَادِيرِ كُلِّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي مِثَالٍ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ فَهُوَ ضَارِبٌ وَضَرَبَ يُضْرَبُ فَهُوَ مَضْرُوبٌ ، وَزَيْدٌ ضَرَبَ مِنْ عَمْرٍو ، وَهُوَ ضَرَابٌ ، وَهَذَا مَضْرِبُهُ وَمَضْرِبُهُ كُلُّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ الضَّرْبِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولُ الْفَاعِلِ مِمَّا وَقَعَ وَسُمِّيَ ضَرْبًا ، أَحْتَا جُوا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُخْبِرُوا عَنْهُ فِيمَا مَضَى وَفِيمَا يُسْتَقْبَلُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَيَصِفُوا مِنْهُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ ، وَالْأَكْثَرُ ضَرْبًا وَالْكَثِيرُ الضَّرْبِ وَزَمَنَ الضَّرْبِ وَمَوْضِعَهُ ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ فِي أَبْنِيَّةٍ مُخْتَلَفَةٍ ، كُلُّ بِنَاءٍ مِنْهَا يَقَاسُ فِي مَعْنَاهُ ، وَقَدْ ذَكَرُوا قِيَاسَهُ ، وَمَا خَرَجَ مِنْهُ عَنِ الْقِيَاسِ نَبَأٌ عَلَيْهِ اللَّفْظِيُّونَ مِنَ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عُدْنَا إِلَى الْبَابِ .

(١) الجمل ٣٠٠ .

(٢) في الأصل : وزيدا ، والسياق يعطي ما أشبهناه .

اعلم أن الافعال ثلاثية وزائدة على ذلك ، والثلاثية على نوعين :
على طريقة للفاعل وعلى طريقة للمفعول ، والتي على طريقة الفاعل ثلاثة أنواع :
"فَعَلَّ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ" ، والتي على طريقة المفعول على نوع واحد وهي طريقة
"فُعِلَّ" خاصة .

فصل : فيما كان على طريقة الفاعل من الثلاثي :

يَسْتَأْجِرُ كَمَا أَنَّ مَنْعَهُ عَلَى فَعَّلَ بِضَمِّ الْعَيْنِ فَإِنَّ الصِّفَةَ الْجَارِيَةَ تَجْسِيءُ عَلَى فَعِيلٍ (١) فِي أَكْثَرِ أَمْرِهِ ، نَحْوُ :

كَرَّمَ فَهُوَ كَرِيمٌ ، وَفَقَّهَ فَهُوَ فَاقِهٌ ، وَنَبَّهَ فَهُوَ نَبِيهٌ ، وَظَرَّفَ فَهُوَ ظَرِيفٌ ، وَشَرَّفَ
فَهُوَ شَرِيفٌ ، وَقَدْ جَاءَ حَمَضٌ فَهُوَ حَامِضٌ وَقَدْ قَالُوا : حَمَضَ بِالْفَتْحِ (٢) وَقَالُوا :

خَشَرَ فَهُوَ خَائِرٌ ، وَقَدْ قَالُوا : خَشَرَ / وَخَشَرَ ، وَقَدْ قَالُوا : عَزَمَ وَعَزَمَ فَهُوَ

عَازِمٌ ، وَمَكَثَ وَمَكَثَ وَكَانَ هَذَا مِنَ التَّدَاخِيلِ (٣) وَهُوَ اسْتِعْمَالُ صِفَةِ فَعَّلَ

بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَيَفْعَلُ بِضَمِّهَا ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَلْوَانِ "أَفْعَلٌ مِنْ فَعَّلَ" قَالُوا : صَهَبَ

فَهُوَ أَصْهَبٌ ، وَأَدَمَ فَهُوَ أَدَمٌ ، وَكَهَبَ فَهُوَ أَكْهَبٌ ، وَقَالُوا : مَلَحَ فَهُوَ أَثْلَحُ

وَمَلِيحٌ ، وَجَاءَ مَالِحٌ (٤) لِلْمَوْلِيِّ ، وَهُوَ عَذِيفُ الْكِنْدِيِّ (٥) :

لَوْ شَاءَ رَبِّي لَمْ أَكُنْ كَرِيماً بِصِرِيَّةٍ تَزَوَّجَتْ بِصِرِيَّتَا

يُطِيعُهَا الْمَالِحُ وَالطَّرِيَّتَا

(١) ينظر الكتاب ٣٣٤ والمقتضب ٢ / ١١٥ .

(٢) ينظر كتاب ليس ١٢٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٩ / ١٠٠ - ١٠١ - ٢٦ .

(٤) في اللسان : "لا يقال مالِحٌ إلا في لفةٍ رديئةٍ (ملح) وقال ابن درستويه : "لا يقال مالِحٌ إلا على وجه النسب أي : ذو ملح ، تصحيح

الفصح ١ / ٢٩٨ ."

(٥) الشاهد في أدب الكاتب ٤٠٥ والمحتسب ٢ / ١٢٤ وتهذيب إصلاح

المنطق ٦٢٢ ، واللسان (ملح) وهو لمذافر من بني فقيم وكان يكرى

إيلهُ إلى مكة فأكترى منه رجلٌ من بني حنيفةٍ من أهل البصرة بعميرًا

يركبه هو وزوجته فارتجز الأبيات في تلك المناسبة .

وَعَذَبَ فَهوَ عَذَبٌ، ولم يأتِ "فَعَلَ" فِي الْمَضَاعِفِ وَلَا فِي الْمُعْتَلِّ لِثِقَلِ
 نَازِلِكٍ، وَلَكِنْ تَأْتِي الصِّفَةُ عَلَى "فَعِيلٍ" قَالُوا : خَفَّ فَهوَ خَفِيفٌ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَجِيءَ
 عَلَى وَزْنِ ضِدِّهِ وَهُوَ : ثَقُلَ فَهوَ ثَقِيلٌ، وَقَدْ جَاءَ حَرْفٌ وَاجِدٌ قَالُوا : لَبِثْتُ فَأَنْتَ
 تَلَبُّ (١) وَحَكَى يُونُسُ (٢) : لَبِثْتُ فَأَنْتَ تَلَبُّ فَأَنْتَ لَيْبٌ، وَزَانَ غَيْرَهُ شَرَرْتُ (٣) ،
 وَقَالُوا : قَوِيَ فَهوَ قَوِيٌّ (٤) ، وَلَمْ يَحْمَلُوهُ عَلَى ضِدِّهِ ضَعْفٌ، وَكَثِيرًا مَا تَأْتِي هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
 عَلَى حُكْمِ أَضْدَادِهَا ، وَقَالُوا : حَسَنَ فَهوَ حَسَنٌ، وَلَمْ يَقُولُوا : حَسِينٌ ، كَمَا قَالُوا :
 جَمِيلٌ وَقَبِيحٌ ، وَقَالُوا : جَبِينٌ فَهوَ جَبَانٌ (٥) ، وَضَخَمَ فَهوَ ضَخْمٌ (٦) .
 وَمَا كَانَ عَلَى "فَعَلَ" فَالْصِّفَةُ لِغَاغِلِهِ عَلَى "فَاعِلٍ"، نَحْوُ : ضَرَبَ فَهوَ ضَارِبٌ، وَقَتَلَ فَهوَ
 قَاتِلٌ ، وَشَتَمَ فَهوَ شَاتِمٌ ، وَقَالُوا : طَابَ فَهوَ طَيِّبٌ ، وَسَانَ فَهوَ سَائِدٌ، وَجَادَ الشَّيْءُ
 فَهُوَ جَيِّدٌ وَجَادٌ / جَوْدٌ ، وَبَرَّرْتُ وَبَرَّرْتُ فَأَنْتَ بَارٌّ، وَبَرَّرْتُ وَبَرَّرْتُ فَأَنْتَ بَارٌّ، وَبَرَّرْتُ وَبَرَّرْتُ فَأَنْتَ بَارٌّ، وَبَرَّرْتُ وَبَرَّرْتُ فَأَنْتَ بَارٌّ،
 وَمَا كَانَ عَلَى "فَعِيلٍ" فَالْصِّفَةُ لِغَاغِلِهِ عَلَى "فَاعِلٍ"، نَحْوُ : عَلِمَ فَهوَ عَلِيمٌ ، وَجَهَلُ فَهُوَ جَاهِلٌ ، وَقَالُوا :
 حَذَرَ فَهوَ حَازِرٌ وَحَذَرُهُ وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ حَذْرًا صِفَةٌ مَعْدُومَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ، أَنْشَدَ سَبِيحُ فِي
 ذَلِكَ (٧) :

حَذِرٌ أَمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَسِنَّ مَائِمَسَ مُنْجِيهِ سِنَ الْأَقْسَادِ

- (١) حكى صاحب القاموس : لَبِثْتُ بِالْكَسْرِ وَبِالضَّمِّ تَلَبُّ لَبَابَةٌ، وَلَيْسَ فَعَلٌ يَفْعَلُ
 سِوَى لَبِثْتُ بِالضَّمِّ تَلَبُّ بِالْفَتْحِ .
 (٢) ينظر الكتاب ٣٧/٤ وأدب الكاتب ٤٧٧ .
 (٣) قال ابن جنى : وحكى قطرب : شَرَرْتُ فِي الشَّرِّ وَإِنَّمَا تَجَنَّبُوا فَعَلْتُ
 بِالضَّمِّ فِي الْمَضَاعِفِ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمِّ مَعَ التَّضْعِيفِ . المنصف ١/٢٤٠ .
 (٤) ينظر الكتاب ٣٢/٤ .
 (٥) ينظر الكتاب ٢٨/٤ فمابعد ها .
 (٦) ينظر الكتاب ٢٨/٤ فمابعد ها .
 (٧) الشاهد مجهول القائل وقيل إنه مصنوع وهو من شواهد الكتاب
 ١١٣/١ والمقتضب ١١٦/٢ والأمالى الشجرية ١٠٧/٢ وشرح المفصل
 لابن يعين ٧١/٦ والأشعوني ٢٩٨/٢ والعيني ٥٤٣/٣ والخزانة
 ١٦٩/٨ .
 والشاهد فيه أن حَذْرًا صِغَةُ مِبَالَغَةٍ وَقَدْ نَصَبَ بِهِ أَمُورًا وَذَلِكَ قَلِيلٌ .

وما كان منه غير متعدٍ فاختلفت صفة فجاء منها على "فعل" في باب

الأدواء والأمراض كثيرا (١) ، قالوا : وجع فهو وجع ، ودوي فهو دوي (٢) ،

وحيط فهو حيط ، وجيح فهو جيح ، وليوى فهو لوى ، ووجي فهو وج ، وعمسى

فهو عيم وأعتى ، وقالوا : جرب وأجرب ، وحيق وأحيق ، وقعس وأقعس ،

وعرج وأعرج ، وقالوا : سقم فهو سقيم ، ومريض فهو مريض ، وحزن فهو حزين ،

وقالوا في ضده : صح فهو صحيح ، ولحق بذلك ما كان من باب الذعر والخوق (٦)

قالوا : فزع سيفزع فهو فيزع ، ووجل يوجل فهو وجل ، وفرق يفرق فهو فبرق ،

ولحق بذلك ما يتغير ويسود جعلوه كالداء ، قالوا : شعت فهو شيعت

وأشعت ، وسهك (٧) ، ولحق بذلك ما تعقد ولم يسهل قالوا : عسر فهو عسر ،

وشكس (٨) ، وأقس ، وضيس ، ونكد .

ولحق بذلك ما كان من باب الفرج قالوا : فرح فهو فبرح وفرح ،

ولهب وجذل وجدلان ، وسكر وسكران ، وأسر ، وبطر ، ولحق به ما كان معناه

التهيج ، قالوا : أرح فهو أرح ، وعمس إذا هاج به الغضب ، وقلق ، ونزق ، وعلق ،

لأنه طيش ، وسلس (٩) في ضده عسر .

وجاء من صفات "فعل" غير المتعدى وأطر في العيوب والأدواء

ونحوها "أفعل" ، قالوا : عور فهو عور ، وأشتر ، وأضلع ، وأوقص ، وأصيد ،

وقالوا : مال فهو أميل وشاب فهو / أشيب ، وقد تجى الصفة على "فعلان" (١٠) ١١٩

(١) ينظر الكتاب ٤/١٧-١٨ .

(٢) في اللسان (دوا) دوى بالكسر دوى فهو دوي ودويج : مرض ، فمن قال

دوي كشي وجسع وأنت ، ومن قال دوي أفرد في ذلك كله ولم يؤنث .

(٣) الجيح : الجائحة ، اللسان (جيح) .

(٤) لوى القدح فهو لو والتوى : اعوج . اللسان (لوى) .

(٥) الوجي : الجفاوقيل شدة الجفا ورجل وج وزجي وكذلك الدابة ، اللسان (وجا)

(٦) ينظر الكتاب ٤/١٨ (٧) ينظر الكتاب ٤/١٩ (٨) (٩) الكتاب ٤/٢٠ .

(١٠) الكتاب ٤/٢١ قال سيويه : أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر

ما يُبني من الأسماء على فعلان . ثم قال : وزعم أبو الخطاب أنهم

يقولون : رجل أهيم وهيمان ، يريدون شيئا واجدا وهو العطشان .

اطَّرَدَ فِي الْجُوعِ وَالْمَطِيشِ وَمَا قَارِبَهُمَا، قَالُوا : عَطِشَ يَعْطَشُ فَهُوَ عَطْشَانٌ ،
وَطِيشٌ فَهُوَ ظَمْآنٌ ، وَصَدْيَانٌ وَهَيْعَانٌ ، وَجُوعَانٌ مِنْ جَاعٍ يَجُوعُ ، فَهُوَ شَاذٌ ،
وَقَالُوا : غِرَتْ فَهُوَ غَرْتَانٌ ^(١) ، وَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ قَرَمٌ فَهُوَ قَرِمٌ ^(٢) ، وَخَزْيَانٌ وَقَالُوا :
فِي أَضْدَادِ الْجُوعِ وَالْمَطِيشِ شَيْعٌ فَهُوَ شَيْعَانٌ ، وَرَوَى فَهُوَ رَيَّانٌ ^(٣) .

فصل :

والصفة للفاعل من الرباعي فصاعداً لا تكاد تنكسر تجسي، على بنية
المستقبل إلا ما جعلوا مكان حرف المضارعة فيه ميماً مضمومة، فقالوا : يكرم فهو
مكرم ، ويطيع فهو مطيع ، ويذل فهو مذلل ، ويلزم الكسر قبل آخره إلا في ثلاثة
الفاظ ، قالوا : ألقح فهو ملقح ، وأسهب فهو مسهب ، وأحصن فهو محصن ،
وقالوا : مسهب بالكسر في الإطالة من غير هذير ، وقالوا : أبقل المكان فهو
بأبقل ، وقيل : بقل ، وأورس [الشجر] ^(٤) فهو وارس وقيل : ورس ، وأعشب فهو
عاشب ، وأيفع الغلام فهو يافع ، وهذا من تداخل اللغية وقيل : يفع ^(٥) .
رجعنا ويقال : استخرج يستخرج فهو مستخرج ، وينطلق فهو منطلق
ويقتدر فهو مقتدر .

فصل :

والصفة للمفعول تجسي، أبداً على طريقة واحدة من الثلاثي على مفعول
أبداً، إلا أن المعتل الوسط على نوعين : من ذوات الياء ، ومن ذوات الواو
فما كان من ذوات الياء ففيه لفتان : التصحيح ^(٦) والتعليل ، كقولك :

- (١) الكتاب ٤ / ٢١ .
(٢) في اللسان (قرم) القرم بالتحريك شدة الشهوة إلى اللحم قرم إلى
اللحم وفي المحكم قرم يعرم قرماً فهو قرم اشتهاه .
(٣) الكتاب ٤ / ٢٢ .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) ينظر أدب الكاتب ٦١١ وتهذيب اصلاح المنطق ٥٩٩ .
(٦) ينظر الكتاب ٤ / ٣٤٨ .

سَمِعُونَ وَمَعِينٌ ، وَسَبُوعٌ وَسَبِيعٌ، وَقَدْ قَالَ : (١)

* يَوْمٌ رَدَّانٍ عَلَيْهِ الْجَوْتَمْفِيُّومُ *

وَمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِلَفْظٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ التَّعْلِيلُ لِثِقَلِهِ، إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ الْفَسَاطِظِ:
قَالُوا: قَوْلٌ مَقْوُولٌ ، وَذَهَبٌ مَضُوعٌ ، وَعَنْبَرٌ مَذُوبٌ ، وَشَبٌّ مَصُورٌ (٢) ، فَفِيهَا
لِغَتَانِ : التَّعْلِيلُ ، وَالتَّصْحِيحُ ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ فَرَسٌ مَقْوُونٌ ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ
[القياس] (٣) عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ.

وَالرَّيَاعِيُّ عَلَى وَزْنِ فِعْلِهِ الْمُسْتَقْبَلِ، إِلَّا مَا يَكُونُ مَكَانَ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ
مِيمٌ مَضْمُومَةٌ، وَوَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ صِفَةِ الْفَاعِلِ وَبَيْنَ صِفَةِ الْمَفْعُولِ بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَ
الْآخِرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

تَسْنِيئَةٌ :

عَلَى نَكْتَةٍ فِي الْبَابِ وَإِنْ كَانَتْ مُنْدرَجَةً فِي هَذَا الْكَلَامِ الْكُلِّيِّ عَلَى
الْبَابِ، وَهِيَ: أَنَّ الْفِعْلَ الثَّلَاثِيَّ الَّذِي عَلَى وَزْنِ "فَعَلٌ نَحْوُ : ظَرْفٌ وَشَرْفٌ فَهَوُ
ظَرْفٌ وَشَرْفٌ، لَا يُقَالُ لِظَرْفٍ وَشَرْفٍ وَنَحْوَهُمَا: اسْمُ فَاعِلٍ، وَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ
ذَلِكَ: صِفَةً مُشْتَقَّةً مِنَ الْمَصْدَرِ لِتَدُلَّ عَلَى الْفَاعِلِ لَا اسْمَ فَاعِلٍ .

فَإِنْ قِيلَ : وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَبَيْنَ صِفَةِ الْفَاعِلِ ؟

قِيلَ : اسْمُ الْفَاعِلِ فِي الْإِصْطِلَاحِ إِنَّمَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِمَا جَرَى عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فِي عَدَدِ

حُرُوفِهِ وَحَرَكَاتِهِ وَسُكُونَاتِهِ، وَمَا لَمْ يَجْرَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فِي عَدَدِ حُرُوفِهِ وَحَرَكَاتِهِ

(١) الشاهد لعلامة بن عبدة ، ديوانه ١٢ وهو من شواهد كتاب المقتضب

١٠١/١ والمفضليات ٣٩٩ والمنصف ٢٨٦/١ والستة الجاهليين

اختيار الأعلام ١٥٢ والخزانة ٢٩٥/١ وصدرة :

* حَتَّى تَذَكَّرَ بِيضَاتٍ وَهَيَجَهُ *

والشاهد فيه إتمام مفعول من ذوات الياء وذلك جائز في لفظة

بني تميم .

(٢) ينظر المنصف ٢٨٥/١ وزاد ابن جني ورجل مَعُووٌّ وانظر الأمالسي

الشجرية ٢٠٩/١ .

(٣) زيادة يقتضيتها السياق .

وسكّناته . قيل فيه : صفة الفاعل، ولا يقال فيه اسم الفاعل . وبين اسم الفاعل

وصفة الفاعل مناسبة، وبينهما مفارقة ؛ فالمناسبة التسيي بينهما أن كل واحد منهما

منهما دال على الذات والمصدر، فصار دال على ذات وضرب ، وظريف
دال على ذات وظريف ، وشريف / دال على ذات وشريف، وكلاهما مشتق
من المصدر .

والمفارقة التي بينهما هو ما تقدم من أن اسم الفاعل على عدي
حركات الفعل المضارع وسكّناته ، وصفة الفاعل ليست كذلك، وصفة الفاعل
تجسي على أوزان مختلفة، وقد ذكرنا جملة ما استوفاه في الصّحح بحمد الله،^(١)
وهو ما قدنا له الباب .

فلنعرّض الآن لألفاظ أبي القاسم - رحمه الله - فنقول:

قوله في الباب : (فإذا كان الفعل على أفعل كان اسم الفاعل منه على مفعّل بكسر ما

قبل آخره)^(٢) ، وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل متى زان على الثلاثة
يكون محققاً ويكون مقدراً ، فالمحقق كثير ، نحو : مكرم ، ومدحرج ، وكذلك
سائرهما .

والمقدّر يكون فيما يكون عينه حرف علة نحو : مختار، فالكسرة مقدرة

في الألف^(٣) وأصله : مختير ولكن تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً
فقلت : مختار .

وإذا كان مختاراً اسم مفعول فوزنه مفعّل تحركت الياء وانفتح

ما قبلها فقلت ألفاً، فصار مختاراً لفظاً مشتركاً بين الفاعل والمفعول^(٤) ، ويكون
الفارق بينهما القرائن على حسب الألفاظ المشتركة كلّها .

(١) في الاصل : يحد له . والصواب ما أثبتناه .

(٢) الجدل : ٣٠٠ .

(٣) بنظر الخصائص ١/٣٤٦ .

(٤) قال ابن جني : باب في اتفاق المصائر على اختلاف المصادر .

وأما أدغم عينه في لايه فهو اسم الفاعل من "فَعَلَّ" أصله: "مَفْعَلٌ" ،
فاجتمع اليشلاف، فأدغم أحدهما في الآخر، فالكسرة في الحرف المدغم مَقْدَرَةٌ ،
وتَقْدِيرُهَا فِيهِ لَكُونِهَا أَصْلُهَا الْكِسْرَةُ .

قوله: (وَالْمَفْعُولُ مِنْهُ مَفْعَلٌ بِفَتْحَةٍ) (١) ، يريد بفتح ما قبل أخيره،

وهذا الفتح سَحَقًا (٢) ، وَيَكُونُ مَقْدَرًا ، فَاَلْمَحَقُّ كَثِيرٌ ، نَحْوُ : مُكْتَسَرٌ ،

وَسُتَخْرَجُ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ، وَالْمَقْدَرُ مَا كَانَ عَيْنُهُ حَرْفًا عَلِيًّا أَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ مَدْفُوعَةً

فِي لَايِهِ ، نَحْوُ : مُخْتَارُ اسْمٍ مَفْعُولٍ أَصْلُهُ مُخْتِيرٌ ، فَقَلْبَتِ الْيَاءُ إِلَى الْإِلْفِ

لِتَحْرِكِيهَا وَيَصِيرَ لَفْظُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَاحِدًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ، وَلِذَلِكَ عَدَّهُ

الإمام : أَبُو حَامِدٍ (٣) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي السِّتْصَفِيِّ فِي كِتَابِ الْمُجْمَلِ وَالْمُبِينِ ،

مِنَ الْمُجْمَلِ ، وَعَدَّ لَفْظَةَ مُخْتَارٍ (٤) مِمَّا وَقَعَ الْإِجْمَالُ فِيهِ فِي اللَّفْظِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ

== من ذلك اسم الفاعل والمفعول في افتعل ميمًا عينه ممتلة أو ما فيه

تضعيفٌ ، فالمتل نحو قولك : اخْتَارَ فَهُوَ مُخْتَارٌ وَاخْتِيرَ فَهُوَ مُخْتَارٌ

الفاعل والمفعول واحدٌ لفظاً غير أنهما مختلفان تقديراً ، ألا ترى

أَنَّ أَصْلَ الْفَاعِلِ مُخْتِيرٌ بِكسْرِ الْعَيْنِ وَأَصْلَ الْمَفْعُولِ مُخْتِيرٌ بِفَتْحِهَا .

الخصائص ٢/١٠٣ .

(١) الجمل ٣٠٠ .

(٢) في الاصل : مخففا . والصواب ما أثبتناه .

(٣) أبو حامد الفزالي محمد بن محمد بن أحمد الملقب حجة الاسلام

الفقيه الشافعي قال ابن خلكان لم يكن للطائفة الشافعية في آخر

عصره مثله ، اشتغل في مبدأ أمره بطوس على أحمد الراذكاني ثم قدم

نيسابور واختلف إلى دروس أيام الحرمين أبي المعالي الجويني وجد

في الاشتغال حتى تخرج في مدة قريبة ، وصار من الأعيان المشار إليهم

و صنف في ذلك الوقت . . وله كتب كثيرة أجملها كتابه الإحياء ، والمستصفي

في أصول الفقه . توفي ٥٠٥ بطوس ، ترجمته في وفيات الأعيان

٢١٦/٤ فابعدها . وطبقات الشافعية للسبكي ٤/١٠١ ومقدمة

كتاب الإحياء .

(٤) كتاب المستصفي من علم الاصول ١/٣٦٢ بولاق ١٣٢٢ .

نوع الإجمال التي ما يكون في الكلام يكليته ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يَمْعُوا الَّذِي
بِيَدِهِ عَقْدَةُ الْيَنْكَاحِ ﴾ (١) ، إذ هو تردد بين الزوج والولي ، وبإبانة معنى من
المعاني التي دل عليه اللفظ المجمل ، وهو الملقب بالمشترك عند اللغويين ،
والمجمل عند الأصوليين لما يستفاد المؤد منه بأمر خارج عن اللفظ وهي
القرائن التي تقترب به .

وأما ما أدرغت عينه في لامه من أسماء المفاعيل فما زاد على الثلاثة ،
نحو : مَعْلَى وَمُعَلَّى ، وكلاهما اسم المفعول أصله : مَعَلَّلٌ وَمَعَلَّلٌ ، اجتمع المثالان
فنقلت حركة المثلي الأول إلى الحرف الساكن قبله ، وهو العين من مَعَلَّلٍ ، والقاف
من مَعَلَّلٍ ثم أدرغت اللام في اللام ، وكذلك ما أشبهه ، فالفتحة مقدرة في
الحرف المدغم في اسم المفعول .

قوله : (وكل فعل فيه زيادة فتلك الزيادة تلزم الفاعل والمفعول به) (٢) ،

اعلم أن الزيادة التي تلزم الفعل على وجهين : منها ما / لا تكون في اسم
الفاعل ولا في اسم المفعول .

وأما الزيادة التي تكون في الفعل لازمة وتكون في اسم الفاعل واسم
المفعول لازمة لهما فنحو النون من "انفعل" ، والتاء من "افتعل" ، والسين والتاء
من "استفعل" ، نحو : اكتسب ، واستخرج ، تقول في اسم الفاعل : مستخرج

وفي اسم المفعول : مستخرج ، وكذلك ما أشبهه .
فقوليه : (وكل فعل فاعله فيه زيادة
فتلك الزيادة تلزم الفاعل والمفعول أو الفعل) ، مما ليس على إطلاقه وإنما هو
مقيد في المعنى وقد بين مراده بالمثلي ، لأنه إنما مثل بما يلزم من الزيادة
في الفعل وفي اسم الفاعل وفي اسم المفعول .

(١) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة .

(٢) الجمل : ٣٠٠ .

باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخير ،

وتسمى حروف الرفيع

تقول من الأسماء وحروف المعاني ما يستأنف ما بعده فيضاف الـ
ما يصحبه مما يحمل على الابتداء فتسمى حروف الابتداء ، فموضوع الباب لذكر
بعضها وتبيين حكمها وما في بعض ما ذكر من اختلاف اللغة ، وتجوز أبو القاسم
في تسميته جميع ما ذكر حروفاً ، وليست كلها حروفاً ، فكان أجود مما قال أن
يقول : " باب الكلم التي يرفع ما بعدها بالابتداء والخير ، وتسمى كالم ابتداء " ،
ثم نسين الحروف منها والأسماء ان شاء الله تعالى ، والدليل
على أن بعض ما تضمنه الباب أسماء قوله : (وكل شئ من هذه الحروف
حسن فيه السكوت على اسم واحد) (١) ، لا في باب النداء ، وباب الإنكار .
وليست كالم الباب من كالم كل واحد من البابين ، فقد بان لك أن
" أين " ؟ و " متى " ؟ و " كيف " ؟ إنما مع الكلام بها مع اسم واحد ؛ لأنها
أسماء ولو كانت حروفاً على ما تعطيه الترجمة ما حسن السكوت عليها مع اسم كان ،
كما كان لا يحسن في " هل " و " بل " . انتهت الطريقة الكلية .
ثم نقول : اعلم أنه ذكر في هذا الباب أسماء وحروفاً وستبين ،
وتفصل بعد هذا ان شاء الله تعالى .

فإطلاقه عليها كلها حروفاً إنما هو على طريقة اللغة ؛ لأن الحرف كما
تقدم في غير هذا الموضع في اللغة ينطلق على كل كلمة سواء كانت حرفاً في
اصطلاح النحويين أو اسماً أو فعلاً ، على أنني أقول الآن : إن تسمية الكليم
الثلاث أسماء جائز إذ هي دالة على تسمياتها ، ويجوز تسميتها كلها أفعالاً ؛
لأنها أفعال المتكلمين اللافظين ، ويجوز تسميتها كلها حروفاً ؛ لأنها أطراف
كلم ، واختبر هذا في كلام أئمة اللغة والنحو تجده ، وهذه الحروف التي
ذكر يسميها النحويون حروف الابتداء ، ولا تستحق هذه التسمية في اصطلاحهم

حتى يقع بعدها السبدا والخبر ، نحو قولك : هل زيد قائم ؟ ومتى زيد خارج ؟ وبينما زيد خارج أقبل عمرو ، وأين زيد جالس ؟ ففي هذه الحال تسمى حروف الابتداء في الاصطلاح ، وحروف الرفع ، وإن وقع بعدها السبدا وكانت الكلمة التي قبل السبدا هي خبر السبدا ، كقولك : / أين زيد؟ وكيف عمرو ؟ ومتى الخروج ؟ لم يستحق هذه التسمية ، فإن سآها نحوى في هذه الحال حروف ابتداء ، فلانما ذلك منه على طريق التوسيع ، وعلى طريق تسمية الشئ بما كان أو بما يكون ، كما قيل في 'نعم' حرف عدة وتصديق في مواضع لا يكون فيها كذلك ، وذلك إذا قال القائل : قائم زيد ؟ فيقول المجيب 'نعم' فإنه ينطق عليها حرف عدة وتصديق ، وليست في هذه الجواب كذلك ؛ لأن الفعل الذى أجيب بما في هذا المثال الذى أوردته ليس هو خبراً ، فتكون حرف تصديق به ، ولا ذلك الفعل فعل مستقبلي فتكون حرف عدة به ، ولكن أطلق عليها ذلك لكونها تجسء في كثير من المواضع حرف عدة وحرف تصديق ، وذلك إذا قال القائل : لا (١) يقوم زيد ، فيقول له المجيب : 'نعم' ؛ لأنها صدقت النفي فيما أخبر به ، وإذا قال : سيقوم زيد ، فقال له المجيب : 'نعم' ، فهي هنا حرف عدة وتصديق .

الكلام على الفاظ الكتاب :

قوله : (باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر) (٢) ، هكذا وقع في نسخ الجمل ، ترفع فعلاً مضارعاً يتاء المضارعة مبنياً للفاعل ، ويسبق للخاطر منه أن فاعله مضمرة فيه وهو يعود على الحروف ، فيكون جعل الحروف على ما يسبق للخاطر رافعة للسبدا الواقع بعدها وذلك محال ، فإن ما ارتفع بالابتداء لا يرتفع بها وليست عاملة لرفع ، وربما أنكز عليه هذا .

(١) زيادة يقتضيتها السياق .

(٢) الجمل ٣٠٢ .

وتخریجه على وجه یصح علیه، وهو أن یقال : نَسَبَ الرَّفْعَ إِلَى الحُرُوفِ
على طریق التَّوَسُّعِ، وذلك أنه لَمَّا كَانَ يُجَاوِزُهَا وَيَقَعُ بَعْدَهَا فَكَانَتْهَا هِيَ
العَامِلَةُ، وَيَكُونُ البَاءُ فِي قَوْلِهِ : (بِالإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرِ) بَاءً الصَّاحِبَةَ،
وهي التي تَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ، نَحْوُ : خَرَجَ زَيْدٌ بِشَيْبِهِ، وَجَاءَ
زَيْدٌ بِسَيْفِهِ، أَيْ: مُلْتَبَسًا بِثَوْبِهِ وَمُخْتَلَطًا بِسَيْفِهِ، وَلَنْ شِئْتَ أَنْ تُقَدِّرَهُ بِأَنْ تَقُولَ:
خَرَجَ زَيْدٌ وَشَيْبُهُ مَعَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَسَيْفُهُ مَعَهُ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ فِي التَّرْجُمَةِ :
”بَابُ الحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا وَالإِبْتِدَاءُ مَعَهَا أَيْ : وَالإِبْتِدَاءُ حَاضِرٌ مَعَهَا،
فَيَكُونُ قَوْلُهُ (بِالإِبْتِدَاءِ) فِي مَوْضِعِ الحَالِ مِنْ ضَمِيرِ الحُرُوفِ المُسْتَتِرِ فِي
تَرْفَعُ، وَيَكُونُ فِي الكَلَامِ قَلْبٌ .

وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الإِبْتِدَاءَ هُوَ العَامِلُ فِي البِتْدَاءِ، وَتِلْكَ الحُرُوفُ مُقْتَرَنَةٌ
بِالإِبْتِدَاءِ، وَمُصَاحِبَةٌ فِي مَسَائِلِ هَذَا البَابِ، فَكَانَ حَقِيقَةً هَذَا الكَلَامُ أَنْ يُقَالَ :
بَابٌ مَا يَرْفَعُهُ المُبْتَدِئُ بِالإِبْتِدَاءِ وَبِهَذِهِ الحُرُوفِ مَعَهُ، فَتَكُونُ هَذِهِ الحُرُوفُ تُفِيدُ
الرَّفْعَ بِالإِبْتِدَاءِ لِلْمُبْتَدِئِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ وَفِي مَسَائِلِهِ، وَلَكِنَّهُ قَلْبُ الكَلَامِ،
فَجَعَلَ الحُرُوفَ هِيَ الرَّافِعَةُ مُقَيَّدَةً بِالإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ
المُسْتَتِرُ فِي تَرْفَعُ لِلْمَخَاطِبِ، فَإِنَّ كُلَّ مُؤَلِّفٍ كِتَابًا إِنَّمَا يَخَاطِبُ قَارِئَ كِتَابِهِ،
وَالْمُتَكَلِّمُ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ عَلَى الحَقِيقَةِ وَيَنْصِبُ وَيَخْفِضُ وَيَجْزِمُ، فَيَكُونُ الرَّفْعُ
هَاهُنَا مُسْنَدًا إِلَى المُتَكَلِّمِ حَقِيقَةً، وَتَكُونُ البَاءُ فِي قَوْلِهِ (بِالإِبْتِدَاءِ) لَمَّا بَاءً الإِسْتِعَانَةَ؛
لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا وَهُوَ / الإِبْتِدَاءُ يُسْتَعِينُ بِهِ المُتَكَلِّمُ عَلَى رَفْعِ المُبْتَدِئِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ
البَاءُ زَائِدَةً يَرْفَعُ عِنْدَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَاءً السَّبَبِ، لِأَنَّ المُتَكَلِّمَ بِسَبَبِ
الإِبْتِدَاءِ يَرْفَعُ المُبْتَدِئَ، كَمَا أَنَّ النَوَاصِبَ بِسَبَبِهَا يَنْصِبُ، وَكَذَلِكَ أَدْوَاتُ الخَفِضِ
يَسَبِبُهَا يَخْفِضُ، وَالجَوَازِمُ يَسَبِبُهَا يَجْزِمُ .

فَلَنْ قِيلَ : فَمَا وَجْهُ عَطْفِ الخَيْرِ عَلَى الإِبْتِدَاءِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ حَيْثُ
قَالَ : (تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا بِالإِبْتِدَاءِ)، وَالْخَيْرُ لَيْسَ بِرَافِعٍ لِلْمُبْتَدِئِ عَلَى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ (١)

لَا عَلَى وَجْهِ الْإِشْتِرَاكِ مَعَ الْإِبْتِدَاءِ فِي رَفْعِهِ، وَلَا عَلَى وَجْهِ الْإِتْحَادِ ؟ قِيلَ : لَمَّا
كَانَ الْخَبْرُ مُلَازِمًا لِلْإِبْتِدَاءِ جَعَلَهُ كَأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي عَمَلِ الرَّفْعِ فِي الْمَبْتَدَأِ عَلَى وَجْهِ
التَّوَسُّعِ ، وَهَذَا إِذَا قَدَرْتَ الْإِبْتِدَاءَ أَمَارَةً لِرَفْعِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَذَا الَّذِي يَعْنِي
يَعْوَابِلِ الرَّفْعِ فِي الْمَبْتَدَأِ ، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي " تَرْفَعُ لِلْمَخَاطَبِ " ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَ
الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِي " تَرْفَعُ عَائِدًا عَلَى الْعُرُوفِ فَلَا تَحْتَاجُ فِي عَطْفِ الْخَبْرِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ
إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ - كَمَا تَقَدَّمَ - يَنْسُوبُ لِلْحُرُوفِ عَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّعِ ،
وَالْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبْرُ لِمَا هُمَا قِيدَانِ لِرَفْعِ الْحُرُوفِ لِلْمَبْتَدَأِ كَمَا تَقَدَّمَ ، عَلَى أَنْ
تَكُونَ الْبَاءُ الْخَافِضَةُ لَهَا بَاءَ الْحَالِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي يُرْفَعُ
مَابَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ " يُرْفَعُ " مَبْنِيًّا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَمْ يَحْتَاجْ
إِلَى هَذَا الْإِعْتِدَارِ عَنْهُ ، وَيَكُونُ كَلِمًا مُسْتَقِيمًا ، وَلَكِنَّ التُّسْحُحَ كُلَّهَا مِنَ الْجُمْلِ لِمَا
وَقَعَ فِيهَا " تَرْفَعُ " فَاحْتِجَ فِيهَا إِلَى التَّأْوِيلِ السَّقَطِ .

وَالْحُرُوفُ الَّتِي ارْتَفَعَتْ مَابَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ مِنْهَا حُرُوفٌ فِي الْإِصْطِلَاحِ ،
وَمِنْهَا ظُرُوفٌ ، وَمِنْهَا اسْمٌ وَاحِدٌ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا ظَرْفٍ .

فَالْحُرُوفُ : " إِنَّمَا ، وَكَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَا ، وَلَعَلَّمَا ، وَلَوْلَا ، الَّتِي هِيَ حَرْفٌ

اِسْتِنَاعٌ لَوْجُوبٍ ، وَلَا مَ الْإِبْتِدَاءِ ، وَوَاوُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْحَالِ ، وَلَنْ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْمَشَدَّةِ
فِي لَفِيٍّ مَنْ لَا يَعْمَلُهَا ، " وَأَنْ " الْمُخَفَّفَةُ أَيْضًا مِنَ الْمَشَدَّةِ فِي لَفِيٍّ مَنْ لَا يَعْمَلُهَا (١) ،
وَحَتَّى فِي أَحَدِ أَقْسَائِهَا ، وَهَلْ ، وَأَمِ الْمُنْقَطَعَةُ وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَمَا التَّمْيِيزِيَّةُ (٢) .

وَالظُرُوفُ : بَيْنَمَا ، وَمِثْمَا ، وَحَيْثُ ، وَأَنْ ، وَإِنَّا الَّتِي لِلْمَفَاجَأَةِ ، وَأَيْنَ
وَمَتَّى .
وَالْأَسْمُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا ظَرْفٍ : كَيْفُ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنَى ١/٣٠-٣١ وَأَنَّ هَذِهِ ثَلَاثِيَّةُ الْوَضْعِ وَهِيَ مَصْدَرِيَّةٌ
أَيْضًا وَتَنْصُبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ زَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا
وَشَرَطُوا اسْمَهَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا سَحْدُوفًا وَرَبَّمَا ثَبِتَ ضَرُورَةً . وَانظُرْ رِصْفَ
الْبَانِي ١٩٥ .

(٢) قَالَ سَيُوهِي : " وَأَمَّا بِنُوتِمْعِمْ فَيُجْرُونَهَا مُجْرَى أَمَّا وَهَلْ أَيُّ : لَا يَعْمَلُونَهَا فِي
شَيْءٍ وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ / مَا كَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ . الْكِتَابُ
وَلَيْسَ

وَعَلِمْتُ إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،
 وليتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَوْلَا (١) زَيْدٌ لَخَرَجَ عَمْرُو ، الْأَصْلُ : لَوْلَا
 زَيْدٌ حَاضِرٌ لَخَرَجَ عَمْرُو ، لَكِنَّ الْعَرَبَ التَّزَمَتْ حَذْفَ الْخَبْرِ مَعَ لَوْلَا ، وَلِزَيْدٍ قَائِمٌ ،
 وَخَرَجْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلَتْ أُزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ؟ وَلَكِنْ
 زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَخَرَجَ النَّاسُ حَتَّى زَيْدٌ خَارِجٌ ، وَهَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ وَهَلْ زَيْدٌ خَارِجٌ ؟
 وَأَقَامَ (٢) عَمْرُو أَمْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَزَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ،
 وَحَيْثَمَا زَيْدٌ جَالِسٌ أَقْبَلَ عَمْرُو ، وَبَيْنَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ جَاءَ خَالِدٌ ، وَقَعَدْتُ حَيْثُ
 زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَجِئْتُ إِذْ زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَخَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَأَيْنَ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟
 وَكَيْفَ عَمْرُو صَانِعٌ ؟
 وَقَسَدَ تَرَكَ أَبُو الْقَاسِمِ / بَعْضَ مَا ذَكَرْتَهُ يَمَّا يَقَعُ بِمَعْنَاهُ

/١٢١

الابتداء والخبر ، وإنما تركه اختصاراً .

قوله : (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِنَّمَا أَخُوكَ مُقِيمٌ) (٣) ،
 اعْلَمُ أَنَّ إِنَّ تَنْصِبُ الْبِتْدَاءِ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ،
 فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهَا " مَا " كَفَّتْهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي بَعْضِ
 الْأَحْوَالِ ، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلْتُ عَلَى الْبِتْدَاءِ وَالْخَبْرِ فَانْتَهَا [تُلْفِي] (٤) الْعَمَلِ
 فِيهَا ، وَهَذَا مَعْنَى الْكَفِّ وَتَصِيرُ لَهَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ سُوْطَةٌ وَمَهَيِّئَةٌ أَنْ تَدْخُلَ
 عَلَى مَا لَيْسَ حَقًّا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ ، وَهِيَ الْأَفْعَالُ فَتَقُولُ : إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ .
 وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ كَافَّةً ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا كَفَّتْ
 فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فِي قَوْلِكَ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَأَمثَالُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِهَذَا نَظِيرٌ ،
 وَهُوَ أَنْ يُسَمَّى الشَّيْءُ فِي حَالِهِ يَمَّا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْحَالِ ،
 وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا هُنَا كَافَّةً بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا سَبَبًا فِي أَنْ أَدْخَلْتُهَا عَلَى مَا لَا يَسُوغُ
 لَهَا أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ ، وَمَنْ أَدْخَلَكَ فِي بَلَدٍ لَا تَتَصَرَّفُ فِيهِ صِنَاعَتُكَ فَقَدْ كَفَّكَ عَنِ
 صِنَاعَتِكَ وَسَمِعَكَ مِنْهَا .

(١) ينظر الكتاب ١٢٩/٢ والمقتضب ٥٧٦/٣ .

(٢) في الأصل : وقام ، بدون همزة الاستفهام ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) الجمل ٣٠٢ .

(٤) زيادة يقتضيهما السياق .

وإنما إذا دخلت على الجملة الاسمية أو الفعلية فمعناها الحصر ،
فإذا قال القائل: إنما زيدٌ كريمٌ ، فقولُ هذا الكلامِ سَمِعَ مُدْعِيًا تَدْعِي أن زيداً
له صفاتٌ كثيرةٌ أحدها الكرمُ فيقول السامعُ : إنما زيدٌ كريمٌ ، أي: لا أعرفُ
له إلا الكرمَ، وما سِوَاهُ مِمَّا يُنسَبُ إليه وَيُدْعَى أَنَّهُ وصفُهُ فَلَا يثبتُ لَهُ .
وإذا قالَ : إنما قامَ زيدٌ ، وإنما يَقومُ زيدٌ ، فهِيَ أيضاً يحصرها
القيامَ فِي زيدٍ عندما قالَ : قامَ زيدٌ .

وقالَ آخرٌ : قامَ خالدٌ ، فقال المتكلمُ بِهَذَا الكلامِ : إنما قامَ زيدٌ ،
فقد انحصَرَ فاعِلُ القيامِ فِي زيدٍ ، فَكانَهُ قالَ : ما فعلَ القيامَ إلا زيدٌ .
وربما دخلت في بعض المواضع للتقليل، مثل أن يقول القائلُ : أُعْطِيتُ
الثيابَ ، وَأُعْطِيتُ الدرَاهِمَ ، فيقولُ الرادُّ عَلَيْهِ : إنما أُعْطِيتُ درهمًا، فهِيَ فِي
هَذَا الموضعِ وَهَذَا الكلامِ مَوْضِعٌ فِيهَا التقليلُ ، والحصرُ لَأَنَّهُ لَهَا .

قوله : (وَيِنَا أَخوكَ جالسٌ أقبلَ عمرو ، وَيِنَا زيدٌ جالسٌ أقبلَ عمرو) (١)
اعلم أن "بين" إذا وصلت (٢) بِهَا "ما" كانت (ما) كَافَةً عَنِ عَمَلِ الخَفِضِ
فِي الاسمِ الواقعِ بَعْدَهَا، وَلَا يَقَعُ الاسمُ بَعْدَهَا إِلَّا مرفوعًا بِالابتداءِ، وَلَا يجوزُ خَفِضُهُ .
وإنما "بينًا" التي اتصلت بِهَا الألفُ ، فالألفُ فِيهَا زائدةٌ، فَإِذَا ارتفعَ
الاسمُ بَعْدَهَا بِالابتداءِ كانت الألفُ كَافَةً وَهِيَ زائدةٌ كِزِيادَةٍ "ما" فِي بَيْنًا ،
وربما انخفضَ الاسمُ بَعْدَهَا، وَهُوَ قَلِيلٌ فِيهَا، فتكونُ زائدةً فِي اللفظِ وَفِي المعنى ،
هَذَا مذهبُ بعضِ البصريينَ . (٣)

ومنهم من قالَ : الألفُ التي زيدتُ فِي بَيْنًا أَلْفُ التَأْنِيثِ، وَهِيَ مثلُ :

"شَرَوِي وَسَكْرِي" فِي حَالِ ارتفَاعِ ما بَعْدَهَا بِالابتداءِ وَفِي حَالِ خَفِضِهِ ، وَهَذَا

(١) الجمل ٣٠٢ .

(٢) فِي الأصلِ : إذا فصلت ، خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر سر الصناعة ١ / ١٥١ و ٢ / ٩١ - ٩٢ .

هُوَ الْأَوَّلَى مِنَ الْمَذْهَبِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ جَاءَتْ لِلتَّأْنِيثِ كَثِيرًا، وَلَمْ تُعْمَلْ بِهَذَا
الْأَلْفُ تَجْسِيًّا كَمَا فِي الْقَائِلِ عَنْ عَمَلِهِ وَلَا تَجْسِيًّا زَائِدَةً بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ،
كَمَا تَجْسِيًّا " مَا " .

وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا " مَا " وَالْأَلْفُ وَجَبَ لَهَا الْجَوَابُ ، وَذَلِكَ الْجَوَابُ
هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا ، " وَبَيْنَا ، وَبَيْنَمَا " يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهُمَا

فِي مَوْضِعٍ / خَفِضَ بِهِمَا قِيَاسًا عَلَى " حَيْثُ " ، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ حَيْثُ
فِي فِيرِ الشَّرْطِ فِي مَوْضِعٍ خَفِضَ بِهَا اتَّصَلَتْ بِهَا " مَا " أَوْلَمُ تَتَمِصُّ .

وَالشَّبْهُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ حَيْثُ الَّذِي أَوْجَبَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِمَا مِنْ أَجْلِ
أَنَّ بَيْنَا وَبَيْنَمَا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ فِي الْأَصْلِ ، " وَحَيْثُ " ظَرْفُ مَكَانٍ وَكِلَاهُمَا بَعْدَ الْجُمْلِ ،
وَلِأَجْلِ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِمَا فِي أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَهُمَا فِي مَوْضِعٍ
خَفِضَ ، وَأَنْشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ : (١)

بَيْنَا تَعَانِقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْفُهُ
يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَيْرِيٌّ سَلْفَعُ

الْبَيْتُ لِأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ مَشْهُورَةٍ ، وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ : (٢)

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ
وَالدَّهْرُ لَيْسَ يَمْعَتِبُ مَنْ يَجْزَعُ

وبعده :

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا
سَلِمَتْ بِشَوْكِ فَهَيَّ عَوْرَتُهَا مَسْعُ
سَبَقُوا هَوَى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ
فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(١) طي ١٢٠ ، الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح ديوان الهذليين للسكري

٣٧/١ والمفضليات ٤٢٨ والخصائص ١٢٢/٣ والحلل في شرح
أبيات الجمل ٣٥١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٤ - ٩٩ وشرح
الجمل لابن عصفور ٤٠٦/٢ وشرح الجمل لابن هشام ٣٦٨ والخزانة
٥/٢٥٨ و ٧/٧١-٧٢ والدرر ١/١٧٩ والشاهد فيه : نصب الكُمَاة
بِتَعَانِقِهِ ، ولابن السيد اعتراضٌ على هذا التوجيه ، انظر الحلل في
شرح أبيات الجمل ٣٥١ .

(٢) ينظر شرح ديوان الهذليين للسكري ٣٧/١ ، وقد سبق في ٤٩٣ .

وبعده بأبيات :

وَإِذَا التَّيْبَةُ أَنْشَبَتْ أَطْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَيْمِيَةٍ لَا تَنْفَعُ
وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تَرَدَّتْ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ
وهذه القصيدة رثي بها أبو ذؤيب ^{بنيه} وكانوا خمسة هلكوا من الطاعون في عام
واحد ، وهو داء يقع في الناس والحيوان يكثر منه الموت ، فقوله :
* بَيْنَا تَعَانِقِهِ الْكَمَاءُ وَرَوْغُهُ *

«الكماء» جمع كمي ، وهو الشجاع الذي لا يرجع عن قرينه في الحرب ويقدم عليه ،
وهو مشتق من قولهم : «تكميت الكمي» إذا قصدته ، ومنه قول الراجز :^(١)

بَل لَوْ شَهِدَتِ النَّاسَ إِذْ تُكْتَمُوا بِقَدْرِ حَمِّ لَهْمٍ وَحُمًّا

وقيل : الكمي هو الشجاع الذي يخفي شجاعته في نفسه إلى موضع الحرب ،
من قولهم : كمتي الشهادة يكميها ، إذا سترها ، وتكمتي الشجاع في سلاحه .

تفطى بها ، وروي : (ورؤغ) بالعين المعجمة ، وهو الروغان ، ويروي :
(ورؤغ) بالعين المهملة ^(٢) ، وهو الفرع .

فإن قيل : وكيف يكون الكمي فرعاً ، والكمي لا يفرع ؟ قيل :

يكون الروغ عبارة عن توفى الشجاع أن ينالوا منه شيئاً والتوفى ثمره الفرع
والخوف ، فانطلق عليه اسم سببه ، والشئ يسعى باسم الشئ ، إذا كان منه
يسبب ، وأما روغان الشجاع فلا ينكر فإن ذلك من عادته .

وقوله : (أتبح) معناه : قدر ، «والجري» الشجاع المقدم ذو الجراءة

«والسلف» مثله .

ومعنى البيت : أن هذا الشاعر هون على نفسه ما نزل بها من موت

بنيه بأن قال : إن الموت لا يسلم منه أحد ، حتى الشجاع الذي يكون في الحرب
يتوفى الشجاع بنفسه مثله ، ويتحفظ منهم ، فإنه في حالة التحفظ عن نفسه

(١) هذا الرجز للعجاج ، ديوانه ٤٢٢ وهو في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٨٩/١

وسر الصناعة ٧٦١/٢ والجامع لأحكام القرآن ٣٦٤/٨ وشطره الأول في
اللسان (كمي) المعجمة ، صوابه ما أشتناه .

(٢)

ينزل به الموت في تلك الحال ، فلذا نزل الموت بعثل هذا فنزوله بمن ليس
في مثل حاله أقرب .

«والتعانق» إنما هو أن يعانق الشجاع قرنه ، وهو آخر أحوال الحرب ،
وذلك أن أولها الرماث بالسلاح ، ثم المطاعنة بالرمح ، ثم المضاربة بالسيوف ،

ثم النزول عين الخيل ، وذلك من أفعال الشجعان / ، وحين النزول تكون
المعانقة وذلك في الأخير (١) ، فيتعانقان طمعاً في أن يصرع كل واحد منهما
صاحبه ، وهذا التعانق سببه البغض والغيظ ، ولذلك قال بعض السخريين (٢) :

معانقة الأبطال في الحرب دأبهم دأبهم اليها البغض ليس التشوق
وقال آخر : (٣)

ها إنما ذاك التعانق بينهم من شدة البغضاء والشئان
وقال زهير يذكر أحوال الحرب ويفضل فيها هرم بن سنان : (٤)

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا أطعنوا ضارب حتى إذا ما ضاروا اعتنقا
وقال بعض النحويين (٥) وقع في هذا البيت تعانقه ، وهو غلط ، وذلك أن تعانقا

(١) في الأصل : الآخر ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأت من المصادر .

(٣) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من المصادر .

(٤) الشاهد لزهير من قصيدة مشهورة مطلعها :

لن الخليط أجد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء ما علقنا

وهي في مختارات ابن الشجري ، القسم الثاني ، والستة الجاهليين
اختيار الأعلام ٣٠٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٤ ومختارات ابن
الشجري القسم الثاني ه واللسان (عنق) .

(٥) الذي قال ذلك هو أبو محمد بن السيد كما في الحلل في شرح أبيات

الجمل ٣٥١ والكلام الذي أورده الخفاف هنا بنصه هناك . وانظر رد

ابن عصفور على ابن السيد في هذا التوجيه الإعرابي لبيت الشاهد .

شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/٢ .

مصدرٌ لتعانقٍ، وتعانق لا يتعدى ، وقد نصبت الكناية بالتعانق، وإذا كان لا يتعدى فلا ينصب به المفعول ، والنصب في الكناية لازم فوجب أن يكون التعانق غلطاً ، والصواب: تعانقه، فإنه يقال : تعانق الرجل الرجل ، فتعانق متعدي ، وهذا الذي يجب أن يقع في هذا الموضع، ولا ينبغي أن يكون التعانق غلطاً ، كما قال هذا النحوي، فإن تفاعل جاء في مواضع تتعدى وقد ذكرنا منها جملةً في باب أقسام الأفعال في التعدى عند عديده ، أعني أبا القاسم - تفاعل فيما لا يتعدى ، وذلك قولهم : تعاهدت الضيعة وتنازعنا الحديث ، وكقول امرئ القيس أيضاً :^(١)

* تجاوزت أحراساً *

إلى غير ذلك، فيكون تعانق والتعانق من هذا القبيل .

قوله : (أتيح له جري سلفع) أي: قد رآه شجاع مثله فقتله في ذلك المقام، ومن روى "تعانقه" بالرفع ، وهو الأكثر عطف (ورؤعه) بالرفع عليه وكانا يتدأين عطف أحدهما على الآخر، وخبرهما محذوف وتقديره: بيناتعانقه الكناية ورؤعه ثابتان أو مقترنان ، ومن رواه بالخفيض لم يحتج إلى حذف وعطف ، "ورؤعه" بالخفيض عليه ، "أتيح" هو القاسم في "بيتنا" وهو جوابها، أعني جواب "بيتنا" ، سواء خفضت ما بعدها أو لم تخفض ، "سلفع" نعت لجري في المعنى .

وموضع الشاهد فيه: بيناتعانقه، وتعانقه بالرفع والخفيض، ومقصوده لما هو استشهاده على الخفيض ، وعلى ذلك يدل كلامه .

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٣ والسبع الطوال الجاهليات ٤٩ وشرح القوائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١/١٧ وجمهرة أشعار العرب ١٢٤ والمغنى ١/٢٦٦ والخزانة ١١/٢٣٨-٢٣٩ وتام البيت :

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً علي حراساً لويسرون مقلبي

[سَبَحْتُ إِذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ]

قوله : (وتقول : جئت فلذا عبد الله جالس) (١)
 اعلم أن " إذا " تجيء في كلام العرب على وجهين (٢) : أحدهما : " إذا " التي تحتاج إلى الجواب ، وقد تكون بمعنى " حين " فلا تحتاج إلى جواب ، كقولك : إذا قام زيد قام عمرو ، وربما قلت : أقوم إذا يقوم زيد ، كأنك قلت : أقوم حين يقوم زيد ، والآخرى التي تكون للمفاجأة .

فلذا الأولى لا تقع بعدها في غالب كلام العرب إلا الجملة الفعلية ، وربما وقعت بعدها الجملة الاسمية إلا أنه قليل ، ومنه قوله : (٣)

فَهَلَّا أَعَدُّونِي لِيُثَلِّي تَفَاعَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى سَائِلَ الرَّأْسِ أَنْكَبُ
 فلذا قلت : إذا زيد قدم جئت ، فالأولى في إعراب " زيد " الواقع بعدها أن يكون فاعلاً بفعلٍ مضمير ، لأن الغالب عليها في كلام العرب أن تقع بعدها الجملة الفعلية ، ويجوز أن يعرب مبتدأ ، كما يعربها الأخفش / لأجل وقوع الجملة ١٢٣ الاسمية بعدها ، وإن كان ذلك فيها قليلاً .

وأما التي للمفاجأة ، نحو قولك : جئت فلذا عبد الله جالس ، ويجوز أن تجيء المبتدأ وحده منفرداً عن الخبر ويكون على وجهين : أحدهما أن يكون الخبر حذفاً للمعلم به .

(١) الجمل ٣٠٣ .

(٢) ينظر المغنى ١/٨٧٠ .

(٣) الشاهد لبعض بني فقعس كما في الحماسة لأبي تمام ١/٦٩ والخزانة ٢٩/٣ قال البغدادي : قال ابن جني في إعراب الحماسة يروى : إذ ، وإذا جميعاً فمن رواه إذ حكى الحال المتوقعة كقوله سبحانه : * إِنِ الْأَقْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ * ، ومن رواه إذا فهو كقولك : أتيتك إذا زيد قائم ، وهذا جائز على رأي أبي الحسن ، وذلك أنه يجيز الإبتداء بعد إذا الزمانية المشروطة بها كما يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعدها ، لكن بشرط كون خبرها فعلاً .

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ : أَنْ تَكُونَ إِذَا هِيَ الْخَبْرُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ :
خَرَجْتُ فَلِذَا زَيْدٌ ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ خَرَجْتُ فَيَا الْحَضْرَةَ زَيْدًا ، فَلِذَا أُرِدَّتْ مَعْنَى
كَلَامِهِمْ فَيَا الْحَضْرَةَ زَيْدًا ، فَتَكُونُ إِذَا عَلَى هَذَا ظَرْفٌ مَكَانٍ ، كَمَا زَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ^(١)
وَلَا تَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ ؛ لِأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الْجُثْثِ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ خَبْرَ الْمَبْتَدَأِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا إِلَّا إِذَا ^(٢) ، فَلِذَا كَانَ الْخَبْرُ غَيْرًا إِذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ
إِذَا ظَرْفَ زَمَانٍ وَظَرْفَ مَكَانٍ ، فَلِذَا كَانَتْ ظَرْفًا ^{يَكُونُ} كَانَ تَقْدِيرُهَا فِي قَوْلِكَ : خَرَجْتُ
فَلِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ ، فِي زَمَنِ خُرُوجِي ، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حَضَرَ خُرُوجِي زَيْدٌ جَالِسٌ ،
وَالَّذِي يُعْطَى الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهَا ظَرْفٌ مَكَانٍ ، كَانَ لِلْمَبْتَدَأِ الْوَاقِعِ
بَعْدَهَا خَبْرًا وَكَانَتْ هِيَ الْخَبْرُ بِنَفْسِهَا ، وَمَقْصُودُ أَبِي الْقَاسِمِ مِنْ قَسْمِي إِذَا
فِي هَذَا الْبَابِ : إِذَا الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ .

قَوْلُهُ : (وَتَقُولُ جِئْتُ فَلِذَا زَيْدٌ عِنْدَكَ) ^(٢) ، إِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا
الْقَائِلُ فِي "إِذَا" ، إِذَا كَانَ عِنْدَكَ هُوَ الْخَبْرُ ؟ قِيلَ : الْعَائِلُ فِيهَا مَا تَضَمَّنَ
عِنْدَكَ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةُ الْإِسْتِقْرَارِ ، كَمَا أَنَّ الْعَائِلَ فِي "إِذَا"
مِنْ قَوْلِكَ : خَرَجْتُ فَلِذَا عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ ، وَالظَرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا عَمِلًا فِي الظَّرْفِ
وَالْمَجْرُورِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ السَّمْعُولِ فِيهَا عَلَى الْعَائِلِ ، فَتَقُولُ : كُلَّ يَوْمٍ لَكَ بِرَهْمٍ
فَيَكُونُ الْقَائِلُ فِي الظَّرْفِ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ يَخْلَافُ الْحَالِ ، فَلِأَنَّهُ
إِذَا عَمِلَ فِيهَا الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِالِاسْتِقْرَارِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا ،
وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْحَالِ ^(٣) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

قَوْلُهُ : (وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ حَسَنٌ فِيهِ السُّكُوتُ عَلَى اسْمٍ
وَاحِدٍ بَعْدَهُ جَازٍ فِيمَا بَعْدَهُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ) إِلَى آخِرِ الْقَوْلِ .

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ حُرُوفٌ
وَأَسْمَاءٌ ، فَالْحُرُوفُ مِنْهَا لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا مَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، وَلَا يُتَوَصَّرُ أَنْ يَقَعَ

(١) ينظر المغنى ٩٣/١ والخزانة ٢٩/٣ .

(٢) الجمل ٣٠٣ .

(٣) في الجزء المفقود من هذا الكتاب .

بعدها المبتدأ وتكون هي خبر ذلك المبتدأ، وقد تقدم أنها لا تستحق أن يقال فيها حروف الإبتداء إلا إذا ارتفع ما بعدها بالإبتداء والخير، فإذا كانت هذه الأسماء أخباراً للمبتدأ الواقع بعدها لم تستحق هذه التسمية .

فإذا فهمت هذا فاعلم أن قوله (وكل شئٍ من هذه الحروف حسنٌ فيه السكوت على اسمٍ واحدٍ)، فذلك على أن مرادَهُ بالحروفِ في الترجمةِ الأسماءُ والحروفُ، وإنما أطلق عليها حروفاً لغةً لا اصطلاحاً؛ لأنه لا يحسنُ السكوتُ على الاسمِ المرفوعِ بعده خبراً لنا تقدم .

قوله : (وإن شئت قلت : أين زيدٌ جالساً ؟ إذا نصبت جالساً على الحالِ) (١) ؛ لأن قولك : أين زيدٌ ؟ كلامٌ مستقلٌ من حيث كانت "أين" ظرفٌ مكانٍ، وظرفُ المكانِ يكونُ خبراً عن الجُثِثِ .

فإن قيل / هل بين قولك : أين زيدٌ جالسٌ ؟ وبين قولك : أين زيدٌ جالساً فرقٌ في المعنى ؟ قيل : نعم، وذلك أنك إذا قلت : أين زيدٌ جالسٌ ؟ برفع جالسٍ فإنما استفهمت عن مكانِ جلوسِ زيدٍ ، وإذا قلت : أين زيدٌ جالساً ينصب جالساً ؟ فإنما استفهمت عن المكانِ الذي استقرَّ فيه زيدٌ في حالِ كونه جالساً ، فإذا نصبت جالساً كان قيداً للاستقرارِ ، وإذا رفعته كان المكانُ قيداً للجلوسِ، فتدبر ذلك تجده صحيحاً .

قوله : (لأن الكلام قد تم دونه) (٢) ، الباءُ من قوله (دونه) عائدةٌ على جالسٍ، فيريد: أن "أين زيدٌ" استقلَّ كلاماً من حيث هو مبتدأ وخبرٌ .
قوله : (وكذلك كيف أخوك صانعٌ؟) (٣) ، اعلم أن كيف تجميئٌ سؤالاٌ عن خبر المبتدأ إذا كان ما بعدها مبتدأ وهي خبره في الاصطلاح، مثل أن تقول : كيف زيدٌ ؟ ومعناه : أقمم زيدٌ أم قاعدٌ ؟ إلى غير ذلك مما يمكن أن تكون عليه حاله من الأوصاف .

(١) الجمل ٣٠٣ .

(٢) الجمل ٣٠٣ .

(٣) الجمل ٣٠٣ .

(١) فالجواب أن يُقال : قَاعِدٌ أَوْ قَائِمٌ ، أَيْ هُوَ قَاعِدٌ أَوْ هُوَ قَائِمٌ ،
وَيَجِيءُ سُؤْلاً عَنِ الْحَالِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْخَبْرُ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : كَيْفَ
أَخُوكَ صَانِعٌ ؟ إِنَّمَا هُنَا سُؤَالٌ عَنِ الْحَالِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الصَّنْعُ .
فالجواب أن يُقال : قَائِمًا ، أَوْ قَاعِدًا ، كَأَنَّهُ قَالَ عَلَى أَيْ حَالٍ
كَانَ أَخُوكَ إِذِ صَنَعَ مَا صَنَعَ ؟ وَهَذَا تَفْسِيرُ الْمَعْنَى ، وَتَحْقِيقُ الْإِعْرَابِ أَنْ تَكُونَ
" كَيْفَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ إِذَا رَفَعْتَ صَانِعًا عَلَى أَنَّهُ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ الْوَاقِعِ
بَعْدَهَا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : قَائِمًا ، أَوْ قَاعِدًا زَيْدٌ صَانِعٌ ، فَهِيَ سُؤَالٌ هَا هُنَا
عَنِ حَالِ الصَّانِعِ الَّذِي وَقَعَ فِيهَا صَنْعُهُ ، وَصَانِعٌ هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا .
وَإِذَا قُلْتَ : كَيْفَ أَخُوكَ صَانِعًا ؟ بِالنَّصْبِ فَإِنَّمَا سَأَلْتَ عَنِ خَيْرِ وَقَعَ
فِي حَالِ كَوْنِ زَيْدٍ صَانِعًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَتَائِمٌ زَيْدٌ أَمْ قَاعِدٌ ؟ فِي حَالِ كَوْنِهِ
صَانِعًا ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ نَصْبِ صَانِعٍ وَرَفْعِهِ مَعَ " كَيْفَ " .
وَإِذَا نَصَبْتَ صَانِعًا عَلَى الْحَالِ يَكُونُ الْقَائِلُ فِيهَا مَا فِي كَيْفَ
مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ صَانِعًا فِي التَّحْقِيقِ حَالًا مِنَ الْمَضْمَرِ فِي " كَيْفَ " ،
وَذَلِكَ الْمَضْمَرُ عَائِدٌ عَلَى " أَخُوكَ " ، لِأَنَّهُ لَزِمَ التَّقْدِيمَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَضْمَرٌ
تَضَمَّنَ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ " كَيْفَ " ؟ وَلَا تَجْعَلُهُ حَالًا مِنَ " أَخُوكَ " فِي صَنْعَةِ
الْعَرَبِيَّةِ ، لِأَنَّ " أَخُوكَ " مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي
صَاحِبِهَا ، وَلَا يَعْمَلُ الْإِبْتِدَاءُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَفْعَلُ وَلَا بِمَعْنَى فِعْلٍ .
وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَإِذَا رَفَعْتَ صَانِعًا كَانَتْ " كَيْفَ " حَالًا
مِنَ الْمَضْمَرِ فِي " صَانِعٍ " وَلَا تَجْعَلُهَا أَيْضًا حَالًا مِنَ " أَخُوكَ " لِمَا قَدِمْتَ لَكَ مِنْ أَنَّ الْقَائِلَ
فِي " أَخُوكَ " الْإِبْتِدَاءُ ، وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ .

قوله : (وَإِذَا لَمْ يَجْزِ السُّكُوتُ) (٢) ، عَلَى الْإِسْمِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ
بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْحَرْفِ اصْطِلَاحًا وَيَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ
فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : أَمْ ، وَالسِّيَاقُ يَعْطِي مَا أَشْبَهَهُ .

(٢) الْجُمْلَةُ ٣٠٣ . وَفِيهِ : وَإِذَا لَمْ يَحْسُنِ السُّكُوتُ .

ومثال ذلك قولهم : متى عمرو شاخص؟ ، فشاخص في هذا المثال
وأمثاله لا يجوز فيه إلا الرفع ؛ لأن متى لا تكون خبراً عن عمرو من حيث هي
ظرف زمان ، وظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث ، فلو وقع مكان / عمرو مصدر / ١٢٤
يبدل أن تقول : متى الخروج ؟ حسن ، ومتى الرحيل سريع ؟ جاز لك
في سريع الرفع والنصب ، فالرفع على الخبر وتكون متى ظرفاً للسرعة ، والقابل
فيه سريع ويكون مثل قولك : أين زيد جالس ؟ وإذا نصبت سريعاً نصبت
على الحال ، والخبر في متى ؛ لأن الخروج مصدر ، وهي ظرف زمان وظروف
الزمان تكون أخباراً عن المصائر ، وإذا نصبت سريعاً على الحال كان مثل
قولك : أين زيد جالساً ؟ .

قوله : (ومن العرب من يقول : انما زيداً قائم ، ولعلنا بكراً
مقيم فيلغى ما وينصب (١) ، المعروف في "ان" وأخواتها إذا اتصلت بها "ما"
الكافة لها عن العمل ووقعت بعدها الجملة الاسمية أن تكون تلك مبتدأ وخبراً ،
ولم يشتهر الغاؤها ، وعمل الحرف الذي اتصلت فيه في الجملة الواقعة بعدها ،
كما تعمل فيها إذا لم تتصل بها "ما" إلا في ليت ، روي في بيت النابغة (٢)
* قالت : ألا ليتنا هذا الحمام لنا *

(١) الجدل ٣٠٤ .

(٢) الشاهد للنابغة ، ديوانه ٧٦ وهو من شواهد الكتاب ١٣٧/٢ والخصائص ٤٦٠/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٩/٢ والأمالى
الشجرية ١٤٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨ - ٥٨ والمقرب
لابن عصفور ١١٠/١ وشرح ألفية ابن معطي ٩١٧/٢ ووصف المباني
٣٦٧ ، وأوضح المسالك ٢٥٠/١ وشدور الذهب ٢٨٠ ومغنى
اللبيب ٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٤٧/٢ والأشموني
٢٨٤/١ ، والدرر ٤٤/١ والشاهد فيه برواية النصب في الحمام
أن ما ملغاة وليت غائلة النصب في الإسم الواقع بعدها ، وأما رواية
الرفع فهي أن ما كفت ليت عن العمل وهو الكثير .

رَوَى " هَذَا الْحَمَامَ " بِالنَّصْبِ عَلَى أَنْ تَكُونَ " مَا مُلْفَاةٌ وَأَعْمَلٌ لَيْتٌ " فِي الْإِسْمِ الْوَاقِعِ
بَعْدَهَا ، وَرَوَى " هَذَا الْحَمَامَ " بِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ تَكُونَ مَا كَافَةً ، وَلَكِنْ [أبا] (١)
الْقَاسِمُ ذَكَرَ فِيهَا كُلَّهَا : مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُلْفَى مَا الْمُتَصِلَةُ بِهَا وَتَنْصِبَ الْإِسْمَ
وَتَرْفَعَ الْخَبَرَ كَمَا كَانَتْ قَبْلَ اتِّصَالِهَا ، وَنُقِلَ هَذِهِ اللَّفْيَةُ (٢) فِيهَا لَمْ يَذْكُرْهُ
أَحَدٌ فِيمَا عَلِمْتَهُ إِلَّا هُوَ ، وَهُوَ مِنَ الْأُثْمَةِ وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ مَا نَقَلَ إِلَّا مَا عَلِمَ مِنْ
كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَأْخُذَ عَنْ بَعْضِ أَشْيَاخِهِ ، أَوْ نَقَلَهُ مِنْ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ
الْأُثْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَكثِيرٌ مِنَ اللَّفْيَةِ لَمْ يَشْتَهَرْ وَلَا سِيَمَا فِي كُتُبِ اللَّغَوِيِّينَ ، فَلَنْ فِيهَا
لُغَاتٌ لَمْ تَشْتَهَرْ فَيَخْتَصُّ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ .

(١) فِي الْإِصْلِ : أَبُو الْقَاسِمِ . وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٢) يَنْظُرُ رِصْفَ الْمَبَانِي ٢٠٣ .

باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهارة

الفعل أقوى عوايل الرفع والنصب، وما عداه مما يعمل هذين العملين فإنما يعملها على التشبيه بالفعل والتأنيب عنه أو مناسبتيه، ولقوة الفعل على العمل يعمل ظاهراً ومضمرًا ، وعلى التأخير ما لم يمنع من ذلك تابع .

ومضمره على ضربين : ضرب يجوز اظهارة كما انتصب عنه خير مقدم^(١) المقول^(١) للقائيم من سفره ، ومكة والله المنزل ، لمن روي في هيئة الحاج ، والقرطاس والله ، المقول لمن سدد بينهما نحو القرطاس، وما أشبه هذا مما يذكره النحويون^(٢) ، أنه يجوز اظهار الفعل فيه ، وضرب آخر لا يجوز اظهارة كما انتصب عنه أكثر ما تضمنه الباب .

فموضوع الباب لذكر بعض ما انتصب عن هذا النوع من الفعل وتبيين أنواعه ، والإعلام بما يلزم النصب فيه ، وما يجوز فيه الرفع والنصب وفي بعض ما ذكر خلاف ، وهو قولهم : لقيته فجاءة^(٣) إلى قوله : (وأخذت ذلك عنده سماعاً وسمعاً)^(٣) ، وكان حقه أن لا يضمه الباب إلا أن يعزوه إلى ما يوافقه باب على رايه ، وهو أبو العباس المبرد^(٤) ، فإنه زعم أن المصدر في هذا الباب منتصب بإضمار فعل هو الواقع موقع الحال، كأنه قال : فصبراً^(٥) صبراً ، وأنتيته أمشي شيئاً، وهذا كله عند سيبويه منصوب بالفعل / الموجود معه^(٦) ، فليس^(٦) ١٢٤ الباب على قوله .
وهنذا المنتصب على ثلاثة أضرب : مصائر ، كقولهم : حسداً وشكراً، وصفات كقولهم : هنيئاً مريئاً ، وأسماً غير مصائر ، كترى وجندل^(٧) .

(١) في الاصل : المنقول ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) ينظر الكتاب ٢٥٣/١ فما بعدها والمقتضب ٣١٨/٢ .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

(٤) ينظر المقتضب ٢٣٤/٣ و ٣١٢/٤ .

(٥) في الاصل : فصبراً صبراً . والصواب ما أثبتناه .

(٦) ينظر الكتاب ٣٧٠/١ .

(٧) ينظر الكتاب ٣١٤-٣١٥ والمقتضب ٢٢٢/٣ .

والمصادر على ضربين : مصادر من لفظها أفعال يجوز أن يُقدَّرَ

لنصيبها أفعالها أو غيرها مما يليقُ بِهَا .

فَأَمَّا مَا يُعْطَفُ مِنْ قَوْلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ : مَايَاكَ وَالْأَسَدَ ، وَرَأْسَكَ
وَالْحَائِطَ ، وَمَا زِ رَأْسَكَ وَالسِّيفَ ، وَأَهْلَكَ وَاللَّيْلَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلِنَّكَ تَعْتَبِرُ
الْمَعْطُوفَ بِالْفِعْلِ الْمَضْمَرِ لِلِاسْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ صَحَّ حَمَلُهُ عَلَيْهِ كَانَ انْتِصَابُهُمَا
جَمِيعًا بِهِ ، وَإِلَّا أُضْمِرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَصُحُّ حَمَلُهُ عَلَيْهِ . انْتَهتِ الطَّرِيقَةُ
الْكَلِمَةُ .

ثُمَّ نَقُولُ : قَوْلُهُ : (بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ
إِظْهَارُهُ) (١) ، أَعْلَمُ أَنَّهُ نَسَبَ انْتِصَابَ الْإِسْمِ فِي هَذَا الْبَابِ لِإِضْمَارِ الْفِعْلِ
الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَالِاسْمُ لَا يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ بِالْفِعْلِ الْمَضْمَرِ
الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ ، وَلَكِنَّهُ تَوَسَّعَ فَجَعَلَ (٢) انْتِصَابَهُ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ
الْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ يَلْزِمُ الْفِعْلَ ، فَيَنْسَبُ لِلْإِسْمِ مَا يُنْسَبُ لِلْمَلْزُومِ ، وَهُوَ
الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ الْمَتْرُوكُ إِظْهَارُهُ ، وَإِذَا نَسَبَ (٣) انْتِصَابَ الْإِسْمِ لِإِضْمَارِ الْفِعْلِ
عَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّعِ فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ :

« بَابُ مَا يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ »
وَلَكِنَّهُ قَدْ يُقَالُ جَعَلَ عَلَى مَكَانِ
الْبِنَاءِ وَهَذَا لَا يَصِحُّ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
مُفْرَعًا عَلَى ابْتِدَالِ حُرُوفِ الْجَرِّ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ سِيبَوِيهٌ . (٤)

وَحَيْثُ يَرِدُ مَا يُؤْهِمُ بِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّضْمِيرِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ

قَوْلِهِ تَعَالَى : * سَنُؤْتَاكَ آيَاتِنَا بِاللَّيْلِ * (٥) حَمَلَهُ الْكُوفِيُّونَ (٦) عَلَى ابْتِدَالِ

(١) الجمل ٣٠٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : فَيُجْعَلُ . وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَإِذَا وَنَسَبَ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٤) يَنْظُرُ الْإِنْصَافُ ٢٦٦ فَمَا بَعْدَهَا ، وَالتَّبَيُّنُ ٤٠٣ فَمَا بَعْدَهَا .

(٥) الْآيَةُ ٥٢ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ وَ ١٤ مِنْ سُورَةِ الصَّفِّ .

(٦) انظُرْ لِبَيَانِ مَذْهَبِهِمْ فِي الْإِنْصَافِ ٢٦٦ فَمَا بَعْدَهَا وَالْإِنْصَافِ ٤٠٣ .

الى عن " مع " وهو الظاهرُ ببارئ الرأي ؛ لأنَّ النصرَةَ تَقْتَضِي سَمِيَةً ،
وسيبويه يَضْمِنُ مَنْ أَنْصَارِي مَعِي ، يُضِيفُ نَصْرَتَهُ إِلَى نَصْرَةِ اللَّهِ فَيَبْقَى "إِلَى"
على حَقِيقَتِهِ ؛ لِأَنَّ بَدَلَ الْحَرْفِ مِنَ الْحَرْفِ مَجَازٌ ، فَأَرْجَحُ الْمَذْهَبَيْنِ مَا يُبْقِي
اللفظَ على الحَقِيقَةِ .

وهذا كله مفرغ على تسليم وقوعه - على - موقع الباء حتى يكون تقدير

كلام أبي القاسم :

بَابُ مَا يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ ، وَهَذَا لَا يُعْرَفُ
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلتَجْعَلُ قَوْلَهُ : (عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ) فِي
مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " يَنْتَصِبُ " فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : بَابُ مَا يَنْتَصِبُ
مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ ، فَيَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ (عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ)
بِتَحْمِيلِ الْمُنْتَصِبِ عَلَى الْحَالِ ، لَكِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ نَصْبُ هَذَا حَمَلًا
عَلَى كَذَا ، وَمَحْمُولًا هُوَ عَلَى الْحَالِ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَكَانَهُ قَالَ :

بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِي حَالٍ كَوْنِهِ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ ،
وَلَكِنَّهُ حَذَفَ مَحْمُولًا وَأَقَامَ الْمَجْرُورَ مَقَامَهُ ، كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْمَجْرُورَاتِ
وَالظُرُوفِ الَّتِي تَقَعُ وَتَتَعَلَّقُ بِاسْتِقْرَارٍ سَحْدُوفَةً مَحْمُولًا فِي هَذَا الْكَلَامِ ، هُوَ
اسْتِقْرَارُ هَذَا الْمَجْرُورِ .

[تَبْحَثُ فِي قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ]

فَإِذَا فَهَمَّتْ هَذَا التَّفَقُّدَ لِأَوَّلِ / لَفِظٍ لِلْمُؤَلِّفِ فِي التَّرْجُمَةِ ٢٥
فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسِمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا (١) : فِعْلٌ
لَا يَكُونُ إِلَّا مُظْهَرًا ، وَفِعْلٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مُضْمَرًا ، وَفِعْلٌ أَنْتَ فِي إِظْهَارِهِ وَفِي إِضْمَارِهِ
بِالْخِيَارِ .

(١) انظر هذا التقسيم في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٧ .

فَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا مُظْهِرًا فَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي إِذَا حَذَفْتَهُ
لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ تَمَّ قَرِينَةً (١) حَالٍ إِذْ تَدُلُّ عَلَيْهِ ،
كَمَوْتِهِ مَثَلًا ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَأَنْتَ إِذَا حَذَفْتَ ضَرَبْتُ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا فِي الْحَالِ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي يَجُوزُ لِإِظْهَارِهِ وَإِضْمَارِهِ ، فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ إِذَا حَذَفْتَهُ
كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَرِينَةٍ حَالٍ أَوْ غَيْرِهَا ، فَإِنَّ حَذْفَتَهُ فَلَوْ جُودَ
الدَّلِيلُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ تَمَّتْ بِهِ فَلَتَأْكِيدُ فِي الْبَيَانِ .

وَسَأَلَ ذَلِكَ أَنْ تَرَى إِنْسَانًا يُكْرِمُ النَّاسَ وَيَسْتَدْعِيهِمْ إِلَى طَعَامِهِ فَتَقُولُ
لَهُ: زَيْدًا تَرِيدُ اسْتَدْعِ زَيْدًا وَأَكْرِمُ زَيْدًا فَالْحَالَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا مِنَ الْإِكْرَامِ أَوْ مِنَ
اسْتَدْعَاءِ النَّاسِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ السَّخْفِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا فِي يَدِهِ سَوْطٌ
أَوْ سَيْفٌ ، ثُمَّ قُلْتَ لَهُ زَيْدًا ، تَرِيدُ اضْرِبْ زَيْدًا ، وَاقْتُلْ زَيْدًا لَجَازَ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ
الْحَالِ عَلَى مُرَادِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الَّذِي
يَجُوزُ لِإِضْمَارِهِ لِلدَّلَالَةِ إِذَا أُضْمِرَ لَمْ يَجْعَلْ غَيْرَهُ بَدَلًا مِنْهُ فِي اللَّفْظِ ، فَلِذَلِكَ
جَازَ إِضْمَارُهُ .

وَأَمَّا الثَّالِثُ : وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِإِظْهَارِهِ فَهُوَ - الْمَقْصُودُ فَإِنَّهُ -
فِعْلٌ أُضْمِرَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَجُعِلَ غَيْرُهُ بَدَلًا مِنْهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ سَعَهُ .

وَالْبَدَلُ مِنْهُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا يَكُونُ مَنْصُوبًا هُوَ التَّبْدِيلُ
مِنْهُ ، كَقَوْلِكَ : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ صَادِقَتْ
أَوْ مِنْ قَوْلِكَ رَحِبْتَ بِلَادِكَ ، وَالْآخَرُ مَا يَكُونُ التَّبْدِيلُ مِنْهُ غَيْرَ مَلْفُوظٍ بِهِ ، نَحْوُ :
قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتَهُ فِي بَابِ الْإِسْتِفَالِ ، فَإِنَّ التَّبْدِيلَ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ النَّاصِبِ
هُنَاكَ الْفِعْلُ الْمُظْهِرُ ، وَكَذَلِكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ فِي النِّدَاءِ ، التَّبْدِيلُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ
النَّاصِبِ لِلْمُنَادَى حَرْفَ النِّدَاءِ فِي اللَّفْظِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَمْ يَسْرُبْ حَالَةً ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

قَوْلٌ قِيلَ : فَإِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفُ النِّدَاءِ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى :
* يَوْسُفَ أَمْرِضُ عَنْ هَذَا * (١) ، وَمِثْلَ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ : (٢)
* خَلِيلِي مَرَّابِي عَلَى أُمَّ جَنْدَبِ *
فَلَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ الْفِعْلُ ، لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ التَّوْبَعُ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ .

قِيلَ : حَذَفَ حَرْفُ النِّدَاءِ مِنَ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ يَكُونُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَمَا حُذِفَ
لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ مِنَ اللَّفْظِ ، وَإِذَا كَانَ فِي حُكْمِ مَا ثَبَتَ فِي اللَّفْظِ لَمْ يَجْزُ
إِظْهَارُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ .

وَالْمَنْصُوبُ فِي هَذَا الْبَابِ يَنْقَسِمُ قَسَمَيْنِ : مَصْدَرٌ وَغَيْرُ مَصْدَرٍ ، فَغَيْرُ
المَصْدَرِ صِفَةٌ وَاسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ ، فَمَا كَانَ مَصْدَرًا لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ نَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ
بِفِعْلِ مَضْمَرٍ مِنْ لَفْظِهِ ، كَقَوْلِكَ : حَمْدًا لَكَ وَشُكْرًا ، أَيْ : أَحْمَدُكَ حَمْدًا وَأَشْكُرُكَ
شُكْرًا (٣) ، وَقَدْ يَجْسِي الْمَصْدَرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يُنْصَبُ تَارَةً عَلَى الْمَصْدَرِ وَتَارَةً
عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ بِفِعْلِ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ ، وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا مَنْصُوبًا
بِفِعْلِ مِنْ لَفْظِهِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ مَعْنَى كَلِمِ الْمُتَكَلِّمِ وَمَرَادُهُ ، وَرَبَّمَا
جَاءَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ .

وَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ / فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْصَبَ
إِلَّا بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مِثْلُ : الْوَيْلِ ، وَالْوَيْحِ ، وَالْوَيْسِ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي يُنْصَبُ عَلَيْهِ
أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ : أَلَزَمَهُ اللَّهُ (٤) ، وَأَمَّا الْإِسْمُ الَّذِي لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فَلَا يَنْتَصِبُ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ

(١) الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٤١ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٥٣

والخزانة ٢٨٤/٣ وشرح شواهد المغنى للبغدادي ١١٣/٧ وعجزه :

* نَقَضَ لِبَانَاتِ الْفَوَاءِ السَّعْدَبِ *

(٣) ينظر الكتاب ٣١٨/١-٣١٩

(٤) ينظر الكتاب ٣١٠/١

مفعولٌ به بفعلٍ مضميرٍ يقتضيه وتدلُّ عليه الحال .

وأما إذا كانَ صفةً يثُلُّ هنيئاً مريئاً ، وما أشبهه فإنه ينتصب على الحال^(١) ، وربما جاء بعض الصفات واقعاً موقع المصدر على ما سنبتين بعد إن شاء الله تعالى .

الفاظ الكتاب :

قوله : (وذلِكَ قولُكَ مَرِحياً ، وَأَهلاً ، وَسَعَةً)^(٢) ، ذلِكَ إشارة إلى ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره ، يجوز نصب هذه الأشياء على أنها مفاعيل ، كما ذكر أبو القاسم وعطف بعضاً على بعض ، والفعل الناصب لها صادفت أهلاً ومرحياً وسعةً ، والظاهر من هذا الكلام أنه خبر وليس بدعاء ، ويجوز أن يكون دعاءً ، وقول الرائي : ويك أهلاً ومرحياً ، وهذا خبرٌ ، وهو معطوفٌ على كلام القائل : مرحياً وأهلاً وسعةً ، والخبر يجب أن يكون معطوفاً على الخبر ، فكان المتكلم الأول قال : أخبرك بأنك صادفت مرحياً وأهلاً وسعةً ، فقال له الرائي شاكراً ومثنياً عليه : ويك صادفت ذلك كله ، فهذا خبران متقابلان ، ويجوز أن يكون دعاءً فيكون في معنى : جعلك الله تصادف مرحياً وأهلاً وسعةً ، ولا يبعد أن يكون المجيب يقول له : ويك صادفت أهلاً ومرحياً وسعةً ، مع كون المتكلم الأول قصد الدعاء فيكون معنى كلامه أن الذي دعوت به لي قد صادفتك بك ولكن الأول أظهر ، وقد أجازوا نصب "مرحياً" على المصدر بفعلٍ مضميرٍ من لفظه ، فكان القائل "مرحياً" قال : رحبتُ بلادك مرحياً ، إلا أن مرحياً بدلٌ من رحبتُ بلادك ، فلا يجوز لإظهاره سعةً .

وقد جاءت في كلام العرب "مرحياً" وأهلاً مرفوعةً على أن يكون خبراً ابتدائياً

(١) الكتاب ١/٣١٦ .

(٢) الجمل ٣٠٥ .

ذلك مضميوسن / قول الشاعر أنشدته سيبويه : (١)

وبالمشهب ميمون النقيبية قوله
أي: هذا أهل ومرحب، أو عندي أهل ومرحب ، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي
رضي-الله عنه : (٢)

إِذَا جِئْتُ بَبَابًا لَهُ قَالَ مَرْحَبًا
أَلَا مَرْحَبٌ وَإِيَّاكَ غَيْرَ مَضِيقٍ
تقديره : أَلَا عِنْدِي مَرْحَبٌ، أَوْ أَلَا هَذَا مَرْحَبٌ .
قوله : (هَنِئًا مَرِيئًا) إِنَّمَا فَصَلَهُ يَمَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ هَنِئًا مَرِيئًا صِفَتَانِ
وَلَيْسَا بِمَصْدَرَيْنِ .

وهنيئًا مريئًا في كلام العرب على وجهين : أحدهما أن يخرج
مخرج الدعاء فيكون من الباب الذي قبله ، أعني الذي ينتصب على إضمار الفعل
المتروك إظهاره .

قال سيبويه : * وَمَا أُجْرَى مُجْرَى الْمَصَادِرِ الْمَدْعُوبِ بِهَا مِنَ الصَّفَاتِ
قَوْلِكَ : هَنِئًا مَرِيئًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : شَبَّتَ لَكَ ذَلِكَ هَنِئًا ، وَشَبَّتَ لَكَ ذَلِكَ مَرِيئًا ؛ (٣)

انتهى كلام سيبويه ، وذلك أنه قدّره تقديرين ؛
أحدهما يَكُونُ فِيهِ مَنَصْبُوبًا عَرَبِيًّا
الحال ، وهو تقديره له بقوله : شَبَّتَ لَكَ ذَلِكَ هَنِئًا ، أَي : فَعَلَهُ يَشَبُّتَ لَكَ هَنِئًا

(١) الشاهد لطيف الغنوى وهو في الكتاب ٢٩٥/١-٢٩٦ والمقتضب

٢١٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٢ وشرح ألفية ابن معطي
٥٣٢/١ والهمع ١٦٩/١ والدرر ١٤٥/١ والشاهد فيه قوله : أهل
ومرحب على إضمار مبتدأ تقديره : هذا ويكون مرحب الخبر ، قال
سيبويه : ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمه هو ما أظهره .

(٢) الشاهد من الكتاب ٢٩٦/١ لابي الاسود الدولي والمقتضب ٢١٩/٣

وشرح السبع الطوال الجاهليات ١٨٩ والشاهد فيه كالذي قبله .

(٣) الكتاب ٣١٦/١ .

على أنه صفة وقعت / موقع المصدر ، وهو قوله : هَنَاءُ اللَّهِ ذَلِكَ هَنِيفًا، كَأَنَّهُ
 قَالَ: هَنَاءُ اللَّهِ ذَلِكَ هَنِيفًا عَلَى الصَّغَةِ، فَأَوْقَعَ الصَّغَةَ مَوْقِعَ الْمَصْدِرِ ، كَمَا تَجَسَّى،
 الْمَصَادِرُ فِي كَلَامِ الْمَرْبِ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الصَّغَاتِ، فَهَوَسَ مِنْ بَابِ دُخُولِ بَعْضِ أَبْوَابِ
 الْعَرَبِيَّةِ عَلَى بَعْضٍ ، وَمِثْلُ هَذَا مَا وَقَعَتْ فِيهِ الصَّغَةُ مَوْقِعَ الْمَصْدِرِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ: (١)

أَلَمْ تَرَ نَبِيَّ عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامِ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مَسْلِيمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامِ

تقديره : ولا يخرج خروجًا، فأوقع / موقع خروج الذي هو مصدرٌ "يخرج" ، وهو
 فعلٌ مضمَرٌ معطوفٌ على "يشتم".

والكلامُ على مرثياً كالكلامِ على هَنِيفًا ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: هَنَانِي الطَّعَامُ وَمَرَانِي ،
 وَيُقَالُ أَيضًا: أَمْرَانِي الطَّعَامُ إِذَا كَانَ مَعْرُودًا مِنْ هَنَانِي ، وَتَثَبَّتِ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ
 فَتَأْتِي بِهِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، فَإِذَا جَاءَ مَعَ هَنَانِي حَذَفُوا الْهَمْزَةَ فَقَالُوا : هَنَانِي
 وَمَرَانِي ، وَسَعْنِي مَرَانِي الطَّعَامُ سَاعٌ فِي حَلْقِي وَسَهْلٌ جَرِيهُ فِيهِ .

والوجهُ الثاني : الذي يَجْرِي عَلَيْهِ هَنِيفًا مَرِيئًا أَنْ يُقِيَا صِفَتَيْنِ عَلَى
 أَصْلِهِمَا، وَيُنْصَبَانِ عَلَى الْحَالِ بِفِعْلِ ظَاهِرٍ، وَلَا يَكُونَانِ دَعَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ
 تَعَالَى : * فَكَلُوهُ هَنِيفًا مَرِيئًا * (٢) ، فَهَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ
 فِيهِ "فكلوه" وهو فعلٌ ظَاهِرٌ.

قوله : (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ نِعْمٌ وَنِعْمَةٌ عَيْنٌ وَنِعَامٌ عَيْنٌ) (٣)

أما "نِعْمٌ" فليس من الباب ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ يُجَابُ بِهِ فَلَا يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِإِعْرَابٍ، وَإِنَّمَا

(*) في الاصل : افعلى ، والسياق يعطي ما أشتناه .

(١) الشاهد للفرزدق وهو في الكتاب ٣٤٦/١ والكامل للسبرد ١/١٢٠ ،
 والمقتضب ٣١٣/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢ و ٥٠/٦ والخزانة
 ١/٢٢٣ و ٤/٤٦٣ .

والشاهد فيه قوله : ولا خارجا تقديره: ولا يخرج خروجا ، وفي الكتاب
 ، والكامل يروى عجز البيت الاول :

* قائما ومقام * بنصب قائم . وفي الاصل : ألم ترأني .

والصواب ما أشتناه .

(٢) الآية ٤ من سورة النساء .

(٣) الجمل ٣٠٥ .

ذَكَرَهَا لِأَنَّهَا تَجِسُّ مَعَ نِعْمَةِ عَيْنٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ هَلْ تَحْسَنُ إِلَيَّ ؟
وَهَلْ تَعْمَلُ مَعِيَ خَيْرًا ؟ فَتَقُولُ لَهُ : «نَعَمْ وَنِعْمَةٌ عَيْنٍ»، فَهِيَ تَجِسُّ فِي هَذَا
الْمَقَامِ فَيَكُونُ أَتَى بِهَا بِالتَّبَعِ، وَسَقُودُهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ «نِعْمَةٌ عَيْنٍ»
«وَنِعَامٌ عَيْنٍ» عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُضْمِرٍ لَا يَظْهَرُ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلِمِ : أَنْعَمَ عَيْنًا
نِعْمَةً وَنُعْمَى وَنِعَامًا، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ النَّاصِبُ أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَفْعُولِ،
وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِفِعْلِ مُضْمِرٍ لَا يَظْهَرُ عَلَى أَنَّهُ مَفَاعِيلٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : نَعَمْ
وَأَزِيدُكَ نِعْمَةً عَيْنٍ، وَنُعْمَى عَيْنٍ وَنِعَامٌ عَيْنٍ .

قوله : (وكرامةً ، وسرةً) (١) ، هما مصدران منصوبان بفعلٍ مضمرٍ
تقديره : وأكرمك كرامةً وأسرَّكَ سرَّةً، وإن شئتَ نصبتَ ذلكَ كُلَّهُ بفعلٍ مُضْمِرٍ
لا يَظْهَرُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : نُؤَلِّيكَ كِرَامَةً وَأَوْلِيكَ .

قوله : (وكذلك قولهم في الدعاء على الإنسان تعساً ، ونكساً) (٢) ،
قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - التَّعَسُ : السَّقُوطُ عَلَى الْوَجْهِ، وَالنَّكْسُ السَّقُوطُ
عَلَى الْقَفَا . (*)

وقال غيره التَّعَسُ أَلَّا يَنْتَعِشَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَشْرَتِهِ (٣) ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ
الْأَعْمَشَى بِقَوْلِهِ فِي وَصْفِ النَّاقَةِ : (٤)

بِذَاتِ لَوْثٍ عَفْرَانَةٍ إِذَا عَشْرَتْ فَالتَّعَسُ أَوْلَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَهَا

-
- (١) الجمل ٣٠٥ .
(٢) الجمل ٣٠٥ .
(٣) فِي اللِّسَانِ (تَعَسَ) التَّعَسُ : العَثْرُ وَالتَّعَسُ أَنْ لَا يَنْتَعِشَ الْعَائِرُ
مِنْ عَشْرَتِهِ، وَقِيلَ هُوَ الْإِنْحِطَاطُ . وَمَعْنَاهُ : انْكَبَّ فَعَيْشَرُ فَسَقَطَ عَلَى
يَدَيْهِ وَفِيهِ . وَالنَّكْسُ أَنْ يَخْرَجَ عَلَى رَأْسِهِ .
(٤) الشَّاهِدُ لِلْأَعْمَشَى مِيمُونَ / ^{ذِيوَانَهُ ١٥٢} وَاللِّسَانِ (تَعَسَ) وَالْخَزَانَةُ ٤٣٢ / ١ .

و ٣٦٣ / ١١١
(*) يَنْظُرُ الْحَلْلُ فِي شَرْحِ أَبِيَاتِ الْجَمَلِ : ٣٥١ .

ولا يتناقض هذا مع الذي قاله ابن السَّيِّد في التَّعْيِيس ، وقيل النَّكْسُ الْإِنْتِكَاسُ
في المرضِ، وذلك أن يَسْتَرِيحَ مِنْهُ ثُمَّ يَعُودُ إِلَيْهِ، وينطلقُ النَّكْسُ أَيْضاً عَلَى النَّكْسِ (١)

في الأمورِ ، وَهُوَ الرَّجُوعُ فِيهَا إِلَى الْإِنْقِلَابِ عَنِ الْحَالِ الَّتِي تُرْضِي وَتَسْتَقِيمُ لِأَيِّ
مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَمَّا مَنْصُوبَانِ عَلَى / الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُضْمِرٍ لَا يَظْهَرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ :

تَبِعْتَ تَعْسًا ، وَنَكِسْتَ نَكْسًا ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ كَأَنَّكَ قُلْتَ :
الزَّمَكَ اللَّهُ تَعْسًا وَنَكْسًا .
وقولهم : "جُوعًا . وَنُوعًا، النَّوعُ : (٢) الْعَطْشُ، وَقِيلَ

هُوَ إِتْبَاعٌ لِلْجُوعِ عَلَى جِهَةِ التَّأَكِيدِ ، كَمَا يُقَالُ : حَسَنٌ بَسَنٌ ، وَعَطْشَانٌ لَطْشَانٌ ،

وَنُوعٌ أَيْضًا يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُضْمِرٍ لَا يَظْهَرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَعْتَ جُوعًا أَيْ :

جَعَلْتَ اللَّهَ تَجُوعَ جُوعًا ، وَكَذَلِكَ نُوعًا إِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى الْعَطْشِ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُمَا

بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الزَّمَكَ اللَّهُ جُوعًا
وَالزَّمَكَ نُوعًا .

وَكَذَلِكَ "سُحَقًا ، وَخَيْبَةً ، وَبُعْدًا" إِنْ شِئْتَ أَنْ تَنْصِبَ سُحَقًا بِأَسْحَقَ ،

كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَسْحَقَكَ اللَّهُ سُحَقًا ، وَكَذَلِكَ خَيْبَةً كَأَنَّكَ قُلْتَ : خَيْبَتْ خَيْبَةً أَوْ خَيْبَكَ اللَّهُ

خَيْبَةً ، وَكَذَلِكَ بُعْدًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَبْعَدَكَ اللَّهُ بُعْدًا أَوْ بُعِدْتَ بُعْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ

نَصَبْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُضْمِرٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ لَا يَظْهَرُ ، وَهُوَ الزَّمَكَ

اللَّهُ كَذَا .

"وَتَفَّةً وَأَفَّةً" ، الْأَفُّ فِي أَسْلِ اللَّغَةِ وَسَخُ الْأُنْزِينِ، وَالتَّفَّةُ وَسَخُ الظُّفْرِ ،

وَهَمَّا كَلِمَتَانِ مَعْنَاهُمَا الْإِسْتِغْدَارُ، يَقُولُهُمَا الْإِنْسَانُ مِنْ شِدَّةِ الضَّرِّ عَلَى مَنْ يَسْتَقْدِرُهُ

وَيَسْتَحِقِرُهُ، وَهَمَّا مَنْصُوبَانِ بِالزَّمَكَ اللَّهُ كَذَا فَإِذَا قُلْتَ لِإِنْسَانٍ : أَفَّةً ، وَتَفَّةً فَكَأَنَّكَ قُلْتَ

لَهُ : الزَّمَكَ اللَّهُ مَا يَسْتَقْدِرُ، هَذَا هُوَ الْمَغْبُودُ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ فِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ينظر اللسان (نكس) والنكس والنكس كله العود في المرض وقيل عود

المرضى في مرضه بعد سألته وقد نكس في مرضه معناه عاودته العلة
بعد النقص .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٣١١ .

وكلُّ ما انتصب من هذه الأشياء المذكورة في هذا الباب فهو بدلٌ من فعله النَّاصِبُ لَهُ^(١) ، ولذلك لم يظهر معه .

قوله : (ومنه قولهم وَيَلَهُ وَيُوحِيهِ)^(٢) الويلُ : قيل هو الفضيحةُ ،

والويحُ كلمةٌ معناها : التَّرحُّمُ ، فإذا قالَ القائلُ : ويلك فهو منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ على أنه مفعولٌ به كأنه قالَ : ألزمتُ اللهَ الويلَ ، أي : الفضيحةَ . والنكسُ ومعناه الدعاءُ ، وكذلك ويحك منصوبٌ أيضاً بفعلٍ مضميرٍ كأنه قالَ : ألزمتُ اللهَ الويحَ ، أي : ما ترحمَ من أجلكِ ويشفقُ عليكِ منه ، وقيل : إنَّه يجسَىءُ ويحك بمعنى ويلك ، ويجيئانِ مفعولينِ عن الإضافةِ ، وإذا جاءا كذلك جازَ فيهما النصبُ على ما تقدَّم ، وجازَ فيهما الرفعُ بالابتداءِ ، والعجورُ في حالِ الرفعِ خيرٌ لهما وفي النصبِ في موضعِ الصِّفةِ لهما ، وأقارَنَ الابتداءُ بالنكرةِ فيهما لما تضمَّنَ الكلامُ من معنى الدعاءِ ، كقولك : سلامٌ عليكم .

وإذا أضيفا لم يكن فيهما إلا النصبُ ، لأنك لو رفعتهما في حالِ

الإضافةِ بالابتداءِ لم يكن لهما خبرٌ .

قوله : (ومنه قولهم : حمداً وشكراً ، وغفرانك ، ومعاذَ الله ، وسبحانَ

اللهِ ، وريحانه^(٤)) ، أمَّا حمدٌ وشكرٌ فهما مصدرانِ ينتصبانِ بفعلٍ مضميرٍ من لفظيهما ، كأنه قالَ : أحمدُك حمداً ، وأشكرُك شكراً ، ولا ينتصبانِ على غير ذلك ؛ لأنَّ قائلَهُما حامدٌ وشاكرٌ في الحالِ ، وقد تقدَّم ذلك ، وغفرانك يجوزُ أن يُنصبَ على المصدرِ ، كأنه قالَ : اللهم اغفر لنا غفراناً ، فلما حذفَ الفعلَ وجعلَ المصدرَ بدلاً

منهُ أضافهُ / إلى ضميرِ الفاعلِ ، ويجوزُ أن ينتصبَ بفعلٍ مضميرٍ من غيرِ لفظهِ على ١٢٧

(١) ينظر الكتاب ٣١٢/١ قال سيويه : "وانما اختزل الفعل هاهنا ؛ لأنهم

جعلوه بدلاً من اللفظِ بالفعلِ كما جعلَ الحدْرُ بدلاً من الحدْرِ".

(٢) الجمل ٣٠٥ .

(٣) ينظر المقتضب ٣/٢٢٠-٢٢١ .

(٤) الجمل ٣٠٥ .

أنه مفعولٌ بهٍ كأنه قال : هب لنا غفرانَكَ .

وَمَعَاذَ اللَّهِ : مَعْنَاهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ عِيَاذًا وَمَعَاذًا ، فَعِيَاذًا وَمَعَاذًا

مَصْدَرَانِ، وَمَعَاذًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ لَا يَظْهَرُ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَعُوذُ
بِاللَّهِ مَعَاذًا ، فَلَمَّا أَضْمَرَ الْفِعْلَ أَضَافَ الْمَعَاذَ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَسُبْحَانَ اللَّهِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْضًا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ لَا يَظْهَرُ أَصْلًا (١)

وَهُوَ مَنْزَلٌ مِنْزَلَةٌ تَسْبِيحٌ، فَإِذَا قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَسْتَبِيحُ اللَّهَ ،
فَلَمَّا حَذَفَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لِلْمَصْدَرِ أَضَافَ سُبْحَانَ اللَّهِ الَّذِي هُوَ مَنْزَلٌ مِنْزَلَةٌ
التَّسْبِيحِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَعْنَى سُبْحَانَ اللَّهِ : أَنْزَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَبْرَأَهُ مِنْ
كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وَقَوْلُهُمْ : (وَرِيحَانَهُ) ، الْيَهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَى
اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَالرِّيْحَانَةُ : الرَّزْقُ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : رِيحَانَكَ يَا رَبِّ

فَمَعْنَاهُ : طَلَبَ الرَّزْقَ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، كَأَنَّهُ

قَالَ : هَبْ لَنَا رِيحَانَكَ، أَيْ هَبْ لَنَا الرَّزْقَ ، وَقَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ : (يَمَعْنَى اسْتِرْزَاقِهِ) (٢)

تَفْسِيرٌ لِمَعْنَى "رِيحَانَهُ"؛ وَلَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ إِلَى تَحْقِيقِ إِعْرَابِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ يَقُولُ
"رِيحَانَهُ" فَإِنَّمَا مَعْنَى كَلَامِهِ : اسْتِرْزَاقُ اللَّهِ اسْتِرْزَاقًا . (*)

قوله : (وَمِنْهُ مَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَنْصُوبًا مُشْتَقً) (٣) ، إِنَّمَا فَصَّلَ هَذَا

مِمَّا قَبْلَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ ، لِأَجْلِ أَنَّهُ غَيْرُ مُفْرَدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . (٤)

وَمَعْنَى "لَبَّيْكَ" وَإِنْ كَانَتْ تَثْنِيَّةَ الْجَمْعِ فَهِيَ مِنَ التَّثْنِيَّةِ الْعَرَابِ بِهَا الْجَمْعُ ،

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ لِمَنْ يَسْتَدْعِيهِ : لَبَّيْكَ فَإِنَّمَا أَرَادَ: إِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ، كَلِمًا

(*) فِي الْأَصْلِ : اسْتِرْزَاقُهُ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَانَهُ مِنَ الْكِتَابِ ١/ ٣٢٢ .

(١) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ١/ ٣٢٢ وَالْمَقْتَضِبَ ٣/ ٢٢٠ .

(٢) الْجَمَلُ ٥٠٣ .

(٣) الْجَمَلُ ٦٠٣ .

(٤) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ١/ ٣٤٨ فَمَا بَعْدَهَا . قَالَ سَيَبُويهِ : «هَذَا بَابُ مَا يَجِيءُ،

مِنَ الْمَصَادِرِ مُشْتَقً مُنْتَصِبًا عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُتْرُوكِ لِإِظْهَارِهِ» .

انقضت إجابةً أجبتك إجابةً أخرى ، وزعم بعض النحويين (١) أنه لفظٌ مفردٌ وأن أصله "لَبِّي بِالْأَلِفِ ، كَلَالِي ، وَلَدَى ، وَعَلَى ، وَكَلَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَرَى أَنَّهَا مَفْرَدَةٌ وَلَكِنْ انْقَلَبَتْ أَلْفُهُ مَعَ الْمَضْرَاتِ يَاءً ، كَمَا انْقَلَبَتْ أَلِفٌ إِلَى إِذَا قُلْتَ : إِلَيْهِ ، وَأَلِفٌ لَدَى إِذَا قُلْتَ : لَدَيْهِ ، وَأَلِفٌ عَلَى إِذَا قُلْتَ : عَلَيْهِ ، وَأَلِفٌ كَلَا إِذَا قُلْتَ كَلَيْهِمَا ، وَكَلَيْكُمَا ، وَهُوَ مَذْهَبٌ فَسِرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَ لَبَقِيَتْ تِلْكَ الْأَلِفُ الْمُنْقَلِبَةُ الْيَاءَ عَنْهَا مَعَ الظَّاهِرِ ، كَمَا تَقُولُ إِلَى زَيْدٍ ، وَعَلَى عَمْرٍو ، وَلَدَى خَالِدٍ ، وَكَلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبِّي فَلَبِّي نِدَا مِسْوَرٍ
فَتَنِيْتُ الْيَاءَ فِي لَبِّي مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الظَّاهِرِ ، وَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَ لَقَالَ : فَلَبْسَى
نِدَائِ مِسْوَرٍ ، "وَلَبْسَى" الْوَاقِعُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ "لَبْسَى نِدَا مِسْوَرٍ" فِعْلٌ مَاضٍ
وَمَعْنَاهُ أَجَابَ .

وانتصابٌ لَبِّي يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ
لِفِعْلِ مِنْ لَفْظِهِ وَهُوَ لَبْسَى ، فَكَانَتْ قَالَ : لَبْسَى تَلْبِيَةٌ بَعْدَ تَلْبِيَةٍ كَلَمَّا انْقَضَتْ تَلْبِيَةٌ
وَصَلَتْهَا بِأُخْرَى ، فَتَنْزَلُ "لَبْسَى" مَنزَلَةَ هَذَا الْكَلَامِ .

(١) في سر الصناعة ٧٤٥/٢ "فأما يونس فزعم أن لبيك اسم مفرد وأن أصله عنده لَبَّبٌ ووزنه فَعَلَّلٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْمَلَهُ عَلَى فَعَلٍ لِقَلَّةِ فَعَلٍ فِي الْكَلَامِ وَكَثْرَةِ فَعَلَّلٍ فَقُلِبَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ اللَّامُ الثَّانِيَةُ مِنْ لَبَّبٍ يَاءً هَرَبًا مِنَ التَّضْعِيفِ فَصَارَ لَبْسَى ثُمَّ أَبْدَلَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ لَبْسَى ، ثُمَّ إِنْتَهَى لَمَّا وَصَلَتْ بِالْكَافِ فِي لَبْسَى وَبِالْهَاءِ فِي لَبْسَى . . . قُلِبَتْ الْأَلْفُ يَاءً كَمَا قُلِبَتْ فِي إِلَى وَعَلَى وَلَدَى . " وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ سَيُوبَةَ احْتَجَّتْ عَلَى يُونُسَ بِنَحْوِ مَا ذَكَرَهُ الْخَفَافُ هُنَا .

(٢) الشاهد في الكتاب ٣٥٢/١ بلا نسبة والمحتسب ٧٨/١ و ٢٣/٢ وسر المذاعة ٧٤٧/٢ و شرح المفصل لابن يعين ١١٩/١ و شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢ وأوضح المسالك ١٩١/٢ والاشعوني ٢٥١/٢ والهمع ١١٣/٣ والتضريح ٣٨/٢ و شرح شواهد المغنى للبيدائي ٢١٢/٧ والدرر ١٦٣/١ واللسان (ليب) .

والثاني : أن يكون مفعولاً بفعلٍ مضميرٍ من غير لفظه، فكأنه قال : لَبَّيْكَ
لَبَّيْكَ، أَيْ: أَعْطَيْتَكَ تَلْبِيَةً بَعْدَ تَلْبِيَةٍ.

”وَسَعْدِيكَ تَثْنِيَّةٌ سَعْدِيٍّ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْإِسْعَادِ الَّذِي هُوَ الْمَوَافَقَةُ وَهُوَ أَيْضًا
تَثْنِيَّةٌ، وَالْمَرَادُ بِهِ الْجَمْعُ / فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ : ٧
وَأَسْعِدْكَ، كُلَّمَا انْقَضَى إِسْعَادٌ وَصَلَتْهُ بِإِسْعَادٍ ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَنْتَصِبُ
بِفِعْلِ مَضْمِيرٍ مِنْ لَفْظِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ جَارٍ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الْجَارِي عَلَيْهِ
الْإِسْعَادُ ، فَلَوْ قَالَ : إِسْعَادِيكَ لَكَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ
فِي هَذَا الْبَابِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِهَا لَا يَظْهَرُ مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعَالٍ غَيْرِ جَارِيَةٍ عَلَيْهَا ،
وَلَا يَضُرُّهَا ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ غَيْرَ الْجَارِيِ عَلَى الْفِعْلِ قَدْ يَنْتَصِبُ بِهِ ، وَهُوَ
الَّذِي يُقَالُ لَهُ مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ ، وَلَكِنْ أَنْ تَنْصِبَ ”سَعْدِيكَ“ بِفِعْلِ مَضْمِيرٍ
مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ لَا يَظْهَرُ مَنْصُوبًا بِأَفْعَالٍ غَيْرِ جَارِيَةٍ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : أَوْلِيكَ إِسْعَادًا
بَعْدَ إِسْعَادٍ ، وَأَعْطَيْكَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مَا يُحْفَظُ عَلَى الْمَعْنَى .

وَحَنَانِيكَ هُوَ تَثْنِيَّةٌ حَنَانٍ ، وَالْحَنَانُ : الرَّأْفَةُ ، وَالرَّحْمَةُ وَهُوَ أَيْضًا

تَثْنِيَّةٌ وَالْمَرَادُ بِهِ الْجَمْعُ مِثْلَ لَبَّيْكَ ، وَسَعْدِيكَ، قَالَ الشَّاعِرُ : (١)

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبِقْ بَعْمَضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وَيَجُوزُ انْتِصَابُهُ بِفِعْلِ مَضْمِيرٍ عَلَى خِلَافِ لَفْظِهِ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ كَأَنَّهُ قَالَ :

بِأَعْيُنِنَا حَنَانِيكَ ، وَأَوْلَيْنَا حَنَانِيكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مَا يُحْفَظُ عَلَى الْمَعْنَى وَأَنْشُدُ أَبُو الْقَاسِمِ

- رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ : (٢)

* ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَصَا *

(١) الشاهد في الكتاب ٣٤٨ / ١ لطرفة بن العبد وهو من شواهد المقتضب

٢٢٤ / ٣ والكامل ١٩٩ / ٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨ / ١ واللسان

(حنن) .

(٢) الشاهد من رجز للعجاج ، ديوانه ٥٤ وهو من شواهد الكتاب ٣٥٠ / ١

وسجالس ثعلب ١٥٧ وأمالى الزجاجي والمحتسب لابن جني ٢٧٩ / ٢ ،

البيت للحجاج بن عبد الله بن ربيعة وقبيله :

قد عرفوا الحجاج جدا محضا ثبثا اذا الأقدام كانت دحضا

حتى تقضى الأجل المقضى ضربا هدا اذيك وطعنا وخضا

يدح به الحجاج بن يوسف الثقفي ، وبعضهم يرفع الضرب فيقول : ضرب نفسي

غير البيت ، «والهد» : القطع السريع (١) ، وقال النضر بن شميل : يقطع هاهنا

وهاهنا ، وقال الخليل : هو قطع غير جائف ، وزاد أبو زيد : ويدخل الجوف ولا

ينفذ ، ويقال : وخضه وخضا ، ونصبه على المصدر بفعل مضمير لا يظهر من لفظه

تقديره : ضربا يهد هذا بعد هذا مثل هذا اذيك ، فهو مصدر شبه به ، وهو والفعل

المضمر الذي نصبه في موضع الصفة لقولك : ضربا ، وضربا منصوب بفعل مضمير

إلا أنه يجوز ظهور ذلك الفعل في غير هذا الشطر، والمانع من إظهاره الإخلال

بالوزن، وتقدير ذلك الفعل : يضرب ضربا هذا اذيك ، وإن شئت أن تقدره بفعل

أسر محكي عن الحجاج كأنه يقول لكل بطل من أبطاله : اضرب ضربا هذا اذيك ،

وأطعن طعنا وخضا، وهذا أولى ، لأن كثيرا ما يحذف فعل الأمر لدلالة

الحال عليه، وحذف الفعل الذي هو خبر يقل ، والفاعل في يقول ويضرب

المذكورين في التقدير يعود على الحجاج .

قوله : (ومنه قولهم : دوايك ، لأن سعناه المداولة) (٢) ، اعلم

أن دوايك هو تشبيه دوا (٣) ، فدوا غير معروف في المفردات ، فهو تشبيهة

==== والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١

وأوضح المسالك ١٨٧/٢ والهمع ١٨٩/١ والتصريح ٢٧/٢ والخزانة

١٠٦/٢ ، واللسان (هذ) والدرر ١٦٢/١ .

(١) في اللسان (هذ) الهذ : سرعة القطع وشفرة هذوذ قاطعة

وهذا اذيك أي هذا بعد هذا يعني قطعاً بعد قطع . وانظر تهذيب

إصلاح المنطق ٣٨٢ .

(٢) الجمل ٣٠٦ .

(٣) ينظر اللسان (دوا) .

مفردٍ مقدرٍ مثلُ : لَبَيْكَ ، ومعنى ذلك اللفظُ / المقدرُ الذي هو "دَوَّل" المدأولةُ ، / ١٢٨
كما ذكر أبو القاسم ، إلا أنه فسّرَ بِالمدأولةِ دَوَالِيكَ المُثنى ، ويخرجُ على حذفِ
المضافِ كأنه قالُ : لأنَّ معناهُ تشبهُةُ المدأولةِ ، فَإِذَا قَالَ القائلُ : فعلتُ كَذَا
دَوَالِيكَ فمعناهُ : دَاولنَا مدأولةً بعدَ مدأولةٍ ، كلِّمَا انقضتْ مدأولةٌ وصلنَا بِهَا
أخرى ، فِيهِ تشبهُةٌ أيضاً والمرادُ بِهَا الجمعُ إلا أنها ليستُ بمصدرٍ واقعٍ موقعٍ
فِعْلٍ هو خبرٌ ؛ لأنَّ معنى الكلامِ بِهَا الخبرُ ، وتنبُّهُةُهَا على المصدرِ بفعلٍ هو
من لفظِهَا ، كقولك : تَدَاول دَوَالِيكَ ، إلا أنه فعلٌ لا يظهِرُ كسائرَ أفعالِ
هَذَا البابِ ؛ لأنَّ كلَّ منصوبٍ فِي هَذَا البابِ صارَ عوضاً من ناصبٍ فلا يظهِرُ
سَعَهُ كما تقدَّمَ ، وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - فِي البابِ : (١)

إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَابِسِينَ

البيت لسحيم عبد بنى الحساس وقيل اسمه جبان وقيل لغيره وقبله :

وَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَائِ مَنِيَّيرٍ وَمِنْ بَرَقِ عِن ظَلْمَةٍ غَيْرِ عَانِسِينَ

يقول : إِنَّ شَقَّ هُوَ لَاءُ النسوةِ اللَّاتِي يلبسنَ مَعِي بُرْدِي شَقَقْتُ أَنَا أُرْدِيَتَهُنَّ ،
وبراقعهُنَّ ، تقولُ العربُ : إِنَّ السُّحْبِينَ إِذَا شَقَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صاحِبِهِ
دَامَتْ محبَّتُهُمَا ، وكانَ سَحِيمٌ هَذَا قد شَبَّ بِبِنْتِ سَيِّدِهِ ، وذكرَ قبائحَ فحرقه
سَيِّدُهُ بِالنَّارِ ، فأخبرَ فِي البيتِ أَنَّهُمَا فعلاً ذلكَ السَّبَبُ الَّذِي هُوَ مُرْدٌ إِلَى إِثْبَاتِ

(١) طحاوي (١) الشاهد لسحيم عبد بنى الحساس كما في الكتاب ١/ ٣٥٠ وأمالى

الزجاجي ١٣١ والعلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٥ وشرح المفصل

لابن يعيش ١/ ١١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٣ ووصف

العباني ١٨١ وشرح الجمل لابن هشام ٣٧١ وأوضح المسالك ٢/ ١٨٨

والأشعوني ١/ ٣١٣ والهمع ٣/ ١١٠ والتصريح ٢/ ٣٧ والخزانة ٣/ ٩٩

والدرر ١/ ١٦٢ والشاهد فيه أن دواليك تشبهُةٌ مثلُ حنانيك وأخواته ،

والبرْدُ الثوبُ من أيِّ شئٍ كانَ ، وكانَ أبو حاتم يقولُ : لا يُقالُ بُرْدٌ إلاَّ

لَمَّا كانَ فِيهِ وشئٍ فإنَّ كانَ فِيهِ من صُوفٍ فهو بُرْدَةٌ .

المودة بينهما وهو شق البرد والبرقع ، وموضع الشاهد في البيت قوله :
 د واليك ، وهو منصوب على أنه مصدرٌ مشبهٌ به ، وكذلك د واليك حيث ما وقع وانتصابه
 بفعلٍ مضمرٍ من لفظه لا يظهر ، تقديره : « إذا شقَّ بردٌ شقَّ بالبرد مثله » ، تداول
 ذلك مداولةً بعد مداولةٍ مثل مداولتك ، وجاز أن تنصب د واليك على أنه مصدرٌ
 واقعٌ موقع الحال مع كونه معرفةً ، كما جاز ذلك في قولهم : جهدك والبراك ،
 وأمثالهما ، وإذا كان هكذا يكون منصوباً بفعلٍ من معنى الكلام الذي قبله ، وهو
 قوله : (إذا شقَّ بردٌ شقَّ بالبرد مثله) كأنه قال نغعل الشق في أنوابنا
 مداولين ، أجاز ذلك سيبويه .^(١)

وقوله : (كلنا غير لابس) ابتداءً وخبرٌ ، فإن كلنا إذا أضيف إلى
 المضمر يكون تأكيداً ويكون مبتدأً فجاءت في هذا على أحد إعرابها ، وهو
 الابتداء ، وقد حيل على ذلك قوله تعالى : * قُلْ إِنْ أَمَرْتُكُمْ لِلَّهِ ^(٢) فسى
 قراءةً من رفع .

قوله : (ومنه قولهم : لقيته فجاءةً ، وكما جاء وقتلته صبراً ولقيته
 عياناً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً ، وعدواً ، ومشياً) وأخذت ذلك عنه سماعاً^(٣)
 اعلم أن هذه المصادر الواقعة في هذا الكلام وما كان مثله اختلف النحويون في
 نصبها ، فمنهم من قال : هي مصادرٌ واقعةٌ موقع أحوالٍ ، والعايل فيها
 الأفعال الظاهرة إلا أنها ليست من هذا الباب ، على هذا المذهب فإن /
 تقديره : لقيته صاحباً ، ومكافحاً ، وقتلته مصبوراً إن جعلته حالاً من الهاء
 في قتلته ، ولقيته سماعاً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً وعادياً ومشياً ، وأخذت
 ذلك عنه سماعاً وإن شئت سموعاً إن جعلته حالاً من ذلك الذي هو مفعول
 أخذت ، والعايل في ذلك كله ما قبله من الأفعال الظاهرة ، وهذا المذهب

١٢٨

(١) ينظر الكتاب ١/٣٥٠-٣٥١ .

(٢) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

مذهب سيبويه (١) ومذهب البرد (٢) إلى أنها مصادر منصوبة بإضمار أفعال من لفظها لا تظهر، وهي مقدرّة وهو مذهب أبي القاسم، ولذلك أدخلها في هذا الباب، وطريق الترجيح بين المذهبين: أن ينظر أيهما أكثر في كلام العرب؛ هل المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تظهر، أو المصادر التي تقع أحوالاً سكان أسماء الفاعلين والمفعولين؟، فأيهما أكثر من النوعين حملت عليه هذه المسائل؛ فلتختبر ذلك وتبحث عليه، وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - أن مذهب البرد ومن تبعه باطل وأبطله بما أذكره لك الآن، وهو أن قال: نصب ما ينصب من الأسماء والمصادر بفعل مضمير لا يظهر موقوف على السماع، فلو كانت هذه هي التي وقع فيها الخلاف منصوبة على المصادر بأفعال من لفظها لا تظهر لكان ذلك قياساً في كل مصدر؛ لأن كل مصدر له فعل من لفظه إلا القليل، فيكون قياساً في المصادر التي لها أفعال من لفظها.

والاعتراض على هذا الدليل من وجهين :
 أجمد هبتم أن يقال لِمَ يَكُنْ قِيَاسِيًّا
 نَصَّبَ الْمَصْدِرَ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ مِنْ لَفْظِهِ لِكُونِهِ مِنْ لَفْظِهِ وَشَقَا
 منه، وإنما كان قياساً، لأجل أنه من لفظه، ولكونه ملفوظاً به معه ظاهراً فممن هذا الوجه كان نصبه له قياساً، ويستعمل فيما سمع وفيما لم يسمع كرفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك من مسائل العربية، وإن كان الأمر كذلك كان نصب هذه المصادر التي وقع فيها النزاع مسموماً؛ لأجل أن الناصب لها فعل من لفظها غير ظاهر ملتزم الإضمار.

(١) الكتاب ١/٣٧٠.

(٢) ينظر المقتضب ٣/٢٣٤ قال البرد: ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسند مسنده فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه؛ وذلك قولهم: قتله صبراً إنما تأويله صابراً أو مصبراً؛ وكذلك جئته مشياً؛ لأن المعنى جئته ماشياً فالتقدير: أمشي مشياً؛ لأن المعنى على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال. وانظر شرح

والثاني أن في هذا الباب مصادر نصبت بفعل من لفظها في ظاهره،
والثالث إضمار ذلك الناصب وهو مع ذلك مسموع نحو: «سعديك وهذا انيك»
فإنه يجوز نصب «سعديك» على المصدر، والفعل الناصب له «أسعد» وهو من لفظه،
وقد تقدم ذلك، وكذلك هذا انيك إنما هو منصوب بهذ، فهذا وهو فعل
من لفظه، وهو أيضاً ملتزم الحذف لا يظهر، وهو مسموع أيضاً، فإن كان القياس
في المصادر التي تتوزع فيها يكون من أجل أن ما نصبها فعل من لفظها ملتزم
الحذف لا يظهر فليكن في «سعديك» وفي هذا انيك وما جرى مجراهما بوزن لك كله
مسموع يحفظ ولا يقاس عليه، فقد بطل استدلال أبي الحسن بن خروف على إبطال
مذهب «البريد»، ووجه الترجيح بينه وبين مذهب سيبويه هو ما قدمت لك، وهو
أن ينظر أيهما أكثر وهل وقوع المصادر أحوالاً أم نصبها على أنها مصادر / بفعل ٢٩
ضير لا يظهر ؟ فإن زادت كثرة أحدهما على الآخر حمل على الأكثر، وإن
لم يظهر ولم يتبين احتمال الكلام مذهب سيبويه ومذهب «البريد»، فيكون هذا
نوع الجواز التشكيكي في علم الكلام فتكون بينهما مخيراً على أيهما حملت جاز.
قوله : (ومنها ما جاء منصوباً تأكيداً نحو قولهم : له علي ألف
درهم عرفاً واعترافاً) (١) ، تؤكد لقولهم : له علي .
قوله : (ومنه ما جاء منصوباً تأكيداً) (٢) ، يجوز نصبه على وجهين :
أحدهما : أن يكون نعتاً منصوباً ويكون من النعت بالمصادر التي تنزلت منزلة
أسماء الفاعلين ، فكانه قال : ومما جاء منصوباً مؤكداً، وهذا هو الظاهر، ويجوز
أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «منصوباً»، وهو المفعول الذي لم يسم
فاعله بمنصوب، ومعنى التوكيد في قوله (له علي ألف درهم عرفاً واعترافاً)
أن القائل إذا قال : له علي ألف درهم عرفاً واعترافاً كان قوله : له علي ألف

(*) في الأصل : أيهم ، خضاً والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الجمل ٣٠٧ .

(٢) الجمل ٣٠٧ .

درهم نفس الاعتراف بقوله : عرفاً بعد هذا أو اعترافاً إنما أتى به تأكيداً لِمَا فهم من قوله : له عليّ ألف درهم ، وكذلك عرفاً .

فإن قيل : فما الناصب لعرفاً واعترافاً ؟ قيل : أما أبو القاسم

فجعلهُ من باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره، وإظهار ذلك الفعل إنما هو الدلالة ، قلنا هو كحالة كل فعلٍ يضر ويبقى معموله ، والدال عليه قولهم : له عليّ ألف درهم عوضاً عنه ، وذهب بعض النحويين^(١) إلى أنه ليس من هذا الباب، وذكر أن العامل فيه معنى قوله : له عليّ ألف درهم، فعامله ظاهرٌ غير مضمير ، لأن العامل مفهومٌ من قوله : له عليّ ألف درهم من غير احتياج إلى إضمار ، وبيان هذا العامل هاهنا أنك إذا قلت : هذا زيد قائماً ، فالعامل في قائماً ما في هذا من الإشارة والحضور فلا احتياج إلى عاملٍ مضميرٍ يعمل في الحال ، فكذلك قوله : له عليّ ألف درهم عرفاً لا يحتاج - مع ما فهم من قوله : له عليّ ألف درهم - إلى إضمار فعلٍ ، فالعامل فيه معنى فعلٍ مفهوم من لفظه بخلاف ما يقال في المبتدأ ، والعاقل فيه ، وهو الابتداء وذلك المعنى على اختلاف تفسيرهم له غير مفهوم من لفظ فعلٍ ما ذكرت لك يجرى مذهب هذا النحويّ المخالف لأبي القاسم .

قلت : وطريق الترجيح بين هذين المذهبين أن ينظر ما يعمل فيه المعنى المذكور هل يتصور في غير الحال أو لا يتصور إلا في الظرف؛ فنحو قولك : هذا زيد أمامك إذا جعلت زيدا خيراً لهذا، فالعامل في الظرف ما في هذا من معنى الفعل أي؛ أشير إليه أمامك ، فالإشارة المعهودة على هذا واقعة في الظرف .

(١) قال ابن بابشاذ : قوله : له عليّ ألف درهم عرفاً واعترافاً فهو من نوع وهو الحقّ صدقته والعامل فيه ما دلّت عليه الجملة من معنى اعتراف ولا يجوز عرفاً له عليّ ألف درهم كما لا يجوز صدقاً هو الحق .

وأما عمل معنى الفعل في المصادر فلا يكاد يوجد ، وإنما يعمل في المصدر الفعل الصريح إما من لفظه ومعناه ، وإما من معناه دون لفظه . فإن قيل فلم لا يكون اعترافاً مصدرًا في موضع الحال فيعمل فيه معنى الفعل ؛ لأنه واقع موقع الحال ، كما / يعمل في الحال الصريحة ؟ قيل : ١٢٩ المصادر التي تقع موقع الحال لم تجد منها شيئاً يعمل فيه معنى الفعل ، كما يعمل في الصريحة ، وإنما يعمل فيها الفعل الصريح ، فعمل الفعل في المصدر يبقى مقصوراً على أصله ، وكان في موضع نصب على الحال لا يعرف ، فالأولى أن يعمل على ما له نظير ، وهو أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمير لا يظهر ، كما فعل أبو القاسم .

قوله : (وما انتصب على إضمار الفعل المتروك لإظهاره قولهم : إياك والشر)^(١) ، معنى قوله (إياك والشر) : باعد نفسك من الشر ، وكذلك قوله : (إياك والأسد)^(٢) إنما معناه : باعد نفسك عن الأسد ، وهو الذي تعرض له أبو القاسم فلا ضمير في قوله (لأنك تأمره بمباعدة نفسه من الشر)^(٣) فهذا كله تفسير للمعنى .

وأما تصحيح الإعراب على الوجه الذي يخالف المعنى فهو أن تقدّر ناصباً لإياك ، وناصباً للشر فيكون تقديره : إياك باعد من الشر ، وواعد الشر ، فينتصب بباعد المقدر بعده ، وتنصب الشر بباعد المقدر قبله ، إلا أنهما فعلان لا يظهران ، وكذلك قولهم : إياك والأسد ، تقدّر الكلام : إياك باعد من الأسد ، وواعد نفسك من الأسد ، وليس مقصود المتكلم أن يأمر بمباعدة الأسد من نفسه الأسد ، فلتضمّر لكل واحد منهما فعلاً يصح معنى الكلام به ويجرى عليه ، وأبو القاسم - رحمه الله - في هذا الباب ذكر قليلاً من كثير ، ومن أراد المنصوبات التي تنتصب بفعلٍ مضمير لا يظهر ، فليأملها من كتاب سيوييه - رحمه الله - .^(٤)

(١) الجمل ٣٠٧ .

(٢) الجمل ٣٠٧ .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

(٤) الكتاب ٣٠٧/١ الى ٣٧١ .

تتبعات على الباب من كلام الأستاذ المرحوم أبي بكر بن طلحة الإشبيلي :

فمن ذلك أنه قال : **واعلم أن الإضمار والإظهار لا يخلو من ثلاثة أحوال ، فتم موضع لا يجوز فيه الإضمار ، وتم موضع لا يجوز فيه الإظهار ، وتم موضع أنت فيه في الإظهار والإضمار بالخيار ، فالموضع الذي لا يجوز فيه الإضمار هو ما لم تتوفر فيه شروط الإضمار ، وهي ثلاثة : أن يكون في الكلام ما يطلبه إذا أضر من رافع أو ناصب أو غير ذلك ، وأن يكون إضماره كإظهاره في البيان عنه ، وأن لا يخلل إظهاره بالكلام الذي كان فيه لا لفظاً ولا معنى .**
والموضع الذي لا يجوز فيه الإظهار أن يناب منابه شئ حتى يجعل مساقبه ، كقولك : **"الطريق الطريق"** ، فتكرير الاسم أغنى عن إظهار الفعل فلو لم يكن لأمكن إظهار الفعل قال الشاعر : (١)

خلّ الطريق لمن يبني النار به وبرز ببرزة حيث اضطرّ القدر
كذا يقول النحويون ، والصواب أن قول العرب : **"الطريق الطريق"** بمعنى **يوجب تأكيد التحذير ، وقولهم : "خلّ الطريق"** ، أمرٌ بالتخلية ، ويفيد تخصيص الطريق ما لا يفيدُه خلّ الطريق ، كمثّل ما يفيدُ نفسك في التحذير ما لا يفيدُه نسج نفسك ، وقولهم : **"خلّ الطريق الطريق"** يفيدُ معنى تأكيد من الطريق خاصة ، وقد ينتصب بالمعنى ، كقولك : **ويل زيد** .

(١) الشاهد لجرير ، ديوانه ٢١١/١ وهو في الكتاب ٢٥٤/١ والامالي الشجرية ٣٤٢/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠٩ وشرح الفصل لابن يعين ٣٠/٢ والخزانة ٢٩٩/٢ . والشاهد فيه أنه أجازَ ظهورَ العاقل ، ولم يَجْزِ إظهاره ، إذا كررت أي : لا يجوز أن تقول : **خلّ الطريق الطريق** ، ولا **أتق الأسد الأسد** .
والبيت من قصيدة لجرير في هجاء عمرو بن لجأ التميمي وفيها فحش .

والموضع الذي يجوز فيه الإضمار / والإظهار ما توفرت فيه شروط^١ / ١٣٠ أ
الإضمار ولم ينب مناب المضر شىء، ومثال ما لا يجوز فيه الإضمار قولك: اضرب
زيداً، فلا يجوز زيداً من غير أن يكون ثم قرينة تدل على إضمار "اضرب"، فأنت لو
قلت: زيداً على هذا وأنت تريد: اضرب زيداً لم يفهم المخاطب، واحتمل
التقدير عنده أن يريد: اضرب زيداً، أو أكرم زيداً، فلو كان عنده سوط وهو يلتفت
يسيراً وشعلاً يطلب من يضرب به وتفهم أنت ذلك فتقول له: زيداً لفهم عنك معنى:
اضرب^(١) زيداً، فهنا يجب الإضمار وفي الكلام ما يطلبه وما يدل عليه، ولو أظهرته
لم يخلل بالكلام من جهة المعنى، وهذا مثال القسم الثاني الذي يجوز فيه الإظهار
والإضمار.

ومثال القسم الثالث: الذي لا يجوز فيه الإظهار ما مثل به أبو القاسم،

فمن ذلك مرحباً وأهلاً وسهلاً، وقد تقدم على هذا مستوفى، وعلى قوله:
(وجوعاً نوعاً في الدعاء على الإنسان)، قيل: في قولهم: ونوعاً إن معناه
عطشاً وشاهدته^(٢):

لعمري زيار ما أقاموا صدور العيس والأسل النياحاً
قال ابن قتيبة: "يعني الرماح العطاش"^(٣)، وشاهدته قوله^(٤):
* مبالغة مثل القضيبي النائع *

(١) في الأصل: ضرب، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) الشاهد للقطامي/١٨٢ وأنشده ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٧ شاهداً

على قول بعضهم: نائع: عطشان وهو في المنصف ٣٢٦/٢ دون
نسبة واللسان (نوع) ونسبه صاحب اللسان للقطامي قال: قال
القطامي:

لعمري شهاب ما أقاموا صدور العيس والأسل النياحاً
يعني الرماح العطاش إلى الدماء قال: والأسل: أطراف الأسننة،
قال ابن بري: البيت لدريد بن الصمة.

(٣) ينظر أدب الكاتب ٤٧.

(٤) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من الكتب.

وإِذَا قِيلَ : حَلَقَى ، وَعَقَّرَى (١) فَعَلَى أَنَّهُمَا صِفَتَانِ مَنْصُوبَتَانِ عَلَى الْحَالِ قَالَ
الشاعر : (٢)

أَلَا قَوْمِي إِلَى عَقَّرَى وَحَلَقَى لَمَّا لَاقَتْ سَلَامَانَ بْنَ غَنَمٍ

(١) في اللسان (حلق) عن الاصمعيّ ، يقال عند الأمر تعجب منه خمش ،

وعقري ، وحلقى كأنه من العقير والحلق والخمش .

(٢) الشاهد في اللسان (حلق) بلانسيبة ويروي :

أَلَا قَوْمِي أَلْوَعَّرَى وَحَلَقَى لَمَّا لَاقَتْ سَلَامَانَ بْنَ غَنَمٍ

قال ابن بَرِي : هذا البيت رواه ابن القطاع ، وكذلك رواه السهروزي في

الفريبيين ، والذي رواه ابن السكيت :

* أَلَا قَوْمِي إِلَى عَقَّرَى وَحَلَقَى *

باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

الاستفهام طلب الإعلام والإفهام، وهو من الأقسام التي ينقسم إليها مؤتلف الكلام: كالأمر والخبر وغيرهما، وله أدوات من الحروف، وله صدر الكلام فلا يعمل في الاسم منها ولا فيما بعد الحرف ما تقدم عليها من الروافع والنواصب اللفظية، لذلك فإن تأخر الناصب وما بعد الحرف جاز عمله فيهما .

فموضوع الباب للإعلام بذلك، وتبيينه بالتمثيل، ويزاد في هذا أن يقال: ويعمل الخافض في اسم الاستفهام مقدماً عليه بشرط تعلقه بما بعد الاسم اسماً كان أو حرفاً للطفه وضعفه، وامتناع فضله، كقولك: بمن تمر أمر عليه. (١)

قلت: ثم اعلم أن الاستفهام طريق إلى الإفهام فجعلوه بأداة تلزم صدر الكلام ليكون اللفظ المقول موافقاً للمعنى المعقول، ثم أجروا اللفظ على ذلك وإن زال معنى الاستفهام، كقولك: "قد علمت أزيد عندك أم عمرو"، فجاء هذا على طريقة الاستفهام وليس باستفهام، فمنهم من قال: أشبهه الاستفهام فجاء على طريقته والشبه الذي بينهما أن المتكلم في قولك: "قد علمت أزيد عندك أم عمرو" بمنزلة المسئول في الأخرى التي هي قضية السؤال، والمخاطب قد يكون بمنزلة السائل؛ لأن الذي يقول قد علمت أزيد في الدار أم عمرو، وقد عرقه بعينه، والمخاطب يعتقد من قول القائل أن أحدهما في الدار، ولا يعرف بعينه، فاجتمع في التسوية والمعادلة في الاستفهام بأن أحد الرجلين / قد انبهم عليه أمر زيد وعمرو، والآخر بمنزلة من يعلم ١٣٠ فعمل أحدهما على الآخر بهذا التشبيه، كما قالوا "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة". (٢)

(١) هكذا في الاصل وقد يذكر المثل بدون ادغام فيقال: بمن تمر أمر عليه.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٠/٣ والمقضب ٣٩٨-٣٩٩.

(١)
وَلَسْتَ تُنَادِي الْعَصَابَةَ ، وَإِنَّمَا تَخْصُّهَا فَأَجْرِيَتْ مُجْرَى النَّسْدَاءِ
(*)
لاجتماعيهما في التخصيص ، وقال آخر : إِنَّ الْعِلْمَ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ إِنَّمَا يَكُونُ
بِالْبَحْثِ وَالتَّكْسِيبِ ، وَبَابُ الاستفهامِ بَحْثٌ وَاستعلامٌ ، فَجَاءَ وَابْعَدَ الْعِلْمِ وَنَحْوَهُ
بِلَفْظِ الاستفهامِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ النِّسْبَةِ لِيَعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الَّذِي عَلَّمَهُ مَا يَسْتَفْهِمُ عَنْهُ .
وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ الْعِلْمَ وَنَحْوَهُ جَاءَ عَلَى أَثَرِ مَسْتَفْهِمٍ عَنْهُ فَصَارَ
فِي مَذْهَبِ الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ كَانَ سَأولًا سَأَلَ : أزيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عمروٌ ؟ فَأُخْبِرَ
بِذَلِكَ فَأَرَادَ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّهُ عَرَفَ مَعْنَى عَذَا الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ إِنَّمَا هُوَ أزيدٌ فِي الدَّارِ
أَمْ عمروٌ ؟ فَصَارَتْ "عَلِمْتُ" وَنَحْوَهَا فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْقَوْلِ ، وَقَالَ الْفَرَاءُ : لِمَنْ
عَلِمْتُ وَمَا أَشْبَهَهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّائِلِ لَمْ تَتَوَجَّهْ عَلَى مَطْلُوبِهَا إِذَا قُلْتَ :
"قَدْ عَلِمْتُ أزيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عمروٌ ؟" فَإِنَّمَا مَطْلُوبُهَا إِنَّمَا زَيْدٌ وَإِنَّمَا عمروٌ ، فَلَمَّا لَسِمُ
تَتَوَجَّهْ عَلَى مَطْلُوبِهَا وَوَقَعَ بِهِمَا لَمْ يَصِحَّ لَهَا أَنْ تَعْمَلَ وَعَلَقْتُ ، كَمَا تَقُولُ
ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ وَمَطْلُوبٌ ظَنَنْتُ اسْمٌ مِنْ قَوْلِكَ : أَبُوهُ أَوْ قَائِمٌ لَا أَبُوهُ
وَقَائِمٌ ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَعْمَلَ ظَنَنْتُ فِيهِمَا ، وَكَذَلِكَ عَلِمْتُ إِذَا دَخَلَ حَرْفُ الاستفهامِ
عَلَى مَطْلُوبِهَا وَإِنبِهِمْ مَعَ غَيْرِهِ ، وَبِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَيْضًا نَقَلُوا ظَنَنْتُ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ
إِذَا وَقَعَتْ صَدْرًا ، كَقَوْلِكَ : ظَنَنْتُ لزيدٌ قَائِمٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ .
وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُعَلَّقُ إِلَّا الْعِلْمُ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ
مَا يَقَعُ عَلَى الْقِصَّةِ وَالشَّانِ/ هِيَ سَبْكُ الْقِصَّةِ وَالشَّانِ الَّتِي هِيَ سَبْكُ الْجَمَلِ ،
وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ : لَا تَعَلَّقُ إِلَّا الْأَفْعَالَ الَّتِي تَعْمَلُ فِي مَعْنَى الْجَمَلِ ،
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (٢)

* أَمَا تَرَى أَيَّ بَرَقٍ هَاهُنَا *

- (١) فِي الْأَصْلِ : لَيْسَتْ ، وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أُشْبِتْنَا بِهِ .
(٢) فِي الْكِتَابِ ٢٣٦/١ قَالَ سَيْبِيُّ : " وَقَدْ عَرَفْتَ أَيُّهُمْ أَبُوهُ ، وَأَمَّا
تَرَى أَيَّ بَرَقٍ هَاهُنَا ، فَهَذَا فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ " وَانظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ
لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢ / ٤٢٥ .
(*) فِي الْأَصْلِ لِاجْتِمَاعِهَا ، وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أُشْبِتْنَا بِهِ .

فالرؤية تؤدى إلى الاعتبار، فكانه قال : أما تعتبر وترى بقلبك أى برقي ها هنا ،
وقد حكى سيبويه (١) عن العرب : "أخرج فانظر ما يقول فلان" ، فصرف النظر
إلى الاعتبار ، فإذا تقرر هذا فإنك تقول : قد عرفت أيهم في الدار ، وقد علمت
أبو من أنت ؛ لأنك تقول : "قد عرفت قصتك وعلمت شأنك" ولا تقول : ضربت
أيهم في الدار ، وتقول : "قد عرفت زيد أبو من هو" فتعلقه عن البدل ولا تعلقه
عن زيد ؛ لأن الاستفهام لم يدخل عليه ، وإن شئت قلت : قد عرفت زيد أبو من
هو فتعلق عرفت عن زيد ؛ لأنه مستفهم عنه من جهة المعنى ؛ لأن التقدير :
أبو من زيد ، والأول أفصح وعليه قوله : (٢)

* نَشِيمٌ بِرُوقِ الزَّيْنِ أَيْنَ مَصَابِهِ *

ثم اعلم أن الأشياء التي لا يعمل فيها ما قبلها وإنما يعمل ما بعدها فيما
قبلها هي : لام الابتداء ، ولام القسم ، وإن ، وأدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ،
وأدوات التحضيض ، وتسمى : ذوات الصدور ، ومنها حروف وأسماء ، فالحروف
الهمزة ، وهل ، وأدوات الشرط ، وهي مشتملة أيضاً على حروف وأسماء ، فالحروف / ١٣١
"إن" ، "وإن ما" ، وما سوى ذلك فهو اسم .

وأدوات التحضيض حروف كلها ، فأما الأسماء مما ذكر فلا يعمل فيها
ما قبلها إلا أن يكون حرف جرّ ويتعلق ذلك الحرف بما بعده ؛ لأن الحرف
والمجرور بمنزلة اسم واحد ، وتعلقه بما بعده كالعمل ولذلك لا يتعلق إلا بما
بعده ، ويعمل فيه الابتداء ، وهو مقدر قبله ، وإنما عمل فيه مع كونه مقدراً قبله ؛
لأنه معنى وليس بلفظ ، وأما الحروف ما ذكر فلا تقبل أن يعمل فيها شئ
قبلها ولا بعدها ؛ لأنها حروف ، والحروف غير معرفة ولا قابلة لأن يعمل فيها
عامل ولا في موضعها ، كما " ذلك أعني العمل في المواضع في الأسماء
البنية ، ولكنها تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا تمنع أن يعمل ما بعدها
فيما قبلها .
ومقصود أبي القاسم في هذا الباب أن يتكلم على حروف الاستفهام وعلى
أسماء الاستفهام في أن حرف الاستفهام يمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده ، ولذلك قال

(١) الكتاب (١) / ٢٣٢ .

(٢) الشاهد لامرى القيس ، ديوانه ٦٨ وعجزه : * ولا شيء يشفي منك يا ابنة عفرا *
وهو فيما يقع ، فيه التصحيف والتحريف ٢٣٨ دون نسبه ودون تكلفه .

(باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله)^(١) ، فما في قوله
(ما يمتنع) بمعنى الذي و " من " في قوله (من الاستفهام) هي التي يراود
بها بيان الجنس ، وسيبويه^(٢) لا يقول بالتي لبيان الجنس ومرجعها عنده إلى
التي لا بداء الغاية ، وقد تقدم التحقيق في ذلك في باب حروف الخفض فانظره
هناك ، ولكن على كل قول فالمراد بقوله (من الاستفهام) أن يخص بعض ما يمتنع
أن يعمل فيه ما قبله بالفرض الذي قصد من قصر الباب على بعض ما يمنع عمل
ما قبله فيما بعده ، وهو بعض الموانع ، وهو الاستفهام ، ولو قال : باب ما يمنع
أن يعمل فيه ما قبله لاقتضى هذا الإطلاق أن يتعرض لكامل ما يمنع أن يعمل
فيه ما قبله استفهاماً كان أو غير استفهام ، نحو : أسماء الشروط ، وكان ينبغي
له أن يذكرها ، ولكنه لم يقصدها وسينراده بقوله : (من الاستفهام) .
وقوله : (أن يعمل فيه) ، هذا اللفظ إنما يصدق على اسم
الاستفهام ؛ لأنه يمنع أن يعمل فيه ما قبله ولا يمنع أن يعمل فيه ما بعده ،
وأما حرف الاستفهام فلا يقبل أن يطلق عليه هذا اللفظ ، لا يقال : هل يمتنع
أن يعمل فيها ما قبلها ، ولا الهمزة يمتنع أن يعمل فيها ما قبلها ؛ لأنها
غير قابلة للعمل من حيث كانت حرفاً ، وما كان غير قابل للعمل لا يقال : يمتنع
أن يعمل فيه ما قبله أو ما بعده ، فلا يصح ذلك كله إلا في الاسم الذي يقبل أن
يعمل فيه العامل .
فإن قيل : فما وجه قولك (أن يعمل فيه ما قبله) ؟
وكيف يدخل فيه الحرف ؟ قيل : وذلك أن اسم الاستفهام يتضمن معنى
الحرف الذي هو حرف الاستفهام والمسئول عنه ، فإذا قال القائل : من فسي
الدار ؟ فكأنه قال : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فمن تضمنت الشخص ومعنى
الاستفهام .

فإذا فهمت هذا علمت أن قولك : أزيد في الدار ؟ بمنزلة قوليك :

(١) الجمل ٣٠٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

مَنْ فِي الدَّارِ ؟ و " مَنْ " تمنعُ أنْ يعملَ / فِيهَا مَا قَبْلَهَا وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَسْمَاءِ
الاسْتِفْهَامِ ، وَحَرْفُ الاسْتِفْهَامِ مَعَ الاسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ " مَنْ " ، ثُمَّ أُجْرِيَ
حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ وَمَتَّبَعَهُ مِنَ الاسْمِ مُجْرَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ إِذْ كَانَ اسْمُ
الاسْتِفْهَامِ مُشْتَمِلًا عَلَيْهَا فِيمَا يُطْلَقُ عَلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ مِنْ قَوْلِهِ (يَمْتَنِعُ) أَنْ
يَكُونَ يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ فِي التَّرْجِمَةِ .

والاستفهامُ في اللغةِ (١) هُوَ طَلْبُ الفِهْمِ وَأَطْلَقَهُ النَحْوِيُّونَ عَلَى الأَدْوَاتِ
الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى طَلْبِ ذَلِكَ الفِهْمِ ، وَهِيَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفُ الاسْتِفْهَامِ ،
وَهَذَا البَابُ هُوَ بَابُ التَّعْلِيقِ ، وَالتَّعْلِيقُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ هُوَ مَنَعُ أفعالِ العَلِمِ
وَالظَّنِّ مِنْ أَنْ تَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا لِسَبَبٍ ، وَذَلِكَ السَّبَبُ هُوَ الاسْتِفْهَامُ ، وَلامُ الإِبْتِدَاءِ ،
وَإِنَّ ، وَلاِئِهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ وَعَلِمْتُ أَزِيدُ فِى
الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ؟ وَظَنَنْتُ أَعِنْدَكَ بَكْرٌ أَمْ خَالِدٌ ؟ وَعَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ ،
وَعَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لِفِي الدَّارِ ، وَلامُ إِنَّ هِيَ سَبَبٌ فِي التَّعْلِيقِ ، وَلَوْلَا هِيَ لَفَتَحَسَّتْ
أَنَّ ، وَفَتَحَ أَنْ مَعَ الفَعْلِ كَالعَمَلِ ، وَتَعْلِيقُ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مِنَ الفَعْلِ اللَّذَيْنِ
هُمَا أفعالُ العَلِمِ ، وَأفعالُ الظَّنِّ مَقِيسٌ ، نَحْوُ : عَلِمْتُ ، وَدَرَيْتُ ، وَتَبَيَّنْتُ ،
وَعَرَفْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ .

وَتَعْلِيقُ مَا سِوَى هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مَسْمُوعٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : * فَلْيَنْظُرُوا

أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا * (٢) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ : (٣)

* أَمَا تَرَى أَيَّ بَرِيْقٍ هَاهُنَا *

عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ جَعَلَهَا رُؤْيَا البَصْرِ وَهُوَ الظَّاهِرُ .

(١) فِي الأَصْلِ : وَأَنْ طَلْبُ الفِهْمِ ، وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أُثْبِتَنَاهُ .

(٢) الآيَةُ ١٩ مِنْ سُورَةِ الكَهْفِ .

(٣) الشَّاهِدُ لَمْ أَعْرِضْ عَلَى قَائِلِهِ فِيمَا قَرَأْتَهُ مِنَ المَصَادِرِ .

ومعنى التعليق هو أن الفعل المعلق عن المعدل يحتاج إلى مفعولين سدت الجملة مسد المفعولين، وما كان يتمدى إلى مفعول واحد سدت الجملة مسد المفعول الواحد، وتقول: علمت زيدا من هو فتسد الجملة التي فيها الاستفهام مسد المفعول الثاني؛ لأن علمت نصب المفعول الأول وهو زيد، وكذلك سائر كل ما يوجب التعليق من لام الابتداء، وإن ولايها.

والفرق بين التعليق والإلغاء في علمت، وظننت أن الإلغاء لا يكون إلا مع المتوسط بين المفعولين، ومع التأخير عنهما مع جواز المعدل فإن المتكلم مخير في هاتين الحالتين في الإلغاء والعمل.

وأما التعليق فمن شرطه أن يكون مقدما على الجملة التي يتعلق بيها من جهة المعنى، ويتعين معها في تلك الحال منع المعدل فلا يكون هناك تخيير بين العمل وتركه، وأسماء الاستفهام لم يطلق النحويون القول بأثرها لا يعمل فيها ما قبلها، ويستثنون من ذلك الابتداء لأنه معنى وحرف الجر لأنه مع المجرور كالشئ الواحد، إلا أنه يحتاج إلى ما يتعلق به، ولا يتعلق إلا بما بعده؛ لأن التعليق كالعمل فكأن الفعل لا يعمل في اسم الاستفهام مقدما عليه، وإنما يتعلق بذلك الفعل متأخرا ويتنزل منزلة حرف الجر في العمل

في اسم الاستفهام الاسم المضاف / فعمل فيو كما عمل فيه حرف الجر، ويصير ١٣٢
ذلك الاسم المضاف بمنزلة اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا أن يكون الابتداء وحرف الجر، تقول: علمت أبو من زيد (١) ، وفلام من أنت فتعلق الفعل.

ويجسى، في بعض ألفاظ النحويين: علقته عنه الفعل، وفي ألفاظ بعضهم علقته عليه الفعل، فلا بد من كلام في معنى التعليق، فنقول:
التعليق اتصالاً في المعنى بالجملة التي لم يعمل فيها في اللفظ،
عن كون الفعل المعلق متصلاً في المعنى بالجملة التي لم يعمل فيها في اللفظ،
فحقهم أن يقولوا: هذا الفعل متعلق بما بعده من جهة المعنى، أي متصل به من جهة المعنى فمذهبه حقيقة، إلا أن بعضهم يشربه معنى الإلغاء فيقول: علقته

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٣٧.

عن الجملة ، كأنه قال : الغيبة عن الجملة ، وأما من يقول : علقته عليها ،
فالمقصود بهذا اللفظ سقصد الآخر ، وهو أن يريد علقته هذا الفعل ، وأراد على
الجملة فيكون عليه في موضع نصب على الحال من الفعل ؛ لأن ذلك الفعل
في حال منعه من العمل ورد على الجملة في اللفظ فإنه باشرها وإن لم يعمل
فيها واتصل بها من جهة المعنى كما تقدم .

قوله : (وذلك قولك قد علمت أزيد عندك أم عمرو) (١) وسبب
تعليق علمت عن العمل همزة الاستفهام ، ولولا هي لقلت علمت زيدا عندك ،
فمنعت همزة الاستفهام من عمل الفعل في زيد .

قوله : (وقد عرفت أيهم عبد الله) (٢) سبب تعليق عرفت أيهم ،
لأجل ما فيها من معنى الاستفهام ولولا ذلك لقلت عرفت عبد الله ، وكذلك
قوله : (قد علمت أبو من أنت) (٣) سبب تعليق علمت أن أبو اكتسب
الاستفهام من " من " ، لأجل إضافتها إليها ، ولولا ذلك لقلت : علمت أبا زيد ،
وأبا حميد وغير ذلك مما يقصد من الكنايات التي يكتنى بها المخاطب ، وقولهم :
* أما ترى أي برقي هاهنا *

إذا أتيت ببرقي مكبراً كان كلاماً غير موزون ، وإذا أتيت به صغراً كان كلاماً موزوناً
وكان شطر رجز ، و " أي " مبتدأ ، و " برقي " مضاف إليه ، و " هاهنا " ظرف
مكان في موضع الخبر ، وظاهر الرؤية هاهنا رؤية العين على ظاهرها ، ومنهم
من جعلها بمعنى العلم إلا أنه علل ذلك بأن قال : رؤية البصر يكون عنهما
العلم ، فهي تتضمنه فلما كانت رؤية البصر تتضمن معنى ما يتعلق وهو العلم
علقته ، ومنهم من قال : هي رؤية القلب التي هي العلم وجاء ذلك على تفصيل
في السؤال .

(١) الجمل ٣٠٨ .

(٢) الجمل ٣٠٨ .

(٣) الجمل ٣٠٨ .

وَكذلكَ إِنْ كَانَ السُّؤالُ بِـ "أَيِّ" بِأَنَّ يَكُونُ سؤالاً عَنِ الذَّاتِ كقولِكَ :
 أَيُّ الرِّجْلَيْنِ زَيْدٌ ؟ فَمَرادُ السَّائِلِ السُّؤالُ عَنِ ذَاتِ زَيْدٍ ، وَيَجسِبُ سؤالاً
 عَنِ الصِّفَةِ ، كقولِكَ : أَيُّ رَجُلٍ رَأَيْتَهُ فِي سَرْتَبَةٍ كَذَا ، فَهوَ سؤالاٌ فِي هَذَا عَنِ صِفَةِ
 الرِّجْلِ ، وَالصِّفَاتِ الَّتِي يَسْتَعْمَلُ فِيهَا العِلْمُ وَيَتَعَلَّقُ بِهَا .

فقولُ القائلِ : (أَيُّ بَرَقٍ هَاهُنَا) لِنِما هُوَ فِي الأَصْلِ قَبْلَ التَّعْلِيْقِ
 سؤالاٌ عَنِ صِفَةِ البَرَقِ ، وَلَيْسَ هُوَ سؤالاً عَنِ الذَّاتِ ؛ لِأَنَّ ذَوَاتِ البَرَقِ لا يَتَعَيَّنُ
 بِعَضِّها ، وَلا يَسأَلُ عَنِ أَحاديثِها ، وَإِنِما يَسأَلُ عَنِ صِفَاتِها فَكانَهُ قالَ : (أَيُّ بَرَقٍ
 هَاهُنَا) / أعظيْمٌ هُوَ أَمْ غَيْرُ ذلكَ ؟ ، وَإِذاً كانَ سؤالاً عَنِ الصِّفَةِ فَحَقُّ الرُّويَةِ ١٣٢
 الَّتِي تَجسِبُ ، مَعْلُوقَةٌ عَنْهُ أَنْ تَكُونَ عِلْماً فَيَكُونُ عَلى هَذَا القَوْلِ (أَيُّ بَرَقٍ) مَبْتدأً ،
 وَالخَبْرُ مَحذوفٌ بِمَكانِهِ قالَ : " أَيُّ بَرَقٍ بَرَقَ هَاهُنَا ، فَيَكُونُ بَرَقٌ " المَحذوفُ هُوَ خَبْرُ
 المَبْتدأِ (١) ، وَ" هَاهُنَا " فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهُ ، وَهَذَا القَوْلُ وَإِنْ كانَ مُخَيلاً فَضَعْفُهُ
 مِنْ جِهَةِ أَنَّ ظاهِرَ الكَلِمِ يَخْلَافُهُ ، أَعْنى بِظاهِرِ الكَلِمِ أَنَّها رُويَةُ البَصْرِ وَأَنَّهُ يُؤدِّي
 إِلى أَنْ يُحذَفَ الموصُوفُ وَتَقامُ صِفَتُهُ مَقامَهُ ، وَهِيَ ظَرْفٌ ، وَهَذَا النُّوعُ قَليلٌ فِي كَلِمِ
 العَرَبِ ، فَإِنَّ فَرَسًا شَدونٌ تَعْلِيْقِ رُويَةِ البَصْرِ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي شَدونٍ آخَرَ وَهُوَ حَذَفُ
 الموصُوفِ ، وَإِقامَةُ صِفَتِهِ مَقامَهُ وَهِيَ ظَرْفٌ ، وَيَفْضَلُ عَلَيْهِ الشَدونُ الأَوَّلُ لظَهْرِ
 رُويَةِ البَصْرِ ، فَالأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلى أَنْ تَكُونَ الرُّويَةُ فِيهِ رُويَةَ البَصْرِ ، وَيَكُونُ شاداً
 تَعْلِيْقِها .

ووجهُ ذلكَ الشَدونِ هُوَ تَضَمُّنُ رُويَةِ البَصْرِ للعِلْمِ فَعَمِلَتِ الرُّويَةُ مَعامِلَةً
 ما تَضَمَّنَتْهُ مِنَ العِلْمِ فِي التَّعْلِيْقِ .

قولُهُ : (وَمِنْهُ قولُهُ تَعالَى * لِئَلَعَلَّمَ أَيُّ الحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا *) (٢) ،
 إِعرابُ " أَحْصَى " فِعْلاً ماضٍ ، وَفاعلُهُ مَضَرٌّ فِيهِ يَعوُدُ عَلى أَيُّ ، وَ" أَمَدًا " مَفْعولٌ
 بِأَحْصَى ، وَالجملةُ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ وَمَا عَمَلَ فِيهِ مِنَ المَفْعولِ وَتَعَلَّقَ بِهِ مِنَ المَجرورِ

(١) فِي الأَصْلِ : لو هَاهُنَا ، وَالصَّوابُ ما أَثْبَتناه .

(٢) الآيَةُ ١٢ مِنْ سِورةِ الكَهِفِ .

في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ الذي هو "أَيُّ الْحَزْبَيْنِ" ، وحكي عن أئمة بعض النحويين أن "أمدًا" في الآية المكرمة منصوب على التمييز^(١) وأن "أحصى" هي أفعل التي تقتضي زيادة الصفة ، نحو : زيد أفضل أبا من عمرو ، فـ "أمدًا" عنده بمنزلة "أبا" في الإعراب ، وهذا الإعراب فيها باطل من وجهين :

أحدُهما : أن المعروف في كلام العرب في أفعل التي تقتضي زيادة الصفة أن تكون

النكرة المنصوبة بعدها على التمييز فاعلة في المعنى ، فإذا قال القائل : زيد أفضل أبا من عمرو فالأب هو صاحب الفضل ، وهو الذي يستند إليه بأفضل فهو فاضل لا مفضول وكذلك زيد أمدى أبا من عمرو ، فاليد هي التي نديت فهي فاعلة لا مفعولة ، وهذا كثير فيها جار ، ولم يجسئ التمييز بعد أفعل مفعولا في المعنى إلا في مواضع جعل بعضهم من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(٢) ، قال : الأعمال خسورة لا خاسرة ،^(٣) وجاء في الخبر عن النبي - صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ مَنْفَعَةً فَقَالَ بِلَالٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَا عَمَلْتُ عَمَلًا فِي

(١) قال الزجاج : "وأمدٌ منصوبٌ على نوعين ، وهو على التمييز منصوبٌ وإن شئت كان منصوبًا على أحصى أمدًا ، فيكون العامل فيه أحصى ، لأنه قيل لعلم أهو لاء / للاميد أم هو لاء . ويكون منصوبًا بليثوا ويكون أحصى متعلقًا بـ "لما" ، فيكون المعنى : أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى لِلْبَيْتِ فِي الْأَمِيدِ" . معاني القرآن وعرابه ٣ / ٢٧١ ، وفي الكشاف ٤٧٤ / ٢ قال أحمد : "ولقائل أن ينصبه على التمييز كانتصاب العددي تمييزًا في قوله (وأحصى كل شيء عدداً) ويعضد حملهُ على أفعل التفضيل وروده في نظير الواقعة واختلاف الأحزاب في مقدار البيت ، وذلك قوله تعالى ﴿ لَمَّا يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ ، فأمثلهم طريقَةً هو أحصاهم لما لبثوا عددًا ، وكلا الوجهين جائزٌ .

(٢) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

(٣) ينظر معاني القرآن وعرابه للزجاج ٣ / ٣١٤ .

الاسلام أرجى عندي منعمة... (١) الحديث ، وهذا الحديث خرجه مسلم
عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فمنعمة في الوجهين رجوة
لا راجية ، وكذلك روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : لم أر أحدا قط
خيراً في الدين من زينب ، وأتقى لله / حديثاً وأوصل للرحيم وأعطاه صدقة (٢)
فالصدقة مفعولة في المعنى ، فهذه الكلمات مفعولات في المعنى كما تقدم .

أ/١٣٣ والوجه الآخر مما يضعف ذلك الإعراب أن / أحصى إن كان أفعال
التي تقتضي زيادة الوصف فهو من أحصى يحصى ، وهو فعل رباعي ، وأفعال
الذي هو مقيس في كلام العرب إنما يكون من الفعل الثلاثي ، كفعل التعجب
فإن جاء منه شيء من الفعل الرباعي فهو شاذ ، نحو قول الراجز : (٣)
جارية في برعها الفضايف أبيض من أخت بني إياض
فحمل الآية المكرمة على إعراب كثير في كلام العرب أولى من حملها على شيء
قليل .

قوله : (فَإِذَا أَوْقَعْتَ عَلَيْهِ فِعْلاً بَعْدَهُ) (٤) ، ضمير عائد على اسم

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة في أبواب التهجد بالليل في
باب فضل الطهور بالليل ٤٨/٢ ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة في
باب فضائل بلال رضي الله عنه ، وانظر زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري
ومسلم ١٩٧/٤ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ٢٤٢٢ والذهبي في سير أعلام
النبل ٢١٣/٢-٢١٤ بلفظ : قالت عائشة : لم أر امرأة قط خيراً مني
الدين من زينب وأتقى لله وأصدق حديثاً وأوصل للرحيم ، وأعظم صدقة
وأشد ابتداءً لنفسها في العمل الذي تصدق به وتتقرب به إلى الله
تعالى .

(٣) الشاهد لم أعثر على قائله ، وقد أنشده ابن الأنباري في الانصاف :
١٤٩/١-١٥٠ من أدلة الكوفيين على جواز التعجب من لفظي البياض
والسواد ، وهو شاذ عند البصريين ، وهو في ملحقات ديوان رؤبة منسوباً
إليه ١٧٦ ، ومن شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦ ، ومغني اللبيب
٩٩١/٢ .

(٤) الجمل ٢٠٨

الاستفهام أو على حرف الاستفهام ، كقولك : أي رجلٍ ضربت ؟ ، وقد علمت أزيد ضربت أم عمرو ؟ ، فأى رجلٍ ضربت منصوبٌ بـضربت ، وكذلك قولك : أزيداً ضربت ؟ منصوبٌ بـضربت لا يعلمت ، وهو مظنة غلطٍ لمن لا يعرف هذا الباب (١) ، فأخبرك أن ما ينتصب بعد علمت وما أشبهه مما يدخل عليه حرف الاستفهام أو فعلٌ يكون من أسماء الاستفهام أو لا ينتصب بالفعل الذي بعده لا بالفعل الذي قبله ، وأما قوله تعالى : * وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ * (٢) قال أبو القاسم - رحمه الله - : " فنصبه بينقلبون لا يسيعلم (٣) ، يريد أن لا ينتصب أي منقلبٍ ينقلبون " على المصدر ، ولا يصح أن يكون على المفعول به ؛ لأن أياً وإن لم يكن لفظها لفظ المصدر فإنها تكتسب المصدرية من المصدر إذا أضيفت إليه ، وذلك إذا قلت : صمت أي يوم ، وهي من الأسماء التي لم توضع لجنس بعينه ، وإنما حكمها حكم ما تضاف إليه أو وقعت في مكانه ، " ومنقلبٍ " في الآية المكرمة مصدرٌ معناه الانقلاب ، ومعنى قوله تعالى * وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ * أي : أي انقلابٍ ينقلبون .

فإن قيل : فمسائل هذا الباب ذكرتم فيها أن أفعال العلم وأفعال الظن متعلقة بما بعدها ، لأجل ما فيه من الاستفهام ، فإذا قال القائم : علمت أي الناس في الدار ، وعلمت أزيد عندك أم عمرو ، فهو خيرٌ بأنه علم من في الدار ، والاستفهام يناقض الخبر (٤) ؛ لأن المستفهم عن الشيء غير

(١) ينظر هذا في الكتاب ٢٣٥/١ فابعدها و٣٩٨/٢ فابعدها .

والمقتضب ٢٩٧/٢ فابعدها .

(٢) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٣) الجمل ٣٠٨ .

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٦/١ قال سيويه : " كما أنك إذا قلت قد علمت أزيد

نم أم عمرو أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم . وانظر المقتضب

سَخِيرٍ عَنْهُ، وَمَنْ أَخْبَرَ أَفَادَ عِلْمَ الشَّيْءِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِفْهَامٍ عَنْهُ، وَالِاسْتِفْهَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَقَعَّ عَلَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعِلْمُ، فَالْكَلَامُ مُتَدَاوِعٌ عَلَى زَعْمِكُمْ .

قِيلَ : لَيْسَ هَذَا بِمُتَدَاوِعٍ ، أَمَّا التَّعْلِيقُ فَلَوْجُودِ الْاسْتِفْهَامِ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ اسْمُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَمْنَعَ الْعَرَبُ عَمَلُ عَامِلٍ فِي السُّوَالِ لِأَجْلِ دُخُولِ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ، وَلَا لِأَنَّ عُلُقَتِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَ لَيْسَ هُنَاكَ اسْتِفْهَامٌ .

وَأَمَّا الْمَعْنَى مِنَ الْإِشْكَالِ الْوَاقِعِ فِيهِ الْحِكَايَةُ فَمُؤَدَّكَ أَنْ قَوْلَ الْقَائِلِ :
عَلِمْتُ أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو ؟ وَعَلِمْتُ أَيُّ النَّاسِ عَالِمٌ ، وَعَلِمْتُ أَيُّ النَّاسِ فِي الدَّارِ ،
فَإِنَّمَا مُرَادُهُ : عَلِمْتُ جَوَابًا مِنْ يَسْأَلُ فَيَقُولُ : أَزِيدٌ (١) فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو ؟ وَعَلَى هَذَا
هُوَ الْمَعْنَى فَحَذَفَ جَوَابًا وَهُوَ مَعْمُولٌ عَلَيْهِ، وَمَا قَدَّرَ بَعْدَهُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ الْقَوْلُ
السَّحْكِيُّ بِهِ الْاسْتِفْهَامُ ، وَأَقِيمَ الْاسْتِفْهَامُ وَمَا بَعْدَهُ مَقَامَ ذَلِكَ الْمَفْعُولِ ، وَجَوَابًا مِنْ
يَسْأَلُ بِذَلِكَ الْاسْتِفْهَامِ السَّحْكِيُّ إِنَّمَا هُوَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو .

فَالْقَائِلُ : عَلِمْتُ أَزِيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو ؟ كَالْقَائِلِ : عَلِمْتُ زَيْدٌ فِي الدَّارِ
أَمْ عَمْرٌو كَأَنَّهُ قَالَ : عَلِمْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَعَمْرًا فِي الدَّارِ .

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ : إِنْ عَلِمْتُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا
الْاسْتِفْهَامُ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِوَاحِدٍ مِنْ يَسْأَلُ عَنْهُ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ ، فَلَمَّا
كَانَ الْمَعْلُومُ / قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ تِلْكَ الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ حَكْمًا بِأَنَّ الْفِعْلَ ١٣٣
الْمُتَعَلِّقَ مُتَعَلِّقٌ بِالْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي الْمَعْنَى .

فَصْلٌ :

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (١)

(١) فِي الْأَصْلِ : أَنْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَالسِّيَاقُ يَعْطِي مَا اشْتَبَاهُ .
(٢) الْآيَةُ ٦٩ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .

فَعِنْدَ سَيَّبِيوِيهِ (١) أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِتَعْلِيْقٍ، وَأَنَّ "أَيْتَهُمْ" خَبْرِيَّةٌ مُوَصَّوْلَةٌ وَلَكِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ
هُنَا لِنَقْصَانِ صَلْتِهَا، فَلَوْ قَالَ: أَيْتَهُمْ هُوَ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْتِيًّا، لَنَصَبَ لِكَمَالِ
الصَّلَاةِ وَكَأَنَّمَا لَمَّا خَرَجْتُ عَنْ أَخَوَاتِهَا بِالإِعْرَابِ وَتَمَكَّنْتُ بِالإِضَافَةِ وَالْحَمَلِ عَلَى
بَعْضِ الذِي هُوَ فِي مَعْنَاهَا كَانَتْ فِي ذَلِكَ خَارِجَةً عَنِ التَّوَقُّفِ فِي الْبِنَاءِ مِمَّنْ
الْأَسْمَاءِ، فَلَمَّا نَقَصَهَا الْعَمْدَةُ مِنْ صَلْتِهَا ضَعَفَتْ وَرَجَعَتْ إِلَى أَخَوَاتِهَا فِي الْبِنَاءِ
الذِي كَانَ يَجِبُ لَهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ (٢): إِنَّ نَنْزِعَنَّ مُعَلَّقَةً (٣)، وَأَيْتَهُمْ اسْتِفْهَامٌ
وَتَأْوِيلٌ نَنْزِعَنَّ، وَقَالَ آخَرُ: إِنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى إِرَادَةِ قَوْلٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ لَنْزِعَنَّ
الذِي يُقَالُ لَهُ كَذَا وَهُوَ رَأَى الْخَلِيلَ (٤) وَالْحِجَّةُ لِسَيَّبِيوِيهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: (٥)

إِنَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكِ
فَسَلَّمْ عَلَى أَيْتِهِمْ أَفْضَلُ
وَالْخَلِيلُ يَحْمَلُهُ عَلَى قَوْلِ مُقَدَّرٍ.

- (١) ينظر الكتاب ٣٩٨/٢ فابعدها قال سيويو: «وأرى قولهم: اضرِبْ أَيْتَهُمْ
أَفْضَلُ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ الضَّمَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْفَتْحَةِ فِي خَمْسَةِ عَشْرَ، وَبِمَنْزِلَةِ
الْفَتْحَةِ فِي الْآنَ / قَالَوا: مِنْ الْآنَ إِلَى غَدٍ ففَعَلُوا ذَلِكَ بِأَيْتِهِمْ حِينَ جَاءَ
مَجِيئًا لَمْ تَجِسْ أَخَوَاتُهُ عَلَيْهِ إِلَّا قَلِيلًا... الخ وانظر معاني القرآن
للزجاج ٣/٣٢٩.
- (٢) هم الكوفيون، وانظر الكتاب ٣٩٩/٢ والانصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩
والمغني ٧٧/١ فابعدها.
- (٣) في الاصل: متعلقة. ولعل الصواب ما أثبتناه.
- (٤) كما في الكتاب ٣٩٩/٢.
- (٥) الشاهد في الانصاف ٢/٧١٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٧ وشرح
ألفية ابن معطي ١/٦٩٧ والمغني ١/٧٨ وأوضح السالك ١/١٠٨
والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٨-١٥٥ وشرح ابن عقيل على
الألفية ١/١٤١ والهمع ١/٨٤ والاشموني ١/١٦٦ والتصريح
١/١٣٥ والخزانة ٦/٦١ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٢/١٥٢
والشاهد فيه أن أياً هنا موصولة وهي مبنية على الضم، ويروى الشاهد
كذلك بالجر.

وقال الأستاذ أبو بكر بن طلحة على قول أبي القاسم : وتقول قد علمت
أزيدا ضربت أم عمرا ؟ ، فالعامل ما بعد ، وهو ضربت وعليه قوله :
* وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ * ، نَصْبُهُ يَنْقَلِبُونَ لَا يَسَيَعْلَمُ ،
ويستحيل أن تُقدَّرَ هاهنا خبرية فتُنصِبُهَا يَسَيَعْلَمُ .
وقال السهيلي^(١) - رحمه الله - بإضافتها إلى نكرةٍ ولا تُضاف الخبرية
إلا إلى المعرفة .

قلت : والاعتراض باقٍ عليه ، فإنَّ الخبرية معرفةٌ بمعنى الذي ونكرةٌ
موصوفةٌ ، وقد قال الشاعر :^(٢)

فَلَمَّا رَأَيْتُ أُنَيْتٍ قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةٍ مَسَدِمٍ
وقال امرؤ القيس :^(٣)

* وَرَضْتُ قَدْ لَتَّ صَعْبَهُ أَيَّ إِذْ لَالٍ *

وانما يجب أن يقول : إنها لا تكون خبرية بمعنى الذي كما قال - رحمه الله - :
ولا تكون نكرةً بمعنى في الآية - لاستحالة وصفها "بِئِنْقَلِبُونَ" ، فلم يبق أن يكون
المعنى في الآية - والله أعلم - إلا على الاستفهام ، ولذلك يقال لهم في الآخرة

(١) السهيلي : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي

أبو القاسم إمام في اللغة والنحو ، وصاحب الاختراعات والاستنباطات مع
فطانة فائقة وشهامة زائدة سمع كتاب سيبويه وغيره على ابن الطراوة وتخرَّج
على أبي بكر بن العربي ، وله تأليفٌ جليَّةٌ منها : الروض الأنف ونتائج
الفكر وغيرهما . توفي سنة ٥٨٨ بمراكش . ترجمته في الانباه ١٦٢/٢ ،
والبلغة ١٣١ وبغية الوعاة ٨١/٣ .

(٢) الشاهد للقتال الكلابي كما في الاغانى ١٤١/٢٤ وديوان الحماسة

بشرح المرزوقي ٢٠٢/١ ، وورصف المباني ٣٣٤ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان
٧٣٤ والشاهد فيه إضافةُ أيَّ إلى نكرةٍ على رأي السهيلي قال المرزوقي :
وانتصبُ أيَّ ساعةً على الظرف ؛ لأنَّ أيًّا لما كان لبعض من الكلِّ جعل
حكْمه كحكم المضاف إليه من جميع الأجناس .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٣٢ ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٤٨

من قصيدة مشهورة مطلعها : * الأعم صياحا أيها الطلل البالي *
وصدر الشاهد : * وصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا * ... الخ

إِذَا انْقَلَبُوا : * أُنْذِرْكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ (١) .
قَوْلٌ آخَرَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : * ثُمَّ لَنُنَزِّعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ *
قَالَ هَذَا الْقَائِلُ : وَتَعْلِيقُ «نُنَزِّعَنَّ» بِإِطْلُوكَ كَمَا لَا تَعْلُقُ «ضَرِبْتُ» وَالْقَوْلُ بِالْحِكَايَةِ
يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : ضَرِبْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، بَرَفِعِ «أَيُّهُمْ» عَلَى الْحِكَايَةِ، وَيَطْرُقُ ذَلِكَ
فِي امْتِثَالِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَصَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ لَا يَقُولُ بِذَلِكَ، وَقَوْلُ سَيْبَوِيهِ
أَيْضًا يَتَسَوَّيْخُ الْإِعْرَابَ فِي «أَيُّ» لِأَنَّهَا يَكُونُ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ، وَنَظِيرُكَ الْمَوْجِبُ مَوْجُودًا،
فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْبِنَاءِ مَعَ وُجُودِ الْإِضَافَةِ.
وَالصَّوَابُ أَنَّ أَيًّا مَبْنِيَّةٌ وَلَيْسَتْ بِمُضَافَةٍ إِلَى الْهَاءِ وَالْمِيمِ، وَإِنَّمَا الْهَاءُ
وَالْمِيمُ مَبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ، وَقُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ فَبُنِيَتْ .

في المخطوط

(١) هذه الآية/بلفظة من آيتين من سورتين ، فقوله تعالى (أنذرك خيرا)
من الآية ٦٢ من سورة الصافات ، وتام الآية (أنذرك خيرا نزلًا أم شجرة
الزقوم) وأما قوله تعالى : (أم جنّة الخلد التي وعد المتقون) من
الآية ١٥ من سورة الفرقان وتام الآية : (قل أنذرك خيرا أم جنّة
الخلد التي وعد المتقون) .

بَسَابِ الْوَقْفِ

والوقف قطع الصوت بالكلمة الموقوف عليها للاستراحة، فوجب أن يكون بالسكون، كما أنَّ الابتداء يكون بالحركة؛ لأنه أوَّل الكلام الذي هو بحركة اللسان، والمشهور في الوقف أن يكون في الرفع والسفوح والخفوض والنصب غير السنون، وعلامته خاءٌ بين يدي الحروف بمعنى: خففتهم إنهم أرادوا الإعلام / ١٣٤ أ

بأنَّ هذا السكون عارضٌ في الوقف والأصل في الحرف الموقوف عليه الحركة، فكان الإعلام بإشارةٍ وهي ضمُّ الشفتين مع سكون الحرف الموقوف عليه يدرك مشافهةً ولا يُسمع، ويسمونه الإشمام^(١)، وهو دليلٌ على الضمِّ إعراباً كان أو بناءً، والدليلُ على أنه سكونٌ محضٌ وليس يشوب حركةً قوله^(٢):

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَزِّقُنِي الْكَبِيرِي لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَصَوَاتِ الْمَطِي
قَالَ سَيَبُويه: "سمعناه ممن يَشْمُّ نحو الضمة"^(٣)، وعلامة الإشمام نقطةٌ بين يدي الحرف، وصورته كذا جَاءَنِي زَيْدٌ.

(١) الإشمام، قال سيبويه: "وأما الإشمام فليس إليه سبيلٌ وإنما كان ذاك في الرفع؛ لأنَّ الضمة من الواو فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفتيك كتحرريك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن". الكتاب ١٧١/٤ وانظر الخصائص ٧٣/١. قال عيني: "والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعجمي بحسه؛ لأنه لرأى العين". الكشف ١٢٢/١-١٢٣.

(٢) الشاهد في الكتاب ٩٥/٣ والخصائص ٧٣/١ والمنصف ١٩١/٢. والشاهد فيه إتيانه بالإشمام في الوقف في قوله: (يؤزقني) قال ابن جني: "وسموا أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن وليست هناك حركة البتة". وروى: (أجراس المطي).

(٣) الكتاب ٩٥/٣

ومنهم من جعل الإعلَامَ بأكثر من الإشارة، ولكن خَلَطَ السكون بالحركة
التي كانت أصل الحرف، وكانَ هَذَا فِي المرفوع والمخفوض، وحكاةُ يونس (١) في
المنصوب غير المنون وهو فيه قليل، وسموه الروم، وعلامة مدّة بين يدي الحرف، وصورته
كذا: جاءني زيدٌ ، وعوضوا من التنوين ألفاً في النصب لخفة الألف،
وأزادوا أن يحصل لهم الفرق أيضاً بين النون
الزائدة اللاحقة للكلمة في بعض الأحوال والتنوين اللازمية
لها دائماً، وسموا هذا التعويض، ولم يفعلوا ذلك في المرفوع والمخفوض لثقل الواو
والياء ، وقد سُمِعَ من العرب والأول أفصح، وقد سُمِعَ أيضاً السكون في المنصوب
المنون . قال : (٢)

* جَعَلَ القينَ عَلَى الدَّفِّ بِإِثْرٍ *

أرادَ بِإِثْرٍ ، وَيُرْوَى: إِلَّا بِرِثْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَيُخْرَجُ مِنَ الشَّاهِدِ، وَقَالَ آخَرُ: (٣)

* جَرَدُوا مِنْهَا وَرَادًا وَشُقْرًا *

أراد : وشُقْرًا .

- (١) الكتاب ١٧٢/٤ قال سيبويه : " فالنصب والجرد لا يوافقان الرفع في
الاشباع وهو قول العرب ويونس والخليل ."
(٢) الشاهد لعدى بن زيد وهو في الخصائص ٩٧/٢ وسر الصناعة ٤٧٧/٢
وتهذيب بإصلاح المنطق ٣٨١ وشرح المفصل لابن يعين ٦٩/٩ ،
والمشوف المعلم ٨٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/٢ والمغرب ٢٥/٢
والقيسي ١٤٤/١ واللسان (هدأ) وصدرة :
* شَيْئٌ جَنِيبي كَأَنِّي مُهْدَأٌ *
والشاهد فيه قوله : بإثر ، قَالَ القيسي : " وأهل هذه اللغة يقولون : رأيتُ
فَرَجٌ يَقْفُونَ عَلَى حَرَفِ الأعرابِ سَاكِنًا كالمرفوع والمجرور ، ولم يحك هذه
اللغة سيبويه لكن حكاها الجماعة : أبو عبيدة وأبو الحسن وأكثر
الكوفيين ."
(٣) الشاهد لطرفة بن العبد ، ديوانه ٧٠ وهو في الخصائص ٣٣٥/٢ ،
والسنة الجاهليين اختيار العلم ٤٢٣ والضرائع لابن عصفور ١٩ ، والقيسي
١٤٣/١ وصدرة : * أَيُّهَا الفَتَيَانُ فِي مَجْلِسِنَا * ، والوراد جمع
الورب، وهو الأحمر كلون الورب ، وقوله : جَرَدُوا أَيُّ القَوَائِمِ الجِلَالِ
وَأَسْرَجُوهَا ليركبها الفرسان ، والشاهد فيه كالذي قبله .

و منهم من جعلَ الإعلامَ بنقلِ حركةِ الموقوفِ عليه لآلى الساكنِ الذى
 يكونُ قبلَ الآخرِ ليعلمَ السامعُ أنَّ هذهِ الحركةُ لم تكنْ فى الوصلِ، وقد حذفتها
 فى الوقفِ سُكونُ الآخرِ فتمَّ حركتها الآخرِ إذا
 وسَمَّوهُ النقلَ، ولا يكونُ إلا فى المرفوعِ، والمخفوضِ ويشترطُ أن يسكنَ
 ما قبلَ حرفِ الوقفِ، ويكونُ الحرفُ الساكنُ صحيحاً ما يصحُّ نقلُ الحركةِ اليه،
 وألا يخرجَ بالنقلِ من أمثلةِ أوزانِ العربِ، فلا يجوزُ النقلُ فى مثلِ "غير" من قولِكَ؛
 مررت بغيرٍ؛ لأنَّ الياءَ من حروفِ العلةِ لا تقبلُ الكسرَ ولا الضمَّ، ولا يجوزُ النقلُ
 فى مثلِ جمعٍ؛ لأنه ليسَ قبلَ الآخرِ ساكنٌ، ولا يجوزُ النقلُ فى مثلِ "بعيد"؛
 لئلاَّ يؤدَّى إلى الخروجِ عن أبنيةِ العربِ؛ لأنه ليسَ من كلامِهم "فعل"، وإذا لم
 يجرُ النقلُ فى مثلِ هذا فإنهم جوزوا فيه الإتيانَ لحركةِ الأولِ، فقالوا: "فعل"
 وقد سُمعَ النقلُ فى مثلِ البَطءِ؛ لأنَّ الهمزةَ خفيفةٌ وكأنه إذا نُقلتْ حركتها
 لم يظهَرَ عندَ النطقِ بها كظهورِ غيرها من الحروفِ فلم يتحققَ فيها نقلٌ .

وأعان على ذلك أن الهمزة إذا أرادوا تخفيفها مع السكون وقبلها
 ساكنٌ تَعَدَّلُوا النطقَ بِبَرٍّ، فكانتْ صعبةً عندَ النطقِ، وقد شبهوا المنصوبَ غيرَ
 المنونِ بالمرفوعِ الذى لا يصلحُ النقلُ فيه؛ لأنَّ المنصوبَ غيرَ المنونِ لا ينقلُ
 أيضاً فيه استغناءً بظهورِ الإعلامِ فى منونه، فلما شبهوه بما لم يصلحُ فيه النقلُ
 أتبعوه فيه فقالوا: "أزأيت البسر" (١)، ومنهم من يجعلُ الإعلامَ بالتضعيفِ فيزيدُ
 قبلَ الحرفِ الساكنِ الموقوفِ عليه حرفاً آخرَ مثلهُ ساكناً ويدغمه فيه لينظرَ السامعُ،
 فيعلمُ أنَّ مثلَ هذينِ الساكنينِ لا / يكونانِ فى الوصلِ، فيعلمُ بذلك أن السكونَ
 عارضٌ .

ولا يكونُ التضعيفُ إلا فى المرفوعِ والمخفوضِ فى سعةِ الكلامِ، ويشترطُ أن
 يكونَ قبلَ الحرفِ الموقوفِ عليه حركةٌ، فقد حصلَ من هذا أن وجوهَ الموقوفِ

(١) ينظر الكتاب ١٧٤/٤ قال سيويه، وقالوا: "البسر ولم يكسروا فى الجر؛
 لأنه ليسَ فى الاسماءِ "فعل" فأتبعوها الأولَ وهم الذين يخففون فى الصلوةِ
 البسر .

ستة : السكون ، والإشمام ، والروم ، والتعويض ، والنقل ، والتضعيف ، وقال أبو القاسم - رحمه الله - الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب (١) ، ولم يذكره في التفصيل إلا هذه الستة ، ولكن عند حالين بوجهين ، فانظر ذلك ، وقد يوقف بغير ما ذكرنا .

يوقف على تاء التانيث بالهاء في الأسماء ، نحو : ذاهبة ، وقائمة في قائمة ، و ذاهبة ، ومنهم من يقف بالتاء ، وهم "طيبي" ، قال الشاعر : (٢)

من بعد ما وبعد ما وبعد ما
صارت نفوس القوم عند الغلصت

وكادت الحرة أن تدعى أمت

ومنهم من يقف على "حبل" بالهمز فيقول : "حبالاً" (٣) ، وبالأو فيقول : "حبلوا" ، وهذا من النادر .

ومنهم من يُبدل من الهمزة في "الطاء" ياءً في الخفض ، وواواً في الرفع فيقول هذا "الطو" ، وسرت بالبطي (٤) .

والوقف على سيم الجمع بحذف الواو وسكون حركتها نحو قوله : "عليهم" ، واليهيم .

والوقف على "أنا" التي هي ضمير المتكلم بالألف التي تسقط في أشهر اللغتين في الوصل ، وبعضهم يقف بالهاء فيقول : "أنا" حكي من كلامهم : "إننا قالها أنه" (٥) ، وحكى قطرب (٦) في "أنا" خمس لغات : "أنا بالألف في الوصل والوقف ، وأن بغير ألف في الوصل ، وبالألف في الوقف ، وهذه الفصحى ،

(١) ٠٣٠٩

٤٦٢

(٢) الشاهد لأبي النجم وقد سبق تخريجه وفي الأصل :

* طارت بنات النفس عند القاصت *

والصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ١٧٦/٤ وسر الصناعة ٢/٠٧٠١ .

(٤) ينظر الكتاب ١٧٧/٤ .

(٥) ينظر سر الصناعة ٢/٠٥٥٥ .

(٦) المصدر نفسه .

”وَأَنَّ“ فِي الْوَصْلِ وَفِي الْوَقْفِ بِالسُّكُونِ، وَأَنَّ مِثْلَ ”كَمْ“ فِي الْوَقْفِ، وَالْوَقْفُ عَلَى بِهِ
وَلَهُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلْيَةِ وَسُكُونِ الْهَاءِ فِي الْمَشْهُورِ، فَهَذِهِ أَسْوَلُ هَذَا الْبَابِ فَاعْمَلْ
عَلَيْهَا.

ولأبي القاسم - رحمه الله - الخلل في هذا الباب في ثلاثة مواضع :
الأول : قوله (الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب) ، وذكر ستة ألقاب ، وعند
الوقف على المنصوب المنون بالسكون وجهاً ، ولو عدت وجهاً لوجب أن يفصل
التعويض على وجهين ؛ ويعدّ التعويض في النصب وجهاً ، والروم فيه وجهاً ،
وتكثر الوجوه بأحوالها لا يذواتها .

والثاني : من الخلل قوله (والإشمام ، وروم الحركة إنما يكونان في
المرفوع) (١) ، وهذا يعطيك بأول أمره أن الروم لا يكون في المخفوف ولا في
المنصوب .

والثالث : أنه استشهد على التضعيف بما لا يكون إلا في الشعر ؛ لأنه
جاء في المنصوب في الوصل ، ومنه قوله : (٢)

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدِّيَا فِي عَيْنَانَا نَا بَعْدَمَا أَخَصَبَا
ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ الْكَلِمَةَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا لَا تَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا حَرْفٌ صِحَّةٍ أَوْ حَرْفٌ
عَلِيٌّ ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهَا حَرْفٌ صِحَّةٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْوَصْلِ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ،
فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا بَقِيَ الْوَقْفُ عَلَى حَالِهِ أَيْ سُكُونِ سَكَنٍ ، سُكُونِ لِعَرَابٍ ، أَوْ سُكُونِ بِنَاءٍ ،

(١) الجمل ٣٠٩-٣١٠ .

(٢) الشاهد في الكتاب ١٧٠/٤ لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ١٦٩ وشرح

المفصل لابن يعيش ٦٩/٩ وأوضح المسالك ٢٩٦/٣ وشرح شواهد

الشافعية ٢٥٤ والعيني ٥٤٩/٤ والتصريح ٣٤٦-٣٤١/٢ والشاهد فيه

تحريك الدال بحركة الهاء قبل التشديد لا لتقاء الساكنين ، وكذلك

شدت بآء أخصب للضرورة .

تقول : لم يَقمُ زيدٌ ، وزيدٌ لم يَقمُ ، وتقول : قَمَ يَفتى ، وَيَفتى قَمَ إِذَا وَقَفَ .
وإن كَانَ آخِرُ الكَلِمَةِ الموقُوفِ عَلَيْهَا حَرْفًا صَحِيحًا متحركًا فَلَا يَخْلُوتُكَ
الحركةُ إِمَّا أَن يَلْحَقَهَا تنوينٌ أَوْ لَا يَلْحَقَهَا ، فَإِن لَحِقَهَا التَّنوينُ كَانَ الموقُوفُ
عَلَيْهَا فِي حَالِ الرِّفْعِ وَحَالِ الخَفِضِ / بِالسُّكُونِ ، وَفِي حَالِ النِّصْبِ بِالأَلِفِ ١٣٥ /
المبدلِ مِنَ التَّنوينِ ، وَإِن لم يَلْحَقْهُ تنوينٌ وَقَفَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الرِّفْعِ وَالخَفِضِ
بِالسُّكُونِ ، وَفِي حَالِ النِّصْبِ بِالأَلِفِ المبدلِ مِنَ التَّنوينِ ، وَإِن لم يَلْحَقْهُ تنوينٌ
فَتَقَفَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ حَالٍ بِالسُّكُونِ .

والمبنيُّ عَلَى الضَّمِّ والفتحِ والكسْرِ مثلُ المَعْرَبِ الَّذِي لم يَلْحَقْهُ تنوينٌ فِي
كونِهِ يوقُفُ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ فِي كُلِّ حَالَةٍ ، كقولِكَ : «جِئْتُ من قَبْلِ» وَيَا زَيْدُ حَدَارُ ،
«وزيدٌ قَامٌ» .

وإن كَانَ آخِرُ الكَلِمَةِ الموقُوفِ عَلَيْهَا حَرْفَ عِلَّةٍ فَلَا يَخْلُوتُ أَن يَكُونَ قَبْلَ حَرْفِ
العِلَّةِ حَرْفًا سَاكِنًا أَوْ حَرْفًا متحركًا ، فَإِن كَانَ حَرْفًا سَاكِنًا جَرَى فِي الموقُوفِ عَلَيْهِ
مَجْرَى الصَّحِيحِ ، نَحْوُ : طَبِي ، وَجَرُو (١) ، وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ فِي الصَّحِيحِ يَكُونُ
فِيهِ ، فَمَا لَحِقَهُ التَّنوينُ جَرَى مَجْرَى الصَّحِيحِ الَّذِي لَحِقَهُ التَّنوينُ وَمَا لم يَلْحَقْهُ
تَّنوينٌ جَرَى مَجْرَى الصَّحِيحِ الَّذِي لم يَلْحَقْهُ تَّنوينٌ .

وإن كَانَ مَا قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ متحركًا فَلَا يَخْلُوتُ إِمَّا أَن يَلْحَقْهُ التَّنوينُ
أَوْ لَا يَلْحَقْهُ التَّنوينُ ، فَإِن لَحِقْهُ التَّنوينُ لم يَكُنْ ذَلِكَ فِي الأَسْمَاءِ المَقْصُورَةِ
والمَنْقُوصَةِ ، فَأَمَّا المَقْصُورَةُ فَإِنَّ حَرْفَ العِلَّةِ الَّذِي فِيهَا هُوَ الأَلِفُ وَلَا يَثْبُتُ فِي
الموصلِ لِإِتِّقَائِهِ مَعَ التَّنوينِ نَحْوُ : هَذِهِ عَصِي يَفتى ، وَهَذِهِ رَحَى يَفتى ، فَإِذَا
وَقَفْتَ عَلَى المَقْصُورِ المَنْوَنِ حَذَفْتَ مِنْهُ التَّنوينَ وَإِذَا حَذَفْتَهُ مِنْهُ رَجَعْتَ إِلَى الأَلِفِ
الَّتِي حَذَفْتَ لِأَجْلِهِ فَيَكُونُ الموقُوفُ عَلَيْهِ بِالأَلِفِ .

(١) هكذا بالأصل .

[بيان في اختلاف النحويين في هذه الألف]

وللنحويين في هذه الألف اختلاف^(١)، هل هي الألف المنقلبة عن الحرف الأصلي أو هي البدلة من التنوين؟ أو هي في حال المنقلبة من الحرف الأصلي أو هي البدلة من التنوين؟ وتوجيه هذه الأقوال وأدلة كل قول منها وبين المختار موضع آخر لا يليق بهذا الكتاب، إلا أن كل فريق من هؤلاء الفرق يقف عليه بالألف.

وان كان الاسم الموقوف عليه الذي آخره حرف علة متحرراً ما قبله بالكسرة وهو المنقوص، فأما في حال خفضه ورفعِهِ فتحذف ياؤه لالتقاء الساكنين اللذين هما الياء والتنوين، فإذا وقفت عليه حذفت التنوين ولم ترد الياء، ولكن تقف على الحرف الذي قبل الياء في حال الرفع والخفض، فتقول: "هذا قاض"، و"سرت قاض"، فإذا كان في حال النصب كانت الياء ثابتة فيه في الوصل منونة، فتقف عليها بالألف، كما تقف على الصحيح المنسوب بالألف بدلة من التنوين فتقول: "رأيت قاضياً"، كما تقول: "رأيت زيداً". فإن كان الاسم المنقوص غير منصرف إذا ثبتت فيه الياء^(٢) وقفت عليه في حال الرفع والخفض كما تقف على "قاض"، وتقف عليه في حال النصب بياء ساكنة، فتقول: "هؤلاء جوار"، و"سرت بجوار"، و"رأيت جوارى"، لأنه في هذه الحالة لا يلزمه تنوين.

(١) ينظر هذا الموضوع في الكتاب ٤/١٥٦ - ١٨١ - ١٨٢.

(٢) قال سيويه: "هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات. وذلك قولك هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عم تريد: العمي أن هبوا في الوقف كما نهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل.

وحدثنا أبو الخطاب، ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رايس وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع

فإن كان ما في آخره حرف علة وقبل حرف العلة متحرك فير لاحق له التنوين وفت على حرف العلة ساكناً، فتقول: هذه العصا، والرّحى، وهذه هبلى وهذا القاضي، والغازي تفت عليه كذلك في كل حال من رفع أو خفض أو نصب، وكذلك تقول في الفعل في حال النصب والرفع: يغزو^(١) / ويرمي، / ١٣٥ / فإن كان الفعل المستقبل الذي آخره حرف علة مجزوماً أو مبنياً فإن لاسه تحذف في حال الوصل، فإذا وفت عليه فلا يخلو إما أن يكون لاسه محذوفة أو ثابتة، فإن كانت محذوفة وفت عليها بهاء السكت، وإن كانت لازمة في حال الوقف، كقولك: لم يغزّه، ولم يشه، ولا يجوز أن تقول: لم يغزو ولم يش^(٢)، جعلوا تلك الهاء عوضاً من الإحلاف الذي في الكلمة بحذف لاسها وفائتها، أعني في يشه، وكذلك في كل ما بقي منه حرف، أعني: "قه"، "شيه"، "وره"، "وعه"، لا يمكن في هذا إلا الوقف على الهاء^(٣)، فإن كان الفعل المجزوم المعتل الآخر أو المبنى غير محذوف الهاء كنت مخيراً في أن تفت عليه بالهاء وبغير الهاء فتقول: لم يغزّه إن شئت، وكذلك لم يرميه، وإن شئت لم تلحق وقد تقدم أول الباب أن فائدة الوقف استراحة المتكلم، وأصله السكون، وكل تغيير ثبت في آخر الكلمة في الوقف غير السكون فالسكون معه أو بعض السكون كالروم فإنه نطق ببعض الحركة وتحقيقه إنما هو نطق بحركة ضعيفة.

====
غير تنوين لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل.

الكتاب ١٨٣/٤

(١) ينظر الكتاب ١٨٤/٤

(٢) ينظر الكتاب ١٥٩/٤ قال سيويه: وقد يقول بعض العرب: "ارم في الوقف وافز، وأخش"، حدثنا بذلك عيسى بن عمرو بن يس، وهذه اللغة أقل اللغتين جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك ما لم يحذف منه شيء.

(٣) ينظر الكتاب ١٥٩/٤

وَسَنَتَكَلَّمُ عَلَى مَا ذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ تِلْكَ التَّغْيِيرَاتِ وَعَلَى مَا أوردَ مِنْ
الْوَقْفِ الَّذِي لَيْسَ بِمَشْهُورٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

[سَبْحٌ فِي وُجُوهِ الْوَقْفِ]

قوله : (الوقف في كلام العرب على سبعة أوجه)^(١) ، اعلم أن الوقف
يكون على أكثر مما ذكر ، ولكنّه ذكر ما يقع منه في آخره حرف صحيح منون وفيه
توجه الأوجه السبعة ، وما زاد على السبعة إنما يكون في الكلمة على شئ من
ذلك ، واختصر هذا الباب اختصاراً كثيراً .

قوله : (والوجه الثاني : أن تقف عليه بالسكون)^(٢) ، يريد أن تسكن
الاسم المنون في حال النصب ، فيستوي النصب فيه والرفع والخفض ، وإنما المشهور
اللغة الأولى .

قوله : (والوجه الثالث : أن تعوض من التنوين في الرفع واواً ، وفي
المخفوض ياءً ، وفي المنصوب ألفاً)^(٣) ، هذه اللغة لغة غير مشهورة ، وهي عكس
اللغة الثانية ما ذكر ، فإن اللغة الثانية حمل فيها المنصوب على المخفوض والرفع
في السكون ، وهذه اللغة الثالثة حمل فيها الرفع والمخفوض على المنصوب
في إبدال حرف العلة من التنوين ؛ لأن الأصل في المنصوب العنون أن يبدل من
تنوينه ألف في حال النصب ؛ لأنه هو الأكثر من أحواله^(٤) ، والأصل في الرفع
والمخفوض المنون ألا يبدل من تنوينيهما حرف علة ، فاللغتان : الثانية والثالثة
حمل فيهما بعضهما على بعض ، كما ذكرت لك .

(١) الجمل ٣٠٩ .

(٢) الجمل ٣٠٩ .

(٣) الجمل ٣٠٩ .

(٤) قال سيويه : «أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف
الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة
فيه لم تجسئ علامة للمنصرف» . الكتاب ١٦٦/٤ .

[بيان في حقيقة الروم والإشمام]

قوله : (والوجه الرابع روم الحركة) (١) ، اعلم أن الروم هو أن ينطق بالحركة في حال الوقف على الحرف المتحرك بها نطقاً ضعيفاً، فيكون نطقاً بها على تلك الحال بين الحركة والسكون ، والروم يسمعه السامع، وهو يكون في الوقف على كل متحركٍ معربٍ أو سبنيٍّ إلا المنصوب المنون ، وقياس من وقف على المنصوب المنون بالسكون إن كان من لغته الروم في الضمة والكسرة أن يقف عليه بالروم أيضاً .

وقوله في تفسير الروم : (وهو أن تلفظ بأخر الكلمة وأنت مشيرٌ إليها آخر الكلمة) (٢) ، هو / الحرف الذي عليه الحركة ، والضمير من قوله : / ١٣٦ (وأنت مشيرٌ إليها) عائدٌ على الحركة وإن لم يجز لها ذكرٌ ؛ لأن آخر الكلمة الموقوف عليها يتضمنها، إذ لا يفارقها في حال الوصل .

والإشارة إلى الحركة في كلامه عبارة عن أن تنطق بها نطقاً ضعيفاً .

قوله : (والوجه الخامس : الإشمام ، وهو أخفى من الروم) (٣) ، اعلم أن الإشمام إنما هو ضم شفتيك من غير صوتٍ يسمع فتشير إلى الضمة بعدما ينقضي نطقك آخر الكلمة ساكناً ، وهو لا يسمع ، وإنما يدرك بالبصر ، ولذلك قال أبو القاسم : (وإنما هو لرأي العين) (٤) ، ولذلك خص بالرفع والضم ، ولا يكون في المنصوب ولا في المفتوح ولا في المكسور ولا في المخفوض .

قوله : (والإشمام ، وروم الحركة إنما يكون في المرفوع) (٥) ، أما الإشمام فلا يكون إلا في المرفوع ، كما ذكر ، وأما حصره الروم في المرفوع فلا معنى له ، قال سيويه : (٦) والأئمة ذكروه في المرفوع والمخفوض ، ولم يقل ما قاله في الروم أحد من النحويين فيما أعلم إلا ابن كيسان .

(١) الجمل ٣٠٩ .

(٢) الجمل ٣٠٩ .

(٣) الجمل ٣٠٩ .

(٤) الجمل ٣١٠ .

(٥) الجمل ٣١٠ .

(٦) الكتاب ١٦٨/٤ فابعدها .

قوله : (والوجه السادس من الإتياع ، وهو أن تنتقل حركة الحرف إلى ما قبله ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل) (١) ، يُريد بالحرف الحرف الموقوف عليه حرفاً صحيحاً ساكناً ، ولا تخرج الكلمة - بمثل الحركة إلى ذلك الساكن - إلى ما ليس في الأسماء من الأبنية ، أو إلى ما ليس في الكلام ، ومثال ذلك : " النَّقْرُ " (٢) ، إذا نقلت الضمة في حال الرفع قلت : " النَّقْرُ " ، وإذا نقلت الكسرة قلت : " سُرْتُ بِالنَّقْرِ " ولا يجوز نقل الفتحة كان الاسم منوناً أو غير منون .

أياً في حال التنوين فإنك تقف على الألف المبدلة من التنوين ، فالفتحة ثابتة في موضعها ، وهو آخر الكلمة ، وإذا لم يكن فيها تنوين وسكت الحرف الآخر في حال النصب فإنهم حملوه على ما فيه التنوين فلم ينقلوا فتحه إلى الساكن الذي قبله ، وذلك إذا دخلته الألف واللام نحو : " النَّقْرُ " لا يجوز أن تقول : رأيت " النَّقْرَ " حملاً لهذه الحالة على حالة التنوين ، فإذا قلت : هذا زيد لم يجوز أن تنتقل الضمة ولا الكسرة إلى الياء ، لأن الحرف الذي قبل الآخر وإن كان ساكناً حرف علة .

وكذلك إذا قلت : هذا " قُرٌّ " (٣) ، لا يجوز أن تنتقل الضمة ولا الكسرة إلى ما قبل الآخر ؛ لأن ما قبل الآخر متحرك ، ومن وقف على الكلمة بالنقل إنما حملة على ذلك الفرار من التقاء الساكنين ؛ لأنه يسكن الآخر للوقف وما قبله ساكن ففر من ذلك ، وإن كان النطق في حال الوقف ممكناً بالساكنين ملتقيين ، فإذا كان ما قبل الآخر متحركاً لم يلتق ساكنان .

وإذا كان الساكن حرف لين سهل فيه التقاء الساكنين ؛ لأن ما قبل حرف اللين من اللين ينوب مناب الحركة ، وقد قرئ : * مَحْيَايَ وَمَمَاتِي * (٤)

(١) الجمل ٠٣١٠ .

(٢) ينظر الكتاب ١٧٣/٤ وقد أنشد سيويه على هذا شاهداً يأتي قريباً .

(٣) ينظر الكتاب ٠١٧٤/٤ .

(٤) الآية ١٦٢ من سورة الانعام وانظر تخريج هذه القراءة في الخصائص

يسكون الياء الواقعة بعد الألف في حال الوصل .

وإذا وقعت في حال الرفع على "بُسْرٍ" وعلى "قُفْلٍ" وما كان على وزنهـمَا

في حال الخفض لم تنقل الكسرة إلى الساكن الذي قبل الآخر ، لأنه يؤدي إلى

خروج الكلمة إلى بناء ليس في الأسماء وهو "فعل" ، / وإن كان جاء نادرًا نحو : ١٣٦

"دَيْلٌ ، وَرِيمٌ" ، فلم يعرّجوا عليه لشذوذه . (١)
وإذا وقفت على "عَيْدِلٌ" و "جَمَلٌ" وَمَسَا

أشبههـمَا في حال الرفع لم تنقل - إلى الساكن الذي قبل الآخر - الضمة ، لأنه

يخرج إلى ما ليس في الكلام ، وذلك أنك إذا قلت : "عَيْدَلٌ" على وزن "فَعْلٌ"

و"فَعْلٌ" ليس في الأسماء ولا في أبنية الأفعال ولا في شيء من كلامهم ، وأمّا

مثال "بُسْرٍ" فهو فعلٌ وهو ما ليس في الأسماء وهو كثيرٌ في الأفعال ، نحو :

ضُرِبَ زَيْدٌ وَشَيْمٌ ، وَكُلُّ فَعْلٍ ثَلَاثٌ مَاضٍ [بُنْيٌ] - لِمَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ فَهَوُ

على ذلك الوزن .

قوله : (وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر) (٢) ، فهم من كلامه أنه

يجيء في الكلام إلا أنه قليلٌ ، وقد سمع مجيئه في الكلام بعض النحويين ، (٤)

والأولى التمسك بالمنع حتى ينقل لنا في الكلام كما نقل في الشعر قال : (٥)

عَلَّمْنَا أَخْوَالَنَا بِنُوعِجِلٍ شَرِبَ النَّبِيذِ وَاصْطَفَانَا بِالرَّجِجِ

وهذه الحالة من الوقف يستعملها النحويون النقل .

(١) ينظر شرح الشافية ٣٨/١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجدل ٣١٠ .

(٤) في شرح الشافية للرضي ٣٨/١ سمعته الليث وغيره .

(٥) الشاهد من الرجز أنشده أبو زيد في النوادر ٢٠٥ من غير أن ينسبه

لأحدٍ ورواه :

عَلَّمْنَا أَصْحَابَنَا بِنُوعِجِلٍ الشَّفَرِيَّ وَاعْتِقَالًا بِالرَّجِجِ

واستشهد به ابن شقير في الصلح ١٨٢ وابن جنبي في الخصائص

٣٣٥/٢ على الاتباع والنقل ، وهو في الإنصاف ٧٣٤ من أدلة

[بيان في حقيقة النقل والإتباع والفرق بينهما]

وأطلق عليها أبو القاسم الإتباع وفسره بالنقل، والنقل ليس هو
الإتباع في الحقيقة ولا الاتباع هو النقل .

والإتباع صورة قولهم : امرؤ ، وذلك أنك إذا ضمت الهززة ضمت
الراء قبلها، وإذا كسرت الهززة كسرت الراء ، وإذا فتحت الهززة فتحت الراء ،
فقلت : امرؤ ، وامراً وامرئاً ، فحركة الراء تابعة لحركة الهززة فهذا هو حقيقة
الإتباع .

وكذلك قولهم : " يا زيد بن عمرو " ، وإذا جعلت مكان الضمة التي في
آخر زيد فتحة فقلت : " يا زيد بن عمرو " ، فإن الفتحة التي على الدال إتباع
للفتحة التي على النون من ابن ، فهذا كله إتباع الشيء لما بعده .

وربما أطلقوا الإتباع على إتباع ما بعد لما قبل ، نحو : قولهم
في منذ : بُني على الضم في الآخر إتباعاً لحركة الميم ، فإن قيل : فما وجه
تسمية أبي القاسم لحركة القاف من " النقر " ، وهي الحركة المنقولة إتباعاً ؟ قيل :
وجه ذلك أنه يتوهم في حال الوقف على الحرف الآخر أن فيه حركة ، لأنه
مستحق لها في الوصل الذي هو الأصل للوقف فتكون الحركة التي قبل القاف
تابعة بهذا الاعتبار .

ومن اعتقد فيها أنها تابعة لم يجعلها منقولة ، وكذلك ينبغي ؛
لأن التابع غير المتبوع ، ومن جعلها منقولة ، وهو الذي يظهر من مذهب أكثر
النحويين جعلها حركة الإعراب نقلت إلى ما قبل الآخر ، وكلام أبي القاسم
متدافع ؛ لأنه سماها إتباعاً ، ثم فسرها بالإتباع بالنقل .

====
الكوفيين على جواز الوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن
ما قبل آخره . وانظر الارتشاف (١ / ٤٠٠) واللسان (عجل) .
ورواية الشاهد في هذه المصادر تتفق مع رواية المصنف هنا باستثناء
رواية أبي زيد .

فَمَنْ حَيْثُ جَعَلَهَا إِتْبَاعًا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَنْقُولَةٍ وَمِنْ حَيْثُ جَعَلَهَا
مَنْقُولَةً يَجِبُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ تَابِعَةٍ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَتَّبِعُ نَفْسَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : وَمَا الَّذِي يَتَرَجَّحُ مِنْ كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ هَلِ التَّبَعِيَّةُ أَوْ

النَّقْلُ ؟ قِيلَ : الْأَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ إِتْبَاعٍ لَا حَرَكَةُ نَقْلِ فَإِنَّهَا إِذَا جُعِلَتْ

حَرَكَةُ نَقْلِ أَدَّى ^(١) ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَكُونَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ فِي غَيْرِ الْآخِرِ ، وَذَلِكَ لَا يُوْجَدُ

فِي كَلِمِ الْعَرَبِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، فَلِأُولَى إِذَا أُنْ يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا لِاتِّعَاقِ

السَّاكِنِينَ ، وَجُعِلَتْ مِثْلَ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ إِتْبَاعًا لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ السَّوْهُمَةِ فِي / الْآخِرِ ١٣٧
فِي حَالِ الْوَقْفِ .

وَأَنْشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ قَوْلَ الرَّاجِزِ : ^(٢)

* أَنَا ابْنُ مَأْوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الشَّيْثِ : ^(٣) لَا أَعْلَمُ قَائِلَهُ وَأَظُنُّهُ لِعَبِيدِ بْنِ مَأْوِيَةَ الطَّائِيِّ لِقَوْلِهِ :

(أَنَا ابْنُ مَأْوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ) ، وَمَأْوِيَةُ اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَسَعْنَى «جَدَّ النَّقْرُ» ، صَوَّبَتْ

يَخْرُجُ مِنَ طَرَفِ اللِّسَانِ ^(٤) وَأَعْلَى الْحَنَكِ يُسَكَّنُ بِهِ الْفَرَسُ إِذَا قَلِقَ بِفَارِسِيهِ ،

وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ : ^(٥)

أَخْفَضَهُ بِالنَّقْرِ لَمَّا عَلَوْتَهُ

وَيَرْفَعُ طَرْفًا غَيْرَ جَانِبِ غَضِيضِ

(١) فِي الْأَصْلِ : وَدَى ، وَالْأُولَى مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٢) الشَّاهِدُ سَبَقَ تَخْرِيجَهُ فِي ١٥٦ .

(٣) الْحَلَلُ فِي شَرْحِ أَبِياتِ الْجَمَلِ ٣٥٨ .

(٤) كَذَلِكَ فِي اللِّسَانِ (نَقْر) .

(٥) الشَّاهِدُ لِامْرِئِ الْقَيْسِ ، دِيوانه ٧٥ ، وَالسَّتَةُ الْجَاهِلِيَّةِ

اخْتِيَارِ الْأَعْلَمِ ٧٢ .

فَقَوْلُهُ : "أَنَا ابْنُ تَاوِيَةَ" ، كَلَامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ الْاِفْتِخَارِ ، وَلَا يَقُولُهُ إِلَّا مَشْهُورٌ فِي النَّاسِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ بِالشَّجَاعَةِ ، كَقَوْلِ الْآخَرِ :
"أَنَا أَبُو وَجْدَةَ إِذْ جَدَّ الْوَهْلُ خُلِقْتُ غَيْرَ زَسَلٍ وَلَا وَكَلٍ"
وَكَمَا قَالَ أَبُو النَّجْمِ : (٢)

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي *

وَقَوْلِ الْآخَرِ : (٣)

* أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي *

وَقَوْلِ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ : (٤)

فَلَا تُنْكِرُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمْ لِيَالِي حَلَّ الْحَيِّ قَوْلًا فَالْعَسَا

- وَالْحَلَلُ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْجَمَلِ ٠٣٥٨ . وَالشَّاهِدُ قِيلَ لِمَنَّهُ لِلْأَعْرَجِ الْمَعْنَى ، وَقِيلَ لَعَمْرُوبِ بْنِ يَثْرِبِي وَهُوَ فِي الْحِمَاسَةِ بِشَرْحِ الْعِرْزُوقِيِّ ٢٨٩/١ وَالتَّبْرِيزِيِّ ١٠٣/١ وَالْمَجْمُوعِ الْمَفِيثِ ١/١
- (١)
- الشَّاهِدُ لِأَبِي النَّجْمِ كَمَا فِي الْكَامِلِ ٤٤/١ وَالْخِصَائِصِ ٣٣٧/٣
- (٢)
- وَالْمَنْصَفِ ١٠/١ وَالْأَمْثَالِي الشَّجَرِيَّةِ ٢٤٤/١ وَالْحَلَلِ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْجَمَلِ ٣٥٩ وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْيشَ ٩٨/١ وَالْمَغْنِيِّ ٣٢٩/١ وَالصَّبَانَ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١٦٤/١ وَالْمُهَنْجِ ٦٠/١ وَ٥٩/٢ وَالْخِزَانَةِ ٤٣٩/١ وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ٣٤٠/٥ وَعَجْزُهُ :
- * لِلَّهِ دَرَى مَا أَجَسَّ صَدْرِي *
- (٣)
- الشَّاهِدُ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٧٩/٢ وَالْخِصَائِصِ ٣١٧-٢٦٨/٢ وَالْأَمْثَالِي الشَّجَرِيَّةِ ٢٨٥/٢ وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْيشَ ٦٤/٢ وَشَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي ٥٦٦/١ وَشُدُورِ الذَّهَبِ ٢٤٧ وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ ٥٥٢/٢ وَالْأَشْمُونِيِّ ١٨٥/٢ وَالْخِزَانَةِ ٤٦٨/١ وَالدَّرَرِ ٢٠٢/١
- (٤)
- الشَّاهِدُ لِأَمِرِيِّ الْقَيْسِ ، دِيوانه ١٠٥ وَالسُّتَةُ الْجَاهِلِيَّيْنَ اخْتِيَارُ الْأَعْلَمِ ٠٨٩

المشهور
 أي: أنا المعروف / عندكم (لِيَالِي حَلَّ الْحَيِّ غَوْلًا فَالْعَسَا) ، والعامِلُ في " إذ " من قوله: "إِذْ جَدَّ النَّقْرُ" مَا تَضَمَّنَهُ ابْنُ مَآوِيَةَ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَكَانَهُ قَالٌ : أَنَا الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ بِالشَّجَاعَةِ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ : نَقَلَهُ الضَّمَّةُ مِنَ الرَّاءِ إِلَى الْقَافِ إِنْ جُعِلَ نَقْلًا ، وَإِنْ جُعِلَ إِتْبَاعًا أَيْ: يُقَدَّرُ إِتْبَاعُهُ لِحَرَكَةِ الْقَافِ الَّتِي هِيَ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ لِلْحَرَكَةِ الْمُتَوَهِّمَةِ عَلَى الرَّاءِ ، وَهِيَ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ ، وَذَكَرَ سِيبَوِيهٌ ^(١) أَنَّ الْبَيْتَ لِبَعْضِ السَّعْدِيِّينَ ، وَيُقَالُ لِعَبِيدِ بْنِ مَآوِيَةَ الطَّائِفِيِّ ، وَبَعْدَهُ :

وجاءت الخيلُ أثافي زُسُرُ
 أحملُ في الهيجاءِ دأبًا وأكْر
 ومأوية اسمُ أمته ، ومعنى " إِذَا جَدَّ النَّقْرُ " : إِذَا حَمِيَتْ الْحَرْبُ وَاشْتَدَّ الرِّكْضُ وَاحْتِيجَ إِلَى النَّقْرِ لِلْخَيْلِ لِتَجْرِي .

وَلَوْ قَدَّ أَبُو الْقَاسِمِ هَذَا الْفَصْلَ بِأَنْ يَقُولَ : وَلَا يَكُونُ النُّقْلُ إِلَّا فِيمَا كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ لِأَحْسَنَ ، فَسِرَّ أَنَّهُ اتَّكَلَ عَلَى الْمَثَالِ وَسَيَانَ الْمُعَرِّئِ ، وَأَنْشَدَ أَيْضًا فِي الْبَابِ: ^(٢)

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا
 فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخَصَّبْنَا
 الْبَيْتَانَ لِرُؤْيَا وَبَعْدَهُمَا :

إِنَّ الدَّبَّ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا
 وَهَبَّتِ الرِّيْحُ تَمُورَ هَبًّا
 تَرَكْنَا مَا أَبْقَى لَنَا السَّبَبَا
 كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَخَبْنَا
 أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا
 وَالْتَبَنُ وَالْحَلْفَاءُ فَالْتَهَبَا

فَكَانَ خَوْفُهُ عَلَى جَدْبِ الْعِيَامِ لِمَا ذَكَرَ ، وَشَاهَدُهُ التَّضْعِيفُ لِلْوَقْفِ ثُمَّ وَصَلَ بِحَرْفِ الْقَافِيَةِ ، كَمَا ذَكَرَ قَبْلَ ، وَفِيهِ ضَرُورَتَانِ : أَحَدَاهُمَا : إِجْرَاءُ الْوَقْفِ جُرَى الْوَصْلِ ^(٣) ،

(١) الكتاب ١٧٣/٤ .

(٢) ٥٦٠/٤ والشاهد في الكتاب ١٧٠/٤ لرؤية وهو والأبيات بعده في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ وقد سبق تخريجه في ٥٥٢٩ .

(٣) في الاصل : مجرى الوقف، والسياق يعطى ما أثبتناه .

والثانية لحاق التضعيف فيما قبله ساكن وهو شاذ ، ويروى (جَدْبًا) وهو
فعلٌ كخديتٍ جدبًا ولا شاهد فيه .

والجدب ضد الخصب وأراد الجدب ، ومعنى قوله (أخصبًا) : أخصب

أى صار فيه خصب ، ومعنى الشطرين : أنه ذكر فيهما خوفه من الجدب بعد

الخصب لآفة طرأت في العام وهي كثرة الجراد ، ولذلك قال بعد ذلك :

(إنَّ الدُّبَا فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا) والدُّبَا : الجراد ، والمتون الظهور ، وأراد بها

ها هنا ظهور الأرض ، / موضع الشاهد فيه قوله : « جَدْبًا » ، وذلك أنه كان ينبغي

له أن يقول : لقد خشيت أن أرى « جَدْبًا » يتسكين الدال وألف بعد الباء وهي

ألف الإطلاق ، ويقف عليها بالألف فوق على الباء بالتشديد ، وحرك الباء

للتقاء ساكنة مع الباء المدغم فيها التي هي آخر الكلمة ثم وصل الباء المشددة

بألف الإطلاق ، وتحريكه للدال ووصله الباء المشددة بالألف ، ألف الإطلاق التي

وقف عليها كان ضرورة ، وكذلك قوله (أخصبًا) ، شدد الباء أيضاً وكان حقه أن

يقف عليها فوصلها بألف الإطلاق ، وكان حقه إذ أتى بألف الإطلاق أن يرسل

التشديد من الباء إذ لا يثبت إلا في الوقف إلا أنه أجرى الوصل فيها مجرى

الوقف ، وهو يجسى ، في الشعر مثل قوله : (١)

* يَبَازِلُ وَجَنَاءَ أَوْعِيَهَلَّ *

فإن قيل : التشديد الذي استشهد عليه أبو القاسم في الشطرين من الرجز

لا يثبت إلا في حال الوقف على المشدّد ، والشطران ليس فيهما التشديد إلا في (٢)

حال وصل الحرف المشدّد بألف الإطلاق .

فيقال : الرجز الذي شدّه إنما نوى به الوقف عليه ثم لم يتجه له

حتى يصله بألف الإطلاق فيكون فيه الشاهد من هذا الوجه ، فكأن أبو القاسم

وغيره من النحويين الذين استشهدوا بهذا وأمثاله يقولون : تقف على الكلمة

(١) الشاهد قد سبق تخريجه في ٣٥٣ فارجع إليه هناك .

(٢) في الأصل : ليس فيها ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

بتشديدٍ مثل هذا التشديد إلا أنه لا يصله بألف الإطلاق إلا أن يضطرَّ شاعرٌ فيجري فيه الوصل مجرى الوقف ، وقد ذكرت أنه روى : «جَدْبًا» وليس فيه شاهدٌ على هذه الرواية ؛ لأنَّ جَدْبًا على قَمَطَر ، وَخَضَم ، وَخِدَب ، ويروى أيضًا : (لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبِيًّا) وليس أيضًا من هذه الرواية شاهدٌ ؛ لأنه لم يقف على الباء التي في آخر الكلمة ، وإنما زانَ بَاءً شَدَدَةً بعدها من جنسها ، ثم وصلها بألف الإطلاق ، وليس زيادة حرفٍ شديدٍ من جنس ما قبله في ضرورة الشعر من تغييرات الوقف .

ولم يتعرض أبو القاسم لشيءٍ من الوقف على ما آخره همزةً ، فلذلك لم يتعرض للكلام عليه ، ولشيءٍ آخر ؛ وهو أن بعض اللغات في الهمزة في الوقف عليها هي اللغة المشهورة في الوقف على ما في آخره حرفٌ صحّة فيكتفى بذلك فيها وتجري مجرى ما في آخره حرفٌ صحّة إذ هي في الحقيقة حرفٌ صحّة ، والذين يُخَفِّفُونَ الهمزة يُجرون الخَبَّ ، والدَّفَاءَ هذا المجرى ، ولا تنقل الهمزة إلى حرفٍ غير أصليٍّ زائديٍّ ولا إلى حرفٍ لين زائديٍّ ، فإن كان أصلًا نقلَ إليه ، نحو : شَيْءٌ ، وسو في شَيْءٍ ، وسوءٌ .
وَيَنْتَقِلُ الْعَرَبُ مَنْ يَنْقُلُ حَرَكَةَ الضَّمِيرِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا
قال : (١)

فَجَبَّتْ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبَةٌ من عَنَزِيَّ سَبِينِي لَمْ أَضْرِبْهُ
وكذلك تنقل أيضًا لعلامة التانيث ، نحو : ضربته في ضربته .

(١) الشاهد لزياد الاعجم كما في الكتاب ١٨٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة (١ / ٥٠١) ، والافصح ١٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعين ٧٠/٩ - ٧١ وشرح ألفية ابن معطي ٢٦٩/١ ، وشرح شواهد الشاقية ٢٦١ والهمع ٢٠٨/٢ ، والاشموني ٢١٠/٤ واللسان (لم) . ويروى :

* يا عجباً والذهر جم عجبته *

وأكثر العرب إذا وقف على تاء التانيث أبدلتها هاء ساكنة، ومنهم

من يقف ، كما يصل ، وهم قليل . ومن يسهل الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها

على ضربين : منهم من يحذف الهمزة ويقف بالسكون ، ومنهم من يبدل / الهمزة

بعد النقل حرفاً كحركة ما قبلها ، ومنهم من يبقيها ساكنة ، ومنهم من يتبع

حركة الأول فيقول في الرد : الرد في الأحوال الثلاثة ، فإن سكنت وتحرك

ما قبلها أبدلتها بحرف من جنس حركة ما قبلها ووقف على حرف البدل ، وكذلك

إذا تحركت وتحرك ما قبلها أيضاً إن وقف بالسكون وإن رام سهّلها

بين بين .

وقد انتهت أحكام الوقف في ظني والحمد لله .

بَسَابٌ لَوْ وَلَوْ

- اعلم أنّ "لو" لها معانٍ :
تكون بمعنى التمني قال الله تعالى : * لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَكُونُ مِنَ
الْمُحْسِنِينَ * (١)
وتكون بمعنى الشرط قال الله تعالى : * وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا
وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ * (٢)
وتكون بمعنى التقليل ، قال النسيبي - صلى الله عليه وسلم :-
* يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَمْنَعَنَّ
أَحَدًا كَرًّا لِجَارَتَيْهَا وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً * (٣) ، وقال عليه السلام : * يُلَوُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ
بِالسَّلَامِ (٤)
وتكون رابطة بين جملتين كل واحدة منهما من فعلٍ وفاعلٍ
أو ما قام مقام الفاعل ، ثم لا تخلو الجملتان من أن تكونا بلفظ الإيجاب أو
بلفظ النفي ، والثانية بلفظ الإيجاب ، أو الأولى بلفظ الإيجاب والثانية بلفظ النفي ،
فكيفما كانت معهما فنفيهما إيجابٌ وإيجابهما نفيٌ .
والثانية من الجملتين هي المتوقفة على الأولى ، كقولك : لو قام زيدٌ
قام عمرو ، فهي هنا حرف امتناعٍ لامتناعٍ ، امتناع قيام عمرو لامتناع قيام زيدٍ ، وقولك :
لو لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو حرف وجوبٍ لوجوبٍ ، وقولك : لو لم يقم زيدٌ قام عمرو ،
وهي هنا حرف امتناعٍ لوجوبٍ .

-
- (١) الآية ٥٨ من سورة الزمر ، وفي الاصل تصحيفٌ في الآية إذ كتبت :
(لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وهو خطأ .
(٢) الآية ١٧ من سورة يوسف .
(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها
١٢٨/٣-١٢٩ وماك في الموطأ في كتاب جامع ما جاء في الطعام
والشراب من طريق زيد بن أسلم ٢/٢٥٤ .
(٤) الحديث في الجامع الصغير ١/٤٨٨ برقم ٣١٦٠ برواية البزار عن
ابن عباس . وفي اللسان (بلل) .

قلت : وهذا القانون مطردٌ في جميع مجاريه، لولا ما يرد عليه من
(١) يمنع اطراده من قوله عليه السلام : " نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه " ،
نظيره من صور هذا القانون : " لو لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو " ، ألا ترى أن في هذا
الكلام تحقق القيام من كليهما ؟ ، لأنه إذا دخل النفي على " لو " وجوابها
كانا موجبين ، فكان يأتي معنى الحديث أن صهيباً خاف الله وعصاه ، وليس
هذا مقصد الرسول عليه السلام بل مقصده نفي العصيان عنه وإن لم يخف على
أن صهيباً - رضي الله عنه - كان شديد الخوف لله تعالى مع أنه لم يعصه ،
وهذا الإشكال قد أزاله الأستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع (٢) بكلامه
على هذا الباب بما هذا نصه : الكلام في " لو " في فصلين : أحدهما : فسي
معناها ، والثاني : في أحكامها .

فأما معناها فهي تدل على امتناع الجملة الأولى ، وأما الثانية فإن
جئت بها على أنها مسببة عن الأولى فتدل على امتناعها ، وإن جئت بالثانية
على أن الأولى ليست بمسببة فلا تدل على امتناعها .

سأل الأولى : " لو درست لحفظت " ، فالمراد بها الإخبار بأن الحفظ
مسبب عن الدرر ، وكذلك قولك : لو أقيت بالك لفهمت ، وهذا هو الأشهرُ فيها ،
وسأل الثاني : أن تقول : لو جاء زيدٌ لجاء عمرو ، ويكون عمرو قد جاء ، كأن
قائلًا / قال : لو جاء زيدٌ ما جاء عمرو ، فتقول له أنت : لو جاء زيدٌ لجاء عمرو / ١٣٨

-
- (١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩ : اشتهر في كلام الاصوليين
وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر اليه السبكي
أنه لم يظفر به في شئ من الكتب . وانظر صف العاني ٣٥٩ ،
والمغني ١/٢٥٧ .
- (٢) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١/٥٩٤ - ٥٩٥ وليس بنصه
ولكنه بمعناه .

القَضَايَا الوَهْمِيَّةُ ، وهذا الذي قَالَهُ من جَعَلَ " لَمَّا " في كُلِّ موضعٍ بمعنَى " حِينَ " مستحيلٌ في مثلِ قولِكَ : لَمَّا قَتَّ أَمِيرُ أكرمَتِكَ اليَوْمَ ، وكذلكِ في قولِهِمْ : لَمَّا آمَنَ زَيْدٌ أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ .

والحقُّ أَنَّ " لَمَّا " لِرَبْطِ جُمْلَةٍ بِجُمْلَةٍ ، فَهِيَ حَرْفٌ مِثْلُ " لَوْ " ، ومِثْلُ :

" إِنْ " ، وَالأوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي إِعْرَابِهَا : إِنَّهَا حَرْفٌ وَجُوبٌ لَوْجُوبٍ يَتَضَعَنَّ مَعْنَى الظرفِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " لَوْ " قد تَلِيهَا الأَسْمَاءُ (١) ، وَلَكِنْ قد تُكُونُ سَمْعُولَةً عَلَى أفعالٍ ،

كقولِهِمْ : " لَوْ ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي " (٢) ، وَقَالَ تَعَالَى : * قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ

خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي * (٣) ، وَالتَّقْدِيرُ : قُلْ لَوْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، وَقَدْ

خَالَفَ سيبويه (٤) فِي ذَلِكَ فِيمَا وَقَعَ بَعْدَ " أَنْ المَفْتُوحَةِ " ، كقولِهِمْ : " أَشْبَهَ شَرَجٌ

شَرَجًا لَوْ أَنَّ أَسْمِيرًا " (٥) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : * كَوَأَنَّ اللهُ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ

الْمُتَّقِينَ * (٦) ، فَقَالَ : إِنَّ مَوْضِعَهَا المَبْتَدَأُ ، وَلَمَّا لم يُصْرَحْ بِلفظِ المَعْرِفِ بَعْدَ

لَوْ كَانَتْ فِي تَأْوِيلِ جُمْلَةٍ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : * وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا

رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ * (٧) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٨)

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ لِلْقَرَى لِيَشَى وَلَا أَنِّي مِنَ المَوْتِ أَفْرَقُ

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزِدُّهُ وَيَعِدُّكُمْ وَلَا أَنِّي بِالمَشَى فِي القَيْدِ أَخْرَقُ

(١) ينظر المغني ١/٥٦٨ .

(٢) المثل في مجمع الامثال للميداني ٢/١٧٤ .

(٣) الآية ١٠٠ من سورة الاسراء .

(٤) ينظر هذا الموضوع في الكتاب ٢/٣٤٦ و ١١/١٣٩ وانظر صرف

المباني ٣٥٨ فما بعدها والمغني ١/٢٦٩ .

(٥) المثل في اللسان (شرح) : أشبه شرج شرجا لو أن سميرا ، تصغير

أسمر من شجر الشوك قال أبو عبيد إن صاحب المثل لقيم بن لقمان ،

وقصة هذا المثل في اللسان .

(٦) الآية ٥٧ من سورة الزمر .

(٧) الآية ٥٢ من سورة المومنون .

(٨) البيتان لجعفر بن عتبة الحارثي ، وهما من أبيات أوردتها أبو تمام في

وَأَرَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُضْمَرَ الْخَبَرُ مِنْ إِضْمَارِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُضْمِرَ الْخَبَرُ فَقَدْ
 أُضْمِرَ مَا فِي اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ ، وَإِذَا أُضْمِرَ الْفِعْلُ فَقَدْ أُضْمِرَ مَا فِي اللَّفْظِ ،
 فَإِنَّ التَّقْدِيرَ عَلَى قَوْلِهِ : حَاضِرٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، وَالتَّقْدِيرَ عَلَى قَوْلِهِمْ : لَوْ أَمَكْنَ أَوْ لَوْ حَضَرَ ،
 وَلَيْسَ ذِيكَ بِرَاجِعٍ ، إِلَّا أَنْ زِيدًا قَائِمٌ ، وَالَّذِي / أَكَّدَ لَهُ مَا قَالَ أَنَّ خَبَرَهَا ١/٣٩ أ
 يَكُونُ فِعْلًا أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ وَلَمْ يَظْهَرْ قَطُّ الْفِعْلُ قَبْلَهَا ، وَوَقَعَتْ فِي أَوَّلِ
 الْكَلَامِ ، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَقُولَ : إِنَّ مَوْضِعَهَا مَبْتَدَأٌ ، وَالْخَبَرُ مُضْمَرٌ ، فَلَوْ
 صَرَّحَ بِالْمَغْرِبِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَحْمُولًا عَلَى فِعْلِ ، وَخَالَفَهُ الْعَبْرُ (١) وَكَثِيرٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ،
 وَقَوْلُهُ : أَقْرَبَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ ؛ لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الْوَجُوبَ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ فِي
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا شَاكَلَهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْوُقُوعِ وَالثَّبُوتِ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : لَوْلَمْ
 يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو فَكِلَاهُمَا قَائِمٌ ، وَكَانَ السَّبَبُ فِي قِيَامِ عَمْرُو قِيَامُ زَيْدٍ ،
 وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الصُّورِ الْأَرْبَعَةِ الْمَتَّصِرَةِ فِي هَذَا الْكَلَامِ وَمَا فِي أَخْذِهِ كَلِيًّا
 مِنَ الْفَلْطِ ، وَإِنَّمَا هُوَ أَكْثَرُ بَدَلِيلٍ " نَعَمْ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْلَمْ يَخِفِ اللَّهُ
 لَمْ يَعْصِهِ " .

وجواب "لو" إذا كان فعلاً ماضياً يكون باللام ، وربما حذف السلام
 وأجيب بالفعول فتقول : لو قام زيد لقام عمرو ، وإن شئت أن تقول : لو قام
 زيد قام عمرو في الجواب .

=== الحماسة في الباب الاول من أبواب الحماسة . شرح الحماسة للتبريزي
 ١١١-١٢ وهما في الخزانة ٣٠٣/١ . ورواية البيهقي في الحماسة :
 فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَعْتُ بَعْدَكُمْ
 وَلَا أَنَّ نَفْسِي يَزِدُ هَيْبَهَا وَعِيدُكُمْ
 والشاهد فيه إنابة الجملة من قوله : "أنتي تخشعت بعدكم" ، عن المفعولين
 يحسب ؛ لأن تقديره : لا تحسبيني خاشعاً . هذا تأويل المرزوقي .
 شرح الحماسة ٥٤/١ .

(١) ينظر المقتضب ٧٧/٣ ، والمغني ٢٧٠/١ .

وقد تقدم أن " لو " تكون تمنياً ، وإذا كان كذلك لم تحتج إلى جواب ، كما قال بعض المتأخرين (١) ، ومثلها بقوله : " ألا ماء ولو كدراً ، وما قاله غير لازم من عدم الجواب ، بل لا بد لها من جواب ، كقوله تعالى : * لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * ، فإن جعل ذلك لازماً أي حذف جوابها فيكون باطلاً ، ولو قال : وقد حذف جوابها كالمثال الذي ذكره لكان أولى ، والجواب لذي الجواب يحذف للدلالة عليه لا نكرفي ذلك ، وكذلك في هذا المثال الذي ذكره " ألا ماء ولو كدراً " معناه : لرد عطفنا ، فحذف للعلم به .

وقد قلنا : إنه لا يقع بعد " لو " إلا الفعل ، فإن وقع بعدها الاسم فهو على تقدير إضمار الفعل ، ومنه المثال : " لو ذات سوارٍ لطمتني " ، لو لطمتني ذات سوارٍ لطمتني ، ويكون مثل قولهم : إذا زيد قائم قام عمرو ، وله نظائر كثيرة في كلام العرب ، فإن قيل : فما تقولون في قول الشاعر : (٢)

لو يغير الماء حلقى شريقاً كنت كالفصان بالماء اعْتَصَارِي

قيل : اختلاف النحويون في تخريج هذا البيت فمنهم من قال : حلقى فاعل بفعل مضير ، وتقديره : لو شريق حلقى بغير الماء ، ويفتر ذلك المضمر قوله : شريق ، ويكون شريق في الإعراب خبراً ابتدائياً مضمر تقديره : هو شريق ، وهو من أضعف الإعراب .

(١) ينظر رصف المباني ٣٦٠ والمغني ١/٢٥٥-٢٦٦ فمابعداها ، وآراء العلماء في هذا .

(٢) الشاهد في الكتاب ١٢١/٣ لعدى بن زيد ، والشعر والشعراء ٢٢٩/١ وشرح ألفية ابن معطي ١١٤٣/٢ والمغني ١/٢٦٨ ، والدرالمصون ٥١٢/٦ والهمع ٦٦/٢ والتصريح ٢/٢٥٩ وحاشية الصبان ٤٠/٤ والخزانة ٥٠٨/٨ وشرح شواهد المغني للبهادري ٨٢/٥ ، والشاهد فيه أنه أوقع الجملة الاسمية بعد لو موقع الجملة الفعلية وذلك شان .

ومنه من قال : الضمير بعد "لو" في البيت "كان" التي يضمن فيها ضمير الامر والشأن ، وهو اسمها كأنه قال : كان حلقى شرق بغير الماء ، فأضمر في "كان" اسمها ، وقوله : " حلقى شرق " ابتداءً وخبره في موضع نصب على أنه خبر كان ، وهذا أحسن من طريق الإعراب إلا أنه ضعيف من جهة أنه ليس نسي الكلام ما يدل على هذا الإضمار .

والأولى عندي أن يكون حلقى شرق مبتدأً وخبراً ، وتكون هذه الجملة الاسمية واقعة موقع الجملة الفعلية ، فكما يقع الفعل الماضي موقع المضارع ، والفعل المضارع في موضع الماضي كذلك يجوز وقوع الجملة الاسمية مكان الفعلية إلا أنه يقل تداخل الجملتين إحداهما على الأخرى وترادف إحداهما على الأخرى، ومن ذلك قول الشاعر / : (١)

١٣٩

رَفَدَتْ جَعَلَتْ قَلْوَصُ ابْنِي سَهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

فجعل في هذا البيت من الأفعال التي هي للشروع في الفعل، وهي من أخوات أفعال المقاربة ولا يقع خبرها في كلام العرب إلا جملة فعلية ، نحو قوله : جعل زيدٌ يقول كذا إلا أن هذا الشاعر أوقع الجملة الاسمية مكان الفعلية ، وكما يتناسب الفعل المضارع والفعل الماضي من حيث أن كل واحد منهما فعلٌ كذلك تناسب الجمل من حيث أن كل واحدة من هذه الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية كلام تام فوق بعضها مكان بعض لذلك ، وكذلك قول الشاعر :

* لَوْبِغِيرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ *

(١) الشاهد في الدر المصون ٢٨٢/٥ والمغنى ٢٣٥/١ وأوضح المسالك ٢١٨/١ والهمع ١٣٠/١ والتصريح ٢٠٤/١ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٥٩/١ وشرح شواهد المغنى للبغدادي ٣٦١/٤ والدرر ١٠٨/١

والشاهد فيه أن الجملة الاسمية قد استعيرت في مكان الجملة الفعلية قال البغدادي : قال ابن جنى في إعراب الحماصة أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة من الفعل والفاعل .

فصل :

وأما " لولا " فهي لفظٌ مشتركٌ بينَ قسمين : قسمٌ لا يقعُ بعدهُ
لَاَ الفعلُ وهي التي بمعنى : هَلَّا ، وَلَوْما ، وَأَلَّا ، وهو التحضيضُ، وهي فيه
على نوعين : تقديمٌ في الماضيات ، وتحضيضٌ في المستقبلات ، كقولك : لولا فعلتَ
كذا، ولولا تفعل كذا .

فإن وقعَ بعدها الاسمُ فحمولٌ على فعلٍ مَضِرٍ ، كقوله : (١)

* لولا الكميّ المقنعا *

تقديره : لولا تعدُّون الكميّ المقنعا ، أو لولا [تغلبون] (٢) الكميّ المقنعا أفضلُ
سجديكم ، وزعمَ بعضهم أن هذا التقدير لا يجوزُ لِمَا يُؤدِّي إليه من الاقتصارِ
فيما لا يصحُّ فيه الاقتصارُ ، وهذا الذي قاله هذا القائلُ غفلةٌ ؛ لأنَّ الاقتصارَ
ليس على هذا الحدِّ ، وإنما الاقتصارُ الاكتفاءُ في الإخبارِ بما ذكرَ خاصَّةً ولا يُقدَّرُ
معهُ شيءٌ ، وهذا في البيت لا يتمُّ به الكلامُ لآلا بالمقدِّرِ إنما حذفَ لدلالةِ
الكلامِ عليه وليس بأبعدَ من قوله : (٣)

إني صميتُ لئن أتاني ما جنى وأبى فكانَ وكنتُ غيرَ غَسْدورِ

وسأزيدُ هذا بياناً عندَ الكلامِ على شرح البيت .

والقسمُ الثاني من قسمي لولا ، وهي التي تجرى مجرى " لو " يدخولها

على جملتين لربطِ إحداهما بالأخرى ، لآلا أن الجملةَ معها ناقصةٌ ، أي لا يظنُّه
خبرُ المبتدأ معها ، وذلك قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ، ولولا زيدٌ لم أكرمك ، ولا يجوزُ :

(١) لجرير وقد سبق تخريجه في ص ١٧٨ .

(٢) في الاصل : تعدون ، والصواب ما أثبتناه . وفي رصف المبانى ٣٦٢

لولا تبارزون الكميّ أو تغلبون أو تقتلون ، أو نحو ذلك .

(٣) للفرزدق كما في الكتاب ٧٦/١ والانصاف في مسائل الخلاف ١/٩٥ .

لولا زيد بالحضرة أوحاضر ، ولولا حضور زيد ، ولم تتفرغ سائلها إلا إلى
معنيين خاصة؛ أحدهما : أن تكون فيه حرف امتناع لوجوب بالدال ، وحرف
وجوب ياء ، لوجوب بالدال ، كقولك : لولا زيد لأكرمتك ، هي فيه حرف امتناع
لوجوب فسبب امتناع لأكرمتك لوجوب زيد .

وقولك : لولا زيد لم أكرمتك ، هي فيه حرف وجوب لوجوب أي : وجوب
أكرمتك لوجوب زيد ، وإعراب زيد عند البصريين مبتدأ وخبره محذوف حين لم
يظهر قط فعل قبله ، ووقع مرفوعاً في أول الكلام فكان إضمار الخبر أولى من
إضمار فعل ، لأن في اللفظ ما يقوم مقام الخبر وهو الجواب منضماً إلى ذكر
المبتدأ ، وإذا أضيف الفعل لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه ، وهذا يرد قول
الكسائي (١) : لأن المرفوع بعد لولا فاعل بفعل مضمرة كما كان يعود بعد لولا .
والفرق بينهما أن الفعل قد كثر ظهوره بعد لو ، ولم يظهر قط بعد
لولا مالا في قول الشاعر : (٢)

* لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودٍ *

وهو شأن ، ووقع الاسم مرفوعاً بعد لولا كثير ، وسحال بناء القوانين الكثيرة الدور
على ما يشد ويندر .

-
- (١) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٢٧٨/١ ووصف المعاني ٣٦٢-٣٦٣ .
(٢) الشاهد للجموح أخو بني ظفر بن سليم بن منصور كما في شرح
ديوان الهذليين ٨٧١/٢ وانظر الأمالي الشجرية ٢/٢١١ وهو
من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٩٥/١ ، و ١٤٦/٨ وشرح
شواهد المغني للبهدادي ١٣٨/٥ والشاهد فيه وقوع الفعل بعد
لولا ، والتقدير : لولا الحد والحرم . و صدر البيت :
* لَا دَرَّ دَرَكِي إِثِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ *
- وانظر الخزانة للبهدادي ٢٤٧/١ ، والشاهد نسبة محمد بن حبيب
في شرح ديوان جرير ٢١١/١ لراشد بن عبد ربه قال : وكان اسمه
غاوياً فسماه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بهذا الاسم .

ولابن الطراوة (١) فيه مذهبٌ غير ما ذهب / إليه البصريُّون ، ١٤٠/أ
والكوفيون ، يرى أنه مبتدأٌ بلاخيرٍ وليس له في اللفظ ما يسدُّ مسدَّ الخبرِ
وهو الجواب ، وليس يبعدُ ذلك إذ قد تمَّ الكلام من غير تقدير حذف الخبرِ
أو الفعل من قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك .

وما يضرُّ كلَّ واحدٍ من الفريقين إنما يجيءُ توكيداً والخبر لا يكونُ
توكيداً ، ألا ترى أن قولك : لولا زيدٌ بمعنى لولا حضور زيدٍ ، فما تقدرون
بعد زيدٍ من خيرٍ أو قبله من فعلٍ هو خيرٌ عن الفاعل غير مستقيم ، كما
لا يستقيم لوبرز الاسم الذي قام زيدٌ مقامه ، فكما لا يستقيم تقدير شئٍ مع
قولك : لولا حضور زيدٍ لأكرمتك ، وذلك لا يستقيم مع قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك
الذي نابَ عناب لولا حضور زيدٍ .

قلتُ : والحقُّ في هذه المسألة أن الاسم الواقع بعد لولا هَسَدِه
التي هي حرف امتناع لوجوبٍ هو مرفوعٌ بالابتداء ، وخبره ملتزمٌ حذفه لدلالة
المعنى عليه ، إذ معنى قولهم : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لولا زيدٌ حاضرٌ لأكرمتك ،
فالتزموا حذف الخبر لدلالة الكلام وسياق الحال عليه .

وقال بعض المتأخرين وأظنه السهيلي (٢) - رحمه الله - إذا كان
خبرُ المبتدأ الواقع بعد لولا من مقتضى المعنى حذف الخبر كما قالت جماعةُ
البصريين ، وإن كان غير مقتضى من المعنى أظهر ، وذلك كقولك : لولا زيدٌ متكلمٌ ،
لأنه لو كان يُحذف هنا لم يكن في الكلام ما يدلُّ عليه ، وأجيب عن هذا بأن
قيل له : إذا كان ما قلته وشلت به كانت العبارة عن هذا بأن يقولوا : لولا
زيدٌ ، حتى يقع بعدها المبتدأ دون خيرٍ مظهرٍ ، إذ دلالة المفهوم كدلالة
المنطوق به في إفادة المعنى ، ولا سيما مع ما انضم إلى ذلك من إصلاح اللفظ
بلزوم الإتيان بالجواب حتى يصير المبتدأ غير مذكورٍ وحده ، بل يعود جملةً كحالهِ
لو أظهر خبره .

(١) انظر رأى ابن الطراوة في المعنى ١/٢٧٤ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ٣٤٨-٣٤٩ .

وجواب " لولا " وإن لم يكن له تعلق بالابتداء الواقع بعدها فقد أشبه ما يكون له بالابتداء تعلق، وهذا من المعنى المُعْتَبَر عنه بإصلاح اللفظ ويجرى في هذه الصنعة كثيراً، وقد بَوَّبَ ابنُ جُنَيْ (١) باباً منه في الخصائص، فقيل لِقَائِلِ هذا : ما الدليل على صحة هذه الدعوى ؟ فاستدل بحديث عنه عليه السلام وببيتٍ لعلقة زعم أن الخبر مُصَرَّحٌ به بَعْدَ المبتدأ الواقع بَعْدَ لولا لَمَّا كان غير سُمَّتْضَى من غير جهة مغموسها ، أمَّا الحديثُ فقوله عليه السلام لعائشة - رضي الله عنها - " لولا قومك حديثٌ عهدٌ بهم يكفركم لآقتت الكعبة على قواعد إبراهيم " (٢) وأما البيتُ فقولُ لعلقة : (٣)

قَوْلِهِ لَوْلَا قَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ لَأَبُوا خَزَايَا وَإِيَابَ حَيْبُوبٍ
ووجهُ الدليل من الحديث والبيت أن قوله عليه السلام " لولا قومك حديثٌ عهدٌ بهم يكفركم "، عهدٌ بهم فيه مبتدأ، وحديث خبره ، والجملة في موضع الخبر لقوله (قومك) ، وأما وجهُ دليله من البيت فقوله : (قَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ) جعل منهم خبر الفارس ، وهو المرفوع بالابتداء بَعْدَ لولا ، واستدلَّ له بما استدلَّ به من الحديث والبيت لا ينص على صحة مقصده من أن خبر المبتدأ الواقع

(١) ينظر الخصائص ٣١٢/١ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، باب من ترك

بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد

منه ٤٠/١ وفي كتاب الحج باب فضل مكة ونياحتها ١٥٦/٢ وفي

كتاب التفسير في سورة البقرة ، باب واتخذوا من مقام إبراهيم مصلوا

١٥٠/٥ ومالك في الموطأ بشرح تنوير الحوالك ٣٣٢/١ وانظر

زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ١٤١/٢ .

(٣) الشاهد لعلقة ، ديوانه ٤٣ والمغضيات ٣٩٤ والستة الجاهليين

١٤٧ والبسيط لابن أبي الربيع ٥٩٤ .

بعد لولا / يظهر إذا لم يكن مقتضى من مفهوم الكلام ، واستدل له إذا كم (١٤) .
يكن نصاً على مقصوده ، وكان أصل الكلام : لولا قومك لأقتت البيت على قواعد إبراهيم ، ثم قال : عهدهم بالكفر حديث كأن ذلك الكلام جواب لمن قال : ما بال هؤلاء القوم يمنع من ذلك لأجلهم ؟ فقيل له : عهدهم بالكفر حديث ، كما قال سبحانه : * وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * (١) ، فقله تعالى : * لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * تفسير للموعود به ، وهذا إذا تفقدته في كلام العرب وجدته كثيراً ، فإذا احتملت الجملة من قوله عليه السلام " حديث عهدهم بكفر " أن تكون تفسيراً للسبب المانع من بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويحتمل أن تكون الجملة خبيراً ، كما زعم المخالف ، وسقط كون الجملة خبيراً لاحتمال التفسير للسبب المانع .
فلزم إبقاء القانون كلياً من أنه لا ينطق بخير المبتدأ الواقع بعد لولا ، وقد قلنا : إن العرب لا تقول : لولا زيد متكلم ، بل تقول هنا : لولا كلام زيد لفعلت كذا ، وكذلك ما كان من نوعه .

وعلى أن الرواية التي استدلل بها الخصم ، زعم الأستاذ أبو الحسين ابن أبي الربيع (٢) - رحمه الله - أنه لم يرها من طريق صحيح وإنما هي شئ ، اعترض به ، ولعله لم يأت من طريق يعول عليه ، وإن ثبت فوجهه ما ذكرته ،

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٢) قال ابن أبي الربيع : " واحتجوا أيضاً بقوله - صلى الله عليه وسلم - لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأقتت البيت على قواعد إبراهيم " والكلام في هذا الحديث من وجهين : أحدهما : أن الرواية الصحيحة في الحديث ، لولا حدثان قومك بالكفر ، كذا رواه مالك في سوطه ، وهذه الرواية لم أرها في الصحاح فيبعد الأخذ بها . الثاني : أنه يمكن أن يكون حديث عهدهم بكفر جملة اعتراضية ، والأصل : لولا قومك لأقتت البيت على قواعد إبراهيم ، ثم قدر ما يقوله : وما شأن قومي ؟ ، فقال - صلى الله عليه وسلم - : حديث

والزوايات المشهورات في ذلك " لَوْلَا جِدْتَانِ قَوْمِكَ يَا كُفْرًا لَفَعَلْتَ " و " لَوْلَا
 حَدَاثَةُ قَوْمِكَ يَا كُفْرًا لَنَعَضْتَ الْبَيْتَ " ، و " لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ يَا كُفْرًا " ،
 و " لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ بِالشَّرْكِ " ، و " لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ " ،
 و " لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِ بَجَاهِلِيَّةٍ " ، و " لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِ بَشْرِكٍ " ،
 و " لَوْلَا أَنَّ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ يَكْفُرًا " ، و " لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ
 بِالْجَاهِلِيَّةِ " ، وهذه الروايات كلها مخرجة (١) من الموطأ والبخاري ومسلم ،
 وليس في واحد منها ما يعترض به على لزوم حذف الخبر بعد لَوْلَا ، والله أعلم .
 وأما ما قاله الكوفيون من أن الاسم المرفوع بعد " لَوْلَا " فاعلٌ بفعيل
 محذوفٍ تقديره : لَوْ زَالَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتِكَ ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ وَجُعِلَتْ " لَا " مَكَانَهُ (٢)
 كَمَا قَالُوا : " أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ مَعَكَ " التَّعْدِيرُ : إِنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، فَحُذِفَتْ
 " كَانَ وَجُعِلَتْ " مَا " مَكَانَهَا ، فَ " أَنْتَ " هُنَا اسْمٌ " كَانَ " مُحذوفٌ ، وَمُنْطَلِقًا خَبْرُهَا .
 الجواب : أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَقْوَى أَنْ يَحْذِفَ الْفِعْلَ وَيَجْعَلَ مَكَانَهُ ،
 وَلِنَّمَا فَعَلْتَ الْعَرَبُ ذَلِكَ فِي كَانَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لُضْعْفِ كَانَ ؛ لِأَنَّهَا مَجْرُودَةٌ
 عَنِ الْحَدِيثِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تُؤَكِّدُ بِهِ ، فَلَا تَقُلْ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ضَعْفُ
 كَانَ فِي بَابِهَا ، وَهَذِهِ لَوْلَا إِذَا تَخَلَّتْ عَلَى الظَّاهِرِ ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا سَرْفُوعًا ، وَالْكَلَامُ
 فِيهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

====
 عَهْدُهُمْ يَكْفُرًا ، وَيَكُونُ حَدِيثٌ خَيْرًا مُقَدَّمًا وَعَهْدُهُمْ سِتْدًا وَبِكُفْرٍ مُتَعَلِّقٌ
 بِحَدِيثٍ . وَإِذَا نَظَرْتَ كَلَامَ الْعَرَبِ وَجَدْتَ فِيهِ هَذَا كَثِيرًا فَقَدْ صَحَّ
 بِمَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ خَيْرَ لَوْلَا لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ . البسيط ٥٩٤-٥٩٥ .

(١) في الأصل كلها مخرجة كلها والسياق يعطى حذف المكرر .

(٢) ينظر صرف المباني ٣٦٢-٣٦٣ وفيه رأى الكوفيين في هذه المسألة .

وَإِذَا تَخَلَّتْ عَلَى الضَّمِيرِ فَالْكَثْرُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرٌ رَفِيعٌ ، وَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ
مَا تَقَدَّمَ فِي الظَّاهِرِ ، وَيَكُونُ قَلِيلًا ضَمِيرٌ خَفِيفٌ فَتَقُولُ : لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ لَفَعَلْتُ
كَذَا ، وَمِنْ شَوَاهِدِ دُخُولِ لَوْلَا عَلَى ضَمِيرِ الخَفِيفِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)
وَكَمْ مَوَاطِنَ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَائِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مَنْهَوِي
وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ :^(٢)

* لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجَجْ *

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الضَّمِيرُ المَخْفُوضُ وَضِعَ مَوْضِعَ المَرْفُوعِ ، وَهَذَا
الَّذِي قَالَهُ سُعْتَرُضٌ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فُرِضَ لَا يَكُونُ إِلَّا / مُتَّصِلًا ، وَلَا يَتَّصِلُ
الضَّمِيرُ إِلَّا بِعَائِلِهِ ، وَلَوْلَاكَ عِنْدَهُ لَيْسَتْ بِعَائِلَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعِ مَرْفُوعٍ
بِالابتداءِ ، وَالابتداءُ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ ، وَلَا يَكُونُ الاِتِّصَالُ إِلَّا بِمَلْفُوظِهِ بِهِ وَالصَّحِيحُ
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبُويهِ^(٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَصْحَابُهُ وَهُوَ أَنَّ لَوْلَا تَنْزَلَتْ مَعَ

(١) الشاهد ليزيد بن الحكم كما في سيبويه ٣٧٣-٣٧٤ / ٢ والكامل ٣٤٥ / ٣
وهو في الخصائص ٢٥٩ / ٢ والمنصف ٧٢ / ١ ، والانصاف ٦٩١ ،
والأمالي الشجرية ٢١٢ / ٢ وشرح المفصل لابن يعين ١١٨ / ٣ و
٢٣ / ٩ والبسيط ٥٩٥ / ١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٧٩ / ١ ورف
البياني ٣٦٤ وشرح ابن عقيل ٦ / ٣ والاشعوني ٢٠٦ / ٢ والشاهد
فيه أَنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَ لَوْلَا مَجْرُورٌ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، وَضَمِيرٌ رَفِيعٌ وَقَعَ مَوْضِعَ
المَجْرُورِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ .

(٢) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٨٠ وهو في الانصاف ٦٩٣
دُونَ نَسْبَةٍ وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١٨١ / ١ ، وَشَرْحُ المَفْصَلِ لابن يعين
١١٨ / ٣ وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَعْطِي ٣٧٨ / ١ وَالدَّررُ ٣٣ / ٢ ، وَصَدْرُهُ :

* أَوْتٌ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودِجِ *

وَالْبَيْتُ لَيْسَ مِنَ الرَّجَزِ كَمَا قَالَ المَصْنَفُ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ .

(٣) يَنْظُرُ مَذْهَبُ سَيَبُويهِ فِي هَذِهِ السَّأَلَةِ فِي الكِتَابِ ٣٧٣ / ٢ .

الضمير في لفية من يقول: لولاك ولولاه منزلة الباء في بحسبك زيد ، ألا ترى
أنَّ حسيك مرفوعٌ بالابتداء، ودخلت الباء عليه وعلت عملها المعهود لها،
وهو الخفض فشبّهت ينها لولا ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما حرفٌ يخفض الاسم
قد دخلَ على المبتدأ فعملت في المبتدأ الخفضَ لذلك .

وهذا لم تفعله العرب إلا مع الضمير قليلاً والأكثر ما جاء به القرآن،

وهو دخولها على الضمير المنفصل نحو قوله تعالى : * لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ * (١)
وزهب المبرد (٢) إلى أنَّ ذلك يما اختصَّ به الشعرُ للضرورة ، فهذا يدلُّ على
قلته وضعفه ، لأنه تشبيهٌ بعيدٌ وجار على غير قياس .

ونظيرُ هذا قولهم : * لَدُنْ غَدْوَةٍ * (٣) ، ألا ترى أنَّ لَدُنْ مَع

غَدْوَةٍ نزلت منزلة النون فنصبت ما بعدها، ولم تفعل العرب ذلك إلا مع
غُدْوَةٍ خاصَّةً، وتشبيهه "لَدُنْ" الذي ينصب ما بعده أبعد من تشبيهه أولاً بحرف
الجرِّ ، والله أعلم . فهذه نكتةٌ ويسطُّها في الكتاب .

سألة : إذا وقعت «أن» المفتوحة بعد «لو» فما موضعها من الإعراب ؟

وذلك نحو قوله تعالى : * لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ * (٤)
وتقول : لَوْ أَنَّكَ جَعَلْتَنِي لِأَحْسَنَتِ لِيَلَيْكَ ، وقال امرؤ القيس : (٥)

* فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

- (١) الآية ٣١ من سورة سبأ .
(٢) ينظر مذهب المبرد في الكامل ٣٤٥/٣ وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٧٩ .
(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٧٥ .
(٤) الآية ٥٢ من سورة الزمر .
(٥) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٣٩ وهو في الكتاب ١/٧٩ والمقتضب
٧٦/٤ والخصائص ٢/٣٨٧ والستة الجاهليين اختيار الأعلام ٥٢
والإنصاف ٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٩ والمغنى ١/٢٥٦
وشرح شواهد البغدادي ٥/٣٥ ، والشاهد فيه أن لو يفهم
منها عدم وقوع الفعل ، ولهذا يصح تعقيبُه بحرف الاستدراك
داخلاً على فعل الشرط . وعجزه :
* كَغَانِي - وَلَمْ أَطَلِّبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْعَالِ *

قيل : تكون في موضع رفع على أنها فاعلةٌ بفعلٍ مضميرٍ تقديره : فلو ثبت أن الله هدايتي لكنت من المتقين، أو فلو كان أن الله هدايتي على أن تكون كان تاسمةً بمعنى الثبوت ، وأجاز بعض النحويين ^(١) فيها أن تكون أن وما حملت فيه في موضع رفع بالابتداء، وخبر الابتداء محذوفٌ، وهو خطأ ؛ لأن " لو " لا يقع الاسم الصريح مبتدأً بعدها، فلا يقع بعدها الاسم المؤول مبتدأً ؛ لأن المؤول محمولٌ على الصريح في أحكامه ، وأما قول امرئ القيس :

* فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة *

فما مع الفعل بتأويل المصدر، فتكون اسمٌ أن ، ويجوز أن تكون ما كافةً، ولا يكون لأن اسمٌ ولا خبرٌ ، وهى في كلا الوجهين على أنها رفعٌ ، على أنها فاعلةٌ بفعلٍ مضميرٍ كأنه قال : لو ثبت سعيسى لأدنى معيشة .

وإذا وقعت أن المفتوحة بعد لولا ، نحو قولك : لولا أنك جئتني

لأهنتك .

قيل : تكون هى وما حملت فيه في موضع رفع بالابتداء ؛ لأن لولا

هذه لا يقع بعدها إلا بالابتداء .

وأما القسم الثانى من أقسام لولا : فإن تكون تحضيضاً فلا يقع

بعدها إلا الجملة الفعلية ويكون الفعل بعدها ظاهراً ومحذوفاً ، فإذا كان

(١) قال ابن هشام في المغنى ٢٦٩/١ - ٢٧٠ " المسألة الثانية تقع أن بعدها كثيراً وموضعها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمُسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت فدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات ، وقيل : على الابتداء والخبر محذوفٌ ، ثم قيل : يقدر مقدماً أى : لو ثابت إيمانهم . . . وذهب المراد والزجاج ، والكوفيون إلى أنه على الفاعلية ، والفعل مقدرٌ بعدها أى : لو ثبت أنهم آمنوا ، ورجح بأن فيه إبقاءً لوعلى الاختصاص بالفعل .

ظاهراً فيكون مقدماً ومؤخراً^(١) فتقول : لولا ضربت زيدا قال الله تعالى :
* لَوْلَا أَرْسَلْتُ إِلَيْكَ رَسُولًا *^(٢) وتقول : «لولا زيدا لمن يقول :» ضرب
عمراً * ، أي : هلاً ضربت زيدا .

فإن قيل : فإذا كانت حروف التحضيض لا تكتب إلا الأفعال فلم

وليتها الأسماء ؟ ولم لم تكن كقعد ، ولم ، ولما / وكجميع نواصب الأفعال (١٤١/-

فلنتها لا تليها إلا الأفعال ظاهرة فلا تقول : قد زيدا ضربته ، ولا لم زيدا

أضربه ، ويكون زيدا في جميع هذا منصوباً بإضمار فعل ؟ قلت : لأن التحضيض

شبه الأمر من جهة المعنى وقربه منه ، لأنك إذا قلت : لولا تضرب زيدا

فالمعنى : الأولى لك أن تضرب زيدا ، فما بالك لا تفعل ؟ ، فمعنى ذلك حمله

على الفعل فهو بمنزلة طلب الفعل ، واقتضائه من الأمر ، والأمر يتقدم فيه

الاسم على الفعل فتقول : زيدا اضرب ، وتحذف منه الفعل فتقول لمن رأيت

قد أشال^(٣) سوطاً ، أو شهز سيفاً : زيدا ، التقدير : اضرب زيدا ، أو

اقتل عمراً ، فقدموا في التحضيض الفعل ، وأضروه فقالوا : لولا زيدا ضربت ،

ولولا زيدا ضربته .

فإن قلت : فهلاً قدّموا الاسم على الحرف فقالوا : زيدا لولا ضربت

حتى يكون الحذف والياً للفعل الذي يطلبه ؟

قلت : حروف التحضيض حروف صدور فلا يتقدم عليها ما كان في

حيزها بمنزلة حروف الاستفهام ، وحروف الشرط ، وجميع ما ذكرت لك في لولا

يجوز في حروف التحضيض كلها ، فأما قول الشاعر :^(٤)

وَنَبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَتِي إِلَيْهَا فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَتِهَا

(١) انظر تفصيل هذا في الكتاب ١/٩٨ .

(٢) الآية ١٣٤ من سورة طه .

(٣) في اللسان (شول) أشال : رفع .

(٤) تقدم في ص ١٦٩ .

فضرورةٌ وخروجٌ عن القياس ، وجعلُ الجملةِ الاسميةِ مكانَ الفعليةِ .
وهذه الحروفُ الأربعةُ التي هي : لولا ، وهلاً ، ولوماً ، وألاً ، تكونُ للتحضيضِ

وتكونُ للعرضِ وأحكامها في التحضيضِ والعرضِ واحدةٌ .

فتقولُ : لولا ضربتُ زيداً ، ولولا زيداً ضربتُ على جهةِ العرضِ ،

وانما الفرقُ بينَ التحضيضِ والعرضِ من جهةِ المعنى ؛ لأنك في العرضِ تعرضُ

عليه الشيءَ لينظرَ فيه ، وفي التحضيضِ تقولُ إنَّه الأوَّلُ ، والأليقُ به أن يُفعلَ ،

فهبلاً تتركه ولا يفوتك ، ولذلك يستغنى النحويونَ بذكرِ أحدهما عن الآخرِ ؛

لأنَّ الحروفَ واحدةٌ والأحكامُ كذلكُ .

وانما كانت حروفُ التحضيضِ طالبةً بالفعلِ ؛ لأنَّ التحضيضَ طالِبٌ

بالفعلِ لا بالأعيانِ إذ لا يصحُّ مينا فعلها ؛ لأنَّ الجسومَ لا يصحُّ ميناكسبها ، ولا يتعلَّقُ

بها قدرنا ، وانما تتعلَّقُ قدرنا بالمعاني التي هي الأعراضُ في اصطلاح المتكلمين .

ولا تتوهمُ من هذا أنَّ الأعراضَ أفعالٌ لنا أي : مُخترعةٌ لنا ؛ بل تتعلَّقُ قدرنا بها

تعلُّقُ مقارنَةٌ لا تأثيرٌ ، والله تعالى هو المُخترِعُ لجميعِ الأفعالِ . (*)

رجع ، ولاجلِ أنَّ التحضيضَ طالِبٌ بالفعلِ قال أبو عليّ الفارسيُّ ؛ (١)

لأنَّ التحضيضَ لا يقعُ بالأعيانِ إنما يقعُ بالمعاني ، فإذا كان التحضيضُ طالِباً

بالفعلِ فمتى جئت بحرفِ التحضيضِ كأنك جئتَ بالفعلِ ؛ لأنه طالِبُهُ ؛ ولو جئتَ

بالاسمِ بعدَ الفعلِ تجعله مبتدأ ، ألا ترى لو قلتُ : قامَ زيدٌ ، أو ضربتُ زيداً

لم يكن بُدٌّ من حملِ الاسمِ على الفعلِ لتقدمه وطليه ، فكذلك إذا تقدَّم قبلَ

الاسمِ ما يطلبُ الفعلَ ويقتضيه ، والله أعلم .

وأُشدُّ أبو القاسم - رحمه الله - في البابِ : (٢)

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيْمِيُّ الْمُقْتَمَا

(١) الايضاح ٠٧٤/١

(٢) الجمل ٣١١ وتقدم في ٠١٨١/١

(*) يرد على القدرية ، ينظر الفرق بين الفرق ٠١١٥

البيت لجريير يهجو به الفرزدق قال أبو الحسن / بنُ خروفٍ ^(١) - رحمه الله - : ١٤٢ /
ومعنى "تَعْدُونَ" : تَحْسُبُونَ بِضَمِّ الشَّيْنِ مِنَ الْعَدِّ لِأَنَّ الظَّنَّ .

"وأفضل" نعتٌ للعقر أو بدلٌ منه ، "والقيب" جمع نَابٍ وهى السنَّة من الإبل ، و"الضُّوْطَرَى" المرأةُ الحمقاء ، و"الكمي" الشُّجاع ، و"المقنع" الذى فى رأسه البيضة أو المقعر ، وهويتا يسترُ الرأس من نوع الدروع ، والمعنى :
تَعْدُونَ عَقْرَ النَيْبِ الذى هُوَ أفضلُ مجديكم ، أو تَعْدُونَ أفضلَ مجديكم على البديل ،
وظنَّ بعضُ الناسِ أَنَّ عَدَّ كحِسَبَ فَعَدَّهَا لى اثْنينِ فأخطأ من وجهين :
أحدُهُما : أن ما وجد عَدَّ بمعنى اعتقد .

والثاني : إعمالها عملَ حَسَبَتْ فَعَدَّهَا لى اثْنينِ ، وحرفَ المعنى ،

وإنما هـى من قوله : ^(٢)

عَدَدَتْ قُشَيْرًا إِذْ عَدَدَتْ فَلَمْ أَسَأْ بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ سَعِيلاً

ومثله : ^(٣)

لَقَدْ سَرَّنِي أَنْ لَا تَعْدُدْ جَاشِعٌ مِنَ الْمَجْدِ إِلَّا عَقْرَ نَابٍ بِصَوِّرٍ

قلتُ : جَعَلَ تَعْدُونَ فى النَيْبِ مِنْ عَدٍّ يَعْدُ إِذَا حَسَبَ لِأَنَّ حَسَبَ بِمَعْنَى ظَنَّ

هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ خَرُوفٍ وَشَيْخِهِ ^(٤) أَبِي بَكْرٍ بِنِ طَاهِرٍ ^(٥) الْمَعْرُوفِ بِالْخِدْبِ ،

(١) هذا القولُ نسبهُ ابنُ بَرِيْزَةَ فى فَايَةِ الأملِ ٥٧٦/٢ لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ طَاهِرِ الْمَعْرُوفِ بِالْخِدْبِ .

(٢) الشاهدُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدَى ، ديوانه ١١٤ وهو من شواهدِ الكُتَابِ ١٢١/١ وانظر معجم شواهدِ النحو ١٣٦ .

(٣) الشاهدُ لجريير ، ديوانه ٨٨٤ والنقائض ٩٥٥ والأمالى والنوادر ٥٣/٣ والحلل فى شرح أبياتِ الجملِ (٣٣) واللسان (ضطر) .

وصوؤ : مَوْضِعٌ عَلَى سِيرَةِ يَوْمٍ مِنَ الكُوفَةِ . وَقَدْ سَأَقَ صَاحِبُ اللِّسَانِ قِصَّةَ تَالِكَ الْمَفَاخِرَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ غَالِبٍ وَالِدِ الْفَرَزْدَقِ وَسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ .
فى الأَصْلِ : وَشَيْخُنَا/ وَهُوَ تَصْحِيفٌ ؛ لِأَنَّ ابْنَ طَاهِرٍ يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ شَيْخًا لِلْخِفَافِ .
^(٤) أَبُو بَكْرٍ

(٥) ينظر فَايَةَ الأملِ فى شرحِ الجملِ لابنِ بَرِيْزَةَ رسالة دكتوراه بتحقيق محمد

وقد خولفًا في ذلك .

وأما ادعاؤه أنه يؤدى ذلك إلى الاقتصار في باب ظننت، وهو لا يصح .

قلت : مسلم أن الاقتصار في ظننت ووجوب الاعتقاد به، وعدبمعناها

لا يصح ، وليس ذلك في البيت اقتصاراً، بل هو حذف للدلالة على السحوف ،

ويصح في باب ظننت ، ونظيره قوله تعالى : * وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ

بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ * (١) ، إذ هو في الآية فصل، والفصل

لا يكون إلا بين المبتدأ ونواسخه فتقدير الآية المكرمة : بخلهم هو خيسر

لهم، ويكون بخلهم مفهوماً من يبخلون، فيكون من الضمير الذي يفسره ما قبله

بوجه ما ، كما قاله الجزولي (٢) - رحمه الله - في عده مفسرات الضمير، فيكون

تقدير البيت :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا الكمي المقنعا

أى: لولا تعدون الكمي المقنعا أفضل مجدكم فحذف أفضل مجدكم لدلالة أفضل

مجدكم الأول عليه ، وهذا كما يقول القائل : ظننت زيدا عالماً ، فتقول

أنت : وكذلك خالدًا أى: ظننته عالماً ، وقبل البيت :

(٣) فلن تذكروا جدّ الفقيمي غالباً ولا المقر عند المنقري المضيقاً

سأذكر ما لو تذكروا عند منقير وأثنى يعار من حميدة أشنعاً

(١) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ٥٨ .

(٣) ديوان جرير ٩٠٦/٢ قبل بيت الشاهد بسة عشر بيتاً ، أمّا

البيت :

* فلن تذكروا جدّ الفقيمي غالباً * ... الخ

فلم أشر عليه في الديوان .

وحذف جواب " لو " أكثر من حذف جواب " لولا " ، ومنه قوله تعالى :

* وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى * (١)

المعنى - والله أعلم - لكان هذا القرآن ، ومنه * وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ * (٢)

* وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا * (٣) وهو كثير جداً ، ولما كان جواب " لو " كالعوض

من خبر المبتدأ بعدها قل حذفه .

و " لولا " مركبة من " لو " و " لا " (٤) ولذلك إذا سميت بيها حكيت .

(١) الآية ٣١ من سورة الرعد .

(٢) الآية ٢٧ من سورة الانعام .

(٣) الآية ١٦٥ من سورة البقرة .

(٤) ينظر الأزهية للزهاوي - حروف المعاني للرماني - رصف المباني للمالقي -

الجنى الداني للمرادى - مغني اللبيب لابن هشام ، وفي الأصل :

مركبة من لا ولا خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع

يريد ما جاء من المثنى معنى ، وهو معبر عنه بلفظ الجمع ، فالباء في قولك : بلفظ الجمع باء المصاحبة وهي باء الحال ، نحو قولهم : خرج زيد بثيابه ، وجاء زيد بسيفه أي : خرج زيد وثيابه معه ، وجاء زيد وسيفه معه ، أي : في هذه الحال ، / وكذلك يكون قوله : (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع) ^(١) قال : ١٤٢ / باب ما جاء من المثنى في كلام العرب معبراً عنه بلفظ الجمع ، فإذا فهمت هذا فاعلم أن أجزاء الحيوان ينسبها ما لا يكون في الحيوان منه إلا شئ واحد ، ومنسبها ما يكون في الحيوان منه شيئان .

فالأول : قَبَلُ الرَّأْسِ ، وَالْأَنْفِ ، وَالْيَدِ ، وَالظَّهْرِ ، وَالْبَطْنِ ، وَالْوَجْهِ .
والثاني : نَحْوُ : اليدين ، والرجلين ، والفخذين ، والشفتين
وما أشبه ذلك ، فإذا أضفت اثنين من الجزأين اللذين لا يكون في الحيوان منهما إلا واحد إلى ما هما منه عبرت عنهما بلفظ جمع التكسير ، كقولك : ضربت رؤوس الزيديين ، وجدعت أنوفهما ، وقال الله تعالى : * إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا * ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا قَلْبٌ وَاحِدٌ .

مسألة : فيها تشبيه على مقصد لغوي ، وهي قولك : جدعت أنوف الزيديين ، وأذنيهما إذا جدعت أذناً واحداً من كل واحد منهما ؛ لأن المعنى : وجدعت أذنيهما ، وليس لهما أذنان ، وإنما لهما آذان ، ولو أردت قطع الجميع لقلت : قطعنا أنوف الزيديين وأذانهما إذا حملت على جدعت ، والجدع يستعمل في الأذن ، فأما قول الشاعر : ^(٣)

تراه كأن الله يجدع أنفه
وعينيه [إن مولاة تاب له وفر]

(*)

(*) مابين المعقوفتين ساقط من الأصل .

(١) الجمل ٣١٢ .

(٢) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٣) الشاهد لخالد بن الطيفان كما في المؤتلف ١٤٩ مع ثلاثة أبيات

فإنما هومن باب : (١)

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى انْتَهتُ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وقوله : (٢)

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ قَدَا مَتَقَلَّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

فالتأويل في ذلك : تراه كأن الله يجدع أنفه ، ويفقأ عينيه ، وتأويل قوله :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * (٣)

أى : وسقيتها ماءً بارداً ، وكذلك قوله :

* مَتَقَلَّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا *

تأويله : متقلداً سيفاً ، وحاملاً رمحاً ، أو معتقلاً رمحاً ، وكذلك قول امرئ القيس : (٤)

* يَحْلِينَ يَأْقُوتًا وَشَذْرًا مَعْقَرًا *

==== أخرى ونسبه كراع للزبيرقان بن بدر في المنتخب من غريب كلام العرب

٦٥٢ وهو في مجالس ثعلب ٣٩٦ غير منسوب وفي الخصائص ٤٣١/٢
مع مقطوعة منسوبة لخالد بن الطيفان وهو في اللسان (جدع) ٢٤٥/١
غير منسوب ونسبه القيس
الفحل

لعلقة/ والشاهد فيه قوله : عينيه بالاتباع لا نفعه بالإفراء . وتام البيت :

تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه إن مولاة ثاب له وفقر

الشاهد لبعض بني أسد كما في معاني القرآن للفراء ١٢٤/٣ و١٤١/١ (١)

والمنتخب من غريب كلام العرب ٦٥٣ والخصائص ٤٣١/٢ والانصاف

٣٢٢/١ وشذور الذهب ٢٤٠ وشرح ابن عقيل ٤٤/٢ والأشعوني

١٤٠/٢ والهمع ١٣٠/٢ والتصريح ٣٤٦/١ والدرر ١٦٩/٢ قال

ابن جني : أراد : وسقيتها ماءً بارداً . وفي الأصل : فعلفتها ، وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

الشاهد لابن الرِّبْرِى كما في الكامل ٣٣٤/١ والخصائص ٤٣١/٢ (٢)

والخزانة ٢٣١/٢ .

في الأصل : فعلفتها ، خطأ والصواب ما أثبتناه . (٣)

الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٥٩ والستة الجاهليين اختيار العلم ٦٣ ، (٤)

وهو كذلك في الدر المصون ٦٢١/٥ واللسان (فقر) صدره :

* غَرَّائِرُ فِي كِبْنٍ وَصَوْنٍ وَتَعْمَةٍ *

ويعد بيت الشاهد قوله :

وَرِيحٌ سَنَا فِي حُقَّةٍ جَمِيرِيَّةٍ تَخْصُ بِمَعْرُوكٍ مِنَ الْمَسْكِ أَذْفَرًا

ثم قال :

* وَرِيحٌ سَنَى فِي حُقَّةٍ حَمِيرِيَّةٍ *

أراد : ويصحنَ ريحَ سنَى .

رجع ، وتقييدُ الباب أن تقولَ : كُلُّ جزأينِ من شيعينِ في كَلِّ واحدٍ من الشيئينِ غيرُ واحدٍ من الجزأينِ ؛ فَإِنَّ القياسَ في كلامِ العربِ أن يُعبرَ عنهما في حالِ إضافتهما إلى الشيئينِ بلفظِ جمعِ التكسيرِ ، وما جاءَ على خلافِ هذا فينبغي أن يحفظَ ولا يقاسَ عليه ، وإنما عدلَ فيهما عن التثنيةِ في اللفظِ إلى لفظِ الجمعِ كراهةً اجتماعِ شيئينِ في لفظٍ واحدٍ ، وذلكَ أَنَّ المضافَ بعضُ المضافِ إليه فاشتدَّ الاتصالُ وقوى بكونهما كالشيءِ الواحدِ ، وهو جارٍ في كلامِ العربِ مستحسنٌ ، فإن قيلَ : فقد انتقضتِ العلةُ في العبارةِ عن تثنيةِ الجزأينِ . قيلَ : لم تنتقضِ العلةُ ؛ لأنَّ العلةَ إنما هي كونهما مضافينِ إلى التثنيةِ مع كونهما بعضَ ما أُضيفَ إليه .^(١)

فإن قيلَ : فلمَ حادوا عن التثنيةِ إلى الجمعِ ولم يحدوا إلى المفردِ؟ فإنَّهم لو عبروا عن التثنيةِ بالمفردِ لسلموا من أن يجمعوا بينَ معنيينِ فيما حكمه حكمُ الاسمِ الواحدِ .

(١) قال أبو اسحاق الزجاج : «وحقيقةُ هذا الباب أن كلَّ ما كان في

الشيءِ منه واحدٌ ولم يُثنَ ولفظٌ بهِ على لفظِ الجمعِ ؛ لأنَّ الإضافةَ تبينه ، فإذا قلتَ : أشبعتُ بطونهما ، علمَ أن اللاتينِ بطنينِ فقط .

وأصلُ التثنيةِ الجمعِ ؛ لأنك إذا ثنيتَ الواحدَ فقد جمعتَ واحداً إلى واحدٍ ، وكانَ الأصلُ أن يقالَ : اثنا رجلٍ ، ولكنَّ رجلاً يدلُّ على

جنسِ الشيءِ وعددهُ فالتثنيةُ يحتاجُ فيها للاختصارَ ؛ فإذا لم يكنِ اختصارُ ردِّ الشيءِ إلى أصلِهِ وأصلُه الجمعُ ، فإذا قلتَ : قلوبُهُما

فالتثنيةُ فيهما قد أغتكتَ عن تثنيةِ قلبٍ فصارتَ الاختصارُ ههنا تركُ تثنيةِ قلبٍ ، وإن ثنيتَ ما كانَ في الشيءِ منه واحدٌ ، فذلكَ جائِزٌ

عندَ النحويينِ . معاني القرآن وأعرابه ١٧٢/٢ - ١٧٣ .

قيل : إنما عدلوا عن المفرد إلى الجمع ؛ لأن الجمع أنسب إلى
التثنية من المفرد ؛ لأن الجمع ضم أشياء بعضها إلى بعض ، والتثنية في شيء
إلى مثله ، فقد اجتمعا في الضم ، والمفرد / ليس فيه ذلك .
وأما الأجزاء التي تكون في الحيوان جزآن فالمعروف فيها ألا يعبر
عنها إلا بلفظ التثنية ، ولا يعبر عن التثنية بلفظ الجمع لئلا تلتبس التثنية
بالجمع .

فإن قيل : فقول الله تعالى : * وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا * (١) ، هذا اللفظ لفظ جمع وهو عبارة عن اثنين ؛ لأنه لا يقطع
من كل واحد منهما إلا يداً واحدة .
(*)

فإن قيل : هذا ما شد عن القياس ولكنه كثير في الاستعمال ولا يجوز
أن تقول : قطعت أرجل الرجلين وأنت تريد قطعت رجليهما قياساً على قوله
تعالى : * فاقطعوا أيديهما * ؛ لأنه لم يفهم منه الطرد في النظائر ، فكل
ما جاء من العبارة بالجمع عن التثنية إنما هو قياس في كل جزأين من شيئين
ليس في كل واحد من الشيئين غير واحد من الجزأين ، وما جاء عن خلاف ذلك
فهو مسعوج يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد قرئ * بدت لهما سواتهما * (٢)
بالإفراي ، والقراءة المشهورة بالجمع ، فهو من باب إيقاع المفرد مكان التثنية ،
وكما أوقعوا المفرد مكان التثنية في قوله : (٣)

(*) في الأصل : الأيدا واحدة والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٢ من سورة الاعراف قال ابن جني : «وقرأ سواتهما واحدة مجاهد»

وجه ذلك أن السواة في الأصل فعلة من ساء يسوء كالضربة والقتلة
فأتاها التوحيد من قيل المصدرية التي فيها فإن قلت : إن الفعل
واحدة من جنسها والواحد معرض للتثنية والجمع . قيل : قد يوضع الواحد
موضع الجماعة وقد مضى ذلك مشروحاً . المحتسب (١/٢٤٣) .

(٣) الشاهد للفرزدق ، ديوانه (٣٧) من كلمة يهجو بها جريراً وهو من

شواهد الفراء في معاني القرآن (١/٣٠٨) والأماي الشجرية (١/١٢) ،

* كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا *

ومن ذلك قولُ الشاعر: (١)

* عَقَرْتُ جَوَادَ ابْنِي دُرَيْدٍ كِلَيْهِمَا *

أراد: جَوَادِي ابْنِي دُرَيْدٍ ، وَمَا وَقَعَ فِيهِ أَيْضًا الْمَفْرَدُ مَوْجَعِ التَّنْثِيَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ اسْرُؤُ الْقَيْسِ : (٢)

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شَقَّتْ مَا قِيَهَا مِنْ أَخْرٍ

وبدلك على أنه أراد بالعين العينين التنثية كونه أعاد ضمير الاثنين عليها من قوله :

* شَقَّتْ مَا قِيَهَا مِنْ أَخْرٍ *

وكذلك قولُ زهير: (٣)

* كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ *

==== وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/٢

والخزانة ٥٣٢/٧ - ٥٣٨ أراد كأنه وجهها تركبين ، وعجزه :

* سَتَّهَدِ قَيْنِ لَطْفِنِ فَيْرْتَنْبِيْبِ *

(١) الشاهد لعمر بن معد يكرب من قصيدة مشهورة في الأصمعيات
مطلعها :

وَمُرِدٌ عَلَى جُرْدٍ شَهَدَتْ طِرَانَهَا قَبِيلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أُوحِيْنَ نَدْرَتْ

ومنها :

عَقَرْتُ جَوَادَ ابْنِي دُرَيْدٍ كِلَيْهِمَا وَمَا أَخَذْتَنِي فِي الْخُتُونَةِ عَزَّتْ سِي

البيت .

(٢) الشاهد لاسرئ القيس ، ديوانه ١٦٦ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١١٨ .

والخزانة ١٩٧/٥ و ٥٥٢/٧ - ٥٥٦ . والشاهد فيه أنه وضع المفرد

موضع الاثنين وذلك بإعادة ضمير الاثنين على العين مفردة في أول

البيت .

ديوانه ١١٧ و

(٣) الشاهد لزهير وهوني / الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣١٨ من كلمة

يمدح بها هرم بن سنان ، وعجزه :

* وَعَبْرَةٌ مَا هُمْ لَوْ أَنَّهُمْ أَمُّمٌ *

العَيْنُ فِيهِ واقعةٌ مَوْضِعَ العَيْنَيْنِ إذْ لَا يَعْرِفُ البِكَاءُ مِنَ العَيْنِ الواحِدَةِ دُونَ
الأخرى ، وإنَّما يُوقَعُونَ المفردَ مكانَ التثنيةِ ، والجمعَ مكانَ التثنيةِ ، والمفردَ
مكانَ الجمعِ في نحو قولِ الشاعر: (١)

كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفَّوْا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ

إِذَا عَلِمُوا أَنَّ المَخاطَبَ يَفْهَمُ المَعْنَى .

قوله : (وَكَلَّ شَيْئَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ فَتَثْنَيْتَهُمَا جَمْعٌ) ، (٢) يَرِيدُ

فَيُعْبَرُ عَنْ تَثْنَيْتِهِمَا بِالْجَمْعِ ، وَأَطْلَقَ أَبُو القاسمِ - رحمه الله - القولَ في كَلَّ

شَيْئَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ ، وَهُوَ كَلَامٌ يَقْضِي أَنْ يُعْبَرَ بِالْجَمْعِ عَنِ اثْنَيْنِ إِذَا كَانَا

جُزْأَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ كَانِ الْجُزْأَيْنِ مِمَّا لَا يَكُونُ فِي الحَيوانِ مِنْهُمَا إِلاَّ واحِدٌ

أَوْ يَكُونُ فِيهِ مِنْهُمَا اثْنانِ ، وَقَدْ فَسَّرَ هَذَا الإِطْلَاقَ بِكَلِّ الوَجْهَيْنِ فَقَالَ بَعْدَ

هَذَا : (ضَرَبْتُ رُؤُوسَ الزَّيْدَيْنِ) ، (٣) وَلَا يَكُونُ لِلإنسانِ إِلاَّ رَأْسٌ واحِدٌ ،

ثم قال : (وَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمَا ، وَأَرْجُلَهُمَا) فَمَثَلُ مِمَّا يَكُونُ فِي الإنسانِ مِنْهُ

اثْنانِ ، وَيُوهِمُ إِطْلَاقَهُ وَتَمثِيلَهُ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْجَمْعِ عَنِ التَّثْنِيَةِ يَكُونُ فِي

الوَجْهَيْنِ مِنَ الأَجْزَاءِ قِياساً ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ ، وإنَّما هُوَ قِياسٌ فِي كَلِّ جُزْأَيْنِ

مِنْ شَيْئَيْنِ لَيْسَ فِي كَلِّ واحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ غَيْرَ واحِدٍ مِنَ الجُزْأَيْنِ .

(١) الشاهد لا يعرف قائله وهو من شواهد الكتاب الخمسين ٢١٠/١

واستشهد به الفراء في معاني القرآن ٣٠٧/١ والبرد في المختضب

١٧٢/٢ وهو كذلك في المحتسب ٨٧/٢ والأمالى الشجرية ٣١١/١

و ٢٥/٢ - ٢٨ - ٢٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥ و ٢١/٦ - ٢٢

وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/٢ والخزانة ٣٧/٧ - ٥٥٩ . والشاهد

فيه وضع المفرد موضع الجمع وهو قوله : "بَطْنِكُمْ" .

(٢) الجمل ٣١٢ .

(٣) الجمل ٣١٢ .

(٤) الجمل ٣١٢ .

وَأَمَّا مَا يَكُونُ فِي الْحَيَوَانِ مِنْهُ اثْنَانِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ أَنَّهُ مَقِيسٌ ، وَقَوْلُ
أَبِي الْقَاسِمِ (وَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمَا ، وَأَرْجُلَهُمَا) (١) ، لِيَنَّ قَاسَ أَرْجُلَهُمَا عَلَى أَيْدِيَهُمَا
فَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ مَسْمُوعًا مِنْ كَلِمِ الْعَرَبِ فَيَكُونُ مِثْلَ أَيْدِيَهُمَا يَحْفَظُ
وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(٢) / قوله : (وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ ضَرَبْتُ رَأْسَيْهِمَا ، وَقَطَعْتُ رِجْلَيْهِمَا) ١٤٣ -

مِنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا فَقَدْ تَكَلَّمَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ بِالتَّثْنِيَةِ عَنِ الْإِثْنَيْنِ ، فَإِنْ قِيلَ :
فَهَلُ النُّطْقُ بِالْأَصْلِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَقِيسٌ أَوْ مَسْمُوعٌ ؟ فَالظَّاهِرُ فِيهِ أَنَّهُ
مَسْمُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعِبَارَةِ بِالْجَمْعِ عَنْهُ ، وَمَعَ هَذَا فَلْيَبْحَثْ عَلَيْهِ
وَيَتَّبِعْ فِي كَلِمِ الْأَعْمَةِ .

قَوْلُهُ فِي التَّعْلِيلِ : (وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرَهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ تَثْنِيَّتَيْنِ فِي
كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَصَرَفُوا الْأُولَى إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ) (٣) ، قَوْلُهُ : (فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ) ،
تَجَوُّزٌ فِيهِ ، لِأَنَّهُمَا كَلِمَتَانِ ، إِذَا الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ شَيْئَانِ ، وَلَكِنَّهُمَا لَعَا اتِّصَالَ
اتِّصَالًا شَدِيدًا صَارَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْإِتِّصَالِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَمِنْ جِهَةِ
الْمَعْنَى ، فَهَوَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُضَافَ بَعْضُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَبِذَلِكَ يُخَالَفُ : ضَرَبْتُ
غُلَامِي الزَّيْدَيْنِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَلَمَّا اتَّصَلَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى عَبَّرَ
عَنْهُمَا بِالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ .

قَوْلُهُ : (فَصَرَفُوا التَّثْنِيَّةَ إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ ، لِأَنَّ التَّثْنِيَّةَ جَمْعٌ فِي
الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ ضَمُّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَالْقَلِيلِ) (٤)
هَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ لِأَنَّمَا هُوَ عَلَةٌ فِي كَوْنِهِمْ عَدَلُوا عَنِ التَّثْنِيَّةِ إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ ، وَكَلِمٌ

(١) الجمع ٣١٢ .

(٢) الجمع ٣١٢ .

(٣) الجمع ٣١٢ .

(٤) الجمع ٣١٢ .

يَعْدِلُوا إِلَى الْمَفْرُودِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَنْسَبَ إِلَى التَّثْنِيَةِ مِنْ أَجْلِ الضَّمِّ كَمَا تَقَدَّمَ .
قوله : (وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ) ، يُرِيدُ أَنَّ الْجَمْعَ يَقَعُ عَلَى
الكثير من أحد عشر إلى ما لا يتناهى ، ويقع على القليل ، والقليل من الثلاثة
إلى العشرة .

وفائدة هذا الكلام تقريب التثنية من الجمع ، حتى كأن الجمع عبارة
عنها ، وذلك أن الثلاثة والأربعة يطلق عليها الجمع إلا أنه من الجمع
القليل ، والثلاثة والأربعة قريب من التثنية ، فعلى هذا التأويل يكون ذكره
للكثير من الجمع إنما هو بالتبع للقليل ؛ لأنه يقرب به الجمع من التثنية .^(١)
وأما الجمع الكثير فبعيد عن التثنية ، وإنما ذكره بالتبع ، كما
تقدم ، ويمكن أن يريد أن الجمع يشبه التثنية من حيث أنه يقع على القليل ،
والكثير معاً ، كما أن التثنية تقع على التثنية في كلام العرب ، وربما جاءت
يراد بها التكثير في نحو قولهم : لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ،^(٢) وتلك
التثنية كلها التي تقدمت في باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره
يراد بها الكثرة ومن ذلك قوله :^(٣)

فَجَاءُوا عَارِضًا بَرْدًا وَجِئْنَا
كَمِثْلِ السَّيْلِ نَرْكَبُ وَارِئِنَا

(١) ينظر الكتاب ٦٢١/٣-٦٢٢ .
(٢) المراد بتثنية لبيك وحنانيك ، وسعديك : التكثير أي تلبية بعد تلبية
واسعاداً بعد إسعاد ، وتحنناً بعد تحنن ، كلما انقضت أجبتك إجابة
بعد إجابة ، لأن له لفظاً مفرداً من جنسه ثم ثنيتي على حد التثنية
بل هو لفظ مثنى أريد به الجمع .

(٣) الشاهد من أبيات لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني أنشدها
أبو تمام في ديوان الحماسة ، قال المرزوقي : « ونحن لكثرتنا وتياننا
على ما يعترض في طريقنا كالسيل الذي لا يبقى ولا يذر . ولم يشن
وارئينا ؛ لأنه يشير إلى رجلين ، لكنه أراد الكثرة والجنس بالوازع ،
ثم ثنيتي مبيناً اختلاف الطائفتين من الخيلين » . ينظر شرح ديوان

فَإِنَّ الْجَيْشَ الَّذِي وَصَفَ هَذَا الشَّاعِرُ جَيْشٌ كَبِيرٌ ، وَالْجَيْشُ الْكَبِيرُ لَا يَكُونُ لَهُ
وَأَزْعَانِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ وَزْعَةٌ ، فِيهِ تَثْنِيَةٌ أُرِيدُ بِهَا الْجَمْعُ فَتَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ ،
وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ وَتَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَهُوَ مَا فَوْقَ الْعَشْرَةِ ، وَالتَّثْنِيَةُ
تَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ ، وَهِيَ اثْنَانِ ، لِأَنَّ الْإِثْنَيْنِ عَدَدٌ قَلِيلٌ وَتَقَعُ عَلَى الْعَدَدِ
الْكَثِيرِ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَثَلِ ، فَلَمَّا كَانَتْ بَيْنَهُمَا هَذِهِ الْمَشَابَهَةُ عَبَّرَ بِالْجَمْعِ عَنِ
التَّثْنِيَةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

(١)

وَأَنشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ :

يَمَانِي فَوْادَيْنَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَى فَيَبْرَأُ مِنْهَا ضُفُوفُ الْمَشَقِّ

الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَالْفُؤَادُ: الْقَلْبُ ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِحَرَارَتِهِ / ، وَمِنْهُ: الْمَفْتَادُ ، ١٤٤
وَهُوَ الْعُودُ الَّذِي تَحْرَكُ بِهِ النَّارُ ، وَالْمَفْتَادُ مَوْضِعُ النَّارِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ: (٢)
* سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ سَفْتَانٍ *

وَالْأَسَى فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى " مِنْ الْهَمِّ وَالْأَسَى " إِذْ يَقُولُ : أَسَى الرَّجُلُ يَأْسَى
أَسَى فَهُوَ أَسِيَانٌ (٣) وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : * فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ * (٤)

(١) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٥٥٤ والكتاب ٦٢٣/٣ والنقائض ٢٤١/٢

ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤
والخزانة ٥٤٦/٧ وفي الخزانة قافية البيت : (المَعْدَبُ) .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٢٤ وهو في الخصائص ٢٧٥/٢

والسنة الجاهليين اختيار الأعلام ١٩١ والامالي الشجرية ١٥٦/١ ،
و ٢٧٧/٢ والخزانة ١٨٥-١٨٧ وهو من المعلقة :

* يَا دَارَسِيَّةَ يَا عَلِيَاءَ فَالْسَنْدِي *

وصدره : * كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتَيْهِ *

والسَفُودُ: حديدَةٌ يَشْوَى عَلَيْهَا اللَّحْمُ ، قِيلَ هِيَ رُومِيَّةٌ ، وَالشَّرْبُ: جَمَاعَةٌ

يَشْرَبُونَ ، وَالْمَفْتَادُ: مَوْضِعُ النَّارِ الَّذِي يُشْوَى فِيهِ .

(٣) فِي اللِّسَانِ (أَسَى) وَرَجُلٌ أَسِيٌّ وَأَسِيَانٌ ؛ حَزِينٌ .

(٤) الْآيَةُ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

وَالْمَنْهَاضُ : هُوَ مَنْفَعَلٌ مِنْ هَاضَهُ يَهِيضُهُ ، إِذَا كَسَرَهُ بَعْدَ الْجَبْرِ ، وَالْمَهِيضُ :
الْمَكْسُورُ بَعْدَ الْجَبْرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : (١)

* كَأَنِّي أُعَدِّي عَنْ جَنَاحِ مَهِيضٍ *

وَالْمَشَقْفُ : يَرَوَى بِالغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَغَيْرُ الْمَعْجَمَةِ ، وَهِيَ الْعَيْنُ ، فَمَنْ رَوَاهُ
بِالْمَعْجَمَةِ قِيلَ : هُوَ حَجَابُ الْقَلْبِ ، فَيَكُونُ الْعَرَادُ بِالْفُؤَادِ الْمَشَقْفِ الَّذِي يَلْمَعُ
الْحَبُّ إِلَى شِغَافِهِ ، وَهُوَ حِجَابُهُ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالْعَيْنِ غَيْرَ الْمَعْجَمَةِ فَيَمَكِّنُ (٢)
أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْمَشَقْفَ الَّذِي يَلْمَعُ الْحَبُّ إِلَى أَعْلَاهُ ؛ لِأَنَّ شَقْفَ الْجَبَلِ أَعْلَاهُ ،
وَيُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ بِالْمَشَقْفِ الْمَحْرَقَ ، يُقَالُ : شَقَفَهُ الْحَبُّ بِالْعَيْنِ غَيْرَ الْمَعْجَمَةِ
إِذَا أَحْرَقَ قَلْبَهُ ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُولَ : فَسَبْرًا الْفُؤَادُ الْمَنْهَاضُ الْمَشَقْفُ
فَقَلْبٌ وَأَضَافَ الصِّفَةَ إِلَى الْفُؤَادِ الْمَوْصُوفِ ، وَزَادَ الْمَشَقْفَ عَلَى الْمَنْهَاضِ عَلَى
طَرِيقِ التَّوَسُّعِ ، كَمَا يُضَيِّفُونَ الْمَوْصُوفَ إِلَى الصِّفَةِ فِي قَوْلِهِمْ : " دَارُ الْأَوْلَى " ،
وِ " مَسْجِدُ الْجَامِعِ " ؛ لِأَنَّ الْعَرَادَ : الدَّارُ الْأَوْلَى ، وَالْمَسْجِدُ الْجَامِعُ ، وَالْمَشَقْفُ
يُرْوَاهُ تَعْتُّ لِلْمَنْهَاضِ ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ " مَا فِي فُؤَادِنَا " ؛ لِأَنَّ الْفُؤَادَ
مِنْ شَخْصَيْنِ لَيْسَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْهُ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَأَضَافَهُ إِلَى الضَّمِيرِ
وَهُوَ رَاجِعٌ عَلَى اثْنَيْنِ ، هَذَا مَقْصُودُ أَبِي الْقَاسِمِ .

وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَقُولُ : لَيْسَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ رَأْسِي
الزَيْدَيْنِ ، فَإِنَّ رَأْسِي مَخْصُوصٌ بِالتَّشْنِيبِ ، وَالزَيْدَيْنِ مَخْصُوصٌ بِالتَّثْنِيَةِ ، فَكَأَنَّكَ
جَمَعْتَ بَيْنَ تَثْنِيَّتَيْنِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَ" نَا " مِنْ قَوْلِهِ " فِي فُؤَادِنَا "

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٧٤ والستة الجاهليين للاعلام ٧٢ .

وصدره :

* فَظِلْتُ وَظَلَّ الْجَوْنَ عِنْدِي يَلْبُدِيهِ *

وَالْمَهِيضُ الْمَكْسُورُ بَعْدَ الْجَبْرِ .

(٢) فِي الْأَضَلِّ : فَيَكُونُ ، وَالسِّيَاقُ يُعْطِي مَا أُبْتِنَاهُ .

ليس بخصوصٍ بالتثنية بل يقع على الجمع فلفظه ليس بلفظٍ تثنيةٍ من حيث لم يكن مخصوصاً بها ، ففارقَ ضربتُ رأسِي الزِيدَيْنِ ، فَكَأَنَّكَ أَضَفْتَ فِي البيتِ تثنيةً إلى ما ليس بتثنيةٍ ، إذ ليس له من التثنية إلا المعنى .

وَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا جَعَلُوا الْعِلَّةَ فِي مَا يَجْعَلُهُمُ الْجَمْعُ مَقَامَ التثنيةِ الْفَرَارِ مِنْ أَنْ يُضَيَّفُوا لَفْظَ تثنيةٍ إِلَى لَفْظِ تثنيةٍ ، وَقَوْلُهُ (يَمَا فِي فُؤَادِنَا) مُتَعَلِّقٌ بِتُسَعِيفٍ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ وَهُوَ : (١)

دَعَوْتُ الَّذِي سَوَى السَّمَوَاتِ أَيْدُهُ وَلِلَّهِ أَدْنَى فِي فُؤَادِي وَالطَّفُّ لِيَشْغَلَ عَنِّي قَلْبَهَا بِزَمَانَةٍ تَدْلَهُهُ عَنِّي وَعَنْهَا فَتُسَعِيفُ أَي : تُسَعِيفُ يَذْهَابُ مَا فِي فُؤَادِهَا فَحُذِفَ الْمُضَافُ .

وَأُنشِدُ فِي الْبَابِ : (٢)

وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ

الشطرانِ من رَجَزٍ لِخَطَامِ الْمَجَاشِعِيِّ ، وَبَعْدَهُمَا :

* جُبَّتَهُمَا بِالنَّعْتِ لَا بِالنَّعْتَيْنِ *

الْمَهْمَهَيْنِ : الْقَفْرَيْنِ الْبَعِيدَيْنِ ، وَسَمِّيَ الْقَفْرُ بِالْمَهْمَةِ ؛ لِأَنَّ السَّالِكَ فِيهِ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ : " سَهْ سَهْ " ، يَأْمُرُهُ بِالرَّفْقِ عَلَيْهِ لِثَلَاثِ يَفَوْتَهُ فَيَجْتَنِي فِي الْقَفْرِ مُفْرَدًا مُعْرَضًا لِلتَّلْفِ ، وَ (قَدَفَيْنِ) تثنيةٌ : قَدَفٍ بفتحِ الذَّالِ ، وَهُمَا الْبَعِيدَانِ ، وَ (مَرَّتَيْنِ)

(*) في الأصل : بمشعف ، صوابه ما أثبتناه .
ديوان الفرزدق ٥٥٤ و

(١) البينان في/شرح المفضل لابن يعيش ١٥٦/٤ وهما قبل بيت الشاهد .
ويروى البيت : " لِيَشْغَلَ عَنِّي بَعْلَهَا " مَكَانَ : قَلْبَهَا .

(٢) الشاهد من رَجَزٍ لِخَطَامِ الْمَجَاشِعِيِّ وهو في الكتاب ٤٨/٢ ، و ٦٢٢/٣
ومعاني القرآن للزجاج ١٧٢/٢ والتكملة لأبي علي ٤٥٣ والأمالسي
الشجرية ١٢/١ وشرح المفضل لابن يعيش ١٥٦/٤ والنهع ٦٢/٢ ،
وشرح شواهد الشافية ٩٤ ، والخزانة ٥٤٤/٧ . والشاهد فيه تثنية
المضَافِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَهَذَا الشَّاهِدُ نَسَبُهُ سَيُوهِي فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ
الكتاب ٤٨ لِخَطَامِ وَفِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ ٦٢٢ نَسَبُهُ لِهَيْمَانَ بْنِ قَحَافَةَ .

تثنية : «مَرَّتْ»، والمَرَّتْ (١) الأرض / التي لا نباتَ بِهَا ولا ماءً، ظَهَرَاهُمَا ١٤٤ /
في كونِهِمَا لِابْتِئَانِ شَيْئًا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ، أَيْ : أَمَلَسَ، يَصِفُ أَنْ ذَلِكَ الْعَهْمَةُ
أَمَلَسَ كظهِرِ التَّرْسِ ، وقد قِيلَ بَأَنَّ مَرَّتَيْنِ نَعْتَانِ لِعَهْمَتَيْنِ ، وموضعُ الشَّاهِدِ
فيه قولُهُ (ظَهَرَاهُمَا) ، فَهَذَا مِثْلُ ضَرْبِ رَأْسِي الزَّيْدَيْنِ ؛ لِأَنَّ ظَهْرًا : تَثْنِيَّةٌ
مِنْ حَيْثُ هُوَ مَخْصُوصٌ بِالتَّثْنِيَّةِ ، وَالشَّاهِدُ الْآخِرُ قَوْلُهُ : (مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ) ،
فَهَذَا مِثْلُ قَوْلِكَ : ضَرْبُ رُؤُوسِ الزَّيْدَيْنِ ، فَالشَّاهِدُ الْأَوَّلُ جَاءَ عَلَى اللَّغَةِ
الْقَلِيلَةِ ، وَالشَّاهِدُ الْآخِرُ جَاءَ عَلَى اللَّغَةِ الْكَثِيرَةِ ، فَفِي الْبَيْتِ الْجَمْعُ بَيْنَ
اللَّغَتَيْنِ ، وَجَمَلَةُ الْابْتِدَاءِ وَالْخَيْرِ الَّتِي هِيَ «ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ»
صِفَةٌ لِمَهْمَتَيْنِ ، وَجَوَابُ رَبِّ «جَبَّتُهُمَا» لَكَذَا أَوْ قَطَعْتُهُمَا بِأَنَّ نَعْتًا لِي مَرَّةً
وَاحِدَةً لَا مَرَّتَيْنِ ، وَأَقْلُ هَذِهِ اللَّغَاتِ اشْتِهَارًا أَنْ يُعَدَلَ إِلَى الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِ : (٢)
كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا
مُسْتَهْدِفٌ لِطِعَانٍ فِيهِ تَذْيِيبُ
وقوله تعالى : * وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، وَهَذَا يَمَّا يَجِبُ
أَنْ يُسْتَعْمَلَ عَلَى التَّثْنِيَّةِ عَلَى عَقْدِ الْبَابِ ، فَلِئِمَّا عَنِي «أَيْمَانُهُمَا» ، وَ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ
إِلَّا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ ، فَقَدْ لَحِقَتْ بِعَقْدِ الْبَابِ .

(١) فِي اللِّسَانِ (مَرَّتْ) الْمَرَّتْ : مَفَازَةٌ لَا نَبَاتَ فِيهَا ، أَرْضٌ مَرَّتٌ ،
وَمَكَانٌ مَرَّتٌ ، قَفْرٌ لَا نَبَاتَ فِيهِ ، وَقِيلَ : الْمَرَّتُ : الْأَرْضُ الَّتِي لَا كَلَأَ
بِهَا وَإِنْ مَطَرَتْ ، وَالْجَمْعُ أَمْرَاتٌ وَمَرُوتٌ ، قَالَ خَطَّامُ الْمَجَاشِعِيِّ :
وَمَهْمَتَيْنِ قَدْ فَيِّنَ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ
جَبَّتُهُمَا بِالنَّعْتِ لَا بِالنَّعْتَيْنِ

(٢) مَرَّ قَرِيبًا فَارْجِعْ إِلَيْهِ .

مسألة : وتقولُ قطعْتُ لِحْدَى آذَانِ الزَّيْدِيِّ ، وَأَنُوقِهُمَا بِالنَّصْبِ ، وَلَا يَجُوزُ الْخَفْضُ فِي الْمَشْهُورِ ؛ لِأَنَّ الْأَنْفَ مُذَكَّرٌ وَلَا يُعَدُّ بِإِحْدَى ، وَالْمَعْنَى أَنَّكَ جَدَعْتَ أُذُنًا وَاحِدَةً مِنْ آذَانَيْهِمَا ، وَلَوْ أَرَدْتَ أَنَّكَ جَدَعْتَ وَاحِدَةً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَثَنَيْتَ فَقُلْتَ : قَطَعْتُ لِحْدَى أُذُنِي الزَّيْدِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُذُنٌ وَاحِدَةٌ ، وَعَيْنٌ وَاحِدَةٌ أَنْ تَقْطَعَ لَهُمَا أُذُنًا وَاحِدَةً مِنْ آذَانَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ لَهُمَا آذَانًا فَلَمَّا وَقَعَ الْإِلْبَاسُ رَجَعُوا إِلَى التَّنْيَةِ .

مسألة : وتقولُ : قَطَعْتُ لِحْدَى أُذُنِي الزَّيْدِيِّ ، وَأَيْدِيَهُمَا إِذَا قَطَعْتَ جَمِيعَ الْأَيْدِي ، وَالْعَطْفُ عَلَى لِحْدَى وَلَوْ أَرَادَ وَاحِدَةً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَقُلْتَ : وَأَيْدِيَهُمَا ، وَسِوَاهُ حُمِلَتْ عَلَى لِحْدَى أَوْ عَلَى الْمَخْفُوضِ بِإِحْدَى .

باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال

اعلم أن كل اسم معرفة علم تصفه بـ **بَابٍ مُكَبَّرًا مَفْرَدًا**، وتضيف الـ **ابن** إلى علم فإنك تحذف منه التنوين ، وكذلك الألف من **ابن** ويجرى مجرى العلم في هذا المعنى الكناية واللقب متساويين كانا أو مختلفين (١).

فمثال وقوع **ابن** بين علمين هذا **زيد بن عمرو** ، ومثاله بين لقبين هذا **قفة بن بطة** ، وقولهم : **طامر بن طامر** (٢) للبرغوث فإنه لقب به لظهوره الذي هو وثبه ، ومثاله بين كنايتين ، قال أبو القاسم بن أبي حميد (٣) ، وهذا تمثيل الجميع متفقا ، ومثاله مختلفا : **زيد بن أبي عمرو** ، وأبو عمرو بن زيد ، وهذا قفة بن زيد ، وهذا **زيد بن قفة** ، وهذا **القاضي بن القائد** ، وطف على جميعها بالتمثيل ، فقد أريتك الطريق إلى ذلك ، وقد يثبت التنوين في الكلام ، وحذفه أكثر وباب إثباته في الشعر كقوله : (٤)

* جارية من قيس ابن ثعلبة *

- (١) ينظر الكتاب ٥٠٤/٣ ، والمقتضب ٣١٢/٢ .
(٢) العبارة بنصها في الكتاب ٥٠٧/٣ .
(٣) أبو القاسم بن علي بن محمد الأنصاري البطليوسي المعروف بالصفار صحب ابن عصفور والشلوبين شرح كتاب سيبويه شرحا حسنا ، ويقال : انه أحسن ما وضع عليه . انظر ترجمته في البلغة ١٧٣-١٧٤ و بغية الوعاة ٢٥٦/٢ والاعلام ١٢/٦ .
(٤) الشاهد للأغلب العجلي كما في الكتاب ٥٠٥/٣ - ٥٠٦ وهو من شواهد المقتضب ٣١٥/٢ والخصائص ٤٩١/٢ وسر الصناعة ٥٣٠/٢ والامالي الشجرية ٢٨٢/١ وشرح المفصل لابن يعين ٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢ . والشاهد فيه إثبات تنوين قيس الموصوف بـ **ابن** للضرورة ، وانظر الخزانة ٢٣٦/٢ ، وعجزه :
* كأنها حلية سيف مذهبة *

ووجه ذلك أنه جعل الابن بدلاً لا صفة^(١) ، وكذلك إذا كان الاسم العلم يُقال فيه زيد بن قاسم، ويكون ابن قاسم شهرة جرت عليه / وليس ولداً لصليبه ، ١٤٥/أ وإنما هو جد لأبيه أو لجدّه، وجرت الشهرة على الأحفاد فيثبت التنوين في زيد المتكلم فيه والألف في ابن الجارى عليه ؛ لأنه إن ذاك في الحقيقة بدل لا نعت ، اللهم إلا أن تصل النسب حتى تلحق إلى من شهر البيت به فيدخل زيد إن ذاك في حكم الباب .

وإنما كان باب التنوين هنا الحذف لالتقاء الساكنين مع كسرة الاستعمال وشدّة اتصال الصفة بالموصوف فقد وجدنا التقاء الساكنين له تأثير في الحذف بالأ أنه في النون الساكنة إذا التقى الساكنان في الوقف في المشهور، وإنما تحرك النون ، كقوله تعالى : * وَلَكِنْ أَنْظَرْنَا إِلَى الْجَبَلِ *^(١) وَ * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ *^(٢) ، وقد حكى في الشعر :^(٤)
* وَلَا يَكُ اسْبِقُنِي إِنْ كَانَ سَاوِكَ ذَا فَضْلٍ *
وقرئ في الشاذ : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)^(٥) ، وإذا اجتمع إلى التقاء

-
- (١) ينظر الخصائص ٢/٤٩١ .
(٢) الآية ١٤٣ من سورة الاعراف .
(٣) الآية ٢-١ من سورة الاخلاص . والاصول ٣/٣٥٥ .
(٤) الشاهد للنجاشي كما في الكتاب ١/٢٧ وهو في الخصائص ١/٣١٠ .
والمنصف ٢/٢٢٩ وسر الصناعة ٢/٤٤٠ ، والانصاف
٦٨٤ والامالي الشجرية ١/٣٨٥ وشرح المفصل لابن يميث ٩/١٤٢
وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٧٦ والخزانة ٥/٢٦٥-١٠/٤١٨-٩/٤١٩
والشاهد فيه حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة .
(٥) قرأ بها أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن
وابن أبي إسحاق وأبو السمال وأبو عمرو في رواية يونس وسحبوب ،
والأصمعي ، واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه . ينظر السبعة لابن مجاهد
٧٠١ ، والكشف ٢/٣٩١ والبحر ٨/٥٢٨ .

الساكنين كثرة الاستعمال وكثرة دور الكلام في الأعلام كان ذلك مؤثراً في الحذف أيضاً .

وشدة اتصال الصفة بالموصوف بما يعين أيضاً على الحذف حتى يرجع الساكنان كأنهما من كلمة واحدة ، ثم تحذف التنوين لالتقاء الساكنين بهذه الأسباب .

ومذهب أبي عمرو بن العلاء^(١) الحذف لكثرة الاستعمال ، ويظهر أثر الخلاف في مثل قولك : هذه هند بنت فلان في لغة من صرف هنداً^(٢) ، فسبويه ويونس يتونان^(٣) ، وأبو عمرو يحذف التنوين^(٤) وعلى هذا العقيد تضرب المسائل ، فتقول : هذا زيد بن عمرو بالحذف ، وإن ثبتت فالإثبات في القليل ، وهذا في الصفة ، وكان زيد بن عمرو حين كان ابن خيراً ولم يكن صفة كالأولى .

فأما قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾^(٥) فإنه قرئ بالتنوين ، والحذف ، فوجه قراءة التنوين أنه خير وصفة على القليل ، ووجه قراءة الحذف أنه صفة والخبر محذوف .
وتقول : ظننت زيدا بن عمرو منطلقاً على أن تجعل منطلقاً حالاً^(٦) ، وتقول : زيد ابن أخينا منطلق ، وتقول : أبو بكر بن عمرو منطلق فتحذف من الكنية ؛ لأنها كاسم علم ، وهذه هند ابنة فلان ، وإثبات الألف ؛ لأن ابنة ليست في الكثرة كالبين .

-
- (١) ينظر الكتاب ٥٠٦/٣ لبيان مذهب أبي عمرو بن العلاء .
(٢) ينظر الكتاب ٦٠٥/٣ .
(٣) ينظر الكتاب ٥٠٦/٣ .
(٤) الكتاب ٥٠٢/٣ .
(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة قرأ عاصم والكسائي : «عزير ابن الله» ، منوناً ، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو «عزير منوناً» ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة : «عزير ابن الله» ، غير منون - السبعة ٣١٣ .
(٦) ينظر سر الصناعة ٥٣٢/٢ .

[بيان في أقسام التنوين]

زيادة بيان : قد تقدم أن التنوين في كلام العرب على خمسة أضرب : (١)

تنوين تمكين ، وصرف ، وهو المراد في هذا الباب .

وتنوين تنكير في قولهم : سيويه وسيويه آخر ، وإيه وإيه وما

أشبه ذلك .

وتنوين عوض ، نحو : حينئذ ويومئذ عوض من الجملة التي تضاف

اليها إن ، ونحو : جوار وغواش وقاض اسم امرأة .

وتنوين مقابلة ، نحو : مسلمات ، وعرفات .

وتنوين تزيين ، وهو الذي في القوافي ،

فأما تنوين اليمين اليمين اليمين فيجربك
لا لتقاء الساكنين في الشائع من كلامهم ، وربما حذف للساكنين ، وقد قرئ :

* قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ ، ويحذف للإضافة ومع الألف واللام وفي

الوقف في الرفع والجر في الأفضح ، ومن الأسماء السنية في النداء وغيره

في هذا الباب ، ولكن العرب حذف في هذا الباب قياساً مطرداً من الأسماء

الأعلام والكنى والألقاب كانت لمن يعقل أو لئلا يعقل ، نحو : طامر بن

طامر ، وما يقوم مقامها ، وقد تقدم ذلك / تأصيلاً وتشيلاً ، ومن ذلك قولهم : ١٤٥ /

ضَلُّ بِنُ ضَلُّ ، يقال لمن وجهه نسبه ، وفلان بن فلان كقولك : زيد بن عمرو ؛

لأن فلاناً في كلامهم عبارة وكناية عن العلم (٢) ، وأما زيد بن القاضي ، وعروب بن

الأمير وما أشبه ذلك من يغلب عليه ويشهر به فكألأعلام (٣) ، وقد جاء في الشعر

ثبات التنوين قال : (٤)

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ شَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا جَلِيَّةٌ سَيْفٍ مَذْهَبُهُ

(١) في الجزء المنقود من هذا الكتاب وانظر هذه الاقسام في البسيط

١٧٥/١ فابعدها .

(٢) العبارة بنصها في الكتاب ٥٠٢/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٥٠٢/٣ .

(٤) مر قريباً .

وقال آخر: (١)

لَتَجِدَنِي بِالْأَسِيرِ بَرًّا
وَبِالْقَنَاءِ مَدْعَسًا مَكْرًّا
إِذَا فُطِيفَ السَّلَمِيِّ قَرًّا

شاهدُه حذف التنوين في غير ما ذكرنا من قيود الباب، وحيث ما يثبت التنوين
تثبت الألف في ابن (٢) ، وحيثما تحذف التنوين تحذف الألف ، والبيت الذي
هو (جارية من قيس) هو للأغلب العجلي، وقال الحطيئة: (٣)

إِلَّا يَكُنْ مَالٌ يَثَابُ فَإِنَّهُ
سَيَأْتِي شَنَائِي زَيْدًا ابْنَ سَهْلِهِلِ

فأثبت التنوين ولا يحمل إلا على البدل ، قلت : ووجه إثباتها مع البدل
دون النعت ؛ لأن البدل على نية تكرير العمل ، فكان ابناً وقع مباشرة للعامل
فأشبه كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ ، وهو محل ثبوت الألف في ابن وجوباً ولزوماً ،

(١) هذا الرجز في النوادر لابي زيد من غير نسبة الى قائل . النوادر ٣٢١

وهو في معاني القرآن للفراء ٤٣١/١ و ٣٠٠/٣ والمحلى لابن شقير

١٩٥ وسر الصناعة ٥٣٤/٢ والأمالى الشجرية ٣٨٢/١ واللسان

(مدعس) والشاهد فيه قوله : (إِذَا فُطِيفَ السَّلَمِيِّ قَرًّا) ، حيث

لم ينون ، قال الفراء : « والتنوين أجود » .

(٢) انظر سر الصناعة ٥٣١/٢ قال ابن جنى : « ومن فعل ذلك لزمه الألف

في ابن خطأ إلى هذا رأيت جميع أصحابنا يذهبون » .

(٣) الشاهد للحطيئة من قصيدة يمدح بها زيد الخيل الطائي، وهي

في ديوانه ٨٤ ، والشاهد في معاني القرآن للفراء ٤٣٢/١ والخصائص

٤٩١/٢ وسر الصناعة ٥٣١/٢ والحلل في إصلاح الخلل ٣٤٠ ،

والأمالى الشجرية ٣٨٢/١ قال ابن جنى : « فالوجه أن يكون ابن سهل

بدلاً من زيد لا وصفاً له ؛ لأنه لو كان وصفاً لحذف تنوينه ، فقيل : زيد

ابن سهل ، ويجوز أن يكون وصفاً أخرج على أصله لكثير من الأشياء

تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها .

وقد حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ابْنٌ فِيهِ نَمْتًا قَالَ : (١)
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْبُ بْنُ سَهْمٍ أَوْ شُعَيْبُ بْنُ يَنْقَرٍ
أَسْقَطَ التَّنْوِينَ لِلسَّائِكِينَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾
وَشُعَيْبُ بْنُ سَهْمٍ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، لِأَنَّ شُعَيْبًا اخْتَلَفَ فِي نَسَبِهِ فَرَزَعَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ
ابْنُ سَهْمٍ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ ابْنُ يَنْقَرٍ .

(١) الشاهد للأسود بن يعفر كما في الكتاب ١٢٤/٣ والكامل ١٢٨/٣
وهو في المقتضب ٢٩٤/٣ والتصحيح والتحريف ٤٩٤ والمحتسب
٥٠/١ والحلل في إصلاح الخلل ٣٤٠ والأشعوني ١٠١/٣ والتصريح
١٤٣/٢ والخزانة ١٢٢/١١-١٢٨ وشرح شواهد المغني للبغدادي
٠٢٠٨/١

باب أقسام المفعولين و هي خمسة

قال الشيخ الأستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - كان الأولى أن يقول أبو القاسم - رحمه الله - : باب المفعولات ، لوجهين : أحدهما : أنه يتكلم على الألفاظ ، وهي لا تعقل .

والثاني : أن الجمع بالألف والتاء يجمع الكل ، وبالياء والتون يختص بالعاقلين ، لكنه قد بقي المسميين ، وغلب من يعقل .

وقال ابن خروف أيضا أول هذا الباب : تكلم ابن بابشاذ في أول هذا الباب على العامل في المفعولات ، ورجح الأقوال ، وأفسد بعضها ودل كلامه على أن العوامل هي الألفاظ حقيقة ولا يتخيل من يحسن ، وقد بين ذلك فيما تقدم من الكتاب في باب الفاعل والمفعول به ، ولكني أذكر الآن كلام ابن بابشاذ ، كما رسمه قال (١) : * جملة هذا الباب قد تقدمت عقودها وأصولها في أول الكتاب فلا حاجة إلى إعادة ذلك وقد كان ينبغي له أن يقدم ذكر ذلك مع المفعولات ، وإذا كان كذلك فلا بد أن يعلق مع كل فصل من هذه الفصول شيئا ما لم يتقدم ذكره .

أما المفعول به ففي العامل فيه والنائب له أربعة أقوال (٢) :
وذلك إذا قلت : ضرب زيد عمرا ، فذهب سيويه - رحمه الله - أن العامل في

عمرو النائب «ضرب» وحده .

ومذهب هشام أن العامل فيه الفاعل وحده ،

ومذهب الفراء أن العامل فيه مجموع الفعل والفاعل .

ومذهب الأحرار أن العامل فيه المعد في

(١) من هنا إلى قوله الآتي : ثبت أن الصحيح مذهب سيويه من كلام

ابن بابشاذ لوحة ٢٢٩ .

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في الانصاف ٧٨/١ فابعدها . القول في

عامل النصب في المفعول . وهي من المسائل الخلافية . وانظر التبيين

٢٦٢ فابعدها .

والمخالفة وأصحها كلها مذهب سيويه .

والدليل على صحته أننا وجدنا / الفعل إذا كان متصرفاً تصرف
في معموله ، وإذا لم يكن متصرفاً لم يتصرف في معموله ، ووجدناه يتعدى إلى
واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، ويتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى ، وهذا
كله راجع إلى نفس الفعل فدل على أن العمل لنفس الفعل .

وحجة هشام أن الفعل لا يكون فعلاً إلا بوجود الفاعل ، والفعل إنما
هو في الحقيقة مفعول للفاعل ومحدث عنه ، فكان لذلك هو العاقل في المفعول ،
كما كان الفاعل هو المحيد لنفس الفعل ، وهذا كله منتقض بالمصدر الذي
هو أصل الفعل من نحو ضربت ضرباً ؛ لأن الضرب معمول لضرب ومنتصب به
ياجتمع ، والفاعل في الواحد موحّد للفعل ، ومما يضيف ذلك أن الفاعل
والمفعول اسمان ، فليس عمل أحدهما في صاحبه بأولى من الآخر ، كما أن المضاف
والمضاف إليه كذلك .

وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء والواحد بالأدلة المذكورة
على ذلك ، فوجب [أن يكون العمل لمجموعيهما] ، وهذا القياس ليس بصحيح ؛
لأن الفعل والفاعل جملة والجملة معنى ، فلو كانت الجملة هي العاملة لم يجز
عمراً ضرب زيداً كما لم يجز * مُصدّقاً هو الحق * (٢) ، ولو كان كل ما
يصحب الأفعال ويصير مقعها بمنزلة الجزء منها يكون عاملاً لوجب أن تقول مثل
ذلك إذا اتصلت بها النون الشديدة أو الخفيفة أو معنى الإمالة أو زوايد
الأفعال ، وفي عدم القول بذلك دليل على ضعفه ، وحجة الأحمر أنه لولا

(١) في الاصل : فوجب يريد في المفعول لمجموع الفعل والفاعل ،

والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٢٩ .

(٢) الآية ٩١ من سورة البقرة و ٣١ من سورة فاطر ، وصحة الآية

(هو الحق مُصدّقاً) .

المعنى لَمَّا صَحَّ رَفَعُ الْفَاعِلِ وَنَصَبُ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَقَرَّ سُنْ وَقَعَ مِنْهُ
الْفِعْلُ ، وَمِنْ وَقَعَ بِهِ الْفِعْلُ رُفِعَ أَحَدُ الْأَسْمَانِ ، وَنُصِبَ الْآخَرُ ، وَلَيْسَ هَذَا
الْقِيَاسُ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ فِي كَلَامِهِمْ أَسْمَاءَ كَثِيرَةً فَاعِلَةٌ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولَةٌ فِي الْمَعْنَى ،
فَلَوْ كَانَ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى فِيمَا ذَكَرَهُ صَحِيحًا لَوَجَبَ النَّصْبُ فِي مِثْلِ : مَاتَ زَيْدٌ
وَسَقَطَ الْحَائِطُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَفْعُولَةٌ لِغَيْرِهَا ، وَمِثْلُهُ رَفَعُ مَا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ ، فَثَبَّتَ أَنَّ الصَّحِيحَ مَذْهَبُ سَيُوبِيهِ .

انتهى كلام ابن بابشاذ - رحمه الله - في هذه المسألة التي نسبته
ابن خروف فيها إلى الخطأ من غير ابتداء وجه من الخطأ الذي زعم .
والذي أقوله : إنَّ إِنْحَاءَ التَّأَخَّرِ عَلَى الْمَتَقَدِّمِ هُوَ الْخَطَأُ بِعَيْنِيهِ
عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا قَالَهُ ابْنُ بَابِشَاذٍ ^{فِي} رَدِّهِ وَقَبُولِهِ مُنَاسِبٌ .

[بحث في أقسام المفعولات]

ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى الْبَابِ فَنَقُولُ : الْمَفْعُولَاتُ عَلَى مَا ذَكَرَ خَمْسَةٌ : مَفْعُولٌ
مَطْلُوقٌ ، وَهُوَ : الْمَصْدَرُ ، وَسَمِّيَ مَفْعُولًا مَطْلُوقًا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ مِنْ
غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَرْفٍ جَزْئًا صَرِيحٍ وَلَا ضَمْنٍ ، كَالْمَفْعُولِ بِهِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَهُوَ
ظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْمَشْبُهُ بِهِ ، وَهُوَ الْحَالُ ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ ،
وَمَعَهُ كُلُّ هَذِهِ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ لَهَا بِهَذِهِ الْوَسَائِطِ ، وَإِنْ نَصَبَهَا الْفِعْلُ لَفْظًا .

وَالْمَصْدَرُ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ لَهُ مَطْلُوقًا فَيْرَ مُقَيَّدٍ .

ثُمَّ الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ ، حَدُّهُ أَنَّهُ اسْمُ الْحَدِيثِ الْمَنْصُوبِ
الَّذِي يُوَافِقُ الْفِعْلَ بِلَفْظِهِ أَوْ بِمَعْنَاهُ ، فَثَالُ الْمَوَافِقِ لَفْظًا : قَامَ قِيَامًا وَقَعَدَ
قُعُودًا ، وَثَالُ الْمَوَافِقِ مَعْنَى : قَامَ وَقُوفًا وَقَعَدَ جُلُوسًا .

وهو ينقسم ثلاثة أقسام : ^(١) مُؤَكَّدٌ ، وَسَبْتِيٌّ ، وَسَعْدُودٌ ، / وَقَدْ تَقَدَّمَ ١٤٦

(١) أربعة أقسام عند الصيمري ، كما قال ، وهو يذكر على وجوه أربعة : أحدها
أن يكون لتأكيد الفعل . الثاني : أن يكون لبيان نوع الفعل . الثالث :
أن يذكر لتبيين عدد مرات الفعل ، الرابع : أن يذكر لتبيين هيئته ،
كقولك : حَسُنُ الْمَشِيَّةِ وَالْقَعْدَةَ ، التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذْكَرَةَ (١/٢٥٤) .

تحقيق هذا في باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية .
وقال الأستاذ أبو بكر بن طلحة - رحمه الله - فأما المطلق فعلى وجهين : فعلٌ ، وحدثٌ ، فالفعل حركاتك ، والحدث ما يكون عن حركاتك فإذا صح هذا بطل أن يكون الحدث اسم الفعل ، كما قال أبو القاسم - رحمه الله - ، والدليل على ذلك قولك : أحدثت حدثاً أي فعلت حدثاً ، فالحدث هو مفعولك ، والإحداث فعلك ، وهذا بئس ، وتقول في مثال آخر - وبترتب منه دليل آخر - : أعجبتك كذا ففعلت كذا ففعلت بك ، وأعجبتك ما فعلت ، فهذا مفعول له ، وكلاهما يسببك سببك المصدر ، وأحدهما يعمل والآخر لا يعمل ، فتقول : أعجبتك أن قلت لا إله إلا الله بمعنى أعجبتك قولك لا إله إلا الله ، وتقول : أعجبتك ما قلت أي قولك الذي هو مفعولك ، ولا تقول : أعجبتك ما قلت لا إله إلا الله على أن تريد قولك لا إله إلا الله ، فإن جعلته بدلاً جاز .

قلت : هذا الذي جلبه الأستاذ أبو بكر بن طلحة ليبيطل به قول أبي القاسم ، وأظنه لابن الطراوة إذ هو سُفِرَى بكلام ابن الطراوة حتى إنه يجعل نفسه وابن الطراوة قسماً على حدة وكل النحويين قسماً آخر ، ولكن الحق أحق أن يتبع .

وقد تقدم الكلام على قول أبي القاسم عند قوله في أول الباب من الجمل ، (والحدث المصدر ، وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه) على غاية التحقيق فانظره هناك .

فقول الأستاذ هنا : فأما المطلق يريد المفعول المطلق فعلى وجهين : فعلٌ وحدثٌ ، فالفعل حركاتك ، والحدث ما يكون عن حركاتك ، وهذا الفن من قائله انبنى على إيهام يجب أن يُنزه جانب الأستاذ عن قائلته ،

وَذَلِكَ أَنَّ حَرَكَةَ الْمُتَحَرِّكِ مِنْكَ الْقَائِمَةَ بِمَحَلِّهِ ، وَهِيَ حَدِيثُهُ وَوَعْدُهُ ، لِأَنَّهَا
مَعْدُورَةٌ ، وَمَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَفْعَالِ لَنْ يُسَبَّ ذَلِكَ لِلْمُتَحَرِّكِ أَوْ حَرَكَتَيْهِ
فَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ
مِنْهُ بِسَبَبٍ ، وَهَذَا أَقْرَبُ مَا يَحْتَمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ الْأُسْتَاذِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ لَهُ ، وَإِنَّمَا
فَعْلُهُ وَحَدِيثُهُ مَا قَامَ بِمَحَلِّهِ .

وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ الْمَرْحُومُ أَبُو مُحَمَّدٍ فَضِيلٌ فِي رَجَزٍ لَهُ عَلَى كِتَابِ
الْجَمَلِ بَعْدَ أَنْ قَالَ : (١)

النَّحْوُ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْأَدَبِ عِلْمٌ بِقَانُونِ كَلَامِ الْعَرَبِ
وَهُوَ إِذَا حَصَلَتْهُ تَغْيِيرُ فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ يَسْتَدِيرُ
وَالْكَلِمِ الثَّلَاثِ فَعْلٌ وَاسْمٌ وَيَعْدُ ذَلِكَ الْحَرْفُ فَاعِلٌ تَسْمُ

ثم قال :

وَالْمُصَدَّرُ الشَّهُورُ فِي هَذَا الْغَرَضِ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْكَلَامِ بِالْعَرَضِ
قُلْتُ : وَالْعَرَضُ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ كُلُّ وَصْفٍ قَائِمٍ بِذَاتِ الْمَوْصُوفِ بِهِ ، وَمَا
خَرَجَ عَنْ ذَاتِ الْمُتَصِفِ بِذَلِكَ الْعَرَضِ الْمُعْتَدِرُ لَهُ فَلَا أَثَرَ لَهُ فِيهِ ، وَغَايَةُ مَا يَدْعَى
أَهْلُ الزَّبْحِ ، حَاشَى جَانِبٍ مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ ابْنِ طَلْحَةَ ، وَابْنِ الطَّرَاوِغِ عَنْ ذَلِكَ .
لِنَّ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ التَّوَلُّدِ (١) ، وَالتَّوَلُّدُ مَحَالٌّ شَرْعًا وَعَقْلًا ،
فَقَوْلُ ابْنِ طَلْحَةَ : « فَالْفِعْلُ حَرَكَاتُكَ ، وَالْحَدِيثُ مَا يَكُونُ عَنْ حَرَكَاتِكَ كَلَامٌ
فَاسِدٌ لِنِ أَنْ أَخَذَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْمُتَحَرِّكِ حَقِيقَةٌ ، وَإِنْ أَخَذَ عَلَى الْمَجَازِ
فَيَجْرِي ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يُسَاطِحَ فِيهِ قَائِلُهُ لِإِيهَابِهِ بِالتَّوَلُّدِ ، وَهُسُو
مَحَالٌّ ، فَلَمْ يَخْطِئْ أَبُو الْقَاسِمِ ، وَلَوْلَا الْمُسَامَحَةُ لَكَانَ الْعَكْسُ أَلْزَمَ .

وتحقيق هذا / يجرُّ إلى علم الكلام ، وهو خلط الصنائع ، وقد

١٤٧

أبديت حقيقة قول أبي القاسم ، لأنه الحقُّ الصَّراحُ ، لأنَّ الحدِيثَ بِالْحَقِيقَةِ
مَا قَامَ بِمَحَلِّ الْقَائِدِ مَبَاشَرًا بِقُدْرَتِهِ كَقِيَابِهِ وَحَرَكَتِهِ وَسُكُونِهِ ، وَإِنَّمَا سَرَى هَذَا
الْوَهْمُ مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْ حَيْثُ يَظْهَرُ عَنْهَا أَثَرٌ فِي الْمَحَلِّ الْمَضْرُوبِ

(١) التولد أن يصير الحيوان بلا أب وأم مثل الحيوان المتولد من الماء

الراكب في الصيف . ينظر التعريفات : ٦٨ .

متوقف على حركة الضَّارِبِ ، وهذا هُوَ التَّعَلُّقُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ ، وهذا/الذي هو
حَوَمَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : أَحَدْتُ حَدَثًا أَيْ: فَعَلْتُ حَدَثًا ، فَإِلْحَادَاتُ فِعْلِكَ ، وَالْحَدَثُ
مَفْعُولُكَ ، ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا بَيِّنٌ ، قُلْتَ : إِنْ أَرَانِ يَأْنِ هَذَا بَيِّنٌ أَيْ: وَجُودُ
الْفَرْقِ بَيْنَ إِحْدَاثِ وَحَدِيثِ فَسَلِّمْ ، لَكِنِّي أَقُولُ لَا زِيَادَةَ عَلَى الْحَدِيثِ الْكَائِنِ ،
لَكِنَّ ذَلِكَ التَّفَكُّيكَ الذَّهْنِيَّ رَاجِعٌ بِاعْتِبَارِ كَوْنِ الْإِحْدَاثِ مَصْدَرًا لِأَحَدْتُ ،
وَالْحَدِيثُ مَرَادِفٌ لِحَدُوثِ الَّذِينَ هُمَا مَصْدَرَانِ لِحَدِيثِ مُطَاوِعِ أَحَدْتُ ، كَمَا تَقُولُ :
أَعَلَّمْتَهُ فَعَلِمَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْمَثَالِ الْآخِرِ الَّذِي زَعَمَ أَنَّ فِيهِ تَرْتِيبَ دَلِيلٍ
آخَرَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : أَعْجَبَنِي أَنْ فَعَلْتَ كَذَا فَهَذَا فِعْلُكَ ، وَأَعْجَبَنِي مَا فَعَلْتَ
فَهَذَا مَفْعُولُكَ ، وَكِلَاهُمَا يَنْسَبُكَ سَبَكَ الْمَصْدِرِ .

قُلْتَ : فِعْلُكَ فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ هُوَ مَفْعُولُكَ ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي
هُوَ الْمَصْدَرُ هُوَ فِعْلُ الْفَاعِلِ بِالْحَقِيقَةِ ، وَالتَّفَاوُتُ الْمُتَوَهَّمُ بَيْنَ الْمَثَالَيْنِ إِنَّمَا
يَرْجِعُ مِنْ جِهَةِ أَخْذِهِ مَنَسُوبًا لِمَوْجِعِ الْفِعْلِ أَنْ فَعَلْتَ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : «مَا فَعَلْتَ»
فِي مَنَسُوبٍ ، وَإِنْ كَانَتْ النِّسْبَةُ لِلْفَاعِلِ تَلَزَمُ مِنْ جِهَةِ اقْتِضَاءِ اللَّفْظِ لَا صَرِيحِهِ .
وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ فِي طَلِبِ الْفَرْقِ مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ : «أَعْجَبَنِي أَنْ قُلْتَ :
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِمَعْنَى أَعْجَبَنِي قَوْلُكَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

وَتَقُولُ : أَعْجَبَنِي مَا قُلْتَ أَيْ: قَوْلُكَ الَّذِي هُوَ مَفْعُولُكَ ، وَلَا تَقُولُ :
أَعْجَبَنِي مَا قُلْتَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى أَنْ تُرِيدَ قَوْلُكَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ
بَدَلًا جَازًا .

قُلْتَ : وَهَذَا أَعْجَبَ مِنَ الْأَوَّلِ ، أَيْتَوَهَّمُ أَحَدًا أَنْ قَوْلُكَ : أَعْجَبَنِي
أَنْ قُلْتَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ غَيْرُهُ فِي الْمَعْنُومِ لِقَوْلِهِمْ : أَعْجَبَنِي مَا قُلْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟
بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ ، وَمَقُولُ الْقَوْلِ
هُنَا هُوَ الْقَوْلُ الْقَائِمُ بِالْقَائِلِ ، وَقَوْلُهُ : فَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا جَازًا ، وَإِذَا كَانَ
بَدَلًا فَهُوَ هُنَا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ فَأَحَدُهُمَا غَيْرُ الْآخِرِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ
بِرَفِيضِ اسْتِعْمَالِهِمْ أَصْلًا يُصْرَحُ بِالْمُفَايِرَةِ ، أَلَا تَرَى أَنْ تَرَكَّهُمْ «لِوَدْرٍ وَوَدَعٍ» ،

واستعمالهم لترك عوضاً منه لا يصرح بالمغايرة ولا يتضمنها ، وكذلك استعمالهم
لتارك ، ولهمالهم لوانير .

[بيان في تقسيم المصدر والحدث أربعة أقسام]

ثم المصدر والحدث أربعة أنواع ، فمنه في جواب أي : ، كقولك : مشيتُ
مشي الصالحين أو مشي الشرط ، وفي جواب كم ؟ كقولك : ضربت ضربةً ،
وفي جواب كيف ؟ كقولك : جلستُ جلسةً مستوفزاً^(١) ، كأنَّ قائلاً قال :
كيف جلست ؟ ومنه توكيدٌ ، وهو الذي يقصد به تحقيق الفعل من غير
زيادة عليه .

وأما قسمة المفعول المطلق ، وهو المصدر ، وهو مقدم على جميع
المفعولين في المرتبة لاقتضاء الفعل له بنفسه ، وقد تقدم تحقيق فيه .

وبقي الآن الكلام في الناصب ، وكونه معمولاً بغيره ، فالكلام فيه
من هذه الجهة ينقسم ثلاثة أقسام : قسم لا خلاف أن الناصب له الفعل
المذكور معه أي : الذي في حكم المذكورين نحو : ضربتُ / ضرباً ، وجئتُ
ركضاً وعدواً .

وقسم : لا خلاف أن الناصب له فعلٌ من غير لفظه وهو كل مصدرٍ
وقع معلولاً به ، نحو : جئتكَ طمعاً في معروفك ، لأنَّ الشيء لا يكون علّةً
لنفسه .

وقسم : فيه خلاف^(٢) وهو ما كان من معنى الفعل الذي قبله ،

(١) في اللسان (فزز) وذكر الجوهري : وقعد مستوفزاً أي : غير مطمئن .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٢ / ١ قال ابن يعيش : وأما الضرب

الثاني وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه
ولن كان معناهما متقارباً نحو : قولك : شئتُه بغضاً وأبغضه كراهةً

مثل : يعجبني حباً وأحبته إعجاباً كما قال : (١)

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّشْرُحُ حَبًا مَالَهُ مِيزِيدُ
فهذا فيه قولان منهم من يجعل العامل هو الفعل المطلق ؛ لأنَّ الفعلَ
إذا تعدى إلى ما هو من لفظه ومعناه ، وعديم اللفظ تعدى إلى المعنى .

ومنهم من جعل العامل محذوفاً من لفظ المصاير الموجودة ليكون
الباب واحداً ، ومثله قوله تعالى : * وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا^{جارية} وُهْيَ تَسْرُ
مَرَّ السَّحَابِ صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ * (٢)

وأما المفعول فيه فثلاثة أشياء : ظرف زمان ، و ظرف مكان ،
وحال ؛ لأنَّ هذه الثلاثة يصح فيها معنى " في " إلا أنَّ " في " يجوزُ
إظهارها مع الظرفين ولا يجوز مع الحال ؛ لأنَّ الحال مُشَبَّهَةٌ للمفعول به
أكثر من شبه الظرفين للمفعول به ؛ لأنَّ معنى الوعاء في الظرفين أمكن
من معنى الحال .

والذي يدلُّ على شبه الحال بالمفعول به امتناع تقديم الحال على
عامله إذا كان عامل الحال معنوياً ، وجواز ذلك في الظرفين فدلَّ ذلك
على شبهتها بالمفعول به ، فلم تظهر معها " في " كما ظهرت في الظرفين ،
والكلام على الظروف والحال قد تقدَّم ستوفى .

====
وقعدت جلوساً ، وحبست منماً ، فأكثر النحويين يُجيزُ أن يعمل
الفعل في مصدره الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى .
وذهب الآخرون إلى أنَّ الفعل لا يعمل في شيء من المصاير إلا
أن يكون من لفظه نحو : قُمن قياماً .

(١) الشاهد لرؤية وهو في سلحقات ديوانه ١٧٢ ، وهو في الجمل
لابن بابشاذ ٢٣٠ والفوائد المحصورة في شرح المقصورة للخمسي
٣٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/١ والاشعوني ١١٤/٢ ،
واللسان (سخن) وفي ديوان رؤبة : " وَالْقَرْحُ حَبًا " .

(٢) الآية ٨٨ من سورة النمل .

[مبحث في المفعول مَعَهُ والمفعول من أَجْلِهِ]

فصل :

وأما المفعول مَعَهُ والمفعول من أَجْلِهِ فهُمَا اللذان قَصَدَ لهُمَا
الباب ؛ لأنَّ الغَيْرَ قد تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَيَّهَا وعلى أَحْكَامِهَا في أبوابِهَا .
فالمفعول مَعَهُ هُوَ الاسمُ المنصوبُ بَعْدَ الواوِ الواقِعَةِ موقعَ حرفِ
الصفةِ في غيرِ العطفِ ، وإنما نَصَبَ حينَ تَخَيَّلَ فِيهِ فيرَ العطفِ ، وأنَّهُ
فضلةٌ كسائرِ الفضلاتِ ، وأصلُهُ أن يَصِلَ الفعلُ إليه ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهَا وحذفتُ ،
وأُتِيَ مَنَابِهَا الواوُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ المَناسِبَةِ في التَشْرِيكِ ، وَذَلِكَ قولُكَ
مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ، كَأَن الأَصْلَ مَا صَنَعْتَ بِأَبِيكَ ، وَاسْتَوَى المَاءُ وَالخَشْبَةَ ،
كَأَن الأَصْلَ اسْتَوَى المَاءُ عَلَى الخَشْبَةِ ، وَجَاءَ البُرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ ، مَعْنَاهُ جَاءَ
البُرْدُ بِالطَّيَالِسَةِ ، وَقَوْلُهُمْ : "لَو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضَعَهَا" (١) ، مَعْنَاهُ :
لَو تُرِكَتِ لِفَصِيلِهَا ، فَلِذَا كَانَ المَفْعُولُ مَعَهُ بِهَذَا التَّغْدِيرِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يُتَخَيَّلُ
فِيهِ غَيْرُ العطفِ ، وَأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، فَجَبَّ حينَ زَالَ حَرْفُ الصِّفَةِ الَّذِي جَرَّهُ وَعَوَّضَتْ مِنْهُ
الواوُ لِشَبْهِهَا في الجَمْعِ أن يَكُونَ تَابِعًا لَهَا مَنْصُوبًا ؛ لِأَنَّ الواوُ لَا تَعْمَلُ ، وَانْتَقَلَ
العَمَلُ إِلَى العَامِلِ الَّذِي قَبْلَهُ بِوَساطَةِ الواوِ .

[بيان في انقسام ما تدخله واو المصاحبة إلى ستة أقسام]

ثُمَّ لَمَّا مَا تَدْخُلُهُ المَصاحِبَةُ عَلَى سِتَّةِ أنواعٍ (٢) : نَوْعٌ لَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ
الرَفْعُ عَلَى العطفِ أَلْبَتَّةً مِثْلَهُ : كَسَمِيتُ وَالسَّاجِلَ ، وَاسْتَوَى المَاءُ وَالخَشْبَةَ
لِتَعذِيرِ العطفِ لِفسادِ المعنى .

(*) في الاصل : أن يكون بعدها ، والسياق يعطي زيادة ما .
(١) ينظر الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٧/١ وأوضح المسالك ٥٤/٢ .

وَنَوْعٌ يَتَوَجَّهُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُتَسَاوِيَيْنِ ، كَقَوْلِكَ جَاءَ الْبُرْدُ
وَالطَّيَالِسَةَ ، قَالَ الشَّاعِرُ : (١)

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلِمَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

وَنَوْعٌ يَتَوَجَّهُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ ، كَقَوْلِكَ : مَا أَنْتَ

وَزَيْدٌ؟ ، وَمَا أَنْتَ وَالْفَخْرُ؟ ، وَمَا أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثُرَيْدٍ؟ ، وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ لِبُعْدِ

الْعَامِلِ (٢) فِي اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ جَائِزٌ لِدَلَالَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الْعَامِلِ / كَأَنَّكَ ١٤٨

قُلْتَ : مَا تَكُونُ وَقِصَّةٌ مِنْ ثُرَيْدٍ؟ .

وَنَوْعٌ يَتَوَجَّهُ فِيهِ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ أَجْوَدُ وَلَا يَكُونُ الرَّفْعُ عِنْدَ الْبَصِيرِينَ

إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِكَ : مَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا؟

وَنَوْعٌ يَتَوَجَّهُ فِيهِ النَّصْبُ ، وَالْخَفْضُ أَجْوَدُ (٣) ، وَلَا يَكُونُ الْخَفْضُ إِلَّا فِي

الشَّعْرِ عِنْدَ الْبَصِيرِينَ ، كَقَوْلِكَ : مَا لَكَ وَزَيْدًا؟ وَقَدْ تَجَسَّى الْوَاوُ فِي بَابِ الْعَطْفِ

بِعِنَايَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ وَصِيعَتُهُ ، وَأَنْتَ وَشَأْنُكَ ، وَلَا يَجُوزُ

النَّصْبُ لِبُعْدِ النَّاصِبِ فِي اللَّفْظِ وَتَعَدُّرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَيَسُدُّ الْمَعْطُوفُ مَسَدَّ الْخَبَرِ ،

وَانظُرْ كَلَامَ الصِّمْرِقِيِّ (٤) هُنَا فَإِنَّهُ وَهَمٌ ، قَالَ هَذَا = عَمَلٌ

(١) الشاهد في الكتاب غير منسوب ٢٩٨/١ ومجالس شعلب ١٢٥ ،

والاصول ٢١٠/١ والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ ، وشرح المغضل لابن

يعيش ٤٨/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٨٩/١ ، وأوضح المسالك

٥٤/٢ والهمع ٢٣٨/٣ والتصريح ٣٤٥/١ والدرر ١٩٠/١ .

والشاهد فيه نصب بنى بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النائية

عن "مع" .

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٩/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٢/١ فابعدها .

(٤) الصيرى هو عبدالله بن علي بن اسحاق الصيرى ، النحوى ، قال

القفطي : "قدم مصر وحفظ عنه شئى من اللغة وغيرها وكان فهِمًا

عاقلاً وصف كتاباً فى النحو سمّاه : التبصرة ، وأحسن فيه التعليل

الصيرى (١) هُنَا فَإِنَّهُ وَهَمٌ - ابْنُ طَلْحَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ .

طَرِيقَةٌ أُخْرَى ، وَهِيَ أَنْ تَقُولَ : لَئِنْ هَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي تَجِئْسُ ،

لِلْمَصَاحِبَةِ تَتَفَرَّغُ مَسْأَلَتِهَا إِلَى خَمْسَةِ أَصُولٍ :

الْأَوَّلُ : مَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الْعَطْفُ ، كَقَوْلِكَ :
كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا النَّصْبُ ، لِأَنَّهُ

لَا نَاصِبٌ لَهُ وَلَا مَا يَطْلُبُ بِالْفِعْلِ ، وَقَدْ قَلَطَ الصَّيْرِيُّ فِي ذَلِكَ فَجَسَّوَزَ

النَّصْبَ (٢) ، وَسَيَبُو يُو قَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي هَذَا النُّوعِ . (٣)

الثَّانِي : مَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَشَيْتُ وَالسَّاحِلُ

لِتَعْذِرَ الْعَطْفُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

الثَّلَاثُ : مَا يَكُونُ فِيهِ الْعَطْفُ وَالنَّصْبُ ، وَالْعَطْفُ (٤) أَجُودٌ ، وَذَلِكَ

قَوْلُكَ : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ؟ وَيَجُوزُ النَّصْبُ ، لِأَنَّ الْاسْتِفْرَامَ يَطْلُبُ بِالْفِعْلِ فَكَمَا أَنَّ

التَّقْدِيرَ مَا تَكُونُ وَزَيْدًا ؟

وَالرَّابِعُ : مَا يَكُونُ فِيهِ النَّصْبُ وَالْعَطْفُ ، وَالنَّصْبُ أَجُودٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :

مَالِكٌ وَزَيْدٌ إِحْسِينَ لَمْ يَصِحَّ الْعَطْفُ فِي الْكَلِمِ عَلَى ضَمِيرِ الْخَفِضِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ ،

وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : قُتُّ وَزَيْدًا ، حِينَ لَمْ يُمْكِنَ الْعَطْفُ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفِيعِ الْمُتَّصِلِ

إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُؤَكَّدَ .

====
على مذهب البصريين ولأهل الغرب باستعماله عناية تامة . توفي في

حدود ٥٤١ هـ ترجمته في الانباء ١٢٣/٢ والبلغة ١٢٥ وبغية

الوعاء ٤٩/٢ .

(١) قال الصيرى : " وتقول كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ بِمَعْنَى مَعَ ضِيعَتِهِ ، وَكُلُّ

امْرئٍ وَشَأْنُهُ أَيْ : مَعَ شَأْنِهِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ ،

وَيَكُونُ خَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ سَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ ، وَكُلُّ

امْرئٍ وَشَأْنُهُ مَقْرُونَانِ . التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٥/١ .

(٤) في الاصل : والنصب أجود ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

الخامس : ما يكون فيه العطف والنصب مَخيراً فيهما من أَرَادَ ذَلِكَ ،
كقولهم : جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ؛ لِأَنَّ الْمَجِيءَ يَصْحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَيَسُوقُ
أَيْضاً الْبَرْدَ وَالطَّيَالِسَةَ .

[سبَحْتُ فِي اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ]

ثُمَّ نَقُولُ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ فِي فَصْلَيْنِ ، أَحَدُهُمَا :
انْتِصَابُهُ ، فَذَهَبَ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ وَأَنَّ الْأَصْلَ جَاءَ الْبَرْدُ
مَعَ الطَّيَالِسَةِ ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ مَعَ الْخَشْبَةِ ، وَكَذَلِكَ : كَيْفَ أَنْتَ وَقِصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ؟
ثُمَّ لَمَّا عَرَبَتْ وَضَعَتْ الْوَاوَ مَكَانَ مَعَ ؛ لِأَنَّ مَعَ تَقْتَضِي الْمَصَاحِبَةَ ، وَقَدْ تَكُونُ
الْمَصَاحِبَةُ فِي وَاوِ الْعَطِيفِ تَقُولُ : اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَلَمَّا وَضِعَتْ الْوَاوُ
مَوْضِعَ مَعَ صَارَ الْإِعْرَابُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي كَانَ بَعْدَهَا فِي مَعَ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ
لَا يَتَحَمَّلُ الْإِعْرَابَ فَقَالُوا : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقِصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ؟
وَنظِيرُ هَذَا عِنْدَهُمْ ، جَعَلْتَهُمْ إِلَّا مَكَانَ غَيْرِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا
آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١) ، التَّأْوِيلُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ فَوُضِعَتْ
إِلَّا مَكَانَ غَيْرِ ، وَجُعِلَ رَفْعٌ غَيْرُ فِيمَا بَعْدَ "إِلَّا" قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

وَكُلُّ أَحَجٍ مُغَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

أَرَادَ "غَيْرُ الْفَرَقْدَانِ" فَوُضِعَ إِلَّا مَكَانَ غَيْرِ الْفَرَقْدَانِ ، وَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ لِأَنَّهُ
الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَيْسَ عَلَى مَا قَالَ ، إِذْ لَوْ قَالَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَقُولَ : كُلُّ رَجُلٍ
وَضِعْتَهُ ، كَمَا تَقُولُ : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِعْفَتِهِ ، وَلَا يُقَالُ / هَذَا إِلَّا بِالرَّفْعِ ،
وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِعْتَهُ وَهُوَ مَعْطُوفٌ وَسَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ . (٣)

(١) الآية ٢٢ من سورة الانبياء .

(٢) تقدم في باب الاستثناء فر ١٠٦

(٣) ينظر الكتاب ٢٩٩/١ - ٣٠٠ .

وأما المفعول معه فَمَنْصُوبٌ يَما قَبْلَهُ من الفِعْلِ بِوَساطَةِ الواوِ من غير تشريك ، وهو من قبيلِ المفعولِ بِهِ، والأصلُ : جَاءَ البردُ بِالطَّيَالِسِيَّةِ ، واستوى الماءُ بِالخَشْبَةِ ، ثُمَّ عُدِلَ إِلَى الواوِ فَكَانَ القِياسُ أَنْ يَقَعَ ما بَعْدَها مَخفُوضاً، فيقالُ : جَاءَ البردُ وَالطَّيَالِسِيَّةُ ؛ لأنَّ الواوَ هُنَا مُوصَلَةٌ الفِعْلِ إِلَى ما بَعْدَها كَتوصيلِ حَرَفِ الجَزْرِ الأفعالِ إِلَى ما بَعْدَها لَكِنَّ العَرَبَ هُنَا لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ ؛ لأنَّ الواوَ أَصْلُها واوُ العَطْفِ ، والواوُ العاطِفةُ لا تَعْمَلُ بِانْصافِ يَعْمَلُ فِيما بَعْدَها الفِعْلُ الَّذِي قَبْلَها فَتَرَكُوها هُنَا على حَالِها في أَصْلِها ، فَعَمِلَ ما قَبْلَها فِيما بَعْدَها .

فإن قلت : فكيف جاء : ما أنت وقصة من ثريد ؟ وكذلك ما أنت وزيد ؟ ، الأصلُ : ما كنتَ وزيداً ، وعلى قول سيبويه (١) جرى أكثر الناس وهو أقربُ المأخذين والله أعلم .

الفصلُ الثاني :

في القياسِ على ما وَرَدَ مِنَ المفعولِ مَعَهُ ، فَمنْهُم مَن جَعَلَهُ قِياساً وَأَجْرَى نَصْبَهُ مُجْرَى نَصْبِ الظرفِ وَنَصْبِ المَصْدَرِ وَ نَصْبِ المفعولِ بِهِ ، وَنَصَبَ هَذَا كُلَّهُ قِياساً .

ومنْهُم مَن قالَ : إِنَّهُ سَماعٌ وَلَا يُقالُ مِنْهُ إِلاَّ ما قالَتِ العَرَبُ ؛ لأنَّ فِيهِ وَضَعُ الحَرَفِ على غيرِ وَضْعِهِ ؛ لأنَّ الواوَ فَعَلَّها العَطْفُ وَجَعَلَّها في هِذِهِ المَواضِعِ اتِّساعاً ، وَالاتِّساعُ في الشَّيْءِ خُرُوجٌ عَنِ القِياسِ .
فَلَا يُقالُ مِنْهُ إِلاَّ ما قالَتِ العَرَبُ إِلاَّ أَنْ يَكْثُرَ جِدًّا ، وَالمفعولُ مَعَهُ لَمْ يَكْثُرْ ، فَلَا يُقالُ مِنْهُ إِلاَّ ما قالَتِ العَرَبُ ، وَلَا يُقاسُ عَلَيْهِ ، وَقَوَى أَبُو الحَسَنِ هَذَا القَوْلَ الثاني وَأَنَّهُ الأَحْوطُ (٢) .

(*) في الأصل : منصوب ، والسياق يقتضي ما أشتناه .

(١) ينظر الكتاب ٢٩٩/١ - ٣٠٠ لبيان قول سيبويه .

(٢) ينظر الخصائص ٣١٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ وشرح

ألفية ابن معطي ٥٨٨ .

ثم قال أبو القاسم : (والمفعول معَهُ قولُهُمْ : جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ
ترَفَعُ الْبَرْدُ ، بِفِعْلِهِ ، وَتَنْصَبُ الطَّيَالِسَةُ ؛ لِأَنَّكَ لَسْتَ تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ جَاءَتْ الطَّيَالِسَةُ
وَأَمَّا تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ جَاءَ الْبَرْدُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ) (١)

جَاءَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ وَرَدَّ قَوْلَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْوَاوَ يَمَعْنِي مَعَ وَقَالَ :
لِأَنَّهَا مُخْتَلِفَانِ فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، فَمَعْنَاهُ أَنَّ عَمْرًا تَابِعٌ
لِزَيْدٍ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ، وَإِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌا ، فَمَعْنَاهُ
أَنَّ عَمْرًا تَابِعٌ لِزَيْدٍ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ، وَإِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ
مَعَ عَمْرٍو فَزَيْدٌ هُوَ التَّابِعُ لِعَمْرٍو ، فَقَدْ اُخْتَلَفَا فِي الْمَعْنَى فَلَيْسَتْ الْوَاوُ
بِمَعْنَى مَعَ .

وهذا الذي اعترض به هذا المعتبر يُنْفَضُ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا :
أَنْ يَسْلَمَ لَهُ مَا قَالَ ، وَيَكُونُ كَلَامُ النُّحَوِيِّينَ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ بِمَعْنَى مَعَ ، يُرِيدُونَ
بِهِ أَنَّ مَعَ تَقْتَضِي الْمَصَاحِبَةَ ، وَهَذِهِ الْوَاوُ أَيْضًا تَقْتَضِي الْمَصَاحِبَةَ ، فَلِذَا
قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ، وَعَمْرٌو ، فَمَعْنَاهُ : مَعْنَى جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا فِيهِ مُصَاحِبَةٌ وَإِنْ اُخْتَلَفَ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌا ، وَقَامَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو .

والثاني : أَنْ يُقَالَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا سَبَبًا فِي
قِيَامِ الْآخِرِ ، فَقَالَ : هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا تَابِعًا لِلْآخِرِ ، وَقَدْ يُقَالُ .
والثاني : تَابِعٌ لِلْآخِرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ الْبَرْدُ جَاءَ بِالطَّيَالِسَةِ ، بَلِ السَّبْرُ هُوَ الَّذِي أَتَى بِهَا وَيُوجِدُهُ وَجَدَتْ ،
وَكَذَلِكَ أَيْضًا / الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يَلْزَمُ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلثَّانِي وَلَا الثَّانِي ١٤٩
تَابِعًا لِلأَوَّلِ ، وَبِهَذَا الْإِنْفِصَالِ الثَّانِي كَانَ يَنْفِصِلُ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ (٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ -
عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ .

(١) الجمال ٣١٢ .

(٢) ينظر التوطئة ٣٠٨-٣٠٩ .

ثم قال : (ولو أردت : جاء البرد ، وجاءت الطيامة لرفعت الجميع وكان جائزاً) يريد إذا قصدت إلى طريق العطف ، وأما المعنى فواحد في الرفع والنصب ، ثم قال : (واستوى الماء والخشبة) قال : إن هذا لا يجوز فيه العطف ، لأن الخشبة في موضعها لم تنزل عنه ، وإنما الذي يصعد إليها الماء حتى يساويها ، فإليه نسب الاستواء ، ولا ينسب الاستواء للخشبة وهذا بين في الاستعمال وهو الأعراف ، ويمكن أن يقال : استوت الخشبة والماء على بعد ، فعلى هذا يجوز العطف لكن ليس بطريق الكلام .

ثم قال (ومن كلام العرب : " كان زيد وعمراً كالأخوين ") (١) كان الاستاذ أبو علي - رحمه الله - يذهب إلى أن «كان» هاهنا تامة ويقول : إن «كان» الناقصة لا يتعلق بها مجرور ولا ظرف ولا تنصب المصدر ولا الحال ، ولا تعمل لا رفعاً ولا نصباً إلا أنها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول به ليس لها من العمل أكثر من هذا ؛ لأنها قد جردت عن المصدر .

والفعل إنما عمل في هذه الأشياء لدالاته على المصدر ، وإنما كان التامة ، فتنصب جميع ما يقتضيه الفعل ، فنقول : كان زيد وعمراً كالأخوين ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، وكالأخوين في موضع الحال .

فصل :

ثم قال : (وما يتصل بهذا الباب قولهم : مالك وزيداً) (٢)
(٣) لا يتصور الخفض في زيد ؛ لأن الضمير المخفوض لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض فلو قلت : مالك ولزيد ؟ ، لكان معطوفاً على لك .

(١) الجمل ٣١٢ .

(٢) الجمل ٣١٨ .

(٣) وذلك على مذهب البصريين كما في الانصاف مسألة ٦٥ صفحة ٤٦٣ .

وأما إذا حذف حرف الجر فلا يجوز العطف، وقد مضى الكلام في هذا في باب العطف ، ولا يجوز الرفع ؛ لأن الكاف مخفوضة ، وإنما وقعت الملايسة بينك وبين زيد فلا بد من النصب فإذا نصبت زيدا فعلى من يقول : ما أنت وقصة من تريد بالرفع والنصب ، فمن رفع فإضمار كان ، وتقدير " كيف " ، كأنه قال : كيف تكون وقصة من تريد ؟ ومن نصب فإضمار الملايسة ويكون التقدير : مالك وملايسة برفع الملايسة وجعلها خبر " ما " ولا يجوز إظهار الملايسة ، وعلى هذا يجرى كل ما كان من هذا النوع .
ثم قال : (فإن كان الأول ظاهرا كان الوجه العطف عليه) (١) ،
اعلم أنك إذا قلت : ما لزيد وعمرو؟ وجاز عطف عمرو على زيد وتشريكه معه في اللام ، ويجوز لك أن تكرر حرف الجر فتقول : ما لزيد ولعمرو؟ وهذا على من يقول : ما أنت وزيد؟ وكيف أنت وقصة من تريد؟ بالرفع ، ومن ينصب هذين يقول : ما أنت وزيدا؟ وكيف أنت وزيدا؟ ، يقول (٢) ها هنا : ما لزيد وعمرا؟ ويكون على إضمار الكون فإن الكون في هذا الموضع مما يستعمل هذا الذي ذكرته هو مذهب سيبويه .

وأجاز أبو القاسم في هذه (٤) المثل كلها الظاهر منها / والمضمر ١٤٩

إضمار الكون ، وإضمار الملايسة والأحسن ما قلت أولا والله أعلم .
ولقوله وجه ، وذلك أنه لما أضمرت الملايسة في مالك وزيد؟ جاز أن تضمر في ما لزيد وعمرو؟ ألا أنهما من نوع واحد والله أعلم .
ثم قال : (وتقول ما أنت وقصة من تريد ؟) (٥) ، يجوز لك هنا

(١) الجمل ٣١٨ .

(٢) في الاصل : يقل ، والاعراب يقضي صحة ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .

(٤) في الاصل : في هذا المثل ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٥) الجمل ٣١٨ .

أَنْ تَكْرَرُ "مَا" وَلَا تَكْرَرَهَا ، فَإِنْ كَرَّرْتَ "مَا" لَمْ يَكُنْ إِلَّا الرَّفْعُ ، فَتَقُولُ : مَا أَنْتَ وَمَا زَيْدٌ ؟ لِأَنَّ مَا الثَّانِيَةَ مَبْتَدَأَةً مِثْلَ الْأُولَى يَرْتَفِعُ مَابَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ وَعَلَيْهِ جَاءَ : (١)

* وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السُّوَيْقُ *

فَإِنْ لَمْ تَكْرَرْ مَا جازَكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ وَيَكُونُ التَّشْرِيكَ قَدْ وَقَعَ فِي "مَا" ، وَإِذَا نَصَبْتَهُ قَدَرْتَ كَانَ مَحْذُوفَةً ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا كُنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ شَرِيدٍ ؟ وَمَا تَكُونُ وَقَصْعَةً مِنْ شَرِيدٍ ، لَمْ يَذْكَرْ سَيُوبِيهِ إِضْمَارَ الْعَلَاْسَةِ إِلَّا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : مَا لَكَ وَزَيْدًا ؟ (٢) وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي ذِيكَ ، فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ وَقَصْعَةٌ بَيْنَ شَرِيدٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْعِ ، وَيَكُونُ الْمَعْطُوفُ يَسُدُّ سَدَّ الْخَيْرِ وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ لَا ظَاهِرٌ وَلَا مَقْدَرٌ ، وَكَذَلِكَ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِعْمَتُهُ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ إِلَّا الرَّفْعُ .

[فَصْلٌ :]

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ : اعْلَمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْلِهِ هُوَ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي ضَمَّنَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ مِنْ أَنَّ وَالْفِعْلِ فِي جَوَابٍ مَنْ سَأَلَ بِيَلْمٍ ؟ ثُمَّ نَقُولُ : وَكُلُّ فِعْلٍ يُفَعَّلُ لِعَلَّةٍ إِلَّا فِعْلَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ الْعَلَّةَ ، وَالْغَرَضَ فِي حَقِّهِ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ جَلِبُ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ ، وَالْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ لِذَاتٍ

(١) الشاهد لزياد الأعجم، ويروى لغيره وهو من شواهد الكتاب ٣٠١/١ ،

والكامل للمبرد ٣٣٣/١ والجمل ٣١٨ والمحلّي لابن شقير ٢٩٢

والنكت ٣٦٣/١ واللسان (سوق) والخزانة ١٤١/٣ والشاهد

فيه لإظهار "مَا" قبل ذاك السويق لرفع المعطوف كما تقول : مَا أَنْتَ

وزيدٌ ، مَا أَنْتَ وَمَا زَيْدٌ . وصدده :

* تَكَلَّفْنِي سُوَيْقَ الْكِرْمِ جَرْمٌ *

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٩/١

وَالْأَمُّ ، وَهِيَ أَعْرَاضٌ وَالْأَتِّصَافُ بِالْأَعْرَاضِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى سَحَالٌ ؛ لِأَنَّهَا حَوَادِثٌ دَالَّةٌ عَلَى حَدُوثٍ مِنْ يَتَّصَفُ بِهَا ، وَكَذَلِكَ السَّاهِي وَالْمَجْنُونُ لَا عِلَّةَ لِأَفْعَالِهِمْ إِذْ لَا قَصْدَ لَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مُشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ ، وَالسَّهْوُ وَالْجُنُونُ وَالغَفْلَةُ أَضْدَانٌ لِلْعِلْمِ وَلِلْقَصْدِ الَّذِي هُوَ الْإِرَادَةُ .

ثم تقول : ما يكونُ علةً ينقسمُ قسمين : جوهرًا ، ومصدرًا : المرادُ بالجوهرِ ههنا الجِسْمُ والجوهرُ لا بُدَّ فيه من لامِ الجرِّ ، كقولك : جئتُكَ لِزَيْدٍ وَلِلْعَمَلِ .

والمصدرُ ينقسمُ قسمين : مُضْمًا ^(١) أَوْ مُصْرَحًا ، وَالْمُضْمَنُ "أَنْ" وَالْفِعْلُ ، وَهَذَا يَكُونُ بِاللَّامِ وَعَدِيَّتِهَا كَانَتْ فِيهِ ذِكْرٌ مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ لَمْ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، كَانَتْ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَكَانَ يَنْفِسِيهِ عِلَّةً أَوْ عَلَى حَذْفٍ ، وَكَانَ مَقَارِنًا لِلْفِعْلِ الَّذِي عَمَلَ فِيهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا لِاتِّسَاعِهِمْ فِي الْحَذْفِ ، مَعَ أَنْ فَتَقُولُ : جِئْتُ أَنْ تُكْرِمَنِي ، وَلِتُكْرِمَنِي ، وَلِأَنَّ تُكْرِمَنِي ، وَلِأَنَّ يُكْرِمُ زَيْدٌ عَمْرًا وَأَنْ يُكْرِمُ زَيْدٌ عَمْرًا ؛ لِأَنَّ "أَنْ" كَثِيرًا مَا تَدُلُّ عَلَى اللَّامِ ^(٢) ، وَرَبَّمَا قَامَتْ مَقَامَهَا ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ "أَعْدَدْتُ الْخَشْبَةَ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأُدْعِمَهُ" ، أَيْ : مَخَافَةَ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ ، أَوْ مَخَافَةَ أَنْ يَمِيلَ فَأُدْعِمَهُ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَمَنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) ، وَالْبَصْرِيُّونَ يُقَدِّرُونَهُ مَخَافَةَ أَنْ تَضِلَّ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يُقَدِّرُونَهُ أَنْ لَا تَضِلَّ ^(٤) إِحْدَاهُمَا وَلَيْسَ يَبْعِيدُ فِيمَا كَانَ نَحْوَهُ أَنْ لَا يَقْدَرَ فِيهِ حَرْفٌ أَصْلًا / أَنْ يُضْمَنَ الْكَلَامُ / ١٥٠ الَّذِي قَبْلَهُ مَعْنَى مَا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى حَذْفٍ إِذَا قُوِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ .

(١) ينظر الكتاب ١٥٣/٣ والمقتضب ٠٤٨/١

(٢) ينظر الكتاب ٠٥٣-٧-٦-٥/٣

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/١ ومعاني القرآن وعرابه للزجاج

والمصدر المصْرَحُ إما أن يكون من لفظِ الفعلِ الذي وقعَ علتهُ لهُ
أولا يكون من لفظِهِ ، فَإِذَا كَانَ من لفظِهِ فَلَهُ شَرْطَانِ : وَحِينَئِذٍ يَصَحُّ أَنْ
يكونَ علةً لوقوعِ الفعلِ ، أحدهما : أَنْ يكونَ يَلَامُ الجَزَّ ، وَأَنْ يكونَ فاعِلُهُ
غيرَ فاعِلِ الفعلِ الذي وقعَ علةً لهُ ، كقولِكَ : جئتُكَ لمجيءِ زَيْدٍ ، وجئتُكَ
لمجيئِكَ إلَيَّ ، ولا يجوزُ جئتُكَ لمجيئِي إِلَيْكَ إِلاَّ أَنْ يكونَ في وقتٍ آخَرَ
كقولِكَ : جئتُكَ اليومَ لمجيئِي إِلَيْكَ بِالْأَمْسِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ علةً
لنفسه وإن كان من غيرِ لفظِ الأوَّلِ .

فَإِذَا أَنْ يَكُونَ من غيرِ أفعالِ القلوبِ ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ من أفعالِ
القلوبِ ، فَإِنْ كَانَ من غيرِ أفعالِ القلوبِ فَلَا بُدَّ مِنَ اللَّامِ أَيْضًا ، كقولِكَ :
جئتُكَ لبكاءِ زَيْدٍ أَوْ لبكاءِكَ ؛ لِأَنَّهُ لم يَقوَ على تَضَمُّنِ دَفْعِ المَضَرَّةِ وَجَلْبِ
المنفعةِ ، وَهُمَا من الاعتقاداتِ فَلَا يَقْوَى على الدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا في التَّعَدَّى إِلاَّ
أفعالِ الاعتقاداتِ .

وإن حذفت اللّام ففي النّابِرِ .

وإن كان من أفعالِ القلوبِ وَتَضَمَّنَ مَعْنَى دَفْعِ المَضَرَّةِ وَجَلْبِ المنفعةِ ،
وَكَانَ فِيهِ ذِكْرٌ مِنَ الأوَّلِ وَقَارَنَ مَعْنَاهُ مَعْنَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فَحِينَئِذٍ يَنْصَبُ فِي
جوابِ مَنْ سَأَلَ بِلِمٍ ؟ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِاللّامِ مَعَ الشَّرْطِ ، كقولِكَ : جئتُكَ
إِجْلَالًا لَكَ وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : لِإِجْلَالِكَ بِزِيَادَةِ اللَّامِ على طَرِيقَةِ التَّأَكِيدِ ، وَقَدْ
وَجِبَ أَنَّهُ لا يَكُونُ مَنْصُوبًا على المفعولِ من أَجْلِهِ إِلاَّ المصدرُ الذي هُوَ مَنْ
أفعالِ القلوبِ مَضْمَنًا جَلْبِ المنفعةِ ، وَدَفْعِ المَضَرَّةِ من غيرِ أَنْ يَكُونَ من لفظِ
الفعلِ الذي وقعَ علةً لهُ ، وَلا بُدَّ فِيهِ من ذِكْرِ يَمُودُ على الأوَّلِ مَقَارِنًا مَعْنَاهُ لِمَعْنَاهُ
وَيَكُونُ فِي جَوَابِ مَنْ ؟

وَأَنشَدَ أَبُو القاسمِ - رَحِمَهُ اللهُ - في البابِ : (١)

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانٍ لَمْ يُفِقْ عَنِ المَاءِ إِذْ لَأَقَاهُ حَتَّى تَقْسَدَ رَأْسُهُ

(١) الشاهد سبق تخريجه في ٣٦٣ .

البيت لكعب بن جعيل شاعر تغلب من قصيده الذي يقول فيه : (١)

أَعْنَى يَخَوَّارِ الْعَيْنَانِ كَأَنَّهُ إِذَا رَاحَ يَزِيدِي بِالدَّجَجِ أَجْرَدَا
وفيه : أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي مُخَيَّرَ بَنِ عَابِرٍ إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا
ومنه : لَنَا مِرْقَدٌ سَبْعُونَ أَلْفًا مَدْحَجٍ فَهَلْ فِي مَعَدِّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْقَدَا
يريد أنه لما اجتمع مع صاحبه اعتنقهما، ولم يزل كذلك حتى هلك كالحسران
وهو العاطش لم يرو من الماء حتى هلك ، وشاهده نصب لياها على المفعول
مع لقيح المطف على المضير المرفوع من غير تأكيد ، والمعنى : فكان معها
كحزان مع الماء ، والخبر : كحزان ، والجملة صفة لحزان وإذا متعلقة بيفق ،
وأما قول العرب : قام زيد وعمراً فقيح ، ونظيره قول الشاعر : (٢)

* تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَرَا *

===

(١) البيت الأول والثاني في الكتاب ٦٨/١ - ١٧٠ والثالث في الكتاب
١٧٣/٢ منسوبة لكعب بن جعيل وانظر نكت الأعلام ٢٠٧ - ٢٨٤
وشرح الفصل لابن يعيش ١١٤/٢ .

(٢) الشاهد لجبر ، ديوانه ٧٣٦/٢ من مرثيته في عمر بن عبد العزيز
والشاهد في الافصاح للفارقي ١٩٢ - ١٩٣ وشرح شواهد المفسني
للبيгдаوى ١٦١/٦ وصدرة :

* فَالشَّمْسُ كَأَسْفَةٍ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ *

قال الفارقي : فان النحويين ذكروا في نصب النجوم والقرا : أربعة
أوجه : أحدها : أن تكون النجوم مفعولا بها والفعل الواقع عليها
كأسفة ، لأنها اسم فاعل . والثاني : أن يكون أراد بهما الظرف وقد
أقامهما مقام مصدر محذوف هو المراد به معنى الظرف . الثالث : أن
ينصبها بتبكي كأنه قال : تبكي الشمس نجوم الليل والقرا . والرابع :
أن يكون أراد الواو التي في معنى " مع " فكأنه قال : تبكي عليك

===

الْعَطْفُ بِهَا أَحْسَنُ لِصِحَّةِ الْمَعْنَى وَالْمَشَاكِلَةِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَعَلَى هَذَا قَاسَ أَبُو الْقَاسِمِ : كَانَ زَيْدٌ ، وَعَمْرًا كَالْأَخَوَيْنِ ، وَأَنْشَدَ فِي الْبَابِ أَيْضًا : (١)

قَالَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحْذُ وَقَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِبِهَا مَثَلًا بَعْدِي

البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وكانت له صاحبة ، وكان السفيير بينهما ابن عم له

اسمه خالد ، ويقال / ابن أخت له ، فلما شب دعته إلى نفسها وصارصا حبهما ، ١٥٠ -

واسمها أم عمرو ، وكانت صاحبة لغير أبي ذؤيب قبله ، وهو وهب بن جابر ،

وكان أبو ذؤيب السفيير بينهما ، فردها أبو ذؤيب لنفسه فجاءت أم عمرو لأبي

ذؤيب تعتذره له من أجل خالد فقال : (٢)

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السِّيفَانِ وَيُحَكُّ فِي غَمْدِ

وفيه بعد أبيات :

قَالَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحْذُ وَقَصِيدَةً البيت

فلما بلغت الأبيات خالدًا قال مجيبًا له : (٣)

فَلَا تَجْرَعْنَ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا وَأَوَّلُ رَايِ سِيرَةٍ مَنْ يَسِيرُهَا

==== نَجْمُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ أَيْ مَعَ نَجْمِ اللَّيْلِ وَالْقَمَرِ فَيَكُونُ مَفْعُولًا مَعَهَا

كما تقول : استوى الماء والخشبة أي مع الخشبة .

(١) الجمل ٢١٣ هـ / ٢١٩ م الشاهد لأبي ذؤيب كما في شرح ديوان الهذليين للسكري ٢١٩/١

وهو في كتاب المقتصد ٦٥٩/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٧

وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٤١/١ وابن برب ٢٣ والهمس

٢١٩/١ والتصريح ١٠٥/١ وبروي : (فأقسمت) ، كما يروى في

عجزة أيضا : (أَنْزَرَكَ وَإِيَّاهَا) قال الأصمعي : أَنْفَكَ ، وَمَنْ

قَالَ : أَحْذُو ، قَالَ أَقُولُ ، وَمَنْ قَالَ : أَحْذُو ، قَالَ : أُغْنِي ،

وبروي أيضا " أَكُونُ وَإِيَّاهَا " . ينظر شرح ديوان الهذليين للسكري .

(٢) الأبيات في شرح ديوان الهذليين للسكري ٢١٩/١ وقصة ذلك

وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٩ والمشوف المعلم ٤٥٦/١ .

(٣) في شرح ديوان الهذليين ٢١٣/١ :

فَلَا تَجْرَعْنَ عَنْ سُنَّةِ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَايِ سُنَّةِ مَنْ يَسِيرُهَا

قال السكري : وبروي : مِنْ سُنَّةٍ قَدْ أُسْرْتَهَا . أَي جَعَلْتَهَا

سَائِرَةً .

لَكَانَ حَسَنًا أَيْضًا، وَكَانَ يَعْطِفُ ذَلِكَ عَلَى جَرْمٍ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى
النَّصْبِ فِي الْبَيْتِ وَإِنَّمَا أَدْخَلَهُ عَلَى وَجْهِ الرَّفْعِ لِأَنَّ فَعِيرَ، وَلَوْ اسْتَشْهَدَ بِمَا يَكُونُ
فِيهِ الْوَجْهَانِ لَكَانَ حَسَنًا، وَيَعْدُهُ (١)

وَمَا شَرِبْتَهُ جَرْمٌ وَهُوَ حِجْلٌ وَلَا غَالَتْ بِهِ مُذْ كَانَ سُوقٌ
فَلَمَّا نَزَلَ التَّحْرِيمُ فِيهَا إِذَا الْجُرْمِيُّ مِنْهَا مَا يُفْسِقُ
وَأَنْشَدَ فِي الْبَابِ (٢)

فَمَا أَنَا وَالتَّلْدَنُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ فَصَّتْ تِهَامَةً بِالرَّجَالِ
الْبَيْتُ لِمَسْكِينِ الدَّارِسِيِّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الصَّوَابُ فِي إِنْشَائِهِ (٣)
أَتُوْعِدُنِي وَأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ وَقَدْ فَصَّتْ تِهَامَةً بِالرَّجَالِ
وَهَذَا رَأْيٌ مِنْهُ وَلَيْسَ بِرِوَايَةٍ قَالَ: وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَلَفَّتْ حَوْلَ نَجْدٍ وَهُوَ
سَيِّرَةٌ شَهْرَيْنِ وَأَكْثَرُ؟ هَذَا سَحَالٌ.

- ====
- وهو من شواهد الكتاب ٢٩٩/١ والكمال ٣٣٣/١ والنكت ٣٦١
والخزانة ١٤١/٣ . والشاهد فيه عطف المتغور على النجدتي .
(١) البيتان في الشعر والشعراء ٤٣٣/١ والنكت ٣٦٣ واللسان
(سوق) .
(٢) الشاهد لمسكين الدارسي كما في الكتاب ٣٠٧/١-٣٠٨ وهو في
الكمال ٣٣٤/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٧١ وشرح المفصل
لابن يعيشر ٥٠/٢ وشرح ألفية ابن سعطى ٥٨٩/١ ووصف المياني
٤٢٢ والخزانة ١٤٢/٣ ويروى :

* فَمَالِكَ وَالتَّلْدَنُ حَوْلَ نَجْدٍ *

والشاهد فيه نصب التلدن بتقدير الملايسة، وإنما وجب النصب
فيه لاستنباع العطف على الضمير المجزور من غير إعادة حرف
الجر .

- (٣) في هامش ١٧ من النكت رواية ديوان مسكين الدارسي صدر البيت فيه :

* أَتُوْعِدُنِي وَأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ *

ديوان مسكين ٦٦ ، ينظر النكت على كتاب سيبويه للأعلم ٣٦٥ .

وَرَوَاهُ سَيْبُوهُ وَغَيْرُهُ : (فَمَالِكَ وَالتَّلْدَدَ حَوْلَ نَجْدٍ) وَالصَّغْنَى :
مَالِكَ تَقِيمُ بِنَجْدٍ ، وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ ، وَتَتَرَدَّدُ فِيهِ ، وَهُوَ أَرْضٌ قَلِيلَةٌ
الْخَيْرِ وَالْيَخِيبِ ، وَتَتْرَكُ تِيهَامَةً ، وَهِيَ مَا انْخَفَضَ مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ
الْيَخِيبِ وَالْخَيْرِ ، وَقَدْ امْتَلَأَتْ مِنَ الْخَلْقِ لِخَصِيْبِهَا وَطَيِّبِهَا فَلَا وَجْهَ لِانْكَارِ
أَبِي حَاتِمٍ .

وَالْتَلْدَدُ : التَّلَفْتُ بَيْنَنَا وَشَمَالًا ، مَا خُوذُ مِنَ اللَّيْدَيْنِ وَهُمَا
صُفْحَتَا الْعُنُقِ ، وَتَقْدِيرُهُ : مَا كَانَ شَأْنُكَ وَالتَّلْدَدُ ، أَوْ مَالِكَ وَتَلَيْسُ التَّلْدَدُ .
وَأُنشِدُ فِي الْبَابِ / : (١)

/١٥١

فَمَالِكَ وَالسَّيْرِ فِي مَتَلَفٍ يَبْرَحُ بِالدَّكْرِ الضَّايِطِ
الْبَيْتُ لِأَسَامَةَ بْنِ الْحَارِثِ ، وَهُوَ أَوَّلُ الْقَصِيدَةِ ، وَ (الْمَتَلَفُ) الْفَلَاةُ الَّتِي لَا عِلْمَ
فِيهَا ، وَ (يَبْرَحُ) يَشُقُّ عَلَيْهِ وَيُهْلِكُهُ ، وَ (الدَّكْرُ الضَّايِطُ) : الْجَمَلُ
الْقَوِيُّ وَخَصَّهُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْإِنْسَى ، وَكَأَنَّ أَصْحَابَهُ قَدْ دَعَوْهُ إِلَى السَّفَرِ سَعَهُمْ
فَأَبَى عَلَيْهِمْ .

وَشَاهِدُهُ نَصْبُ السَّيْرِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى نِيَةِ إِضْمَارِ «كَانَ» أَيْ :
فَمَا أَكُونُ وَالسَّيْرِ فِي مَتَلَفٍ ، وَالصَّغْنَى : فَمَا لِي وَالسَّيْرِ فِي مِثْلِ هَذَا أَيْ :
لَا أَدْخُلُهُ ، وَ«يَبْرَحُ» وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لِلْمَتَلَفِ .

(*) فِي الْأَصْلِ : صَفْحَاتُ ، تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(١) ح ١٩٤٦
الشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ٣٠٣/١ وَفِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ لِلْسُّكْرِيِّ
١٢٨٩/٣ لِأَسَامَةَ بْنِ الْحَارِثِ الْهَذَلِيِّ ، وَعَجَزَهُ :

* يُعْتَبَرُ بِالدَّكْرِ الضَّايِطِ *

قَالَ السُّكْرِيُّ : وَيُعْبَرُ بِالدَّكْرِ أَيْ يَحْمَلُهُ عَلَى مَا يَكْرَهُ ، وَالضَّايِطُ :
يَعْنَى الْبَغِيْرَ الْعَظِيمَ ، وَالشَّاهِدُ فِي السَّحْلِ لِابْنِ شَقِيرٍ ١٤٤ ،
وَالْحَلَلُ فِي شَرْحِ أَبِياتِ الْجَمَلِ ٣٧٣ وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْشَرَ
٥٢/٢ وَرِصْفِ السَّبَانِيِّ ٤٢١ وَالْمُهْمَعِ ٢٤٢/٣ وَالشَّاهِدُ فِيهِ
نَصْبُ السَّيْرِ عَلَى تَقْدِيرِ مَا كُنْتُ لِاشْتِمَالِ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَاهُ .

وَأُنشِدَ فِي الْبَابِ فِي آخِرِهِ شَاهِدًا عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجَلِهِ : (١)

وَأَغْفِرَ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِتْخَارَهُ وَأَعْرِضَ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

الْبَيْتَ لِحَاتِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِيِّ كَرِيمِ الْعَرَبِ الَّذِي قِيلَ فِيهِ : * شَنْشِنَةُ أَعْرَفُهَا مِنْ أَحْزَمِ * (٢) وَ (الْعَوْرَاءُ) : الْفَعْلَةُ الْقَيْحَةُ يَقُولُ : أَسْتُرُ عَلَى الْكَرِيمِ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ قَبِيحٍ مُتَدَخِرًا لَهُ ذَلِكَ ، وَأَصُونُ نَفْسِي عَنِ اللَّيْمِ وَهُوَ الَّذِي نَسِيَ النَّفْسَ وَالْأَضِلَّ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجَلِهِ يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنِكْرَةً ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ فِي

هَذَا الْبَيْتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِتْخَارَهُ مَعْرِفَةٌ بِالإِضَافَةِ ، وَقَوْلُهُ : (تَكْرُمًا) نِكْرَةٌ ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ وَأَظَنَّهُ رُؤْيَا : (٣)

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُسْهُورٍ مَخَافَةَ وَزَعَلِ الْمَحْبُورِ

وَالْهَوَلِ مِنْ تَهْوُلِ الْقُبُورِ

فَقَوْلُهُ : " مَخَافَةَ " نِكْرَةٌ ، وَقَوْلُهُ : " وَزَعَلِ الْمَحْبُورِ " ، وَالْهَوَلُ " مَعْرِفَتَانِ أَحَدُهُمَا بِالإِضَافَةِ ، وَالثَّانِي : بِالإِيفِ وَاللَّامِ .

(١) ط ١٩٧٠
الشاهد لحاتم الطائي ، ديوانه ١٠٨ وهو من شواهد الكتاب
٣٦٨/١ وسعاني القرآن للأخفش ٣٦١/١ والنوادر لأبي زيد ٣٥٥
والمقتضب ٣٤٨/٢ والكامل ٢٩١/١ والمحلى لابن شقير ٦٩ ،
وإفصاح ٢٧٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٧٩ وشرح المفصل
لابن يعين ٥٤/٢ والخزانة ١١٥-١٢٢ والشاهد فيه نصب
الإتخار والتكرم على المفعول له .

(٢) المثل في مجمع الأمثال للميداني ٣٦١/١ والشنينة : الطبعية
والعادة والمثل قصة انظرها هناك .

(٣) الشاهد للعجاج ، ديوانه ٢٨ وهو من شواهد الكتاب ٣٦٩/١
وشرح المفصل لابن يعين ٥٤/٢ والخزانة ١١٤/٣ والشاهد فيه
أن زعل المحبور ، والهول مفعول لأجله . قال البغدادي : وفيه
رد على الجرمي في زعمه أن المسمى مفعولاً لأجله هو حال فيلزم
تنكيره ولم يقع في ديوان ربيعة .

باب مواضع * ما * وهي تسعة

ذكر أبو القاسم أن مواضعها تسعة ، كما ذكر غيره وهو أصل لجميعها ،
وزاد غيره مواضع حتى وصلها أبو محمد بن السيد ^(١) إلى خمسة وثلاثين موضعاً ،
ولا يثبت أكثرها ، وإن اختلفت في بعضها المعاني ، وهي لا تخلو إما أن تكون
اسماً أو حرفاً .

فهي اسم في ستة مواضع : تكون استيفهاً ، وشرطاً ، وهي نكرة
في الموضعين ، ولا يعمل فيها ما قبلها إلا حرف الجرّ لتعلقها بما بعده ، وأكثر
وقوعها على ما لا يعقل في الموضعين ، ويصحبها في الاستيفام معانٍ مختلفة
تدل عليها قرآين الأحوال لا لفظ * ما * .

ينها : التحقير ، كقوله :

* وما جرم وما ذاك السويق *

(٢)

وقوله :

* ما أنت وبيب أيبك والفخر *

(٣)

ومنها الإنكار كقوله :

* وما أنت أم ما ذكرها ربعية *

(١) ينظر الحل في إصلاح الخلل ٣٤٢ فابعدها .

(٢) الشاهد للمتخل السعدي ، قال الأمدى : لم يقع لي من شعره شيء

واستشهد الكسائي والفراء بقوله :

يارزبرقان أخابني خلف ما أنت وبيب أيبك والفخر

والشاهد في الكتاب ٢٩٩/٠ والنكت ٣٦١ والمؤتلف ١٧٩ والهمع

٢٨١/٥ والخزانة ١٥٠/٤ .

(٣) الشاهد لعلمة ، ديوانه ٣٥ والستة الجاهليين اختيار الأعلام ١٤٤ .

والحلل في إصلاح الخلل ، ٣٥ واللسان (ثرمذ) قال أبو منصور :

ورأيت ماءً في ديار بني سعد يقال له : ثرمذاء .

ومنتها : التَّعْظِيمُ ، والمدحُ كقوله : (١)

* يَا سَيِّدًا مَا أَتَتْ مِنْ سَيِّدٍ * معناه : عظمت سيِّداً .

وَتَكُونُ تَعَجُّبًا وَهِيَ نِكْرَةٌ كَهَاتَيْنِ وَلَا صَلَةَ لَهَا فِي كُلِّ

هَذَا وَقَدْ بَيَّنَّ فَصَادُ قَوْلِ الْأَخْفَشِ (٢) فِي بَابِ التَّعَجُّبِ .

وَتَكُونُ نِكْرَةً مَوْصُوفَةً ، وَأَكْثَرُ وَصْفِهَا بِالْمُقَرَّرِ ، وَقَدْ تُوِّصِفُ بِالْجُمْلَةِ .

وَتَكُونُ مَوْصُوفَةً بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي فِي جَمِيعِ مَعَانِيهَا ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهَا فِي مَا لَا يَعْقِلُ

وَدَلِيلُ اسْتِعْمَالِهَا وَاقِعَةٌ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : * يَسْبَحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ * (٣) وَ * سَبَّحَ لَكَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ * (٤)

وَتَكُونُ تَامَّةً يَغْيِرُ صَلَةً ، كَقَوْلِهِمْ : " دَقَّقْتَهُ دَقًّا نَعِيمًا " (٥)

(١) الشاهد في كتاب المقصد ٢/٢٢٥ من غير نسبة وهو كذلك في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢ والمقرب ١/١٦٥ وشذور الذهب ٢٥٨ والهمع ٣/٢ ونسب في الدرر ١/١٤٩ للسفاح بن بكير وعجزه :

* موطأ الاكشاف رجب الذراع *

(٢) في الجزء المفقود من هذا الكتاب ، وانظر قول الاخفش في السفنى ٢٩٧/١ قال ابن هشام في أحد وجوه " ما " : أحدها : التمجيد نحو ما أحسن زيدا : المعنى شئىء حسن زيدا جزم بذك جميع البصريين إلا الاخفش فجوزة وجوز أن تكون معرفة موصولة والجمله بعدها صلة لا سحل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجمله بعدها في موضع رفع نعمتا لها . وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوبا وتقديره شئىء عظيم ونحوه .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الحشر، وقد زاد الناسخ في الآية : " ما في " قبل " الأرض " وصحة الآية بدونها .

(٤) الآية ١ من سورة الصف و ١ - من سورة الحشر .

(٥) ينظر السفنى ٢٩٦/١ قال ابن هشام : وتامة وهي نوعان : عامة

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنَّ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَيَنعِمًا هِيَ * (١) / قَالَ سِيبَوِيهِ : (٢) / ١٥١ /
نِعْمَ الدَّقُّ كَذَلِكَ ، وَنِعْمَ الشَّيْءُ هِيَ ، أَيْ نِعْمَ الشَّيْءُ لِإِبْدَائِهَا ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ
وَأَقِيمَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَنِعْمًا صَنَعْتَ ، وَنِعْسَمَا فَعَلْتَ ، تَقْدِيرُهَا نِعْمَ الشَّيْءُ
صَنَعْتَ ، وَقِيلَ : نِعْمَ شَيْئًا صَنَعْتَ فَتَكُونُ نِكْرَةً ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ ، وَحِكَايَتُهُ
بِاطْلَةٍ (٣) وَلَا تَكُونُ اسْمًا فِي أَكْثَرِ مِنْ هَذَا إِذَا قُدِّرَتْ بِالذِّي وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ
فِي بَابِ الْفَاعِلِ .
وَهِيَ حَرْفٌ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي كَوْنِهَا
مَصْدَرًا ، وَفِي كَوْنِهَا زَائِدَةٌ ، فَالْمَصْدَرِيَّةُ تُوَصَّلُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تُوَصَّلُ بِالِاسْمِيَّةِ
إِذَا دَلَّتْ عَلَى الْفِعْلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : (٤)

أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلَدِ بَعْدَمَا أَفْتَانَ رَأْسِكَ كَالشَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

لِأَنَّ الْمَعْنَى بَعْدَمَا شَبِّتَ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ "أَنَّ" ، حَرْفٌ إِذَا أَنْفَرَدَتْ ، وَاسْمٌ مَعَ
صَلَاتِهَا ، وَقَدْ تَصَلَّحُ "مَا" هَذِهِ فِي مَوْضِعِ "أَنَّ" وَقَدْ لَا تَصَلَّحُ لِكُونِ "أَنَّ" مَخْلُصَةً
لِلْإِسْتِقْبَالِ .
وَالثَّانِيَّةُ لَهَا أَحْكَامٌ فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي
فَتَنْفِيهِ ، وَعَلَى الْمُضَارِعِ وَمَعْنَاهُ الْحَالُ .

===
أَيُّ مَقْدَرَةٍ بِقَوْلِكَ : الشَّيْءُ وَهِيَ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْهَا اسْمٌ تَكُونُ هِيَ
وَعَائِلَهَا صِفَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : * إِنَّ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَيَنعِمًا هِيَ *
أَيْ : فَنِعْمَ الشَّيْءُ لِإِبْدَائِهَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِبْدَاءِ لَا فِي الصَّدَقَاتِ
ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَنْبِيبَ الْمُضَافِ عَنْهُ إِلَيْهِ فَانْفَصَلَ وَارْتَفَعَ ،
وَخَاصَّةً هِيَ الَّتِي تَقَدَّمَهَا ذَلِكَ وَتُقَدَّرُ مِنْ لَفْظِ ذَلِكَ الْاسْمِ نَحْوُ
فَسَأَلْتَهُ غُسْلًا نِعْمًا وَدَقَّقْتَهُ دَقًّا نِعْمًا أَيْ نِعْمَ الْغُسْلُ وَنِعْمَ الدَّقُّ ،
وَأَكْثَرُهُمْ لَا يُثَبِّتُ نِحْيَةً "مَا" مَعْرِفَةً تَامَةً وَأَثْبَتَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ
ابْنُ خُرُوفٍ وَنَعْلَهُ عَنْ سِيبَوِيهِ .

(١) الآيَةُ ٢٧١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٧٣/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : بَطَالَةٌ وَهُوَ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ .

(٤) الشَّاهِدُ لِلْمَرَارِ الْأَسَدِيِّ الْفُقَيْسِيِّ ، كَمَا فِي الْكِتَابِ ١١٦/١ وَهُوَ مِنْ

شَوَاهِدِ الْمُقْتَضِبِ ٥٤/٢ وَالْأَصُولُ ٢٨٣/١ وَ ٢٦٨/٢ وَسَعَانِي

الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ ١٥٦ وَنَسَبُ فِي الْأَمَالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ ٢٤٢/٢ ، وَهُوَ

وتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ عَائِلَةً وَغَيْرَ عَائِلَةٍ ، كما تَقَدَّمَ فِي بَابِهَا .
 وتَدْخُلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ فِي بَابِ «كَانَ» فَيَصِيرُ الْخَبْرُ مُوجِبًا ، كَمَا
 تَدْخُلُ «لَا» عَلَى مَضَارِعِهَا فَتَصِيرُهُ مُوجِبًا، وَهِيَ : زَالَ ، وَبَرِحَ ، وَفَتَسَى ، وَانْفَكَ ،
 وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا نَفِيًّا كَمَا أَنَّ ذَهَبَ لَيْسَتْ يَنْفِي ، لَكِنَّ الْعَرَبَ أَجْرَتْ عَلَيْهَا
 أَحْكَامَ الْإِيجَابِ فِي «كَانَ» وَلَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ بِذَهَبٍ وَمَا فِي سَعْنَاهَا .
 وَإِذَا أُرِيدَ بِهَا التَّعَامُّ كَانَ قَوْلُكَ : مَا زَالَ زَيْدٌ وَأَخَوَاتُهَا يَمْنِزِلَةٌ
 مَا ذَهَبَ زَيْدٌ .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَعَلَى قِسْمَيْنِ : مُغْتَبَرَةٌ وَغَيْرُ مُغْتَبَرَةٍ :
 فَاَلْمَغْتَبَرَةُ عَلَى سَبْعِ أَقْسَامٍ مِنْهَا : الْكَافَّةُ ، نَحْوُ بَيْنَمَا زَيْدٌ قَاعِدٌ أَقْبَلَ عَمْرُوهُ وَكَذَلِكَ (١) ؛
 * وَلَا سِيمًا يَوْمًا يَدَارَةُ جُلْجُلٍ *

فِي رِوَايَةِ النَّصِيبِ ، وَكَذَلِكَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى أَخَوَاتٍ إِنَّ فِي حَالِ الْإِلْفَاءِ ، وَأَمَّا
 «مَا» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فَلَا تَكُونُ «مَا» مَعَهَا إِلَّا كَافَّةً ، نَحْوُ :
 إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ فِي قَوْلِ سَيُوبِيهِ (٢) ، وَيَحْدُثُ مَعَهَا مَعَانٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا مَجْرَى الْكَلَامِ ،
 مِنْهَا : التَّحْقِيرُ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ سَمِعْتَهُ يَفْتَخِرُ بِعَطَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ : إِنَّمَا أُعْطِيتَ
 دِرْهَمًا ، وَمِنْهَا : صَرْفُ الشَّيْءِ إِلَى حَقِيقَتِهِ إِذَا وُصِفَ بِمَا لَيْسَ لَهُ ، نَحْوُ :
 قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ * (٣) ، لَمَّا وَصَفُوهُ بِأَنَّ مَعَهُ تَعَالَى
 غَيْرُهُ رَدَّ عَلَيْهِمْ يَقُولُهُ «إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ» ، وَتَقُولُ : إِنَّمَا زَيْدٌ كَرِيمٌ لَمَّا وُصِفَ
 بِعِدَّةِ صِفَاتٍ لَيْسَ مَعَهُ مِنْهَا إِلَّا الْكَرَمُ .

- ===
 فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٨ / ١٣١ - ١٣٤ وَالْمَعْرَبِ لِابْنِ عَصْفُورٍ
 ١ / ١٢٩ وَرِصْفِ الْمِبَانِي ٣١٤ وَالْخَزَانَةِ ١٠ / ٢٣٠ - ٢٥٠ وَ ١١ / ٢٣٢
 وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى لِلْبَغْدَادِيِّ ٥ / ٢٩٦ وَالشَّاهِدِ فِيهِ أَنَّ «مَا»
 كَافَةٌ لِلْيَعْدَةِ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ .
 (١) الشَّاهِدُ لِاسْرئِ الْقَيْسِ وَقَدْ سَبَقَ فِي ٩٨ .
 (٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٣ / ٢٩ - ١٣٠ لِبَيَانِ قَوْلِ سَيُوبِيهِ .
 (٣) الْآيَةُ ١٧١ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

وَتُسَمَّى حَاصِرَةً ، وَمِنْهَا : " إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ " (١) .
فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ هَذَا الْفِعَالِ كَانَتْ مَهِيئَةً ، وَمَوْطِئَةً ، لِأَنَّهَا تَهَيَّئُ مَا قَبْلَهَا

لِلدُّخُولِ عَلَى مَا لَمْ تُكُنْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ وَرَبِمَا يَوْمُ الَّذِينَ
كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ (٢) ، وَقَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، هَيَّأَتْ قَلَّ لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ .
وَمِنَ الْمَغْتَبَةِ قَوْلُهُمْ : " إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ " فِي قَوْلِ مَنْ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ " رَبِمَا " .
وَمِنْهَا " مَا " الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى لَمْ فَتَصِيرُ مَعَهَا حَرْفٌ وَجُودٍ لَوْجُوبٍ
وَلَيْسَتْ ظَرْفًا ، كَمَا زَعَمُوا ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِأَنْ بَقِيَتْ عَلَى حَدِّهَا لَمْ تَغْتَبِرْ شَيْعًا
غَيْرَ أَنَّهَا زَادَتْ مَعْنَى الْقُرْبِ مِنَ الْحَالِ .

وَمِنْهَا : " مَا " الدَّاخِلَةُ عَلَى إِنْ الشَّرْطِيَّةِ أَوْجَبَتْ لَهَا لُزُومَ النَّوْنِ
الثَّقِيلَةِ أَوِ الْخَفِيفَةِ ، وَرَبِمَا حَدِّقْنَا فِي الشَّعْرِ .

وَمِنَ الْمَغْتَبَةِ الَّتِي تَصِيرُ بَدَلًا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَنَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ
سَعَكَ ، وَأَنَا أَنْتَ / خَارِجًا فَخَرَجَ سَعَكَ . مَعْنَاهُ : لَيْنَ كُنْتَ خَارِجًا ، ١٥٢ / أ
وَإِذَا صِرْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ سَعَكَ ، فَحَدِّقْتُ كَانَ وَصَارَتْ " مَا " بَدَلًا مِنْهَا ،
وَانْفِصَلَ الضَّمِيرُ وَهُوَ اسْمٌ كَانَ ، وَالْمَنْصُوبُ خَبَرُهَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ الْفَاءُ
دَخَلَ " أَنْ " مَعْنَى : إِذْ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِذْ صِرْتَ مُنْطَلِقًا فَإِنِّي أَنْطَلِقُ
سَعَكَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسِ السَّلْمِيِّ : (٢)

أَبَا خُرَاشَةَ أَنَا أَنْتَ ذَا نَفِيرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

- (١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضل العتق ، باب المكاتب ونجومه
في كل سنة نجم ١٢٦/٣ وفي باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر
١٢٦ من طريق عائشة رضي الله عنها ، ومالك في الموطأ في كتاب
العتاق والولاء . مصير الولاء لمن أعتق ١٤٠/٢ .
- (٢) الآية ٢ من سورة الحجر .
- (٣) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي وهو في الكتاب ٢٩٣/١ ،
والخصائص ٣٨١/٢ والمنصف ١١٦/٣ ومعاني الحروف للرماني
١٣٠-١٥٢ والامالي الشجرية ١/٣٤٠-٣٥٣ والإنصاف في مسائل
الخلافة ٧١/١ وشرح المفصل لابن يعين ٩٩/٢ و ١٣٢/٨ ووصف
المباني ١٨٣-٢٧٧ والخزانة ١٣/٤ وشرح شواهد المغني للبيهقي
١/١٧٩-٢٧٧ .

التقدير : إِذَا صِرْتَ ذَا نَفْسٍ ، فَإِنَّ قَوْمِي كَثِيرٌ ، فَإِنَّ السَّنَةَ لَمْ تَهْلِكْ لَهُمْ ،
ومنها قولهم : " أَفْعَلُ هَذَا أَمَا لَا " ، هِيَ بَدَلٌ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ تَقْدِيرُهُ : إِنْ
كُنْتَ لَا تَفْعَلُ كَذَا فَافْعَلْ كَذَا ، وَجَرَى فِي كَلَامِهِمْ كَالْمَثَلِ .

ومنها " مَا " الَّتِي تَدْخُلُ عِوَضًا مِنْ لَامٍ لَوْلَا ، نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ مِقْبِلٍ (١) :
قُلْتُ لِشَيْبَانَ أَدُنْ مِنْ لِقَائِهِ كَيْمَا نَعُدَّهَا الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ
أَيُّ لَعَلْنَا نُسْفِدِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ ، وَقَدْ تَكُونُ مِنَ الْمُوْطِئَةِ كَمَا (٢) أَنْتَ ،
وَمَا أَنْتَ هُنَا فِي أَحَدٍ وَجْهِيهَا .

وَمِنَ الْمُفْتَرَةِ " مَا " الدَّاخِلَةُ عَلَى مَا يَخْفِضُ فَيَجِبُ لَهُ الإِعْلَامُ بِدُخُولِ
مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَذَلِكَ حَيْثُمَا ، وَإِذَا مَا .

وغير المفترة على قسمين : أحدهما : يزيد معها معنى ، والثاني :
لا يراد بها إلا التأكيد ، فأما التي تزيد (٣) معنى ، وتغني عن الصفة فقولهم
لِمن يَفْتَخِرُ عَلَى الْمُعْطَى ، وَقِيلَ أُعْطِيتِ الأُعْطِيَةَ : مَا يَخْفَى مَا أُعْطِيَ ، وَقَدْ
تَأْتِي لِلتَّعْظِيمِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (٤) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ زِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يَسْوَدُ مِنْ يَسْوَدٍ

(١) الشاهد نسبه سيويه في الكتاب ١١٦/٣ لأبي النجم وهو كذلك في
النكت ٧٦١ والانصاف ٥٩١/٢ والخزانة ٥٥٠١/٨ و١٠٥٠١/٢٢٥ .
والشاهد فيه وقوع الفعل بعد كَيْمَا ، لأنها كاف التشبيه ووصلت بما
لوقوع الفعل بعدها كما قيل بَرُّبَمَا ، ومعنا هَاهُنَا : لَعَلَّ ، والكوفيون
يجعلونها بمعنى كَيْ و يجيزون النصب بها .

(٢) في رصف المبانى ٣٨٤ القسم الرابع الموطئة : وهي الداخلة على إِنْ
وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَعَلَّ وَرَبَّ المذكورات إِذَا دَخَلَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ
عَلَى الفِعْلِ ، لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الأَسْمَاءِ كَمَا ذَكَرَ ، فَإِذَا دَخَلَتْ " مَا "
المذكورة وطأت ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك
قِيلَ لَهَا : مُوْطِئَةٌ .

(٣) في الاصل : تزيد ومعنى والصواب اسقاط الواو من تزيد .

(٤) الشاهد في الكتاب ٢٢٦/١ لرجل من خشم وهو في الامالسي

الشجرية ١٨٦/١ ومن شواهد شرح المفصل لابن يميث ١٢/٣ ،

أى: لا عَظِيمٍ يَسْتَحِقُّ السُّؤْدَدَ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا التَّنَوُّعُ ، كَقَوْلِهِمْ :
ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا شَاءَ ، وَقَعَلْتُ فِعْلًا مَا ، وَمِمَّا يُغْنِي عَنِ الْقَصْفَةِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : " أَفْعَلُسُ
أَثْرًا مَا " مَعْنَاهُ أَوَّلُ فِعْلِكَ ، أَيْ : مُؤَثَّرًا لَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اسْرِيِّ الْقَيْسِ : (١)

وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُنَا وَحَدِيثُ مَا عَلَى قِصِيرِهِ

أى: حَدِيثًا عَظِيمًا ، أَيْ : لَهُ مَعْنَى عَظِيمٍ ، وَإِنْ كَانَ قِصِيرًا .

وَأَمَّا الَّتِي تَأْتِي لِلتَّأْكِيدِ فَمَوَاضِعُهَا كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى :

* فَيَمَّا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ * (٢) و * فَيَمَّا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَئِن ت لَهُمْ * (٣)

وَكَذَلِكَ * وَقَلِيلٌ مَا هُمْ * (٤) ، وَإِنَّكَ مَا وَخَيْرًا ، وَكَذَلِكَ لَعَلَّمَا زَيْدًا أَخُوكَ ،

" وَلَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ " وَأَخْوَاتُهَا إِذَا عَمَلْتَ ، وَكَذَلِكَ " مَا " فِي قَوْلِهِمْ : أَكْرَمَكَ

إِذَا مَا جِئْتَنِي ، وَقَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ بِالْخَفِيفِ ، وَقَدْ حَكَاهُ الْجَرَمِيُّ (٥) ، وَكَذَلِكَ

قَوْلُهُ : (٦)

وَبَيْنَ طَلَبِ الْأُوتَارِ مَا حَزَّ أَنْفَهُ قِصِيرٌ وَخَاضَ الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ بَيْهَسُ

وَأَمَّا الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى كُلِّ قِصِيرٍ ظَرْفًا ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : كَلَّمَا جِئْتَكَ بِزُرْتِكَ ،

وَ * كَلَّمَا نَفِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا * (٧) ، وَكُلُّ مُتَعَلِّقَةٍ

====
والجمع برقم ٣٠٥ - ٧٦٧ والخزانة ٨٧/٣ والشاهد فيه أن الشاعر

جَرَّ نِيَّ صَبَاحٍ عَلَى لُغَةٍ خَفِيمٍ ، وَهُوَ ظَرْفٌ لَا يَتِمُّكَ ، وَالظَّرُوفُ الَّتِي لَا

تَتِمُّكَ لَا تَجْرُ وَلَا تَرْفَعُ وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا فِي لُغَةٍ هُوَ لَا الْقَوْمِ

أَوْ ضَرُورَةٍ .

وأشعار

(١) الشاهد لاسرئ القيس ، ديوانه ١٠٢٧ / الستة الجاهليين اختيار الاعم ١٠١

والحلل في إصلاح الخلل ٣٤٦ .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء والآية ١٣ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٢٤ من سورة ض .

(٥) ينظر المغنى ١/٢٣٤ -

(٦) الشاهد للمتلمس وقد أنشده أبو تمام في ديوان الحماسة والشاهد

فيه قوله : مَا حَزَّ أَنْفَهُ عَلَى أَنْ مَا زَائِدَةٌ ، يَنْظُرُ شَرْحَ الْحِمَاسَةِ

للمرزوقي ٢/٦٥٩ والتبريزي ١/٢٦٨ .

(٧) الآية ٥٦ من سورة النساء .

بَيَدَلْنَا هُمْ ، كَمَا تَقُولُ : كُلِّ حِينٍ حِثُّنِي أَكْرَمَتَكَ .

ولابن السيد (١) في الباب تَقَاسِيمٌ وَتَخْلِيْطٌ كَثِيْرٌ ، وَكُلُّ تَقَاسِيْمِيْهِ

دَاخِلٌ تَحْتَ مَا ذَكَرْنَا ، وَقَدْ أَوْلَعَ بِتَكْثِيْرِ الْأَقْوَالِ وَإِنْ تَدَاخَلَتْ .
وعندي أَنَّ مَوَاضِعَ " مَا " اثْنَا عَشْرَ مَوْضِعًا ، مِنْهَا : سَبْعَةٌ أَسْمَاءٌ ، وَخَمْسَةٌ حُرُوفٌ .
فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ :

فَالِاسْتِفْهَائِيَّةُ ، نَحْوُ : مَا جَاءَ بِكَ ؟ وَالشَّرْطِيَّةُ ، نَحْوُ : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ مِثْلَهُ ،

وَالتَّعَجُّبِيَّةُ ، نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَالنِّكْرَةُ غَيْرُ الْمَوْصُوفَةِ ، نَحْوُ :

* إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَيَعْمَأَ هِيَ (٢) ، أَيْ : فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ :

دَقَّقْتَهُ دَقًّا نِعْمًا ، وَغَسَلْتَهُ غَسَلًا / نِعْمًا ، وَأَمَّا النِّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ ، فَنَحْوُ ١٥٢ /

قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِمَا مَقْبَبٌ لَكَ .

وَتَكُونُ صِفَةً فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : " لَا يَسِرُ مَا جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفُهُ " . (٣)

وَمِنْهَا الْمَوْصُوفَةُ ، نَحْوُ : جَاءَنِي مَا جَاءَكَ .

وَأَسْمَاءُ الْخَمِيْسَةِ الْحَبِيْبِيَّةُ الرَّوْفِيَّةُ :

فَالنَّافِيَّةُ ، نَحْوُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالْكَافَّةُ ، نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَبَابُهُ ،

وَالسَّهَيْبِيَّةُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : * رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ * (٤) ،

وَهَذِهِ وَإِنْ كَفَّتْ رَبُّ عَنْ عَلَيْهَا الْخَفْضَ بَعْدَ هَيِّأَتْهَا لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ

يَدْلِيلٌ قَوْلُهُ تَعَالَى : * رَبِّمَا يَوَدُّ * ، وَتَقُولُ : رَبِّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَرَبِّمَا يَخْرُجُ عَمْرُو .

وَمِنْ الرَّائِدَةِ السَّهَيْبِيَّةِ أَيْضًا قَوْلُهُ : (٥)

رَبِّمَا أَوْقَيْتَ فِي عَلِيمٍ تَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شَمَائِلًا

زِيَادَاتٌ عَلَى مَوَاضِعِ " مَا " فِي اثْنَاءِ مِثْلِهِ لِابْنِ طَلْحَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ فِي

(١) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٤٢ فمابعد ها . (٢) الآية ٢٧١ من سورة الب

(٣) المثل في مجمع الامثال للميداني ١٩٦/٢ من كلام الزبء لمارأت

قصير مجدوعا . (٤) الآية ٢ من سورة ال

(٥) الشاهد في الكتاب ٥١٧/٣ لجذيمة الابرش وهو كذلك في النوادر

لابي زيد ٥٣٦ والمقتضب ١٥/٣ والامالي الشجرية ٢٤٣/٢ وشرح

المفصل لابن يعيش ٤٠/٩ والمقرب لابن عصفور ٧٤/٢ ورفض العباني ٣٣٥ ،

قَسِمَ الزَّائِدَةُ : إِنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ كَقَوْلِنَا : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ
(١) قال :

* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا *

فَنَصَبَ الْحَمَامَ نَعْتًا لِهَذَا ، وَقَالَ تَعَالَى : * فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِنَّكَ لَهَمَّ *
وَ * فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَحْسَبُ
الْإِعْرَابُ فَلَهَا حَظٌّ مِنَ الْمَعْنَى ، وَالْأَلَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتَى بِهَا .
وَهَا أَنَا أَنْبِئُكَ عَلَى نُكْتَةٍ مِنْ ذَلِكَ لَيْتَنُشْرِحَ صَدْرَكَ لِغَيْرِهَا فَنَقُولُ :
إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى * فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِنَّكَ لَهَمَّ * لَهُ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى قَوْلِهِ :
فَيْرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِنَّكَ لَهَمَّ ، فَكَأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ : مَا لَئِنَّكَ لَهَمَّ إِلَّا بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ،
وَهَذَا قَدْ جَمَعَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ، ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى هَذِهِ الْإِرَادَةِ ، فَقَالَ : * فِيمَا رَحْمَةٍ
مِنَ اللَّهِ لَئِنَّكَ لَهَمَّ * ، وَجَمَعَ فِيهِ بَيْنَ لَفْظِ الْإِثْبَاتِ وَبَيْنَ إِرَادَةِ النَّفْيِ الَّتِي هِيَ
" مَا " ، حَتَّى أُعْطِيَ الْكَلَامُ بِاخْتِصَارِهِ مَعْنَى النَّفْيِ بِلَا ، وَالْإِثْبَاتِ لِشَيْءٍ آخَرَ ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ * ، إِنَّمَا هَا هُنَا حَرْفٌ تَحْقِيقِيٌّ وَتَسْحِيقِيٌّ ،
إِنَّ مِنْهَا لِلتَّحْقِيقِ ، وَ" مَا " لِلتَّسْحِيقِ ، وَاخْتَصَرَ هَذَا الْإِقْتِرَانُ أَنْ يَقُولَ مَا اللَّهُ
أَثْنَانِ فَصَاعِدًا ، بَلِ اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، وَهَذِهِ لِمَحَّةِ دَالَّةٍ فَأَعْمِلْ زِهْنَكَ فِي مِثْلِ هَذَا
التَّنْزِيلِ ، وَلَا تَقُلْ إِنَّ " مَا " حَشْوِيٌّ بِلَا مَعْنَى ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ مَنَزَّهُ عَنِ ذَلِكَ ، وَكَلَامُ
العَرَبِ مَبْرَأٌ مِنْهُ ، أَعْنَى عَنِ الْحَشْوِ ، نَعَمْ وَكَلَامُ سَائِرِ الْعُقَلَاءِ ، وَقَالَ : (وَتَقُولُ
إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ) (٢) ، وَقَدْ تَكُونُ هُنَا سُبُهْمَةً بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا الْأَمْرُ
زَيْدٌ قَائِمٌ .

===
والمغنى ١٣٥/١ والتصريح ٢٢/٢ والخزانة ٤٠٤/١١ والشاهد
فيه توكيد ترفعن بالنون الخفيفة ، وإنما حسن ذلك زيادة " ما "
في رب ووقوع ترفعن في حيز ربما .

(١) سبق تخريجه في ص ٥٣٤ . (٢) الجمل ٣٢٢ .

(*) قال سيويه في الكتاب ٣٥٢/٢ فمابعد ها : " هاأنا وها أنت ذا ، وزعم الخليل
رحمه الله أن " ها " هنا هي التي مع " ذا " إذا قلت هذا ، وإنما أراد وأن
يقولوا هذا أنت ولكنهم جعلوا أنت بين " ها " و" ذا " وأراد وأن يقولوا أنا هذا ،
وهذا أنا فقد موا " ها " وصارت أنا بينهما ، وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق
بهم يقولون أنا هذا وهذا أنا . . .
وانظر بحثا كتبه ابن عاشور في جواز استعمال : (هاأنا) وجلب عليه كثير من
النصوص الفصيحة . التحرير والتنوير ٥٨٦/١ فمابعد ها .

باب " مَنْ " مُؤَخَّرٌ وَلَهَا أَرْبَعَةٌ مُوَاضِعٌ

تَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَشَرْطًا ، وَيَمَعْنَى الَّذِي ، وَنِكْرَةٌ مُوصُوفَةٌ ، وَزَانَ
الِكِسَائِيِّ (١) خَاسِمًا تَكُونُ فِيهِ زَائِدَةٌ ، وَأَنْشَدَ لِعَنْتَرَةَ : (٢)
يَا شَاةَ مَنْ قَنَّصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمِ
وغيره برويه : (يَا شَاةَ مَا قَنَّصٍ) ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الرَّوَايَةِ ، قَالَ الْفَرَاءُ :
هِيَ نِكْرَةٌ مُوصُوفَةٌ وَالتَّقْدِيرُ : يَا شَاةَ شَيْءٍ مُقْتَنَّصٍ وَلِكَيْنَهُ وَصَفَ بِالمَصْدَرِ ،
والمَصَادِرُ تَقَعُ مَوْجَعِ الصِّفَاتِ ، وَأَنْشَدَ الْكِسَائِيُّ أَيْضًا : (٣)
أَلْ زُبَيْرِ كِرَامِ النَّاسِ قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا
وَقَوْلُ الْفَرَاءِ فِي هَذَا كَالَّذِي قَبْلَهُ ، قَالَ الزَّجَاجُ : كَلَامُ الْفَرَاءِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّهُ
مُؤَافِقٌ لِمَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ ، وَ" مَنْ " فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا نِكْرَةٌ مُوصُوفَةٌ بِالمَصْدَرِ ،
وَهُوَ قَوْلُهُ (عَدَدَا) .

- (١) ينظر المغني ٣٢٩/١ لبيان قول الكسائي .
(٢) الشاهد لعنترة بن شداد ، ديوانه ٢١٣ وشرح القوائد السبع
الطوال الجاهليات ٣٥٣ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٤٧٢
وسعاني الحروف للرماني ١٥٥ والحلل في اصلاح الخلل ٣٥٤ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢
والمغني ٣٢٩ قال ابن الانباري : وأنكر الفراء هذا وقال انما أرا
يا شاة مَنْ قَنَّصٍ لَأَنَّ " مَنْ " لَا تَكُونُ حَشْوًا وَلَا تُتْلَفَى .
(٣) الشاهد في شرح السبع الطوال الجاهليات ٣٥٣ والامالي الشجرية
٣١٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ والمغني ٣٢٩ وشرح
شواهد للبيدادي ٣٤٤/٥ .

نُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْ هَذَا الْبَابِ أَنْ نَقُولَ : " مَنَّ " مِنْ الْكَلِمِ الْمُخْتَصَّةِ
الْمَوْضِعِ بِالِاسْمِيَّةِ ، وَيَالْوُقُوعِ عَلَى مَنْ يَغْفُلُ ، وَالْمُشْتَرِكِ بَيْنَ مَعَانٍ ، / لَهَا ١٥٣
عَدُّ مَعْلُومٍ تَجِبُ لَهَا صِفَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ أَوْ إِضَافَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ الْبَيَانِ .
فَمَوْضِعُ الْبَابِ لِلْإِعْلَامِ بِمَبَالِغِ كَثِيَّةٍ أَقْسَامِهَا ، وَوُقُوعِهَا إِذَا كَانَتْ أَسْمَاءً
عَلَى مَا لَا يَغْفُلُ ، وَتَبْيِينِ أَقْسَامِهَا بِالْمِثَالِ ، وَتَبْيِينِ بَعْضِ أَحْكَامِهَا ، فَهَذَا الَّذِي
وَضَعَ لَهُ الْبَابَ .

أَرْجِعْ إِلَى أَوَّلِ الْبَابِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (وَلَهَا أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعٌ) (١) وَعَلَيْهِ
مَكْتُوبٌ مُؤَخَّرٌ ، وَأَنْشَدَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْبَابِ : (٢)

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
قِيلَ : إِنَّهُ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَقِيلَ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ، وَقِيلَ : لِكَعْبِ
ابْنِ مَالِكٍ ، وَكُلُّهُمْ مِنْ الْأَنْصَارِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَلَمْ يَقَعْ فِي دِيْوَانِ شِعْرِ
حَسَانٍ ، وَغَيْرِنَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَجَعَلَهُ خَبِيرٌ ابْتِدَاءً مُضْمِرٌ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ
لِمَنْ أَوْ الصَّلَةِ ، وَتَكُونُ " مَنَّ " مَوْصُوفَةً أَوْ مَوْصُولَةً ، وَكَلَامُهُ ضَعِيفٌ لِحَذْفِ
الْبِتْدَاءِ مِنَ الصَّفَةِ أَوْ الصَّلَةِ ، وَتَكُونُ فِي الشُّذُوزِ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ خَارِجَ السَّبْعِ :
* تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ (٣) * وَ * مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ * (٤) ، فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ

(١) الجمل ٣٢٣ .

(٢) ^{جمل} بالشاهد لم يقع في ديوان حسان بن ثابت وهو في ديوان كعب بن
مالك ٢٨٩ وهو من شواهد الكتاب ١٠٥/٢ ومعاني القرآن
للغراء ٢١ / ١ ومجالس ثعلب ٣٣٠ والسحل لابن شقير ٦٢ ،
والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٣ والامالي الشجرية ١٦٩/٢ -
٣١١ ورفص المباني ١٤٩ والخزانة ١٢٠/٦ وشرح شواهد المعنى
للبيداني ٣٣٥/٥ .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة الانعام وفي إتحاف فضلاء البشر ١٣٢ قراءة
الاعشى .

(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة وفي المحتسب ٦٤/١ قراءة رُوْبِيَّةٌ حَكَاهُ عَنْهُ
أَبُو حَاتِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ .

تَقْدِيرُهُ : تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ ، وَمَثَلًا الَّذِي هُوَ بَعْوَضَةٌ أَوْ سَلًا شَيْعًا هُوَ
بَعْوَضَةٌ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ فِي الْبَيْتِ عَلَى قَوْمٍ هُمْ غَيْرُنَا أَوْ عَلَى الَّذِينَ هُمْ غَيْرُنَا ،
وَالْمَعْنَى : نَكْفَى بِفَضْلِنَا فَضْلًا حَبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا ، فَجَعَلَ الْفُضْلَ هُوَ
حَبَّ النَّبِيِّ إِيَّاهُمْ وَهَجَرَتَهُ إِلَيْهِمْ ، وَكَفَى بِهِ فَضْلًا وَفَخْرًا ، وَدَخَلَتِ الْبَاءُ عَلَى
فَاعِلِ كَفَى لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى اكْتَفَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : اكْتَفَى بِاللَّهِ . شَهِيدًا ، وَنَكْتَفِي
بِحَبِّ النَّبِيِّ إِيَّانَا فَضْلًا ، وَ" النَّبِيُّ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِ بِحَبِّ ، وَ" مُحَمَّدٍ "
بَدَلٌ مِنْهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَ" إِيَّانَا " مَفْعُولٌ بِحَبِّ ، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ
الْبَاءُ زَائِدَةً ^(١) ، وَأَدْخَلَهَا عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَحَبُّ فَاعِلٌ كَفَى ، وَهُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ ،
لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَقَعُ فِي " كَفَى " مَعَ الْمَفْعُولِ ، وَإِذَا لَصِقَتْ كَفَى لَمْ تَكْتَفِ بِمَفْعُولٍ
وَاحِدٍ ، وَلَا يَدْخُلُ لَهَا مِنْ مَفْعُولَيْنِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٢) ، وَشَاهِدُهُ فِي الْبَيْتِ كَوْنُ " مَنْ " نَكْرَةً مَوْصُوفَةً فِي رِوَايَةِ
خَفِضَ غَيْرِنَا ، وَمَنْ رَفَعَ " غَيْرٌ " فَتَكُونُ " مَنْ " مَوْصُولَةً ، وَغَيْرِنَا " خَيْرٌ ابْتِدَاءً تَقْدِيرُهُ :
عَلَى الَّذِينَ هُمْ غَيْرِنَا .

وَأَنشَدَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ بَابِشَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْبَيْتَ لِأَنَّهُ مِنْهُ ،

قَوْلُهُ : (٣)

يَا رَبِّ مَنْ يَبْفِضُ أَدْوَانَنَا رُحْنًا عَلَى بَغَضَائِهِ وَأَعْتَدِيَسْنَ

(١) يَنْظُرُ الْإِمَالِي الشَّجَرِيَّة ١٦٩/٢ وَالْخَزَانَةَ ١٢٠/٦ فَمَا بَعْدَهَا .

(٢) الْآيَةُ ١٢٢ مِنْ سُورَةِ الْبَقْرَةِ .

(٣) الشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ١٠٨/٢ لِعَمْرُو بْنِ قَمِيْعَةَ وَالْإِمَالِي الشَّجَرِيَّة

٣١١/٢ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لابن بَابِشَانَ ٢٣٢ وَشَرْحُ الْمَفْعَلِ لابن

يَعِيْشَ ١١/٤ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ " مَنْ " وَقَعَتْ بَعْدَ رَبِّ ، وَرَبُّ لَا يَكُونُ بَعْدَهَا

إِلَّا نَكْرَةً وَعَلَى هَذَا تَكُونُ " مَنْ " هُنَا بِمَعْنَى إِنْسَانٍ .

وقال آخر: (١)

رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتَ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي سَوْتًا لَمْ يُطْعَ

تتبع للباب أنشد أبو القاسم - رحمه الله - :

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

قال ابن هشام (٢) - رحمه الله - وغيره : نَسِبَ هَذَا الْبَيْتَ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتِ

الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَنَسِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ - وَلغَيْرِهِمَا ، يَقُولُ قَائِلُهُ :

كَفَانَا فَضْلًا عَلَى غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ إِيَّانَا ، وَهَجَرْتَهُ إِيَّانَا

وَشَاهِدُهُ فِيهِ حَمَلُ غَيْرِ عَلَى " مَنْ " نَعْتًا لَهَا ، لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ مَبْهَمَةٌ فَوَصِفَتْ بِمَا

بَعْدَهَا وَصْفًا ؛ لِأَنَّ مَا يَكُونُ لَهَا كَالصَّلَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى قَوْمِ غَيْرِنَا ، وَرَفَعَ غَيْرُ

جَائِزٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ " مَنْ " مَوْضُوعٌ وَيُحذف الرَّاجِعُ عَلَيْهَا مِنَ الصَّلَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ

عَلَى مَنْ هُوَ غَيْرِنَا ، وَالْحُبُّ مُرْتَفِعٌ بِكَفَى ، / وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ بِنَا زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ ، ١٥٣ /

وَفَضَّلُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَإِيَّانَا مَفْعُولٌ بِالْمُصَدِّرِ ، وَهُوَ حُبُّ النَّبِيِّ فِي

مَوْضِعِ رَفَعٍ ؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ ، وَسُحْمَدٌ بَدَلٌ مِنْهُ ، وَلَوْ رَفَعَ سُحْمَدًا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَوْضِعِ

لَجَازَ ، وَالتَّقْدِيرُ أَنَّ حُبَّ النَّبِيِّ سُحْمَدٌ إِيَّانَا .

انتهى تفسير ابن هشام - رحمه الله - للبيت وقال الأستاذ المرحوم

أبو الحسين بن أبي الربيع (٢) - رحمه الله - وقول حسان - رضي الله عنه - : (٣)

(١) الشاهد لسويد بن أبي كاهل اليشكري من قصيدة مشهورة مطلعها :

بَسَطْتَ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا فَوصلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعَ

وهو في المغضيات ١٩٨ والامالي الشجرية ١٦٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٤ وشدور الذهب ١٣١ والاشموني ٥٤/١ والبهع

برقم ٣٠٢ - ١٠٧٤ وشرح شواهد المعنى ٣٣٤/٥ .

(٢) ابن هشام اللخمي ، وشرحه لشواهد الجمل لم أقف عليه ، وانظر مقاله

ابن أبي الربيع في نسبة هذا الشاهد البسيط ٦٠٢ .

(٣) توجيهات العلماء لـ " كفى " في بيت الشاهد من الانصاف ٦٧/١ أيضا

بعدها .

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ فَعِيرْنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَيَّانَا
الباءُ زائدةٌ ، والمجرورُ هو الفاعلُ بمنزلة في قوله سُبْحَانَهُ * وَكَفَى بِاللَّهِ
وَكَيْلًا * (١) ، وَحُبُّ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَفَى حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَيَّانَا
فَضْلًا عَلَى مَنْ فَعِيرْنَا ، وَهُوَ بَدَلٌ عَلَى الْمَوْضِعِ وَلَيْسَ عَلَى اللَّفْظِ ، وَنَظِيرُ هَذَا
قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : * تَالِكُمْ مِمَّنْ إِلَيْهِ فَعِيرُهُ * (٢) ، فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ فَعِيرِ الْكِسَائِيِّ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَفْسِيرِهِ لِهَذَا الْبَيْتِ :
* فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ فَعِيرْنَا * . . . الْبَيْتِ
الْبَاءُ هُنَا زَائِدَةٌ أَيْ : كَفَانَا فَضْلًا ، وَلَيْسَتْ الْبَاءُ هُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
* وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا * (٤) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : (بِاللَّهِ) هُنَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ،

(١) الآيات ٨١ - ١٢٢ - ١٧١ من سورة النساء و ٣ - ٤٨ من سورة الاحزاب .

(٢) الآيات ٥٩ - ٦٥ - ٧٣ - ٨٥ من سورة الاحزاب .
قال مكِّي : قرأها الكسائيُّ بالخفيض حيث وقع ، ووافقهُ حمزةٌ على الخفيض في «خالقٍ غيرُ اللهِ» . وقرأ الباقرُ بالرفع ، وحقَّةٌ من خفَضَ أنه جعله صفةً لإليه ، و«خالقٍ» على اللفظ ، وموضع الـه وخالق موضع رفع على الابتداء . الكشف ١/٦٧٧ ، وقال السمين الحلبي : لاقرأه الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن والباقر برفعها فالجر على النعت أو البدل من الـه لفظاً . الدر المنثور ٥/٣٥٤ .

(٣) ابن سيده هو علي بن أحمد وقيل : إسماعيل أبو الحسن النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي إمام في اللغة والعربية جمع في اللغة كتاب المحكم لم يرمثه في فنه ولا يعرف قدره إلا من وقف عليه وله غير ذلك من الكتب الأدبية كشرح الحماسة وشرح كتاب الأخفش وشرح إصلاح المنطق إلى غير ذلك من الكتب . توفي سنة ٤٥٨ . ترجمته في كتاب الصلة ٢/٤١٠ وابن خلكان ١/٣٤٢ والانبيا ٢/٢٢٥ وسعج الادب ١٢/٢٣١ والهلغة ١٤٨ .

(٤) الآية ٧٩-٦٦ من سورة النساء ، وينظر توجيه إعرابها في الانصاف ١٦٨ .

كما قال: (١)

* كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا *

وقوله: (بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ فَحِرْنَا) في موضع نصبٍ لِمَا بَيْنَا ، «فضلاً»

منصوبٌ على التَّمْيِيزِ وَالتَّفْسِيرِ .

وَحُبٌّ : فَاعِلٌ يَكْفِي ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَفَانَا حُبُّ النَّبِيِّ ، «وَأَيَانَا» : مَنْصُوبٌ

يَحُبُّ ، وَتَلْخِيصٌ ذَلِكَ كَفَانَا حُبُّ النَّبِيِّ أَيَانَا فَضْلًا عَلَى مَنْ سِوَانَا ، وَلَا يَدَّ لَعْنٌ إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً مِنْ وَصْفٍ أَوْ حَشْوٍ ، وَإِنَّمَا «مَنْ» وَ«مَا» صِلَةٌ يُوَصِّلُ بِهِمَا إِلَى

الْخَبْرِ ، قَالَ سَيَبُوه : « هَذَا بَابٌ يَكُونُ فِيهِ الْاسْمُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فِي الْمَعْرِفَةِ إِذَا

بُنِيَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَبِمَنْزِلَتِهِ فِي الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْحَشْوِ ، وَيَكُونُ نَكْرَةً بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ،

وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « هَذَا مَنْ أَعْرَفُ مُنْطَلِقًا » (٢) فَسَنُ « هَاهُنَا مَعْرِفَةٌ ، وَمُنْطَلِقًا : حَالٌ ،

وَكَذَلِكَ : هَذَا مَنْ لَا أَعْرَفُ مُنْطَلِقًا ، أَيْ : هَذَا الَّذِي قَدْ عَلِمْتُ أَنِّي لَا أَعْرَفُهُ مُنْطَلِقًا ،

فَأَعْرَفُهُ وَلَا أَعْرَفُ حَشْوًا لِهَمَّا يَتَارِيزُهُ فَيَصِيرُ اسْمًا ، وَقَالَ : « إِنْ خَشِيتَ جَعَلْتِ

«سَنْ» بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ وَإِنْسَانٍ » (٣) ، وَمَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ فَقُلْتُ : هَذَا مَنْ أَعْرَفُ مُنْطَلِقًا ،

وَأَنْشَدَ سَيَبُوه - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (٤)

فَلَأْتِي وَإِيَّاكَ إِذَا حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا
كَمَنْ يَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ سَطُورِ

أَيْ : كَرَجُلٍ سَطُورٍ يَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ .

(١) الشاهد لسحيم عبد بنى الحسحاس وهو من شواهد الكتاب ٢٦/٢ ،

و ٢٢٥/٤ قال سيبويه : «وإن قلت : مررت برجلٍ حسبك به من رجلٍ رفعت أيضاً وزعم الخليل - رحمه الله - أن به ههنا بمنزلة هو ولكن هذيه

الباء دخلت ههنا توكيداً كما قال : «كفى الشيب والإسلام» وكفى بالشيب

والإسلام» وفي الجزء الرابع قال أيضاً : «وقد تكون بباء الإضافة

بمَنْزِلَتِهَا فِي التَّوَكِيدِ وَذَلِكَ : كَفَى بِالشَّيْبِ لَوْ أَلْقَى الْبَاءُ اسْتِقَامَ الْكَلَامِ» .

والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٢ و ١١٥/٧ و ١١٥/٨ و ١٢٤/٨ - ٩٣ -

والخزانة (١) ٢٦٧/١ و صدره :

* عُتْبِرَةٌ وَدَعُ لِمَنْ تَجَهَّزَتْ غَايَةً *

(٢) (٣) الكتاب ١٠٥/٢ .

(٤) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٢٦٣ والكتاب ١٠٦/٢ والنكت ٤٩٧ وشرح

شواهد المغنى ٢/٢٤٢ و ٣٣٥/٥ والخزانة ١٢٣/٦ والشاهد فيه أن

سَطُورًا نَعْتُ لِمَنْ .

بَابُ مَوَاضِعِ "أَيَّ"

ويقال على هذا الباب : أَيَّ مِنْ الْكَلِمِ الْمُخْتَصَةِ الْوَضِعِ بِالْإِسْمِيَّةِ وَالْمَشْرُوكَةِ
بَيْنَ مَعَانٍ ، لَهَا كَمِيَّةٌ وَجَبَّ لَهَا بِهَا أَحْكَامٌ وَصِفَاتٌ ، كَمَنْ ، وَهِيَ أَيْضاً مُشْرُوكَةٌ
الْوُقُوعِ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ ، فَالْتَبُّ عَلَيْهِمَا الْإِضَافَةُ (١) وَجَزُّ مِمَّا تَضَافُ
إِلَيْهِ كِبَعْضٍ .

فموضوع الباب للإعلام بجزئيتها وبتعدد أقسامها وتبيينها بالتمثيل بها .
انتهت الطريقة الكلية .

ثم نقول : وَأَيَّ مِثْلُ بَعْضٍ : اسْمٌ مَبْهُمٌ نَاقِصٌ ، بِدَلِيلِ أَنْكَ لَا تَقُولُ :
عِنْدِي بَعْضٌ وَلَا تَقُولُ : عِنْدِي أَيُّ ، وَأَنَا قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٢)

إِذَا مَا قُلْتَ أَيُّهُمْ لِأَيَّ تَشَابَهَتْ الْمَنَاقِبُ وَالسُّؤُوسُ
فَإِنَّمَا أَرَادَ الْإِضَافَةَ .

قال / وَلَهَا أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعٌ ، قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ (٣) : بِلِخْصَّةٍ ، ١٥٤ / أ
تَكُونُ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا ، وَبِمَعْنَى الَّذِي ، وَصَفَةً ، وَزَانَ ابْنُ السَّيِّدِ ، وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً
كَقَوْلِكَ : سَرَرْتُ بِأَيِّ سَعَجٍ لَكَ ، وَزَانَ غَيْرُهُ صَفَةً لِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي النَّدَاءِ ،
كَقَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ .

(١) قال سيويوه : "اعلم أن أيًا مضافًا وغير مضاف بمنزلة من، إلا ترى أنك
تقول : أي أفضل وأي القوم أفضل ، فصار المضاف وغير المضاف يجريان
مجرى "من" ، كما أن زيدًا وزيد مناة يجريان مجرى عمرو ، فحال المضاف
في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد". الكتاب ٢ / ٣٩٨ ، وانظر
المقتضب ٢ / ٢٩٧ .

(٢) الشاهد في شرح العروقي على الحماسة د من نسبة ٢ / ٧٢٧ .

(٣) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٥٦-٣٥٧ وعبارته : "قال المفسر زان
غير أبي القاسم أربعة مواضع "ولعل هذا خطأ من الناسخ ؛ لأنه ذكر
أن أبا القاسم قال إن لها أربعة مواضع، فلا معنى لقوله : وزان غير
أبي القاسم / أن يكون أراء : وزان غير أبي القاسم خمسة مواضع. وانظر
المغنى ١ / ٧٧ .

وتكون أيضاً حرفَ عبارةٍ و تفسيرٍ (١) ، ولكن مخففةً ، كقولك : جبتُ
البلدَ أي: خرقْتُها ، وهي مُعرِّبةٌ بخلاف أخواتها لشبهها بإي من جهة
المعنى ولزوم الإضافة من جهة اللفظ والمعنى .

وذكر أبو القاسم أنَّ مواضعَ أيٍّ أربعةٌ إنما ذكر أشهرها ، وهي التي
في الشرط والاستفهام والموصولة ، وهي معرفةٌ بالإضافة أو بنيتها ، كما في
البيت : « أَيُّهُمْ لِأَيِّ » ، وهي مُعرِّبةٌ (٢) في كلِّ حالٍ إلَّا في قولهم : مررتُ
بأيِّسهم أفضلُ ، وفي قوله تعالى : * ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ
عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * (٣) وهي مبنيةٌ في قول سيويه (٤) لمخالفتها أخواتها
الذي والتي في كثرة حذف الضمير المتبدأ من صلتها ، وهي عند فيسره
مُعرِّبةٌ (٥) مُعلَّقةٌ أو متحركةٌ .

والموضعُ الرَّابِعُ: الصِّفَةُ وَيَصْحَبُهَا التَّعْجِبُ كَثِيرًا وَيَبْتَدَأُ بِهَا لِكثْرَةِ
التَّعْجِبِ وَالتَّعْظِيمِ فِيهَا كَقَوْلِهِمْ : أَيُّ رَجُلٍ أَنْتَ ، وكقول الشاعر (٦) :

أَيُّ قَتَى هَجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا إِذَا سَارَ رَجَالٌ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ

والخامسةُ : التي في التَّدَاءِ : بِأَيِّهَا الرَّجُلُ ، وهي التي في الاختصاصِ ، نحو
قولهم : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ (٧) ، وهي اسمٌ مبنٍ على الضمِّ ، وقد تقدَّم
حكماً في التَّدَاءِ .

(*) في الاصل : بأفضلهم ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) ينظر رصف المباني للمالقي ٢١٤ .

(٢) في الأصل : وهي معرفة ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٤) ينظر قول سيويه في الكتاب ٣٩٨/٢ فابعدها .

(٥) انظر تفصيل القول في هذه المسألة : الانصاف ٧٠٩ فابعدها ،

والمعنى ٧٧/١ .

(٦) الشاهد في الكتاب ١٨٧-٥٥/٢ دون نسبة والاصول ٣٩/٢ والنكت

٤٦٦ وانظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٥٦ والمعنى ٦٩٢/٢ وشرح

شواهد المعنى للبغدادى ١٠٠/٨ .

(٧) ينظر الكتاب ٢٣٢/٢ والمقتضب ٢٩٨/٣ .

والسادسة التي يُفسَّرُ بِهَا أَيْ: تُذَكَّرُ مَعَ تَفْسِيرِ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ ، كَقَوْلِ
ابْنِ قَتَيْبَةَ (١) وَيَقُولُونَ أَرَعْنِي سَمْعَكَ أَيْ: اسْمَعْ مِنِّي ، وَكَذَلِكَ كُلُّ لَفْظٍ وَنَحْوَيْهِ ،
وَقَاصِدِ تَفْسِيرِ لَفْظٍ أَطْلَقَهُ لِيَفْهَمَ قَصْدَهُ ، فَهَذَا شَأْنُهُ وَهِيَ هُنَا حُرْفٌ .
وَالسَّابِعَةُ : النُّكْرَةُ المَوْصُوفَةُ ، كَمَا نَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَيِّ مُعْجَبٍ لَكَ .

(١) لم أعتز على قول ابن قتيبة هذا فيما قرأته من كتبه، وهذا القول
في اللسان (رعن ، ورعى)

بَابُ الْحَاكِيَةِ

ويقال على هذا الباب الحكاية رجوع كلام المتكلم أو بعضه على حد ما تكلم به ، ولها أدوات من الأسماء والأفعال ، وانقسام إلى عدة أقسام ، فوضوح الباب للكلام للإعلام يعدد أقسامها وذكر أدواتها . انتهت الطريقة الكلية .
ثم نقول : والحكاية ردت كلام المتكلم بلفظه أو بعضه أو مثل إعرابه ، حين امتنع ردت لفظه بإعرابه من أجل شئ يجسى ذكره في بابه إن شاء الله تعالى .

فردت الكلام بلفظه يكون بالقول كقولك : قال زيد : لا إله إلا الله ،
وقد يكون بغير القول كقوله : (١)

* سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا *

وقد يقع بعد القول جمل لم يتقدم ذكرها ولكنها في تقدير ذلك كما قال : (٢)

* إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ طَعْمٌ مَدَامِيَّةٌ *

بالرفع والنصب كأنه قال : « ذُقْتَ طَعْمٌ مَدَامِيَّةٌ أَوْ هُوَ طَعْمٌ مَدَامِيَّةٌ » .

وقريب من ذلك في غير القول : قد علمت آزيد عندك أم عمرو ؟ ويلحق

بهذا النوع التسمية بالجمل ، كقولك في رجل سئسي بزيد قائم ، جاء يسى :

(١) الشاهد لدى الرمة ، ديوانه ٧٠ وهو من شواهد المقضب ١٠/٤

والكامل ٥٣/٢ وستر الصناعة ٢٣٢/١ والإفصاح ٣٣٠ وشرح ألفية

ابن معطي ١٠٩٤/٢ والأشعوني ٩٣/٤ واللسان (صدح) والخزانة

١٦٢/٩ وبرى : الناس بوجهين : النصب والرفع على الحكاية

والنصب على المفعول وأنكر بعضهم النصب ، وعجزه :

* فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ أَنْتَجِمِي بِأَلَا *
والنصب على المفعول وأنكر بعضهم النصب ، وعجزه :

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١١٠ والستة الجاهليين اختيار الإعلم ٩٢ .

وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/٢ والدرر ١٣٨/١ وعجزه :

* مَعْتَقَةٌ مَتَا يَجْسِي بِهِ التُّجْرُ *

والتجور : ككتب جمع تجار كصحاب وتجار جمع تجر .

زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَزُرْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ قَدْ بَقِيَتْ / عِلْمِي / ١٥٤
حَالَتَهَا فِي أَصْلِ وَضِعَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الْآحَادِ الَّتِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهَا وَإِنَّمَا
لَهَا نَظِيرٌ فِي الْجُمَلِ الَّتِي انْتَقَلَتْ مِنْهَا فَعُمِلَتْ مُعَامَلَتَهَا وَلَمْ تَغْتَبِرْهَا الْعَوَامِلُ ،
وَسَيَاتِي بَيَانُهَا .

وَرَدَّ بَعْضُ الْكَلَامِ يَكُونُ بِالْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ :
* وَإِذَا خَاطَبْتَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا * (٢) تَقْدِيرُهُ : تَسْلِيمًا مِنْكُمْ تَسْلِيمًا ،
فَسَلَامٌ فِي مَوْضِعِ تَسْلِيمٍ .

وَيَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ فِي لَفِيَةِ بَنِي تَمِيمٍ (٣) ، وَسَيَاتِي بَيَانُهَا .
وَيَكُونُ بِغَيْرِ ذَلِكَ قَالُوا : « دَعْنَا مِنْ تَمِيمَيْنِ » ، وَ« لَسْتَ بِقُرَشِيًّا » (٤) وَكَانَ
هَذَا النُّحُو حِكَايَةً عَلَى إِعَادَةِ اللَّفِظِ ، كَمَا قِيلَ : مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ الْعَوَامِلِ .
وَرَدَّ مِثْلَ إِعْرَابِهِ يَكُونُ فِي النَّكَرَاتِ بَأْتِي ، وَمَنْ ، وَسَيَاتِي التَّنْبِيهُ
عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ فِي أُبُوَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

[مَبْحَثٌ فِي أَدَوَاتِ الْحِكَايَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ]

باب القول :

قَدْ تَقَدَّمَ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ لِلْحِكَايَةِ أَدَوَاتٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، أَيْ : الْفِظَاتِ
يُحْكَى بِهَا .

مِنْهَا : الْقَوْلُ ، وَمَا تَصَرَّفَ (٥) مِنْهُ مِنْ أَدَوَاتِ الْحِكَايَةِ ، فَهِيَ وَمَا كَانَ

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٣٣ والمقتضب ٤/٩ فابعدها .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٣) قال سيويوه : « وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُرْفَعُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَهُوَ أَقْبَسُ الْقَوْلَيْنِ
.. الخ ، الكتاب ٢/٤١٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/٤١٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : وَمَا تَصَرَّفَ وَالسِّيَاقَ يُعْطَى مَا أُثْبِتْنَاهُ .

من لفظه من الأسماء من أَسْمَائِهَا، وما كان من لفظه من الأفعال من أفعالِهَا .
فموضوع الباب للإعلام بذلك وما يحكى بها مما يعرف وما في إجرائها
مجرى الظن منها ، وعلى ذلك ، واختلاف حكمي حرف التأكيد الذي هو إن
معها في كسر همزته وفتحها بحسب اختلاف اللغة فيها ، ووجه انتصاب
"سلاماً" من قوله تعالى : * وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا * وارتفاع
"الناس" في قول ذي الرمة :

* سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِمُونَ فَيْثًا *

ثم أعلم أن قوله : وإنما يحكى بهما ما كان كلاماً تاماً قائماً بنفسه ، مدخولاً ؛
لأنه قد قال في آخر الباب : (وَلَوْ سَمِعْتَ رَجُلًا يَقُولُ : زَيْدٌ وَزَيْدًا ، أَوْ
عَمْرُو ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَأَرَدْتَ حِكَايَةَ كَلَامِهِ فَقُلْتَ : قَالَ زَيْدٌ ، وَقَالَ عَمْرُو ، فَتَرَدَّدَ
كَلَامُهُ بَعْضُهُ بِفَتْحِكِهِ) (١) ، فأعلمك هنا بجواز الحكاية [في] الألفاظ المفردة
بهذا القول بعد قوله متقدماً (لا يحكى بها إلا ما كان كلاماً قائماً بنفسه) (٢) ،
يعني جملة اسمية أو فعلية .

وكذلك تسميته آخرًا زيدًا وعمراً ، وما أشبههما من مفرد الأسماء كلام
مُعْتَرِضٌ ، وإنما كان يجب أن يقول : فأردت حكاية لفظه ، أو ما تكلم به أو قوله :
(وَلَا يَقُولُ كَلَامَهُ) ؛ لأن الكلام عبارة عما استقل بالتركيب .
انتهت الطريقة الكلية .

ثم نقول : أعلم أن ما تصرف من القول يقع بعده كلام محكي ومفرد محكي ،
ومفرد معرب ، فإذا كان لرد شيء بلفظه مستقل ، أو في تأويل المستقل كلاماً
كان أو غير كلام يحكى به كقولك : قال زيد عمرو منطلق ، فهذا كلام محكي ،
وتقول : كلمت فلاناً في قضاء حاجة فقال فيها : فهذه لفظة محكية

(١) الجمل ٣٢٦ .

(٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(٣) الجمل ٣٢٦ .

وليست بكلام ولا جزء كلام ، ولكنها كلمة في معنى الكلام نائبةً منابه معارفةً ، فكانت حكايةً وتقول : سمعتُ زيداً يقول : الزيدان يضمّ النون ، وهذه لفظةٌ محكيةٌ وهي جزء كلام عند المتكلم أولاً ، وعند الحاكي ثانياً ، وإذا سمعته يقول : / ١٥٥
« لا إله إلا الله » فقلت : قال زيدٌ كلمة الإخلاص فهذه معرفة بالقول ، وليست بحكاية ؛ لأنها ليست برث شسى بلفظه ، وتقول : قال فلان الجيّز ، وصوابه الجيّاز^(١) فهذه معرفة بالقول ، وإنما أعادت لفظه ليعلم بخطئه ؛ لأنها كلمة غير مستقلة ، ولا أريد بها الاستقلال مع ما في كلام المتكلم ، وإنما أخذها هذا الغائب فترتاً وبها جزء كلام ، وكأنه أراد أن يقول : قال فلان باطلاً أو لحناً ، ثم أوقع موقع ذلك الاسم الذي أخطأ فيه فجرى مجرى ما وقع موقعه ، وكثيراً ما يغلط في هذا النوع فتحفظ منه .

وقد حملهم الغلط فيه على أن أعربوا قوله تعالى : * يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ *^(٢) سنادى وأعربوه خبر ابتداءٍ مضمير^(٣) ، وأحسن بعضهم بالغلط في ذلك فقال : هو رفوعٌ على الإهمال فغلط غلطاً آخر ، وأحسن آخرون بالغلط فيه فقالوا : هو مبتدأٌ وخبره ، يقال له : إبراهيم وليس شسى من ذلك ، وإنما هو مفعولٌ لم يسم فاعله وهو معربٌ بالقول ، ولو كان فيما سقى فاعله لقلت : قال له الناس إبراهيم

(١) في اللسان (جير) الجيار : الصاروج وقد جئر الحوض قال ابن الاعرابي : اذا خلط الرماد بالنورة واليحص فهو الجيار ، قال ابن جني : الظاهر في جيار ، أن يكون فعلاً كالكلأ والجبان ويحتمل أن يكون فيعلاً كخيتام وأن يكون فوعلاً كثوراب .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) قال الزجاج : « إبراهيم يرتفع على وجهين : أحدهما : على معنى يقال له : هو إبراهيم والمعروف به إبراهيم ، وعلى النداء علسى معنى يقال له : يا إبراهيم . » معاني القرآن وعرابه ٣ / ٣٩٦ .

وكانه أرادَ قَالَ لَهُ النَّاسُ كَلِمَةً ، ثُمَّ جَعَلَ اسْمَهُ مَكَانَهَا فَوَجَبَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مَا وَجَبَ لَهَا ، وَلَوْ كَانَ سُنادِي لَلِزْسَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بِالنَّصْبِ ، وَيُقَالُ لَهُ : زَيْدٌ بِالضَّمِّ ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ .

وَتَقُولُ : أَنَا مِنْ مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ الْأَنْدَلُسُ : وَلَوْ كَانَ سُنادِي لَمْ تَقَلْ إِلَّا أَنَّهَا الْأَنْدَلُسُ ، وَرَفَعَهُ عَلَى الْإِهْمَالِ مُتَنَاقِضٌ ، فَإِنَّ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا يَقْتَضِي رَافِعًا وَإِهْمَالًا يَنْبَغِي الرَّافِعَ ، وَلَوْ كَانَ سُنادِي وَخَبْرُهُ : يُقَالُ لَهُ ، لَلِزْسُهُ الرَّفْعَ فِي قَوْلِكَ : قَالَ لَهُ النَّاسُ إِبْرَاهِيمَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ خَبْرُ ابْتِدَاءِ مُضْمِرٍ .

وَهَذِهِ إِشَارَةٌ فِي رَدِّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ، وَلَوْ بَسِطَ الرَّدُّ لَكَانَ مِنْ وَجْهِهِ

كثيرة .

فصل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - (وأما قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا خَاطَبْتَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (١) ، فَمَعْنَاهُ : سَلَمْنَا مِنْكُمْ تَسْلِيمًا (٢) ، عَلَى التَّبْرِي مِنْهُمْ . قُلْتُ : فَأَعْلَمْنَا أَنَّ سَلَامًا اسْمٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ لِفِعْلِ مُضْمِرٍ ، وَالْجُمْلَةُ مَفْعُولَةٌ بِالْقَوْلِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ عَلَامَةٌ لِلْمُسَالَمَةِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّفْهَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ ﴾ (٣) ، لَمْ يَرِدِ التَّحِيَّةُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمُتَارِكَةَ ، فَعَلَى هَذَا ، سَلَامًا مُنْصُوبٌ ، بِالْقَوْلِ فِي سَعْنَى : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ الْمُرَادُ بِهِ الْمُتَارِكَةُ ، كَمَا قَالَ : ﴿ وَإِذَا خَاطَبْتَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ، مَعْنَاهُ : قَالُوا كَلِمًا لَيْتِنَا يَقْصِدُونَ بِهِ الْمُتَارِكَةَ .

وقد صارت لفظة السلام يُعْبَرُ بِهَا عَنْ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ ، وَفِي الْحَدِيثِ :
" أَفْشُوا السَّلَامَ وَأَطْعَمُوا الطَّعَامَ " (٤) ، وَكَذَلِكَ عَبَّرَ عَنْهَا فِي الْآيَةِ عَنْ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ
التي كانت تُقَالُ عِنْدَ الْمُتَارِكَةِ .

(١) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٢) الجمل ٣٢٧ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة القصص .

(٤) في الجامع الصغير ١/١٨٥ .

(*) في الأصل : فالقول ، والسياق يعطي ما أشتناه .

فصل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وَكَذَلِكَ مَجْرَى الْقَوْلِ فِي كَلَامِهِمْ لِاتَّقَوْلِ

فِي الِاسْتِفْهَامِ قَوْلَ الْعَرَبِ تُجْرِيهَا مَجْرَى الظَّنِّ فِي الِاسْتِفْهَامِ خَاصَّةً فَتَعْمِلُهَا

عَمَلَهَا) (١) / وَقَالَ فِي بَابِ الْفَرْقِ بَيْنَ إِنَّ، وَأَنَّ : (وَقَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ يُجْسِرُونَ / ١٥٥

الْقَوْلَ فِي الِاسْتِفْهَامِ لِلْمَخَاطَبِ خَاصَّةً مَجْرَى أَتَظُنُّ) (٢) ، فَبِئْسَ ذَلِكَ سُؤْلًا :

أَحَدُهُمَا : كَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ قَوْلَيْهِ ، وَقَدْ عَمَّ فِي مَوْضِعٍ وَخَصَّ فِي آخَرَ .

وَالثَّانِي : هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ أَتَقَوْلُ «أَعْنَى : أَقَلَّتْ أَمْ لَا ؟ فَالْجَوَابُ :

عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ خَصَّ فِي ذَلِكَ الْبَابِ الْأَوَّلِ حِينَ أَرَادَ مَنْ يَشْتَرِطُ فِي جَرِيَانِ الْقَوْلِ

مَجْرَى الظَّنِّ الِاسْتِفْهَامَ وَالْخِطَابَ ، وَلَا حَائِلَ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْفِعْلِ بِأَجْنَبِيَّةٍ

إِلَّا بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، وَلَيْسَ كُلُّ الْعَرَبِ يَشْتَرِطُ ذَلِكَ ، وَعَمَّ فِي هَذَا الْبَابِ

حِينَ أَرَادَ الْإِتْفَاقَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى جَرِيَانِهَا مَجْرَى الظَّنِّ اتِّفَاقًا مِنْ اشْتَرَطَ

وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ . (٤)

(١) الجمل ٣٢٧ . وفي المطبوعة : إِلَّا أَتَقَوْلُ .

(٢) الجمل ٥٨ .

(٣) مَنْ اشْتَرَطَ لِجَرَاءِ أَتَقَوْلُ مَجْرَى أَتَظُنُّ وَهُمْ الْجَسْمُورُ ، وَاشْتَرَطُوا لِذَلِكَ

شُرُوطًا . أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا . وَالثَّانِي : أَنْ يَلِيَّ اسْتِفْهَامًا .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ . الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ

وَالْمُضَارِعِ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ أَوْ مَعْمُولٍ الْقَوْلِ ، وَإِنْ قُدَّ أَحَدُ

هَذِهِ الشُّرُوطِ بَطَلَ الْإِعْمَالُ عَمَلِ الظَّنِّ فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ وَتَعَيَّنَ

رَفْعُ الْجَزَيْنِ عَلَى الْحِكَايَةِ . وَقَالَ الْإِسْمُونِيُّ : « زَانَ السَّهْلِيُّ شُرُوطًا

آخَرَ وَهُوَ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ بِاللَّامِ نَحْوُ : أَتَقَوْلُ لَزِيدٍ عَمْرٌو مِنْطَلَقًا ، وَزَانَ فِي

التَّسْهِيلِ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا وَفِي شَرْحِهِ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِهِ الْحَالُ هَذَا

كَلِمَةً فِي غَيْرِ لُغَةِ سَلِيمٍ . يَنْظُرُ الْإِسْمُونِيُّ ٣٣ / ٢ - ٣٤ وَالتَّصْرِيحُ ٢٦٣ / ١ - ٢٦٤ .

(٤) مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ وَالسِّيْرَافِيُّ ، فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلَيْهِمَا أَعْمَالُ الْمَاضِي

الْمَسْنُودِ إِلَى تَاءِ الْمَخَاطَبِ وَفِعْلِ الْأَمْرِ نَحْوُ : قُلْتُ زَيْدًا مِنْطَلَقًا وَقُلْتُ زَيْدًا

مِنْطَلَقًا بِجَمَاعِ الْإِنْسَانِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ . يَنْظُرُ الْإِسْمُونِيُّ ٣٣ / ٢ - ٣٤

وَالْتَّصْرِيحُ ٢٦٢ / ١ - ٢٦٣ .

والجواب عن الثاني : أنه لا مانع من اجراء "أقلت" مجرى "أقول" ، وقد ذكر ذلك ابن جنّي (١) ويفهم التسوية بينهما من فهم العلية في اشتراطيه هذه الشروط ، وإنما اشترطوا الاستفهام ؛ لأن القول حينئذ يقرب معناه من الظن فإن القول قد كان إخباراً عن العبارات الدالة على المعاني المفهومة بيمين مخاطبين فإذا استفهم عنه انصرفت فائدة الكلام .

وكثرة استعمال اللفظة يسهل فيها ما لم يكن يسهل في غير الكثرة بالتوسّع المتمايز من كلامهم ، ولأن المخاطب يعطى حظه بالقارئ التي تظهر ما بين مخاطبين دالة على أن السؤال بالقول إنما كان عما في النفس ؛ لأن المخاطب يفهم نفسه ، ويدري عما يسأله المتكلم ، ولا يدري إذا خوطب عن فاعل ، يسأل الفاعل عن عبارته أو عن معتقده ؟ واشترطوا أن لا فاصل بين الاستفهام والفعل حين كان الاستفهام شرطاً من شروطه في تنزيهه منزلة الظن فصا ركعري من حروفه فوجب ألا يفصل بينهما ، كما لا يفصل بين الصلابة والموصول بأجنبي .

ولم يسبق فرق بين "أقلت وأقول" فلا وجه لمن شرط الاستقبال ولكن لما رأى سيبويه (٢) قد عمّر بأقول وتابعه أبو القاسم على ذلك وجاءت شواهدهم بالمستقبل توهم أن الاستقبال شرط ، ولا فرق بينهما إن شاء الله تعالى .
وكلهم اتفقوا على الحكاية بجميع القول (٣) من شرط ومن لم يشترط ؛ لأن القول هذا أصله ومن العبارة يفهم المعتقد ، والإعمال إنما هو بالنظر

(١) لم أعر على نسبة هذا القول لابن جنّي فيما قرأته من كتبه ومن غيرها من المصادر الأخرى .

(٢) ينظر الكتاب ١/١٢٢ و ٣/١٤٢ قال سيبويه : "لأقول في الاستفهام شبهوها بتظن ، ولم يجعلوها كظن وأظن في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه" .

(٣) ينظر الكتاب ١/١٢٢ .

إلى ما آل إليه القول آخرًا من التوجُّه على السمتِّ كالظنِّ ، وقد تقدَّم قبل
الفرق بين الكلام والقول ، وإن كان لفظٌ مركبٌ أفادَ فهو كلامٌ وإذا لم يفدَ مع كونه
مركبًا فهو قولٌ ، وإن كان القول يشمل كلَّ مركبٍ مفيدًا كان أو غير مفيدٍ ، فعلى
هذا فكلُّ كلامٍ قولٌ ، وليس كلُّ قولٍ كلامًا (١) ، والذي يخصُّ هذا الباب أن القول
من الأفعال غير المتعدية إلى مفعولٍ به فإن وقع بعده اسمٌ من لفظه أو معناه
نصبٌ به نصب المصدر ، نحو : قلت قولًا ، وقلت حقًا ، وقلت باطلاً ، وقلت كلامًا ،
وقلت خيرًا ، وقلت شرًا وما أشبه ذلك ، فإن لم يكن من لفظه أو معناه لم يجز
نصبه وكان محكيًا / مقتطعًا من جملة ، كقوله : (٢)

إِذَا أَقْبَلْتَ قُلْتَ رِبَاءً
وَإِنْ أَدْبَرْتَ قُلْتَ أَثْفِيَّةً
وَإِنْ أَعْرَضْتَ قُلْتَ سُرْعُوفَةً

(١٥٦)

(١) قال ابن جنى : «أما الكلام فكل لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ بمعناه ، وهو
الذي يُسميه النحويون الجمل نحو : زيد أخوك وقام محمد وضرب
سعيد وفي الدار أبوك وصه ومه ورؤيد . فكل لفظٍ مستقلٍ بنفسه
وجنيت منه شرةً معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظٌ مبدلٌ به اللسان تامًا كان أو ناقصًا
فالتام هو المفيد ، أعني الجملة وما كان في معناها ، والناقص ما كان
بضد ذلك ، فكل كلام قول وليس كل قول كلامًا . الخصائص ١٧/١ .
(٢) الشاهد لإسرى القيس ، ديوانه ١٦٦ والستة الجاهليين اختيار الإعلم

١١٨ ، ومجالس ثعلب ٩٥ وما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٢٣
والعمدة ٢٣/٢ والخزانة ١٧٥/٩ وتام الأبيات كما في الديوان :
إِذَا أَقْبَلْتَ قُلْتَ رِبَاءً مِنْ الْخَصْرِ مَفْمُوسَةٌ فِي الْفُدْرِ
وَإِنْ أَدْبَرْتَ قُلْتَ أَثْفِيَّةً مَلْمَعَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَثْرٌ
وَإِنْ أَعْرَضْتَ قُلْتَ سُرْعُوفَةً لَهَا ذَنْبٌ خَلَفَهَا مُسْبِطٌ

والدُّبَاءَةُ : هي القرعة ، والأثْفِيَّةُ : الصخرة المستديرة المجتمعة ،
وملمعة : متداخلة مدورة ، والسُّرْعُوفَةُ : هي الجرادة .

والشاهد فيه أن دُبَاءَةً ليست وحدها محكية بالقول بل هي خبرٌ
مبتدأٌ محذوفٌ أي هي دُبَاءَةٌ والمجموع هو المحكي .

أَرَادَ قُلْتُ : هِيَ كَذَا قُلْتُ : هِيَ كَذَا فَيَرْفَعُ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمِرٍ ، وَحَكَى الْجُمْلَةَ
وَهِيَ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ أَيْ : قُلْتُ هَذَا الْقَوْلَ ، وَالْجَمْلُ كُلُّهَا سَحْكِيَّةٌ بَعْدَهُ فَسَى
لِغَةِ أَكْثَرِ الْعَرَبِ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ مَعْنَى كَلَامِهِ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
سَحْمَدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، قُلْتُ : حَقًّا ، وَلِمَنْ قَالَ : عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ ، قُلْتُ : بَاطِلًا ،
وَلِمَنْ قَالَ : زَيْدٌ عَالِمٌ ، قُلْتُ : حَقًّا أَوْ بَاطِلًا عَلَى مَا صَحَّ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَكَ وَقَدْ
يَقْتَضِي مِنَ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ شَيْءٌ فَيُحْكَى ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ : (وَكُلُّ سَمِعَتْ
رَجُلًا يَقُولُ زَيْدٌ أَوْ زَيْدًا أَوْ زَيْدٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَأَزِدْتَ حِكَايَةَ كَلَامِهِ لِقُلْتُ : قَالَ
زَيْدٌ وَقَالَ عَمْرًا) (١) ، فَهَذِهِ لَفْظَةٌ مَقْطُوعَةٌ عَنْ جُمْلَةٍ لَا سَحَالَةَ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا
لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ مَفْرَدًا ، وَعَلَى هَذَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ : (وَإِنَّمَا يُحْكَى
بَيْنَهُمَا مَا كَانَ كَلَامًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ) (٢) ، فَقَوْلُهُ : قَائِمًا بِنَفْسِهِ تَأْكِيدٌ ، كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ :
" بَابٌ مَا إِذَا افْتَلَفَ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ كَانَ كَلَامًا مُسْتَقِلًّا " (٣) ، وَإِذَا كَانَ
الْكَلَامُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْمُعَيَّدِ فَلَا مَعْنَى لَوْصِفِهِ بِذَلِكَ ، وَالَّذِينَ يُجْرُونَ الْقَوْلَ
مُجْرَى الظَّنِّ لَيْسُوا مُجْمِعِينَ عَلَى ذَلِكَ كَمَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ، لِقَوْلِ سَيُوبَةَ
بَعْدَ إِنْشَارِهِ : (٤)

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَيْدٍ الْبَيْتُ

وَأَنْ شِئْتَ رَفَعْتَ يَمَا نَصَبْتَ فَجَعَلْتَهُ حِكَايَةً بِالرَّفْعِ فِي الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الْحِكَايَةِ
لُغَةً .

(١) الجمل ٣٢٩ .

(٢) الجمل ٣٢٦ .

(٣) الايضاح العضدي ٥٥ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ٣٦٢/٢ وهو من شواهد الكساب
١٢٤/١ والمقتضب ٣٤٩/٢ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤
وشرح المغفل لابن يعيش ٧٨/٧ ووصف المياني ٩٨ والتصريح
٢٦٢/١ والخزانة ٤٣٩/٢ و ١٨٥/٩ وعجزه :

* فَتَنِي تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا *

واللغة الثانية لبني سليم يُجرون القول مجرى الظن أجمع في العمل

لا في المعنى .

وأما قول أبي القاسم - رحمه الله - : (فَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِكَلِمَةٍ عَمِلَ فِيهَا عَامِلٌ

ظَاهِرٌ فَأَعَدْتَ الْجُمْلَةَ حَكِيمَتَهَا عَلَى حَالِهَا) ^(١) ، كَانَ فِي غِنَى عَنْ قَوْلِهِ : "ظَاهِرٌ"

كقولهم : مَرَحِبًا بِكَ ، وَأَهْلًا بِكَ ، وَأَهْلًا ، وَسُقِيَاءَ ، وَعَامِلَهَا مُضَمٌّ ، وَهِيَ مَحْكِيَةٌ

وَأُنشِدَ فِي الْبَابِ :

أَمَا الرَّحِيمُ فَدُونَ بَعْدِ غَيْدٍ فَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وحكى الأصبهاني ^(٢) أَنَّ صَا حَبْتَهُ - وَصَرَحَ بِهَا - ^(٣)

حجّت ، فَرَأَسَتْهَا ، فَوَاعَدْتَهُ أَنْ تَزُورَهُ ، فَأَعْطَى الَّذِي بَشَّرَهُ بِذَلِكَ مِائَةَ دِينَارٍ ، فَأَتَتْهُ
فَوَعَدْتَهُ أَنْ يَشْتَقِيَهَا إِذَا صَدَرَ النَّاسُ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ - وَقَدْ شَتَّقَهَا -

القصيد الذي فيه البيت وهو من قولها ، فَحَكَاهُ وَأَعْمَلَ الْقَوْلَ أَعْمَالَ الظَّنِّ فَنَصَبَ بِهِ

الدَّارَ ، وَيَعْنِي بِهَا الْبَصْرَةَ ، وَتَجْمَعُنَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَفَسَّرَ

البيت الأعلَمُ ^(٤) عَلَى خِلَافِ هَذَا لَمَّا جِهَلُ الْقِصَّةَ ، وَشَاهِدُهُ أَعْمَالَ الْقَوْلِ

(١) الجمل ٣٢٦ .

(٢) الاصبهاني : علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم أبو الفرج

كان راوية للأدب ناقدًا بصيرًا

وصنف فيه كتابه الأغاني ، وقد أخذ عن جلة من العلماء منهم ابن دريد

وأبو بكر الأنباري وعلي بن سليمان الإخفش و نبطويه وابن جرير

الطبري وغيرهم ، مات في خلافة المطيع لله العباسي وهي السنة التي

مات فيها سيف الدولة الحمداني .

ترجمته في الفهرست ١٦٦ فما بعدها ومعجم الأدباء ٩٤/١٣ فما

بعدها ومقدمة كتاب الاغاني .

(٣) ينظر كتاب الاغاني ٩٨/١ واسمها فيه : فاطمة بنت محمد بن الاشعث .

(٤) ينظر تفسير الأعلَمُ للشاهد في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤ فإنه

قَالَ : "وَتَجْمَعُنَا فِي مَوْضِعِ نَصَبِ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِقَوْلِهِ"

عَلَّ تَظَنُّ ، وَأُنشِدَ أَيضًا : (*)

سَتَى تَقُولُ الْقَلْصَ الرَّوَاسِمَا يَدِينِ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

البيت هو لهديبة (١) بن خشم وقد تقدم خبره في قتله لزيادة بن زيد بسبب ارتجازه في أخته ، وارتجز هديبة في أخت زيادة الرجز الذي فيه هذان البيتان ، وبينهما بيت وهو : (٢)

* وَالجِلَّةُ النَّاجِيَةُ الْعِيَاهِمَا *

الْقَلْصُ : جَمْعُ قَلْوِصٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ الْفَتِيَّةُ ، وَالرَّوَاسِمُ : جَمْعُ رَاسِمَةٍ ، وَهِيَ التَّسِي

تَوَثَّرَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شِدَّةِ وَطِئِهَا ، وَأُمُّ الْقَاسِمِ : أُخْتُ زِيَادَةَ ، وَشَاهِدُهُ نَصَبٌ / ١٥٦
الْقَلْصُ بِتَقْوُلٍ ، وَيَدِينِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي : فَأَعْلَمَهَا عَمَلُ الظَّنِّ لَفْظًا قَالُوا :

(*) المجلد ٢٤٨

(١) هديبة بن خشم بن كرز العذري شاعر اسلامي عاش زمن الخلفاء الراشدين ومات في أيام معاوية قتل بسبب تشبيب صاحبه زيادة بن زيد العذري بفاطمة شقيقة هديبة ، فشجب هديبة بأخت زيادة فتشامتا ومات الاثنان ، ولمقتل هديبة تفاصيل مشيرة رواها الاصبهاني بكثير من الحزن ، انظرها في الاغاني ٢١/٢٥٤ وترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٩١ والاغاني ٢١/٢٥٤ والمؤتلف ٤٨٣ . (٢) الشاهد لهديبة بن الخشم العذري كما في الشعر والشعراء ٦٩١ والاغاني ٢١/٧٠ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤ والمقرب لابن عصفور ١/٢٩٥ وشرح الجمل لابن هشام ٣٨٩ وشدور الذهب ٢٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٩ ، والاشعوني ٢/٣٣ . ولهذا الشاهد قصة ذكرها في الحلل ٣٨٤ وقال الاعلم في صحة انشائه ، والصواب : أُمَّ حَازِمٍ وَحَازِمَا . والابيات التي ورد الشاهد فيها هي :

لَقَدْ أَرَانِي وَالغَلَامَ الْحَازِمَا نَزَّجِي الْعَطِيَّ ضَعْرًا سَوَاهِمَا
سَتَى تَقُولُ الرَّبْلَ السَّوَاهِمَا وَالجِلَّةُ النَّاجِيَةُ الْعِيَاهِمَا
يَمْلَعَنَّ أُمَّ حَازِمٍ وَحَازِمَا إِذَا هَبَطْنَ مُسْتَحِيرًا قَاتِمَا

(٣) قال ذلك ابن السيد في الحلل ٣٨٤ .

والصواب : "أُمُّ حَارِزٍ وَحَارِزًا" ، وَأُمُّ حَارِزٍ أَخْتُ زِيَادَةَ وَحَارِزٌ ابْنُهُ ، وَأَنْشُدَ فِي الْبَابِ :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ فَيْثًا فَكَلْتُ لِصَيْدِحَ انْتَجِعِي بِإِلَالَا
الْبَيْتِ لِذِي الرِّمَةِ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدُحُ بِهَا بِلَالَ بْنَ بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى
الْأَشْعَرِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَيَتَّصِلُ بِهِ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ : (١)

فَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَيْسًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا
وَلَكِنَّ الْكِرَامَ لَهُمْ ثَنَائِي فَلَا أَخْرَى إِذَا مَا قِيلَ قَالَا
سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ فَيْثًا الْبَيْتُ

النَّجْعَةُ : طَلَبُ الْكَلِّ حَيْثُ كَانَ فَاسْتَعَارَهُ لِاسْتِجْنَائِهِ (٢) ، وَالْفَيْثُ : الْمَطَرُ ،
وَبِلَالٌ "مَدْوُوحُهُ الْمَذْكُورُ" وَصَيْدِحٌ : اسْمُ نَائِقَتِهِ ، وَحَكَى الْعَبْرَدُ (٣) أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ
قَوْلَهُ أَمْرَ لَهَا بِقَتْ وَنَوَى ، أَشَارَ بِأَلْيِ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الطَّلِبَةَ ، وَالْقَتْ : الشَّعِيرُ
الرُّطْبُ ، وَشَاهِدُهُ فِي الْبَيْتِ وَقَوْعُ الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ سَمْعَتِ
عَلَى الْحِكَايَةِ ، وَإِنَّمَا سَمِعَ مِنْ يَقُولُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ فَيْثًا ، فَحَكَاهُ كَمَا
سَمِعَهُ مِنْ فَيْرٍ قَوْلٍ قَبْلَهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (وَأَمَّا قَوْلُ
ذِي الرِّمَةِ) (٤) ، فَفَصَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَابِ بِأَمَّا ، لَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ قَوْلٌ ، وَهَذِهِ
حِكَايَةٌ بِغَيْرِ أَرَادَةٍ تَقَدَّمَتْ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِلْقَوْلِ فَسَدَّتْ سَدَّةً وَأَدَّتْ
مَعْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مَا ضَرَّنِي أَقْسَتْ أَمْ قَعَدَتْ ،

- (١) هذا الترتيب هو كما في الديوان ٥٧٠ .
(٢) الجنى : كل ما جنى حتى القطن والكمأة ، والجنى الكلال وأجنت
الأرض كثر جناها وهو الكلال ، والكمأة ، اللسان (جنى) .
(٣) ينظر الكامل ٥٣/٢ قال العبرد : فلما سمع قوله : (فكلت لصيدح
انتجعي بإلالا) قال : يا غلام مرلها يقك ونوى أراد أن ذا الرمة
لا يحسن المدح .
(٤) الجمل ٣٢٩ .

لأنَّ المعنى : ما ضَرَّنِي أَيُّ هَذَيْنِ كَانَ ، كَقَوْلِهِ : (١)

مَا ضَرَّتْ تَغْلِبَ وَأَعْلَى أَهْجَوْتَهَا أَمْ بَلَّتْ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

وقال ابنُ خروفٍ : وَقَوْلُ ابْنِ بَابِشَانَ : هَذَا عَلَى حَذْفِ مَوْصُوفٍ هُوَ الْمَفْعُولُ
الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَوْ الْفَاعِلُ فَاسِدٌ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ حِكَايَةٌ وَهَذِهِ
الْجُمْلَةُ هِيَ الْمَقُولَةُ بِأَنْفُسِهَا ، فَإِذَا تَخَلَّصْتَ إِلَى مَعْنَاهَا عَمِلَ الْقَوْلُ فِيهَا .

وَلَفْظُ ابْنِ بَابِشَانَ لِمَفْعُولٍ سَمِعْتُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى هَذَا

التقدير: "قَوْلٌ مَحْدُوفٌ ، وَقَدْ سَدَّتْ الْجُمْلَةُ سَدَّهُ" (٢) ، فَالْمَعْجَبُ مِنْ لِنَحَاءِ

ابْنِ خُرُوفٍ عَلَيْهِ وَليْسَ فِي كَلَامِهِ نَصٌّ وَلَا تَلْوِيحٌ لِمَا ذَكَرَ عَنْهُ ، وَرَدَّهُ .

(١) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٣٤٤/٢ وانظر الخزانة ٩/٦ وهو من

هجاء في جرير وبعد هذا البيت قوله :

قَوْمٌ هُمْ قَتَلُوا ابْنَ هِنْدٍ عَنُوءَةً عَمْرًا وَهُمْ قَسَطُوا عَلَى النُّعْمَانِ

(٢) شرح الجمل لابن بابشاز .

باب الحكاية ب " مَنْ "

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (اعلم أنَّ الحكاية ب " مَنْ " على ضربين)^(١) ،
هذا التبويب عمله أبو القاسم لتفصيل وجهي الحكاية ب " مَنْ " .
منها : حكاية الأعلام ، ومنها : حكاية النكرات ، ثم ابتداء بحكاية
الأعلام ، وقد قدّمنا أنَّ للحكاية أدوات من الأسماء والأفعال ، ف " مَنْ " إذا
كانت استفهاماً من أسماء الحكاية ، ولا يحكى بيها إلا المفرد ممن يعقل ،
وللاستفهام بيها وردت الألفاظ بيها طريقتان : أحدهما : محض حكاية ، وهي
رد الأعلام بيها ، كما تسمع في لغة من هي لغته وهم الحجازيون^(٢) .
والثانية : ليست بمحض حكاية ، وإنما سُميت حكاية لِضَرْبٍ مِمَّن
التأويل ، فموضوع هذا الباب للإعلام بتينك الطريقتين ونسبة إحداهما لمن هي
لغته .

*

باب حكاية الأسماء الأعلام ب " مَنْ "

قدمت الأعلام / بآن الاستفهام ب " مَنْ " عن يعقل بطريقتين :
١٥٢ / إحداهما : محض حكاية وهي رد الأعلام كما تسمع ، فموضوع الباب لبيان تلك
الطريقة ، والغرض بيها عند من هي لغته ، وموضع " مَنْ " والمحكى بيها وعلية
المجس ، على خلاف ما يقتضيه محله ، وبما يجب له من الإعراب في لغة من لا يحكى ،
وما يبطل الحكاية في لغة من يحكى ، وعلية إبطالها وجواز حكاية غير الأعلام من
مظهر المعارف في لغة من قال^(٣) : " دعنا من تمرتان " على شذوذ وقبح
واستناع حكاية كل المعارف بآئ والزايها الرفع بعدها على كل حال .
انتهت الطريقة الكلية .

(١) الجمل ٣٣٠ .

(٢) ينظر الكتاب ٤١٣ / ٢ .

(٣) الكتاب ٤١٣ / ٢ والمقتضب ٣٠٩ / ٢ .

[بيان في شروط الحكاية بـ "من"]

ثم نقول : اعلم أنّ الحكاية بـ "من" تحتاج إلى شروط أربعة فسي

المشهور ، وإلى شرطين في غير المشهور : فالأربعة : أن تكون الحكاية بـ "من" من الأسماء الأعلام في لغة أهل الحجاز إذا لم يكن ثم تابع من نعت أو عطف ، وغرضهم في ذلك أن يعلموا أنّ المسئول عنه هو المتقدم الذكر، فجمعوا

تكراره بإعرابه الذي تقدم علامة لذلك وآثروه في الأعلام لكثرة دورها في الكلام فسهل عليهم فيها التفسير وحسن حين لم يظهر الإعراب في "من" ، كما فعلوا ذلك في قولهم : "إنهم أجمعون ذاهبون" ، فإن أظهروا قالوا إن الزيد يسن أجمعين ذاهبون ، فأظهروا التابع على حسب إعراب ما تقدم ، فإن كان ثم تابع من نعت أو عطف دل على أنّ المسئول عنه هو المتقدم واستغنوا بذلك عن الحكاية ، ومنهم من يجيز الحكاية وإن وجد التابع ، ومنهم من يحكي غير الأعلام إلا المضرّات على لغة من قال : "دعنا من تمرّتين" ، "ولست بقرشياً" ، فكان هؤلاء إنما شرطوا السؤال بـ "من" في لغة أهل الحجاز .

وأما بنو تميم فيعربون (١) ذلك ، وعلى هذه الأصول تُضرب المسائل

فتقول لمن قال : رأيت زيدا بمن زيدا ، ومررت بزيد بمن زيدا (٢) فإذا قال : رأيت زيدا العاقل ، قلت : من زيدا العاقل ؟ وتُعرّب بسبب التابع ، وتجاوز الحكاية في القليل .

وإذا قال : رأيت زيدا ، قلت : أي زيد وأعرّبت ، ولا تجوز الحكاية بسبب أي (٣) وإذا قال : رأيت زيدا وأخاك أعرّبت ، ومنهم من يُراعى تقدم العلم (٤)

(١) ينظر الكتاب ٤١٣/٢ والمقتضب ٣١٠/٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٤١٣/٢-٤١٤ .

(٣) كما في الكتاب ٤١٤/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٤١٤/٢ قال سيويه : "فإذا قال رأيت زيدا قال : أي زيد فليس فيه إلا الرفع يجريه على القياس" .

فيقول : من زيدا وأخاه ؟ ، وإذا قال : رأيت أخاك وزيدا ، قلت : من أخوك
وزيد ؟ ، وإذا قلت : رأيتُه وإياه ، قلت : من هو ؟ لا غير ، وإذا استفهمت
عن صفة العلم قلت : ألمني فكان قائلًا قال : جاءني زيد فقلت : ألمني ؟
أي القرشي أم الأنصاري؟ والمنيان والمنيون ، فيكون الجواب : القرشي ،
والقرشيان [والقرشيون] (٢) ، وإذا قال : رأيت زيد بن عمرو قلت : من زيد
ابن عمرو ، ومن زيد بن عمرو ؟ .

قال الاستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - إن الحكاية بـ " من " تكون في الأعلام والكنى والألقاب تحكيها مجرورة ومرفوعة ومنصوبة، فتترك في الحكاية عند السؤال على ما كانت عليه في الموضع الذي نقلت منه ، والاسم المخفوض والمرفوع والمنصوب في موضع رفع خير " من " ، وتقدر في المرفوع منها رفعاً عن هذا الضم الذي فيه ، كما قدرت في المخفوض والمنصوب ، وحسن ذلك / من الإعراب فيها، ألا ترى أن أيًا لا يحكى بها شيء لما كانت / ١٥٧
سعرية ، فلم تقل أي زيدا ولا أي زيد ، وكل العرب يجيئون على الإعراب بعد أي لظهور الإعراب فيها .

والعلة في حكاية الأعلام تغييرها عن أصلها عند ابن بابشاذ (٣) ، وردت ابن خروف عليه ، وزعم أنه فاسد واختار هو أن العلة في حكايتها كثرة الاستعمال ، وترك تنوينها مع ابن وإتباعها له في النداء في قولهم : يا زيد بن عمرو ، وكما رحمت لذلك .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الكتاب ٤١٥/٢ قال سيويه : وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول ألمني

فإذا قال : رأيت زيدا وعمرا قلت : ألمني ، فإذا ذكر ثلاثاً قلت : ألمني وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤل إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كأنك قلت : القرشي أم الشقي .

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوط لوحة ٢٣٥ .

وَمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ مِنْهَا كَوْنُ تَرْخِيمِهِ الزَّمْ ، وَعِنْدِي أَنَّ الَّذِي قَالَهُ ابْنُ
بَابِشَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي عِلَّةِ تَرْخِيمِ الْأَعْلَامِ عِلَّةً مُنَاسِبَةً مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا مُفْتَرَةٌ
عَنْ أَصْلِهَا حَتَّى صَحَّحُوا مَعْتَلَّهَا فِي نَحْوِ : 'مَرِيْمٌ وَمَدِيْنٌ وَمَكُوْزَةٌ' ، وَفَكَوْا مَا
يَجِبُ إِدْفَاؤُهُ لِقِيَامِ عِلَّةِ الْإِدْفَامِ "كَمَحَبَبٍ" ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَثَلَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا
صَحَّ الْإِدْفَامُ ، وَكَذَلِكَ إِمَالَتُهُمُ الْحَجَاجَ مِنْ فَيْرٍ مُوجِبٍ إِمَالَةٍ ، فَلَمَّا وَجَدَ فِيهَا
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى خِلَافِ نَظَائِرِهَا مَا فِيهَا مُوجِبَاتُ التَّفْيِيرِ وَلَمْ تُغَيَّرْ هِيَ عَلَمْنَا
أَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ ؛ لِأَنَّهَا مُفْتَرَةٌ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا بِنَقْلِهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ أَوْ
الِاسْتِقَاقِ وَالتَّفْيِيرِ يُؤْنِسُ بِالتَّفْيِيرِ .

وَوَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْحِكَايَةِ وَالْعَلِمِ أَنَّ الْعَلِمَ قَدْ خَرَجَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ
عَنْ مَقْتَضَى أَصْلِهِ ، كَذَلِكَ خَرَجَ فِي الْحِكَايَةِ عَنْ مَقْتَضَى مَوْضِعِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ،
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي الْحِكَايَةِ : مَن زَيْدٌ ؟ فِي حِكَايَةٍ مَن قَالَ : سَرَرْتُ
بِزَيْدٍ ، فَمَنْ مُبْتَدَأٌ وَزَيْدٌ خَبَرُهُ فَقَدْ خَرَجَ زَيْدٌ مِنْ قَوْلِهِ : 'مَن زَيْدٌ' عَلَى مَا يَجِبُ
لَهُ مِنَ الرَّفْعِ الَّذِي يَجِبُ لَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَجُعِلَ سَخْفُوضًا ، أَفَيُنْكَرُ أَحَدٌ أَنَّ هَذَا
خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ ؟ كَمَا أَنَّ الْأَعْلَامَ فِي أَصْلِهَا خَارِجَةٌ عَنْ أَصْلِهَا بِالنَّقْلِ .
وَأَيُّ مُنَاسِبَةٍ بَيْنَ الْحِكَايَةِ وَكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ؟ قُلْتُ ابْنُ خُرُوفٍ جَعَلَ
كَثْرَةَ الْاسْتِعْمَالِ مِنْ تَوَابِعِ الْعِلَّةِ الْمُسَوِّفَةِ لِلْحِكَايَةِ ، وَهِيَ نَقْلُهَا عَنْ مَوْضِعِهَا
وَيَكُونُ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهَا يُحْدِثُ فِيهَا تَخْفِيفًا حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ التَّخْفِيفُ مُسَوِّفًا
لِأَنَّ يَكُونُ لَفْظُ إِعْرَابِهَا عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَاهُ مَعَ مَا فِي الْحِكَايَةِ مِنْ حِفْظِ الْأَصْلِ
الْمَنْقُولِ عَنْهُ .